

# مُعْجَزَاتِ اللَّيْلِ

عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِيضِ

تَأليفُ

جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري

المتوفى سنة ٧٦١ هـ

تحقيقه وتعليقه  
بركات يوسف كعبور

المجلد الثاني



جميع حقوق الطبع والصف والاخراج  
محفوظة لـ :

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم  
للطباعة والنشر والتوزيع  
بيروت - لبنان

الطبعة الأولى  
١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م

شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم للطباعة والنشر والتوزيع

تلفون : ٥٥٦٩٧٦ - ٥٥٦٩٧٨ - ص.ب. ٣٨٧٤

فاكس ٦٠٣٠١٣ كود بيروت ٠٠٩٦١١ -





# مَكْتَبَةُ لِسَانِ الْعَرَبِ

أ. علاء الدين شوقي

www.lisanarb.com



twitter

مكتبة لسان العرب



facebook

مكتبة لسان العرب



instagram

مكتبة لسان العرب



مِرْعَانُ اللَّيْلِ  
عَنْ كُتُبِ الْأَعَارِبِ



## [في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها]

[شرح الجملة وبيان أنّ الكلام أخصّ منها لا مرادف لها]

### [تعريف الكلام]

الكلام: هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنًى، يحسُن السكوت عليه.

### [مِمَّ تَتَأَلَّفُ الْجُمْلَةُ؟]

والجملة: عبارة عن الفعل وفاعله؛ كـ «قام زيد» والمبتدأ وخبره؛ كـ «زيد قائم»، وما كان بمنزلة أحدهما؛ نحو: «ضرب اللّص» و «أقائم الزّيدان» و «كان زيد قائماً» و «ظننته قائماً».

وبهذا، يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من النّاس، وهو ظاهر قول صاحب المفضّل؛ فإنّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام، قال: ويُسَمَّى جملة، والصّواب: أنّها أعمّ منه؛ إذ شرطه الإفادة، بخلافها؛ ولهذا، تسمّهم يقولون: جملة الشّروط، جملة الجواب، جملة الصّلة، وكلّ ذلك ليس مفيداً، فليس بكلام.

وبهذا التقرير يتّضح لك صحّة قول ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَّلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَفَوا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ ءَابَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَاهُمْ بَغْنَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لَفَنَحْنًا عَلَيْهِم بِرِكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا فَأَخَذْنَاهُم بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ أَفَأَمِنَ أَهْلُ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ﴾<sup>(١)</sup>: «إنّ الزمخشري<sup>(٢)</sup> حكم بجواز الاعتراض بسبع جمل، إذ زعم أنّ

﴿أفامن﴾ معطوف على ﴿فأخذناهم﴾ ورَدَّ عليه مَنْ ظَنَّ أَنَّ الْجُمْلَةَ وَالْكَلامَ / [١٠٤/١]

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٩٤، ٩٥، ٩٦، مك).

(٢) مرّت ترجمته.

مترادفان، فقال: **إِنَّمَا** اعترض بأربع جمل، وزعم أنّ «مِن» عند ﴿ولو أنّ أهل القرى﴾ إلى ﴿والأرض﴾ جملة؛ لأنّ الفائدة إنّما تتّم بمجموعه. وبعد، ففي القولين نظر.

أمّا قول ابن<sup>(١)</sup> مالك؛ فلأنّه كان من حقّه أن يعدّها ثمانى جمل؛ إحداهما ﴿وهم لا يشعرون﴾ وأربعة في حيز لو - وهي «أمّنوا، واتّقوا، وفتحنا، والمركبة من أنّ وصلتها مع ثبّت مقدّراً، أو/مع<sup>[1]</sup> ثابت مقدّراً» على الخلاف في أنّها فعلية أو اسمية، والسادسة ﴿ولكنّ كذبوا﴾ والسابعة ﴿فأخذناهم﴾ والثامنة ﴿بما كانوا يكسبون﴾.

فإن قلت: لعلّه بنى ذلك، على ما اختاره، ونقله عن سيبويه<sup>(١)</sup>، من كون أنّ وصلتها مبتدأ، لا خير له؛ وذلك، لطوله وجريان الإسناد في ضمنه. قلت: إنّما مراده أن يُبيّن ما لزم على إعراب الزمخشري<sup>(١)</sup>، والزمخشري يرى أنّ «أنّ» وصلتها - هنا - فاعل بثبت.

وأما قول المعترض؛ فلأنّه كان من حقّه أن يعدّها ثلاث جمل، وذلك لأنّه لا يعدّ ﴿وهم لا يشعرون﴾ جملة؛ لأنّها حال مرتبطة بعاملها، وليست مستقلة برأسها، ويعدّ «لو» وما في حيزها جملة واحدة: إمّا فعلية إن قدر: «ولو ثبت أنّ أهل القرى أمّنوا واتّقوا»، أو اسمية إن قدر: «ولو أنّ إيمانهم وتّقواهم ثابتان»، ويعدّ: ﴿ولكنّ كذبوا﴾ جملة، و ﴿فأخذناهم بما كانوا يكسبون﴾ كلّ جملة؛ وهذا، هو التّحقيق، ولا ينافي ذلك ما قدّمناه في تفسير الجملة؛ لأنّ الكلام - هنا - ليس في مطلق الجملة، بل في الجملة بقيد كونها جملة اعتراض، وتلك لا تكون إلّا كلاماً تاماً.

### [انقسام الجملة إلى اسمية وفعلية وظرفية]

فالاسمية: هي التي صدّرها اسم؛ كزيد قائم، وهيئات<sup>(٢)</sup> العقيق، وقائم الزيدان، عند من جوّزه؛ وهو الأخفش<sup>(١)</sup>، والكوفيون.

والفعلية: هي التي صدّرها فعل؛ كقام زيد، وضرب اللّص، وكان زيد قائماً، وظننته قائماً، ويقوم زيد، وقم.

[1] ساقطة من (خ).

(٢) هيئات: اسم فعل ماض ومعناه البغد.

(١) مرّت ترجمته.

**والظرفية:** هي المُصَدَّرَةُ بظرف، أو مجرور؛ نحو: «أَعْنَدَكَ زِيد»، و «أفي الدار زيد» إذا قَدَرْتَ «زيداً» فاعلاً بالظرف، والجارّ والمجرور، لا بالاستقرار المحذوف، ولا مبتدأ مخبراً عنه بهما، ومثَّلَ الزَّمَخْشَرِيُّ لذلك بـ «في الدار» «في»<sup>[2]</sup> قولك «زيد في الدار» وهو مبنيٌّ على أنَّ الاستقرار المقدرُّ فعلٌ لا اسم، وعلى أنَّه حذف وحده، وانتقل الضمير إلى الظرف، بعد أن عمل فيه.

«وزاد الزَّمَخْشَرِيُّ وغيره الجملة الشرطيَّة»<sup>[3]</sup>؛ والصَّواب: أنَّها من قبيل الفعلية، لما سيأتي.

### تنبيه

مرادنا بصدر الجملة المسند، أو المسند إليه؛ فلا عبرة بما تقدّم عليهما من الحروف؛ فالجملة من نحو: «أقائم الزيدان، وأزيد أخوك، ولعلّ أباك منطلق، وما زيد قائماً» اسمية، ومن نحو: «أقام زيد؟، وإن قام زيد، وقد قام زيد، وهلاً قُمتَ؟» فعلية.

والمعتبر - أيضاً - ما هو صدرٌ في الأصل، فالجملة من نحو: «كيف جاء زيد؟» ومن نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ومن نحو: ﴿فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فعلية؛ لأنَّ هذه الأسماء في نية التأخير؛ وكذا الجملة في نحو: «يا عبد الله»، ونحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَالْأَنْعَامَ خَلَقَهَا﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَاللَّيْلَ إِذَا يَمْسُو﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأنَّ صدورها في الأصل أفعال؛ والتقدير: أَدْعُو زَيْدًا، وإن استجارك أحد، وخلق الأنعام، «وأقسم بالليل»<sup>[4]</sup>.

## [ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه]

لاحتماله الاسمية والفعلية؛ لاختلاف التقدير، أو لاختلاف التحوين.

[2] في (خ): «من».

[3] في (خ): «وزاد الزَّمَخْشَرِيُّ وغيره في الجملة» والصَّواب ما أثبتناه.

[4] في (خ): «وأقسم بالليل».

(١) س: ٤٠ (غافر، ن: ٨١، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٧، مد).

(٣) س: ٥٤ (القمر، ن: ٧، مك).

(٤) س: ٩ (التوبة، ن: ٦، مد).

(٥) س: ١٦ (النحل، ن: ٥، مك).

(٦) س: ٩٢ (الليل، ١، مك).

ولذلك أمثلة :

أحدها: صَدْرُ الكلام من نحو: «إِذَا قَامَ زَيْدٌ فَأَنَا أَكْرَمُهُ» وهذا مبنيٌّ على الخلاف السَّابِقِ في عامل إذا، فإن قلنا: جوابها، فَصَدْرُ الكلام، جملةٌ اسميةٌ، وإذا مُقَدِّمة من تأخير، وما بعد إذا مُتَمِّم لها؛ لأنَّه مضاف إليه، ونظيرُ ذلك قولك: «يَوْمَ يُسَافِرُ زَيْدٌ أَنَا مُسَافِرٌ» وعكسه قوله<sup>(١)</sup>:

[الوافر]

[١٠٤/ب] ٧٠٤- / فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَنَا [مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ]<sup>(٢)</sup>

إذا قَدَّرْتَ أَلْفَ بَيْنَا زائدةً، وبين مضافة للجملة الاسمية؛ فإنَّ صدر الكلام جملة فعلية، والظرف مضاف إلى جملة اسمية، وإن قلنا: العامل في إذا فعلُ الشَّرْطِ، وإذا غير مضافة؛ فَصَدْرُ الكلام، جملة فعلية، قُدِّمَ ظرفها، كما في قولك: «مَتَى تَقُمْ فَأَنَا أَقُومُ».

الثاني: نحو «أفي الدَّارِ زَيْدٌ»، و «أَعِنْدَكَ عَمْرٌو» فإنَّا إنَّ قَدَّرنا المرفوعَ مبتدأ، أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف؛ تقديره: كائنٌ، أو مستقرٌّ؛ فالجملة اسمية ذاتُ خبرٍ في الأولى، وذاتُ فاعلٍ مُغْنٍ عن الخبر في الثانية، وإن قَدَّرناه فاعلاً باستقرَّ ففعليةً، أو بالظرف، فظرفيةً.

الثالث: نحو «يومان» في نحو «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يَوْمَانِ» فإنَّ تقديره عند الأَخْفَشِ<sup>(٣)</sup> والزَّجَّاجِ<sup>(٣)</sup>: بيني وبين لقائه يومان، وعند أبي بكر وأبي علي: أمدُ انتفاء الرُّؤية يومان، وعليهما فالجملة اسمية، لا محلٌّ لها، ومنذ خبر على الأول ومبتدأ على الثاني، وقال الكسائي وجماعة: المعنى منذ كان يومان؛ فمنذ: ظرف لما قبلها، وما بعدها جملة فعلية (فعلها ماضٍ)<sup>[5]</sup> حذف فعلها، وهي في محلِّ خفض. وقال آخرون: المعنى من الزَّمنِ الَّذِي هو يومان، ومنذ مركبة من حرف الابتداء، وذو الطَّائِيَّةِ واقعة على الزَّمنِ، وما بعدها جملة

[5] ساقطة من (خ).

(١) القائل: هو نُصِيبُ على الأرجح؛ لأنه مثبت في ديوانه. ويُنسب إلى رجل من قيس عيلان.

(٢) موطن الشاهد: (أتانا).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الفعلية (أتانا) ابتدائيةً على القول بإضافة «بين» إلى الجملة الاسمية (نحن نرقبه) واعتبار الألف زائدة غير كافة.

(٣) مرَّت ترجمته.



اسميّة حُذِفَ مبتدؤها، ولا محلّ لها؛ لأنّها صلة.

الرّابع: «مَاذَا صَنَعْتَ» فإنّه يحتمل معنيين؛ أحدهما: ما الذي صنعته؟ فالجملة اسميّة قُدِّمَ خبرها عند الأخفش، ومبتدؤها عند سيبويه. والثاني: أيّ شيءٍ صنعت؟ فهي فعلية قُدِّمَ مفعولها، فإن قلت: «مَاذَا صَنَعْتَهُ» فعلى التّقدير الأوّل الجملة بحالها، وعلى الثاني تحتمل الاسميّة بأن تقدّر «ماذا» مبتدأ، و«صنعتَهُ» الخبر/<sup>[6]</sup>، والفعلية بأن تقدّره مفعولاً لفعل محذوف، على شريطة التّفسير، ويكون تقديره بعد ماذا؛ لأنّ الاستفهام له الصّدر.

/الخامس: نحو ﴿أَبَشِّرْ يَهُدُونََنَا﴾<sup>(١)</sup>، فالأرجح: تقدير بشر فاعلاً ليهدى [١٠٥/أ] محذوفاً، والجملة فعلية، ويجوز تقديره: مبتدأ، وتقدير الاسميّة في ﴿أَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ﴾<sup>(٢)</sup> أَرْجَحُ منه في ﴿أَبَشِّرْ يَهُدُونََنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ لمعادلتها للاسميّة، وهي ﴿أُم نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، وتقدير الفعلية في قوله<sup>(٣)</sup>:

[البسيط]

٧٠٥ - ..... فَقُلْتُ: أَهِيَ سَرَتْ أُمَّ عَادَنِي حُلْمٌ<sup>(٤)</sup>؟

أكثر رجحاناً من تقديرها في: ﴿أَبَشِّرْ يَهُدُونََنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ لمعادلتها الفعلية.

السادس: نحو: «قَامَا أَخَوَاكَ» فإنّ الألف إن قدّرت حرف تشبيه، كما أنّ التاء حرف تأنيث في «قَامَتْ هِنْدٌ»، أو اسماً، وأخوأك بدل منها؛ فالجملة فعلية، وإن قدّرت اسماً، وما بعدها مبتدأ؛ فالجملة اسميّة، قُدِّمَ خبرها.

السابع: /نحو/<sup>[7]</sup> «نِعَمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» فإن قُدِّرَ «نِعَمَ الرَّجُلُ» خبراً عن زيد فاسميّة، كما في: «زَيْدٌ نِعَمَ الرَّجُلُ» وإن قُدِّرَ «زيدٌ» خبراً لمبتدأ محذوف، فجملتان فعلية، واسميّة.

الثامن: جملة البسمله، فإن قُدِّرَ: ابتدائي باسم الله، فاسميّة؛ وهو قول

[6] ساقطة من (خ). [7] ساقطة من (خ).

(١) س: ٦٤ (التغابن، ن: ٦، مد).

(٢) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٥٩، مك). (٣) مَرَّ الْبَيْتُ بِرَقْمِ «٥٦» وَعَلَّقَ عَلَيْهِ.

(٤) موطن الشاهد: (أهي سرت).

وجه الاستشهاد: تقدير الجملة بعد همزة الاستفهام فعلية؛ لمعادلتها جملة (عَادَنِي حُلْمٌ).

البصريين، أو أبدأ باسم الله، ففعلية؛ وهو قول الكوفيين، وهو المشهور في التفاسير والأعاريب، ولم يذكر الزمخشري<sup>(١)</sup> غيره، إلا أنه يقدر الفعل مؤخرًا، ومناسبًا لما جعلت البسمة مبتدأً له؛ فيقدر باسم الله أقرأ، باسم الله أحل، باسم الله أرتحل، ويؤيده الحديث «باسمك ربّي وضعت جنبي»<sup>(٢)</sup>.

التاسع: قولهم «ما جاءت حاجتك؟» فإنه يروى برفع حاجتك؛ فالجملة فعلية، وينصبها؛ فالجملة اسمية؛ وذلك، لأن جاء بمعنى صار، فعلى الأول «ما» خبرها و «حاجتك» اسمها. وعلى الثاني ما مبتدأ، واسمها ضمير ما، وأنتَ حملاً على معنى ما<sup>(٣)</sup>، وحاجتك خبرها.

ونظيرُ «ما» هذه «ما» في قولك: «ما أنتَ وموسى؟» فإنها - أيضاً - تحتملُ الرفعَ والنصب، إلا أن الرفعَ على الابتدائية، أو الخبرية، على خلاف بين سيوييه، والأخفش، وذلك، إذا قدرت موسى عطفاً على أنت، والنصب على الخبرية، أو المفعولية، وذلك إذا قدرته مفعولاً معه، إذ لا بد من تقدير فعل حينئذٍ؛ أي: ما تكون، أو ما تصنع؟.

ونظيرُ «ما» هذه في هذين الوجهين على اختلاف التقديرين: «كيف» في نحو «كيف أنتَ وموسى» إلا أنها لا تكون مبتدأً، ولا مفعولاً به، فليس للرفع إلا توجيه واحد، وأما النصب فيجوز كونه على الخبرية<sup>(٤)</sup>، أو الحالية.

العاشر: الجملة المعطوفة من نحو: «قعد عمرو وزيد «قائم»<sup>[8]</sup>، فالأرجح الفعلية للتناسب، وذلك لازم عند من يوجب توافقَ الجملتين المتعاطفتين.

ومما يترجح فيه الفعلية نحو: «موسى أكرمه»، ونحو «زيدٌ ليقيمَ وعمرو لا يذهب» بالجزم؛ لأن وقوع الجملة الطلبية خبراً قليلاً، وأما نحو «زيدٌ قام» فالجملة اسمية لا غير؛ لعدم ما يطلب الفعل؛ هذا قول الجمهور، وجوز

[8] في (خ): «قام».

(١) مرت ترجمته.

(٢) صحيح البخاري؛ كتاب الدعوات.

(٣) هو - هنا - حاجة.

(٤) على الخبرية إذا قدرت: كيف تكون وموسى؛ وعلى الحالية، إذا قدرت: كيف توجد؟

المبرّد وابن العريف<sup>(١)</sup> وابن مالك فعليّتها على الإضمار والتّفسير، والكوفيّون على التّقديم والتّأخير، فإن قلت: «زيد قام وعمرو قعد عنده» فالأولى اسميّة [١٠٥/ب] عند الجمهور، والثّانية محتملة لهما على السّواء عند الجميع.

### [انقسام الجملة إلى صُغرى وكبرى]

الكبرى: هي الاسميّة التي خبرها جملة؛ نحو: «زيد قام أبوه، وزيد أبوه قائم».

والصّغرى: هي المبنية على المبتدأ؛ كالجملة المخبر بها في المثالين. وقد تكون الجملة صُغرى وكبرى باعتبارين؛ نحو: «زيد أبوه غلامه مُنطلق» فمجموع هذا الكلام جملة كبرى لا غير، و «غلامه مُنطلق» / جملة<sup>[9]</sup> صُغرى لا غير؛ لأنّها خبر، و «أبوه غلامه مُنطلق» كبرى باعتبار «غلامه مُنطلق» وصغرى باعتبار جملة الكلام؛ ومثله: ﴿لَيْكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾<sup>(٢)</sup> إذ الأصل: «لكن أنا هو الله ربّي»؛ ففيها - أيضاً - ثلاثة مبتدآت إذا لم يقدر ﴿هو﴾ ضميراً له سبحانه، ولفظ الجلالة بدل منه، أو عطف بيان عليه، كما جزم به ابن الحاجب، بل قدر ضمير الشّان، وهو الظاهر، ثمّ حذف همزة أنا حذفاً اعتباطياً، وقيل: حذفاً قياسياً بأن نُقلت حركتها ثمّ حذف، ثمّ أدغمت نون لكن في نون أنا.

### تنبيهان

الأول: ما فسرتُ به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم، وقد يقال: كما تكون مصدّرة بالمبتدأ، تكون مصدّرة بالفعل؛ نحو: «ظننت زيدا يقوم أبوه».

الثاني: إنّما قلت صغرى وكبرى موافقة لهم، وإنّما الوجه استعمال فعلى أفعال بآل، أو بالإضافة؛ ولذلك، لُحّن مَنْ قال<sup>(٣)</sup>:

[البيط]

٧٠٦ - كَانَ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فِقَائِمِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الدَّهَبِ<sup>(٤)</sup>

[9] زيادة من (خ).

(١) ابن العريف: أبو القاسم، الحسين بن الوليد، نحوي أندلسي؛ له شرح جمل الزّجاجي. توفي سنة: ٣٩٠ هـ.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٩، مك). (٣) القائل: أبو نواس، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (صُغرى وكبرى).

وجه الاستشهاد: ذهب المصنّف وبعض الثّحاة إلى تخطئة أبي نواس في قوله: «صُغرى وكبرى» لأنّ كلاًّ منهما من أفعال التّفصيل؛ وحكم أفعال التّفصيل أن تكون =

وقول بعضهم: إِنَّ مِنْ زَائِدَةٍ، وَإِنَّهُمَا مُضَافَانِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>: [المنسرح]

٧٠٧- [يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسْرِبِهِ] بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبَهَةِ الْأَسَدِ<sup>(٢)</sup>  
يردُّه أَنَّ الصَّحِيحَ: أَنَّ «مِنْ» لَا تُقْحَمُ فِي الْإِيجَابِ، وَلَا مَعَ تَعْرِيفِ  
المَجْرُورِ، وَلَكِنْ رَبَّمَا اسْتَعْمَلَ أَفْعَلَ التَّفْضِيلَ الَّذِي لَمْ يُرْذَبْ بِهِ الْمَفَاضِلَةُ مُطَابِقًا  
مَعَ كَوْنِهِ مَجْرَدًا، قَالَ<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

٧٠٨- إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ<sup>(٤)</sup>  
أَي: لِثَامٍ، فَعَلَى هَذَا، يَتَخَرَّجُ الْبَيْتُ، وَقَوْلُ النَّحْوِيِّينَ / صُغْرَى  
وَكُبْرَى/<sup>[10]</sup>، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الْعَرُوضِيِّينَ: فَاصِلَةٌ صُغْرَى، وَفَاصِلَةٌ كُبْرَى.

وقد يحتمل الكلام الكبرى، وغيرها؛ ولهذا النوع أمثلة:

أحدها؛ نحو: ﴿أَنَا عَائِكَ بِهِ﴾<sup>(٥)</sup> إذ يحتمل ﴿آتِيكَ﴾ أن يكون فعلاً مضارعاً،  
ومفعولاً، وأن يكون اسمَ فاعلٍ، ومضافاً إليه مثل: ﴿وَلِإِنَّهُمْ عَائِنِهِمْ عَدَابٌ﴾<sup>(٦)</sup> ﴿وَكُلُّهُمْ  
عَائِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾<sup>(٧)</sup>، ويؤيده أن أصل الخبر الإفراد، وأن حمزة<sup>(٨)</sup> يُمِيلُ  
الألف من ﴿آتِيكَ﴾ وذلك ممتنع على تقدير انقلابها من الهمزة.

[10] ساقطة من (خ).

= معرّفة بال، أو مضافة، أو تأتي على صيغة المفرد والمذكر (أصغر وأكبر). ورد  
بعضهم بالقول: إِنَّ «مِنْ» زَائِدَةٌ، وَأَنْهُمَا مُضَافَتَانِ إِلَى فِقَاقِعِهَا؛ وَلَكِنَّ هَذَا الْإِحْتِمَالُ  
ضَعِيفٌ؛ لِأَنَّ «مِنْ» لَا تَزَادُ فِي الْإِيجَابِ. وَالصَّوَابُ: أَنَّ الشَّاعِرَ لَا يَرِيدُ التَّفْضِيلَ -  
هنا - وَإِنَّمَا أَرَادَ الصِّفَةَ الْمَشْبَهَةَ؛ فَهُوَ يَرِيدُ الْقَوْلَ: كَأَنَّ الْفِقَاعَةَ الصَّغِيرَةَ وَالْكَبِيرَةَ مِنْ  
فِقَاقِعِ هَذِهِ الْخَمْرِ. فَلَمْ يَأْتِ بِأَكْثَرِ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَطْرُودِ؛ وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ الْعَرُوضِيِّينَ:  
فَاصِلَةٌ كُبْرَى وَفَاصِلَةٌ صُغْرَى؛ وَهَمَّ يَرِيدُونَ: فَاصِلَةٌ صَغِيرَةٌ، وَفَاصِلَةٌ كَبِيرَةٌ.

(١) القائل: هو الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (ذراعي وجبهة الأسد).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - للقياس عليه بالفصل بين المضاف والمضاف إليه.

(٣) نُسِبَ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى الْفَرَزْدَقِ، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِهِ.

(٤) موطن الشاهد: (الأنم).

وجه الاستشهاد: مجيء «الأنم» جمع «الأم» على غير بابه، لا جمع لثيم. وجمعه مع  
أنه مجرد من «أل» مراعاة لقوله: «أنتم» لعدم قصد المفاضلة.

(٥) س: ٢٧ (التمل، ن: ٤٠، مك). (٦) س: ١١ (هود، ن: ٧٦، مك).

(٧) س: ١٩ (مریم، ن: ٩٥، مك). (٨) مرّت ترجمته.

الثاني؛ نحو: «زيد في الدار»/ إذ<sup>[11]</sup> يحتمل تقدير: استقر، وتقدير مستقر.

الثالث؛ نحو: «إنما أنت سيراً» إذ يحتمل تقدير: تسير، وتقدير سائر، وينبغي أن يجري - هنا - الخلاف الذي في المسألة قبلها.

الرابع: «زيد قائم أبوه» إذ يحتمل أن يُقدَّر أبوه مبتدأ، وأن يُقدَّر فاعلاً بقائم. [1/106]

### تنبيه

يَتَعَيَّن في قوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٧٠٩ - أَلَا عُمَرَوُلَى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيْرَابَ مَا أَثَاتُ يَدُ الْعُقَلَاتِ<sup>(٢)</sup>

تقدير رجوعه مبتدأ، ومستطاع خبره، والجملة في محل نصب على أنها صفة، لا في محل رفع على أنها خبر؛ لأن «ألا» التي للتمني لا خبر لها عند سيبويه/ لا<sup>[12]</sup> لفظاً، ولا تقديراً، فإذا قيل: «ألا ماء» كان ذلك كلاماً مؤلفاً من حرف واسم، وإنما تم الكلام بذلك حملاً على معناه، وهو أتمتى ماء، وكذلك يمتنع تقدير مستطاع خبراً، ورجوعه فاعلاً؛ لما ذكرنا، ويمتنع - أيضاً - تقدير مستطاع صفة على المحل، أو تقدير «مستطاع رجوعه» جملة في موضع رفع على أنها صفة على المحل إجراء لـ «ألا» مجرى ليت في امتناع مراعاة محل اسمها، وهذا أيضاً قول سيبويه<sup>(٣)</sup> / في الوجهين/<sup>[13]</sup>، وخالفه في المسألتين المازني والمبرد.

### [انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين]

[ذات الوجهين]: هي اسمية الصدر فعلية العجز؛ نحو: «زيد يقوم أبوه»

كذا قالوا، وينبغي أن يزداد عكس ذلك في نحو: «ظننتُ زيدا أبوه قائم» بناءً على ما قدمنا.

[11] ساقطة من (خ). [12] ساقطة من (خ). [13] زيادة من (خ).

(١) مَرَّ الْبَيْتُ بِرَقْمِ «١٠٩» وَعُلِقَ عَلَيْهِ.

(٢) مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ).

وجه الاستشهاد: وجوب تقدير «رجوعه» مبتدأ، و «مستطاع» خبره؛ والجملة (رجوعه مستطاع) في محل نصب صفة.

(٣) مَرَّتْ تَرْجَمَتُهُ.

وذات الوجه؛ نحو: «زيد أبوه قائم»، ومثله على ما قدمنا؛ نحو: «ظننت زيداً يقوم أبوه».

## [الجمل التي لا محل لها من الإعراب]

وهي سبع<sup>(١)</sup>، وبدأنا بها؛ لأنها لم تحل محل المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل.

١ - فالأولى: الابتدائية، وتسمى أيضاً المستأنفة؛ وهو أوضح، لأن/ الجملة/<sup>[14]</sup> الابتدائية، تطلق - أيضاً - على الجملة المصدرية بالمبتدأ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان؛ أحدهما: الجملة المفتوح بها النطق؛ كقولك ابتداءً: «زيد قائم»؛ ومنه الجمل المفتوح بها السور.

والثاني: الجملة المنقطعة عما قبلها؛ نحو: «مات فلان، رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِن تِلْكَ آيَاتِ الْكِتَابِ الَّتِي كُنْتُمْ تُخْفُونَ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ومنه جملة العامل الملقى؛ لتأخره؛ نحو: «زيد قائم أظن» فأما العامل الملقى؛ لتوسطه؛ نحو: «زيد أظن قائم» فجملته - أيضاً - لا محل لها، إلا أنها من باب جمل الاعتراض.

ويخص البيانين الاستئناف بما كان جواباً لسؤال مُقدَّر؛ نحو قوله تعالى: ﴿هَلْ أُنْتُمْ أَكْفَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup> فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال/مقدَّر/<sup>[15]</sup> تقديره: فماذا قال لهم؟ ولهذا، فصلت عن الأولى، فلم تُعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿سَلِّمْ قَوْمٌ مِّنكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> [جملتان حذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلام عليكم، أنتم قوم منكم]<sup>[16]</sup> ومثله في استئناف جملة القول الثانية: ﴿وَنَبِّئْهُمْ

[14] ساقطة من (خ). [15] ساقطة من (خ). [16] ساقطة من (خ).

(١) الجمل التي لا محل لها هي: ١ - الابتدائية أو المستأنفة. ٢ - المعترضة. ٣ - التفسيرية. ٤ - المجاب بها القسم. ٥ - الواقعة جواباً بالشرط غير جازم أو جازم ولم تقرر بالفاء ولا بإذا الفجائية. ٦ - الواقعة صلة للموصول الاسمي، أو الحرفي. ٧ - التابعة لجملة لا محل لها من الإعراب.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٨٣ - ٨٤، مك).

(٣) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٢٤ - ٢٥، مك).

عَنْ صَيْفِ بْنِ زَيْدٍ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلِّمًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِئْنَاكُمْ بِبَشِيرٍ قَالُوا سَلِّمًا قَالَ سَلِّمٌ ﴿٢﴾ وَمِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْبَيَانِيِّ - أَيْضاً - قَوْلُهُ ﴿٣﴾:

[الكامل]

٧١٠ - زَعَمَ الْعَوَاذِلُ أَنِّي فِي غَمْرَةٍ صَدَّقُوا، وَلَكِنْ غَمْرَتِي لَا تَنْجَلِي ﴿٤﴾  
فَإِنَّ قَوْلَهُ «صَدَّقُوا» جَوَابٌ لِسُؤَالِ /مُقَدَّرٍ/ [17]؛ تَقْدِيرُهُ: أَصَدَّقُوا، أَمْ كَذَبُوا؟ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ الرِّجَالِ﴾ ﴿٥﴾ فَيَمْنُ فَتَحْ بَاءً ﴿يُسَبِّحُ﴾.

### تنبيهات

الأول: من الاستثناء ما قد يخفى، وله أمثلة كثيرة:

أحدها: ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَحَفَظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾ ﴿٦﴾ فَإِنَّ الَّذِي يَتْبَادِرُ إِلَى الذَّهْنِ أَنَّهُ صِفَةٌ لِكُلِّ شَيْطَانٍ، أَوْ حَالٌ مِنْهُ؛ وَكِلَاهُمَا بَاطِلٌ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِلْحَفْظِ مِنْ شَيْطَانٍ، لَا يَسْمَعُ؛ وَإِنَّمَا هِيَ لِلإِسْتِثْنَاءِ التَّحْوِي، وَلَا يَكُونُ اسْتِثْنَاءً بَيَانِيًّا؛ لِفَسَادِ الْمَعْنَى أَيْضاً، وَقِيلَ: يَحْتَمِلُ أَنَّ الْأَصْلَ: «لَثَلَا يَسْمَعُوا» ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ، كَمَا فِي: «جِئْتُكَ أَنْ تَكْرَمَنِي» ثُمَّ حُذِفَتِ «أَنْ» فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ ﴿٧﴾:

[الطويل]

٧١١ - أَلَا أَيُّهَذَا الرَّاجِرِي أَخْضَرَ الْوَعَى [وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟] ﴿٨﴾

[17] ساقطة من (خ).

- (١) س: ١٥ (الحجر، ن: ٥١ - ٥٢، مك).
  - (٢) س: ١١ (هود، ن: ٦٩، مك). (٣) لم يُنسب إلى قائل معين.
  - (٤) موطن الشاهد: (صدقوا).
  - وجه الاستشهاد: وقوع جملة (صدقوا) مستأنفة، لا محل لها؛ لأنها جواب لسؤال مقدر: أصدقوا أم كذبوا؟
  - (٥) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٦، مد). (٦) س: ٣٧ (الصفوات، ن: ٧، ٨، مك).
  - (٧) القائل: هو طرفة بن العبد، وقد مرّت ترجمته.
  - (٨) موطن الشاهد: (أحضر).
- وجه الاستشهاد: حذف الشاعر «أن» النَّاصِبَةَ قَبْلَ فِعْلِ «أحضر» فَارْتَفَعَ الْفِعْلُ، وَبَقِيَ قَائِمًا مَقَامَ الْمَصْدَرِ الْمُؤَوَّلِ، كَمَا لَوْ كَانَتْ «أَنْ» مَوْجُودَةً. وَرَفَعَ الْفِعْلُ بَعْدَ حَذْفِ «أَنْ» إِنَّمَا هُوَ عَلَى رِوَايَةِ الْبَصْرِيِّينَ؛ أَمَّا الْكُوفِيُّونَ فَيَرَوْنَهُ بِالنَّصْبِ. وَالَّذِي سَهَّلَ - عِنْدَهُمْ - =

فيمن رفع «أحضر» واستضعف الزمخشري<sup>(١)</sup> الجمع بين الحذفين .  
فإن قلت: اجعلها حالاً مقدّرة؛ أي: وحفظاً من كلّ شيطان مارد مُقدّراً  
عدم سماعه؛ أي: بعد الحفظ .

قلت: الذي يقدر وجود معنى الحال / هو صاحبها؛ كالمرور به/<sup>[18]</sup> في  
قولك: «مررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً»؛ أي: مقدّراً حال المرور به أن  
يصيد به غداً، والشياطين لا يقدرّون عدم السَّماع، ولا يريدونه .

الثاني: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُّونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَحْزُنكَ  
قَوْلُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فإنه ربّما يتبادر إلى الذهن أنه محكيّ بالقول، وليس كذلك؛ لأنّ  
ذلك ليس مقولاً لهم .

الثالث: ﴿إِنَّ أَلَمْرَةَ لِلَّهِ جَبِيماً﴾<sup>(٣)</sup> بعد قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْزُنكَ  
قَوْلُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وهي كالتّي قبلها، وفي «جمال القراء» للسّخاوي<sup>(٤)</sup>: أنّ الوقف  
على قولهم في الآيتين واجب، والصّواب: أنه ليس في جميع القرآن وقف  
واجب .

الرابع: ﴿ثُمَّ يَعِيدُهُ﴾<sup>(٥)</sup> بعد ﴿أَوْ لَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾<sup>(٥)</sup>  
لأنّ إعادة الخلق، لم تقع بعد برؤيتها، ويؤيد الاستئناف فيه قوله - تعالى -  
على عقب ذلك: ﴿قَدْ سَبَرُوا فِي الْأَرْضِ فَأَنْظَرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ  
الْآخِرَةَ﴾<sup>(٥)</sup> .

الخامس: زعم أبو حاتم أنّ من ذلك: ﴿تَشِيرُ الْأَرْضُ﴾<sup>(٦)</sup> فقال: الوقف  
على ﴿ذلول﴾ جيّد، ثمّ يبتدىء ﴿تشير الأرض﴾ على الاستئناف، وردّه أبو  
البقاء بأنّ ﴿ولا﴾ إنّما تعطف على النّفي، وبأنّها لو أثارت الأرض، كانت

[18] ساقطة من (خ) .

= التّصّب مع الحذف ذكر «أنّ» قبل الفعل المعطوف (وأن أشهد) .

(١) مرّت ترجمته . (٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٧٦، مك) .

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٦٥، مك) .

(٤) أي: كتاب «جمال القراء وكمال الإقراء» لعليّ بن محمّد السّخاوي  
المُتوفى سنة: ٦٤٣ هـ .

(٥) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٢٠، مك) .

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد) .



ذلولاً، ويردُّ اعتراضه الأولِ صِحَّةً/ «مرزثُ برجلٍ يصلي ولا يلتفت» والثاني أنَّ [١٠٧/١] أبا حاتم زعم أنَّ ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنَّما وجهُ الرَّدِّ أنَّ الخبر لم يأتِ بأنَّ ذلك من عجائبها، وبأنَّهم إنَّما كُلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنَّه كان يجب تكرار «لا» في «ذلول» إذ لا يقال «مرزثُ برجلٍ لا شاعر» حتَّى تقول «ولا كاتب» لا يقال قد تكررت بقوله تعالى: ﴿ولا تسقي الحزث﴾<sup>(١)</sup> لأنَّ ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

## [الثاني]

قد يحتمل اللفظ الاستئناف، وغيره؛ وهو نوعان؛ أحدهما: ما إذا حُمِلَ على الاستئناف، احتيج إلى تقدير جزء، يكون معه كلاماً؛ نحو: «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد».

والثاني: ما لا يحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامَّة، وذلك، كثير جداً؛ نحو: الجملة المنفية، وما بعدها في قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخِذُوا بِطَانَةٍ مِّنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَدُوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾<sup>(٢)</sup> قال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفاتٍ على وجه التعليل للنهي عن اتِّخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون: ﴿لا يألونكم﴾ و ﴿قد بدت﴾ صفتين؛ أي: بطانة غير مانعتكم فساداً باديةً بغضاؤهم. ومنع الواحدي<sup>(٤)</sup> هذا الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنَّه لا يقال: «لا تتخذ صاحباً يؤذيك أحب مفارقتك» والذي يظهر أنَّ الصِّفة تتعدد بغير عاطف وإن كانت جملة كما في الخبر؛ نحو: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ خَلَقَ الْإِنْسَانَ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ﴾<sup>(٤)</sup>. وحصل للإمام / فخر الدين/<sup>[١٩]<sup>(٣)</sup></sup> في تفسير هذه الآية سهو؛ فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ﴿من دونكم﴾ على ﴿بطانة﴾ وأجاب بأنَّ مَحَطَّ الشَّهي هو ﴿من دونكم﴾، لا ﴿بطانة﴾؛ فلذلك، قدَّم الأهم، وليست التلاوة كما ذكر؛ ونظير هذا، أنَّ أبا حيان<sup>(٣)</sup>، فسَّر في سورة الأنبياء كلمة ﴿زُبُرًا﴾ بعد قوله تعالى:

[19] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٨، مد).

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ١ - ٢ - ٣ - ٤، مد).

﴿وَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وإنما هي في سورة «المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان<sup>(٢)</sup> لخصاً من تفسيره إعراباً.

### [الثالث]

من الجمل ما جرى فيه خلاف، أمستأنف أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقُومٌ» وذلك؛ لأنَّ المبرّد<sup>(٣)</sup> يرى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه<sup>(٤)</sup> يرى أنه مؤخّر من تقديم، وأنَّ الأصل: أقوم إن قام زيد، وأنَّ جواب الشرط محذوف، ويؤيّد التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضياً.

وينبني على هذا مسألتان:

إحدهما: أنه هل يجوز «زَيْدًا إِنْ أَتَانِي أَكْرِمُهُ» بنصب زيداً؟ فسيبويه يجيزه كما يجيز «زَيْدًا»<sup>[20]</sup> أَكْرِمُهُ إِنْ أَتَانِي» والقياس: أن المبرّد يمنعه؛ لأنَّه في [ب/١٠٧] سياق أداة الشرط، فلا يعمل فيما/ تقدّم على الشرط، فلا يفسر عاملاً فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يُجزم أم لا؟ فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرّد، ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف على محلّ الفاء<sup>(٤)</sup> المقدّرة وما بعدها.

الثاني: (٥) مذ ومنذ وما بعدهما في نحو: «مَا رَأَيْتُهُ مُذْ يُؤْمَانِ» فقال السّيرافي<sup>(٣)</sup>: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرّابط، وقال الجمهور: مستأنفة جواباً لسؤال؛ تقديره عند من قدّر مذ مبتدأ: ما أمد ذلك؟ وعند من قدّرها خبراً: ما بينك وبين لقائه؟

الثالث: جملة أفعال الاستثناء: «ليس، ولا يكون، وخلا، وعدا،

[20] في (خ): «زيد» والصواب ما أثبتناه.

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٣، مد).

(٢) الرّجلان اللذان اتّبعوا أبا حيان هما: إبراهيم بن محمّد السّفاقسيّ المتوفى سنة: ٧٤٢ هـ، وأحمد بن يوسف المعروف بالسّمين الحلبيّ المتوفى سنة: ٧٥٦ هـ.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) المراد: محلّ الجملة التي بعد الفاء.

(٥) أي: الثاني من أمثلة الجمل التي في استثنائها خلاف.

وحاشا» فقال السِّيرافي: حال؛ إذ المعنى: قام القوم خالين عن زيد، وجوز الاستئناف، وأوجبه ابنُ عصفور، فإن قلت: «جاءني رجالٌ ليسوا زيدا» فالجملة صفة، ولا يمتنع عندي أن يُقال: «جاؤوني ليسوا زيدا» على الحال.  
الرابع: الجملة بعد حتى الابتدائية؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٧١٢ - فَمَا زَالَتِ الْقَتْلَى تَمُجُّ دِمَاءَهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ<sup>(٢)</sup>  
فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج<sup>(٣)</sup> وابن دُرستويه<sup>(٤)</sup>: أنها في موضع جرّ بـ «حتى» وقد تقدّم.

٢ - الجملة الثانية: المعترضة بين شيئين؛ لإفادة الكلام تقوية، وتسديداً أو تحسیناً، وقد وقعت في مواضع؛ أحدها: بين الفعل ومرفوعه؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

٧١٣ - شَجَاكَ - أَظُنُّ - رَنُغَ الظَّاعِنِينَ وَلَمْ تَغْبَأْ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَ<sup>(٥)</sup>  
ويروى بنصب ربيع على أنه مفعول أول، و «شجاك» مفعوله الثاني؛ وفيه ضمير مستتر راجع إليه؛ وقوله<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٧١٤ - وَقَدْ أَذْرَكْتَنِي - وَالْحَوَادِثُ جَمَّةٌ - أَسِنَّةٌ قَوْمٍ لَا ضِعَافٍ وَلَا عُزْلٍ<sup>(٧)</sup>  
وهو الظاهر في قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) مر البيت برقم «٢٠٧» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (ماء دجلة أشكل).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية بعد «حتى» مستأنفة على رأي الجمهور.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (شجاك - أظن - رنغ).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (أظن) معترضة بين الفعل وفاعله؛ ووقوعها بين الفعل والفاعل كثير شائع.

(٦) القائل: جوهرية بن بدر من بني دارم، قاله حينما أسرته قبيلة بني عجل في يوم الوقيط، وأطلقوا سراحه.

(٧) موطن الشاهد: (الحوادث جمّة).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية (الحوادث جمّة) معترضة بين الفعل «أدرك» وفاعله «أسته» كما في الشاهد السابق.

(٨) تقدّم البيت برقم «١٦٣» وعلّق عليه.

[الوافر]

٧١٥ - أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي - بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زَيْدٍ<sup>(١)</sup>  
على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن «يأتي» و «تنمي» تنازعا «ما»  
فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول؛ فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن  
المعنى على الأول أوجه، إذ الأنباء من شأنها أن تنمي بهذا، وبغيره.

والثاني: بينه وبين مفعوله؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٧١٦ - وَبُدِّلْتُ - وَالذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ - هَيْفًا دُبُورًا بِالصَّبَا وَالسُّمَالِ<sup>(٣)</sup>  
والثالث: بين المبتدأ وخبره؛ كقوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٧١٧ - وَفِيهِنَّ - وَالْأَيَّامُ يَغْتَرْنَ بِالْفَتَى - نَوَادِبُ لَا يَمْلَأْنَهُ وَنَوَائِحُ<sup>(٥)</sup>  
ومنه الاعتراض بجملة الفعل المُلغى في نحو: «زيدٌ - أَظُنُّ - قائمٌ»  
وبجملة الاختصاص في نحو قوله عليه الصلاة والسلام: «نحنُ - معاشرَ الأنبياءِ  
- لا نورثُ»<sup>(٦)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

٧١٨ - نَحْنُ - بَنَاتِ طَارِقٍ - نَمِشِي عَلَى النَّمَارِقِ<sup>(٨)</sup>

(١) موطن الشاهد: (الأنباء تنمي).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية معترضة بين فعل «تنمي» وفاعله «ما» على  
اعتبار الباء زائدة؛ وهو الأفضل.

(٢) القائل: أبو التَّجَمِّ المعجلي، وقد مرَّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (الذَّهْرُ ذُو تَبَدُّلٍ).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية معترضة بين الفعل «بُدِّلْتُ» وبين مفعوله الثاني «هيفًا».

(٤) القائل: هو معن بن أوس المزني، شاعر مخضرم، عمَّر إلى أيام ابن الزبير، وله  
مدائح في الصحابة.

(٥) موطن الشاهد: (الأيام يغترن بالفتى).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة معترضة بين الخبر المقدم «فيهنَّ»  
والمبتدأ المؤخر «نوادب».

(٦) مسند الإمام أحمد: ٤٦٣/٢.

موطن الشاهد: (معاشرَ الأنبياءِ).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة الاختصاص السابقة معترضة بين المبتدأ والخبر.

(٧) القائلة: هند بنت طارق بن بياضة الإيادي قالت في الجاهلية، وتمثَّلت به هند بنت  
عتبة أم معاوية بن أبي سفيان في موقعة أحد محرَّضة المشركين على المسلمين.

(٨) موطن الشاهد: (بناتِ طارق).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة الاختصاص السابقة معترضة بين المبتدأ «نحنُ» وخبره  
جملة (نمشي).

وأما الاعتراض بكان الزائدة في نحو قوله: «أو نبي - كان - موسى»، فالصحيح: أنها لا فاعل لها، فلا جملة.

والرابع: بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ كقوله<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٧١٩ - وَإِنِّي لَرَامٌ نَظْرَةَ قَبْلِ السَّيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا<sup>(٢)</sup>  
وذلك على تقدير أزورها خبر لعل، وتقدير الصلة محذوفة؛ أي: التي أقول لعلِّي، وكقوله<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

٧٢٠ - لَعَلَّكَ - وَالْمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ - بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ<sup>(٤)</sup>  
وقوله<sup>(٥)</sup>: [الرجز]

٧٢١ - يَا لَيْتَ شِعْرِي - وَالْمُنَى لَا تَنْفَعُ - هَلْ أَغْدُونَ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعٌ؟<sup>(٦)</sup>

إذا قيل/ بأن جملة الاستفهام خبر، على تأويل شعري بمشعوري؛ لتكون [١٠٨/١] الجملة نفس المبتدأ، فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف؛ أي: موجود، أو إن ليت لا خبر لها هنا، إذ المعنى: ليتني أشعر، فالاعتراض بين الشعر، ومعموله الذي عُلق عنه بالاستفهام، وقول الحماسي<sup>(٧)</sup>: [السريع]

٧٢٢ - إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلَّغْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجَمَانَ<sup>(٨)</sup>

(١) القائل: هو الفرزدق من قصيدة يمدح فيها بلال بن أبي بردة.

(٢) موطن الشاهد: (وإن شطت نواها).

وجه الاستشهاد: وقوع «إن» ومدخولها كلاماً معترضاً بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ وهو اسم «لعل» الياء المتصلة، وخبرها جملة (أزورها).

(٣) القائل: محمد بن بشير، ويُنسب إلى الشماخ بن ضرار؛ والأول أرجح.

(٤) موطن الشاهد: (الموعود حق لقاءه).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة معترضة بين ما أصله المبتدأ أو الخبر؛ وهما اسم لعل: «الكاف» وخبرها: جملة (بدا).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (المنى لا تنفع).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ وهما اسم (ليت شعري) وخبرها: جملة (هل أغدون).

(٧) القائل: أبو المنهال، عوف بن محلم الخزاعي من قصيدة يمدح فيها عبد الله بن طاهر بن الحسين الخزاعي أحد أمراء الدولة العباسية. وقد أهمله السيوطي؛ لتأخر قائله.

(٨) موطن الشاهد: (بلغتها).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الفعلية الطلبية (بلغتها) معترضة بين اسم «إن»: الثمانين، وخبرها: جملة (قد أحوجت) الفعلية.

وقول ابن هرمة<sup>(١)</sup>:

[المنسرح]

٧٢٣- إِنْ سُلَيْمَى - وَاللَّهُ يَكْلُوهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَزْرُوهَا<sup>(٢)</sup>  
وقول رؤبة<sup>(٣)</sup>:

[الرجز]

٧٢٤- إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرَنَ سَطْرًا - لِقَائِلٍ يَا نَضْرُ نَضْرًا نَضْرًا<sup>(٤)</sup>  
وقول كثير<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٧٢٥- وَإِنِّي - وَتَهْيَامِي بِعِزَّةٍ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَنَا وَتَخَلَّتِ<sup>(٦)</sup>  
لِكَالْمُرْتَجِي ظِلَّ الْعِمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوَّأَ مِنْهَا لِلْمَقْبِلِ اضْمَحَلَّتِ  
قال أبو علي<sup>(٧)</sup>: تهيامي بعزة جملة معترضة بين اسم إن وخبرها، وقال  
أبو الفتح<sup>(٧)</sup>: يجوز أن تكون الواو للقسم؛ كقولك: «إني وحبك لضنين بك»  
فتكون الباء متعلقة بالتهيام، لا بخبر محذوف.

الخامس: بين الشرط وجوابه؛ نحو: ﴿وَإِذَا بَدَأْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ  
بِمَا يُزَكُّ فَأَلَوْا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾<sup>(٨)</sup>، ونحو: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا  
النَّارَ﴾<sup>(٩)</sup> ونحو: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾<sup>(١٠)</sup>،

(١) القائل: إبراهيم بن علي بن هرمة من مخضرمي الدولتين؛ الأموية والعباسية، وهو  
آخر من يُحتج بشعره من الشعراء. توفي سنة: ١٧٠ هـ على التقريب.

(٢) موطن الشاهد: (والله يكلوها).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر؛ وهما  
اسم إن: «سليمي» وخبرها: جملة (ضنت).

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (وأسطار سطرن سطرًا).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة القسمية السابقة معترضة بين اسم إن: «الياء» وخبرها:  
«لقائل».

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (وتهيامي بعزة).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة معترضة بين ما أصله المبتدأ والخبر؛  
وهما اسم إن: «الياء» وخبرها: (لكالمرتجي).

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ١٦ (التحل، ن: ١٠١، مك).

(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤، مد).

(١٠) س: ٤ (النساء، ن: ١٣٥، مد).

قاله جماعة منهم ابن مالك، والظاهر أنَّ الجواب: فالله أولى بهما<sup>(١)</sup>. ولا يردُّ ذلك ثنية الضمير، كما توهموا؛ لأنَّ «أو» هنا للتنويح، وحكمها حكم الواو في وجوب المطابقة، نصَّ عليه الأبدِّي؛ وهو الحق، «أما قول ابن عصفور»<sup>[21]</sup>: إنَّ ثنية الضمير في الآية شاذة فباطل، كبطلان قوله مثل ذلك، في إفراد الضمير في: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي ذلك ثلاثة أوجه؛ أحدها: أنَّ «أحقَّ» خبر عنهما، وسهَّل إفراد الضمير أمران؛ معنوي: وهو أنَّ إرضاء الله - سبحانه - إرضاء لرسوله - عليه الصلاة والسلام - وبالعكس ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>. ولفظي: وهو «تقديم»<sup>[22]</sup> إفراد أحقَّ ووجه ذلك، أنَّ اسم التفضيل المجرَّد من أل والإضافة واجب الإفراد؛ نحو: ﴿يُؤَسِّفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> إلى قوله ﴿أَحَبُّ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> والثاني: أنَّ «أحقَّ» خبر عن اسم الله سبحانه، وحذف مثله خبراً عن اسمه عليه الصلاة والسلام، أو بالعكس. والثالث: أنَّ «أَنْ يُرْضَوْهُ» ليس في موضع جرٍّ، أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلاً عن أحد الاسمين، وحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحقُّ من إرضاء غيرهما.

والسادس: بين القسم وجوابه؛ كقوله<sup>(٦)</sup>: [الطويل]

٧٢٦ - لَعَمْرِي وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهِيْن لَقَدْ نَطَقْتُ بِطُلَّاعِي الْأَقَارِعِ<sup>(٧)</sup>  
وقوله تعالى: ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ لَأَمْلَأَنَّ﴾<sup>(٨)</sup> الأصل: قسم بالحق

[21] في الأصل: «وأما قال ابن عصفور» وما أثبتناه من (خ) وهو الصواب.

[22] في (خ): «تقدّم».

(١) في شرح الأمير على المغني: «في الحقيقة هو دليل جواب محذوف؛ أي: فلا تكتموا الشهادة رافةً به لأنَّ الله أولى...». مغني اللبيب: ٥٠٩، حا: ٤.

(٢) س: ٩ (التوبة، ن: ٦٢، مد). (٣) س: ٤٨ (الفتح، ن: ١٠، مد).

(٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨، مك). (٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٢٤، مد).

(٦) القائل: هو التابعه الديباني، وقد مرَّت ترجمته.

(٧) موطن الشاهد: (وما عمري عليَّ بهيْن).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة السابقة معترضةً بين القسم: (لعمري) وجوابه: جملة (لقد نطقت).

(٨) س: ٣٨ (ص، ن: ٨٤ - ٨٥، مك).

لأملأَنَّ، وأقول الحقَّ، فانصب الحقَّ الأوَّل - بعد إسقاط الخافض - بأقسم محذوفاً، والحقُّ الثَّاني بأقول، واعترض بجملة: «أقول الحقَّ» وقدم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما/ بتقدير: فالحقُّ قسَمي، والحقُّ أقوله، وبجرهما على [١٠٨/ب] تقدير: واو القسم في الأوَّل و/ تقدير/ [23] الثَّاني توكيداً؛ كقولك: «والله والله لأفعلن»، وقال الزمخشري: جرَّ الثَّاني على أنَّ المعنى: وأقول والحقُّ؛ أي: هذا اللَّفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها على سبيل الحكاية. قال: «وهو وجه حسن دقيق جائز في الرِّفع والنَّصب» اهـ. وقرئ برفع الأوَّل ونصب الثَّاني، قيل: أي فالحقُّ قسَمي، أو فالحقُّ مني، أو فالحقُّ أنا، والأوَّل أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فلا أقسم بمواقع النُّجوم﴾ «الآيات» [24].

والسَّابع: بين الموصوف وصفته؛ كالآية، فإنَّ فيها اعتراضين؛ اعتراضاً بين الموصوف، وهو «قسَم» وصفته وهو «عظيم» بجملة «لو تعلمون»، واعتراضاً بين ﴿أقسم بمواقع النُّجوم﴾، وجوابه وهو: ﴿إنه لقرآن كريم﴾ بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو: ﴿لو تعلمون﴾؛ لأنَّ ﴿وإنه لقسَمٌ عظيم﴾ توكيد، لا اعتراض فمردود؛ لأنَّ التوكيد والاعتراض، لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدِّ جملة الاعتراض.

والثَّامن: بين الموصول وصلته؛ كقوله (١):

٧٢٧ - ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِينِكَ - يَغْرِفُ مَالِكَا [والحقُّ يذمُّغُ ثُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ] (٢)

ويحتمله قوله (٣):

٧٢٨ - وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً قَبْلَ الَّتِي لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا (٤)

[23] زيادة من (خ). [24] في (خ): «الآية».

(١) القائل: جرير من قصيدة يهجو بها يحيى بن عقبة الطهوي.

(٢) موطن الشاهد: (وأبيك).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة القسمية السابقة معترضة بين الاسم الموصول «الذي» وصلته: جملة (يعرف مالكا).

(٣) مرز برقم ٧١٩ وعُلِّقَ عليه.

(٤) موطن الشاهد: (إن شططت نواها).

وجه الاستشهاد: احتمال كون الجملة السابقة معترضة بين الاسم الموصول «التي» وصلته: جملة أزورها، واعتبار خبر «لعلّ» محذوفاً؛ وهو وجه بعيد، والأرجح ما ذهبنا إليه سابقاً.



وذلك على أن تُقدَّر الصَّلَة «أزورها» وتقدَّر خبر لعل محذوفاً؛ أي: لعلِّي أفعل ذلك.

والتاسع: بين أجزاء الصَّلَة؛ نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَزَهْفَهِمْ ذِلَّةٌ﴾<sup>(١)</sup> الآيات، فإنَّ جملة ﴿وترهقهم ذلَّة﴾ معطوفة على ﴿كسبوا السيئات﴾، فهي من الصَّلَة، وما بينهما اعتراض يُبَيِّنُ به قدرُ جزائهنَّ، وجملة ﴿ما لهنَّ مِنَ اللَّهِ مِنْ عَاصِمٍ﴾ خبر؛ قاله ابن عصفور<sup>(٢)</sup>؛ وهو بعيد؛ لأنَّ الظَّاهر أنَّ ﴿ترهقهم﴾ لم يُؤْتِ به لتعريف الذين، فيعطف على صلته، بل جيء به للإعلام بما يصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثمَّ إنَّه ليس بمتعين؛ لجواز أن يكون الخبر: ﴿جزاءً سيئةً بمثلها﴾ فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة التثني، كما ذكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر: ﴿كأنَّما أغشيت﴾، فالاعتراض بثلاث جمل، أو ﴿أولئك أصحاب النار﴾ فالاعتراض بأربع/جمل/<sup>[25]</sup>، ويحتمل - وهو الأظهر - أنَّ الذين ليس مبتدأ، بل معطوف على الذين الأولى؛ أي: لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحَسَنَى وَزِيَادَةَ، وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءَ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا؛ فمثلها - هنا - في مقابلة الزيادة - هناك - ونظيرها في المعنى؛ قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِمَّا مَنِ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْرَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾<sup>(٣)</sup> وفي اللَّفْظ قولهم: «في الدَّارِ زَيْدٌ وَالْحُجْرَةَ عَمْرُو» وذلك من العطف على معمولي عاملين/مختلفين/<sup>[25]</sup> عند الأخفش<sup>(٤)</sup>، وعلى إضمار الجازَ عند سيبويه<sup>(٤)</sup> والمحققين، ومما يرجح هذا الوجه أنَّ الظَّاهر أنَّ الباء في «بمثلها» متعلِّقة بالجزاء، فإذا كان جزاء سيئة مبتدأ، احتج إلى تقدير الخبر؛ أي: واقع، قاله أبو البقاء<sup>(٤)</sup>، أو «لهم» قاله الحوفي<sup>(٤)</sup>؛ وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة/ومبتدئها/<sup>[25]</sup> وهو «الذين» وعلى ما اخترناه يكون جزاء عطفاً على الحسنَى، فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأمَّا قول أبي الحسن<sup>(٤)</sup>، وابن كيسان<sup>(٤)</sup>: إنَّ «بمثلها» هو الخبر، وأنَّ الباء، زيدت في الخبر، كما زيدت في المبتدأ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿وَحَرَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِثْلَهَا﴾<sup>(٥)</sup>.

[25] ساقطة من (خ).

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٢٧، مك).

(٣) س: ٢٨ القصص، ٨٤، مك).

(٥) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٤٠، مك).

(٢) مرّت ترجمته.

(٤) مرّت ترجمته.

والعاشر: بين المتضايفين؛ كقولهم «هذا غلامٌ - واللّه - زيدٌ» و «لا أخا - فاعلم - لزيد» وقيل: الأخ هو الاسم والظرف الخبر، وإنّ الأخ/ حينئذٍ [26] جاء على لغة القصر؛ كقوله: «مكرةٌ أخاك/ لا بطل/» [26] (١)، فهو كقولهم: «لا عصا لك» .  
الحادي عشر: بين الجاز والمجرور؛ كقوله: «اشتريته بأرى ألف درهم» .

الثاني عشر: بين الحرف الناسخ، وما دخل عليه؛ كقوله (٢):

[الوافر]

٧٢٩ - كَأَنَّ - وَقَدْ أَتَى حَوْلَ كَمِيلٍ - أَثَافِيهَا حَمَامَاتٌ مُثُولٌ (٣)

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حاليةً، تقدّمت على صاحبها، وهو اسم كأن، على حدّ الحال في قوله (٤):

[الطويل]

٧٣٠ - كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي (٥)

الثالث عشر: بين الحرف وتوكيده؛ كقوله (٦):

[الرّجز]

٧٣١ - لَيْتَ - وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْئًا لَيْتٌ - لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ (٧)

الرّابع عشر: بين حرف التنفيس والفعل؛ كقوله (٨):

[26] ساقطة من (خ).

(١) مرّ المثل وتخريجه .

(٢) القائل: أبو الغول الطهوي .

(٣) موطن الشاهد: (وقد أتى حول كميل) .

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الفعلية السابقة معترضةً بين «كأن» واسمها: أثافياها .

(٤) مرّ البيت برقم «٣٩٩» وعلّق عليه .

(٥) موطن الشاهد: (رطباً ويابساً) .

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليقاس عليه بإعراب الصفة حالاً عندما تتقدّم على

الموصوف، وليس فيه دليل آخر .

(٦) القائل: رؤبة بن العجاج، وقد تقدّمت ترجمته .

(٧) موطن الشاهد: (هل ينفع شيئاً) .

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الفعلية السابقة معترضةً بين «ليت» الأولى

ومعمولها؛ وهي معترضة أيضاً بين «ليت» الأولى و «ليت» الثالثة المؤكدة لها

توكيداً لفظياً .

(٨) مرّ البيت برقم «٥٤» و «٢٣٧» .

[الوافر]

٧٣٢- وَمَا أَدْرِي - وَسَوْفَ - إِخَالٌ - أَدْرِي - أَقَوْمٌ أَلْ حِضْنِ أَمْ نِسَاء؟<sup>(١)</sup>  
وهذا الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإنَّ سوف وما بعدها اعتراض  
بين أدري، وجملة الاستفهام.

[الطويل] الخامس عشر: بين قد والفعل؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

٧٣٣- أَخَالِدُ قَدْ - وَاللَّهِ - أَوْطَأْتُ عَشْوَةَ وَمَا قَائِلُ الْمَغْرُوفِ فِينَا يُغْنَفُ<sup>(٣)</sup>  
السَّادِسَ عَشَرَ؛ بين حرف النَّفْيِ ومنفِيهِ؛ كقوله<sup>(٤)</sup>: [المنسرح]

٧٣٤- وَلَا - أَرَاهَا - تَزَالُ ظَالِمَةً تُنْخِذُ لِي نَكْبَةً وَتَنْكُوهَا<sup>(٥)</sup>  
وقوله<sup>(٦)</sup>: [الطويل]

٧٣٥- فَلَا - وَأَبِي دَهْمَاءَ - زَالَتْ عَزِيزَةٌ [عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلزُّنْدِ قَادِحُ]<sup>(٧)</sup>  
السَّابِعَ عَشَرَ: بين جملتين مستقلتين؛ نحو: ﴿فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ  
إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُطَهِّرِينَ﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ<sup>(٨)</sup> ﴿فَإِنَّ﴾ نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ  
لَكُمْ ﴿تفسير لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾؛ أي: إِنَّ المَاتِي الذي

(١) موطن الشاهد: (إخال).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (إخال) معترضة بين «سوف» والفعل «أدري»؛ وهذا  
الاعتراض وارد في أثناء اعتراض آخر؛ لأنَّ سوف وما بعدها اعتراض بين أدري  
وجملة الاستفهام؛ أي لأنها ساذة مسدِّ مفعولي أدري؛ والفعل أدري معلق عن العمل  
بالاستفهام لفظاً، لا مَحَلًّا .

(٢) مر البيت برقم (٣١١).

(٣) موطن الشاهد: (والله).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة القسم (والله) معترضة بين «قد» وفعل «أوطأت».

(٤) القائل: إبراهيم بن هرمة، وقد مرَّت ترجمته.

(٥) موطن الشاهد: (ولا - أراها - تزال).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الفعلية معترضة بين حرف النَّفْيِ «لا» ومنفِيهِ الفعل  
«تزال» والمعنى: أراها لا تزال.

(٦) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٧) موطن الشاهد: (وأبي دهماء).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة القسم معترضة بين «لا» و «زالت» والمعنى: فلا زالت  
عزيزةً وأبي الدهماء؛ أو: وأبي الدهماء لا زالت عزيزةً.

(٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٢ - ٢٢٣، مد).

أمركم الله به، هو مكان الحرث، ودلالة على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلبُ النَّسْلِ، لا محض الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة؛ ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾<sup>(١)</sup>، وقوله تعالى ﴿رَبِّ إِيَّايَ وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن قرأ بسكون تاء «وضعت» إذ الجملتان المُصدَّرتان بياني من قولها عليها السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى: وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وهبت لها، وقال الزمخشري<sup>(٣)</sup>: «هنا جملتان معترضتان؛ كقوله تعالى: ﴿وَلِئَلَّه لَقَسْرٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup>، انتهى». وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان؛ كلٌّ منهما بجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقد يُعترض بأكثر من جملتين؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ الْكِتَابِ / يُشْرُونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَتَّخِذُوا السَّبِيلَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾<sup>(٥)</sup> إن قدر ﴿من الذين هادوا﴾ بياناً للذين أُوتوا، وتخصيصاً لهم، إذ كان اللفظ عاماً في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بياناً لأعدائكم، والمعترض به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي - والله أعلم - وكفى بالله مرتين، وأما (يشتركون، ويريدون) فجملتا تفسير لمقدر؛ إذ المعنى: ألم تر إلى قصة الذين أُوتوا، وإن علققت من بـ «نصييراً» مثل: ﴿وَضَعْنَاهُ مِن الْقَوْرِ﴾<sup>(٦)</sup>، أو بخبر محذوف على أن ﴿يحرفون﴾ صفة لمبتدأ محذوف؛ أي: قومٌ يحرفون؛ كقولهم: «منا ظعنٌ ومنا أقام»؛ أي: منا فريق، فلا اعتراض البتة، وقد مرَّ أن الزمخشري، أجاز في سورة الأعراف الاعتراض بسبع جمل على ما ذكر ابن مالك.

(١) س: ٣١ (لقمان، ن: ١٤، مك).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٦، مد).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٧٦، مك).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٤٤-٤٥-٤٦، مد).

(٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٧٧، مك).

## [قد يعترض بأكثر من جملتين]

### وزعم الفارسي أنه لا يعترض بأكثر من جملة]

وزعم أبو علي<sup>(١)</sup> أنه لا يعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٣٦ - أَرَانِي - وَلَا كُفْرَانَ لِّلَّهِ آيَةٌ لِنَفْسِي - قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنْبِلٍ<sup>(٣)</sup>  
 إن «آية» وهي مصدر «أويث له» إذا رحمته، ورفقت به، لا ينتصب بأويث محذوفة؛ لثلاً يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا»؛ أي: ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين أجازوا «لا طالع جبلاً» أجروه في ذلك مجرى المضاف، كما أجري مجراه في الإعراب؛ وعلى قولهم: يتخرج الحديث: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت»<sup>(٤)</sup> وأما على قول البصريين، فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

وقد اعترض ابن مالك<sup>(٥)</sup>، قول أبي علي<sup>(١)</sup>، بقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِي إِلَيْهِمْ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ﴾<sup>(٦)</sup>، ويقول زهير<sup>(٧)</sup>:

[الوافر]

٧٣٧ - لَعْمَرِي - وَالْخُطُوبُ مُغَيَّرَاتٌ وَفِي طُولِ الْمَعَاشِرَةِ الثَّقَالِي -  
 لَقَدْ بَالَيْتُ مَظْعَنَ أُمِّ أَوْفَى وَلَكِنْ أُمُّ أَوْفَى لَا تُبَالِي<sup>(٨)</sup>

(١) مرّت ترجمته.

(٢) القائل: هو ابن الدمينه، ويُنسب إلى كثير عزة.

(٣) موطن الشاهد: (ولا كفران لله آية لنفسي).

وجه الاستشهاد: لا يجوز الاعتراض بأكثر من جملة؛ فآية - هنا - مصدر أويث له (إذا رحمته، ورفقت به) ولا ينتصب بـ «أويث» محذوفة لثلاً يلزم الاعتراض بالجملتين، وإنما انتصابه؛ لوقوعه مفعولاً به للمصدر «كفران».

(٤) صحيح البخاري؛ كتاب الأذان. (٥) مرّت ترجمته.

(٦) س: ١٦ (التحل، ن: ٤٣ - ٤٤، مك).

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (والخطوب مغيّرات، وفي طول المعاشرة الثقال).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملتين معترضتين بين القسم: (لعمرى) وجوابه: (لقد باليت).

وقد يُجاب عن الآية بأن، جملة الأمر دليلُ الجوابِ عند الأكثرين، ونفسه عند قوم؛ فهي مع جملة الشرط، كالجمله الواحدة، وبأنه يجب أن يقدر للباء متعلقٌ محذوف؛ أي: أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيثان، ولا يعمل ما قبل «إلا» فيما بعدها إلا إذا كان مستثنى؛ نحو: «ما قام إلا زيد»، أو مستثنى منه؛ نحو: «ما قام إلا زيدا أحد» أو تابعا له؛ نحو: «ما قام أحدٌ إلا زيدا فاضل».

## [مسألة]

### [التَّمييز بين الجملة المعترضة والحالية]

كثيراً ما تشبه المعترضة بالحالية، ويميّزها منها أمور:

أحدها: أنها تكون غير خبرية؛ كالأمريّة في: ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ وَيُنَكِّرُ قُلُوبَ الَّذِينَ الْهَدَىٰ اللَّهُ أَن يُوَفَّٰهُ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> كذا مثل ابن مالك وغيره بناء على ﴿أن يؤتى أحد﴾ متعلق بتؤمنوا، وأن المعنى: ولا تظهروا تصديقكم بأن أحداً يؤتى من كتب الله مثل ما أوتيتهم، وبأن ذلك الأحد يحاجونكم عند الله يوم القيامة بالحق فيغلبونكم، إلا لأهل دينكم؛ لأن ذلك لا يغير اعتقادهم بخلاف المسلمين؛ فإن ذلك يزيدهم ثباتاً، وبخلاف المشركين،/ فإن ذلك يدبوهم إلى الإسلام، ومعنى الاعتراض - حينئذٍ - أن الهدى بيد الله؛ فإذا قدره لأحد، لم يضره مكرهم.

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تمّ عند الاستثناء، والمراد: ولا تظهروا الإيمان الكاذب الذي توقعونه وجه النهار، وتنقضونه آخره إلا لمن كان منكم؛ / كعبد الله بن سلام<sup>(٢)</sup> /<sup>[27]</sup> ثم أسلم، وذلك، لأن إسلامهم كان أغيط لهم، ورجوعهم إلى الكفر، كان عندهم أقرب، وعلى هذا، فـ «أن يؤتى» من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر؛ أي: لكرهية أن يؤتى أحد؛ دبّرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح، لوجهين؛

[27] ساقطة من (خ).

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧٣، مد).

(٢) يهودي قدم على النبي ﷺ في المدينة، فسماه «عبد الله» بعد أن أسلم، وكان اسمه «الحصين» شهد فتح القدس، وتوفي سنة: ٤٣ هـ.

أحدهما: أنه الموافق لقراءة ابن كثير: «أَنْ يُوْتِي» بهمزتين؛ أي: لكرهية أَنْ يُوْتِي، قلتُم ذلك. والثاني: أَنْ فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ عَمَلٌ مَا قَبْلَ إِلَّا فِيمَا بَعْدَهَا، مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفاً.

وكالدُعَايَةِ<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ<sup>(٢)</sup>:

[السريع]

٧٣٨- إِنَّ الشَّمَائِينَ - وَبَلَّغْتَهَا - قَدْ أَخَوَجْتُ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانٍ  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

[المنسرح]

٧٣٩- إِنَّ سُلَيْمِي - وَاللَّهُ يَكَلُّوْهَا - ضَنْتُ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَرْزُوْهَا  
وكالقسمية في قوله<sup>(٤)</sup>:

[الرجز]

٧٤٠- إِنِّي - وَأَسْطَارِ سَطْرِنَ سَطْرًا - لِقَائِلٍ يَا نَضْرُ نَضْرُ نَضْرًا  
وكالتنزيهية في قوله تعالى: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾<sup>(٥)</sup>  
كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ ذُنُوبَكَ إِلَّا  
اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾<sup>(٦)</sup>، كذا مثل ابن مالك<sup>(٧)</sup>.

فأما الأولى<sup>(٨)</sup>، فلا دليل فيها إذا قدر لهم خبراً، وما مبتدأ، والواو للاستئناف، لا عاطفة جملة على جملة، وقدر الكلام تهديداً؛ كقولك لعبدك: لك عندي ما تختار، تريد بذلك إيعاده، أو التهكم به، بل إذا قدر «لهم» معطوفاً على «الله»، و «ما» معطوفة على «البنات»؛ وذلك ممتنع في الظاهر؛ إذ لا يتعدى فعل الضمير المتصل إلى ضميره المتصل إلا في باب ظن، وفقد، وعدم؛ نحوه: ﴿فَلَا تَحْسَبَنَّاهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾<sup>(٩)</sup> فيمن ضم الباء، ونحو: ﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَقْبَى﴾<sup>(١٠)</sup>، ولا يجوز مثل: «زيدٌ ضربه» تريد ضرب نفسه، وإنما يصح في الآية<sup>(١١)</sup> العطف المذكور إذا قدر أن الأصل: ولأنفسهم، ثم

(١) عطف على الأمرية السابقة.

(٢) مَرَّ الْبَيْتِ بِرَقْمِ ٧٢٢» وَعُلِّقَ عَلَيْهِ.

(٣) مَرَّ الْبَيْتِ بِرَقْمِ ٧٢٣» وَعُلِّقَ عَلَيْهِ.

(٤) مَرَّ الْبَيْتِ بِرَقْمِ ٧٢٤» وَعُلِّقَ عَلَيْهِ.

(٥) س: ١٦ (التحل، ن: ٥٧، مك).

(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٨، مد).

(٧) مَرَّتْ تَرْجَمْتَهُ.

(٨) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٨، مد).

(٩) س: ٩٦ (العلق، ن: ٧، مك).

(١٠) أَي: آيَةُ التَّحْلِ الْمَتَقَدِّمَةِ.

(١١) أَي: آيَةُ آلِ عِمْرَانَ الْمَتَقَدِّمَةِ.

حذف المضاف، وذلك تكلف، ومن العجب أن الفراء، والزّمخشري،  
والحوفي، قدّروا العطف/المذكور/<sup>[28]</sup>، ولم يقدّروا المضاف المحذوف، ولا  
يصحّ العطف إلا به.

وأما الثانية<sup>(١)</sup> فنصّ هو وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى التفي،  
فالجمله خبرية.

وقد فهم ممّا أوردته من أن المعترضة، تقع طلبية، أن الحاليّة، «لا  
تقع»<sup>[29]</sup> إلا خبرية، وذلك بالإجماع، وأمّا قول بعضهم في قول القائل<sup>(٢)</sup>:  
[السريع]

٧٤١ - اطلب ولا تضجر من مطلب [فأفة الطالب أن يضجراً]<sup>(٣)</sup>

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية؛ فخطأ، وإنما هي عاطفة إما مصدراً  
يسبك من أن والفعل على مصدر متوهم من الأمر السابق؛ أي: ليكن منك  
طلب وعدم ضجر، أو جملة على جملة؛ وعلى الأول ففتحة تضجر إعراب،  
و«لا» نافية، والعطف مثله في قولك: «اتني ولا أجفوك» بالنصب وقوله<sup>(٤)</sup>:  
[الوافر]

٧٤٢ - فقلت اذعي وأدعو إن أندى لصوت أن ينادي داعيان<sup>(٥)</sup>

وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل: ولا تضجر بنون التوكيد  
[١١٠/ب] الخفيفة فحذفت للضرورة، و«لا» ناهية،/«والعطف مثله»<sup>[30]</sup> في قوله تعالى:  
﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾<sup>(٦)</sup>.

[28] ساقطة من (خ). [29] في (خ): «لا تكون».

[30] العبارة في (خ): «وعطف النهي على الأمر مثله».

(١) أي: آية النحل المتقدمة. (٢) لم يذكر قائله، ولعله لبعض المولدين.

(٣) موطن الشاهد: (ولا تضجر).

وجه الاستشهاد: لا يجوز أن تكون هذه الجملة الحالية؛ لكونها إنشائية طلبية، وشرط  
الحالية أن تكون خبرية؛ فالواو عاطفة، وليست الحالية، وقد بين المؤلف في المتن بما  
يغني عن الإعادة.

(٤) القائل: هو الأعشى، ونسبه بعضهم إلى الفرزدق، وإلى الحطيئة.

(٥) موطن الشاهد: (وأدعو).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو للمعية، وليست للحالية، وانتصاب الفعل بعدها بـ «أن»  
مضمرة وجوباً.

(٦) س: ٤ (النساء، ن: ٣٦، مد).



الثاني: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال؛ كالتنفيس في قوله<sup>(١)</sup>: [الوافر]

٧٤٣- وَمَا أَذْرِي - وَسَوْفَ، إِخَالٌ، أَذْرِي - أَقُومُ أَلْ حِضْنِ أُمِّ نِسَاء؟<sup>(٢)</sup>

وأما قول الحوفي<sup>(٣)</sup> في ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَيِّدِينَ﴾<sup>(٤)</sup>: إن الجملة «حالية»<sup>[31]</sup> فمردود، وكـ «لن» في ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾<sup>(٥)</sup>، وكالشَّرْطُ في: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أَذًى مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرْضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿فَكَيْفَ تَقْفُونَ إِنْ كَفَرْتُمْ يَوْمًا﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينٍ تَرْجِعُونَهَا﴾<sup>(١١)</sup> وإنما جاز «لأضربته إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى: لأضربته على كل حال؛ إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء، وعدمه لشيء واحد.

والثالث: أنه يجوز اقترانها بالفاء؛ كقوله<sup>(١٢)</sup>:

[السريع]

٧٤٤- وَاعْلَمَ - فَعِلْمُ الْمَرءِ يَنْفَعُهُ - أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَ<sup>(١٣)</sup>

[31] في الأصل: «الحالية» وما أثبتناه من (خ) وهو الصواب.

(١) مَرْ بَرَقَم «٥٤ و ٢٣٧ و ٧٣٢».

(٢) موطن الشاهد: (وسوف إخال أدري).

وجه الاستشهاد: أعاد ذكر الشاهد - هنا - لبيّن أنّ هذه الجملة متعينة للاعتراض، ولا يجوز فيها الحالية؛ لتصديرها بـ «سوف» والحالية غير جائزة؛ لامتناع الجمع بين الحال والاستقبال.

(٣) مَرّت ترجمته.

(٤) (٤) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٩٩، مك).

(٥) (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤، مد).

(٦) (٦) س: ٤٧ (محمد، ن: ٢٢، مد).

(٧) (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٦، مد).

(٨) (٨) س: ٤ (النساء، ن: ١٠٢، مد).

(٩) (٩) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥، مك).

(١٠) (١٠) س: ٧٣ (المزمل، ن: ١٧، مك).

(١١) (١١) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٨٦ - ٨٧، مك).

(١٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(١٣) موطن الشاهد: (فعلم المرء ينفعه).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية معترضة بين فعل «اعلم» وما سدّ مسدّ مفعوليه؛ وهو (أَنْ واسمها وخبرها) بدليل اقترانها بالفاء؛ ولا يجوز كونها حالية؛ لأنّ الحالية لا تقترن بالفاء، وإنما تقترن بالواو.

وكجمله ﴿فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾<sup>(١)</sup> في قول، وقد مضى، وكجمله ﴿فَأَيَّ آيَةٍ رَّبِّكُمْ أَتَىٰ كَذِبَانِ﴾<sup>(٢)</sup> الفاصلة بين ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً﴾<sup>(٢)</sup>، وبين الجواب وهو ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْئَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ﴾<sup>(٢)</sup> والفاصلة بين ﴿وَمِنْ دُونِهِمَا جَنَّتَانِ﴾<sup>(٣)</sup> وبين ﴿فِيهِنَّ خَيْرَاتٌ حِسَانٌ﴾<sup>(٤)</sup> وبين صفتيهما، وهي ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾<sup>(٣)</sup> في الأولى و ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ﴾<sup>(٥)</sup> في الثانية، ويحتملان تقدير مبتدأ؛ فتكون الجملة إما صفة، وإما مستأنفة.

الرَّابِع: أنه يجوز اقترانها بالواو مع تصديرها بالمضارع المثبت؛ كقول المتنبي<sup>(٦)</sup>:

[المنسرح]

٧٤٥ - يَا حَادِيَّيَ عَيْرَهَا - وَأَحْسَبُنِي أَوْجَدَ مَيْتًا قَبِيلَ أَفْقِدُهَا -  
 قِفَا قَلِيلًا بِهَا عَلَيَّ؛ فَلَا أَقْلَ مِنْ نَظْرَةِ أَرْوَدُهَا<sup>(٧)</sup>  
 قوله: «أفقدتها» على إضمار «أن»، وقوله: «أقل» يروى بالرفع والنصب.

### تنبيه

## [تعارض اصطلاحات النحويين والبيانين]

للبيانين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح النحويين، والزّمخشرّي<sup>(٨)</sup> يستعمل بعضها؛ كقوله في قوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾<sup>(٩)</sup>: يجوز أن «تكون»<sup>[32]</sup> حالاً من فاعل «نعبد»، أو من مفعوله؛ لاشتغالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على «نعبد» وأن تكون اعتراضية مؤكدة؛ أي: ومن حالنا أننا مخلصون له التوحيد. ويردُّ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا

[32] في الأصل: «يكون» وما أثبتناه من (خ) وهو الصواب.

(١) س: ٤ (النساء، ن: ١٣٥، مد).

(٢) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٣٧، مد).

(٣) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٦٢، مد). (٤) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٧٠، مد).

(٥) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٧٢، مد). (٦) مرّت ترجمته.

(٧) موطن التمثيل: وقوع الجملة (وأحسبني أوجد) معترضة بين قوله: (يا حاديي) وقوله: (قفا) والجملة اعتراضية بين الجملة التداية والأمرية؛ لشدة تلازمهما.

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٣، مد).

العلم؛ كأبي حيان توهماً منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله التحوي، وهو الاعتراض بين شيتين متطالبين.

٣ - الجملة الثالثة: التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، وسأذكر لها أمثلة توضّحها؛ أحدها: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى، وهل - هنا - للنفى، ويجوز أن تكون بدلاً منها، إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يعمل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولة لقول محذوف؛ وهو حال مثل: ﴿وَأَلْمَلَيْكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾<sup>(٣)</sup>. / فخلقه وما بعده: تفسير لمثل آدم، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ [١١١/أ] الجملة من كونه قُدْر جسدأ من طين، ثم كَوْن، بل باعتبار المعنى؛ أي: إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولد بين أبوين.

والثالث: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ مَجْرَجِ يُجَيْكُ مِنْ عَذَابِ أَلِيمٍ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> فجملة تؤمنون تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة معناها الطلب؛ أي: آمنوا، بدليل «يغفر» بالجزم؛ كقولهم: «اتقى الله امرؤ فعل خيراً يشب عليه»؛ أي: ليتق الله، وليفعل يشب؛ وعلى الأول: فالجزم في جواب الاستفهام، تنزيلاً للسبب؛ وهو الدلالة منزلة المسبب، وهو الامتثال.

الرابع: ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُمْ مَثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِنْ قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلْزَلُوا﴾<sup>(٥)</sup> وجوز أبو البقاء<sup>(٦)</sup> كونها حالية على إضمار «قد»، والحال لا تأتي من المضاف إليه في مثل هذا.

الخامس: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٧)</sup> إن قدرت «إذا» غير شرطية؛ فجملة القول تفسير ليجادلونك، وإلا فهي جواب إذا؛ وعليها فيجادلونك حال.

- (١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣، مك).  
(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٥٩، مد).  
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٤، مد).  
(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٥، مد).  
(٥) س: ١٣ (الزهد، ن: ٢٣-٢٤، مد).  
(٦) أبو البقاء العكبري، وقد مرّت ترجمته.  
(٧) س: ٦١ (الصف، ن: ١٠-١١، مد).

## تنبيه

### [أقسام الجملة المفسرة]

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير؛ كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بأي؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٧٤٦ - وَتَزْمِينِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ [وَتَقْلِبِي لِي كَنْ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي]<sup>(٢)</sup>  
ومقرونة بأن؛ نحو: ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلْكَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقولك: «كتبْتُ إليه أن افعل» إن لم تقدّر الباء قبل «أن».

السادس: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُتَهُ﴾<sup>(٤)</sup> فجملة ليسجتنه، قيل: هي مفسرة للضمير في «بدا» الرّاجع إلى البدء المفهوم منه، والتّحقيق: أنّها جوابٌ لقسم مقدّر، وأنّ المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كونُ القسم إنشائي؛ لأنّ المفسّر - هنا - إنّما هو المعنى المتحصّل من الجواب، وهو خبري، لا إنشائي، وذلك المعنى، هو سجنه عليه الصّلاة والسّلام؛ فهذا، هو البدء الذي بداهم.

### [لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة ويقع ذلك في موضعين]

ثمّ اعلم أنّه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين؛ أحدهما: أن يكون المفسّر إنشائي أيضاً؛ نحو: «أحسن إلى زيد أعطه ألف دينار».

والثاني: أن يكون مفرداً مؤدياً «معنى»<sup>[33]</sup> جملة؛ نحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾<sup>(٥)</sup> الآية.

وإنّما قلنا فيما مضى: إنّ الاستفهام مرادٌ به التّفي تفسيراً لما اقتضاه

[33] مكانها في (خ): «عن».

(١) مرّ البيت برقم «١٢٢» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (أَنْتَ مُذْنِبٌ) الاسميّة مفسرة مقترنة بـ «أَيْ».

(٣) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٢٧، مك). (٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

(٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣، مك).

المعنى، وأوجبه الصنعة لأجل الاستثناء المفرغ، لا أن التفسير، أوجب ذلك. ونظيره: «بلغني عن زيد كلام والله لأفعلن كذا».

ويجوز أن يكون ﴿ليسجنته﴾ جواباً لبداً؛ لأن أفعال القلوب، لإفادتها التحقيق؛ تجاب بما يجاب به القسم؛ قال<sup>(١)</sup>:  
[الكامل]

٧٤٧- وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَثَاتَيْنِ مَنِيَّتِي [إِنَّ الْمَنَائِي لَا تَطِيْشُ سَهَامُهَا]<sup>(٢)</sup>

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام وثعلب وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة؛ نحو: «يُعجبني تقوم» وقال الفراء وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبياً، وباقترانها بأداة معلقة؛ نحو: «ظهر لي أقام زيد، وعلم/هل قعد عمرو»؛ وفيه نظر، لأن أداة التعليق بأن تكون مانعة أشبه [١١١/ب] من أن تكون مجوزة، وكيف تعلق الفعل عما هو منه كالجزء؟ وبعد، فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصة دون سائر المعلقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى: ظهر لي جواب أقام زيد؟ أي: جواب قول القائل ذلك؟ وكذلك في «علم أقعد عمرو» وذلك، لا بد من تقديره دفعا للتناقض، إذ ظهور الشيء، والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به.

فإن قلت: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل؛ قلت: قد مضى /لنا/<sup>[34]</sup> عن قريب أن الجملة التي يُراد بها اللفظ، يُحكم لها بحكم المفردات.

السابع: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٣)</sup> زعم ابن عصفور أن البصريين يقدرون نائب الفاعل في قيل ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة

[34] زيادة من (خ).

(١) القائل: لبيد بن ربيعة العامري، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (علمت لثأتين...).

وجه الاستشهاد: وجه الاستشهاد: نزل الشاعر (علم) وهو من أفعال القلوب منزلة القسم لإفادته التحقيق؛ فجاء بجملة (لثأتين) المؤكدة جواباً له؛ لأن أفعال القلوب - لإفادتها التحقيق - تجاب بما يجاب به القسم؛ وحينئذ، لا تقتضي معمولاً. وذكر البيت - هنا - للقياس عليه.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١١، مد).

لذلك «الضمير»<sup>[35]</sup>، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويرد بأنه لا تتم الفائدة بالظرف وبعده؛ في: ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ﴾<sup>(١)</sup> والصواب: أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة؟ والمفعول به متعين للثبابة، وقولهم: «الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائباً عنه» جوابه: أن التي يُراد بها لفظها، يحكم لها بحكم المفردات؛ ولهذا، تقع مبتدأ؛ نحو: «لا حول ولا قوة إلا باللّٰه كنز من كنوز الجنة»<sup>(٢)</sup>، وفي المثل: «زعموا مطية الكذب»<sup>(٣)</sup>. ومن هنا، لم يحتج الخبر إلى رابط، في نحو: «قولي لا إله إلا الله» كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

الثامن: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾<sup>(٤)</sup> لأن وعد يتعدى لاثنين، وليس الثاني هنا ﴿لَهُمْ مَغْفِرَةٌ﴾؛ لأن ثاني مفعولي «كسا»، لا يكون جملة، بل هو محذوف، والجملة مفسرة له؛ وتقديره: خيراً عظيماً، أو الجنة، وعلى الثاني، فوجه التفسير: إقامة السبب مقام المسبب، إذ الجنة مسببة عن استقرار الغفران والأجر.

وقولي في الضابط «الفضلة» احتزرت به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال، أو في الأصل؛ وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال في نحو: «زيداً ضربته» فقد قيل: إنها تكون ذات محل، كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه.

## مسألة

[مخالفة الشلوبين في أن الجملة المفسرة لا محل لها، وأنها

بحسب ما تفسره]

قولنا: إن الجملة المفسرة، لا محل لها، خالف فيه الشلوبين، فزعم

[35] في (خ): «المضمير»

(١) س: ٤٥ (الجائية، ن: ٣٢، مك). (٢) صحيح البخاري؛ كتاب الدعوات.

(٣) في رواية أبي داود «بئس مطية الرجل زعموا» وقريب منه في مسند أحمد.

مسند أحمد: ٤/١١٩ و ٥/٤٠١، وجامع الأصول: ١٢/٣٤٤.

(٤) س: ٥ (المائدة، ن: ٩، مد).

أَنَّهَا بحسب ما تفسّره، فهي في نحو: «زيداً ضربته» لا محلّ لها، وفي نحو: ﴿إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: «زيد الخبز يأكله» بنصب الخبز، في محلّ رفع؛ ولهذا، يظهر الرفع إذا قلت: أكله، وقال<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٤٨ - فَمَنْ نَحْنُ نُؤْمِنُهُ يَبِتُ وَهُوَ آمِنٌ [وَمَنْ لَا نُحِزُّهُ يُمَسِّ مِثًا مُفْرَعًا]<sup>(٣)</sup>

فظهر الجزم، / وكأنّ الجملة المفسّرة - عنده - عطف بيان، أو بدل، ولم [١١٢/١] يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد بينت أنّ جملة الاشتغال، ليست من الجمل التي تُسمّى في الاصطلاح جملة مفسّرة، وإن حصل فيها تفسير، ولم يثبت جواز حذف المعطوف عليه عطف البيان، واختلف في المبدل منه، وفي «البغداديات»<sup>(٤)</sup> لأبي عليّ: أنّ الجزم في ذلك بأداة شرط مقدّرة؛ فإنّه قال ما ملّخصه: إنّ الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله<sup>(٥)</sup>: [الكامل]

٧٤٩ - لَا تَجْزِعِي إِنْ مُنَفِسًا أَهْلَكْتَهُ [وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي]<sup>(٦)</sup>

مجزومان في التقدير، وإنّ انجزام الثاني ليس على البدلية؛ إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير إنّ؛ أي: إنّ أهلكت منفساً، إنّ أهلكته، وساغ إضمار «إنّ» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة؛ لاتساعهم فيها؛ بدليل إيلائهم إيّاها الاسم، ولأنّ تقدّمها مقوّ للدلالة عليها؛ ولهذا، أجاز سيبويه: «بمن تمرر أمرز»، ومنع «مَنْ تضرب أنزل» لعدم دليل على المحذوف، وهو «عليه»، حتّى تقول «عليه» وقال فيمن قال: «مررتُ برجلٍ

(١) س: ٥٤ (القمر، ن: ٤٩، مك).

(٢) القائل: هشام المرّي، ويُنسب إلى مزّة بن كعب بن لؤي القرشي، وهو شاعر جاهليّ.

(٣) موطن الشاهد: (نؤمنه).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (نؤمنه) مفسّرة، لا محلّ لها؛ لأنها مفسّرة لفعل الشرط المحذوف؛ لذا، ظهر الجزم على فعل «نؤمن» المفسّر، وكان الجملة المفسّرة عطف بيان، أو بدل على رأي الشلّوبين، خلافاً للجمهور.

(٤) مسائل في النحو، أملاها أبو عليّ الفارسيّ في بغداد، وهي مطبوعة.

(٥) تقدّم البيت برقم «٢٩٩» وعلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (إن... منفساً أهلكته).

وجه الاستشهاد: انجزام الفعل المقدّر بعد «إنّ» في التقدير، وكذا فعل «أهلكته» ولكن لا على البدلية - كما زعم الشلّوبين، وإنّما على تكرير «إنّ» كما جاء في المتن.

صالح، إن لا صالح فطالح» بالخفض: إنه أسهل من إضمار رَبِّ بعد الواو، وربُّ شيء يكون ضعيفاً، ثم يحسن للضرورة، كما في «ضرب غلامه زيداً» فإنه ضعيف جداً، وحسن في نحو: «ضربوني وضربت قومك» واستغني بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما استغني في نحو: «أزيداً ظننته قائماً» بثاني مفعولي ظننت المذكور عن ثاني مفعولي / ظننت / [36] المقدرة.

٤ - الجملة الرابعة: المجاب بها القسم؛ نحو: ﴿وَالْقُرْآنَ الْحَكِيمَ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(١)</sup> ونحو ﴿وَتَأْتِيهِمُ الْغُيُوبُ﴾<sup>(٢)</sup> ومنه ﴿لِيُبَدِّلَنَّا فِي الْأَخْطَاءِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٤)</sup> يُقدَّر لذلك، ولما أشبهه القسم.

«ومما يحتمل جواب القسم»<sup>[37]</sup> ﴿وَإِنْ مَنَعَكَ إِلَّا وَاوَدَّهَا﴾<sup>(٥)</sup> وذلك بأن تقدَّر الواو عاطفة على ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه، وما قبله أجوبة لقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ﴾<sup>(٥)</sup> وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه؛ أي: هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عطفت، وتوهم أبو حيان عليه ما لا يتوهم على صغار الطلبة، «وهو»<sup>[38]</sup> أن الواو حرف قسم، فرد عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار وحذف القسم مع كون الجواب منفيًا بأن.

### تنبيه

#### [من أمثلة جواب القسم ما يخفى]

من أمثلة جواب القسم ما يخفى؛ نحو: ﴿أَمْ لَكُمْ أَيْدِيٌّ عَلَيْنَا بَلِغْتُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ إِنَّ لَكُمْ لَمَا تَحْكُمُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾<sup>(٧)</sup> وذلك، لأن أخذ الميثاق بمعنى الاستحلاف؛ قاله كثيرون منهم الزجاج، ويوضحه ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا

[36] ساقطة من (خ).

[37] العبارة في (خ): «ومما يحتمل في جواب القسم».

[38] في الأصل: «هي» وما أثبتناه من (خ)، وهو الصواب.

(١) س: ٣٦ (يس، ن: ٢ - ٣، مك). (٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٧، مك).

(٣) س: ١٠٤ (الهمزة، ن: ٤، مك). (٤) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ١٥، مد).

(٥) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٨ - ٧٠ - ٧١، مك).

(٦) س: ٦٨ (القلم، ن: ٣٩، مك). (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٣، ٨٤، مد).



أَلَكِتَبَ لَتَيْتِنَهُ لِلنَّاسِ ﴿١﴾ وقال الكسائي والفراء وَمَنْ وافقهما: التَّقْدِيرُ بَأَنْ لَا  
تعبدوا إِلَّا اللَّهَ، وبأَنْ لَا تسفكوا، ثُمَّ حذف الجارَ، ثُمَّ «أَنْ» فارتفع الفعل، / [١١٢/ب] و  
جوزَ الفراء أن يكون الأصلُ النَّهْيُ، ثُمَّ أخرج مخرج الخبر، ويؤيده أن بعده  
﴿وقولوا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿واقموا﴾<sup>(٢)</sup> ﴿وأتوا﴾<sup>(٢)</sup>.

ومما يحتمل الجواب، وغيره قولُ الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٧٥٠ - تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذَنْبُ يَضْطَحِبَانِ<sup>(٤)</sup>

فجملة النبي، إِمَّا جواب لعاهدتني؛ كما قال<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٧٥١ - أَرَى مُخْرِزاً عَاهَدْتُهُ لِيُؤَافِقُنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَبْتُهُ بِخِلَافِ<sup>(٦)</sup>

فلا محل لها، أو حال من الفاعل، أو المفعول، أن كليهما؛ فمحلها

النَّصْبُ؛ والمعنى: شاهد للجوابية، وقد يحتج للحالية؛ بقوله أيضاً<sup>(٧)</sup>:

[الطويل]

٧٥٢ - أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيِّنٌ رَتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامِ

عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتِمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامِ<sup>(٨)</sup>

وذلك أنه عطف «خارجاً» على محلّ جملة «لا أشتم» فكأنه قال:

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٧، مد). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٤، مد).

(٣) مرّت ترجمته، والبيت من قصيدة يخاطب بها الذئب.

(٤) موطن الشاهد: (لا تخونني).

وجه الاستشهاد: جواز وقوع جملة (لا تخونني) جواباً للقسم المدلول عليه

بـ «عاهدتني» لا محل لها؛ أو حالية من فاعل «عاهدتني» أو مفعوله، أو كليهما.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (عاهدته ليوافقن).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (ليوافقن) جواباً للقسم المدلول عليه بفعل «عاهدته»؛

لأنه بمعنى «حلفت» ودليل ذلك اقتران فعل «يوافق» باللام ونون التوكيد، وذكر البيت

- هنا - للقياس عليه.

(٧) القائل: الفرزدق، وقدمت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (لا أشتم).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (لا أشتم) محتملة لأن تكون جواباً للقسم المدلول عليه

بـ «عاهدت» ومحتملة للحال. ولكن لما عطف عليها «ولا خارجاً» بالنصب؛ تعين

كونها للحال. وهذا الشاهد يرجح الحالية بجملة (لا تخونني) في قول الفرزدق

السابق.

«حلفتُ غيرَ شاتمٍ ولا خارجاً» والذي عليه المحققون أن «خارجاً» مفعول مطلق؛ والأصل: ولا يخرج خروجاً، ثم «حذف»<sup>[39]</sup> الفعل، وأتاب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكَ غَوْرًا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ المراد: أنه حلف بين باب الكعبة، وبين مقام إبراهيم، أنه لا يشتم/ مسلماً<sup>[40]</sup> في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

## مسألة

قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبراً، فقليل في تعليقه: لأنَّ نحو: «لأفعلن» لا محلَّ له، فإذا بُني على مبتدأ، فقليل: «زيدٌ ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما منع وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم؛ ومراده: أنَّ القسم وجوابه، لا يكونان خبراً؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى؛ وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محلٌّ من الإعراب؛ كقولك: «قال زيدٌ أقسمُ لأفعلن»، وإنما المانع - عنده - إما كون جملة القسم، لا ضمير فيها، فلا تكون خبراً؛ لأنَّ الجملتين - ها هنا - ليستا كجملتي الشرط والجزاء؛ لأنَّ الجملة الثانية، ليست معمولةً لشيءٍ من الجملة الأولى؛ ولهذا، منع بعضهم وقوعها صلة؛ وإما كون الجملة - أعني جملة القسم - إنشائية، والجملة الواقعة خبراً لا بدَّ من احتمالها للصدق والكذب؛ ولهذا، منع قوم من الكوفيين - منهم ابن الأنباري - أن يقال: «زيدٌ اضرنه، وزيدٌ هل جاءك؟».

وبعد، فعندي، أنَّ كلاً من التعليلين مُلغى.

أما الأول: فلأنَّ الجملتين مرتببتان ارتباطاً، صارتا به كالجملة الواحدة وإن لم يكن بينهما عمل. وزعم ابن عصفور: أنَّ السماع، قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها؛ وذلك قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كَلَّامًا يَوْمَئِذٍ﴾<sup>(٢)</sup> قال: «فما موصولة، لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام»، انتهى. وليس بشيء؛ لأنَّ امتناع دخول اللام على اللام، إنما هو لأمر لفظي،

[39] في (خ): «مُدَّر». [40] ساقطة من (خ).

(١) س: ٦٧ (الملك، ن: ٣٠، مك). (٢) س: ٤ (النساء، ن: ٧٢، مد).

وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله ولو كان زائداً؛ ولهذا، اكتفى بالألف فاصلة بين التّونّات في: «اذهبنان» وبين الهمزتين في: ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup> وإن كانت زائدة، وكان الجيّد أن يستدلّ/بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيَبْغِطَنَّ﴾<sup>(٢)</sup> فإن [١/١١٣] قيل: تحتمل من الموصوفية؛ أي: لفريقاً لبيطن، قلنا: وكذا «ما» في الآية؛ أي: لقوم ليوفيتهم، ثمّ إنّه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدّرت صفة، فإن قيل: فما وجهه والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز؛ لأنها غير مقصودة، وإتاما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم. يؤت بجملة القسم، إلا لمجرّد التّوكيد، لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأنّ الخبر الذي شرطه احتمال الصدق والكذب، الخبر الذي هو قسم الإنشاء، لا خبر المبتدأ، للاتفاق على أنّ أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنّما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟ وكيف عمرو؟» وزعم ابن مالك: أنّ السّماع ورد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:

[الكامل]

٧٥٣ - جَسَأْتُ فَقُلْتُ اللَّذَّ خَشِيْتُ لِيَأْتِيَنَّ [وَإِذَا أَنَاكِ فَلَاتِ حِينَ مَنَاصٍ]<sup>(٧)</sup>  
وعندي، لِمَا استدَلَّ به تأويل لطيف، وهو أنّ المبتدأ في ذلك كلّهُ ضَمَّنَ معنى الشرط، وخبره منزّل منزلة الجواب، فإذا قدّر قبله قسم؛ كان الجواب له، وكان خبر المبتدأ المشبه لجواب الشرط محذوفاً؛ للاستغناء بجواب القسم المقدرّ قبله؛ ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدرّ قبل الشرط المجرد من لام التّوطئة نحو: ﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾<sup>(٨)</sup> التّقدير: والله ليمسّن إن لم ينتهوا يمسس.

- (١) س: ٢ (البقرة: ن: ٦، مد).  
(٢) س: ٤ (النساء: ن: ٧٢، مد).  
(٣) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٩، مك).  
(٤) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٥٨، مك).  
(٥) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦٩، مك).  
(٦) لم يُنسب إلى قائل معيّن.  
(٧) موطن الشاهد: (اللذّ خشيت ليأتين).  
وجه الاستشهاد: وقوع جملة (ليأتين) جواباً لقسم مقدر؛ والجملة القسمية وجوابها خبر للمبتدأ الذي هو «اللذّ».  
(٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد).

## تنبيه

### [وهم مكّي وأبي البقاء في إعراب جملة الجواب]

وقع لمكّي وأبي البقاء وهم في جملة الجواب، فأعرابها إعراباً يقتضي أن لها موضعاً. فأما مكّي، فقال في قوله تعالى ﴿كُنَّ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْمَعَنَّكُمْ﴾<sup>(١)</sup> إن ليجمعنكم بدل من الرحمة، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى أن المصدرية، وأن من ذلك: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِّيَسْجُذَهُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخلط مكّي، فأجاز البدلية مع قوله: إن اللام لام جواب القسم؛ والصواب: أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم، إن أجري «بدأ» مجرى أقسم، كما أجري علم في قوله<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]

٧٥٤ - وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَلتَّائِبِينَ مِنِّي [إِنَّ الْمَنَابِي لَا تَطِيَّشُ سِهَامُهَا]<sup>(٤)</sup>

وأما أبو البقاء، فإنه قال في قوله ﴿لَمَّا آتَيْنُكُمْ مِن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ﴾<sup>(٥)</sup> الآية: «من فتح اللام ففي «ما» وجهان؛ أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿من كتاب﴾؛ أي: للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿لتؤمنن به﴾، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، و «جاءكم» عطف على «آتيتكم»، والأصل: ثم جاءكم به، فحذف عائد ما، أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمرة، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به مع.

[ب/١١٣] والثاني: أنها شرطية، واللام موطنة، وموضع «ما» نصب بآتيت، والمفعول

الثاني ضمير المخاطب، و «من كتاب» مثل من آية في ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(٦)</sup> اهـ، ملخصاً؛ وفي أمور: أحدها: أن إجازته كون «من كتاب» خبراً؛ فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن «ثم جاءكم» عطف على الصلة.

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢، مك). (٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

(٣) تقدم الشاهد برقم «٧٤٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (لتائين).

وجه الاستشهاد: إجراء فعل «علم» القلب مجرى القسم، كما بينا سابقاً.

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ٨١، مد).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).

الثاني: أن تجويزه كون «لتؤمنن» خبراً مع تقدير إياه جواباً لأخذ الميثاق، يقتضي أن له موضعاً، وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جواباً لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبراً، وقد يقال: إنما أراد [بقوله: «اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم»]<sup>[41]</sup> أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة؛ ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سمي «لتؤمنن» خبراً؛ لأنه الدال على / المعنى/<sup>[42]</sup> المقصود بالأصالة، لا أنه - وحده - هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين؛ هو جملة القسم. وقد يُقال: لو أراد هذا لم يحصر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتوحاً بلام مفتوحة مختتماً بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم، وإن لم يُذكر معه أخذ الميثاق، أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير استقر، يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معاً، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جوز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتفى بكلمة «به» الثانية فيكون؛ كقوله<sup>(١)</sup>: [الكامل]

٧٥٥ - وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ لَيْنَ فُؤَادِهَا فَكَسَا اسْتِثْلِينَ بِهِ لَلَانَ الْجَنْدَلُ<sup>(٢)</sup>  
قلنا: قد جوز على هذا الوجه עוד «به» المذكورة إلى الرسول، لا إلى ما.  
والخامس: أنه سمي ضمير «آيتكم» مفعولاً ثانياً، وإنما هو مفعول أول.

### مسألة

زعم الأخفش في قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٧٥٦ - إِذَا قَالَ: قَدْ نِي، قَالَ: بِاللَّهِ حَلْفَةٌ لَتُنْفِي عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعًا<sup>(٤)</sup>

[42] زيادة من (خ).

[41] ساقطة من (خ).

(١) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٢) موطن الشاهد: (وَلَوْ أَنَّ مَا عَالَجْتُ).

وجه الاستشهاد: حذف عائد الصلة وهو «به»؛ لدلالة ما بعده عليه في الشطر الثاني.

(٣) تقدم البيت برقم «٣٧٨» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (لتنفي).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (لتنفي) جواباً للقسم حسب زعم الأخفش.

أَنْ «لتغني» جواب القسم، وكذا قال في ﴿وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْعَدَةُ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ قبله ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا﴾<sup>(٢)</sup> الآية، وليس فيه ما يكون ﴿ولتصغى﴾ معطوفاً عليه؛ والصواب: خلاف قوله؛ لأنَّ الجواب، لا يكون إلا جملة، ولام كي وما بعدها: في تأويل المفرد، وأمَّا ما استدلَّ به فمتعلِّق اللام فيه محذوف؛ أي: لتشربنَّ لتغني عني، وفعلنا ذلك لتصغى.

٥ - الجملة الخامسة: الواقعة جواباً لشرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء، ولا بإذا الفجائية؛ فالأول: جواب «لو» و«لولا» و«لما» و«كيف». والثاني؛ نحو: «إِنَّ تَقُمْ أَقْمِ، وَإِنْ قَمْتَ قَمْتُ» أمَّا الأول؛ فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأمَّا الثاني؛ فلأنَّ المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها.

٦ - الجملة السادسة: الواقعة صلةً لاسم أو حرف، فالأول؛ نحو: «جاءَ الَّذِي قامَ أبوه». ف «الذي»: في موضع رفع، والصلة: لا محلَّ لها. وبلغني عن بعضهم: أنه كان يُلقن أصحابه أن يقولوا: إنَّ الموصول وصلته في موضع كذا، محتجاً بأنهما ككلمة واحدة؛ والحق ما قدَّمْتُ لك؛ بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو: «ليقيمَ أيُّهم في الدار، «ولألزمن»<sup>[43]</sup> أيُّهم عندك، وامررُ بأيُّهم هو أفضلُ» وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا ارِنَا الَّذِينَ أَصَلَّانَا﴾<sup>(٣)</sup>، وقرئ ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٤)</sup> بالنصب، ورُوي<sup>(٥)</sup>:

[المتقارب]

٧٥٧ - [إِذَا مَا لَقِيتَ بَنِي مَالِكٍ] فَسَلِّمْ عَلَىٰ أَيُّهُمْ أَفْضَلُ<sup>(٦)</sup>

[43] في (خ): «لأكرمَن».

- (١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٢، مك). (٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٣، مك).  
(٣) س: ٤١ (فُصِّلَتْ، ن: ٢٩، مك). (٤) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).  
(٥) تقدَّم البيت برقم «١٢٤» وعلَّق عليه.  
(٦) موطن الشاهد: (على أيُّهم).

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم الموصول «أيُّ» مجروراً بـ «على» على هذه الترواية. والغرض من ذكر هذا الشاهد الزد على من زعم أنَّ الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما كالكلمة الواحدة؛ والحق أنَّ الصلة، لا محلَّ لها. وأمَّا الموصول فله محلٌّ؛ بدليل ظهور الإعراب في الموصول نفسه على أيُّهم.

بالخفض، وقال الطائي<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٧٥٨ - [فِيمَا كِرَامٍ مُوسِرُونَ لَقِيَتْهُمْ] فَحَسْبِي مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا<sup>(٢)</sup>

وقال العقيلي<sup>(٣)</sup>:

[الرجز]

٧٥٩ - نَحْنُ الذُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا [يَوْمَ النَّخِيلِ غَارَةٌ مِلْحَاحَا]<sup>(٤)</sup>

وقال الهذلي<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

٧٦٠ - هُمُ اللَّأْوُونَ فَكُؤُوا الْغُلَّ عَنِّي<sup>(٦)</sup> .....

والثاني؛ نحو: «أعجبني أن قمت، أو ما قمت» إذا قلنا بحرفية ما المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول حرف، فلا إعراب له لا لفظاً ولا محلاً، وأما قول أبي البقاء<sup>(٧)</sup> في

(١) القائل: منظور بن سحيح الفقعسي الأسدي، وهو من الشعراء المخضرمين، أدرك الإسلام، وأسلم.

(٢) موطن الشاهد: (من ذي عندهم).

وجه الاستشهاد: جرّ الاسم الموصول «ذي» بالياء إجراء له مجرى الأسماء الخمسة؛ والغرض من ذكر الشاهد الرّدّ على من زعم أنّ الموصول وصلته في موضع كذا محتجاً بأنهما ككلمة واحدة. والصواب: أنّ الصلّة، لا محلّ لها، والموصول هو صاحب المحلّ بدليل ظهور الإعراب في الموصول نفسه؛ وهو جرّ - هنا - بالياء. فائدة: «ذو» الموصولة معربة في لغة طيء؛ والذي عليه الجمهور «ذو» بلفظ واحد لا يتغير.

(٣) القائل: هو رؤبة بن العجاج؛ ويُنسب إلى أبي حرب الأعمى العقيلي؛ وإلى ليلى الأخيلية.

(٤) موطن الشاهد: (الذون).

وجه الاستشهاد: رفع الاسم الموصول بالواو إجراء له مجرى جمع المذكر السالم، وهي لغة، ينسبها بعض العلماء إلى هذيل، وينسبها آخرون إلى عقيل؛ ومجيء الموصول بالواو قليل، والكثير إتيانه بالياء رفعاً، ونصباً وجرّاً، وذلك على البناء.

(٥) يُنسب إلى رجل من هذيل من دون تعيين.

(٦) موطن الشاهد: (اللأؤون).

وجه الاستشهاد: رفع الاسم الموصول بالواو إجراء له مجرى جمع المذكر السالم؛ وعليه فالتنصب والجرّ «اللأئين» فهو مُعرب على لغة هذيل.

(٧) العكبري، مرّت ترجمته.

﴿يَمَا كَاثُوا يَكْذِبُونَ﴾<sup>(١)</sup>: إن ما مصدرية، وصلتها «يكذبون» وحكمه مع ذلك، بأن يكذبون في موضع نصب خبراً لكان، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسب من ما ويكذبون، لا منها ومن كان، بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي علي، وأبي الفتح<sup>(٢)</sup> وآخرين: إن كان الناقصة لا مصدر لها.

٧ - الجملة السابعة: التابعة لما لا محل له؛ نحو: «قام زيد ولم يقم عمرو» إذا قدرت الواو عاطفة، لا واو الحال.

## الجملة التي لها محل من الإعراب

وهي أيضاً سبع<sup>(٣)</sup>:

١ - الجملة الأولى: الواقعة خبراً، وموضعها رفع في بابي المبتدأ، وإن، ونصب في بابي كان وكاد، واختلف في نحو: «زيد اضربه، وعمرو هل جاءك»، فقول: محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية، وهو الصحيح، وقيل: نصب بقول مضمرة هو الخبر، بناء على أن الجملة الإنشائية، لا تكون خبراً، وقد مرَّ إبطاله.

٢ - الجملة الثانية: الواقعة حالاً، وموضعها نصب؛ نحو: ﴿وَلَا تَتَنَنَّ تَسْكُرُ﴾<sup>(٤)</sup>، ونحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَأَنْبَعَكَ الْأَرْدَلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ومنه: ﴿مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرٍ مِنْ رَبِّهِمْ تُحَدِّثُ إِلَّا أَسْتَمِعُوهُ وَهُمْ يَلْمِئُونَ﴾<sup>(٧)</sup> فجملة استمعوه حال من مفعول يأتيهم، أو من فاعله، وقرئ «محدثاً» لأن الذكر مختص بصفته مع أنه قد سبق بالنفي؛ فالحالان على الأول

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠، مد).

(٢) الأول: المبرد، والثاني: ابن السراج، والثالث: الفارسي، والرابع: ابن جني.

(٣) الجملة التي لها محل من الإعراب هي: ١ - الواقعة خبراً. ٢ - الواقعة حالاً.

٣ - الواقعة مفعولاً. ٤ - الواقعة في محل جر بالإضافة. ٥ - الواقعة جواباً

لشرط جازم مقترنة بالفاء أو بإذا الفجائية. ٦ - التابعة لمفرد. ٧ - التابعة

لجملة لها محل الإعراب. ويلحق ابن هشام بهذه السبع جملتين؛ هما:

المستثناة، والمسند إليها.

(٤) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٦، مك).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٤٣، مد).

(٦) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١١١، مك). (٧) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢، مك).



[وهو أن يكون استمعوه حالاً من مفعول يأتيهم]<sup>[44]</sup> مثلهما في قولك: «ما لقي الزيدان عمرو مُصعداً إلا مُنحدرين» وعلى الثاني [وهو أن يكون جملة استمعوه حالاً من فاعل يأتيهم]<sup>[44]</sup> مثلهما في قولك: «ما لقي الزيدان عمرو راكباً إلا ضاحكاً»، وأما «وهم يلعبون»: وهذا من التداخل أيضاً، أو من فاعل «استمعوه» فيكون من التعدد لا من التداخل.

ومن مثل الحالية - أيضاً - قوله عليه الصلاة والسلام: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد»<sup>(١)</sup>، وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب «قائماً» في «ضربي زيداً قائماً» على الحال، لا على أنه خبر لكان محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو وقولك: «ما تكلم فلان إلا قال خيراً»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلاً خيراً»، وهو استثناء مفرغ من أحوال عامة محذوفة، وقول الفرزدق<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٦١ - بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيْمُوا سِيُوفَهُمْ      وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ سُلِّتِ<sup>(٣)</sup>

لأن تقدير العطف/مفسد للمعنى؛ وقول كعب رضي الله عنه<sup>(٤)</sup>:

[البيط]

٧٦٢ - [شَجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءٍ مَخْنِيَةٍ]      صَافٍ بِأَبْطَحٍ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولٌ<sup>(٥)</sup>

وأضحى تامّة.

٣ - الجملة الثالثة: الواقعة مفعولاً، ومحلها التّصب إن لم تثب عن فاعل، وهذه النّياية مختصّة بباب القول؛ نحو: «تَمَّ بِهَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تَكْذِبُونَ»<sup>(٦)</sup> لما قدّمناه من أن الجملة التي يراؤ بها لفظها تنزل منزلة الأسماء المفردة.

[44] ساقطة من (خ).

(١) صحيح مسلم؛ كتاب الصلاة. (٢) مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (ولم تكثر القتلى).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (لم تكثر القتلى) في محلّ نصب على الحال من سيوفهم، ولا يجوز العطف على جملة (لم يشيموا سيوفهم) لفساد المعنى.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) موطن الشاهد: (أضحى وهو مشمول).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسميّة (هو مشمول) حالاً من فاعل «أضحى» المستتر؛ لأنّ أضحى - هنا - تامّة، وليست ناقصة.

(٦) س: ٨٣ (المطققين، ن: ١٧، مك).

قيل: وتقع - أيضاً - في الجملة المقرونة بمعلّق؛ نحو: «علم أقام زيد» وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلاً، وحملوا عليه ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>، «أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ﴾<sup>(٢)</sup>، «ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لَيْسَ جُؤْنُهُ﴾<sup>(٣)</sup>، والصواب خلاف ذلك، وعلى قول هؤلاء، فيزاد في الجمل التي لها محلّ الجملة الواقعة فاعلاً.

فإن قلت: وينبغي زيادتها على ما قدّمت اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ المعلّق بالاستفهام فقط؛ نحو: «ظهر لي أقام زيد».

قلت: إنّما أجزت ذلك على أنّ المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة.

### [وقوع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب]

وتقع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب؛ أحدها: <sup>(٤)</sup> باب الحكاية بالقول أو مرادفه؛ فالأول؛ نحو: ﴿قَالَ: إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup> وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعي؛ كالقرفصاء في: «قعد القرفصاء» إذ هي دالة على نوع خاص من القول؟ فيه مذهبان؛ ثانيهما، اختيار ابن الحاجب، قال: «والذي غرّ الأكثرين أنّهم ظنّوا أنّ تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في: «علمت لزيد منطلق» وليس كذلك؛ لأنّ الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا» اهـ. والصواب: قول الجمهور؛ إذ يصحّ أن يُخبر عن الجملة بأنّها مقولة كما يُخبر عن زيد من «ضربتُ زيداً» بأنّه مضروب، بخلاف القرفصاء في المثال؛ فلا يصحّ أن يُخبر عنها بأنّها مقودة؛ لأنّها نفس القعود، وأمّا تسمية التحويتين الكلام قولاً، فكتسميتهنّ إيّاه لفظاً، وإنّما الحقيقة أنّه مقول وملفوظ. والثاني نوعان: ما معه حرف التفسير؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٧٦٣ - وَتَرْمِيَنِي بِالطَّرْفِ أَيَّ أَنْتَ مُذْنِبٌ وَتَقْلِبِيَنِي لَكِنَّ إِيَّاكَ لَا أَقْلِي<sup>(٧)</sup>

(١) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٥، مك).

(٢) س: ٣٢ (السجدة، ن: ٢٦، مك).

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

(٤) س: ١٩ (مريم، ن: ٣٠، مك).

(٥) س: ١٢٢ و٧٤٦ وعلق عليه.

(٦) تقدّم البيت برقم ١٢٢ و٧٤٦ وعلق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (أي أنت مذنب).

وجه الاستشهاد: ذكر المصنّف هذا الشاهد - هنا - ليبين أنّ الجملة المفسّرة بـ «أي» مبيّنة للفعل من حيث كونها تصرفه إلى مفعول معيّن بعد أن كان محتملاً لأمر كثيرة؛ فلذا، فقول المصنّف بعده: (فلا موضع لها) اعترض بأنّه مناف لقوله سابقاً. وفصل =

وقولك: «كتبتُ إليه أنِ افعل» إذا لم تقدّر باء الجرّ، والجملة في هذا النوع مفسّرة للفعل، فلا موضع لها. وما ليس معه حرف التّفسير؛ نحو: ﴿وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ بَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الَّذِينَ فَلَا﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ أُمَّتَهُ وَمَا كَانَتْ فِي مَعْرَظٍ يَبْنِيَّ أَرْكَبْ مَعَنَا وَلَا﴾<sup>(٢)</sup> وقراءة بعضهم: ﴿فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ﴾<sup>(٣)</sup> بكسر الهمزة، وقوله<sup>(٤)</sup>:

[الرجز]

٧٦٤- رَجُلَانِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُلًا عُرْيَانًا<sup>(٥)</sup>

رُوي بكسر «إنّ» فهذه الجملة في محلّ نصب اتّفاقاً، ثمّ قال البصريّون: النّصب بقول مقدّر، وقال الكوفيّون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريّين التّصريحُ بالقول في نحو: ﴿وَنَادَى نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ابْنِي مِنْ أَهْلِي﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو: ﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي﴾<sup>(٧)</sup>، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ / فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ خَطِّ الْأُنثِيَّيْنَ﴾<sup>(٨)</sup>: [١١٥/١] إنّ الجملة الثّانية في موضع نصب بـ «يوصي»، قال: لأنّ المعنى يفرض لكم، أو يشرع لكم في أمر أولادكم، إنّما يصحّ هذا على قول الكوفيّين، وقال الزّمخشريّ: إنّ الجملة الأولى إجمال، والثّانية تفصيل لها؛ وهذا يقتضي أنّها - عنده - مفسّرة، ولا محلّ لها، وهو الظاهر.

## تنبهات

الأوّل: من الجملة المحكيّة ما قد يخفى؛ فمن ذلك في المحكيّة بعد القول: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ﴾<sup>(٩)</sup>؛ والأصل: إنكم لذائقون عذابي، ثمّ

= ذلك فذكر أنّ ما حكى بمرادف القول، وقرن بحرف التّفسير، لا محلّ لها. وما حكى بالقول، أو بمرادفه، ولم يقرن بحرف التّفسير فلها محلّ.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٢، مد). (٢) س: ١١ (هود، ن: ٤٢، مك).  
(٣) س: ٥٤ (القمر، ن: ١٠، مك). (٤) لم يُنسب إلى قائل معيّن.  
(٥) موطن الشاهد: (أخبرانا إنا رأينا).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (إنّ واسمها وخبرها) في محلّ نصب مفعولاً به ثانياً لـ «أخبر»؛ وروي بكسر همزة «إنّ» لكونه محكيّاً بقول محذوف؛ تقديره: وقالوا: إنّنا رأينا.

(٦) س: ١١ (هود، ن: ٤٥، مك). (٧) س: ١٩ (مريم، ن: ٣-٤، مك).  
(٨) س: ٤ (النساء، ن: ١١، مد). (٩) س: ٣٧ (الصافات، ن: ٣١، مك).

عدل إلى التكلّم؛ لأنّهم تكلموا/ بذلك/ [45] عن أنفسهم؛ كما قال<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٧٦٥- أَلَمْ نَرَأْنِي يَوْمَ جَوْسُوْنِقَةَ بِكَيْتٍ فَنَادَتْنِي هُنَيْدَةَ مَالِيَا<sup>(٢)</sup>

والأصل: مالك؛ ومنه في المحكيّة بعد ما فيه معنى القول: ﴿أَمْ لَكَ كِتَابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ إِنَّ لَكَ فِيهِ لَمَّا تَخَيَّرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: تدرسون فيه هذا اللفظ، أو تدرسون فيه/ [45] قولنا هذا الكلام، وذلك إمّا على أن يكونوا خوطبوا بذلك في الكتاب على زعمهم، أو الأصل؛ إنّ لهم لما يتخيرون، ثمّ عدل إلى الخطاب عند مواجعتهم، وقد قيل في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوا لَمَنْ ضَرُّهُ أَقْرَبُ مِنْ نَفْعِهِ﴾<sup>(٤)</sup> إنّ يدعو في معنى يقول؛ مثلها في قول عترة<sup>(٥)</sup>: [الكامل]

٧٦٦- يَدْعُونَ عَنَتْرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بِثَرٍ فِي لَبَانِ الْأَذْهِمِ<sup>(٦)</sup>

فيمن رواه «عنتر» بالضمّ على النداء، وإنّ «من» مبتدأ، و «لبئس المولى» خبره، وما بينهما جملة اسميّة صلة، وجملة «من» وخبرها محكيّة بيدعو؛ أي: إنّ الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: من مبتدأ حذف خبره؛ أي إلهه، وإنّ ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا، فالأصل يقول: الوثن إلهه، ثمّ عبّر عن الوثن بمن ضره أقرب من نفعه، تشبيهاً على الكافر.

## الثاني

قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية، وغيرها؛ نحو: «أتقول موسى في الدار» فلك أن تقدّر موسى مفعولاً أولاً، و «في الدار» مفعولاً ثانياً على إجراء

[45] ساقطة من (خ).

(١) القائل: الفرزدق من قصيدة يهجو بها جريراً والبُعَيْث. وسويقة اسم موضع.

(٢) موطن الشاهد: (ماليا).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت ليبين أنّ الأصل: مالك؟، ثمّ لما تكلم عن نفسه عدل عن الخطاب إلى التكلّم.

(٣) س: ٦٨ (القلم، ن: ٣٧ - ٣٨، مك). (٤) س: ٢٢ (الحج، ن: ١٣، مد).

(٥) مزّت ترجمته، والبيت من معلقته المشهورة.

(٦) س: (يدعون عترة)

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (يا عنتر) بضمّ الرّاء محكيّة بقول محذوف؛ والتقدير: ينادون، أو ب «يدعون» لمجيئها في معنى يقولون؛ وهذا على رواية رفع «عترة».

القول مُجرى الظَّن، ولك أن تقدّرهما مبتدأ وخبراً على الحكاية؛ كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾<sup>(١)</sup> الآية، ألا ترى أن القول، قد استوفى شروط إجرائه مُجرى الظَّن، ومع هذا، جيء بالجملة بعده محكية.

### الثَّالث

قد يقع بعد القول جملة محكية، ولا عمل للقول فيها، وذلك نحو: «أولُ قولي إني أحمدُ الله» إذا كسرت إن؛ لأنَّ المعنى: أولُ قولي هذا اللَّفظ، فالجملة خبر لا مفعول؛ خلافاً لأبي علي، زعم أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقُدِّر موجودٌ، أو ثابت؛ وهذا المقدَّر يُستغنى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأنَّ «أولُ قولي: إني أحمدُ الله» باعتبار الكلمات «إن» وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأنَّ ذلك الأوَّل ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهمَّ إلا أن يقُدِّر «أولُ» زائداً، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشريُّ أبا علي في التَّقدير المذكور؛ والصَّواب: خلاف قولهما، فإن فتحت، فالمعنى: حمد الله؛ يعني بأي عبارة كانت.

### الرَّابِع

قد تقع الجملة بعد القول غيرَ محكية به؛ وهي نوعان: محكية/بقول [١١٥/ب] آخر محذوف؛ كقوله [تعالى]: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> بعد ﴿قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّكَ هَذَا لَسِحْرٌ عَلِيمٌ﴾<sup>(٣)</sup> لأنَّ قولهم، تمَّ عند قوله: ﴿مِنْ أَرْضِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ثمَّ التَّقدير: فقال فرعون بدليل: ﴿قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾<sup>(٥)</sup>، وقول الشَّاعر<sup>(٦)</sup> [الرَّجز]

٧٦٧ - قَالَتْ لَهُ وَهَوَ بِعَيْشِ ضَنْكَ لا تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِي عَنكَ<sup>(٤)</sup>

[46] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٠، مد).

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠٩، مك).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) موطن الشَّاهد: (لا تكثري لومي).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (لا تكثري لومي) مقولة لقول محذوف. ومقول «قالت» المذكورة محذوف؛ والأصل فيه: قالت له: أتذكر قولك لي، إذ ألومك في الإسراف والإنفاق: لا تكثري لومي.

التقدير: قالت له: أتذكر قولك لي، إذ أومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي، فحذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية؛ وهي نوعان: دالة على المحكية؛ كقولك: «قال زيد لعمرؤ في حاتم، أتظن حاتمأ بخيلاً» فحذف المقول؛ وهو: «حاتم بخيل» مدلولاً عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾<sup>(١)</sup> وإن كان الأصل - والله أعلم - أتقولون للحق لَمَّا جاءكم هذا سحر، ثم حذفت مقالتهم مدلولاً عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني. وغير دالة عليه؛ نحو: ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ آلَ مِرَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾<sup>(٢)</sup>، وقد مرّ البحث فيها.

### [الخامس]

قد يوصل بالمحكية غير محكي، وهو الذي يسميه المُحدِّثون مُدْرَجاً؛ ومنه ﴿وكذلك يفعلون﴾ بعد حكاية قولها؛ وهذه الجملة، ونحوها: مستأنفة، لا يقدر لها قول/<sup>[47]</sup>.

\*\*\*

الباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولاً: باب ظنّ وأعلم، فإنها تقع مفعولاً ثانياً لظنّ، وثالثاً لأعلم، وذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملةً سائغ، كما مرّ. وقد اجتمع وقوع خبري كان، وإنّ والثاني من مفعولي باب ظنّ جملة في قول أبي ذؤيب<sup>(٣)</sup>:  
[الطويل]

٧٦٨ - فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمْ فَإِنِّي شَرِيْتُ الْحِلْمَ بِغَدَاكَ بِالْجَهْلِ<sup>(٤)</sup>

[47] ساقطة من المخطوطة.

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٧٧، مك).

(٢) س: ١٠ (يونس، ن: ٦٥، مك).

(٣) القائل: أبو ذؤيب الهذلي، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (كنت، أجهل، شريت).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (كنت) في محلّ نصب مفعولاً به ثانياً لفعل «تزعّم»، وجملة (أجهل) في محلّ نصب خبر «كان»، وجملة (شريت) في محلّ رفع خبر «إنّ».

الباب الثالث: باب التعليل، وذلك غير مختص بباب ظن، بل هو جائز في كل فعل قلبي؛ ولهذا، انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام: أحدها: أن تكون في موضع مفعول مقيد بالجار؛ نحو: ﴿أَوْلَمْ يَنْفَكُوا مَا يُصَاحِبُهُمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> ﴿فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ ﴿يَسْأَلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ الدِّينِ﴾<sup>(٣)</sup> لأنه يقال: تفكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن علقت - هنا - بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعلّق فعلٌ غير «عَلِمَ، وَظَنَّ» حتى يُضمّن معناه، وعلى هذا، فتكون هذه الجملة سادة مسدّ المفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ أَقْلَمَهُمْ أَيُّهُمْ يَكْفُلُ مَرْيَمَ﴾<sup>(٤)</sup> فقيل: التقدير، ينظرون أيهم يكفل مريم، وقيل؛ يتعرفون، وقيل: يقولون؛ فالجملة على التقدير الأول ممّا نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسْرَح؛ أي: غير المقيد بالجار، وعلى الثالث، ليست من باب التعليل البتة.

والثاني: أن تكون في موضع المفعول المُسْرَح؛ نحو: «عَرَفْتُ مَنْ أَبُوكَ» وذلك، لأنك تقول: عرفت زيدا، وكذا «عَلِمْتُ مَنْ أَبُوكَ» إذا أردت «علم» بمعنى «عرف»؛ ومنه قول بعضهم<sup>(٥)</sup>:

[مجزوء البسيط]

٧٦٩ - ..... أَمَاتَرَى أَيُّ بَرَقِ هَاهُنَا<sup>(٦)</sup>

لأن رأى البصريّة وسائر أفعال الحواسّ إنّما تتعدّى لواحد بلا خلاف، إلا «سمع»/المعلّقة باسم عين؛ نحو: «سَمِعْتُ زَيْدًا يَقْرَأُ» فقيل: سمع متعدية [١/١١٦] لاثنتين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علقت بمسموع فتعدية لواحد اتفاقاً؛ نحو: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٤، مك). (٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٩، مك).

(٣) س: ٥١ (الذاريات، ن: ١٢، مك). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٤٤، مد).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (ترى أيُّ برق ها هنا).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (أيُّ برق ها هنا) في محلّ نصب مفعولاً به لفعل «ترى» البصريّة؛ لأنها تتعدّى إلى مفعول واحد فقط.

(٧) س: ٥٠ (ق، ن: ٤٢، مك).

وليس من الباب ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(١)</sup> خلافاً ليونس؛ لأن «نزع» ليس بفعل قلبي، بل أي موصولة، لا استفهامية، وهي المفعول، وضمتها بناء لا إعراب، وأشد: خبر لهو محذوفاً؛ والجملة صلة.

والثالث: أن تكون في موضع المفعولين؛ نحو: ﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا آدَمَ عَدَابًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْسَنُ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنه ﴿وَسِعَعَرُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup> لأن آياً مفعول مطلق لينقلبون، لا مفعول به ليعلم؛ لأن الاستفهام، لا يعمل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية في محل نصب بفعل العلم.

ومما يوهمون في إنشاده وإعرابه<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٧٧٠ - سَتَعَلَّمُ لَيْلَى أَيِّ دِينٍ تَدَايَبَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا<sup>(٦)</sup>

والضواب فيه: نصب «أي» الأولى على حد انتصابها في «أي منقلب» إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفع «أي» الثانية: مبتدأ، وما بعدها: الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين؛ الفعلية، والاسمية.

واختلف في نحو: «عَرَفْتُ زَيْدًا مَن هُوَ» فقيل: جملة الاستفهام حال، وردُّ بأنَّ الجمل الإنشائية، لا تكون حالاً، وقيل: مفعول ثانٍ على تضمين «عَرَفَ» معنى «علم» وردُّ بأنَّ التضمين، لا ينقاس، وهذا التركيب مقيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختلف؛ فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كل؛ والأصل: عرفت شأن زيد، وعلى القول بأن «عرف» بمعنى «علم» فهل يقال: إنَّ الفعل مَعْلَقٌ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت «علمتُ زَيْدًا لأبوه قائم» أو «ما أبوه قائم» فالعامل معلق عن الجملة، وهو عامل في محلها النصب على أنها مفعول ثانٍ، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأنَّ الجملة، حكمها في مثل هذا، أن تكون في موضع نصب، وألَّا يؤثر العامل في

(١) س: ١٩ (مریم، ن: ٦٩، مك). (٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٧١، مك).

(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٢، مك). (٤) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٢٧، مك).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (أي دين، أي غريم).

وجه الاستشهاد: تعلق فعل «تعلم» عن العمل في الجملتين المتعاطفتين؛ الفعلية والاسمية؛ لوجود الاستفهام فيهما؛ وأي (الأولى) مفعول به، أو مفعول مطلق. وأي (الثانية): مبتدأ؛ والجملتان في محل نصب مفعولي «تعلم».



لفظها، وإن لم يوجد معلق، وذلك نحو: «علمتُ زَيْدًا أبوهُ قائم» واضطرب في ذلك كلامُ الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿لِيَبْلُوكُمْ أَيَكْمَ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾<sup>(١)</sup> في سورة هود: «إنما جاز تعليق فعل البلوى في الاختبار من معنى العلم؛ لأنَّه طريق إليه؛ فهو ملابس له؛ كما تقول: «انظر أَيُّهُم أَحْسَنُ وَجْهًا، وَاسْتَمِعْ أَيُّهُم أَحْسَنُ صَوْتًا»؛ لأنَّ النَّظَرَ وَالاسْتِمَاعَ إِلاَّ مِنْ جِهَتِهِ، وَقَالَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ فِي سُورَةِ الْمَلِكِ: وَلَا يُسَمَّى هَذَا تَعْلِيقًا، وَإِنَّمَا التَّعْلِيقُ أَنْ يُوقَعَ بَعْدَ الْعَامِلِ مَا يَسُدُّ مَسَدَ مَنْصُوبِهِ جَمِيعًا؛ كـ «علمت أَيُّهُمَا عَمْرُو» أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَفْتَرِقُ الْحَالُ - بَعْدَ تَقَدُّمِ أَحَدِ الْمَنْصُوبِينَ - بَيْنَ مَجِيءِ مَا لَهُ الصَّدْرُ/ وَغَيْرِهِ؟ وَلَوْ كَانَ تَعْلِيقًا؛ لافترقا كما افترقا في «علمت زيدا منطلقًا، وعلمت أزيد منطلق».

### تنبيه

فائدة الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب ظهور ذلك في التابع؛ فتقول: «عَرَفْتُ مَنْ زَيْدٌ وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ أُمُورِهِ» واستدل ابن عصفور بقول كثير<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٧١ - وَمَا كُنْتُ أَذْرِي قَبْلَ عَزَّةٍ مَا الْبُكَاءُ وَلَا مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ<sup>(٣)</sup>

بنصب «موجعات» ولك أن تدعي أن البكاء مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل: «ولا أدري موجعات» فيكون من عطف الجمل، أو أن الواو للحال، وموجعات اسم لا؛ أي: وما كنت أدري قبل عزة، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة: ما البكاء، ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن

(١) س: ١١ (هود، ن: ٧، مك).

(٢) موطن الشاهد: (أدري ما البكاء؟ ولا موجعات).

وجه الاستشهاد: كان من حق فعل «أدري» أن يعمل النصب في لفظ المبتدأ والخبر، ولكن لما كان المبتدأ اسم استفهام؛ وهو لا يعمل في ما قبله؛ لأنَّ له الصدارة؛ لذا، علق الفعل «أدري» عن العمل لفظًا، وعمل في محل المبتدأ والخبر النصب؛ والدليل على ذلك: أنه لما عطف عليهما المفرد «موجعات» جاء به منصوبًا بالكسرة نيابة عن الفتحة - كما هو إعراب جمع المؤنث السالم - والتعليق جارٍ في أفعال القلوب جميعها، ويُعطف على المحل بالنصب.

التَّحَّاسُ<sup>(١)</sup>، رحمه الله: «أَقَمْتُ مَدَّةَ أَقُولَ: الْقِيَاسُ جَوَازَ الْعَطْفِ عَلَى مَحَلِّ الْجُمْلَةِ الْمَعْلُوقِ عَنْهَا بِالنُّصْبِ، ثُمَّ رَأَيْتَهُ مَنْصُوصاً» اهـ. وَمَمَّنْ نَصَّ عَلَيْهِ ابْنُ مَالِكٍ، وَلَا وَجْهَ لِلتَّوَقُّفِ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِمْ: إِنَّ الْمَعْلُوقَ عَامِلٌ فِي الْمَحَلِّ.

٤ - الْجُمْلَةُ الرَّابِعَةُ: الْمُضَافُ إِلَيْهَا، وَمَحَلُّهَا الْجَزْرُ، وَلَا يُضَافُ إِلَى الْجُمْلَةِ إِلَّا ثَمَانِيَةٌ: أَحَدُهَا: أَسْمَاءُ الزَّمَانِ؛ ظَرْفُوهَا كَانَتْ، أَوْ أَسْمَاءٌ؛ نَحْوُ: ﴿وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾<sup>(٢)</sup>، وَنَحْوُ: ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ﴾<sup>(٣)</sup>، وَنَحْوُ: ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ الْآلَاقِ يَوْمَ هُمْ بَرْزُورٌ﴾<sup>(٤)</sup>، وَنَحْوُ: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup> أَلَا تَرَى أَنَّ الْيَوْمَ ظَرْفٌ فِي الْأُولَى، وَمَفْعُولٌ ثَانٍ فِي الثَّانِيَةِ، وَبَدَلٌ مِنْهُ فِي الثَّلَاثَةِ، وَخَبْرٌ فِي الرَّابِعَةِ، وَيُمْكِنُ فِي الثَّلَاثَةِ أَنْ يَكُونَ ظَرْفًا لِيُخْفَى مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَخْفَى عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾<sup>(٦)</sup>.

وَمِنْ أَسْمَاءِ الزَّمَانِ ثَلَاثَةٌ؛ إِضَافَتُهَا إِلَى الْجُمْلَةِ وَاجِبَةٌ: «إِذْ» بِاتِّفَاقٍ، وَ «إِذَا» عِنْدَ الْجُمْهُورِ، وَ «لَمَّا» عِنْدَ مَنْ قَالَ بِاسْمِيَّتِهَا. وَزَعَمَ سَبِيئِيُّهُ أَنَّ اسْمَ الزَّمَانِ الْمُبْهَمِ، إِنْ كَانَ مُسْتَقْبَلًا؛ فَهُوَ كَ «إِذَا» فِي اخْتِصَاصِهِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَاضِيًا، فَهُوَ كَ «إِذْ» فِي الْإِضَافَةِ إِلَى الْجُمْلَتَيْنِ، فَتَقُولُ: «أَتَيْكَ زَمَنٌ يَقْدَمُ الْحَاجُّ» وَلَا يَجُوزُ «زَمَنُ الْحَاجِّ قَادِمٌ»، وَتَقُولُ: «أَتَيْكَ زَمَنٌ قَدِمَ الْحَاجُّ»، وَزَمَنُ الْحَاجِّ قَادِمٌ» وَرَدَّ عَلَيْهِ دَعْوَى اخْتِصَاصِ الْمُسْتَقْبَلِ بِالْفَعْلِيَّةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَارِزُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وَبِقَوْلِ الشَّاعِرِ<sup>(٧)</sup>:

[الطَّوِيلُ]

٧٧٢ - وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتَيْلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(٨)</sup>

وَأَجَابَ ابْنَ عَصْفُورٍ عَنِ الْآيَةِ بِأَنَّهُ إِنَّمَا يَشْتَرَطُ حَمْلَ الزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ

- 
- (١) ابن التحاس: محمد بن إبراهيم من نحويي القرن السابع الهجري، أخذ عن ابن عمرو، وابن يعيش؛ له شرح المقرَّب، لابن عصفور، وغيره. توفي سنة: ٦٩٨ هـ.
- (٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٣٣، مك). (٣) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٤، مك).
- (٤) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٦، مك). (٥) س: ٧٧ (المرسلات، ن: ٣٥، مك).
- (٦) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٦، مك).
- (٧) القائل: سواد بن قارب الصحابي الدوسي.
- (٨) موطن الشاهد: (يوم لا ذو شفاعة بمغني).
- وجه الاستشهاد: إضافة الظرف المبهم «يوم» إلى الجملة الاسمية (لا ذو شفاعة بمغني).

على «إذا» إذا كان ظرفاً، وهو<sup>[48]</sup> في الآية بدل من المفعول به، لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لما كان محقق الوقوع جعل كالماضي؛ فحمل على «إذ»، لا على «إذا» على حدّ «وَنُفِّخَ فِي الصُّورِ»<sup>(١)</sup>.

الثاني: حيث، وتختصّ بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يشترط لذلك كونها ظرفاً،/ وزعم المهدي<sup>(٢)</sup> شارح [١١٧/أ] الدرديّة، وليس بالمهدي<sup>(٣)</sup> المفسّر المقرئ: أن «حيث» في قوله<sup>(٤)</sup>:

[الرّجز]

٧٧٣ - ثُمَّتْ رَاحَ فِي الْمُلَبِّينَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّيَ الْمَازِمَانَ وَمِنَى<sup>(٥)</sup>

لما خرجت عن الظرفية بدخول «إلى» عليها خرجت عن الإضافة، إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفةً لها، وتكلف تقدير رابط لها، وهو: «فيه»، وليس بشيء؛ لما قدّمنا في أسماء الزّمان.

الثالث: آية بمعنى علامة، فإنها تُضاف جوازاً إلى الجملة الفعلية المتصرّف فعلها؛ مثبتاً، أو منفياً بما؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

[الوافر]

٧٧٤ - بِأَيَّةٍ يُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُغْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا<sup>(٧)</sup>

[48] في الأصل: «هي» وما أثبتناه من (خ).

- (١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٠٠، مك).
  - (٢) لعلّ المراد أبو عبد الله، محمّد بن جعفر القيرواني المتوفى سنة: ٤١٢ هـ.
  - (٣) أبو العبّاس، أحمد بن عمّار القيرواني المتوفى سنة: ٤٤٠ هـ.
  - (٤) القائل: محمّد بن الحسن بن دريد، صاحب «الجمهرة» و «الاشتقاق» في اللّغة، والمتوفى سنة: ٣٢١ هـ.
  - (٥) موطن الشاهد: (حيثُ تحجّي المازمان).
  - وجه الاستشهاد: إضافة «حيث» إلى الجملة الفعلية.
  - (٦) القائل: الأعشى، وقد مرّت ترجمته، والبيت ليس في ديوانه.
  - (٧) موطن الشاهد: (بأية يقدمون).
- وجه الاستشهاد: إضافة «آية» إلى جملة (يقدمون) التي فعلها متصرّف مثبت - على رأي سيبويه - وزعم أبو الفتح بن جني، أن الأصل بأية ما يقدمون؛ أي: بأية إقدامكم.

وقوله<sup>(١)</sup> :

[الطويل]

٧٧٥ - [الْكِنْيِ إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَةً] بِأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا<sup>(٢)</sup>

هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح: أنها إنما تضاف إلى المفرد؛ نحو: ﴿ءَايَةَ مُلْكِهِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾<sup>(٣)</sup>، وقال: الأصل بأية ما يقدمون؛ أي: بأية إقدامكم؛ كما قال<sup>(٤)</sup> :

[الوافر]

٧٧٦ - أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِأَيَّةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَمَ مَا<sup>(٥)</sup>

وفيه حذف موصول حرفي غير «أَنَّ» وبقاء صلته، ثم هو غير مُتَأَتٍ في قوله<sup>(٦)</sup> :

[الطويل]

٧٧٧ - أَلِكِنْيِ إِلَى قَوْمِي السَّلَامِ رِسَالَةً بِأَيَّةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلَا عُزْلًا<sup>(٧)</sup>

الرَّابِع: ذو في قولهم: «اذْهَبْ بِذِي تَسْلَمِ» والباء في ذلك ظرفية، وذي صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب؛ فالموصوف نكرة؛ أي: اذهب في وقت صاحب سلامة «أي في وقت هو مَظَنَّةُ السَّلَامَةِ»، وقيل: بمعنى «الَّذِي» فالموصوف معرفة، والجملة صلة، فلا محل لها، والأصل: اذهب في الوقت الذي تسلم فيه، ويضعفه أن استعمال ذي موصولة مختص بطييء، ولم يُنقل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأنَّ الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمع - هنا - إلا الإعراب، وأنَّ حذف العائد المجرور،

(١) القائل: عمرو بن شأس.

(٢) موطن الشاهد: (بأية ما كانوا).

وجه الاستشهاد: أضيفت «آية» إلى جملة (ما كانوا) ذات الفعل المتصرف المنفي؛ والمعنى: بأية كونهم لا ضعافاً ولا عُزلاً.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٨، مد).

(٤) القائل: يزيد بن عمرو بن الصُّعْقِ.

(٥) موطن الشاهد: (بأية ما يحبون).

وجه الاستشهاد: إضافة «آية» إلى المفرد المؤول من «ما» المصدرية والفعل المضارع بعدها - حسب زعم ابن جني - وقال سيبويه: إنَّ «ما» زائدة، وآية مضافة إلى الجملة، وليس إلى المفرد.

(٦) عمرو بن شأس المذكور.

(٧) ذكر الشاهد مرة ثانية؛ ليبين أنه خالٍ من حذف الموصول.

هو والموصول، بحرف متَّحد المعنى، مشروط باتِّحاد المتعلِّق؛ نحو: ﴿وَشَرِبَ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾<sup>(١)</sup> والمتعلِّق - هنا - مختلف، وأنَّ هذا العائد، لم يُذكر في وقت، وبهذا الأخير، يضعف قولُ الأخفش في ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾<sup>(٢)</sup>: إنَّ «أياً» موصولة، والناس خبر لمحدوف، والجملة صلة وعائد؛ أي: يا مَنْ هم الناس، على أنَّه قد حذف العائد حذفاً لازماً في نحو<sup>(٣)</sup>:  
[الطُّويل]

٧٧٨ - أَلَا رَبُّ يَوْمٍ لَكَ مِنْهُنَّ صَالِحٌ وَلَا سِيمًا يَوْمَ بِدَارَةِ جُلْجُلٍ<sup>(٤)</sup>  
فيمن رفع؛ أي: لا مثل الذي هو يوم، ولم يسمع في نظائره ذكر العائد؛ ولكنه نادر؛ فلا يحسن الحمل عليه.

والخامس والسادس: لَدُنْ وَرَيْثٌ، فإنَّهما يضافان جوازاً إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرّف، ويشترط كونه مثبتاً، بخلافه مع آية.  
فأما «لَدُنْ» فهي اسم لمبدأ الغاية، زمانية كانت، أو مكانية؛ ومن شواهدا قوله<sup>(٥)</sup>:  
[الطُّويل]

٧٧٩ - لَزِمْنَا لَدُنْ سَأَلْتُمُونَا وَفَاقَكُمُ فَلَا يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلَافِ جُنُوحٌ<sup>(٦)</sup>  
وأما «رَيْثٌ» فهي مصدر «رَأَتْ» إذا أبطأ، وعُوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عُوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت؛/ كقولك: «جِئْتُكَ صَلَاةَ الْعَصْرِ» قال<sup>(٧)</sup>:  
[ب/١١٧]

(١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٣، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١، مد).

(٣) تقدّم البيت برقم (٢٤٠، ٢٤٢، ٥٩١)، وعُلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (ولاسيما يوم).

وجه الاستشهاد: أعاد المصنّف ذكر البيت - هنا - دليلاً على حذف العائد حذفاً لازماً - على رواية رفع «يوم» - لا على أنَّه خبر لمبتدأ محذوف، والجملة الاسمية صلة لـ «ما» والعائد محذوف؛ لكنه نادر؛ والتقدير: لا مثل الذي هو يوم؛ وسي - هنا - بمعنى مثل. وما بمعنى الذي.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (لذن سألتمونا).

وجه الاستشهاد: إضافة «لذن» إلى جملة (سألتمونا) وفعلها متصرّف مثبت، بخلاف «آية» حيث يضاف إليها الميثب والمنفي، كما رأينا.

(٧) لم يُنسب إلى قائل معين.

[الطويل]

٧٨٠ - خَلِيلِي رِفْقًا رَيْثٌ أَقْضِي لِبَانَةً مِنْ الْعَرَصَاتِ الْمَذَكِرَاتِ عُهُودًا<sup>(١)</sup>

وزعم ابن مالك في «كافيته، وشرحها» أنّ الفعل - بعدهما - على إضمار «أن» والأوّل، قوله في «التّسهيل وشرحه» وقد يُعذّر في ريث؛ لأنّها ليست زماناً، بخلاف «لُدُن» وقد يجاب بأنّها لمّا كانت لمبدأ الغايات مطلقاً، لم تخلص للوقت، وفي «الغرّة» لابن الدّهان: أنّ سيبويه، لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة؛ ولهذا، قال في قوله<sup>(٢)</sup>:

[الرجز]

٧٨١ - مِنْ لُدُّ شَوْلًا [فَالِي إِتْلَائِهَا]<sup>(٣)</sup>

إنّ تقديره: «من لُدُّ أنّ كانت شولاً» ولم يقدر: «من لُدُّ كانت».

[الخفيف]

وَالسَّابِعِ وَالثَّامِنِ: قَوْلُ وَقَائِلٍ؛ كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

٧٨٢ - قَوْلُ «يَا لِلرَّجَالِ» يُنْهَضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشُّبَّانَا<sup>(٥)</sup>

وقوله<sup>(٦)</sup>:

[الكامل]

٧٨٣ - وَأَجِبْتُ قَائِلَ «كَيْفَ أَنْتَ» بِ«صَالِحٍ» حَتَّى مَلَيْتُ وَمَلَنْيَ عُوَادِي<sup>(٧)</sup>

٥ - والجملة الخامسة: الواقعة بعد «الفاء» أو «إذا» جواباً لشرط جازم؛ لأنّها لم تصدر بمفرد يقبل الجزم لفظاً؛ كما في قولك: «إنّ تَقُمُ أقم» أو محلاً، كما في قولك: «إنّ جئتني أكرمك».

(١) موطن الشاهد: (ريث أقضي لبانة).

وجه الاستشهاد: إضافة «ريث» إلى الجملة الفعلية بعدها؛ وهي مصدر، فعوملت معاملة أسماء الزّمان في الإضافة إلى الجملة.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٣) موطن الشاهد: (من لُدُّ شولاً).

وجه الاستشهاد: نقل ابن الدّهان في كتابه «الغرّة» عن سيبويه: أنّ «لُدُّ» مضافة إلى مفرد، وذلك على تقدير: من لُدُّ أنّ كانت، ولم يصوّب إضافتها إلى الجملة، على تقدير: من له كانت شولاً.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٥) موطن الشاهد: (قول يا للرجال).

وجه الاستشهاد: إضافة «قول» إلى الجملة النّداية (يا للرجال).

(٦) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٧) موطن الشاهد: (قائل: كيف أنت؟).

وجه الاستشهاد: إضافة «قائل» إلى الجملة الاسميّة (كيف أنت؟).

مثال المقرونة بالفاء: ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَكَلَّا هَادِيَ لَمْ يَدْرِهِمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ ولهذا،  
قُرئ بجزم يذز عطفاً على المحل.

ومثال المقرونة بإذا: ﴿وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يِمَّا قَدَمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾<sup>(٢)</sup>  
والفاء المقدّرة، كالموجودة؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[البيط]

٧٨٤ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٤)</sup>  
ومنه عند المبرّد؛ نحو: «إن قمت أقوم» وقول زهير<sup>(٥)</sup>:

[البيط]

٧٨٥ - وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبَ مَالِي وَلَا حَرِمَ<sup>(٦)</sup>  
وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم  
والتأخير؛ فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ، فلا يجزم ما عطف عليه،  
ويجوز أن يفسر ناصباً لما قبل الأداة؛ نحو: «زَيْدًا إِنْ أَتَانِي أَكْرَمُهُ» ومنع المبرّد  
تقدير التقديم، محتجاً بأن الشّيء، إذا حلّ في موضعه، لا يُنوى به غيره، وإلا  
لجاز «ضَرَبَ غَلَامُهُ زَيْدًا» وإذا خلا الجواب الذي، لم يجزم لفظه من الفاء  
وإذا؛ نحو: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» فمحلّ الجزم محكوم به للفعل، لا  
للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا، جاز نحو: «إِنْ قَامَ وَيَقْعُدَا  
أَخَوَاكَ» على إعمال الأوّل، ولو كان محلّ الجزم للجملة بأسرها؛ لزم العطف  
على الجملة قبل أن تكمل.

### تنبیه

قرأ غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أُخْرَيْتَ إِلَيَّ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصْدَفَ وَأَكُنَّ﴾<sup>(٧)</sup> بالجزم،

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٥، مك). (٢) س: ٣٠ (الزوم، ن: ٣٦، مك).

(٣) تقدّم البيت برقم «٨٥، ١٤٥، ٢٣٨، ٢٩٦» وعُلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (الله يشكرها).

وجه الاستشهاد: حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط «الله يشكرها» للضرورة  
الشعرية؛ والفاء المقدّرة كالموجودة.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (وإن أتاه... يقول).

وجه الاستشهاد: حذف الفاء الواقعة في جواب الشرط، وحذف المبتدأ معها؛ لأن  
التقدير: فهو يقول؛ وجملة يقول: خبر المبتدأ المحذوف.

(٧) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١٠، مد).

ف قيل: عطف على ما قبله، على تقدير إسقاط الفاء، وجزم «أصدق» ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن العطف على التوهم، وقيل: عطف على محلّ الفاء وما بعدها، / وهو «أصدق» ومحلّه الجزم؛ لأنّه جواب التّحضيض، ويجزم بأنّ مقدّرة، / [49] وإنّه كالعطف «على» [50] ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهَ فَلَآ هَادِيَ لَهُمْ وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> بالجزم، وعلى هذا، فيضاف إلى الضابطة المذكور أن يُقال: أو جواب طلب، ولا تقيّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم أنشدوا على ذلك قوله<sup>(٢)</sup>:

[الوافر]

٧٨٦ [١١٨] - فَأَبْلُونِي بِلِيَّتِكُمْ لَعَلِّي / أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرَجُ نَوِيًّا<sup>(٣)</sup>

وقال أبو عليّ: عطف «أستدرج» على محلّ الفاء الدّاخلّة في التّقدير على لعلّي وما بعدها، قلت: فكأنّ هذا - هنا - بمنزلة<sup>(٤)</sup>:

[البسيط]

٧٨٧ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ<sup>(٥)</sup>

في باب الشرط. وبعد، فالتّحقيق: أنّ العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأنّ المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محلّ الجزم؟ وسأوضح ذلك في باب أقسام العطف.

٦ - الجملة السّادسة: التابعة لمفرد؛ وهي ثلاثة أنواع:

أحدها: المنعوت بها؛ فهي في موضع رفع في نحو: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمَ

[49] ساقطة من (خ). [50] في (خ): «في» ولعله الصّواب.

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٥، مك).

(٢) القائل: أبو ذؤاد الإيادي، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشّاهد: (وأستدرج).

وجه الاستشهاد: عطف فعل «أستدرج» على محلّ «لعلّي» على قول الفارسيّ والسّيرافيّ؛ لأنّ محلّها الجزم في جواب الطلب. ويرى سيويّه والخليل: عطف فعل «أستدرج» على توهم الشرط، واقتران الفاء بـ «لعلّي»؛ والتّقدير: إنّ تبلوني بليّتكم فلعلّي؛ وكلاهما جائز.

(٤) المتقدّم برقم «٧٨٤».

(٥) موطن الشّاهد: (الله يشكرها).

وجه الاستشهاد: ذُكر الشّاهد للقياس عليه بحذف الفاء الزّابطة للجواب، كما في الشّاهد السّابق، على أحد القولين المقولين فيه.



لَا يَبِيعُ فِيهِ ﴿<sup>(١)</sup>﴾، ونصب في نحو: ﴿وَأَنْقُؤْا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ﴾ <sup>(٢)</sup>، وجرّ في نحو: ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَاوِعٌ لِّلنَّاسِ يَوْمَ لَا رَبِّبَ فِيهِ﴾ <sup>(٣)</sup>. ومن مثل المنصوبة المحلّ: ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ <sup>(٤)</sup>، ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ <sup>(٥)</sup> الآية؛ فجملة: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾ صفة لمائدة، وجملة: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ﴾ صفة لصدقة، ويحتمل أنّ الأولى حال من ضمير مائدة المستتر في «من السماء» على تقديره صفة لها، لا متعلقاً بأنزل، أو من «مائدة» على هذا التقدير؛ لأنّها قد وصفت، وأنّ الثانية حال من ضمير «خذ»، ونحو: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرْتُدُنِي﴾ <sup>(٦)</sup>؛ أي: ولياً وارثاً، وذلك فيمن رفع «يرث» وأمّا من جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك: ﴿فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾ <sup>(٧)</sup> قرىء برفع يصدّق، وجزمه.

والثاني: المعطوفة بالحرف؛ نحو: «زيد منطلق وأبوه ذاهب» إن قدرت الواو عاطفة على الخبر؛ فلو قدرت العطف على الجملة، فلا موضع لها، أو قدرت الواو، واو الحال؛ فلا تبعية، والمحلّ نصب. وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ تَرَأَتْهُ أَكْثَرُ أُنزُلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَيُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾ <sup>(٨)</sup>؛ «الأصل: فهي تصبح، والضمير للقصة، و«تصبح» خبره، أو «تصبح» بمعنى أصبحت، وهو معطوف على «أنزل» فلا محلّ له إذن» اهـ.

وفيه إشكالان؛ أحدهما: أنّه لا محوج في الظاهر؛ لتقدير ضمير القصة، والثاني: تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به، لا محلّ له. وجواب الأوّل: أنّه قد يكون قدر الكلام مستأنفاً، والنحويون يُقدِّرون في مثل ذلك مبتدأ؛ كما قالوا في: «وتشرب اللبن» <sup>(٩)</sup> فيمن رفع: إنّ التقدير: وأنت تشرب اللبن، وذلك إمّا لقصد إيضاح الاستئناف، أو لأنّه لا يُستأنف إلّا على هذا التقدير، وإلّا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر. وجواب الثاني: أنّ الفاء نزلت الجملتين منزلة الجملة الواحدة؛ ولهذا،

- |                                 |   |
|---------------------------------|---|
| (١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٤، مد).  | (٦) س: ١٩ (مريم، ن: ٥ - ٦، مك).             |
| (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨١، مد).  | (٧) س: ٢٨ (القصص، ن: ٣٤، مك).               |
| (٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩، مد).  | (٨) س: ٢٢ (الحج، ن: ٦٣، مد).                |
| (٤) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٤، مد). | (٩) من قولهم: «لا تأكل السمك، وتشرب اللبن». |
| (٥) س: ٩ (التوبة، ن: ١٠٣، مد).  |   |

اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذٍ، فالخبر مجموعهما كما في جملة الشَّرط والجزاء الواقعتين خبراً، والمحلّ لذلك المجموع، وأمّا كلّ منهما فجزء الخبر؛ فلا محلّ له، فافهمه فإنّه بديع.

[١١٨/ب] ويجب على هذا أن يدعى أنّ الفاء في ذلك، وفي نظائره من نحو: / «زيدٌ يطيرُ الذُّبابُ فيغضبُ» قد أخلصت لمعنى السَّببِية، وأخرجت عن العطف، كما أنّ الفاء كذلك في جواب الشَّرط، وفي نحو: «أحسنَ إليك فلان فأحسنَ إليه» ويكون ذكر أبي البقاء للعطف تجوّزاً، أو سهواً.

ومما يلحق بهذا البحث أنّه إذا قيل: «قالَ زيدٌ عبدُ اللهِ مُنطلقٌ وعمروٌ مُقيمٌ» فليست الجملة الأولى في محلّ نصب، والثانية تابعة لها؛ بل الجملتان معاً في موضع نصب، ولا محلّ لواحدة منهما؛ لأنّ المقول مجموعهما، وكلّ منهما جزء للمقول، كما أنّ جزأي الجملة الواحدة، لا محلّ لواحد منهما، باعتبار القول فتأمله.

الثالث: المبدلة؛ كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(١)</sup> فإنّ وما عملت فيه بدلاً من ما وصلتها، وجاز إسناد «يقال» إلى الجملة كما جاز في ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا وَالسَّاعَةَ لَا رَبَّ فِيهَا﴾<sup>(٢)</sup> هذا كلّهُ إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول لك كفّار قومك من الكلمات المؤذية إلا مثل ما قد قال الكفّار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استئناف.

ومن ذلك: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾<sup>(٣)</sup> ثم قال الله تعالى: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ أَفَتَأْتُونَ السِّحْرَ﴾<sup>(٣)</sup>، قال الزمخشري: هذا في موضع نصب بدلاً من النجوى، ويحتمل التفسير، وقال ابن جنّي في قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٧٨٨ - إلى الله أشكو بالمدينة حاجةً وبالشام أخرى كيف يلتقيان؟<sup>(٥)</sup>

(١) س: ٤١ (فُصِّلَتْ، ن: ٤٣، مك). (٢) س: ٣ (الجائية، ن: ٣٢، مك).

(٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣، مك). (٤) تقدّم البيت برقم «٣٧٢» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (كيف يلتقيان؟).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة الاستفهام بدلاً من «حاجة وأخرى» كما جاء في المتن.

جملة الاستفهام بدل من «حاجة وأخرى» أي: إلى الله أشكو حاجتين  
تعذّر التقائهما.

٧ - الجملة السابعة: التابعة لجملة لها محل.

ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول: نحو: «زيد قام أبوه وقعد أخوه» إذا لم تقدّر الواو للحال، ولا  
قدّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني: شرطه كون الثانية أوفى من الأولى بتأدية المعنى المراد؛ نحو:  
﴿وَأَتَقُوا آلَ اللَّهِ أَمْدُكُ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمْدُكُ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ وَحَنَّتِ وَعِيُونَ﴾<sup>(١)</sup> فإنّ دلالة الثانية  
على نعم الله مفضّلة، بخلاف الأولى؛ وقوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٨٩ - أقولُ لَهُ اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا<sup>(٣)</sup>  
فإنّ دلالة الثانية على ما أراه من إظهار الكراهية؛ لإقامته بالمطابقة،  
بخلاف الأولى.

قيل: ومن ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٧٩٠ - ذَكَرْتُكَ وَالْخَطِيئُ يَخْطِرُ بَيْنَنَا وَقَدْ نَهَلْتُ مِنَّا الْمُثَقَّفَةَ السُّمْرُ<sup>(٥)</sup>  
فإنّه أبدل «وقد نهلت» من قوله: «والخطيئ يخطر بيننا» بدل اشتمال اهـ.  
وليس متعيناً؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تقدّر الواو للعطف،  
ويجوز أن تقدّر واو الحال، وتكون الجملة حالاً، إمّا من فاعل ذكرتك على

(١) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤، مك).

(٢) لم ينسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (ارحل، لا تقيمَنَّ عندنا).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (لا تقيمَنَّ عندنا) بدلاً من جملة (ارحل)؛ والثانية أكثر  
تأدية للمراد من الأولى.

(٤) القائل: أبو عطاء السندي، أفلح بن يسار، مولى بني أسد.

(٥) موطن الشاهد: (قد نهلت).

وجه الاستشهاد: إبدال الجملة الفعلية (قد نهلت) من الجملة الاسمية (الخطيئ يخطر  
بيننا): بدل اشتمال. والشرط موجود؛ فإنّ قوله: «قد نهلت» أوفى بتأدية المعنى  
المراد؛ لأنّه وقع الطعن بخلاف «يخطر» فلا يدلّ على ذلك؛ لاحتمال اهتزازها من  
دون طعن.

المذهب الصَّحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل يخطر فتكون الحالان متداخلتين، والرباط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإنَّ المُتَقَفَّة السُّمر، هي الرِّماح.

ومن غريب هذا الباب قولك: «قلت لهم قوموا أولكمم وأخركم» زعم ابن مالك أنَّ التقدير: ليقم أولكمم وأخركم، وأنه من/باب/[51] بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد؛ كما قال في العطف في نحو: ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَرَوْحَكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سَوِيًّا﴾<sup>(٢)</sup> و ﴿لَا تُضَاكِرْ وَالِدَةَ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودَ لَمْ يُولَدُوا﴾<sup>(٣)</sup>.

### تنبيه

هذا الذي ذكرته - من انحصار الجمل التي لها محل في سبع - جارٍ على ما قرروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه: الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها.

أما الأولى؛ فنحو: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فِعْدَبُهُ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> قال ابن خروف: من مبتدأ، ويعذب به الله الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع، وقال الفراء في قراءة بعضهم ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٥)</sup>: إنَّ «قليلًا» مبتدأ حذف خبره؛ أي: لم يشربوا، وقال جماعة في: ﴿إِلَّا أَمْرَاتِكُ﴾<sup>(٦)</sup> بالرفع: إنه مبتدأ والجملة بعده خبر. وليس من ذلك نحو: «ما مررت بأحدٍ إلا زيدٌ خيرٌ منه»؛ لأنَّ [الاستثناء مفرغ] [52] الجملة - هنا - حال من أحدٍ باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكلٌّ منهما قد مضى ذكره، وكذلك الجملة في: ﴿إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾<sup>(٧)</sup> فإنها حال، وفي نحو: «ما علمت زيداً إلا يفعل الخير» فإنها مفعول، وكلٌّ ذلك قد ذكر.

وأما الثانية: فنحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> الآية إذا أعرب سواء

[51] ساقطة من (خ). [52] زيادة من (خ).

- (١) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٥، مد). (٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٨، مك).  
 (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٣، مد).  
 (٤) س: ٨٨ (الغاشية، ن: ٢٢ - ٢٣ - ٢٤، مك).  
 (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٩، مد). (٦) س: ١١ (هود، ن: ٨١، مك).  
 (٧) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٠، مك). (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

خبراً، وأنذرتهم مبتدأ، ونحو: «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»<sup>(١)</sup> إذا لم تقدّر الأصل أن تسمع، بل يقدر تسمع قائماً مقام السماع، كما أنّ الجملة بعد الظرف في نحو: ﴿وَيَوْمَ نُسِرُّ الْجِبَالَ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي نحو: «أنذرتهم»<sup>(٣)</sup> في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابق.

### [اختلافهم في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة؟]

واختلف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة أم لا؟ فالمشهور: المنع مطلقاً، وأجازه هشام وثعلب مطلقاً؛ نحو: «يعجبني قام زيد» وفصل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبياً، ووجد معلق عن العمل؛ نحو: «ظهر لي أقام زيد» صح، وإلا فلا، وحملوا عليه ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لَيْسَ جُنَّتْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾<sup>(٤)</sup> ومنعوا «يعجبني يقوم زيد» وأجازهما هشام وثعلب، واحتجاً بقوله<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٧٩١- وَمَا رَاعَنِي إِلَّا بِسِيرٍ بِشَرْطَةٍ [وَعَهْدِي بِهِ قَبِيئًا يَسِيرٌ بِكَبِيرٍ]<sup>(٦)</sup>

ومنع الأكثرون ذلك كله، وأولوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا: في بدا ضمير البداء، وتسمع ويسير على إضمار أن.

وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٧)</sup> وقوله عليه الصلاة والسلام: «لا حول ولا قوة إلا بالله كثر من كنوز الجنة»<sup>(٨)</sup> وقول العرب: «زعموا مطية الكذب» فليس من باب الإسناد إلى الجملة؛ لما بيننا في غير هذا الموضع.

(١) تقدّم المثل، وعلّق عليه.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٤٧، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (يسير بشرطة).

وجه الاستشهاد: تجويز بعضهم مجيء جملة (يسير بشرطه) في محل رفع فاعل؛ والضوابط: إضمار «أن» بعد «إلا» فتؤول «أن» والفعل بمصدر مرفوع يكون هو الفاعل؛ والتقدير: فما راعني إلا السير بشرطة.

وقال الدماميني: الأحسن أن يقال: إن فاعل راعني ضمير مستتر يعود إلى ما يعود إليه ضمير يسير؛ وهو الشخص؛ وقوله: (يسير بشرطة): في محل نصل حال من فاعل راعني؛ والأول أرجح، وأوضح.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ١١، مد).

(٨) تقدّم ذكره، والتعليق عليه.

## [حكم الجمل بعد المعارف وبعد النكرات]

يقول المعربون على سبيل التَّقريب: الجمل بعد النُّكرات صفات، وبعد المعارف أحوال. وشرح المسألة - مستوفاةً - أن يُقال: الجمل الخبرية التي [ب/١١٩] لم/يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطةً بنكرة محضة؛ فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة؛ فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما؛ فهي محتملة لهما، وكلُّ ذلك بشرط وجود المقتضي، وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول، وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النُّكرات المحضة؛ قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ نُنزِلَ عَلَيْكَ كِتَابًا تَقْرُومُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> ﴿مَنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ومنه ﴿حَتَّىٰ إِذَا أَنَّىٰ أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعْنَا أَهْلَهَا﴾<sup>(٤)</sup> وإنما أعيد ذكر الأهل؛ لأنه لو قيل استطعناهم مع أن المراد وصف القرية، لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعناها، كان مجازاً؛ ولهذا، كان هذا الوجه أولى من أن تقدّر الجملة جواباً لإذا؛ لأنّ تكرار الظاهر يعرى - حينئذٍ - عن هذا المعنى، وأيضاً فلأنّ الجواب في قصة الغلام ﴿قَالَ أَفَلَنْتَ﴾<sup>(٥)</sup> لا قوله ﴿فَقْتَلَهُ﴾<sup>(٥)</sup> لأنّ الماضي المقرون بالفاء لا يكون جواباً، فليكن ﴿قَالَ﴾ في هذه الآية أيضاً جواباً.

ومثال النوع الثاني - وهو الواقع حالاً لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة - ﴿وَلَا تَمَنَّيَنَّ سَكَتًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ﴾<sup>(٧)</sup>.

ومثال النوع الثالث؛ وهو المحتمل لهما بعد النُّكرة: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٨)</sup> فلك أن تقدّر الجملة صفة للنُّكرة، وهو الظاهر، ولك أن تقدّرها حالاً منها؛ لأنها قد تخصصت بالوصف، وذلك يقربها من المعرفة، حتى إنّ أبا الحسن، أجاز وصفها بالمعرفة، فقال في قوله تعالى: ﴿فَتَأْخِرَانِ يُقِيمَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ الْأَوْلِيَانِ﴾<sup>(٩)</sup>: إنّ ﴿الْأَوْلِيَانِ﴾ صفة لآخران لوصفه بـ«يقومان»، ولك أن تقدّرها حالاً من المعرفة، وهو الضمير في ﴿مبارك﴾

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٩٣، مك).

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٦٤، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٤، مد).

(٤) س: ١٨ (الكهف، ن: ٧٧، مك).

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٧٤، مك).

(٦) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٦، مك).

(٧) س: ٤ (النساء، ن: ٤٣، مد).

(٨) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٠، مك).

(٩) س: ٥ (المائدة، ن: ١٠٧، مد).

إلا أنه قد يضعف من حيث المعنى وجها الحال؛ أما الأول فلأن الإشارة إليه، لم تقع في حالة الإنزال، كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾<sup>(١)</sup>، وأما الثاني، فلاقتضائه تقييد البركة بحالة الإنزال، وتقول «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضاً؛ لزوال الإبهام عن التكررة بعمومها.

ومثال النوع الرابع؛ وهو المحتمل لهما بعد المعرفة: ﴿كَمَثَلِ الْجَمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾<sup>(٢)</sup> فإنَّ المَعْرِفَ الجِنْسِيَّ يقرب في المعنى من التكررة، فيصح تقدير ﴿يحمل﴾ حالاً، أو وصفاً؛ ومثله: ﴿وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَيْلٌ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾<sup>(٣)</sup>، وقوله<sup>(٤)</sup>:

[الكامل]

٧٩٢ - وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسُبُّنِي فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي<sup>(٥)</sup>  
وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود:

أحدها: كون الجملة خبرية، واحترزت بذلك من نحو: «هذا عبدٌ يَغْتَكُّهُ» تريد بالجملة الإنشاء «وهذا عبدي بعثته» كذلك، فإنَّ الجملتين مستأنفتان؛ لأنَّ الإنشاء لا يكون نعتاً ولا حالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين إلا عند مَنْ منع تعدد الخبر مطلقاً، وهو اختيار ابن عصفور، وعند مَنْ منع تعدده مختلفاً بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند مَنْ منع وقوع الإنشاء خبراً، وهم طائفة من الكوفيِّين.

ومن الجمل ما يحتمل الإنشائية، والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة؛ منها: قوله تعالى ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخَافُونَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾<sup>(٦)</sup> فإنَّ جملة ﴿أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا﴾ تحتمل الدعاء فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويضعف من حيث المعنى أن تكون حالاً، ولا يضعف في الصنعة؛ لوصفها بالظرف.

(١) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٢) س: ٦٢ (الجمعة، ن: ٥، مد).

(٣) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٧، مك).

(٤) تقدّم البيت برقم «١٥١» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (يسني).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (يسني) محتملة للوصفية والحالية؛ لأنَّ المَعْرِفَ الجِنْسِيَّ، يقرب في المعنى من التكررة. فاللَّيْمُ معرّف، ومن حقّ الجملة أن تعرب في محلّ نصب على الحال بعد المعارف؛ إلا أنَّ «أل» جنسية، فيبقى «اللَّيْمُ» بحكم التكررة؛ ومن حقّ الجملة بعد التكررات أن تعرب في محلّ جرّ صفة، كما هو معلوم.

(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٢٣، مد).

ومنها: قوله تعالى ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> فذهب الجمهور إلى أنّ ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة خبرية، ثمّ اختلفوا، فقال جماعة منهم الأخفش: هي حال من فاعل، جاء على إضمار قد، ويؤيده قراءة الحسن ﴿حَصْرَةَ صُدُورُهُمْ﴾ وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يحتاج إلى إضمار قد، ثمّ اختلفوا فقيل: الموصوف منصوب محذوف؛ أي: قوماً حصرت صدورهم، ورأوا أنّ إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قرئ بإسقاط ﴿أَوْ﴾ وعلى ذلك فيكون ﴿جَاؤُوكُمْ﴾ صفة لقوم، ويكون ﴿حَصْرَتْ﴾ صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿جَاؤُوكُمْ﴾؛ لأنّ المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بعد؛ لأنّ الحصر من صفة الجائين، وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية؛ معناها الدعاء؛ مثل: ﴿غَلَّتْ أَيْدِيَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، فهي مستأنفة، وردّ بأنّ الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٣)</sup> فإنه يجوز أن تقدّر «لا» ناهية ونافية، وعلى الأوّل فهي مقولة لقول محذوف، هو الصّفة؛ أي: فتنة مقولاً فيها ذلك، ويرجحها أنّ توكيد الفعل بالتون بعد لا الناهية قياس؛ نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِيلاً﴾<sup>(٤)</sup> وعلى الثاني فهي صفة لفتنة، ويرجحها سلامته من تقدير.

القيد الثاني: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخرّج بذلك جملة الصّلة، وجملة الخبر، والجملة المحكيّة بالقول؛ فإنّها لا يُستغنى عنها، بمعنى أنّ معقوليّة القول متوقّفة عليها، وأشباه ذلك.

القيد الثالث: وجود المقتضي، واحتترزت بذلك عن نحو: ﴿فعلوه﴾ من قوله تعالى ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾<sup>(٥)</sup> فإنه صفة لكلّ، أو لشيء، ولا يصحّ أن يكون حالاً من «كلّ» مع جواز الوجهين في نحو: «أكرم كلّ رجل جاءك»؛ لعدم ما يعلم في الحال، ولا يكون خبراً؛ لأنّهم لم يفعلوا كلّ شيء؛ ونظيره قوله تعالى: ﴿لَوْلَا كَتَبْنَا مِنَ اللَّهِ سَبَقًا﴾<sup>(٦)</sup> يتعيّن كون ﴿سبق﴾ صفة ثانية، لا حالاً. من الكتاب، لأنّ

(١) س: ٤ (النساء، ن: ٩٠، مد).

(٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٤، مد).

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٥، مد).

(٤) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٢، مك).

(٥) س: ٥٤ (القمر، ن: ٥٢، مك).

(٦) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٨، مد).



الابتداء، لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف؛ لأنَّ أبا الحسن حكى أنَّ الحال لا يذكر بعد لولا، كما لا يذكر الخبر، ولا يكون خبراً لما أشرنا إليه، ولا ينقض «الأول بقوله: «لولا رأسك مدهوناً» ولا الثاني»<sup>[53]</sup> بقول الزبير رضي الله عنه<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٧٩٣ - وَلَوْلَا بَنُوهَا حَوْلَهَا لَخَبِطَتْهَا [كَخَبِطَةَ عُضْفُورٍ وَلَمْ أَتَلَّغْنِم<sup>(٢)</sup> لندورهما، وأما قول ابن الشَّجَرِيِّ في ﴿وَلَوْلَا فَضَّلَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّ عَلَيْكُمْ خَيْرَ، فمردود؛ بل هو متعلق بالمبتدأ، والخبر محذوف.

القيد الزايع: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع؛ أحدها: ما يمنع حالة، كانت متعينة لولا وجوده، / ويتعين - حينئذٍ - الاستئناف؛ نحو: زارني زيد سأكافئه»<sup>[١٢٠/ب]</sup> أو «لن أنسى له ذلك» فإنَّ الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكنَّ السَّيْنِ، ولَنْ مانعان؛ لأنَّ الحالية، لا تُصَدَّرُ بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في ﴿وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَيْ رَبِّي سَيِّدِينَ﴾<sup>(٤)</sup>: إِنَّ ﴿سَيِّدِينَ﴾ حال كما تقول «سأذهب مهدياً» فسهو.

والثاني: ما يمنع وصفية، كانت متعينة، لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستئناف، لأنَّ المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة؛ وذلك نحو: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ﴾<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>: [الطويل] ٧٩٤ - مَضَى زَمَنٌ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي [فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةِ شَفِيعٌ]<sup>(٨)</sup>

[53] العبارة في (خ): «ولا ينقض الثاني بقوله: لولا رأسك مدهوناً، ولا الثالث بقول الزبير».

- (١) القائل: الزبير بن العوام رضي الله عنه.
  - (٢) موطن الشاهد: (لولا بنوها حولها).
  - وجه الاستشهاد: ذكر متعلق خبر المبتدأ «بنوها»، وهو «حولها»؛ وحكم ذكر الخبر بعد لولا نادر كما هو معلوم.
  - (٣) س: ٢٤ (الثور، ن: ١٠، مد).
  - (٤) س: ٣٧ (الضافات، ن: ٩٩، مك).
  - (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٦، مد).
  - (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).
  - (٧) القائل: قيس بن ذريح، وقد مرَّت ترجمته.
  - (٨) موطن الشاهد: (والناس يستشفعون بي).
- وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة حالاً من «زمن» وهو نكرة، وكان من الواجب أن تكون صفة وفَّق القاعدة المعروفة: «الجمل بعد التكرات صفات، وبعد =

والمعارض فيهن الواو؛ فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته؛ خلافاً للزّمخشرّي ومن وافقه. والثالث: ما يمنعهما معاً؛ نحو: ﴿وَحَفَظًا مِّنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ لَا يَسْمَعُونَ﴾<sup>(١)</sup> وقد مضى البحث فيها. والرابع: ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع، لكانا جائزين؛ وذلك نحو: «ما جاءني أحد إلا قال خيراً» فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت إلا؛ امتنعت الوصفية؛ ومثله: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>. وأما ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾<sup>(٣)</sup> فللوصفية مانعاً؛ الواو وإلا، ولم ير الزّمخشرّي وأبو البقاء واحداً منهما مانعاً؛ وكلام التحويتين بخلاف ذلك، قال الأخفش: «لا تفصل «إلا» بين الموصف وصفته، فإن قلت «ما جاءني رجل إلا راكب» فالتقدير إلا رجل راكب، يعني أن راكباً صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح، لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل». وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم» فإن قلت «إلا قائماً» جاز؛ ومثل ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٧٩٥ - وَقَائِلَةٌ تَخْشَى عَلِيًّا: أَظُنُّهُ سَيُودِي بِهِ تَرْحَالُهُ وَجَعَائِلُهُ<sup>(٥)</sup>

فإن جملة «تخشى علي» حال من الضمير في قائلة، ولا يجوز أن يكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل، والله أعلم.

= المعارف أحوال» ولكن دخول الواو - هنا - غير المألوف؛ لأن الواو لا تعترض بين الموصوف وصفته؛ وهذا البيت شبيهه بالآية الكريمة: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا﴾ فقوله تعالى: (هي خاوية) في محل نصب على الحال من «قرية» وهي نكرة، وجوز ذلك دخول الواو على الجملة الاسمية، وهي لا تعترض بين الموصوف وصفته، كما بينّا.

(١) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٧ - ٨، مك). (٢) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٠٨، مك).

(٣) س: ١٥ (الحجر، ن: ٤، مك). (٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (وقائلة تخشى علي).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (تخشى علي) حالاً من الضمير المستتر في «قائلة». ولا يجوز أن تكون صفة لها؛ لأن اسم الفاعل، لا يوصف قبل العمل؛ لأن الوصف من خواص الأسماء، فيبعد الشبه بالفعل.

## [في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجارّ والمجرور]

### [ذكر حكمهما في التعلّق]

لا بدّ من تعلّقهما بالفعل، أو ما يُشبهه، أو ما أوّل بما يشبهه، أو ما يشير إلى معناه؛ فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجوداً قُدّر، كما سيأتي. وزعم الكوفيّون وابنا طاهر وخروف أنّه لا تقدير في نحو: «زيد عندك، وعمرو في الدار» ثم اختلفوا؛ فقال ابنا طاهر وخروف: النَّاصِبُ المبتدأ، وزعما أنّه يرفع الخبر، إذا كان عينه نحو: «زيد أخوك» وينصبه إذا كان غيره، وأنّ ذلك مذهب سيويه. وقال الكوفيّون: النَّاصِبُ أمر معنويّ، وهو كونهما مخالفيين للمبتدأ. ولا مُعَوَّلَ على هذين المذهبين.

/ مثال التعلّق بالفعل وما يُشبهه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَعْصُوبِ﴾<sup>(١)</sup> وقول ابن دُرَيْدٍ<sup>(٢)</sup>: [الرجز]

٧٩٦- وَأَشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتَعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى<sup>(٣)</sup>  
وقد تقدّر «في» الأولى متعلّقة بـ «المبيض» فيكون تعلّق الجارّين بالاسم، ولكنّ تعلّق الثاني بالاشتعال يرجح تعلّق الأوّل بفعله؛ لأنّه أتمّ لمعنى التّشبيه، وقد يجوز تعلّق «في» الثانية بكونٍ محذوفٍ حالاً من النار، ويبعده أنّ الأصل عدم الحذف.

(١) س: ١ (الفاتحة: ٦ - ٧، مك).

(٢) القائل: ابن دريد، محمّد بن الحسن المتوفى سنة: ٣٢١ هـ، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (في مسوّد، في جزل).

وجه الاستشهاد: تعلّق الجارّ والمجرور (في مسوّد) بالفعل اشتعل؛ وتعلّق الجارّ والمجرور (في جزل) بشبه الفعل اشتعال، وهو مصدر.

ومثال التعلّق بما أوّل بمشبهه الفعل قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: وهو الذي هو إله في السماء؛ ففي متعلّقة بإله، وهو اسم غير صفة، بدليل أنّه يوصف فتقول: «إلهٌ واحد» ولا يوصف به، لا يقال «شيء إله» وإنّما صحّ التعلّق به لتأوّلّه بمعبود، وإلّه خبر لـ «هو» محذوفاً، ولا يجوز تقدير «إله» مبتدأً مخبراً عنه بالظرف، أو فاعلاً بالظرف؛ لأنّ الصلّة - حينئذٍ - خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف صلة، وإلّه بدلاً من الضمير المستتر فيه؛ وتقدير ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ معطوفاً كذلك؛ لتضمّنه الإبدال من ضمير العائد مرتين؛ وفيه بعد، حتّى قيل بامتناعه، ولأنّ الجمل على الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلّص به من محذور، فأما أن يكون هو موقِعاً فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ مبتدأً وخبراً؛ لثلايلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلوّ الصلّة من عائد إن عطف.

ومن ذلك أيضاً قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٧٩٧ - وَإِنَّ لِسَانِي شُهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَ عَلِيٌّ مَن صَبَّهَ اللَّهُ عَلَقْمُ<sup>(٣)</sup>

أصله «علقم عليه» فعلى المحذوفة متعلّقة بصبّه، والمذكورة متعلّقة بعلقم؛ لتأوّلّه بصعب، أو شاق، أو شديد. ومن هنا، كان الحذف شاذّاً؛ لاختلاف متعلّقي جاز الموصول، وجاز العائد.

ومثال التعلّق بما فيه رائحته قوله<sup>(٤)</sup>:

[مشطور الرجز]

٧٩٨ - أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَخْيَانِ<sup>(٥)</sup>

(١) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٨٤، مك).

(٢) القائل: رجل من همدان من دون تعيين؛ ولغة همدان تشديد واو «هو» وياء «هي».

(٣) موطن الشاهد: (على من).

وجه الاستشهاد: تعلّق الجاز والمجرور بالاسم الجامد «علقم» وصحّ ذلك لتأويله بمشتق؛ أي: صعب، أو شاق، أو شديد.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (بعض).

وجه الاستشهاد: تعلّق الظرف «بعض» بالعلم «أبو المنهال» لما فيه من معنى الشجاعة، فكأنه قال: أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب.

وقوله<sup>(١)</sup>:

[الرَّجَز]

٧٩٩- أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ<sup>(٢)</sup> [وَجَاءَتِ الْحَبِيلُ أَثَافِي زُمْرًا]

فتعلّق بعض واذ بالاسمين العلمين، لا لتأوّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك الشُّجاع، أو الجواد. وتقول: «فلان حاتم في قومه» فتعلّق الظرف بما في حاتم من معنى الجود، ومن هنا، رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغّر بقول بعضهم: «أظنني مُرتجلاً وشويراً فرسخاً» وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فَعِيلٍ بقوله<sup>(٣)</sup>: [البسيط]

٨٠٠- حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ [بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمِ]<sup>(٤)</sup>

وذلك أن «فرسخاً» ظرف مكان، و «مَوْهِنًا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون المَوْهِنِ ليس مفعولاً به أن كليلاً من كَلٌّ؛ وفعله لا يتعدى، واغتذّر عن سيبويه بأن كليلاً بمعنى مُكَلٍّ، وكان البرق يُكلُّ الوقتَ بدوامه فيه، كما يقال «أثعبتَ يَوْمَكَ»، أو بأنه إنّما استشهد به على أن فاعلاً يُعدّل إلى فَعِيلٍ للمبالغة، ولم يستدلّ به على الإعمال، وهذا أقرب؛ فإنّ في الأوّل حمل الكلام على المجاز مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر<sup>(٥)</sup>: [البسط]

٨٠١- [فَنِينَمَ مَزْكَأً مَن ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ] وَنِعْمَ مَن هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ<sup>(٦)</sup>

(١) القائل: عبيد الله بن مآوية، ويُنسب إلى فذكي بن عبد المنقرّي، وإلى غيرهما.

(٢) موطن الشاهد: (ابن مآوية إذ).

وجه الاستشهاد: تعلّق الظرف «إذ» بقوله: «ابن مآوية» لما فيه من رائحة الفعل؛ لآتته

في معنى الشُّجاع المقدم عند اشتداد الحرب.

(٣) القائل: ساعدة بن جويّة الهذليّ، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (كليل موهناً).

وجه الاستشهاد: تعليق الظرف «موهناً» بـ «كليل» لأنّ الظرف يتعلّق بما فيه رائحة

الفعل؛ وكليل من فعل «كَلٌّ» وهو لا يتعدى.

(٥) تقدّم البيت برقم «٦٠٩» وعلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (مَن هو في سرّ).

وجه الاستشهاد: جواز أن تكون «مَن» موصولة، وهي فاعل لـ «نِعْمَ»، و «هو» مبتدأ

خبره «هو» أخرى مقدّرة؛ و (في سرّ) متعلّقان بالقدرة؛ لأنّ فيها معنى الفعل؛ أي:

الذي هو مشهور.

«يجوز كون «مَنْ» موصولة/فاعلة بنعم، و «هو» مبتدأ؛ خبره «هو» أخرى مقدره، و «في» متعلقة بالمقدرة؛ لأن فيها معنى الفعل؛ أي: «الذي هو مشهور» انتهى. والأولى أن يكون المعنى الذي هو مُلازم لحالة واحدة في سرّ وإعلان. وقدّر أبو علي «من» هذه تمييزاً، والفاعل مستتر. وقد أجزى في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾<sup>(١)</sup> تعلقه باسم الله - تعالى - وإن كان علماً، على معنى، وهو المعبود، أو وهو المسمّى بهذا الاسم، وأجزى تعلقه بـ ﴿يَعْلَمُ﴾، وبـ ﴿سِرِّكُمْ﴾ و ﴿جَهْرِكُمْ﴾، وبخبر محذوف، قدّره الزمخشريّ بـ «عالم»، وردّ الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر وتنازع عاملين في متقدّم، وليس بشيء؛ لأنّ المصدر - هنا - ليس مقدّراً بحرف مصدرتي وصلته، ولأنّه قد جاء نحو: ﴿بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَجِيمٌ﴾<sup>(٢)</sup> والظرف متعلّق بأحد الوصفين قطعاً؛ فكذا هنا، وردّ أبو حيان الثالث بأنّ «في» لا تدلّ على عالم، ونحوه من الأكوان الخاصّة، وكذا ردّ على تقديرهم في: ﴿فَطَلِقُوهُمْ لِعِدَّتِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> مستقبلات لعدّتهن، وليس بشيء؛ لأنّ الدليل، ما جرى في الكلام من ذكر العلم، فإنّ بعده ﴿يَعْلَمُ سِرِّكُمْ وَجَهْرِكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وليس الدليل حرف الجرّ، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنويّ مع عدم ما يسدّ مسدّه، فكيف تمنعه مع وجود ما يسدّ؟ وإنما اشترطوا الكون المطلق، لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومثال التعلّق بالمحذوف: ﴿وَالَّذِينَ تَمُدُّونَ آخَاهُمْ وَصِلِحًا﴾<sup>(٥)</sup> بتقدير: وأرسلنا ولم يتقدّم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبيّ والمرسل إليهم يدلّ على ذلك؛ ومثله: ﴿فِي سَبْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ﴾<sup>(٦)</sup>، ففي وإلى متعلّقان باذهب محذوفاً ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾<sup>(٧)</sup>، أي وأحسنوا بالوالدين إحساناً ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾<sup>(٨)</sup>؛ مثل: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾<sup>(٩)</sup>؛ ومنه باء البسملة.

### [هل يتعلّقان بالفعل الناقص؟]

مَنْ زَعَمَ أَنَّهُ لَا يَدُلُّ عَلَى الْحَدِثِ، مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، وَهِيَ الْمَبْرَدُ فَالْفَارِسِيُّ فَابِنِ

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣، مك). (٢) س: ٩ (التوبة، ن: ١٢٨، مد).

(٣) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ١، مد). (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣، مك).

(٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ٧٣، مك). وأيضاً س: ١١ (هود، ن: ٦١، مك).

(٦) س: ٢٧ (التمل، ن: ١٢، مك).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٣، مد). وأيضاً س: ٤ (النساء، ن: ٣٦، مد). وأيضاً

س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥١، مك).

(٨) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٠، مك). (٩) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٨، مك).

جني فالجرجاني فابن برهان ثم السلوين؛ والصحيح: أنها كلها دالة عليه إلا ليس .  
 واستدل لمثبتي ذلك التعلق بقوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾<sup>(١)</sup> فإن اللام، لا تتعلق بعجبا؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بأوحينا؛ لفساد  
 المعنى، ولأنه صلة لأن، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في  
 تقدير حرف موصول/ولا/<sup>[54]</sup> صلته لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضاً أن  
 تكون متعلقة بمحذوف، هو حال من «عجبا» على حد قوله<sup>(٢)</sup>: [مجزوء الوافر]

٨٠٢ - لِمَيْةٍ مُوحِشًا طَلَّلُ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ]<sup>(٣)</sup>  
 [هل يتعلقان بالفعل الجامد؟]

زعم الفارسي في قوله<sup>(٤)</sup>:

[البيط]

٨٠٣ - وَنَعْمَ مَرْكَأً مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنَعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٍّ وَإِعْلَانٍ<sup>(٥)</sup>  
 أن «من» نكرة تامة تمييز لفاعل نعم مستتراً، كما قال هو وطائفة في «ما»  
 من نحو: ﴿فَنَعْمًا هِيَ﴾<sup>(٦)</sup>، وأن الظرف متعلق بنعم، وزعم ابن مالك أنها  
 موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مقدرة على حد<sup>(٧)</sup>: [الرجز]

٨٠٤ - [أَنَا أَبُو النَّجْمِ] وَشِغْرِي شِغْرِي [لِلَّهِ دَرِي مَا أَحَنَّ صَدْرِي]<sup>(٨)</sup>!

[54] ساقطة من (خ).

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٢، مك).

(٢) موطن الشاهد: (موحشاً طلل).

وجه الاستشهاد: وقوع «موحشاً» حالاً من «طلل» وهو نكرة؛ لأنه لما تقدم عليه؛ صح  
 مجيئه من النكرة، فكلمة تقدمت الصفة على الموصوف - كما في هذا الشاهد - أعربت  
 حالاً.

(٤) تقدم البيت برقم «٦٠٩ و ٨٠١».

(٥) موطن الشاهد: (نعم من).

وجه الاستشهاد: مجيء «من» نكرة تامة في محل نصب تمييز لفاعل «نعم» المستتر  
 حسب زعم الفارسي؛ وزعم ابن مالك: أنها موصولة في محل رفع فاعل لـ «نعم»  
 وأن «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مقدرة؛ وهذا أفضل من الأول.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧١، مد).

(٧) تقدم البيت برقم «٦١٠» وعلق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (شعري شعري).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليمثل به على ما جاء في البيت السابق، وهو أن =

وَأَنَّ الظرف متعلّق بهو المحذوفة لتضمّنها معنى الفعل؛ أي: ونعم الذي هو باقٍ على وده في سرّه وإعلانه، وأنّ المخصوص محذوف؛ أي: بشر بن مروان<sup>(١)</sup>.  
وعندي أن يقدر المخصوص هو؛ لتقدّم ذكر بشر في البيت قبله؛ وهو<sup>(٢)</sup> / [55] البسيط]

/ وَكَيْفَ أَزْهَبُ أَمْرًا أَوْ أَرَاغُ بِهِ؟ وَقَدْ زَكَتْ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ<sup>(٣)</sup>  
فيبقى التقدير حينئذ: هو هو هو. / [56].

### [هل يتعلّقان بأحرف المعاني؟]

المشهور منع ذلك مطلقاً، وقيل بجوازه مطلقاً. وفصل بعضهم، فقال: إن كان نائباً عن فعل حذف؛ جاز ذلك على سبيل النّياية، لا الأصالة، وإلا فلا. وهو قول أبي عليّ وأبي الفتح، زعما في نحو: «يا لزيد» أنّ اللّام متعلّقة بيا، بل قالوا في «يا عبد الله» إنّ النّصب بيا، وهو نظير قولهما في قوله<sup>(٤)</sup>: [البسيط]

٨٠٥ - أبا خراشة أَمَا أَنْتَ ذَا نَفْرِ فإِنَّ قَوْمِي لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ<sup>(٥)</sup>

[56] ساقطة من (خ).

[55] ساقطة من (خ).

= (مَنْ) موصولة - على قول ابن مالك - و «هُوَ» المذكورة مبتدأ، وخبره «هو» أخرى محذوفة مقدّرة. وصحّ مجيء المبتدأ والخبر بلفظ واحد، كما في قوله - هنا - (وشعري شعري) وتعلّق الظرف بـ «هو» المحذوفة؛ لتضمّنها معنى الفعل؛ أي: ونعم الذي هو باقٍ على وده في سرّه وإعلانه؛ وأنّ المخصوص بالمدح محذوف، وهو بشر بن مروان.

(١) بشر بن مروان: أمير أمويّ جواد، ولي البصرة، والكوفة في عهد أخيه عبد الملك بن مروان. توفي شاباً سنة: ٧٥ هـ.

(٢) يُنسب إلى الفرزدق، وليس في ديوانه؛ والبيت والشاهد «٦٠٩» من قطعة واحدة.

(٣) وجه الاستشهاد: ذكرنا أنّ المخصوص بالمدح في الشاهد «٨٠٣» يقدر بـ «هو»؛ لتقدّم ذكر بشر في البيت الذي قبله؛ وهذا هو؛ فيبقى التقدير - حينئذٍ - هو، هو، هو - كما جاء في المتن - فالأولى: مبتدأ، والثانية: خبر، والثالثة: المخصوص بالمدح.

(٤) تقدّم البيت برقم «٤٤» و «٨٦» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (أما).

وجه الاستشهاد: ذكر الشاهد - هنا - لبيّن قول أبي عليّ الفارسيّ، وابن جنّي: إنّ «ما» الزائدة هي الزافعة الناصبة، لا «كان» المحذوفة. وأما الجمهور، فيقولون: إنّ الزافع والناصب، إنّما هو «كان» المحذوفة التي نابت «ما» عنها.



: إن «ما» الزائدة/ هي الرّافعة النّاصبة، لا كان المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقاً، فقال بعضهم في قول كعب بن زهير رضي الله - تعالى - عنه <sup>(١)</sup>:

[البيط]

٨٠٦ - وَمَا سَعَادُ غَدَاةِ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلَّا أَعْنُ غَضِيضُ الطَّرْفِ مَكْحُولٌ <sup>(٢)</sup>

غداة البين: ظرف للنفي؛ أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن. وقال ابن الحاجب في: ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾ <sup>(٣)</sup> إذ: بدل من اليوم، واليوم إما ظرف للتفع المنفي، وإما لما في «لن» من معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النَّفْعُ، فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيّد باليوم. وقال أيضاً: إذا قلت: «ما ضربته للتأديب» فإن قصدت نفي ضربٍ مُعلّل بالتأديب، فاللّام متعلّقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص، وللتأديب: تعليل للضرب المنفي؛ وإن قصدت نفي الضرب على كلّ حال فاللّام متعلّقة بالنفي والتعليل له؛ أي: إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنّه قد يؤدّب بعض الناس بترك الضرب؛ ومثله في التعلّق بحرف النفي: «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه، وما أهنت المحسن لمكافأته»، إذ لو علّق «هذا» <sup>[57]</sup> بالفعل فسد المعنى المراد، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ﴾ <sup>(٤)</sup> الباء متعلّقة بالنفي، إذ لو علّقت بمجنون؛ لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص. اهـ ملخصاً، وهو كلام بديع، إلا أنّ جمهور النحويين، لا يوافقون على صحّة التعلّق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يُقدّر أنّ التعلّق بفعل دلّ عليه النافي؛ أي: انتفى ذلك بنعمة ربك.

وقد ذكرت في شرحي لقصيدة كعب - رضي الله - تعالى عنه أنّ المختار

[57] في (خ): «هنا».

(١) القائل: كعب بن زهير، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (غداة).

وجه الاستشهاد: تعلق الطّرف «غداة» بـ «ما» لتضمّنها النّفي؛ أي: انتفى كونها في هذا الوقت إلا كأغن.

(٣) س: ٤٣ (الرّخرف، ن: ٣٩، مك).

(٤) س: ٦٨ (القلم، ن: ٢، مك).

تعلّق الظرف بمعنى التشبيه الذي تضمّنه البيت، وذلك على أنّ الأصل: وما كسعاد إلاً ظبيّ أغنّ، على التشبيه المعكوس للمبالغة، لئلا يكون الظرف متقدّماً في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه؛ وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٨٠٧- كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرَهَا الْعُنَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي<sup>(٢)</sup>  
مع أنّ الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

فإن قلت: لا يلزم من صحّة إعمال المذكور صحّة إعمال المقدر؛ لأنه أضعف. قلت: قد قالوا «زيدٌ زهيرٌ شعراً وحاتمٌ جوداً» وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال، أو تمييز، وهو الظاهر، وأياً كان فالحجّة قائمة به، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله<sup>(٣)</sup>: [المتقارب]

٨٠٨- تُعَيِّرُنَا أَنَّنَا عَالَةٌ وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنْتُمْ مُلُوكَا<sup>(٤)</sup>  
إذ المعنى: تعيرنا أننا فقراء، ونحن في حال صعلكتنا مثلكم في حال ملككم.

فإن قلت: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير - رضي الله عنه - أن يكون [١٢٢/ب] من عكس التشبيه؛ لئلا تتقدّم الحال على عاملها المعنوي،/ فما الذي سوّغ تقدّم صعاليك هنا عليه؟

قلت: سوّغه الذي سوّغ تقدّم بئراً في «هذا بئراً أطيب منه رطباً» وإن كان معمول اسم التفضيل، لا يتقدّم عليه في نحو: «لهو أكفؤهم ناصراً»، وهو خشية اختلاط المعنى، إلا أنّ هذا مطّرد، ثم لقوة التفضيل، ونادر - هنا - لضعف حرف التشبيه.

(١) تقدّم البيت برقم «٣٩٩ و ٧٣٠» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (كأن... رطباً ويابساً).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليبيّن أنّ حرف التشبيه «كأن» قد عمل في الحال؛ فعمله في الظرف أجدر؛ وذلك، ليدعم قوله في البيت السابق.

(٣) لهم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) موطن الشاهد: (صعاليك، ملوكاً).

وجه الاستشهاد: وقوع كلٍّ من «صعاليك» و «ملوكاً» حالاً من حرف التشبيه المقدر في المعنى.

وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه؛ وفيه قولان آخران؛ أحدهما: ذكره السخاوي في كتابه «سفر السعادة»، وهو أن عالمة من «عالي الشيء» إذا أثقلني، و «ملوكاً» مفعول؛ أي: إننا نُثقلُ الملوك بطرح كلنا عليهم، ونحن أنتم؛ أي: مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار - هنا - مثله في ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾<sup>(١)</sup>. والثاني: قاله الحريري وقد سُئل عن البيت، وهو أن التَّقدير: إنا عالمة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو مُتجه على بعد فيه، وهو أن يكون صعاليك مفعول عالمة؛ أي: إنا نَعولُ صعاليك، ويكون نحن توكيداً لضمير «عالمة»، وأنتم توكيد لضمير مستتر في صعاليك، وحصل في البيت تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرَّض لقول «ملوكاً» وكأنه - عنده - حال من ضمير عالمة، والأولى على قوله أن يكون صعاليك حالاً من محذوف؛ أي: نَعولكم صعاليك، ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُصعداً مُنحدرًا» فإنهم نصوا على أنه يكون الأوَّل للثاني، والثاني للأوَّل؛ لأنَّ فصلاً أسهل من فصلين، ويكون أنتم توكيداً للمحذوف، لا لضمير صعاليك؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوَّزناه أولاً؛ لأنَّ الصَّعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى.

### [ذكر ما لا يتعلّق من حروف الجرّ]

يُستثنى من قولنا «لا بدّ لحرف الجرّ من متعلّق» ستة أمور؛ أحدها: الحرف الزائد؛ كالباء و «من» في: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، وذلك؛ لأنَّ معنى التعلّق الارتباط المعنوي، والأصل: أن أفعالاً قُصرت عن الوصول إلى الأسماء، فأُعِينت على ذلك بحروف الجرّ، والزائد إنما دخل الكلام تقويةً له وتوكيداً، ولم يدخل للربط.

وقول الحوفي: إن الباء في: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ الْحَاكِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> متعلّقة وهم، نعم. يصحّ في اللام المقوية أن يُقال: إنها متعلّقة بالعامل المقوي؛ نحو: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾<sup>(٦)</sup>، و ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلرِّزْقِ يَا قَوْمِ﴾<sup>(٧)</sup>؛

(١) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٦، مد).

(٢) س: ٩٥ (التين، ن: ٨، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٩١، مد).

(٤) س: ١١ (هود، ن: ١٠٧، مك). وفي: س: ٨٥ (البروج، ١٦، مك).

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٤٣، مك).

لأنَّ التَّحْقِيقَ : أَنَّهَا لَيْسَتْ زَائِدَةٌ مُحَضَّةٌ ؛ بَلْ لَمَّا تَخَيَّلَ فِي الْعَامِلِ مِنَ الضَّعْفِ الَّذِي نَزَلَهُ  
مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ ، وَلَا مَعْدِيَّةٍ مُحَضَّةٍ ؛ لِأَطْرَادِ صِحَّةِ إِسْقَاطِهَا ؛ فَلَهَا مَنْزِلَةٌ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ .

الثَّانِي : لَعَلٌّ فِي لُغَةٍ عَقِيلٍ ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْحَرْفِ الزَّائِدِ ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَجْرُورَهَا  
فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ ، بِدَلِيلِ ارْتِفَاعِ مَا بَعْدَهُ عَلَى الْخَبْرِيَّةِ ؛ قَالَ (١) :

٨٠٩ - فَقُلْتُ اذْعُ أُخْرَى وَارْفَعْ الصَّوْتِ جَهْرَةً لَعَلَّ أَبِي الْمَغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبٌ (٢)

وَلِأَنَّهَا لَمْ تَدْخُلْ لِتَوْصِيلِ عَامِلٍ ، بَلْ لِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّوَقُّعِ ، كَمَا دَخَلَتْ  
«لَيْتَ» لِإِفَادَةِ مَعْنَى التَّمَنِّيِّ ، ثُمَّ إِنَّهُمْ جَرُّوا بِهَا مِنْبَهَةً عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ فِي  
الْحُرُوفِ الْمُخْتَصَّةِ بِالْأَسْمِ أَنْ تَعْمَلَ الْإِعْرَابَ الْمُخْتَصَّ بِهَ ، كَحُرُوفِ الْجَزْرِ .

وَالثَّلَاثُ : لَوْلَا فَيَمُنُّ قَالَ : «لَوْلَايَ ، وَلَوْلَاكَ ، وَلَوْلَاهُ» عَلَى قَوْلِ سَيَّبِيهِ :

إِنَّ «لَوْلَا» جَارَةٌ لِلضَّمِيرِ ، فَإِنَّهَا - أَيْضاً - بِمَنْزِلَةِ «لَعَلَّ» فِي أَنَّ مَا بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ  
الْمَحَلَّ بِالْإِبْتِدَاءِ ، فَإِنَّ «لَوْلَا» الْإِمْتِنَاعِيَّةَ ، تَسْتَدْعِي جَمْلَتَيْنِ كَسَائِرِ أَدْوَاتِ  
التَّعْلِيقِ . وَزَعَمَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ «لَوْلَا» غَيْرُ جَارَةٍ ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ بَعْدَهَا مَرْفُوعٌ ،  
وَلَكِنَّهُمْ اسْتَعَارُوا ضَمِيرَ الْجَزْرِ مَكَانَ ضَمِيرِ الرَّفْعِ ، كَمَا عَكَسُوا فِي قَوْلِهِمْ : «مَا

أَنَا كَأَنْتَ» . وَهَذَا ، كَقَوْلِهِ فِي «عَسَايَ» وَيُرَدُّهُمَا ، أَنَّ نِيَابَةَ ضَمِيرٍ عَنِ ضَمِيرِ

[١/١٢٢] يَخَالِفُهُ فِي الْإِعْرَابِ ، [إِنَّمَا ثَبَتَتْ فِي الْمَنْفَصِلِ] [58] ، وَإِنَّمَا جَاءَتْ /النِّيَابَةُ فِي

الْمُتَّصِلِ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ كَوْنِ الْمَثُوبِ عَنْهُ مَنْفَصِلاً ، وَتَوَافُقِهِمَا فِي الْإِعْرَابِ ،  
وَكَوْنِ ذَلِكَ فِي الضَّرُورَةِ ؛ كَقَوْلِهِ (٣) :

[البسيط]

٨١٠ - [وَمَا تُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتِنَا أَلَا يُجَاوِرُنَا إِلَّا كِ دِيَارٌ] (٤)

[58] العبارة في (خ) : «من إنما ثبت في الكلام المنفصل» .

(١) تقدّم البيت برقم «٥٢٥» وعلّق عليه .

(٢) موطن الشاهد : (لعلّ أبي) .

وجه الاستشهاد : مجيء «لعلّ» حرف جرّ على لغة عليل ؛ وهي - عندهم - بمنزلة الحرف  
الزائد ، ومجرورها : في محلّ رفع على الابتداء ، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية .

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين .

(٤) موطن الشاهد : (إلّا) .

وجه الاستشهاد : أوقع الشاعر الضمير المتصل بعد «إلّا» حين اضطرتّه إقامة وزن البيت  
إلى ذلك ؛ وهذا لا يجوز - عند الجمهور - في سعة الكلام ؛ لأنّ القياس - عندهم -  
أن يأتي الضمير منفصلاً بعد «إلّا» .

وعليه خرّج أبو الفتح قوله<sup>(١)</sup>:

[المنسرح]

٨١١ - نَحْنُ بِفَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِمَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السُّدْفِ<sup>(٢)</sup>

فادعى أنّ «نا» مرفوع مؤكّد للضمير في أعلم، وهو نائب عن نحن؛ ليتخلّص بذلك من الجمع بين إضافة أفعل، وكونه بمن، وهذا البيت أشكل على أبي عليّ حتى جعله من تخليط الأعراب.

والرابع: رَبٌّ، في نحو: «رُبُّ رَجُلٍ صَالِحٍ لِقِيَتُهُ، أَوْ لِقِيَتِ»؛ لأنّ مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حدّ «زيداً ضربته» ويقدر التائب بعد المجرور، لا قبل الجارّ، لأنّ «رَبٌّ» لها الصّدر من بين حروف الجرّ، وإنّما دخلت في المثاليين؛ لإفادة التّكثير، أو التّقليل، لا لتعدية عامل. هذا قول الرّمانيّ وابن طاهر. وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعدّ. فإن قالوا: إنّها عدّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنّه يتعدّى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا عدّت محذوفاً؛ تقديره: حصل، أو نحو، كما صرح به جماعة؛ ففيه تقدير لما معنى الكلام مستغن عنه، ولم يُلفظ به في وقت.

الخامس: كاف التّشبيه، قاله الأخفش وابن عصفور، مستدلّين بأنّه إذا قيل «زيدٌ كعمرو» فإنّ كان المتعلّق استقرّ، فالكاف لا تدلّ عليه؛ بخلاف نحو: «في» من «زيد في الدار» وإن كان فعلاً مناسباً للكاف - وهو أشبه - فهو متعدّ بنفسه، لا بالحرف.

والحقّ، أنّ جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر، ونحوه، تدلّ على الاستقرار.

السادس: حرف الاستثناء؛ وهو: «خلا وعدا وحاشا» إذا خُفضن، فإنّهنّ لتنحية الفعل عمّا دخلنّ عليه، كما أنّ «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التّعدية الذي هو إيصال معنى الفعل إلى الاسم، ولو صحّ أن يُقال إنّها متعلّقة لصحّ ذلك في إلا، وإنّما خُفض بهنّ المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بآلاً؛ لثلاً يزول الفرق بينهنّ أفعالاً، وأحرفاً.

(١) القائل: قيس بن الخطيم، ويُنسب إلى سعد القرقة.

(٢) موطن الشاهد: (أعلمنا ممّا).

وجه الاستشهاد: الجمع بين إضافة «أفعل» التّفضيل، وجرّ المفضّل عليه بـ «من»؛ وهذا غير جائز في اللّغة.

## [حكهما بعد المعارف والتكررات]

حكهما - بعدهما - حكم الجمل، فهما صفتان في نحو «رأيت طائراً فوق عُصْنٍ، أو على عُصْنٍ»؛ لأنَّهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السَّحابِ، أو في الأفق»؛ لأنَّهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو: «يُعجِبُنِي الزَّهْرُ فِي أَكمامِهِ، والثَّمَرُ على أَغصَانِهِ»؛ لأنَّ المعرّفَ الجنسيَّ كالنكرة، وفي نحو: «هَذَا ثَمَرٌ يانِعٌ على أَغصَانِهِ»؛ لأنَّ النكرة الموصوفة كالمعرفة.

## [حكم المرفوع بعدهما]

إذا وقع بعدهما مرفوع، فإنَّ تقدّمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال؛ نحو: «ما في الدارِ أحدٌ» و «أفي الدارِ زيدٌ»، و «مررت برجلٍ معه صقرٌ» و «جاءَ الَّذي في الدارِ أبوه» و «زيدٌ عندك أخوه»، و «مررت بزيدٍ عليه جبةٌ» ففي المرفوع ثلاثة مذاهب؛ أحدها: أن الأزجَحَ كونه مبتدأً مُخبراً عنه بالظرف، أو المجرور، ويجوز كونه فاعلاً.

والثاني: أن الأرجح كونه فاعلاً، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدمُ التّقديم والتّأخير.

والثالث: أنه يجب كونه فاعلاً؛ نقله ابن هشام عن الأكثرين.

وحيث أعرب فاعلاً، فهل عامله الفعلُ المحذوف، أو الظرف، أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقرّ» وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما؟ فيه خلاف، والمذهب المختار: الثاني؛ لدليلين؛ أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو: «زَيْدٌ في الدارِ جالِساً» ولو كان العاملُ الفعلُ، لم يمتنع؛ ولقوله<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٨١٢ - [فَإِنْ يَكُ جُثْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمْ] فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكَ الدَّهْرَ أَجْمَعُ<sup>(٢)</sup>

فأكّد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيداً لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأنَّ التوكيد والحذف متنافيان، ولا

(١) القائل: جميل بن معمر، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (أجمع).

وجه الاستشهاد: وقوع «أجمع» مرفوعة على أن تكون توكيداً لضمير مستتر في الظرف الواقع متعلقه خيراً.

لاسم «إن» على مَحَلِّه من الرَّفْع بالابتداء؛ لأنَّ الطَّالِبَ للمحلِّ، قد زال .  
 واختار ابن مالك المذهب الأوَّل، مع اعترافه بأنَّ الضَّمير مستتر في  
 الظَّرْف، وهذا تناقض، فإنَّ الضَّمير، لا يستكنُّ إلَّا في عامله .  
 وإن لم يعتمد الظَّرْف، أو المجرورُ نحو: «في الدَّار - أو عندك - زيد»  
 فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيتون يجيزون الوجهين؛ لأنَّ  
 الاعتماد - عندهم - ليس بشرط؛ ولذا، يجيزون في نحو: «قائم زيد» أن يكون  
 قائم مبتدأ، وزيد فاعلاً، وغيرهم يوجب كونهما على التَّقديم والتَّأخير .

### تنبيهات

يحتمل قول المتنبِّي يذكر دار المحبوب<sup>(١)</sup>: [المنسرح]

٨١٣ - ظَلَّتْ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِدٍ نَضِيجَةٍ فَوْقَ خَلْبِهَا يَدُهَا<sup>(٢)</sup>  
 أن تكون «اليد» فيه فاعلة بنضيجة، أو بالظَّرْف، أو بالابتداء، والأوَّل  
 أبلغ، لأنَّه أشدُّ للحرارة، والخلب: زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين  
 الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد للملاسة بينهما؛ فإنَّهما في الشَّخص .  
 ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو: «في داره زيد» لثلاثي يعود الضَّمير  
 على متأخر لفظاً ورتبةً .

فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يجزها الكوفيتون البتَّة، / أمَّا على الفاعلية فليما [١/١٢٤]  
 قدَّمنا: وأمَّا على الابتدائية؛ فلأنَّ الضَّمير لم يعد على المبتدأ، بل على ما أُضيف إليه  
 المبتدأ، والمستحقُّ للتقديم إنَّما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون  
 المرفوع مبتدأ، لا فاعلاً؛ كقولهم: «في أكفانه درج الميث» وقوله<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

٨١٤ - بِمَسْعَاتِهِ هُلِكَ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ<sup>(٤)</sup>

وإذا كان الاسم في نيَّة التَّقديم، كان ما هو من تمامه كذلك .

- 
- (١) القائل: أبو الطَّيِّب المتنبِّي، والبيت للتمثيل، لا للاستشهاد به .  
 (٢) موطن التمثيل: (نضيجة فوق خلبها يدها) .  
 وجه التمثيل: جواز كون «يدها» فاعلاً بـ «نضيجة»؛ أو بالظَّرْف «فوق»؛ أو مرفوعاً  
 بالابتداء؛ والأوَّل أرجح، وأبلغ .  
 (٣) لم يُنسب إلى قائل معين .  
 (٤) موطن الشَّاهد: (بمسعاته) .  
 وجه الاستشهاد: رجوع الضمير المتصل في «مسعاته» إلى ما أُضيف إليه المبتدأ؛ وهو الفتى .

والأرجح تَعَيَّنُ الابتدائية في نحو: «هل أَفْضَلُ منك زيدٌ»؛ لأنَّ اسم التفضيل لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد، وتجاوز الفاعلية في لغة قليلة.  
ومن المشكل قوله<sup>(١)</sup>:

٨١٥ - فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ [إِذَا الدَّاعِي المَثُوبُ قَالَ: يَا لَأَيُّهَا] (٢)  
لأنَّ قوله: «نحن» إن قُدِّرَ فاعلاً؛ لزم إعمال الوصف غير معتمد، ولم يثبت، وعمل «أفعل» في الظاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قُدِّرَ مبتدأ؛ لزم الفصل به، وهو أجنبِي بين «أفعل» و «مِنْ»، وخَرَجَه أبو علي - وتبعه ابن خروف - على أنَّ الوصف خبر «لنحن» محذوفة وقُدِّرَ نحن المذكورة توكيداً للضمير في أفعل.

### [ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف]

وهو ثمانية؛ أحدهما: أن يقعا صفة؛ نحو: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ (٣).  
الثاني: (أن يقعا حالاً)؛ نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾ (٤)، وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿فَلَمَّا رَأَاهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾ (٥) فزعم ابن عطية أن «مستقراً» هو المتعلق الذي يقدر في أمثاله قد ظهر؛ والصواب: ما قاله أبو البقاء، وغيره من أن هذا الاستقرار؛ معناه عدم التحرك، لا مطلق الوجود والحصول؛ فهو كَوْنٌ خاص.  
الثالث: أن يقعا صلة نحو: ﴿وَلَوْ مَنَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ (٦).

الرابع: (أن يقعا خبراً)؛ نحو: «زيد عندك، أو في الدار» وربما ظهر في الضرورة؛ كقوله<sup>(٧)</sup>:

٨١٦ - لَكَ العِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عِزٌّ وَإِنْ يَهْنُ فَأَنْتَ لَدَى بَخْبُوحَةِ الهُونِ كَاتِنٌ (٨)

(١) تقدّم برقم «٤٠٠».

(٢) موطن الشاهد: (نحن).

وجه الاستشهاد: ذكر المؤلف في المتن ما يغني عن الإعادة.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩، مد).

(٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٩، مك).

(٥) س: ٢٧ (النمل، ن: ٤٠، مك).

(٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٩، مك).

(٧) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٨) موطن الشاهد: (فأنت... كاتن).

وجه الاستشهاد: التصريح بـ «كاتن» الواقعة خبراً؛ وحكم هذا التصريح الشذوذ؛ لأنَّ =



وفي شرح ابن يعيش: «متعلق الظرف الواقع خبراً، صرح ابن جنِّي بجواز إظهاره، وعندني أنه إذا حُذِف، ونقل ضميره إلى الظرف، لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلاً مرفوضاً، فأما إن ذكرته أولاً، فقلت: «زيد استقرَّ عندك» فلا يمنع مانع منه» اهـ. وهو غريب.

**الخامس:** أن يرفعا الاسم الظاهر؛ نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾<sup>(١)</sup>؛ نحو: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: «أعندك زيد»؟.

**والسادس:** أن يستعمل المتعلق محذوفاً في مثل أو شبهه؛ كقولهم لمن ذكر أمراً قد تقادم عهده: «حينئذِ الآن» أصله: كان ذلك - حينئذٍ - واسمع الآن، وقولهم للمُعَرَّس: «بالرِّفَاءِ والبنين»<sup>(٣)</sup> بإضمار أعرست.

**والسابع:** أن يكون المتعلق محذوفاً على شريطة التفسير؛ نحو: «أيومَ الجمعة صُمتَ فيه»، ونحو: «بزيد مرتت به» عند من أجازَه مستدلاً بقراءة بعضهم ﴿وَلِلظَّالِمِينَ أَعْدَاءٌ لَهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> والأكثرُونَ يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجارِ، وأن يرفع الاسم بالابتداء، أو ينصب بإضمار جاوزت، أو نحوه، وبالوجهين قُرئ في الآية، والنَّصْب قراءة الجماعة، ويرجَّحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يُقدَّر المحذوف مضارعاً؛ أي: ويعذَّب؛ لمناسبة «يُدخِل»، أو ماضياً؛ أي: /وعذَّب، لمناسبة المفسر؟ فيه نظر. والرَّفَع [١٢٤/ب] بالابتداء، وأما القراءة بالجرِّ فمن توكيد الحرف بإعادته داخلاً على ضمير ما دخل عليه المؤكِّد؛ مثل: «إنَّ زيداَ إنَّه فاضِلٌ» ولا يكون الجارَ والمجرور توكيداً للجارِ والمجرور؛ لأنَّ الضَّمير، لا يؤكِّد الظاهر؛ لأنَّ الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلاً من المجرور بإعادة الجارِ؛ لأنَّ العرب لم تُبدل مضمراً من مظهر، لا يقولون «قام زيد هو» وإنما جوز ذلك بعض التحويين بالقياس.

**والثامن:** القسَمُ بغير الباء؛ نحو: ﴿وَأَيُّلٌ إِذَا يَفْتُنِي﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ

= الخبر إذا كان ظرفاً، أو جارزاً أو مجروراً، يكون كلُّ منهما متعلقاً بمحذوف واجب الحذف.

- (١) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ١٠، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩، مد).  
(٣) مجمع الأمثال: ١٠٦/١. (٤) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٣١، مد).  
(٥) س: ٩٢ (الليل، ن: ١، مك).

أَصْنَعُكُمْ ﴿١﴾ وقولهم «الله لا يؤخر الأجل» ولو صرح في ذلك بالفعل، لوجبت الباء.

## [هل المتعلق الواجب الحذف فعل أو وصف؟]

لا خلاف في تعيين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأنَّ القسم والصلة، لا يكونان إلا جملتين. قال ابن يعيش: «وإنما لم يجر في الصلة أن يقال: إنَّ نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير مستقرَّ على أنه خبر لمحذوف على حدِّ قراءة بعضهم ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(٢)</sup> بالرفع، لقلة ذلك، وأطراد هذا» اهـ.

وكذلك يجب في الصفة في نحو: «رجُل في الدار فله درهم» لأنَّ الفاء تجوز في نحو: «رجل يأتيني فله درهم» وتمتنع في نحو: «رجُل صالح فله درهم» فأما قوله<sup>(٣)</sup>:

[الخفيف]

٨١٧ - كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعَدٌ أَوْ مُدَانٍ فَمَنْوُطٌ بِحِكْمَةِ الْمُتَعَالِي<sup>(٤)</sup>  
فنادر.

واختلف في الخبر والصفة والحال، فمن قدَّر الفعل - وهم الأكثرون - فلائنه الأصل في العمل، ومن قدَّر الوصف؛ فلائنه الأصل في الخبر والحال والتَّعت الإفراد، ولأنَّ الفعل في ذلك، لا بدُّ من تقديره بالوصف؛ قالوا: ولأنَّ تقليل المقدر أولى، وليس بشيء؛ لأنَّ الحقُّ أننا لم نحذف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل، أو وصف؛ وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيقدَّر بحسب المفسر فيقدر الفعل في نحو: «أيومَ الجمعة تعتكف فيه» والوصف في نحو: «أيومَ الجمعة أنتَ مُعتكف فيه» والحق - عندي - أنه لا يترجَّح تقديره اسماً، ولا فعلاً، بل بحسب المعنى، كما سأبيته.

(١) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٧، مك). (٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) مُوطن الشاهد: (فَمَنْوُطٌ).

وجه الاستشهاد: اقتران خبر المبتدأ بالفاء؛ وحكم هذا الاقتران نادر؛ لأنَّ الفاء إنما تدخل على الخبر لشبه الخبر بجواب الشرط، ولا يشبه الخبر إلا إذا وصف المبتدأ بجملة.

## [كيفية تقديره باعتبار المعنى]

أما في القسم؛ فتقديره: أقسم، وأما في الاشتغال؛ فتقديره: كالمنطوق به؛ نحو: «يوم الجمعة صمت فيه».

واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يُقدَّر مثل المذكور إذا حصل مانع صناعي كما في: «زيداً مررتُ به»، أو معنوي كما في: «زيداً ضربتُ أخاه» إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يقدر جاوزت في الأول، وأهنت في الثاني، وليس المانعان مع كل متعدّ بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو: «زيداً شكرتُ له»؛ لأنَّ شكر يتعدى بالجواز، وبنفسه، وكذلك الظرف؛ نحو: «يوم الجمعة صمت فيه»؛ لأنَّ العامل، لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو: «زيداً أهنتُ أخاه»؛ لأنَّ إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب.

/ وأما في المثل؛ فيُقدَّر بحسب المعنى، وأما في البواقي؛ نحو: «زيدٌ [١/١٢٥] في الدار» فيقدر كوناً مطلقاً، وهو كائن، أو مستقر، أو مضارعهما، إن أريد الحال، أو الاستقبال نحو: «الصومُ اليوم»، أو «في اليوم» و «الجزاء غداً»، أو «في الغد» ويُقدَّر كان أو استقر، أو وصفهما إن أريد الماضي؛ هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو: «ضربي زيدا قائماً»: إنَّ التَّقدير: «إذ كان» إن أريد الماضي أو: «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق. وإذا جهلت المعنى فقدّر الوصف فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ﴾<sup>(١)</sup> إنهم جعلوا في النار الآن؛ لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنه لا يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن.

ولا يجوز تقدير الكون الخاص؛ كقائم وجالس إلا لدليل، ويكون الحذف - حينئذٍ - جائزاً، لا واجباً، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور. وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويُبطله أنا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول، فكيف يكون

(١) س: ٣٩ (الزمر، ن: ١٩، مك).

وجود المعمول مانعاً من الحذف مع أنه إما أن يكون هو الدليل، أو مقوياً للدليل؟ واشتراط النحويين الكون المطلق، إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يتخرّج على ذلك قولهم: «من لي بكذا»؛ أي: من يتكفل لي به؟ وقوله تعالى: ﴿فَطَلَّقُوهُنَّ لِإِدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: مستقبلات لعدتهن؛ كذا، فسره جماعة من السلف؛ وعليه عوّل الزمخشري، وردّه أبو حيان توهماً منه أن الخاص لا يُحذف، وقال: «الصواب: أن اللام للتوقيت، وأن الأصل: لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف» اهـ. - وقد بيّنا فساد تلك الشبهة. ومما يتخرّج على التعلّق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿الْمَرْءُ بِالْحَرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى﴾<sup>(٢)</sup> التقدير مقتول، أو يقتل، لا كائن، اللهم إلا أن تُقدّر مع ذلك مضافين؛ أي: قتل الحرّ كائن بقتل الحرّ، وفيه تكلف تقدير ثلاثة؛ الكون والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأنّ كلّاً من المصدرين، لا بدّ له من فاعل، ومما يبعد ذلك - أيضاً - أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدّره مع المبتدأ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حسن الحذف أن يعلم عند موضع تقديره؛ نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾<sup>(٣)</sup>، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾<sup>(٤)</sup>

[١٢٥/ب] الآية؛ أي: إن النفس مقتولة/بالنفس، والعين مفقوأة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسّن مقلوعة بالسّن؛ هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾<sup>(٥)</sup> أن يقدر يجريان، فإن قدرت الكون قدرت مضافاً؛ أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>: إن الظرف ليس متعلّقاً بالاستقرار؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية الاستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله - سبحانه وتعالى - ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإما حمل قراءة السبعة على لغة مرجوحة؛ وهي إبدال المستثنى المنقطع، كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع. والمخلص من هذين المحذورين أن يُقدّر: قل لا يعلم من يذكر في السموات والأرض، ومن جوز اجتماع الحقيقة والمجاز في كلمة

- (١) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ١، مد).  
 (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٨، مد).  
 (٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٢، مك).  
 (٤) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٤، مد).  
 (٥) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٥، مد).  
 (٦) س: ٢٧ (الثل، ن: ٦٥، مك).

واحدة، واحتج بقولهم: «القلمُ أحدُ اللسانين»<sup>(١)</sup>، ونحوه لم يحتج إلى ذلك، وفي الآية وجه آخر؛ وهو أن يُقدَّر «مَنْ» مفعولاً به، والغيب بدل اشتغال، والله فاعل، والاستثناء مفرغ.

### تعيين موضع التقدير

الأصل: أن يُقدَّر مُقدِّماً عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره مؤخراً، وما يقتضي إيجابه.

فالأول؛ نحو: «في الدار زيد»؛ لأنَّ المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخَّر عن المبتدأ.

والثاني؛ نحو: «إنَّ في الدار زيداً»: لأنَّ إنَّ لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قدر المتعلق فعلاً أن يقدره مؤخراً في جميع المسائل؛ لأنَّ الخبر إذا كان فعلاً لا يتقدَّم على المبتدأ.

### تنبيه

ردَّ جماعةٌ منهم ابن مالك على مَنْ قدر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُمْ مَكْرٌ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>(٢)</sup>، وقولك: «أما في الدار فزيد»؛ لأنَّ «إذا» الفجائية، لا يليها الفعل، و «أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقروناً بحرف الشرط؛ نحو: ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ الْمُفْرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>، وهذا على ما بيناه غير وارد؛ لأنَّ الفعل يُقدَّر مؤخراً.

(١) مجمع الأمثال: ٧٦/٢؛ وفيه: القلم أحد الكاتبين، والتمثيل والمحاضرة: ١٥٥.

(٢) س: ١٠ (يونس، ن: ٢١، مك).

(٣) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٨٨، مك).

## في ذكر أحكام يكثر دوزها

ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها

فمن ذلك ما يُعرف به المبتدأ من الخبر

يجب الحكم بابتدائية المقدم من الاسمين في ثلاث مسائل:

إحداها: أن يكونا معرفتين، تساوت رتبتهما؛ نحو: «اللَّهُ رَبُّنَا»، أو اختلفت؛ نحو: «زيدُ الفاضلُ، والفاضلُ زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم؛ نحو: «القائمُ زيدٌ».

والتحقيق: أن المبتدأ ما كان أعرف كزيد في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب كأن يقول: من القائم؟ فتقول «زيدُ القائم» فإن علمهما، وجهل النسبة فالمقدم المبتدأ.

الثانية: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما؛ نحو «أفضلُ منك أفضلُ مني».

الثالثة: أن يكونا مختلفين تعريفاً وتنكيراً والأول هو المعرفة؛ ك «زيدُ قائم» وأما إن كان هو التكرة، فإن لم يكن له ما يسوغُ الابتداء به؛ فهو خبر اتفاقاً؛ نحو: «خزُّ ثوبك»، و «ذهبَ خاتمك» وإن كان له مسوغُ فكَذلك عند الجمهور،/ وأما سيبويه، فيجعله المبتدأ؛ نحو: «كم مالك؟» و «خيرُ منك زيدٌ» و «حسبنا الله» ووجهه: أن الأصل عدمُ التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما؛ نحو: «الفاضلُ أنت» ويتجه - عندي - جواز الوجهين إعمالاً للدليلين، ويشهد لابتدائية التكرة قوله تعالى: ﴿فَأَبَتْ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿إِنَّ أَوْلَ بَيْتٍ وَضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقولهم: «إنَّ قريباً منك زيد»، وقولهم: «بحسبك زيدٌ» والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب،

(١) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٢، مد). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٦، مد).

ولخبريَّتها قولهم: «ما جاءت حاجتك» بالرفع، والأصل: ما حاجتك؟، فدخل النَّاسخ بعد تقدير المعرفة مبتدأ، ولولا هذا التَّقدير، لم يدخل، إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَنْ نصب، فالأصل: ما هي حاجتك؟، بمعنى: أيُّ حاجة هي حاجتك؟ ثمَّ دخل النَّاسخ على الضَّمير فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيدٌ هو الفاضل» وتقديره هو مبتدأ ثانياً، لا فصلاً ولا تابعاً؛ يجوز لك - حينئذٍ - أن تدخلَ عليه كان فتقول: «زيدٌ كانَ الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائية المؤخر في نحو: «أبو حنيفة أبو يوسف»، و [قوله (١)]: (\*)

[الطَّويل]

٨١٨- بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا [وَبَنَاتِنَا] بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ (٢)  
 رعيّاً للمعنى، ويضعف أن تقدر الأول مبتدأ بناء على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأنَّ ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المُقام المبالغة، والله أعلم.

### [ما يعرف به الاسم من الخبر]

اعلم أن لهما ثلاث حالات؛

إحداها: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يعلم أحدهما دون الآخر فالمعلومُ الاسمُ، والمجهول الخبر؛ فيقال: «كان زيدٌ أخاً عمرو» لمن علم زيداً وجعل أخوته لعمرو، و «كانَ أخو عمرو زيداً» لمن يعلم أخاً لعمرو، ويجعل أن اسمه زيد، وإن كانَ يعلمهما، ويجعل انتسابَ أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف، فالمختار جعله الاسم؛ فتقول «كان زيدٌ القائم» لمن كان قد سمع بزيد وسمع برجل قائم، فعرف كلاً منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلاً «كانَ القائمُ زيداً». وإن لم يكن أحدهما أعرف

(\*) زيادة يقتضيها السياق.

(١) القائل: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (بنونا بنو أبنائنا).

وجه الاستشهاد: أجاز التَّحويُّون في هذا، ونحوه تقديم الخبر «بنونا» على المبتدأ «بنو» مع أنه يمتنع تقديمه إذا كان مساوياً للمبتدأ في التعريف كما في الشاهد؛ بل وجب الحكم بابتدائية المؤخر؛ لوجود القرينة المعنوية، وهي ظهور أن القصد تشبيه بني الأبناء بالأبناء، لا تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء.

فأنت مخير؛ نحو: «كان زيدٌ أخا عمرو، وكان أخو عمرو زيداً» ويُستثنى من مختلفي الرتبة؛ نحو: «هذا» فإنه يتعيّن للاسمية لمكان التّنبية المتّصل به، فيقال: «كان هذا أخاك، وكان هذا زيداً» إلّا مع الضّمير، فإنّ الأفصح في باب المبتدأ أن تجعله المبتدأ، وتدخل التّنبية عليه، فتقول: «ها أنذا» ولا يتأتى ذلك في باب النّاسخ؛ لأنّ الضّمير متّصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التّنبية عليه، على أنّه سُمع قليلاً في باب المبتدأ «هذا أنا».

واعلم أنّهم حكموا لـ «أن» و «أن» المقدّرتين بمصدر معرّف بحكم الضّمير؛ لأنّه لا يوصف، كما أنّ الضّمير كذلك؛ فلهذا، قرأت السّبعة: ﴿مَا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup> والرّفيع ضعيف كضعف الإخبار بالضّمير عمّا دونه في التعريف، (مثال: زيد أنا)<sup>[59]</sup>.

الحالة الثّانية: أن يكونا نكرتين؛ فإن كان لكلّ منهما مُسوِّغ للإخبار عنها، فأنت/مُخَيَّرٌ فيما تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر؛ فتقول: «كان خيرٌ من زيدٍ شراً من عمرو» أو تعكس، وإن كان المسوّغ لإحدهما فقط، جعلتها الاسم؛ نحو: «كان خيرٌ من زيدٍ امرأةً».

الحالة الثّالثة: أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنّكرة الخبر؛ نحو: «كان زيدٌ قائماً» ولا يعكس إلّا في الضّرورة؛ كقوله<sup>(٣)</sup>: [الوافر]

٨١٩ - [قِفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضَبَاعَا] وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِّنْكَ الْوَدَاعَا<sup>(٤)</sup>  
وقوله<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

٨٢٠ - [كَأَنَّ حَبِيبَةَ مِنْ بَيْتِ رَأْسِ] يَكُونُ مِرَاجِحَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٦)</sup>

[59] زيادة من (خ).

(١) س: ٤٥ (الجائية، ن: ٢٥، مك). (٢) س: ٢٧ (التّمّل، ن: ٥٦، مك).

(٣) القائل: القطامي، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشّاهد: (ولا يك موقف منك الوداعا).

وجه الاستشهاد: وقوع اسم «يك» نكرة؛ وهو «موقف» والخبر معرفة؛ وهو «الوداعا»؛ وهذا من الضّرورات الشعريّة، إذ الواجب أن يكون المعرفة اسماً، والنّكرة خبراً.

(٥) القائل: حسان بن ثابت، وقد مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشّاهد: (يكون مزاجها عسلٌ وماء).

وجه الاستشهاد: وقوع خبر «يكون» معرفة، واسمها نكرة؛ وهذا من الضّرورات =



وأما قراءة ابن عامر: ﴿أَوْ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ﴾<sup>(١)</sup> بتأنيث تكن، ورفع آية، فإن قدرت «تكن» تامة فاللام متعلقة بها، وآية فاعلها، و «أن يعلمه» بدل من آية، أو خبر لمحذوف؛ أي: هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و «أن يعلمه» مبتدأ، وآية خبره، والجملة خبر كان؛ أو آية اسمها؛ ولهم خبرها، و «أن يعلمه» بدل، أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون «آية» اسمها، و «أن يعلمه» خبرها فردوه؛ لما ذكرنا، واعتذر له بأن النكرة قد تخصصت بلهم.

## ما يُعرف به الفاعل من المفعول

وأكثر ما يشبه ذلك، إذا كان أحدهما اسماً ناقصاً، والآخر اسماً تاماً.

وطريق معرفة ذلك، أن تجعل في موضع التام إن كان مرفوعاً ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوباً ضميره المنصوب، وتُبدل من الناقص اسماً بمعناه في العقل وعدمه؛ فإن صحّت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة؛ فلا يجوز «أعجب زيد ما كره عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز «أعجبت الثوب» ويجوز التصبُّ، لأنه يجوز «أعجبتني الثوب» فإن أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء» وإن كان الاسم الناقص «من» أو «الذي» جاز الوجهان أيضاً.

## [فروع]

تقول «أمكَنَ المُسَافِرَ السَّفْرَ» بنصب المسافر؛ لأنك تقول: «أمكنني السَّفْرَ» ولا تقول: «أمكنت السَّفْرَ»، وتقول: «ما دعا زيداً إلى الخروج» و «ما كره زيدٌ من الخروج» بنصب زيد في الأولى مفعولاً، والفاعل ضمير «ما» مستتراً، ورفعه في الثانية فاعلاً، والمفعول ضمير ما محذوفاً؛ لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج» و «ما كرهت منه» ويمتنع العكس؛ لأنه لا يجوز «دعوتُ الثوبَ إلى الخروج» و «كره من الخروج»، وتقول: «زيدٌ في رزقِ عمرو عشرونَ ديناراً» برفع العشرين لا غير، فإن قدمت عمراً، فقلت: «عمرو

= الشعريّة؛ إذ الأصل - كما سبق - أن تكون المعرفة اسماً، والنكرة خبراً؛ كما في المبتدأ والخبر. واستشهد به لجواز الإخبار عن النكرة بالمعرفة في بابي «إن»، و«كان». (١) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١٩٧، مك).

زيد في رزقه عشرون» جاز رفع العشرين ونصبه؛ وعلى الرفع فالفعل خالٍ من الضمير؛ فيجب توحيد مع المثني والمجموع، ويجب ذكر الجار والمجرور لأجل الضمير الراجع إلى المبتدأ، وعلى النصب فالفعل متحمل للضمير، فيبرز في التثنية والجمع، ولا يجب ذكر الجار والمجرور.

## [ما افترق فيه عطف البيان والبدل]

وذلك ثمانية أمور:

أحدها: أن العطف لا يكون مضمراً، ولا تابعاً لمضمر؛ لأنه في الجوامد/ نظير التعت في المشتق، وأما إجازة الزمخشري في: ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> أن يكون بياناً للهاء من قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ﴾<sup>(١)</sup> فقد مضى رده. نعم، أجاز الكسائي أن يُنعت الضمير بنعت مدح، أو ذم، أو ترخم، فالأول؛ نحو: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَمَ الْغُيُوبِ﴾<sup>(٣)</sup>، وقولهم: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، والثاني؛ نحو: «مررت به الخبيث»، والثالث؛ نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

[الرجز]

٨٢١ - [قَدْ أَضْبَحْتَ بِقِرْقَرَى كَوَانِسَا] فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا<sup>(٥)</sup>

وقال الزمخشري في ﴿جَمَلَ اللَّهُ الْكُفْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾<sup>(٦)</sup>: إن البيت الحرام عطف بيان على جهة المدح، كما في الصفة، لا على جهة التوضيح، فعلى هذا، لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

وأما البدل، فيكون تابعاً للمضمر بالاتفاق؛ نحو: ﴿وَتَرْتُهُمَا يَقُولُ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَمَا أَسْنِيَهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾<sup>(٨)</sup> وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٧، مد).

(٢) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٤٨، مك).

(٥) موطن الشاهد: (فلا تلمه أن ينام البائسا).

وجه الاستشهاد: في هذا الشاهد ثلاثة آراء هي:

١ - أن يكون «البائسا» صفة لضمير المفعول «الهاء» في لا تلمه؛ وهذا الرأي للكسائي الذي يجيز وصف الضمير للترخم عليه، والتوجه له.

٢ - أن يكون «البائسا» بدلاً من الهاء المذكورة؛ وهذا رأي سيبويه.

٣ - أن يكون «البائسا» منصوباً على تقدير فعل؛ أي: ارحم البائس.

(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٧، مد).

(٧) س: ١٩ (مريم، ن: ٨٠، مك).

(٨) س: ١٨ (الكهف، ن: ٦٣، مك).

﴿إِنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(١)</sup> بدلاً من الهاء في «به» توهُماً منه أن ذلك يخلُ بعائد الموصول، وقد مضى رده.

وأجاز التَّحْوِيُونَ أن يكون البدل مضمراً تابعاً لمضمراً؛ كـ «رَأَيْتُهُ إِيَّاهُ» أو لظاهره؛ كـ «رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ» وخالفهم ابن مالك، فقال: إِنَّ الثَّانِي لَمْ يَسْمَعْ، وَإِنَّ الصَّوَابَ فِي الْأَوَّلِ قَوْلَ الْكُوفِيِّينَ: إِنَّهُ تَوْكِيدٌ، كَمَا فِي «قَمْتِ أَنْتِ».

الثاني: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إِنَّ ﴿مَقَامَ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٢)</sup> عطفٌ على ﴿ءَايَاتِ بَيْنَاتٍ﴾<sup>(٣)</sup> فسهو، وكذا قال في ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعْطَكُم بَوْحْدَةً أَنْ﴾<sup>(٤)</sup>: إِنَّ ﴿أَنْ تَقُومُوا﴾ عطفٌ على ﴿وَاحِدَةً﴾ ولا يختلف في جواز ذلك في البدل؛ نحو: ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ صِرَاطِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ونحو: ﴿بِالنَّاصِيَةِ نَاصِيَةٍ كَذِبِيَّةٍ﴾<sup>(٥)</sup>.

الثالث: أنه لا يكون جملة، بخلاف البدل؛ نحو: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدَّ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ﴾<sup>(٦)</sup>، ونحو: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، وهو أصح الأقوال في «عرفت زيداً أبو مَنْ هُوَ؟ وقال<sup>(٨)</sup>»:

[الطويل]

٨٢٢ - لَقَدْ أَذْهَلْتَنِي أَمْ عَمِرُوا بِكَلِمَةٍ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ؟<sup>(٩)</sup>

الرابع: أنه لا يكون تابعاً لجملة، بخلاف البدل؛ نحو: ﴿أَتَبِعُوا الْمُتْرَسِلِينَ أَتَبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلِكُوا أَجْرًا﴾<sup>(١٠)</sup>، ونحو: ﴿أَمَدُّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدُّكُمْ بِأَنْعَمِ وَبَيْنَ﴾<sup>(١١)</sup>، وقوله<sup>(١٢)</sup>:

- (١) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).  
 (٢) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٤٦، مك).  
 (٣) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٥٢، ٥٣، مك).  
 (٤) س: ٩٦ (العلق، ن: ١٥-١٦، مك).  
 (٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣، مك).  
 (٦) س: ٣ (مك).  
 (٧) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٣، مك).  
 (٨) موطن الشاهد: (بكلمة أتصبر...؟).  
 وجه الاستشهاد: إبدال الجملة الفعلية (أتصبر؟) من لفظة «كلمة»؛ وهذا بخلاف عطف البيان فإنه لا يكون جملة.  
 (٩) س: ٣٦ (يس، ن: ٢٠-٢١، مك).  
 (١٠) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١٣٢-١٣٣، مك).  
 (١٢) تقدّم البيت برقم (٧٨٩)، وعلّق عليه.

[الطويل]

٨٢٣ - أَقُولُ لَهُ: اِرْحَلْ لَا تُقِيمَنَّ عِنْدَنَا [وَالْأَفْكَانُ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا] (١)

الخامس: أنه لا يكون فعلاً تابعاً لفاعل، بخلاف البديل؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْمَكَادِبُ﴾ (٢).

السادس: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويجوز ذلك في البديل بشرط أن يكون مع الثاني زيادة بيان؛ كقراءة يعقوب (٣)؛ ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَائِيَةً كُلُّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا﴾ (٤) بنصب كل الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجثو، وكقول الحماسي (٥):

[الطويل]

٨٢٤ - رُوِيَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ ثَلَاثُوا عَدَا خَيْلِي عَلَى سَفْوَانِ

ثَلَاثُوا جِيَادًا لَا تَحِيدُ عَنِ الْوَعَى إِذَا مَا عَدَّتْ فِي الْمَأَزِقِ الْمُتَدَانِي

/ ثَلَاقُوهُمْ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَّتْ فِيهِمْ يَدُ الْحَدَثَانِ (٦)

[١٢٧/ب]

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطراوة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابن مالك وابنه، وحثهم أن الشيء، لا يبين بنفسه؛ وفيه نظر من أوجه؛ أحدها: أنه يقتضي أن البديل ليس مبيناً للمبديل منه، وليس كذلك؛ ولهذا، منع سيبويه «مرزت بي المسكين وبك المسكين» دون «به المسكين» وإنما يفارق البديل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تبيين بالمفرد المحض. والثاني: أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول كما قدمنا، أتجه كون الثاني بياناً بما فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله (٧):

(١) موطن الشاهد: (ارحل، لا تقيمَنَّ).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (لا تقيمَنَّ) بدلاً من جملة (ارحل) كما أسلفنا.

(٢) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٦٨ - ٦٩، مك).

(٣) يعقوب بن إسحاق الحضرمي المتوفى سنة: ٢٠٥ هـ. وقد مرّت ترجمته.

(٤) س: ٤٥ (الجائية، ن: ٢٨، مك).

(٥) القائل: وداك بن ثميل، وقيل ابن سنان بن ثميل المازني.

(٦) موطن الشاهد: (ثلاثوا، تلاقوهم).

وجه الاستشهاد: مجيء «تلاقوا، تلاقوهم» بدلاً من «تلاقوا» الأول؛ وصح مجيء الفعل بدلاً وهو بلفظ الأول؛ لأن مع الثاني زيادة بيان أكثر من الأول؛ ويجوز ذلك في عطف البيان.

(٧) القائل: عبد الله بن رواحة، وقد مرّت ترجمته.

[الرجز]

٨٢٥- يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ [تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَاَنْزِلْ] (١)

[البيسط]

و (٢) ...

٨٢٦- يَا تَيْمٌ تَيْمَ عَدِيٍّ [لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُوقِعَنَّكُمْ فِي سَوَاءِ عُمَرَا] (٣)

إذا ضممت المنادى فيهما. والثالث: أن البيان يُتصوّر مع كون المكرر مجرداً، وذلك في مثل قولك: «يا زيدُ زيدٌ» إذا قلته وبحضرتك اثنان؛ اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يتوهم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد، وعلى هذا، يتخرّج قول التّحويّتين في قول رُوبة (٤):

[الرجز]

٨٢٧- [إِنِّي وَأَسْطَارِ سَطِرْنَ سَطِرًا] لِقَائِلٍ يَا نَضْرُنْ نَضْرُنْ نَضْرًا (٥)

إنّ الثّاني والثّالثي عطفان على اللفظ، وعلى المحلّ، وخرّجه هؤلاء على التّوكيد اللفظي فيهما، أو في الأوّل فقط، فالثّاني إمّا مصدر دُعائيّ؛ مثل: «سقياً لك» أو مفعول به بتقدير عليك، على أنّ المراد: إغراء نصر بن سيار (٦) بحاجب له اسمه نصر، على ما نقل أبو عبيدة، وقيل: لو قدر أحدهما توكيداً؛ لضماً بغير تنوين كالمؤكد.

السّابع (٧): أنّه ليس في نيّة إحلاله محلّ الأوّل، بخلاف البدل، ولهذا؛

(١) موطن الشاهد: (يا زيدُ زيدَ اليعمالات).

وجه الاستشهاد: يجوز في «زيد» الأوّل وجهان؛ بناؤه على الضم، والتّصّب. و «زيد» الثّاني منصوب ليس غير؛ وعلى ضم الأوّل، فزيد الثّاني بدل من الأوّل، أو عطف بيان عليه.

(٢) المقاتل: جرير من قصيدة يهجو فيها عمر بن لجا التيمي، وينصح تيماً ألا تصغي إليه، وإلا أوقعها في شرّ.

(٣) موطن الشاهد: (يا تيمٌ تيمَ عديّ).

وجه الاستشهاد: يجوز في «تيم» الأوّل وجهان كما في المثال السّابق. والثّاني: لا يجوز فيه إلا التّصّب؛ وعلى ضمّ الأوّل، فتيم الثّاني بدل منه، أو عطف بيان عليه.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) موطن الشاهد: (نصرُ نصرًا).

وجه الاستشهاد: مجيء «نصر» الثّاني والثّالث عطفين على اللفظ وعلى المحلّ، وقيل غير ذلك وقد فصل المؤلّف في المتن.

(٦) نصر بن سيار: والي خراسان في عهد هشام بن عبد الملك، كان ذكياً، وحكيماً، وشاعراً، وخطيباً مفوهاً. توفي سنة: ١٣١ هـ.

(٧) أي: ممّا افترق فيه عطف البيان والبدل.

امتنع البدل وتعيّن البيان في نحو: «يا زيدُ الحارثُ»، وفي نحو: «يا سعيدُ كرزُ» بالرفع، أو «كرزاً» بالنصب؛ بخلاف «يا سعيدُ كرزُ» بالضمّ، فإنّه بالعكس، وفي نحو: «أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ» وفي نحو: «زيدُ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ، أو النساءِ والرجالِ» وفي نحو: «يا أيّها الرجلُ غلامُ زيدٍ» وفي نحو: «أيُّ الرجلينِ زيدٌ وعمرو جاءك» وفي نحو: «جاءني كلا أخويك زيدٌ وعمرو».

الثامن: (أنه ليس في التقدير من جملة أخرى)؛ بخلاف البدل، ولهذا؛ امتنع - أيضاً - البدلُ وتعيّن البيان في نحو قولك: «هندٌ قام عمرو أخوها»، ونحو: «مررتُ برجلٍ قام عمرو أخوه»، ونحو: «زيدٌ ضربتُ عمراً أخاه».

### [ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة]

وذلك أحد عشر أمراً؛

أحدها: أنه يُصاغ من المتعدّي والقاصر؛ كضاربٍ وقائمٍ ومستخرجٍ ومستكبرٍ، وهي لا تُصاغُ إلا من القاصر؛ كحَسَنٍ وجميلٍ.

الثاني: أنه يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر؛ أي: الماضي المتّصل بالزمن الحاضر.

الثالث: أنه لا يكون إلا مُجَارياً للمضارع في حركاته وسكناته؛ كضاربٍ ويضربُ، ومُنْطَلِقٍ وينطلقُ؛ ومنه يَقُومُ وقائمٌ؛ لأنَّ الأصلَ يَقُومُ، بسكون القاف، وضمّ الواو/ ثُمَّ نَقَلُوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذَاهِبٍ، وَيَذْهَبُ، وَقَاتِلٍ وَيَقْتُلُ؛ ولهذا، قال ابن الخشاب: هو وزن عَرُوضِيّ، لا تصريفيّ. وهي تكون مُجَارِيَةً له؛ كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العريض، وغير مجارية، وهو الغالب؛ نحو: ظريفٌ وجميلٌ، وقول جماعة: «إنّها لا تكون إلا غير مجارية» مردودٌ باتفاقهم على أن منها قوله<sup>(١)</sup>: [المديد]

٨٢٨ - مِنْ صَدِيقٍ أَوْ أَحِي ثِقَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِطٍ دَارًا<sup>(٢)</sup>

(١) القائل: عدّي بن زيد العبادي، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (شاحطٍ داراً).

وجه الاستشهاد: مجيء «شاحطٍ» صفة مشبهة بمعنى بعيد، و «داراً» تمييز محوّل من الفاعل.

الرابع: أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه؛ نحو: «زيدٌ عمرًا ضاربٌ» ولا يجوز «زيدٌ وجهه حسنٌ».

الخامس: أن معموله يكون سببياً وأجنبياً؛ نحو: «زيدٌ ضاربٌ غلامه وعمرًا» ولا يكون معمولها إلا سببياً؛ تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه» ويمتنع «زيدٌ حسنٌ عمرًا».

السادس: أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه؛ فإنها تنصب مع قصور فعلها؛ تقول «زيدٌ حسنٌ وجهه» ويمتنع «زيدٌ حسنٌ وجهه» بالنصب؛ خلافاً لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تهراقُ الدماء»<sup>(١)</sup> فالدماء تمييز على زيادة «أل» قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل: تهريقٌ ثم قلبت الكسرة فتحةً، والياء ألفاً؛ كقولهم: جارةٌ وناصةٌ و/باقاة/<sup>[60]</sup>، وهذا مردود؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء؛ كجارية وناصية، وبقي.

السابع: أنه يجوز حذفه وبقاء معموله ولهذا، أجازوا «أنا زيداً ضاربه» و «هذا ضارب زيد وعمرًا» بخفض زيد، ونصب عمرو بإضمار فعل أو وصف منون، وأما العطف على محلّ المخفوض فممتنع عند مَنْ شرط وجود المحرّز<sup>(٢)</sup> كما سيأتي، ولا يجوز «مرثٌ برجلٍ حسن الوجه والفعل» بخفض الوجه ونصب الفعل، ولا «مرثٌ برجلٍ وجهه حسنه» بنصب الوجه، وخفض الصفة؛ لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

الثامن: أنه لا يقبح حذف موصوف اسم الفاعل وإضافته إلى مضاف إلى ضميره؛ نحو: «مرثٌ بقاتل أبيه»، ويقبح «مررت بحسن وجهه».

التاسع: أنه يفصل مرفوعه ومنصوبه كـ «زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوه عمرًا» ويمتنع عند الجمهور «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه» رفعت أو نصبت.

العاشر: أنه يجوز إتياع معموله بجميع التوابع، ولا يتبع معمولها بصفة.

[60] في الأصل: «بقي» وما أثبتناه من (خ).

(١) سنن أبي داود، كتاب الطهارة؛ وفيه: «أن امرأة كانت تهراق الدم...».  
(٢) المقصود بالمحرّز - هنا - كون اسم الفاعل منوناً ومحلى بـ «أل» حتى ينصب المفعول؛ وهو مفقود في المثال المذكور.

قاله الزّجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدّجال «أعوزُ عينه اليمنى»<sup>(١)</sup>.

الحادي عشر: أنّه يجوز إتباع مجروره على المحلّ عند مَنْ لا يشترط المحرز، ويحتمل أن يكون منه: «وَجَعَلَ أَيْلَ سَكَاً وَالشَّمْسَ»<sup>(٢)</sup>، ولا يجوز: «هو قويُّ الرّجلِ واليدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٢٩ - فَظَلَّ طَهَاةُ اللَّخْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلٍ<sup>(٤)</sup>  
التّقديرُ: المطبوخُ في القدر؛ وهو عندهم عطف على صفييف، وخُرج على أنّ الأصل «أو طابيح قدير» ثم حذف المضاف، وأبقى جرّ المضاف إليه؛ كقراءة بعضهم: «وَاللّٰهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ»<sup>(٥)</sup> بالخفض، أو أنّه عطف على صفييف، ولكن خفض على الجوار، أو على توهم أنّ الصفييف مجرور بالإضافة؛ كما قال<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٨٣٠ - [بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى] وَلَا سَابِقَ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا<sup>(٧)</sup>

(١) البخاري؛ بدء الخلق؛ وأعربه صاحب فتح الباري: ٣١٢/٦، والشّهيلي في الأمالي: ١١٥ - ١١٦.

(٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٦، مك).

(٣) القائل: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (منضج صفييف شواءٍ أو قديرٍ معجل).

وجه الاستشهاد: عطف «قديرٍ» المجرور على «صفييف» المنصوب الذي هو معمول الصفة المشبهة؛ وهذا جائز عند البغداديين في بابي اسم الفاعل، والصفة المشبهة؛ واعتبار «منضج» صفة مشبهة فيه نظر؛ لأنّه من فعل «أنضج» وهو متعدّد، ومعلوم أنّ الصفة المشبهة، لا تُصاغ إلّا من الفعل اللّازم القاصر.

(٥) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٧، مد).

(٦) تقدّم البيت برقم ١٤٣ و ٥٣١ وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (ولا سابق شيئاً).

وجه الاستشهاد: ذكر الشاهد - هنا - للحمل عليه؛ حيث عطف «سابقٍ» المجرور على «مدرّك» المنصوب على توهم الباء فيه؛ وسبق أن علمنا أنّ أحد التّوجيهات المقولة في الشاهد السابق أنّ «قديرٍ» معطوف على «صفييف» على توهم الإضافة، كما توهم الشاعر الباء في هذا الشاهد.



## ما افرق فيه الحال والتّمييز، وما اجتمعا فيه

اعلم أنّهما قد اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة.

فأوجه الاتّفاق أنّهما: اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان

للإبهام.

وأما أوجه الافتراق؛ فأحدها: أنّ الحال يكون جملة؛ كـ «جاء زيد يضحك» وظرفاً؛ نحو: «رأيتُ الهلالَ بينَ السّحابِ»، وجزأً ومجروراً؛ نحو: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾<sup>(١)</sup> والتّمييز لا يكون إلا اسماً.

والثاني: أنّ الحال قد يتوقّف معنى الكلام عليها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْشِرْ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(٣)</sup>، وقال<sup>(٤)</sup>:

[الخفيف]

٨٣١ - إِنَّمَا الْمَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بِأَلْهِ قَلِيلِ الرَّجَاءِ<sup>(٥)</sup>

بخلاف التّمييز.

والثالث: أنّ الحال مُبيّنة للهيئات، والتّمييز مبين للذوات.

والرابع: أنّ الحال تتعدّد؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

[الطّويل]

٨٣٢ - عَلَيَّ إِذَا مَا رُزْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللَّهِ رَجُلَانِ حَافِيَا<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٢٨ القصص، ن: ٧٩، مك.

(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٣٧، مك).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٤٣، مد).

(٤) القائل: عدي بن الرّعاء الغساني، ويُنسب إلى صالح بن عبد القدوس.

(٥) موطن الشاهد: (كثيباً، كاسفاً، قليل الرّعاء).

وجه الاستشهاد: مجيء الأحوال الثلاثة غير مستغن عنها في الكلام؛ لأنك لو أسقطتها؛ لصار الكلام: (إنما الميت من يعيش) وهذا تناقض؛ لأنك حملت الشيء على ضده؛ ولكن بمجيء هذه الأحوال صح المعنى.

(٦) القائل: مجنون بني عامر، وقد مرّت ترجمته.

(٧) موطن الشاهد: (رَجُلَانِ حَافِيَا).

وجه الاستشهاد: مجيء الحال متعدّدة كما في الشاهد السابق؛ وهذا بخلاف التّمييز، فإنّه لا يتعدّد؛ لأنّ الحال مبين لهيئة الشيء؛ والهيئات تتعدّد، بينما التّمييز مبين للذات، والمبين للذات لا يتعدّد.

بخلاف التَّمييز، ولذلك، كان خطأ قول بعضهم في<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٨٣٣ - [بدأت بـ «بِسْمِ اللَّهِ» فِي النِّظْمِ أَوْلَا] تَبَارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْزِلًا<sup>(٢)</sup>

إنهما تمييزان؛ والصَّواب: أَنَّ رَحْمَانًا بِإِضْمَارِ أُخْصَ، أَوْ أَمْدَحَ، وَرَحِيمًا حَالٍ مِنْهُ، لَا نَعْتَ لَهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَوْلُ الْأَعْلَمِ وَابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الرَّحْمَنَ لَيْسَ بِصِفَةٍ، بَلْ عَلَمٌ، وَبِهَذَا - أَيْضًا - يَبْطُلُ كَوْنُهُ تَمييزًا، وَقَوْلُ قَوْمٍ: إِنَّهُ حَالٌ.

وَأَمَّا قَوْلُ الزَّمَخْشَرِيِّ: إِذَا قُلْتَ «اللَّهُ رَحْمَنٌ» أَتَصْرَفُهُ أَمْ لَا؟ وَقَوْلُ ابْنِ الْحَاجِبِ: إِنَّهُ اخْتَلَفَ فِي صَرْفِهِ، فَخَارَجَ عَنِ كَلَامِ الْعَرَبِ مِنْ وَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْتَعْمَلْ صِفَةً وَلَا مَجْرَدًا مِنْ أَلٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ فِي الْبَيْتِ لِلضَّرُورَةِ، وَيَنْبَغِي عَلَى عِلْمِيَّتِهِ أَنَّهُ فِي الْبِسْمَلَةِ وَنَحْوِهَا، بَدَلَ لَا نَعْتَ، وَأَنَّ الرَّحِيمَ بَعْدَهُ نَعْتَ لَهُ، لَا نَعْتَ لِاسْمِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، إِذْ لَا يَتَقَدَّمُ الْبَدَلُ عَلَى النَّعْتِ، وَأَنَّ السَّوْأَلَ الَّذِي سَأَلَهُ الزَّمَخْشَرِيُّ وَغَيْرُهُ، لِمَ قَدَّمَ الرَّحْمَنَ مَعَ أَنَّ عَادَتَهُمْ تَقْدِيمُ غَيْرِ الْأَبْلَغِ؛ كَقَوْلِهِمْ: عَالَمٌ نَحْرِيرٍ، وَجَوَادٌ فَيَاضٌ؟، غَيْرُ مَتَّبَعِهِ.

وَمَا يُوَضِّحُ لَكَ أَنَّهُ غَيْرُ صِفَةٍ مَجِيئُهُ كَثِيرًا غَيْرَ تَابِعٍ؛ نَحْوُ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿قُلْ أَدْعُوا اللَّهَ أَوْ أَدْعُوا الرَّحْمَنَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾<sup>(٥)</sup>.

والخامس: أَنَّ الْحَالَ تَتَقَدَّمُ عَلَى عَامِلِهَا إِذَا كَانَ فِعْلًا مُتَصَرِّفًا، أَوْ وَصْفًا

[١/١٢٩] يشبهه؛/ نحو: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾<sup>(٦)</sup> وقوله<sup>(٧)</sup>: [الطويل]

٨٣٤ - [عَدَسٌ مَا لِعِبَادِ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ نَجْوَتِ] وَهَذَا تَحْمِيلِينَ طَلِيْقُ<sup>(٨)</sup>

(١) تقدّم برقم «٧٨»، وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (رحماناً، رحيماً).

وجه الاستشهاد: مجيء «رحماناً» منصوباً على إضمار أخصّ أو أمدح، ورحيماً حال منه، لا نعت له؛ وليساً تمييزين، كما وهم بعضهم.

(٣) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ١ - ٢، مد).

(٤) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك).

(٥) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٦٠، مك).

(٦) س: ٥٤ (القمر، ن: ٧، مك).

(٧) القائل: يزيد بن ربيعة بن مفرغ الحميري البصري.

(٨) موطن الشاهد: (تحملين).

وجه الاستشهاد: جواز تقدّم الحال على عاملها؛ فجملة (تحملين): حال من ضمير =

أي: وهذا طليق محمولاً لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلالُ ابن مالك على الجواز بقوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٨٣٥ - رَدَدْتُ بِمَثَلِ السَّيِّدِ نَهْدَ مُقْلَصٍ كَمَيْشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٣٦ - إِذَا الْمَرْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيًا وَلَمْ يُعَنْ بِالْإِحْسَانِ كَانَ مُدْمَمًا<sup>(٤)</sup>  
فسهو؛ لأنَّ «عطفاه» و «المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور،  
والتَّاصِبُ للتمييز، هو المحذوف، وأما قوله<sup>(٥)</sup>:

[البيسط]

٨٣٧ - ضَيِّغْتُ حَزْمِي فِي إِنْغَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوْتُ وَشَيْبًا رَأْسِي اشْتَعَلًا<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

= «طليق» وقد تقدّمت عليه؛ وطليقٌ وصف من فعل متصرّف؛ وهذا مذهب البصريين.  
أما الكوفيون فيرون أنّ «هذا» اسم موصول وجملة (تحمليين): صلة للموصول،  
وحذف العائد؛ لكونه ضمير نصب؛ أي: (والذي تحمليته طليق).  
(\*) التمييز بخلاف الحال، فهو لا يتقدّم على عامله إلا في الضّرورة، ولو كان العامل فيه  
فعالاً متصرفاً.

(١) القائل: ربيعة بن مقروم.

(٢) موطن الشاهد: (عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبًا).

وجه الاستشهاد: استدلال ابن مالك بهذا الشاهد على تقدّم التمييز على عامله، كما  
يقدّم الحال؛ ف «ماء» تمييز - في رأيه - وعامله «تحلب»؛ والضّواب: أنّ عامله الفعل  
المحذوف المفسّر بالمذكور؛ و «عطفاه» فاعل لذلك الفعل المحذوف.

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) موطن الشاهد: (عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ).

وجه الاستشهاد: استدلال ابن مالك بهذا الشاهد - كسابقه - على تقدّم التمييز على  
عاملها؛ والضّواب: أنّ العامل محذوف، يفسره المذكور بعده؛ و «المرء» فاعل  
لذلك الفعل المحذوف.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (وما ارعويت وشيباً رأسي اشتعلا).

وجه الاستشهاد: تقدّم التمييز «شيباً» على عامله المتصرّف «اشتعل»؛ وحكم هذا  
التقدّم الجواز للضّرورة الشعريّة.

(٧) القائل: رجل من طيّء، من دون تعيين.

٨٣٨ - أَنْفَسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمَثُونِ يُنَادِي جِهَارًا<sup>(١)</sup>

فضرورتان

السادس: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان فتقع الحال جامدة؛ نحو: «هَذَا مَالِكٌ دَهْبًا»، ﴿وَتَنْجُونُ الْجِبَالَ بَيُوتًا﴾<sup>(٢)</sup> ويقع التمييز مشتقاً؛ نحو: «لِلَّهِ دَرَّةٌ فَارِسًا»، وقولك: «كِرْمٌ زَيْدٌ ضَيْفًا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فإن كان زيد هو الضيف، احتمل الحال والتَّمْيِيزَ، والأحسن عند قصد التَّمْيِيزِ إدخال «مِنْ» عليه، واختلف في المنصوب بعد «حَبَّذَا» فقال الأخفش والفارسي والرَّبِيعِي: حال مطلقاً، وأبو عمرو بن العلاء: تمييز مطلقاً، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[البيسط]

٨٣٩ - يَا حَبَّذَا الْمَالُ مَبْذُولًا بِلَا سَرْفٍ [فِي أَوْجِهِ الْبِرِّ إِسْرَارًا وَإِعْلَانًا]<sup>(٤)</sup>  
فحال، وإلا فتمييز؛ نحو: «حَبَّذَا رَاكِبًا زَيْدًا».

السابع: أن الحال تكون مؤكدة لعاملها؛ نحو: ﴿وَلَيْ مُذْرَبٌ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فَنَبَسَرَ صَاحِكًا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَا تَعْنُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾<sup>(٧)</sup> ولا يقع التمييز كذلك، فأما ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾<sup>(٨)</sup> فشهراً: مؤكد لما فهم من ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ﴾ وأما بالنسبة إلى عامله، وهو اثنا عشر فمبتين، وأما إجازة المبرّد، ومن وافقه: «نعم الرَّجُلُ رَجُلًا زَيْدًا» فمردودة، وأما قوله<sup>(٩)</sup>:

(١) موطن الشاهد: (نفساً تطيب).  
وجه الاستشهاد: تقدم التمييز «نفساً» على العامل فيه فعل «تطيب» المتصرف؛ وحكم هذا التقدم - كما سبق - الجواز للضرورة، وسبق أن علمنا أن التمييز بخلاف الحال، فإن الحال، يتقدم على عامله، إذا كان فعلاً متصرفاً، أو وصفاً يشبهه من غير ضرورة.

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٧٤، مك). (٣) لم يُنسب إلى قاتل معين.  
(٤) موطن الشاهد: (مبذولاً).  
وجه الاستشهاد: وقوع «مبذولاً» حالاً من «المال» عندما قصد الشاعر تقييد مدح المال بكونه مبذولاً من غير سرف.

(٥) س: ٢٧ (التمل، ن: ١٠، مك). (٦) س: ٢٧ (التمل، ن: ١٩، مك).  
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٠، مد). (٨) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٦، مد).  
(٩) القائل: جرير بن عطية من قصيدة يمدح بها عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه.

[الوافر]

٨٤٠ - تَزَوَّدَ مِثْلَ زَادٍ أَبِيكَ فِينَا فَنِينِغَمَ الرَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا<sup>(١)</sup>

فَالصَّحِيحُ: أَنَّ «زَادًا» مَعْمُولٌ لَتَزَوَّدَ: إِذَا مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ إِنْ أُرِيدَ بِهِ التَّزَوُّدُ، أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ إِنْ أُرِيدَ بِهِ الشَّيْءَ الَّذِي يَتَزَوَّدُهُ مِنْ أَعْمَالِ الْبِرِّ؛ وَعَلَيْهِمَا، فَـ «مِثْلُ» نَعْتٌ لَهُ، تَقَدَّمَ فَصَارَ حَالًا، وَأَمَّا قَوْلُهُ<sup>(٢)</sup>:

[البسيط]

٨٤١ - نِينِغَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةً هِنْدُلُو بَدَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ<sup>(٣)</sup>

ففتاة: حال مؤكدة.

## أقسام الحال

تنقسم باعتبارات:

١ - الأول: انقسامها باعتبار انتقال معناها، ولزومه إلى قسمين؛ منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل؛

إحداها: الجامدة غير المؤولة بالمشتق؛ نحو: «هَذَا مَالُكَ ذَهَابًا» و «هَذِهِ جُبَّتُكَ خَزًّا»؛ بخلاف نحو: «بِعْتُهُ يَدًا بَيْدًا» فَإِنَّهُ بِمَعْنَى مُتَقَابِضِينَ، وَهُوَ وَصْفٌ مُنْتَقِلٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يُؤْوَلْ فِي الْأَوَّلِ، لِأَنَّهَا مُسْتَعْمَلَةٌ فِي مَعْنَاهَا الْوَضْعِيَّةِ، بِخِلَافِهَا فِي الثَّانِي، وَكَثِيرٌ يَتَوَهَّمُ أَنَّ الْحَالَ/الْجَامِدَةَ، لَا تَكُونُ إِلَّا مُؤْوَلَةً بِالمَشْتَقِ، [١٢٩/ب] وَليْسَ كَذَلِكَ.

الثانية: المؤكدة؛ نحو ﴿وَلَىٰ مُدِيرًا﴾<sup>(٤)</sup>، قالوا: ومنه: ﴿هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَكُونُ إِلَّا مُصَدِّقًا؛ وَالصَّوَابُ: إِنَّهُ يَكُونُ مُصَدِّقًا وَمُكَذِّبًا، وَغَيْرَهُمَا، نَعْمَ إِذَا قِيلَ: «هُوَ الْحَقُّ صَادِقًا» فَهِيَ مُؤَكَّدَةٌ.

(١) موطن الشاهد: (زاداً).

وجه الاستشهاد: وقوع «زاداً» معمولاً لفعل «تزوّد» في أوّل البيت، فهي مفعول مطلق له، أو مفعول به، وليست تمييزاً كما وهم بعضهم؛ وعليه فـ «مثل» صفة لـ «زاداً»؛ لأن الأصل: تزوّد زاداً مثل زاد أبيك؛ ولكن لما تقدّمت على الموصوف، أعربت حالاً وَفَقَّ الْقَاعِدَةُ.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (نعم الفتاة فتاة).

وجه الاستشهاد: وقوع «فتاة» حالاً مؤكدة، لا تمييزاً - حسب رأي سيبويه والسيرافي - لأن جمع التمييز وفاعل «نعم» ممتنع؛ سواء أفاد التمييز فائدة زائدة على الفاعل أم لم يفد.

(٤) س: ٢٧ (الثلل، ن: ١٠، مك). (٥) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٣١، مك).

الثالثة: التي دلّ عاملها على تجدد صاحبها؛ نحو ﴿وَحَلَقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾<sup>(١)</sup> ونحو: «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجلها» الحال «أطول» و «يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه: ﴿وَهُوَ الَّذِي أَنْزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾<sup>(٢)</sup> وهذا سهو منه؛ لأن الكتاب قديم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسَّماع؛ ومنه: ﴿قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٣)</sup> إذا أُعْرِبَ حالاً، وقول جماعة: إنها مؤكدة وهم؛ لأن معناها غير استفاد ممّا قبلها.

٢ - الثاني: انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين؛ مقصودة، وهو الغالب، وموطئة، وهي الجامدة الموصوفة؛ نحو: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾<sup>(٤)</sup> فإنما ذكر «بشراً» توطئة لذكر «سويّاً»، وتقول «جاءني زيد رجلاً محسناً».

٣ - الثالث: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة؛ مقارنة، وهو الغالب؛ نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾<sup>(٥)</sup>، ومقدّرة، وهي المستقبلة؛ كمررتُ برجل معه صقرٌ صائداً به غداً، أي مقدراً ذلك؛ ومنه: ﴿فَأَدْخُلُوهَا خَلْدَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِفِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾<sup>(٧)</sup>، ومحكيّة، وهي الماضية؛ نحو: «جاء زيدٌ أمسٍ راكباً».

٤ - الرابع: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين؛ مبيّنة، وهو الغالب، وتُسَمَّى مؤسسة أيضاً ومؤكّدة، وهي التي يُستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة؛ مؤكّدة لعاملها؛ نحو: ﴿وَلَىٰ مُذْهِبًا﴾<sup>(٨)</sup>، ومؤكّدة لصاحبها؛ نحو: «جاء القوم طُرّاً»، ونحو: ﴿لَأَمِّنَ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾<sup>(٩)</sup>، ومؤكّدة لمضمون الجملة؛ نحو: «زيدٌ أبوك عطوفاً» وأهمل التحوّيون المؤكّدة لصاحبها، ومثّل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة للمؤكّدة لعاملها؛ وهو سهو.

وممّا يُشكّل قولهم في نحو: «جاء زيدٌ والشمسُ طالعة»: إنّ الجملة

(١) س: ٤ (النساء، ن: ٢٨، مد).

(٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٤، مك).

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٨، مد).

(٤) س: ١٩ (مريم، ن: ١٧، مك).

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٦) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٧٣، مك).

(٧) س: ٤٨ (الفتح، ن: ٢٧، مد).

(٨) س: ٢٧ (الثلج، ن: ١٠، مك).

(٩) س: ١٠ (يونس، ن: ٩٩، مك).

الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل، ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جنّي: تأويلها جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه، يعني فهي كالحال والتعت السببيين؛ كـ «مررت بالدار قائماً سكاؤها، وبرجل قائم غلمانه» وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مُبَكَّراً، ونحوه، وقال صدر الأفاضل<sup>(١)</sup>، تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ﴾<sup>(٢)</sup> في قراءة من رفع البحر: هو كقوله<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

٨٤٢- وَقَدْ أَغْتَدِي وَالطَّيْرُ فِي وَكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْكَلٍ<sup>(٤)</sup>

/ و «جنث والجيش مُصطَف» ونحوهما من الأحوال التي حكمها حكم الظروف، فلذلك، عُرِيت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يقدر «وبحرها»؛ أي: وبحر الأرض.

### إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوها

اعلم أنها إن دخل عليها جازاً أو مُضاف؛ فمحلها الجر؛ نحو: ﴿عَمَّ يَسَاءَ لُونٌ﴾<sup>(٥)</sup> ونحو «صبيحة أي يوم سفرك» و «غلام من جاءك» وإلا فإن وقعت على زمان؛ نحو: ﴿أَيَّانَ يَبْعُوثُكُ﴾<sup>(٦)</sup>، أو مكان؛ نحو: ﴿فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أو حدث؛ نحو: ﴿أَيُّ مَنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٨)</sup>، فهي منصوبة مفعولاً فيه، ومفعولاً مطلقاً، وإلا فإن وقع بعدها اسم نكرة؛ نحو: «من أب لك» فهي مبتدأة، أو اسم معرفة، نحو: «من زيد» فهي خبر، أو مبتدأ على الخلاف السابق، ولا

(١) المراد: القاسم بن الحسين الخوارزمي الفقيه الحنفي، وأحد أعلام العربية؛ له ثلاثة شروح على «المفضل»، وشرح على «سقط الزند» للمعري وغيرهما. قُتل على يد التتار سنة: ٦١٧ هـ.

(٢) س: ٣١ (لقمان، ن: ٢٧، مك).

(٣) القائل: امرؤ القيس.

(٤) موطن الشاهد: (والطير في وكناتها).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية السابقة حالاً من الفاعل المستتر في «أغتدي» مع العلم أن هذه الجملة خالية من الضمير الذي يربطها بصاحبها، وهي لا تنحل إلى مفرد، ولا تبيّن هيئة فاعل، ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة.

(٥) س: ٧٨ (التبأ، ن: ١، مك).

(٦) س: ١٦ (التحل، ن: ٢١، مك).

(٧) س: ٨١ (التكوير، ن: ٢٦، مك).

(٨) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٢٧، مك).

يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر، فهي مبتدأة؛ نحو: «مَنْ قام» ونحو: «مَنْ يَقيمُ أقيم معه» والأصحُّ أن الخبر فعل الشرط، لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل متعدِّ فإن كان واقعاً عليها فهي مفعول به؛ نحو: ﴿فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُكْفِرُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ﴿أَيُّ مَا تَدْعُوا﴾<sup>(٢)</sup>، ونحو: ﴿مَنْ يُبْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ هَادٍ لِمَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ وإن كان واقعاً على ضميرها؛ نحو: «مَنْ رأيتَه» أو متعلِّقها؛ نحو: «مَنْ رأيت أخاه» فهي مبتدأة، أو منصوبة بمحذوف مُقدَّر بعدها يفسره المذكور.

### تنبيه

وإذا وقع اسمُ الشرط مبتدأ، فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأته اسمٌ تام، وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «مَنْ يَقيمُ» لو لم يكن فيه معنى الشرط؛ لكان بمنزلة قولك: «كُلُّ مِنَ النَّاسِ يَقُومُ»؟ أو فعل الجواب؛ لأنَّ الفائدة به تمَّت، ولالتزامهم عودَ ضمير منه إليه على الأصح، ولأنَّ نظيره، هو الخبر في قولك: «الَّذِي يَأْتِينِي فَلَهُ دَرَاهِمٌ»؟ أو مجموعهما؛ لأنَّ قولك: «مَنْ يَقيمُ أقيم معه» بمنزلة قولك: «كُلُّ مِنَ النَّاسِ إِنْ يَقيمُ أقيم معه»؟ والصَّحيح الأوَّل، وإِنَّمَا توقفت الفائدة على الجواب من حيث التعلُّق فقط، لا من حيث الخبرية.

### مسوغات الابتداء بالتركبة

لم يُعوَّل المتقدِّمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كلُّ أحدٍ يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مُقلِّ مُخلٍّ، ومن مُكثر مُورد ما لا يصلح أو معدَّد لأُمور متداخلة، والذي يظهر لي أنَّها منحصرة في عشرة أمور:

أحدها: أن تكون موصوفة - لفظاً أو تقديراً أو معنى - فالأوَّل؛ نحو: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وقولك: «رجُل صالح جاءني»، ومن ذلك قولهم: «ضعيف عاذ بقرملة»<sup>(٦)</sup> إذ الأصل: رجل

(١) س: ٤٠ (غافر، ن: ٨١، مك).

(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١١٠، مك).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٦، مك).

(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢١، مد).

(٦) مجمع الأمثال: ٢٩٠/١.



ضعيف، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يبتدأ بالثكرة، إذا كانت موصوفة،/ أو خلفاً من موصوف؛ والصواب: [١٣٠/ب] ما بينت. وليست كل صفة تُحصَل الفائدة، فلو قلت: «رجل من الناس جاءني» لم يجز. والثاني؛ نحو قولهم: «السَّمْنُ منوانٍ بدرهم» أي: منوان منه بدرهم، وقولهم: «شَرَّ أَهْرَ ذَا نَابٍ»<sup>(١)</sup> و<sup>(٢)</sup>:

[الكامل]

٨٤٣ - قَدَرُ أَحْلَكَ ذَا الْمَجَازِ وَقَدَرَى [وَأَبِي مَالِكِ ذُو الْمَجَازِ بِدَارِ]<sup>(٣)</sup>

إذ المعنى: شر أي شر، وقدر لا يغالب. والثالث؛ نحو: «رُجِيلٌ جاءني»؛ لأنه في معنى رجل صغير، وقولهم: «ما أحسنَ زيداً»؛ لأنه في معنى شيء عظيم حسنَ زيداً، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة فيكونان من القسم الثاني.

والثاني: أن تكون عاملة: إما رفعا؛ نحو: «قائم الزيدان» عند من أجازها، أو نصبا؛ نحو: «أمرٌ بمعروفٍ صدقة»<sup>(٤)</sup>، و «أفضلُ منك جاءني» إذ الظرف<sup>(٥)</sup> منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جزأ؛ نحو: «غلامُ امرأةٍ جاءني» و «خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ»<sup>(٦)</sup> و شرط هذه: أن يكون المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة؛ نحو: «مثلك لا يبخل»، و «غيرك لا يجود» وأما ما عدا ذلك، فإن المضاف إليه - فيه - معرفة، لا نكرة.

والثالث: العطف بشرط كون المعطوف، أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به؛ نحو: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: أمثل من غيرهما؛ ونحو:

(١) مجمع الأمثال: ٣٨٤/١.

(٢) القائل: المؤرج السلمي.

(٣) موطن الشاهد: (قدر أحلك).

وجه الاستشهاد: وقوع «قدر» مبتدأ، وهو نكرة. وقد سوغ الابتداء به الوصف المقدر؛ لأن المراد: قدر (لا يغالب) أحلك.

(٤) صحيح مسلم؛ صلاة المسافرين (استحباب صلاة الضحى).

(٥) يُطلق الظرف على الجاز والمجرور أيضاً؛ والمراد: أن «بمعروف» في محل نصب للمصدر «أمر»، و «منك» في محل نصب للوصف «أفضل».

(٦) موطأ مالك؛ صلاة الليل.

(٧) س: ٤٧ (محمد، ن: ٢١، مد).

﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعَهَا أَذًى﴾<sup>(١)</sup>، وكثير منهم أطلق العطف وأهمل الشرط؛ منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله<sup>(٢)</sup>:  
[البسيط]

٨٤٤ - عِنْدِي اضْطِبَارٌ، وَشَكْوَى عِنْد قَاتِلِي فَهَلْ بِأَعْجَبٍ مِّنْ هَذَا أَمْرٌ سَمِعْنَا؟<sup>(٣)</sup>  
إذ يحتمل أن الواو - هنا - للحال، وسيأتي أن ذلك مسوَّغ، وإن سلم العطف، فتمَّ صفة مقدّرة يقتضيها المقام؛ أي: وشكوى عظيمة، على أنا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر - هنا - ظرف مختص، وهذا بمجرد مسوَّغ، كما قدّمنا، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وقد أسلفنا أن التقديم إنَّما كان لدفع توهم الصِّفة، وإنَّما لم يجب - هنا - لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدّمناه من الصِّفة المقدّرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك، جاز تأخر الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾<sup>(٤)</sup>.

فإن قلت: لعل الواو للعطف، ولا صفة مقدّرة، فيكون العطف هو المسوَّغ.

قلت: لا يسوَّغ ذلك؛ لأنَّ المسوَّغ عطف النكرة، والمعطوف في البيت، الجملة لا النكرة.

فإن قيل: يحتمل أن الواو عطفت اسماً وظرفاً على مثليهما، فيكون من عطف المفردات.

قلنا: يلزم العطف على معمولي عاملين/مختلفين/<sup>[61]</sup>، إذ الاضطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

فإن قيل: قدر لكل من الظرفين استقراراً، واجعل التعاطف بين الاستقرارين لا بين الظرفين.

قلنا: الاستقرار الأوّل خير، وهو معمول للمبتدأ نفسه، عند سيوييه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولي عاملين.

[61] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٣، مد).

(٢) موطن الشاهد: (وشكوى عند قاتلتي).

وجه الاستشهاد: جواز الابتداء بـ «شكوى»؛ لكونه معطوفاً على «اضطبار» والذي سوَّغ الابتداء به تقدّم الخير عليه.

(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢، مك).

والزَّايِعُ: أن يكون خبرها ظرفاً، أو مجروراً؛ قال ابن مالك: أو جملة؛ نحو: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾<sup>(١)</sup>، و ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾<sup>(٢)</sup>، و «قَصْدَكَ غَلَامُهُ رَجُلٌ» وشرط الخبر فيهنَّ الاختصاصُ، فلو قيل: «في دارِ رجلٍ» لم يجز؛ لأنَّ الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دارِ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتَّقديم، فلا يجوز «رجل في الدَّارِ» وأقول: إنَّما وجب التَّقديم - هنا - لدفع توهُم الصِّفة، واشتراطه - هنا - يُوهم أنَّ له مدخلاً في التَّخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

والخامس: أن تكون عامَّة؛ إمَّا بذاتها كأسماء الشَّرط، وأسماء الاستفهام، أو بغيرها؛ نحو: «ما رَجُلٌ في الدَّارِ»، و «هل رَجُلٌ في الدَّارِ؟»، و ﴿أَلَيْسَ مَعَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup> وفي «شرح منظومة ابن الحاجب»<sup>(٤)</sup>، له: أنَّ الاستفهام المسوَّغ للابتداء هو الهمزة المعادلة بأم؛ نحو: «أَرَجُلٌ في الدَّارِ أم امرأة؟»، كما مثل به في الكافية، وليس كما قال.

والسادس: أن تكون مُراداً بها صاحب الحقيقة من حيث هي؛ نحو: «رَجُلٌ خَيْرٌ من امرأةٍ» و «تمرَّةٌ خَيْرٌ من جِرادَةٍ»<sup>(٥)</sup>.

والسابع: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو: «عجِبْتُ لزيدٍ» وضبطوه بأن يراد بها التَّعجُّب، ولنحو: «سَلَّمْتُ عَلَيَّ إِلَى يَاسِينَ»<sup>(٦)</sup>، و ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾<sup>(٧)</sup> وضبطوه بأن يراد بها الدُّعاء، ولنحو: «قائِمُ الزَّيْدَانِ» عند من جوزها، وعلى هذا ففي نحو: «ما قائم الزيدانِ» مُسوَّغان كما في قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ﴾<sup>(٨)</sup> / مسوَّغان/<sup>[62]</sup>، وأمَّا منع الجمهور لنحو: «قائم الزيدانِ» فليس لأنَّه لا مسوَّغ فيه للابتداء، بل إمَّا لفوات شرط العمل وهو

[62] ساقطة من (خ).

- (١) س: ٥٠ (ق، ن: ٣٥، مك). (٢) س: ١٣ (الرَّعد، ن: ٣٨، مد).  
(٣) س: ٢٧ (النمل، ن: ٦٠، مك).  
(٤) صَنَّفَ ابن الحاجب كتابه «الكافية» ثم نظمه شعراً، وسمَّاه الوافية في نظم الكافية، ثم شرح الوافية؛ وهو الكتاب المشار إليه في المتن.  
(٥) الموطأ؛ كتاب الحج.  
(٦) س: ٣٧ (الصفات، ن: ١٣٠، مك). (٧) س: ٨٣ (المطففين، ن: ١، مك).  
(٨) س: ٥٠ (ق، ن: ٤، مك).

الاعتماد<sup>(١)</sup>، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر، وهو تقدّم الثّفي، «أو»<sup>[63]</sup> الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين؛ أحدهما: أنّه لا يكفي مُطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو: «زيد قائم أبوه» كون قائم مبتدأ وإن وجد الاعتماد على المخبر عنه. والثاني: أنّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل؛ بدليلين؛ أحدهما: أنّه يصحّ «زيد قائم أبوه أمس» والثاني: أنّهم لم يشترطوا لصحة نحو: «أقائم الزّيدان» كون الوصف بمعنى الحال، أو الاستقبال.

والثامن: أنّ يكون ثبوت ذلك الخبر للتكررة من خوارق العادة نحو: «شجرة سجّدت» و «بقرة تكلمت» إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو: «رجل مات» ونحوه.

والتاسع: أنّ تقع بعد إذا الفجائية؛ نحو: «خرجت فإذا أسدّ أو رجل [١٣١/ب] بالباب»، إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يفاجئك عند خروج أسد أو رجل.

والعاشر: أنّ تقع في أوّل جملة حالية كقوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٤٥ - سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ، فَمُذْبَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْؤُهُ كُلَّ شَارِقِ<sup>(٣)</sup>  
وعلة الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها؛ ومن ذلك قوله<sup>(٤)</sup>:

[البيط]

٨٤٦ - الذُّنْبُ يَطْرُقُهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلُّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدِيَّةً بِيَدِي<sup>(٥)</sup>

[63] مكانها في (خ): «و».

(١) أي: أنّ يُسبق بنفي، أو استفهام، أو مبتدأ، أو موصوف، أو صاحب حال.

(٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (ونجم قد أضاء).

وجه الاستشهاد: وقوع «نجم» مبتدأ، وهو نكرة؛ وقد سوغ الابتداء به وقوعه في صدر الجملة الحالية.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (مدية بيدي).

وجه الاستشهاد: وقوع المبتدأ «مدية» نكرة، وقد سوغ الابتداء به وقوعه في صدر الجملة الحالية.

وبهذا، يعلم أن اشتراط التَّخَوُّين وقوع النُّكْرَة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظيرُ هذا الموضع قولُ ابن عصفور في «شرح الجمل»: تكسر إنَّ إذا وقعت بعد واو الحال، وإنَّما الضَّابط، أن تقع في أول جملة حالتيَّة؛ بدليل قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾<sup>(١)</sup> ومن روى «مُدِيَّة» بالنصب فمفعول لحال محذوفة؛ أي: حاملاً، أو ممسكاً، ولا يحسن أن يكون بدلاً من الياء، ومثَّل ابن مالك بقوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٤٧- عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمْ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهُ<sup>(٤)</sup>

ولا دليل فيهما؛ لأنَّ النُّكْرَة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدَّرة في الآية؛ أي: وطائفة من غيركم، بدليل ﴿يَغْشَى طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومما ذكروا من المسوِّغات: أن تكون النُّكْرَة محصورة؛ نحو: «إنَّما في الدَّار رجل»، أو للتفصيل؛ نحو: «النَّاسُ رجُلان رجلان أكرمته ورجل أهنته» وقوله<sup>(٦)</sup>:

[مقارب]

٨٤٨- فَأَقْبَلْتُ رَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ فَنُوبٌ نَسِيْتُ وَنُوبٌ أُجْرٌ<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٠، مك). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٤، مد).

(٣) الشاعر هو عبد الله بن الدِّمِينَة.

(٤) موطن الشَّاهد: (وتبريح من الوجد خانقه).

وجه الاستشهاد: وقوع النُّكْرَة «تبريح» مبتدأ، وقد سوَّغ الابتداء مجيئها في صدر الجملة الحاليَّة عند بعضهم، وأمَّا ابن هشام فيرى مسوِّغ الابتداء بها كونها موصوفةً بالجازِّ والمجرور، وهو الصَّواب.

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٤، مد).

(٦) القائل: امرؤ القيس بن حجر، ورواية الديوان:

فَلَمَّا دَنَوْتُ تَسَدَيْتُهَا فَنُوبًا نَسِيْتُ وَنُوبًا أُجْرٌ

(٧) موطن الشَّاهد: (نوب نسيت، نوب أجْر).

وجه الاستشهاد: وقوع «نوب» في الموضعين مبتدأ، سوَّغ الابتداء به - وهو نكرة - التفصيل بعد الإجمال - على قول بعضهم - وعبر عنه ابن عقيل بالتنويع، والتقسيم. وقال الجرجاني: وإنَّما كان هذا مسوِّغاً لحصول الفائدة به؛ وأمَّا ابن هشام، فيرى أنَّ المسوِّغ للابتداء بالنُّكْرَة كونها موصوفةً بـ «نسيت» و «أجْر» والخبر محذوف؛ ورأيه جائز، وما ذهب إليه النُّحَاة أولى وأسهل.

وقولهم: «شهر ثرى، وشهر ترى، وشهر مرعى»<sup>[64]</sup><sup>(١)</sup> أو بعد فاء  
الجزء؛ نحو: «إن مضى غير فعير في الرباط»<sup>(٢)</sup>.

وفيهن نظر، أمّا الأولى فلأنّ الابتداء فيها بالثكرة صحيح قبل مجيء  
إنّما، وأمّا الثانية فلاحتمال رجل الأول للبداية، والثاني عطف عليه؛  
كقوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٤٩ - وَكُنْتُ كَذِي رَجَلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ وَرَجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانَ فَشَلَّتِ<sup>(٤)</sup>

ويُسمّى بدل التفصيل، ولاحتمال شهر الأول الخبريّة؛ والتقدير: أشهر  
الأرض الممطورة شهر ذو ثرى، أي ذو تراب ندى، وشهر ترى فيه الزرع،  
وشهر ذو مرعى، ولاحتمال نسيت وأجرّ للوصفيّة والخبر محذوف؛ أي:  
فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أجرّه، ويحتمل أنّهما خبران، وثمّ صفتان  
مقدّرتان؛ أي: فثوب لي نسيته، وثوب لي أجرّه، وإنّما نسي ثوبه؛ لشغل قلبه  
بها، كما قال<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

[وَمِثْلِكَ بِنِضَاءِ الْعَوَارِضِ طِفْلَةٍ] لَعُوبٍ تُنْسِينِي إِذَا قُمْتُ سِرّاً بِأَلِي<sup>(٦)</sup>

وإنّما جرّ الآخر؛ ليعفي الأثر عن القافة<sup>(٧)</sup>؛ ولهذا، زحف على ركبتيه،

---

[64] بعده في (خ): «وشهر استوى».

(١) مجمع الأمثال: ٣٨٤/١؛ والمثل لرؤية بن العجاج يتحدث فيه عن أشهر الربيع  
الثلاثة؛ الأول: مطر على ثرى، والثاني: عشب يورى، والثالث «أنعام ترعى».

(٢) مجمع الأمثال: ٢٧/١، وجمهرة الأمثال: ٢٧؛ وفيه: «إن هلك غير» ويروى: «إن  
ذهب غير» و «إن فرّعير»؛ والعير: الحمار.

(٣) القائل: كُثِيرُ عَزَّة، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (رجلين؛ رجلٍ ورجلٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء «رجلٍ» الأولى بدلاً من «رجلين» بدل بعض من كلّ، وعطفت  
«رجلٍ» الثانية عليها؛ ويسمّى مثل هذا البدل، بدل التفصيل.

(٥) القائل: امرؤ القيس بن حجر.

(٦) ليس في البيت شاهد نحويّ، وإنّما ذكره للقياس عليه؛ حيث جاء فعل النسيان  
صراحةً فيه؛ ليثبت ابن هشام رأيه في الشاهد السابق، حيث قدر فعل النسيان  
تقديراً.

(٧) القافة: جمع قائف، وهو الذي يعرف الآثار ويتبّعها.

وأما الثالثة؛ فلأنَّ المعنى: فعير آخر، ثمَّ حذفت الصِّفة. ورأيت في كلام محمد بن حبيب<sup>(١)</sup> - وحبیب ممنوع من الصِّرف؛ لأنَّه اسم أمه - قال يونس: قال زُوية: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنَّه خبر، ولا بدُّ من تقدير مضاف/ قبل المبتدأ<sup>(٢)</sup> (لتصحيح الإخبار عنه بالزمان)<sup>[65]</sup>.

[1/132]

## أقسام العطف العطف على اللفظ

وهي ثلاثة:

١ - أحدها: العطف على اللفظ، وهو الأصل؛ نحو: «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو: «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا الرِّفْع عطفاً على الموضع؛ لأنَّ من الزائدة، لا تعمل في المعارف. وقد يمتنع العطف على اللفظ، وعلى المحلِّ جميعاً؛ نحو: «ما زيد قائماً لكن أو بل قاعد» لأنَّ في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب، وفي العطف على المحلِّ اعتبار الابتداء مع زواله بدخول النَّاسخ؛ والصَّواب: الرِّفْع على إضمار مبتدأ.

### [العطف على المحلِّ]

٢ - والثاني: العطف على المحلِّ؛ نحو: «ليس زيد بقائم ولا قاعداً» بالنَّصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط.

### [شروط العطف على المحلِّ]

أحدها: «إمكان ظهوره»<sup>[66]</sup> في الفصيح، ألا ترى أنَّه يجوز في «ليس زيد بقائم» و «ما جاءني من امرأة» أن تسقط الباء فتنصب، و «من» فترفع،

[65] العبارة في (خ): «ليصحَّ الخبرية عنه بالزمان».

[66] العبارة في (خ): «إمكان ظهور ذلك المحلِّ».

(١) هو: أبو جعفر البغدادي، كان حجَّة في الأنساب، والأخبار، واللغة، والشعر؛ له «المخبَّر» و «غريب الحديث» و «أنساب الشعراء» توفي سنة: ٢٤٥ هـ.

(٢) أي تقدير لفظ «أشهر» قبل المطر: (أشهر المطر شهر...).

وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمراً»؛ خلافاً لابن جني؛ لأنه لا يجوز «مررت زيداً»، وأما قوله<sup>(١)</sup>:

٨٥٠- تَمْرُونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَمُوجُوا كَلَامُكُمْ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامٌ<sup>(٢)</sup>  
فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائداً،  
كما مثلنا؛ بدليل قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٥١- فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدَا وَدُونَ مَعَدٍّ فَلْتَرْعَكَ الْعَوَازِلُ<sup>(٤)</sup>

وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لِقَنَّةٍ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(٥)</sup>  
أن يكون ﴿يوم القيامة﴾ عطفاً على محل هذه/ لأن محلّه النَّصْبُ/ [67].

الثاني: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز: «هذا ضارب زيداً  
وأخيه»؛ لأن الوصف المستوفي لشروط العمل؛ الأصل إعماله، لا إضافته  
لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون تمسكاً بقوله<sup>(٦)</sup>:

٨٥٢- [فَظَلَّ طُهَاءُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ] مُنْضِجٍ صَفِيفٍ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ<sup>(٧)</sup>

وقد مرّ جوابه.

والثالث: وجود المحرز؛ أي: الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا

امتناع مسائل.

[67] ساقطة من (خ).

(١) تقدّم البيت برقم «١٥٢»؛ وروايته محرّفة، كما سبق.

(٢) موطن الشاهد: (تمرون الديار).

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجز، وانتصاب «الديار» بفعل «تمرون» للضرورة  
الشعرية: لأن فعل «مرّ» لا يتعدى إلا بحرف الجز؛ كقولك: مررت بزيد.

(٣) القائل: لبيد بن ربيعة، من قصيدة يمدح بها التعمان، أو يرثيه.

(٤) موطن الشاهد: (ودون).

وجه الاستشهاد: العطف بالنصب على محل «دون» الأول مع أن حرف الجز في  
قوله: (من دون) ليس بزائد، وإنما هو جاز بالأصالة.

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٦٠، مك).

(٦) تقدّم البيت برقم «٨٣٢» وعُلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (صفيّف شواءٍ أو قديرٍ معجل).

وجه الاستشهاد: تجويز البغداديين عطف المجرور «قدير» على المنصوب «صفيّف»  
الواقع مفعولاً «للمنضج» وسبق التعقيب عليه.



## [امتناع العطف على المحل وذكر مسائل على ذلك]

إحداها: «إن زيدا وعمرو قائمان»؛ وذلك لأنَّ الطالب لرفع زيد، هو الابتداء والابتداء هو التجزّد، والتجزّد قد زال بدخول إن.

والثانية: «إن زيدا قائم وعمرو» إذا قدّرت عمراً معطوفاً على المحلّ، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعضُ البصريّين؛ لأنّهم لم يشترطوا المحرز، وإنّما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارّد عاملين: «إنّ والابتداء» على معمولٍ واحد وهو الخبر، وأجازهما الكوفيّون؛ لأنّهم لا يشترطون المحرز، ولأنّ «إنّ» لم تعمل - عندهم - في الخبر شيئاً، بل هو مرفوع بما كان مرفوعاً به قبل دخولها، ولكن شرط الفراء لصحّة الرّفْع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم، لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائيّ، كما أنّه ليس بشرط بالاتّفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجّتهما قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِغُونَ﴾<sup>(١)</sup> الآية، وقولهم: «إنك/زيد ذاهبان» وأجيب عن الآية [١٣٢/ب] بأمرين؛ أحدهما: أنّ خبر «إنّ» محذوف؛ أي: مأجورون، أو آمنون، أو فرحون، والصّابغون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٥٣ - خَلِيلِي هَلْ طِبُّ، فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنْفَانِ؟<sup>(٣)</sup>

ويضعفه أنّه حذف من الأوّل؛ لدلالة الثاني، وإنّما الكثير العكس. والثاني: أنّ الخبر المذكور لـ «إنّ» وخبر «الصّابغون» محذوف؛ أي: كذلك، ويشهد له قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٨٥٤ - فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقِيَارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(٥)</sup>

إذ لا تدخل اللام في خبر المبتدأ حتّى يُقدّم؛ نحو: «لقائم زيد» ويضعفه

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٩، مد). (٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٣) موطن الشاهد: (فإني وأنتما دنفان).

وجه الاستشهاد: حذف خبر «إنّ» لدلالة خبر «أنتما» عليه؛ ويقويه - هنا - بل يعينه أنّ «دنفان» لا يصلح أن يكون خبراً؛ لأنّ اسم «إنّ» مفرد، وهي مثني.

(٤) القائل: ضابيء بن الحارث البرجمي؛ قاله وهو محبوس في المدينة زمن عثمان بن عفان رضي الله عنه.

(٥) موطن الشاهد: (فإني وقيارٌ بها لغريب).

وجه الاستشهاد: حذف خبر المبتدأ الذي هو «قيار» لدلالة اسم «إنّ» عليه؛ والتقدير: (فإني لغريب بها، وقيار كذلك).

تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين؛ أحدهما: أنه عطف على توهم عدم ذكر إنَّ.  
والثاني: أنه تابع لمبتدأ محذوف؛ أي: إنَّك أنت وزيد ذاهبان وعليهما خرج قولهم: «إنَّهم أجمعون ذاهبون».

المسألة الثالثة: «هذا ضاربُ زيدٍ وعمراً» بالنَّصب.

المسألة الرابعة: «أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرو» بالرفع أو «وعمراً» بالنَّصب، منعهما الحذاق؛ لأنَّ الاسم المشبه للفعل، لا يعمل في اللفظ حتَّى يكون بأل، أو منوناً، أو مضافاً، وأجازهما قوم تمسكاً بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾<sup>(١)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
[الطَّويل]

٨٥٥ - [هَوَيْتَ ثَنَاءً مُسْتَطَابًا مُجَدِّدًا] فَلَا تَخُلْ مِنْ تَمْهِيدٍ مُجَدِّدٍ وَسُوْدُودًا<sup>(٣)</sup>

وأجيب بأنَّ ذلك على إضمار عامل يدلُّ عليه المذكور؛ أي: وجعل الشمس، ومهدتْ سُودُودًا، أو يكون سُودُودًا مفعولاً معه، ويشهد للتقدير في الآية أنَّ الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرَّد من أل لا يعمل النَّصب، ويوضح لك مضيئه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لِتَسْكُنُوا فِيهِ﴾<sup>(٤)</sup> الآية، وجوز الزمخشريُّ كون «الشمس» معطوفاً على محلِّ اللَّيل، وزعم مع ذلك أنَّ الجعل مراد منه فعل مستمرٌّ في الأزمنة، لا في الزَّمن الماضي بخصوصيته مع نصه في ﴿مالكِ يوم الدين﴾<sup>(٥)</sup> على أنه إذا حُمِلَ على الزَّمن المستمرِّ، كان بمنزلة، إذا حمل على الماضي في أنَّ إضافته محضة، وأمَّا قوله<sup>(٦)</sup>:  
[الرَّجز]

٨٥٦ - قَدْ كُنْتُ دَابِئْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٦، مك).

(٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (من تمهيد مجد وسوددا).

وجه الاستشهاد: عطف الاسم المنسوب «سوددا» على «مجد» المجرور بإضافة «تمهيد» إليه، ملاحظاً فيه أنَّ «مجد» معمول «تمهيد»؛ لأنه مصدر، فهو عطف على المحلِّ، لا على اللفظ.

(٤) ٢٨ (القصص، ن: ٧٣، مك).

(٥) س: ١ (الفاحة، ن: ٤، مك).

(٦) القائل: روبة بن العجاج، ويُنسب إلى زياد العنبري.

(٧) موطن الشاهد: (مخافة الإفلاس والليانا).

وجه الاستشهاد: جواز كون «الليانا» مفعولاً معه، وجواز كونه معطوفاً على «مخافة» على تقدير حذف مضاف، كما جاء في المتن.

فيجوز أن يكون «اللّيّان» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفاً على «مخافة» على حذف مضاف؛ أي ومخافة اللّيّان، ولو لم يقدر المضاف، لم يصح؛ لأنّ اللّيّان فعل لغير المتكلّم، إذا المراد أنّه دابن حسان خشيّة من إفلاس غيره ومطله، ولا بدّ في المفعول له من موافقته لعامله / في الفاعل/ [68].

ومن الغريب قولُ أبي حيّان: إنّ من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطاً لها، ثم إنّه أسقط الشرط الأوّل الذي ذكرناه، ولا بدّ منه.

### العطف على التّوهم

٣- والثالث: العطف على التّوهم؛ نحو: «ليس زيد قائماً ولا قاعدي» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحّة دخول ذلك العامل المتوهم، / وشرط حسنه كثرة دخوله هناك؛ ولهذا، حسن قول زهير<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٨٥٧ - بَدَأَ لِيَّ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى  
وَلَا سَابِقِي شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِياً<sup>(٢)</sup>  
وقول الآخر<sup>(٣)</sup>:

[البسيط]

٨٥٨ - مَا الْحَازِمُ الشَّهْمُ مَقْدَاماً وَلَا بَطْلٌ  
إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلَاباً<sup>(٤)</sup>  
ولم يحسن قول الآخر<sup>(٥)</sup>:

[68] ساقطة من (خ).

(١) مرّت ترجمته. وقد تقدّم الشاهد برقم «١٤٤» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (لستُ مدركٌ... ولا سابقٍ).

وجه الاستشهاد: جرّ «سابقٍ» بالعطف على «مدركٍ» الواقع خبراً لـ «ليس» على توهم زيادة الباء في خبر «ليس»؛ لأنّ الأصل: (لست بمدرك) فقد جوّز شرط العطف على التّوهم صحّة دخول ذلك العامل المتوهم، وحسن ذلك في البيت؛ لكثرة دخوله في خبر «ليس».

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) موطن الشاهد: (ولا بطل).

وجه الاستشهاد: جرّ «بطلٍ» معطوفاً بالواو على توهم الباء في خبر «ما» النّاصبة الحجازيّة؛ وحسن ذلك في البيت؛ لكثرة زيادة الباء في خبر «ما» المذكورة.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

[المقارب]

٨٥٩ - وَمَا كُنْتُ ذَا نِيرَبٍ فِيهِمْ وَلَا مُنْمِشٍ فِيهِمْ مُنْمِلٍ<sup>(١)</sup>

لقلّة دخول الباء على خبر كان؛ بخلاف خبري ليس وما، والثّيرب: الثّيمة، والمنمل: الكثير الثّيمة، والمنمش: المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضاً في المرفوع اسماً، وفي المنصوب اسماً وفعلًا، وفي المركّبات.

فأمّا المجزوم، فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو ﴿لَوْلَا أَخْرَجْتَنِي إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَأَكُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ معنى لولا أَخْرَجْتَنِي فَأَصَدَّقَ، ومعنى إِنَّ أَخْرَجْتَنِي أَصَدَّقَ واحد، وقال السّيرافيّ والفارسيّ: هو عطف على محلّ فَأَصَدَّقَ؛ كقول الجميع في قراءة الأخوين<sup>(٣)</sup>: ﴿مَنْ يُضِلِّ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> بالجزم، ويردّه أنّهما يُسَلِّمان أَنَّ الجزم في نحو: «أنتني أكرمك» بإضمار الشرط، فليست الفاء - هنا - وما بعدها في موضع جزم؛ لأنّ ما بعد الفاء منصوب بأنّ مضمرة، وأنّ والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم ممّا تقدّم، فكيف تكون الفاء مع ذلك في موضع الجزم؟ وليس بين المفردين المتعاطفين شرط مقدّر، ويأتي القولان في قول الهذليّ<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

٨٦٠ - فَأَبْلُونِي بِلَيْتِكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجُ نَوِيًّا<sup>(٦)</sup>

أي: نواي، وكذلك اختلّف في نحو: «قام القوم غير زيد وعمراً» بالنّصب، والضّواب: أنّه على التّوهم، وأنّه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأنّ

(١) موطن الشّاهد: (ولا مُنْمِشٍ).

وجه الاستشهاد: عطف «مُنْمِشٍ» بالواو على قوله: «ذا نيرب» على توهم دخول الباء فيه؛ وهو غير حسن؛ لقلّة دخول الباء على خبر «كان» بخلاف خبري «ليس، ما».

(٢) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ١٠، مد).

(٣) هما: حمزة والكسائي، وقد مرّت ترجمتهما.

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٨٦، مك).

(٥) تقدّمت ترجمته، وتقدّم البيت برقم «٧٨٦» وعُلّق عليه.

(٦) موطن الشّاهد: (أستدرج).

وجه الاستشهاد: أعاد ذكر الشّاهد - هنا - ليبين رأي سيبويه والخليل فيه؛ حيث عدّا «أستدرج» معطوفاً بالجزم على توهم الشرط، واقتران الفاء بـ «لعلّي» كما بيّنا.

«غير زيد» في موضع «إلاً زيداً» ومعناه، فشبّهوه بقولهم<sup>(١)</sup> : [الوافر]

٨٦١ - [مُعَاوِيَ إِئِنَّا بَشَّرْنَا بِأَسْحَجٍ] فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدِ<sup>(٢)</sup>

وقد استنبط مَنْ ضَعْفُ فَهْمُهُ مِنْ إِشَادِهِ هَذَا الْبَيْتَ - هُنَا - أَنَّهُ يَرَاهُ عَطْفًا عَلَى الْمَحَلِّ، وَلَوْ أَرَادَ ذَلِكَ، لَمْ يَقُلْ إِنَّهُمْ شَبَّهُوه بِهِ.

رَجَعَ الْقَوْلُ إِلَى الْمَجْزُومِ، وَقَالَ بِهِ الْفَارِسِيُّ فِي قِرَاءَةِ قُنْبُلٍ: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فِي «يَتَّقِي» وَجَزْمِ «يَصْبِرِ» فزَعَمَ أَنَّ مَنْ مَوْصُولَةٌ؛ فَلِهَذَا، ثَبَّتَ يَاءَ يَتَّقِي، وَأَنَّهَا ضُمِّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ وَلِذَلِكَ، دَخَلَتْ الْفَاءُ فِي الْخَبْرِ، وَإِنَّمَا جَزَمَ «يَصْبِرِ» عَلَى / تَوْهْمٍ /<sup>[69]</sup> مَعْنَى مَنْ، وَقِيلَ: بَلْ وَصَلَ «يَصْبِرِ» بِنَيْةِ [١٣٣/ب] الْوَقْفِ؛ كَقِرَاءَةِ نَافِعٍ: ﴿وَمَحْيَانِي وَمَمَاتِي﴾<sup>(٤)</sup> بِسُكُونِ يَاءِ «مَحْيَانِي» وَصَلًّا؛ وَقِيلَ: بَلْ سَكَنَ لِتَوَالِي الْحَرَكَاتِ فِي كَلِمَتَيْنِ؛ كَمَا فِي ﴿يَأْمُرْكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> وَ ﴿يَشْعُرْكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>، وَقِيلَ: مَنْ شَرْطِيَّةٌ، وَهَذِهِ الْيَاءُ إِشْبَاعٌ، وَلَامُ الْفِعْلِ، حَذَفَتْ لِلْجَازِمِ، أَوْ هَذِهِ الْيَاءُ لَامُ الْفِعْلِ، وَاكْتَفَى بِحَذْفِ الْحَرَكَةِ الْمَقْدَرَةِ.

وَأَمَّا الْمَرْفُوعُ، فَقَالَ سَيْبُوه: وَاعْلَمْ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَغْلُطُونَ فَيَقُولُونَ: «إِنَّهُمْ أَجْمَعُونَ ذَاهِبُونَ، وَإِنَّكَ وَزَيْدٌ ذَاهِبَانٌ» وَذَلِكَ عَلَى أَنَّ مَعْنَاهُ: مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ، فَيَرَى أَنَّهُ قَالَ هُمْ؛ كَمَا قَالَ<sup>(٧)</sup> : [الطويل]

٨٦٢ - بَدَا لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكُ مَا مَضَى [وَلَا سَابِقِي شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيًا]<sup>(٨)</sup>  
اهـ.

[69] ساقطة من (خ).

- (١) القائل: عقبة بن الحارث بن هبيرة الأسدي، من مخضرمي شعراء الجاهلية الإسلام، من قصيدة يخاطب فيها معاوية بن أبي سفيان.
- (٢) موطن الشاهد: (بالجبال ولا الحديد).
- وجه الاستشهاد: عطف «الحديد» بالتصبي على خبر «ليس» المجرور بالباء الزائدة «بالجبال» على توهّم التصب فيه؛ وذكر الشاهد - هنا - ليحمل عليه ما جاء في الشاهد السابق.
- (٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٠، مك).
- (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٦٢، مك).
- (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٦٩، مد).
- (٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠٩، مك).
- (٧) القائل: تقدم ذكر البيت بالأرقام ١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ و ٨٥٧ والزواية المقصودة - هنا - محرفة، وسيكترر.
- (٨) موطن الشاهد: (مدرك، ولا سابق).
- وجه الاستشهاد: العطف بالجزء في «سابق» على «مدرك» المنصوب على توهّم زيادة الباء في خبر ليس؛ وقد سبق التعليق عليه.

ومرادَه بالغلط: ما عبّر عنه غيره/ بالتَّوَهُّم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضّحه إنشاده البيت، وتوهّم ابن مالك أنّه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنّا متى جوّزنا ذلك عليهم زالت الثّقة بكلامهم، وامتنع أن نثبت شيئاً نادراً؛ لإمكان أن يُقال في كلّ نادر: إنّ قائله غلط.

وأما المنصوب اسماً، فقال الرّمخسريّ في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ﴾<sup>(١)</sup> فيمن فتح الباء: كأنّه قيل، ووهبنا له إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٦٣- مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةٌ وَلَا نَاعِبٌ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا<sup>(٣)</sup>

اهـ.

وقيل: هو على إضمار وَهَبْنَا؛ أي: ومن وراء إسحاق، وَهَبْنَا يَعْقُوبَ، بدليل ﴿فَبَشَّرْنَاهَا﴾؛ لأنّ البشارة من الله - تعالى - بالشيء في معنى الهبة، وقيل: هو مجرور عطفاً على بإسحاق، أو منصوب، عطفاً على محلّه، ويردّ الأوّل أنّه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور؛ كمررت يزيد، واليوم عمرو، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَحَفِظْنَا مِن كُلِّ شَيْطَانٍ مَّارِدٍ﴾<sup>(٤)</sup>؛ إنّه عطف على معنى: ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا﴾<sup>(٤)</sup> وهو إنّنا خلقنا الكواكب في السّماء الدّنيا زينةً للسّماء / كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِبَصَائِعَ وَجَعَلْنَاهَا رُجُومًا﴾<sup>(٥)</sup>/ [70] ويحتمل أن يكون مفعولاً لأجله، أو مفعولاً

[70] ساقطة من (خ).

(١) س: ١١ هود، ن: ٧١، مك).

(٢) القائل: الأحوص، زياد بن عمرو، الرّياحيّ اليربوعيّ؛ وللبيت رواية أخرى بنصب «ناعب» ولا شاهد فيه حيثنّذ.

(٣) موطن الشاهد: (ولا ناعب).

وجه الاستشهاد: عطف «ناعب» بالجرّ على قوله «عشيرة» على توهّم أنّ الأصل مصلحيّ عشيرة أو على توهّم زيادة الباء في خبر ليس؛ حيث تجوز زيادتها في هذا الموضوع - كما أسلفنا - ويسمّى هذا العطف: «العطف على التوهّم». وفي القرآن: «العطف على المعنى».

(٤) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ٦، مك).

(٥) س: ٦٧ (الملك، ن: ٥، مك).

مطلقاً؛ وعليهما فالعامل محذوف؛ أي: وحفظاً من كل شيطان، زَيَّنَّهَا بالكواكب، أو وحفظناها حفظاً.

وأما المنصوب فعلاً، فكقراءة بعضهم: ﴿وَدَّوَالُو تَدْهِنُ فَيَذَهُنُوا﴾<sup>(١)</sup> حملاً على معنى ودَّوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ أَسْبَابَ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ﴾<sup>(٢)</sup> بالنَّصْب: إنَّه عطف على معنى لَعَلِّي أَبْلُغُ، (وهو لَعَلِّي أَنْ أَبْلُغُ) [71]، فَإِنَّ خَبْرَ لَعَلِّ يَقْتَرِنُ بِأَنْ كَثِيرًا؛ نحو الحديث: «فَلَعَلَّ بَعْضُكُمْ أَنْ يَكُونَ الْحَنُّ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ» ويحتمل أَنَّهُ عطف على الأسباب على حدِّ<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

٨٦٤- لَلْبَسُ عَبَاءَةً وَتَقَرَّرَ عَيْنِي [أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ]<sup>(٤)</sup>  
ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قول الكوفي: إِنَّ هَذِهِ الْقِرَاءَةَ حِجَّةٌ عَلَى جَوَازِ النَّصْبِ فِي جَوَابِ التَّرْجِيهِ حَمَلًا لَهُ عَلَى التَّمْنِي.

وأما في المركبات، فقد قيل في قوله تعالى: ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ يُرْسِلَ الرِّيحَ مُبَشِّرَاتٍ وَلِيَذِيقَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ لِيَشْرِكُمْ وَلِيَذِيقَكُمْ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ التَّقْدِيرُ: وَلِيَذِيقَكُمْ وَلِيَكُونَ كَذَا وَكَذَا، أَرْسَلَهَا، وَقِيلَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْبَةٍ﴾<sup>(٦)</sup>: إِنَّهُ عَلَى مَعْنَى: أَرَأَيْتَ كَالَّذِي حَاجَّ، أَوْ كَالَّذِي مَرَّ. وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ عَلَى إِضْمَارِ فَعْلٍ؛ أَي: أَرَأَيْتَ مِثْلَ الَّذِي، فَحَذَفَ لِدَلَالَةِ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ﴾<sup>(٧)</sup> عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ كِلَيْهِمَا تَعَجَّبَ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ - هُنَا - وَفِيمَا تَقَدَّمَ أَوْلَى؛ لِأَنَّ إِضْمَارَ الْفِعْلِ، لِدَلَالَةِ الْمَعْنَى عَلَيْهِ، أَسْهَلَ مِنَ الْعَطْفِ عَلَى الْمَعْنَى، وَقِيلَ: الْكَافُ زَائِدَةٌ؛ أَي: أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ أَوْ الَّذِي مَرَّ، وَقِيلَ:

[71] ساقطة من (خ)

(١) س: ٦٨ (القلم، ن: ٩، مك). (٢) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٦-٣٧، مك).

(٣) تقدّم البيت بالأرقام «٤٧١ و ٥١٦ و ٦٧٠» وعُلق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (للبس... وتقرّر عيني).

وجه الاستشهاد: عطف المصدر المؤول من «أن» المضمرة والفعل المضارع «تقرّر» بالواو على اسم خالص من التقدير بالفعل، وهو «لبس» الاسم الصريح؛ والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني.

(٥) س: ٣٠ (الزّوم، ن: ٤٦، مك). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٨، مد).

الكاف اسم بمعنى «مثل» معطوف على الذي؛ أي: ألم تنظر إلى الذي حاج،  
أو إلى مثل الذي مرّ؟

### تنبیه

[١/١٣٤] / من العطف على المعنى على قول البصريين؛ نحو: «لألزمك أو تقضيني حقّي» إذ النصب - عندهم - بإضمار «أن» وأن والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر متوهم؛ أي ليكونن لزومٍ مني، أو قضاء منك لحقّي؛ ومنه: «تقاتلونهم أو يُسلموا»<sup>(١)</sup> في قراءة أبي بحذف الثون، وأما قراءة الجمهور بالثون فبالعطف على لفظ تقاتلونهم، أو على القطع بتقدير: أو هم يسلمون؛ ومثله: «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب؛ أي: ما يكون منك إتيان حديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث؛ أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفي الحديث فقط حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثاً؛ أي: بل غير محدث، وعلى المعنى الأوّل جاء قوله سبحانه وتعالى: «لَا يَقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فِيمَوْتُوا»<sup>(٢)</sup>؛ أي: فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يقضي عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إماماً عطفاً على تأتينا، فيكون كلّ منهما داخلاً عليه حرفُ النَّفي، أو على القطع فيكون موجباً، وذلك واضح في نحو: «ما تأتينا فتجهل أمرنا»، و «لم تقرأ فتنسى»؛ لأنّ المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنّه لو عطف لجزم تنسى، وفي قوله<sup>(٣)</sup>:

٨٦٥ - غَيْرَ أَنَا لَمْ يَأْتِنَا بِبِقِينِ فَنُرْجِي وَنُكْشِرُ التَّأْمِيلَا<sup>(٤)</sup>

إذ المعنى: أنّه لم يأت باليقين، فنحن نرجو خلاف ما أتى به؛ لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه، أو نصبه؛ لفسد معناه؛ لأنّه يصير منفيّاً على حدّته، كالأوّل إذا جزم، ومنفيّاً على الجمع إذا نصب، وإنّما المراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السّابق فمشكلة؛ لأنّ الحديث، لا يمكن مع عدم الإتيان، وقد يوجّه قولهم: بأن يكون معناه: «ما تأتينا في المستقبل، فأنت

(١) س: ٤٨ (الفتح، ن: ١٦، مد).

(٢) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٣٦، مك).

(٣) القائل: أحد بني العنبر، ويُنسب إلى بعض الحارثيين.

(٤) موطن الشاهد: (لم يأتنا... فترجي).

وجه الاستشهاد: وقوع (الفاء) استئنافية، وارتفاع فعل «نرجي» على أن جملة خبر لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: فنحن نرجي، ولو كانت الفاء للعطف؛ لفسد المعنى.



تحدثنا الآن عوضاً عن ذلك»، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول؛ وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل؛ وعليه قوله<sup>(١)</sup>:

[الكامل]

٨٦٦- فَلَقَدْ تَرَكْتَ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَذَرِ مَا جَزَعُ عَلَيْكَ فَتَجَزَعُ<sup>(٢)</sup>

أي: لو عرفت الجزع لجزعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسى بن عمر ﴿فَيَمُوتُونَ﴾<sup>(٣)</sup> عطفاً على ﴿يَقْضَى﴾، وأجاز ابن خروف فيه الاستئناف على معنى السببية، كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة: ﴿وَلَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقد كان النصب ممكناً مثله في: ﴿فَيَمُوتُوا﴾<sup>(٥)</sup> ولكن عدل عنه؛ لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يقصد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ ﴿لَا يُؤَذِّنُ لَهُمْ﴾ نفي الإذن في الاعتذار، وقد نهوا عنه في قوله تعالى: ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾<sup>(٥)</sup> فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على

مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار/ مع انتفاء الإذن، كما في قولك: [١٣٤/ب] «ما تؤذينا فنحبك» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿لَا تَعْتَذِرُوا الْيَوْمَ﴾<sup>(٥)</sup> على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَقَفُوهُمْ إِتْمَ مَسْئُولُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بمنزلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا» ويردّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت، عن نفي الإذن فيه، في وقت آخر، وقد صحح الاستئناف بوجه آخر يكون الاعتذار معه منفياً، وهو

(١) القائل: مويك المزموم؛ وهو شاعر إسلامي.

(٢) موطن الشاهد: (لم تدر... فتجزع).

وجه الاستشهاد: اقتران الفاء السببية بالجملة المستأنفة، وهي جملة (تجزع)؛ وهو وجه آخر للاستئناف، حيث جعل الفعل مرفوعاً، وهو قليل لا يرتكب إلا عند الحاجة إليه؛ لأن الأكثر النصب عند إرادة السببية.

(٣) أي: من الآية المتقدمة في سورة فاطر الآية ٣٦.

(٤) س: ٧٧ (المرسلات، ن: ٣٦، مك).

(٥) س: ٦٦ (التحریم، ن: ٧، مد).

(٦) س: ٥٥ (الرّحمن، ن: ٣٩، مد). (٧) س: ٣٧ (الصّافات، ن: ٢٤، مك).

ما قدّمناه، ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف، قد يكون [منفياً]<sup>[72]</sup> على معنى السببية، وقد صرح به - هنا - الأعم، وأنه في المعنى مثل: ﴿لا يُقضى عليهم فيموتوا﴾ وردّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل، ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزماً، وردّ عليه ابن الضائع بأن النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان، ولا يحصل التحديث، والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جداً، فلا يحسن حمل التنزيل عليه.

### تنبيه

«لا تأكل سمكاً وتشرب لبناً» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع؛ أي: لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت، فالمشهور أنه نهى عن الأوّل وإباحة للثاني، وأنّ المعنى: ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنّه مُستأنف، فلم يتوجه إليه حرف التّهي، وقال بدر الدّين ابن مالك: «إنّ معناه كمعنى وجه النّصب، ولكنّه على تقدير لا تأكل السمك، وأنت تشرب اللبن» اهـ. وكأنّه قدر الواو للحال، وفيه بُعد؛ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثمّ هو مخالف لقولهم، إذ جعلوا الكلّ من أوجه الأعراب معني.

### عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس

منعه البيانيتون، وابن مالك في شرح باب المفعول معه من كتاب «التسهيل» وابن عصفور في «شرح الإيضاح» ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصّفار - بالفاء - تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلّين بقوله تعالى: ﴿وَيَبِّئِرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(١)</sup> في سورة البقرة، ﴿وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٢)</sup> في سورة الصّف، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءني زيدٌ ومنّ عمرؤ العاقلان» على أن يكون العاقلان خبراً لمحذوف، ويؤيده قوله<sup>(٣)</sup>:

[72] زيادة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥، مد).

(٢) س: ٦١ (الصّف، ن: ١٣، مد).

(٣) س: تقدّم البيت برقم «٦٥٣» وعلّق عليه.

[الطويل]

٨٦٧ - وَإِنَّ شِفَائِي عَبْرَةَ مُهْرَاقَةٍ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلٍ؟<sup>(١)</sup>

وقوله :

[الطويل]

٨٦٨ - تُنَاغِي غَزَالَاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلْ أَمَايِكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ<sup>(٢)</sup>

واستدلَّ الصَّفَّارُ بهذا البيت؛ وقوله<sup>(٣)</sup> :

[الطويل]

٨٦٩ - وَقَائِلَةٌ خَوْلَانُ فَانِكِحْ فَتَاتَهُمْ [وَأُكْرُومَةُ الْحَيِّينِ خِلْوُ كَمَا هِيَ]<sup>(٤)</sup>

فإنَّ تقديره عند سيبويه : هذه خولان .

وأقول : أمَّا آية البقرة، فقال الزَّمَخْشَرِيُّ : ليس المعتمد بالعطف الأمر

حتَّى يطلب له مُشاكل، / بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة [١/١٣٥]

عذاب الكافرين؛ كقولك : «زيدٌ يُعاقَبُ بالقيْدِ وبشُرِّ فلاناً بالإطلاق» وجوز

عطفه على «اتَّقوا» وأتمُّ من كلامه في الجواب الأوَّلُ أنَّ يقال : المعتمد

بالعطف جملة الثَّواب، كما ذكر، ويزاد عليه فيقال : والكلام منظور فيه إلى

المعنى الحاصل منه، وكأنَّه قيل : والَّذين آمنوا وعملوا الصَّالحات لهم جنَّات

فيشُرهم بذلك، وأمَّا الجواب الثاني؛ ففيه نظر؛ لأنَّه لا يصحُّ أن يكون جواباً

للشَّروط، إذ ليس الأمر بالتَّبشير مشروطاً بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل

(١) موطن الشَّاهد : (وهل عند . . . من معوَّل؟).

وجه الاستشهاد : استشهد به على صحَّة عطف الإنشاء على الخبر؛ وهو غير مُسلَّم؛ لأنَّ الاستفهام فيه جاء بمعنى الخبر؛ ولذا، زيدت «من» في المبتدأ «معوَّل» .

(٢) موطن الشَّاهد : (تُناغي . . . وكحل). .

وجه الاستشهاد : جواز عطف الإنشاء، وهو جملة (كحل) على الخبر، وهو جملة

(تُناغي غزالاً)؛ ومن القائلين بهذا التجويز أبو حيَّان، وقد أسند الرَّاى إلى سيبويه،

وأيدَه - أي لأبي حيَّان - الصَّفَّارُ تلميذ ابن عصفور .

(٣) تقدَّم البيت برقم «٩٧» وعُلِّق عليه .

(٤) موطن الشَّاهد : (وقائلةٌ خولان فانكح) .

وجه الاستشهاد : أعاد البيت - هنا - ليحمل الشَّاهد السابق عليه؛ حيث قدَّر سيبويه

«هذه» قبل «خولان» وعلى هذا التقدير، فالمعنى : تنبَّه لخولان؛ وقال الدَّسوقي : هذا

الفاعل المقدر تنبَّه مأخوذ من الهاء في «هذه»؛ لأنَّ الهاء للنسبة . ويكون - حينئذٍ -

عطف إنشاء على إنشاء نظراً للمعنى . وقال المصنِّف : أو الفاء لمجرد السَّببية مثلها في

جواب الشَّروط . أقول : ولا مانع من جعلها الفاء الفصيحة، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّا

أعطيناك الكوثر \* فصل لربك وانحر إنَّ شانك هو الأبر﴾ .

القرآن. ويُجاب بأنه قد علم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنّات، ومعنى هذا، فبشر هؤلاء المُعاندين بأنه لا حظّ لهم من الجنة.

وقال في آية الصّف: إنّ العطف على «تؤمنون» لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أنّ المخاطب بـ «تؤمنون» المؤمنون، وبـ «بشر» النبي عليه الصّلاة والسّلام، ولا أن يُقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة، لا طلب، وإنّ «يغفر لكم» جواب الاستفهام تنزيلاً لسبب السّبب منزلة السّبب كما مرّ في بحث الجمل المفسّرة؛ لأنّ تخالف الفاعلين، لا يقدح؛ تقول: «قوموا واقعدوا يا زيد»، ولأنّ «تؤمنون» لا يتعين للتفسير، سلّمنا، ولكن يحتمل أنه تفسير مع كونه أمراً، وذلك بأن يكون معنى الكلام السّابق أتجروا تجارة تُنجيكم من عذاب أليم، كما كان ﴿فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْهَوْنَ﴾<sup>(١)</sup> في معنى: انتهوا، أو بأن يكون تفسيراً في المعنى دون الصّناعة، لأنّ الأمر قد يُساق لإفادة المعنى الذي يتحصّل من المفسّرة، يقول: «هل أدلك على سبب نجاتك؟ آمن بالله»؛ كما تقول: «هو أن تؤمن بالله». وحينئذ، فيمتنع العطف لعدم دخول التبشير في معنى التفسير.

وقال السّكاكي: الأمران معطوفان على «قُلْ» مقدّرة قبل «يَا أَيُّهَا»، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف؛ تقديره في الأولى: فأنذر، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزّمخشرى في ﴿وَأَهْجُرْني مَلِيًّا﴾<sup>(٢)</sup>: إنّ التّقدير فاحذرني، واهجرني لدلالة ﴿لَأَرْجُمَنَّكَ﴾<sup>(٢)</sup> على التّهديد. وأما<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٨٧٠ - وَإِنَّ شَفَائِي عِبْرَةٌ مُهْرَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمِ دَارِسٍ مِنْ مَعْوَلٍ<sup>(٤)</sup>  
«فهل» فيه نافية؛ مثلها في: ﴿فَهَلْ يَهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٩١، مد).

(٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٤٦، مك).

(٣) تقدّم بالزّمين ٦٥٣ و ٨٦٧ وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (هل... من معول).

وجه الاستشهاد: مجيء «هل» الاستفهامية بمعنى النّفي؛ وعليه فالشّطر الثّاني خبر وليس إنشأ، ويكون ذلك من باب عطف خبر على خبر.

(٥) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٥، مك).

وأما: «هذه خولان»، فمعناها تنبّه لخولان، أو الفاء لمجرد السببية؛ مثلها في جواب الشرط؛ وإذ قد استدلاً بذلك فهلاً استدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَحْسِرْ﴾<sup>(١)</sup>، ونحوه في التنزيل كثير.

وأما<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٧١ - تُنَاغِي عَزَّالاً عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَكَحَلٍ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدٍ<sup>(٣)</sup>

فيتوقف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفاً على أمر مقدر يدلُّ عليه المعنى؛ أي: فافعل كذا، وكحل، كما قيل في: ﴿وَاهْجُرْنِي مَلِيّاً﴾<sup>(٤)</sup>.

وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه، فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا

يجوز «مَنْ عَبْدَ اللَّهِ وَهَذَا زَيْدُ الرَّجُلَيْنِ الصَّالِحِينَ» رفعت، أو نصبت؛ / لأنك لا [١٣٥/ب] تشي إلا على مَنْ أثبتته وعلمته، ولا يجوز أن تخلط مَنْ تعلم، ومن لا تعلم فتجعلهما بمنزلة واحدة، وقال الصَّفَّار: لَمَّا مَنَعَهَا سَيْبُوهِ مِنْ جِهَةِ الثَّعْتِ، عِلْمُ أَنَّ زَوَالَ الثَّعْتِ يَصْحَحُهَا، فَتَصَرَّفَ أَبُو حَيَّانَ فِي كَلَامِ الصَّفَّارِ فَوَهْمٌ فِيهِ، وَلَا حِجَّةٌ فِيهِمَا ذِكْرُ الصَّفَّارِ، إِذْ قَدْ يَكُونُ لِلشَّيْءِ مَانِعَانِ، وَيُقْتَصَرُ عَلَى ذِكْرِ أَحَدِهِمَا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْمَقَامُ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

## عطف الاسميتية على الفعلية، وبالعكس

فيه ثلاثة أقوال؛

أحدها: الجواز مطلقاً؛ وهو المفهوم من قول التَّحَوِّيِّينَ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ فِي مِثْلِ «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرٌ أكرمته» إِنَّ نَصْبَ عَمْرًا أَرْجَحُ؛ لِأَنَّ تَنَاسُبَ الْجَمَلَتَيْنِ الْمُتَعَاظِفَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ تَخَالُفِهِمَا.

والثاني: المنع مطلقاً حُكِيَ عَنِ ابْنِ جَنِّي أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>:

[الرَّمْل]

٨٧٢ - عَاضَهَا اللَّهَ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتْ الْأَصْدَاغُ وَالضَّرْسُ نَقْدًا<sup>(٦)</sup>

(١) س: ١٠٨ (الكوثر، ن: ١ - ٢، مك). (٢) تقدّم البيت برقم «٨٦٨» وغلّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (وكحل).

وجه الاستشهاد: أعاد المصنّف الشاهد - هنا - ليبين أن جملة (كحل) معطوفة على أمر مقدر.

(٤) س: ١٩ (مریم، ن: ٤٦، مك). (٥) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٦) موطن الشاهد: (شابت الأصداغ والضرس نقد).

وجه الاستشهاد: يرى ابن جنّي أن «الضرس» فاعل لفعل محذوف، يفسره المذكور، =

إنَّ الضَّرْسَ فاعلٌ بمحذوفٍ يفسِّره المذكور، وليس بمبتدأ، ويلزمه إيجاب النَّصْبِ في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أقدر الواو للاستئناف.

**والثالث:** لأبي عليٍّ أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتح في «سِرِّ الصَّنَاعَةِ»، وبنى عليه مَنْعُ كَوْنِ الْفَاءِ فِي «خَرَجَتْ إِذَا الْأَسَدُ حَاضِرًا» عاطفةً.

وأضعف الثلاثة القول الثاني، وقد لهج به الرّازي في تفسيره<sup>(١)</sup>، وذكر في كتابه في مناقب الشّافعيّ<sup>(٢)</sup> رضي الله عنه: أن مجلساً جمعه وجماعةً من الحنفيّة، وأنهم زعموا أن قول الشّافعيّ: «يَحِلُّ أكلُ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ» مردودٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ﴾<sup>(٣)</sup>، فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجةٌ للشّافعيّ، وذلك، لأنّ الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسميّة والفعليّة، ولا للاستئناف؛ لأنّ أصل الواو أن تربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مقيدةً للنهي، والمعنى: لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقاً، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقاً، والفسق قد فسره الله - تعالى - بقوله: ﴿أَوْ فَسَقًا أَهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> فالمعنى: لا تأكلوا منه، إذا سُمِّيَ عليه غيرُ الله؛ ومفهومه: كلوا منه إذا لم يُسَمَّ غيرُ الله، اهـ ملخصاً موضحاً. «ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر»<sup>[73]</sup>؛ لكان صواباً.

## العطف على معمولي عاملين

وقولهم: «على عاملين» فيه تجوُّز، أجمعوا على جواز العطف على

[73] العبارة في (خ): «ولو أبطل العطف بتخالف الإنشاء والخبر».

= وليس بمبتدأ؛ لأنه لا يجيز عطف الجملة الاسميّة على الجملة الفعليّة؛ وهذا القول ضعيف. والحقّ أنّ الضَّرْسَ مبتدأ، وكلمة (نقد) خبره؛ والجملة الاسميّة معطوفة على الجملة الفعليّة، ولا غضاضة في ذلك.

(١) المسمّى «مفتاح العنيب» وهو مطبوع طبعات عدّة.  
(٢) أي: في كتابه المسمّى «مناقب الإمام الشّافعيّ» وقد سبقت ترجمة كلّ من الشّافعيّ والرّازي.

(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢١، مك).

(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٤٥، مك).

معمولي عامل واحد؛ نحو: «إن زيدا ذاهب وعمراً جالس» وعلى معمولات عامل؛ نحو: «أعلم زيداً وعمراً بكرًا جالساً وأبو بكرٍ خالدًا سعيداً منطلقاً» وعلى منع العطف على «معمولي»<sup>[74]</sup> أكثر من عاملين؛ نحو: «إن زيدا ضاربٌ أبوه لعمرٍو، وأخاك غلامه بكرٍ» وأما معمولاً عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارًّا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً؛/ نحو: «كان آكلًا طعامك عمرو وتمرك [1/136] بكرٍ» وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إنَّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جارًّا، فإن كان الجارُّ مؤخرًا؛ نحو: «زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة» فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا، وإن كان الجارُّ مقدماً؛ نحو: «في الدار زيد والحجرة عمرو» فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام، وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفرّاء والزجاج، وفصل قوم - منهم الأعلام - فقالوا: إن ولي المخفوض العاطف كالمثال جاز؛ لأنه كذا سُمع، ولأنَّ فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع؛ نحو: «في الدار زيد وعمرو الحجرة».

وقد جاءت مواضع يدلُّ ظاهرها على خلاف قول سيبويه؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ وَأَخْلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيْفِ الرِّيحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾<sup>(١)</sup> آيات الأولى منصوبة إجماعاً؛ لأنها اسم «إن». والثانية والثالثة قرأهما الأخوان<sup>(٢)</sup> بالنَّصب، والباقون بالرَّفْع، وقد استدلَّ بالقراءتين في «آيات» الثالثة على المسألة، أمَّا الرَّفْع، فعلى نيابة الواو مناب الابتداء، وفي، وأمَّا النَّصب فعلى نيابتها مناب إنَّ، وفي.

وأجيب بثلاثة أوجه؛

أحدهما: أن «في» مقدّرة، فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف<sup>(٣)</sup> عبد الله التَّصريح بفي، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد؛ وهو الابتداء، أو «إن».

[74] في (خ): «معمول».

(١) س: ٤٥ (الجائية، ن: ٣ - ٤، مك).

(٢) هما حمزة والكسائي، وقد مرّت ترجمتهما.

(٣) أي: في قراءة عبد الله بن مسعود.

والثاني: أن انتصاب «آيات» على التوكيد للأولى، ورفعها على تقدير مبتدأ؛ أي: هي آيات، وعليهما، فليست «في» مقدرة.

والثالث: يخصُّ قراءة النَّصْب، وهو أنه على إضمار «إن» و «في»، ذكره الشَّاطِبِي وغيره، وإضمار «إن» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله<sup>(١)</sup>:

[المتقارب]

٨٧٣ - هَوْنٌ عَلَيْنِكَ، فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا  
فَلَيْسَ بِآتِيكَ مِنْهِيَهَا وَلَا قَاصِرٍ عَنْكَ مَأْمُورُهَا<sup>(٢)</sup>

لأنَّ «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان مأمورها عطفاً على مرفوع «ليس»؛ لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر؛ لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه، إذ التَّقْدِيرُ حينئذٍ: فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أُجِيبَ عن الثاني بأنه لما كان الضَّمِيرُ في مأمورها عائداً على الأمور، كان كالعائد على المنهيات؛ لدخولها في الأمور.

واعلم أن الزَّمخَشَرِيَّ مَمَّنْ منع العطف المذكور؛ ولهذا، اتَّجَهَ له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا وَالْقَمَرُ إِذَا تَلَّهَا﴾<sup>(٣)</sup> الآيات، فقال: / فإن قلت: نصب إذا مُعْضَلٌ؛ لأنَّك إن جعلت الواو عاطفة، وقَعْتَ في العطف على عاملين، يعني أن «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشَّمْسِ المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهنَّ للقسم، وقعت فيما اتَّفَقَ الخليلُ وسيبويه على استكراهه، يعني أنَّهما استكراها ذلك لِثَلَايَحْتِاجِ كُلِّ قِسْمٍ إِلَى جَوَابِ يَخْصُهُ، ثم أجاب بأنَّ فعل القسم لما كان لا يُذَكَّرُ مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنَّها هي النَّاصِبَةُ الخافضة، فكان العطف على معمولي عامل.

قال ابن الحاجب: «وهذه قوَّة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثمَّ اعترض

(١) تقدَّم البيت برقم ٢٥٥ وعُلِّقَ عليه.

(٢) موطن الشَّاهِدِ: (ولا قاصر عنك مأمورها).

وجه الاستشهاد: عطف «قاصر» على مجرور الباء؛ وحكم هذا العطف الجواز، وقد أوضح المصنِّف في المتن الوجهين المحتملين.

(٣) س: ٩١ (الشَّمْسُ، ن: ١ - ٢، مك).



عليه بقوله تعالى: ﴿فَلَا أُقِيمُ بِالْمُنِيِّسِ الْجَوَارِحِ الْكُنَيْسِ وَالْيَلِيلِ إِذَا عَسَسَ وَالصَّبِيحِ إِذَا نَفَسَ﴾ (١) فَإِنَّ الْجَارَّ - هنا - الباء، وقد صُرِّحَ معه بفعل القسم، فلا تُنَزَّلُ الباء منزلة الناصبة الخافضة» اهـ.

وبعد، فالحق جواز العطف على معمولي عاملين في نحو: «في الدارِ زيدٌ والحجرة عمرو» ولا إشكال - حينئذٍ - في الآية.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري، فجعله قولاً مستقلاً، فقال في كتاب النهاية: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفاً، فهو كالمعدوم؛ ولهذا، جاز العطف في نحو: ﴿وَالْيَلِيلِ إِذَا يَنْشِي وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ (٢) وما أظنه وقف في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب.

## المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً

وهي سبعة؛

١ - أحدها: أن يكون الضمير مرفوعاً بنعم أو بئس، ولا يفسر إلا بالتمييز؛ نحو: «نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً عمرو» ويلتحق بهما فعل الذي يُراد به المدح والذم؛ نحو: ﴿سَاءَ مَثَلًا الْقَوْمُ﴾ (٣) و ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ﴾ (٤) و «ظرف رجلاً زيد» وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويردّه «نعم رجلاً كان زيد» ولا يدخل التاسخ على الفاعل، وأنه قد يحذف؛ نحو: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾ (٥).

٢ - الثاني: أن يكون مرفوعاً بأول المتنازعين المُعْمَلِ ثانيهما؛ نحو قوله (٦):

[الطويل]

٨٧٤ - جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفِ الْأَخْلَاءَ، إِنِّي لَغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمِلٌ (٧)

(١) س: ٨١ (التكوير، ن: ١٥ - ١٨، مك). (٢) س: ٩٢ (الليل، ن: ٢، مك).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٧، مك). (٤) س: ١٨ (الكهف، ن: ٥، مك).

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٥٠، مك). (٦) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٧) موطن الشاهد: (جفوني ولم أجف الأخلاء).

وجه الاستشهاد: إعمال الفعل الثاني (لم أجف) في لفظ المعمول المتأخر، وهو قوله: «الأخلاء»؛ ولما كان العامل الأول: «جفا» يحتاج إلى مرفوع، أضمره فيه؛ وهو واو الجماعة؛ وهذا الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبةً؛ لأن مرتبة المفعول =

والكوفيتون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يحذف الفاعل، وقال  
الفرّاء: يضمّر ويؤخّر عن المفسّر، فإن استوى العاملان في طلب الرّفْع، وكان  
العطف بالواو نحو «قام وقعد أخواك» فهو عنده فاعل بهما.

٣ - الثالث: أن يكون مخبراً عنه، فيفسّره خبره؛ نحو: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا  
الدُّنْيَا﴾<sup>(١)</sup> قال الزّمخشرّي: هذا الضّمير لا يعلم ما يعني به إلا بما يتلوه،  
وأصله: إن الحياة إلا حياتنا الدنيا، ثم وضع هي موضع الحياة؛ لأنّ الخبر  
يدلّ عليها وبيّنها، قال: ومنه<sup>(٢)</sup>:

[المتقارب]

٨٧٥ - هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِلَتْ .....<sup>(٣)</sup>

و «هي العربُ تقول ما شاءت» قال ابن مالك: وهذا من جيّد كلامه،  
ولكن في تمثيله بهي النفس وهي العرب ضعف، لإمكان جعل النفس والعرب  
بدلين و «تحمل» و «تقول» خبرين، وفي كلام ابن مالك أيضاً/ ضعف،  
لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهو كون «هي» ضمير القصة، فإن  
أراد الزّمخشرّي أنّ المثالين يمكن حملهما على ذلك، لا أنه متعين فيهما  
فالضعف في كلام ابن مالك وحده.

٤ - الرابع: ضمير الشأن والقصة؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> ونحو  
﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٥)</sup> والكوفيّ يسمّيه ضمير المجهول.

### [مخالفة ضمير الشأن للقياس في خمسة أوجه]

وهذا الضّمير مخالف للقياس من خمسة أوجه:

= التّأخّر؛ وهذا جائز عند البصريّين؛ لأنهم يفتفرون في التنازع عود الضّمير على متأخر  
لفظاً ورتبة، إذا كان الضّمير مرفوعاً؛ لأنّ شدّة الاحتياج إليه لتمام الكلام؛ تسهّل  
ذلك، وقد ورد في الشعر العربيّ المحتجّ به.

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٩، مك).

(٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (هي النفس).

وجه الاستشهاد: عودة الضّمير «هي» على متأخر لفظاً ورتبة، وهو «النفس». وهذا  
الضمير محلّه من الإعراب مبتدأ، والنفس خبره، ففسّره، ووضّحه.

(٤) س: ١١٢ (الصّمد، ن: ١، مك).

(٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٧، مك).

أحدها: عوْذُه على ما بعده لزوماً إذ لا يجوز للجُملة المفسرة له أن تتقدّم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غلط يوسف بن السيرافي<sup>(١)</sup> إذ قال في قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٧٦ - أَسْكِرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا بِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتْسَاكِرًا<sup>(٣)</sup>  
فيمن رفع سكران وابن المراغة: إن كان شأنيّة، وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر، والجُملة خبر كان. والصواب أن كان زائدة، والأشهر في إنشاده نصب سكران ورفع ابن المراغة؛ فارتفاع متساكر على أنه خبر لهو محذوفاً، ويروى بالعكس؛ فاسم كان مستتر فيها.

والثاني: أن مفسره لا يكون إلا جُملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون والأخفش تفسيره بمفرد له مرفوع؛ نحو: «كان قائماً زَيْدٌ، وظننته قائماً عمرو» وهذا إن سمع خرّج على أن المرفوع مبتدأ، واسم كان وضمير ظننته راجعان إليه؛ لأنه في نيّة التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد كان اسماً لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام» و «إنه ضرب» على حذف المرفوع والتفسير بالفعل مبنياً للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل.

والثالث: أنه لا يتبع بتابع؛ فلا يؤكّد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

والرابع: أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء أو أحد نواسخه.

والخامس: أنه ملازم للإفراد، فلا يُثنى ولا يجمع، وإن فُسّر بحدِيثين أو أحاديث. وإذا تقرّر هذا، علم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثمّ عرف قول الزمخشري في ﴿إِنَّهُ يَرْنِكُمْ هُوَ وَقَبِيلُهُ﴾<sup>(٤)</sup>: إن اسم إن ضمير

(١) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي، عالم من علماء اللغة؛ له شرح أبيات سيبويه، وغيره. تُوفي سنة: ٣٨٥ هـ.

(٢) القائل: الفرزدق من قصيدة يهجو فيها جريراً؛ لأنه هجا قبيلة الفرزدق «تميم» وكانوا - حينئذٍ - بالشام.

(٣) موطن الشاهد: (أسكران كان ابن المراغة)؟.

وجه الاستشهاد: ذكر المصنف البيت - هنا - ليغلط السيرافي الذي عدّ «كان» شأنيّة (وابن المراغة سكران): مبتدأ وخبر؛ والجُملة في محلّ نصب خبر «كان» واسمها: ضمير الشأن المحذوف؛ والصواب: أن «كان» زائدة، وابن المراغة سكران: مبتدأ وخبر.

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٧، مك).

الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قرئ ﴿وَقَبِيلُهُ﴾ بالنصب، وضمير الشأن لا يعطف عليه، وقول كثير من التحويين: إن اسم أن المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قول سيبويه في ﴿أَنْ يَتَابَرَهِيْدُ قَدْ صَدَقَتْ الرُّوْبَاءُ﴾<sup>(١)</sup>: إن تقديره أنك، وفي «كُتِبَتْ إِلَيْهِ أَنْ لَا تَفْعَل» إنه يُجْزَمُ على النهي، وينصب على معنى لئلا، ويرفع على أنك.

٥ - الخامس<sup>(٢)</sup>: أَنْ يُجْزَرَ بِرَبِّ / مُفَسَّرًا بِتَمْيِيزٍ/<sup>[75]</sup>، وحكمه حكم ضمير نعم وبئس في/ وجوب كون مفسره تمييزاً، وكونه هو مفرداً، قال<sup>(٣)</sup>:  
[الخفيف]

٨٧٧ - رُبُّهُ فِتْيَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يُوْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا<sup>(٤)</sup>  
ولكنه يلزم - أيضاً - التذكير؛ فيقال: «رُبُّهُ امرأة» لا رُبُّهَا، ويقال:  
«نعمت امرأة هند» وأجاز الكوفيتون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

وعندي أن الزمخشري يفسر الضمير بالتمييز في غير بابي نعم ورب، وذلك أنه قال في تفسير ﴿فَسَوَّهْنَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ الضمير في «فسواهن» ضمير مبهم، وسبع سموات تفسيره، كقولهم «رَبُّهُ رجلاً» وقيل: راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل: جمع سماء. والوجه العربي هو الأول، اهـ. وتؤوّل على أن مراده أن سبع سموات بدل، وظاهر تشبيهه بـ «رَبُّهُ رجلاً» يأباه.

٦ - السادس: أن يكون مُبدلاً منه الظاهر المفسر له؛ كـ «ضربته زيدا» قال ابن عصفور: أجازته الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز

[75] ساقطة من (خ).

(١) س: ٣٧ (الصفات، ن: ١٠٣ - ١٠٤، مك)

(٢) أي: من المواضع السبعة التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظاً ورتبة.

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) موطن الشاهد: (رُبُّهُ فِتْيَةٌ).

وجه الاستشهاد: عودة الضمير المجرور بـ «رُبُّهُ» على متأخر لفظاً ورتبة، وهو «فتية» وهذا الضمير «الهاء» مجرور لفظاً برب، مرفوع محلاً على كونه مبتدأ، وفتية: تمييزه، فسره، ووضّحه؛ وحكمه حكم ضمير «نعم» و «بئس» في وجوب كون مفسره تمييزاً مفرداً مذكراً.

بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خرّجوا على ذلك قولهم «اللهم صلّ عليه الرّؤوف الرّحيم» وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يأبون نعت الضمير، وقوله<sup>(١)</sup>:

[الرّجز]

٨٧٨ - قَدْ أَضْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلْمُهُ أَنْ يَسَامَ الْبَائِسَا<sup>(٢)</sup>

وقال سيبويه: هو بإضمار أذم، وقولهم: «قاما أخواك، وقاموا إختك، وقمن نسوتك» وقيل: على التّقديم والتّأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف كالتاء في «قامت هند» وهو المختار.

٧ - والسابع: أن يكون متصلًا بفاعل مقدّم، ومفسّره مفعول مؤخّر

كـ «ضرب غلامه زيدا» أجازه الأخفش وأبو الفتح وأبو عبد الله الطّوال<sup>(٣)</sup> من الكوفيين، ومن شواهد قول حسان<sup>(٤)</sup>:

[الطّويل]

٨٧٩ - وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِّنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمًا<sup>(٥)</sup>

وقوله<sup>(٦)</sup>:

[الطّويل]

٨٨٠ - كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْجِلْمِ أَثْوَابَ سُودِدٍ وَرَقَى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَى الْمَجْدِ<sup>(٧)</sup>

(١) تقدّم البيت برقم «٨٢١» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشّاهد: (تلمه).

وجه الاستشهاد: عودة ضمير «الهاء» على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو «البائسا» الواقع بدلاً من الضمير، والمفسّر له.

(٣) هو محمّد بن أحمد، عالم في النحو، وأحد أصحاب الكسائي، توفي سنة: ٢٤٣ هـ.

(٤) أي: حسان بن ثابت، والزّواية في ديوانه:

فلو كان مجد يخلد اليوم واحداً من الناس أبقى مجده اليوم مطعماً والبيت من قصيدة يرثي مطعم بن عدّي والد الصّحابي الجليل جبير بن مطعم رضي الله عنه.

(٥) موطن الشّاهد: (أبقى مجده الدهر مطعماً).

وجه الاستشهاد: عودة الضمير فيه من الفاعل المتقدّم «مجده» على المفعول المتأخّر وهو «مطعماً» وقد أجاز ذلك نظماً ونثراً أبو عبد الله الطّوال من الكوفيين، والأخفش وأبو الفتح من البصريين.

(٦) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٧) موطن الشّاهد: (حلمه، نداء).

وجه الاستشهاد: عودة الضمير فيهما على متأخر لفظاً ورتبةً، وهو «ذا» الواقع مفعولاً في الموضوعين.

والجمهور يوجبون في ذلك - في التثنية - تقديم المفعول؛ نحو: ﴿وَأِذْ  
أَتَيْنَا إِبْرَاهِيمَ رَيْبُؤُهُ﴾<sup>(١)</sup> ويمتنع بالإجماع؛ نحو: «صاحبها في الدار» لاتصال  
الضمير بغير الفاعل، ونحو «ضرب غلامها عبد هند» لتفسيره بغير المفعول،  
والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو: «ضرب  
غلامه زيد» وقال الزمخشري في ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا﴾<sup>(٢)</sup> الآية في  
قراءة أبي عمرو ﴿فَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بالغيبة وضم آخر الفعل: إن الفعل مسند  
للذين يفرحون واقعاً على ضميرهم محذوفاً، والأصل لا يحسبُنَّهُم الذين  
يفرحون بمفازة، أي لا يحسبُنَّ أنفسهم الذين يفرحون فائزين، و «فلا  
يحسبُنَّهُم» توكيد، وكذا قال في قراءة هشام ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ  
اللَّهِ أَمْوَاتًا﴾<sup>(٤)</sup> بالغيبة: إن التقدير «ولا يحسبُنَّهُم»، / والذين فاعل، وردّه أبو  
حيان باستلزامه عود الضمير على المؤخر، وهذا غريب جداً، فإن هذا المؤخر  
مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: «مررت برجل ذاهبة فرسه  
مكسوراً سرجها» فقال: تقديم الحال - هنا - على عاملها، وهو «ذاهبة»  
ممتنع؛ لأن فيه تقديم الضمير على مفسره، ولا شك أنه لو قدم؛ لكان  
كقولك: «غلامه ضرب زيد» ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه  
غير هذا، وهو أنه منع من التقديم لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز  
تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب  
هذه المقالة، وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظاً، وأجاز عوده إلى  
ما تأخر لفظاً ورتبة، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عِيلَتْ مِنْ سُوَى  
تَوَدُّ﴾<sup>(٥)</sup> كون ما شرطية، لأن «تود» حينئذ، يكون دليل الجواب، لا جواباً،  
لكونه مرفوعاً، فيكون في نية التقديم، فيكون - حينئذ - الضمير في «بينه»  
عائداً على ما تأخر لفظاً ورتبة، وهذا عجيب، فإن الضمير الآن عائداً على  
متقدم لفظاً، ولو قدم «تود» لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع «ضرب زيداً غلامه»  
لأن زيداً في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا معمول  
عليه، وأما الثاني، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا  
لِيَسْجُدَّ لَهُ﴾<sup>(٥)</sup> إن فاعل بدا عائداً على السجن المفهوم من ليسجنته.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٤، مد).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٨، مد). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٠، مد).

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٦٩، مد). (٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

## شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً

والكلام فيه في أربع مسائل:

الأولى: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يشترط فيما قبله أمران:

أحدهما: كونه مبتدأ في الحال أو في الأصل؛ نحو: ﴿فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup> الآية، ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿إِن تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا﴾<sup>(٥)</sup>، وأجاز الأخفش وقوعه بين الحال وصاحبها كجاء زيد هو ضاحكاً، وجعل منه ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> فيمن نصب «أطهر»، ولحن أبو عمرو من قرأ بذلك، وقد خرّجته على أن ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي﴾ جملة، و «هن» إما توكيد لضمير مستتر في الخبر، أو مبتدأ ولكم الخبر، وعليهما فأطهر حال، وفيهما نظر، أما الأول، فلأن بناتي جامد غير مؤول بالمشتق، فلا يتحمل ضميراً عند البصريين، وأما الثاني؛ فلأن الحال لا تتقدم على عاملها الظرفي عند أكثرهم.

والثاني: كونه معرفة كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرة؛ نحو: «ما ظننت أحداً هو القائم» و «كان رجل هو القائم» وحملوا عليه ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَى مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>(٧)</sup> فقدروا «أربي» منصوباً.

/ويشترط فيما بعده أمران: كونه خبراً لمبتدأ في الحال، أو في الأصل. [١٣٨/ب] وكونه معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يقبل «أل» كما تقدم في «خيراً»<sup>(٨)</sup> و «أقل»، وشرط الذي كالمعرفة: أن يكون اسماً كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم لتشابههما، وجعل منه ﴿إِنَّهُ هُوَ بَيِّنٌ وَبُعِيدٌ﴾<sup>(٩)</sup> وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجاني أبو البقاء، فأجاز الفصل في ﴿وَمَكْرُ أُولَئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾<sup>(١٠)</sup> وابن الخباز، فقال في شرح الإيضاح: لا فرق بين كون

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٥، مد).

(٢) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).

(٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٤٠، مك).

(٤) س: ١٦ (التحل، ن: ٩٢، مك).

(٥) من آية المزمّل المتقدمة ﴿تجدوه عند الله هو خيراً﴾.

(٦) س: ٨٥ (البروج، ن: ١٣، مك).

(٧) س: ٣٥ (فاطر، ن: ١٠، مك).

امتناع «أل» لعارض كأفعلٍ مِن، والمضاف كمثلك وغلام زيد، أو لذاته كالفعل المضارع، اهـ. وهو قول السهيلي، قال في قوله تعالى ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾<sup>(١)</sup>: «وإنما أتى بضمير الفصل في الأوّلين دون الثالث؛ لأنّ بعض الجهال قد يثبت هذه الأفعال لغير الله؛ كقول نُمرود: أنا أحيي، وأميت، وأما الثالث فلم يدعه أحد من الناس» اهـ.

وقد يُستدلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾<sup>(٢)</sup> فعطف «يهدي» على «الحق» الواقع خبراً بعد الفصل، اهـ. [وتمثيله «بغلام زيد» مردود لأنّه معرفة، وقد يقال: إنّه يلزمه إجازة ذلك مع الماضي]<sup>[76]</sup>.

ويشترط له في نفسه أمران:

أحدهما: أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إيّاه الفاضل»، وأنت إيّاك العالم» وأما «إنك إيّاك الفاضل» فجائز على البديل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

والثاني: أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل» فأما قول جرير بن الحطّفي<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

٨٨١ - وَكَائِنٍ بِالْأَبَاطِحِ مِنْ صَدِيقِي يِرَانِي لَوْ أَصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا<sup>(٤)</sup>

وكان قياسه «يراني أنا» مثل ﴿إِنْ تَرَيْنَا أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾<sup>(٥)</sup> فقيل: لي/ هو/<sup>[77]</sup> فصلاً، وإنّما هو توكيد للفاعل، وقيل: هو فصل، فقيل: لمّا كان عند صديقه بمنزلة نفسه حتّى كان إذا أصيب كأنّ صديقه/ هو/<sup>[77]</sup> قد أصيب؛ فجعل ضمير

[76] زيادة من (خ). [77] ساقطة من (خ).

(١) س: ٥٣ (النجم، ن: ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ مك).

(٢) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٦، مك). (٣) مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (يراني هو المصابا).

وجه الاستشهاد: وقع قوله: «هو» ضمير فصل بعد ضمير الحاضر، وهو ياء المتكلم؛ فكان حقّه في الظاهر أن يقول: أنا المصابا؛ لأنّ ضمير الفصل، يجب أن يكون مطابقاً لما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم؛ لأنّ فيه نوعاً من التوكيد.

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٤٠، مك).



الصديق بمنزلة ضميره؛ لأنه نفسه في المعنى، وقيل: هو على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مصابي، والمُصاب - حينئذٍ - مصدرٌ؛ كقولهم: «جبر الله مصابك» أي مصيبتك، أي: يرى مصابي هو المصاب العظيم، ومثله في حذف الصفة ﴿أَلَنْ جِئْتِ بِالْحَقِّ﴾<sup>(١)</sup> أي: الواضح، وإلا لكفروا بمفهوم الظرف ﴿فَلَا نُؤَيِّمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾<sup>(٢)</sup> أي: نافعاً؛ لأن أعمالهم تُوزن، بدليل ﴿وَمَنْ خَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾<sup>(٣)</sup> الآية، وأجازوا «سيرٌ يزيد سيراً» بتقدير الصفة، أي واحد؛ وإلا لم يُفد،/ وزعم ابن الحاجب أن الإنشاد «لو أصيب» بإسناد الفعل إلى ضمير [١/١٣٩] الصديق، وأن «هو» توكيد له، أو لضمير يرى، قال: إذ لا يقول عاقل: يراني مصاباً إذا أصابتنى مصيبة، اهـ. وعلى ما قدمناه من تقدير الصفة لا يتجه الاعتراض، ويروى «يراه» أي يرى نفسه، و «تراه» بالخطاب، ولا إشكال - حينئذٍ - ولا تقدير، والمصاب - حينئذٍ - مفعولٌ لا مصدر، ولم يطلع على هاتين الروايتين بعضهم فقال: ولو أنه قال يراه لكان حسناً، أي يرى الصديق نفسه مصاباً إذا أصبت.

### [فائدة ضمير الفصل]

المسألة الثانية: في فائدته، وهي ثلاثة أمور:

أحدها لفظي: وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا تابع، ولهذا سُمي فصلاً؛ لأنه فصلٌ بين الخبر والتابع، وعماداً؛ لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر التحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة، وذكر التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحو: ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> والضمائر لا توصف.

والثاني معنوي: وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجامع التوكيد، فلا يقال «زيد نفسه هو الفاضل» وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يُدعمُ به الكلام، أي يقوى ويؤكد.

والثالث معنوي أيضاً: وهو الاختصاص، وكثير من البيانين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾<sup>(٥)</sup> فقال:

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد).

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٠٥، مك). (٤) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ٩، مك). (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٥، مد).

فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

## [هل لضمير الفصل محل؟]

المسألة الثالثة: في محله.

زعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، وأل الموصولة، وقال الكوفيتون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فمحله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي ظن نصب، وبين معمولي كان رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي إن بالعكس.

## [أوجه ضمير الفصل]

المسألة الرابعة: فيما يحتمل من الأوجه.

يُحتمل في نحو ﴿كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(١)</sup> ونحو ﴿إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْغَالِبِينَ﴾<sup>(٢)</sup> الفصلية والتوكيد، دون الابتداء لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: «زيد هو العالم، وإن عمراً هو الفاضل» الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهراً في الثانية والثالثة، ولا يؤكد الظاهر/بالمضمير؛ لأنه ضعيف والظاهر قوي، وهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿إِنَّكَ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾<sup>(٤)</sup> التوكيد، وقد يريد أنه توكيد لضمير مستتر في «شانئك» لا لنفس شانئك، ويحتمل الثلاثة في نحو «أنت أنت الفاضل» ونحو ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْعُيُوبِ﴾<sup>(٥)</sup> ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إن زيدا هو الفاضل» البدلية، وهم أبو البقاء، فأجاز في ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ﴾<sup>(٦)</sup> كونه بدلاً من الضمير المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتك فكننت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر كان، ولو قدرت الأول فصلاً أو توكيداً، لقلت: «أنت إيتاك».

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد). (٤) س: ١٠٨ (الكوثر، ن: ٣، مك).

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١١٣، مك). (٥) س: ٥ (المائدة، ن: ١٠٩، مك).

(٣) س: ٣٧ (الصافات، ن: ١٦٥، مك). (٦) س: ٧٣ (المزمل، ن: ٢٠، مك).

والضمير في قوله تعالى: ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ هِيَ أَرْبَىٰ مِنْ أُمَّةٍ﴾<sup>(١)</sup> مبتدأ؛ لأنَّ ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّىٰ يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ أَوْ يَنْصُرَانِهِ»<sup>(٢)</sup> إنَّ قُدْرَ فِي «يَكُونَ» ضَمِيرٌ لِكُلِّ فَأَبَوَاهُ مَبْتَدَأٌ، وَقَوْلُ «هُمَا» إِمَّا مَبْتَدَأُ ثَانٍ وَخَبْرُهُ اللَّذَانِ، وَالجُمْلَةُ خَبْرُ أَبَوَاهُ، وَإِمَّا فَصْلٌ، وَإِمَّا بَدَلٌ مِنْ أَبَوَاهُ إِذَا أَجْزْنَا إِبْدَالَ الضَّمِيرِ مِنَ الظَّاهِرِ، وَاللَّذَانِ خَبْرُ أَبَوَاهُ، وَإِنْ قُدْرَ «يَكُونَ» خَالِيًا مِنَ الضَّمِيرِ فَأَبَوَاهُ اسْمٌ يَكُونُ، وَ «هُمَا» مَبْتَدَأٌ أَوْ فَصْلٌ أَوْ بَدَلٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ فَاللَّذَانِ بِالْأَلْفِ، وَعَلَى الْآخِرِينَ هُوَ بِالْيَاءِ.

### روابط الجملة بما هي خبر عنه

وهي عشرة:

أحدها: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يربط به مذكوراً؛ كزيد ضربته، ومحدوفاً مرفوعاً؛ نحو: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَّجِرَيْنِ﴾<sup>(٣)</sup> إذا قدر: «لهما ساحران»، ومنصوباً كقراءة ابن عامر في سورة الحديد ﴿وَكُلٌّ وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسْنَى﴾<sup>(٤)</sup> لم يقرأ بذلك في سورة النساء، بل قرأ بنصب «كل» كالجماعة؛ لأنَّ قبله جملة فعلية وهي: ﴿فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾<sup>(٥)</sup> فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجمل؛ لأنَّ بعده ﴿وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ وهذا ممَّا أغفلوه، أعني الترجيح باعتبار ما يعطف على الجملة، فإنهم ذكروا رجحان النَّصْبِ عَلَى الرَّفْعِ فِي بَابِ الْإِسْتِغَالِ فِي نَحْوِ: «قَامَ زَيْدٌ وَعَمْرَأُ أَكْرَمْتَهُ» لِلتَّنَاسُبِ، وَلَمْ يَذْكُرُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي نَحْوِ «زَيْدٌ ضَرَبْتَهُ وَأَكْرَمْتِ عَمْرَأً» وَلَا فَرَقَ بَيْنَهُمَا، وَقَوْلُ أَبِي التَّجَمِّمِ<sup>(٦)</sup>:

[الرجز]

٨٨٢ - قَدْ أَضْبَحْتَ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ<sup>(٧)</sup>

(١) س: ١٦ (التحل، ن: ٩٢، مك).

(٢) تقدّم الحديث وتخريجه، وبين المصنّف في المتن المراد من ذكره.

(٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك). (٤) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٠، مد).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٩٥، مد).

(٦) مرّت ترجمته، وتقدّم البيت برقم «٣٦٤» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (كلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ).

وجه الاستشهاد: ارتفاع «كل» على أنّها مبتدأ والجملة بعده خبر عنه؛ وجملة (كلُّهُ لَمْ أَضْنَعِ) في محلّ نصب صفة لـ «ذنباً»، ولا يجوز أن تنصب «كل» هنا؛ لِمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَتْنِ.

ولو نصب «كل» على التوكيد لم يصح؛ لأن «ذنباً» نكرة، أو على المفعولية كان فاسداً معنى، لما بيّناه في فصل كل، وضعيفاً صناعة؛ لأن حق «كل» المتصلة بالضمير ألا تستعمل إلا توكيداً أو مبتدأ؛ نحو: ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾<sup>(١)</sup> قرء بالنصب والرفع، وقراءة جماعة ﴿أَفْحَكُمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ بالرفع، ومجروراً<sup>(٢)</sup>؛ نحو: «السَّمْنُ مَتَوَانٍ بِذِرْهِمٍ» أي منه، وقول امرأة: «زوجي المسُّ مسُّ أرنبٍ والرَّيْحُ ريحُ زَرْبٍ»<sup>(٣)</sup> إذا لم نقل إنَّ أل نائبة عن الضمير، وقوله تعالى ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٤)</sup> أي إنَّ ذلك منه، ولا بُدَّ من هذا التقدير،/ سواء أقدَرنا اللَّامَ للابتداءِ وَمَنْ موصولة أو شرطية، أم قدرنا اللَّامَ مُوطئة وَمَنْ شرطية<sup>(٥)</sup>، أمَّا على الأوَّل فلأنَّ الجملة خبر، وأمَّا على الثاني فلأنَّه لا بدَّ في جواب اسم الشرط المرتفع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء أقلنا: إنَّه الخبر أو إنَّ الخبر فعل الشرط، وهو الصحيح، وأمَّا على الثالث فلأنَّها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء والحوافي: «إنَّ الجملة جواب الشرط» مردود، لأنَّها اسمية، وقولهما: «إنَّها على إضمار الفاء» مردود، لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللَّامَ للابتداء، لا للتوطئة.

### تنبيه

قد يوجد الضمير في اللفظ، ولا يحصل الربط، وذلك في ثلاث مسائل؛

- إحداها: أن يكون معطوفاً بغير الواو؛ نحو «زيدٌ قامَ عمرو فهو» أو «ثم هو».
- والثانية: أن يعاد العامل؛ نحو: «زيدٌ قامَ عمرو وقام هو».
- والثالثة: أن يكون بدلاً؛ نحو: «حُسنُ الجاريةِ الجاريةُ أعجبتني هو» فهو: بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٠، مد).  
(٢) بالعطف على قوله: «مرفوعاً» و «منصوباً» في أول الفصل؛ والمراد: الضمير الزابط لجملة المبتدأ أو الخبر.  
(٣) صحيح البخاري؛ كتاب النكاح، باب حسن المعاشرة.  
(٤) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٤٣، مك).  
(٥) وعدم اقتران الجملة الاسمية (إنَّ ذلك . . .) بالفاء؛ لتقدّم أداة القسم؛ فالجواب لها.

كأنه من جملة أخرى، وقياسُ قول مَنْ جعل العاملَ في البدلِ نفسَ العاملِ في المبدلِ منه أن تصحَّ المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النَّصب والرَّفع في نحو: «زيد ضربتِ عمرأ وأباه» ويمتنع الرَّفع والنَّصب مع الفاءِ وثم، ومع التَّصريحِ بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من عمرو لم يجوزوا، على ما مرَّ من الاختلاف في عاملِ البدل، فإنَّ قَدْرته بياناً جاز باتِّفاق أو بدلاً لم يجز، ويجوز بالاتِّفاق «زيدٌ ضربتُ رجلاً يُحبُّه» رفعت زيدا أو نصبته، لأنَّ الصِّفة والموصوف كالشيء الواحد.

\* \* \*

الثَّاني: الإشارة؛ نحو: ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾<sup>(٣)</sup> ويحتمله ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup> وخصَّ ابن الحاج المسألة بكون المبتدأ موصولاً أو موصوفاً والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو: «زيد قام هذا» لمانعين، و «زيد قام ذلك» لمانع، والحجَّة عليه في الآية الثالثة/<sup>(٥)</sup>، ولا حجَّة عليه في الرابعة<sup>(٦)</sup>؛ لاحتمال كون «ذلك» فيها بدلاً أو بياناً، وجوزَ الفارسيُّ كونه صفةً، وتبعه جماعة؛ منهم أبو البقاء، وردَّه الحوفيُّ بأنَّ الصِّفة، لا تكون أعرف من الموصوف.

الثالث: إعادة المبتدأ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التَّهويل والتفخيم؛ نحو: ﴿الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ﴾<sup>(٨)</sup> وقال<sup>(٩)</sup>: [الخفيف]

٨٨٣ - لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ نَعَصَ الموتُ ذا الغنى والغنى والفقير<sup>(١٠)</sup>

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣٦، مك). (٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٢، مك).

(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٣٦، مك).

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٦، مك).

(٥) أي: آية الإسراء: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾.

(٦) أي: آية الأعراف المتقدمة: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾.

(٧) س: ٦٩ (الحاقَّة، ن: ١ - ٢ مك). (٨) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٢٧، مك).

(٩) القائل: عدِّي بن زيد العبادي، ويُنسب إلى سودة بن عدِّي، وإلى أمية بن أبي الصلت.

(١٠) موطن الشاهد: (لا أرى الموتَ يسبقُ الموتَ شيءٌ).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (يسبق الموت شيء) مفعولاً ثانياً لفعل «أرى» ومفعولاً «أرى» أصلهما مبتدأ وخبر؛ فلذا، تحتاج الجملة الحالَّة محلَّ الخبر إلى رابط، فكان ذلك الرابطة إعادة المبتدأ بلفظه، وهو «الموت».

٤ - والرَّابِع: إعادته بمعناه؛ نحو: «زيدٌ جاءني أبو عبد الله» إذا كان أبو عبد الله كنية له، أجازته أبو الحسن مستدلاً بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِنَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نَضِيعُ أجرَ الْمُصَلِّينَ﴾<sup>(١)</sup> وأجيب بمنع كون الذين العموم؛ لأن الصلحيين أعم من المذكورين، أو ضميرٌ محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

٥ - والخامس: عموم يشمل المبتدأ؛ نحو: «زيدٌ نعم الرجل» وقوله<sup>(٢)</sup>: [الطويل]

٨٨٤ - [أَلَا لَيْتَ شِغْرِي هَلْ إِلَى أُمِّ جَحْدَرٍ سَبِيلٌ؟] فَأَمَّا الصَّبْرُ عَنْهَا فَلَا صَبْرًا<sup>(٣)</sup>  
كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيدٌ مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار» أما المثال، فقليل: الرابطة إعادة المبتدأ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «ال» في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ بلفظه، وليس العموم فيه مراداً، إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لأنه لا صبر له عن شيء.

والسادس: أن يُعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس؛ نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾<sup>(٤)</sup> وقوله<sup>(٥)</sup>: [الطويل]

٨٨٥ - وَإِنْسَانٌ عَيْنِي يَخْسَرُ الْمَاءَ نَارَةً فَيَبْدُو، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ<sup>(٦)</sup>

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٧٠، مك).

(٢) القائل: ابن ميادة، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (فأما الصبر عنها فلا صبراً).

وجه الاستشهاد: وقوع الجملة الاسمية (لا صبر لي) في محل رفع خبر عن «الصبر» والرباط العموم في اسم «لا» لأن التكررة الواقعة بعد النفي، تفيد العموم؛ فقد نفي بجملة (لا صبر) الصبر بأنواعه جميعها؛ والصبر عنها الواقع مبتدأ بعض أنواع الصبر.

(٤) س: ٢٢ (الحج، ن: ٦٣، مد).

(٥) القائل: ذو الرمة، ويُنسب إلى كثير عزة.

(٦) موطن الشاهد: (يحسر الماء فيبدو).

وجه الاستشهاد: عطف جملة (يبدو) المتضمنة ضميراً يعود إلى (إنسان عيني) الواقع مبتدأ. عطفها على جملة (يحسر الماء) الواقعة خبراً للمبتدأ المذكور والخالية من =

كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يحسر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه.

**والسابع:** العطف بالواو، أجازته هشام وحده؛ نحو: «زيدٌ قامت هندٌ وأكرمها» ونحو «زيدٌ قام وقعدت هندٌ» بناء على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجمله كمسألة الفاء، وإنما الواو للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائمٌ وقاعدٌ» دون «هذان يقوم وقعد».

**والثامن:** شرطٌ يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر؛ نحو: «زيدٌ يقومٌ عمرو إن قام».

**والتاسع:** «أل» الثابتة عن الضمير، وهو قول الكوفيّين وطائفة من البصريّين، ومنه: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾<sup>(١)</sup> الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

**والعاشر:** كونُ الجملة نفسَ المبتدأ في المعنى؛ نحو: «هَجِيرِي<sup>(٢)</sup> أبي بكر لا إله إلا الله» ومن هذا أخبار ضمير الشأن والقصة؛ نحو: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: ﴿فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٤)</sup>.

### تنبيه

الرباط في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ﴾<sup>(٥)</sup> إما التون على أن الأصل وأزواج الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدرّيج؛ وتقديرهما: إما قبل يتربصن، أي أزواجهم يتربصن، وهو قول الأخفش، وإما بعده، أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي - وتبعه ابن مالك - الأصل يتربصن أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير؛ لأن التون لا تضاف لكونها ضميراً، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير.

= ضمير يعود إلى المبتدأ، فصارت الجملتان كالشيء الواحد؛ ولذا، صحّ إعراب جملة (يحسر الماء) خبراً للمبتدأ المذكور.

(١) س: ٧٩ (التأذعات، ٤٠ - ٤١، مك). (٢) هَجِيرِي فلان: كلامه، ودأبه، وشأنه.

(٣) س: ١١٢ (الإخلاص، ن: ١، مك). (٤) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٩٧، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٤، مد).

## / الأشياء التي تحتاج إلى الرابطة

وهي أحد عشر:

أحدها: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثم كان مردوداً قول ابن الطراوة في «لولا زيد لأكرمته»: إن لأكرمته هو الخبر، وقول ابن عطية في «فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقُولُ لِأَمْلَانِ»<sup>(١)</sup> إن لأملان خير الأول فيمن قرأه بالرفع، وقوله إن التقدير «أن أملاً» مردود؛ لأن «أن» تُصير الجملة مفرداً، وجواب القسم لا يكون مفرداً، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسماً، كما في «لعمرك لأفعلن».

الثاني: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير: إما مذكوراً؛ نحو: ﴿حَقٌّ تَنْزَلُ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرُؤُهُ﴾<sup>(٢)</sup>، أو مقدراً إما مرفوعاً؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]

٨٨٦ - إن يُقتلوك فإن قتلك لم يكن عاراً عليك؟ ورب قتل عار<sup>(٤)</sup>  
أي هو عار، أو منصوباً، كقوله<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

٨٨٧ - [حَمَيْتَ حِمَىٰ تِهَامَةَ بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(٦)</sup>  
أي حميته، أو مجروراً؛ نحو: ﴿وَأَنْتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾<sup>(٧)</sup> فإنه على تقدير «فيه» أربع

(١) س: ٣٨ (ص، ن: ٨٤، ٨٥، مك).

(٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٩٣، مك).

(٣) تقدم البيت برقم «٣٠ و ٢٢٠» وعلق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (قتل، عار).

وجه الاستشهاد: وقوع «قتل» مبتداً مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً، و «عار» خبر لمبتداً محذوف؛ تقديره: هو. والجملة الاسمية (هو عار) صفة قتل، وحذف رابط الصفة، وهو «هو» المقدر مبتداً؛ أي: في محل رفع.

(٥) القائل: جرير من قصيدة يمدح فيها عبد الملك بن مروان.

(٦) موطن الشاهد: (وما شيء حميت).

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير الزابط في محل نصب مفعولاً به؛ لأن التقدير: حميته، كما جاء في المتن.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٨، مد).



مرات، وقراءة الأعمش<sup>(١)</sup> ﴿فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾<sup>(٢)</sup> على تقدير فيه مرتين، وهل حُذِفَ الجازَ والمجرور معاً، أو حذِفَ الجازَ وحده فانصبب الضمير، واتصل بالفعل؛ كما قال<sup>(٣)</sup> :

[الطويل]

٨٨٨ - وَيَوْمًا شَهِدْنَاهُ سُلَيْمًا وَعَامِرًا [قَلِيلًا سِوَى الطَّغْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ]<sup>(٤)</sup>

أي شهدنا فيه، ثم حذِفَ منصوباً؟ قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أمالي ابن السُّجَرِيِّ، قال الكسائي: «لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجازَ حُذِفَ أولاً، ثم حُذِفَ الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا فيه، وقال أكثر التحويين؛ منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران، والأقيسُ عندي الأول»، اهـ. وهو مخالف لما نقل غيره، وزعم أبو حيان: أن الأولى أليقَدَّر في الآية الأولى ضمير، بل يقَدَّر أن الأصل يوماً يوماً لا تجزي، بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حذِفَ المضاف، ولا يعلم أن مضافاً إلى جملة حذِفَ، ثم إن ادعى أن الجملة باقية على محلها من الجزّ فشاذ، أو أنها أُنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولاً في مثل هذا الموضع.

الثالث: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالباً إلا الضمير: إما مذكوراً؛ نحو: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٥)</sup> ونحو ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَفِيهَا مَا شَتَّيْتَهُ الْآنْفُسُ﴾<sup>(٧)</sup> ونحو ﴿يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ﴾<sup>(٨)</sup> وإما مقدراً نحو ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٩)</sup> ونحو ﴿وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ﴾<sup>(١٠)</sup> ﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِي﴾<sup>(١١)</sup> ونحو

(١) هو أبو محمد، سليمان بن مهران، من أهل الكوفة، ومن التابعين، كان إماماً في علوم القرآن، والحديث، والفرائض، توفي سنة: ١٤٨ هـ.

(٢) س: ٣٠ (الزوم، ن: ١٧، مك).

(٣) القائل: رجل من بني عامر، من دون تحديد.

(٤) موطن الشاهد: (ويوماً شهدناه).

وجه الاستشهاد: حذِفَ حرف الجزّ «في» فانصبب الضمير «الهاء» أي: جاء في محل نصب؛ لأن الأصل: شهدنا فيه؛ وذكر البيت - هنا - للقياس عليه.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٣، مد).

(٦) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٥، مك).

(٧) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٧١، مك).

(٨) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٣، مك).

(٩) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).

(١٠) أي: الآية المتقدمة على قراءة من أسقط الضمير.

(١١) أي: الآية المتقدمة على قراءة من أسقط الضمير.

﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ﴾<sup>(١)</sup> والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهرٌ يخلفُ الضميرَ؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٨٨٩ - فَيَارَبَّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ<sup>(٣)</sup>

[١٤١/ب] / وهو قليل /<sup>[78]</sup>، قالوا: وتقديره: وأنت الذي في رحمته. وقد كان/

يمكنهم أن يقدروا في رحمتك، كقوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٨٩٠ - وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي [وَأَشْمَتَ بِي مَنْ كَانَ فِيكَ يَلُومُ]<sup>(٥)</sup>

وكانهم كرهوا بناء قليل على قليل، إذ الغالب «أنت الذي فعل» وقولهم «فعلت» قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما «أنت الذي قام زيد» فقليل غير مقيس، وعلى هذا يقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾<sup>(٦)</sup>: إنه يجوز كون العطف بثم على الجملة الفعلية، ضعيف، لأنه يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به، لأن المعطوف على الصلة صلة، فلا بد من رابط، وأما إذا قدر العطف على الحمد لله وما بعده، فلا إشكال.

الرابع: الواقعة حالاً، وربطها إما الواو والضمير؛ نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(٧)</sup> أو الواو فقط؛ نحو: ﴿لَيْنَ أَكَلَهُ الذُّبُّ وَنَحْنُ

[78] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٣، مك).

(٢) تقدم البيت برقم «٣٧٧» وعلق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (وأنت الذي في رحمة).

وجه الاستشهاد: نيابة الظاهر مناب الضمير في عائد الصلة، وهو قوله: في رحمة

الله، وكان حقه أن يقول: في رحمته، أو في رحمتك؛ كما جاء في المتن.

(٤) القائلة: أمية امرأة ابن الدمينية، ويُنسب إلى ليلي صاحبة المجنون، أو إلى معشوقة ابن الدمينية.

(٥) موطن الشاهد: (وأنت الذي أخلفتني).

وجه الاستشهاد: ربط جملة «أخلفتني» بالضمير المتصل البارز؛ وحكم هذا الربط

الجواز؛ والأرجح الإضمار.

(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ١، مك). (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٣، مد).

عُصْبَةٌ<sup>(١)</sup>، ونحو «جاء زيد والشمس طالعة» أو الضمير فقط؛ نحو: ﴿تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٢)</sup> وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية: أنه لا بد من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل؛ نحو: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾<sup>(٣)</sup> [فنبذوه وراء ظهورهم كأنهم لا يعلمون]<sup>(٤)</sup>، ﴿وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقَّبَ لِحُكْمِهِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ أَلْمُسَكِينِ إِلَّا إِنْهُمْ لِيَأْكُلُوا الطَّعَامَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَيَوْمَ أَلْقَيْتُمُ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٧)</sup> وقد يخلو منهما لفظاً فيقدر الضمير؛ نحو: «مررت بالبرق ففيز بدرهم» أو الواو؛ كقوله يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ انتصف النهار، وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله<sup>(٧)</sup>:

[الكامل]

٨٩١- نَصَفَ النَّهَارَ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالغَيْبِ لَا يَدْرِي<sup>(٨)</sup>

الخامس: المفسرة لعامل الاسم المشتغل عنه؛ نحو: «زيداً ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمراً وأخاه، أو عمراً أخاه» إذا قدرت الأخ بياناً، فإن قدرته بدلاً، لم يصح نصب الاسم على الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup> الذين: مبتدأ، وتعسا: مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون الذين منصوباً بمحذوف يفسره تعسا كما تقول «زيداً ضرباً إياه» وكذا، لا يجوز «زيداً جدعاً له» ولا «عمراً سقياً له» خلافاً لجماعة منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، وقوله تعالى ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَاتِنَا﴾<sup>(١٠)</sup> إن قدرت «من زائدة» ف «كم»

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٤، مك).

(٢) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٠، مك). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٦، مد).

(٤) مزج بين آيتي البقرة (١٠١/٢)، وآل عمران (١٨٧/٣).

(٥) س: ١٣ (الزهد، ن: ٤١، مد). (٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٠، مك).

(٧) القائل: المسيب بن علس، ويُنسب إلى الأعشى، كما ذكر صاحب الدرر اللوامع.

(٨) موطن الشاهد: (الماء غامره).

وجه الاستشهاد: تقدير الواو الرابطة في الجملة الاسمية الواقعة حالاً؛ والتقدير:

(والماء غامره).

(٩) س: ٤٧ (محمد، ن: ٨، مد). (١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١١، مد).

مبتدأ أو مفعول لـ «آتيناً» مقدراً بعده، وإن قدرتها بياناً لـ «كم» كما هي بيان [١/١٤٢] «ما» في: ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾<sup>(١)</sup> لم يجز واحد من الوجهين؛ لعدم الرجوع - حينئذ - إلى كم، وإنما هي مفعول ثانٍ مقدّم؛ مثل: / «أعشرين درهماً أعطيتك؟» وجوز الزمخشري في كم: الخبريّة والاستفهامية، ولم يذكر التحويتون أنّ كم الخبرية تُعلّق العامل عن العمل، وجوز بعضهم زيادة «من» كما قدّمنا، وإنما تزداد بعد الاستفهام بهلّ خاصّة، وقد يكون تجويزه ذلك على قول من لا يشترط كون الكلام غير موجبٍ مطلقاً، أو على قول من يشترطه في غير باب التمييز، ويرى أنّها في «رطل من زيت، وخاتم من حديد» زائدة لا مبيّنة للجنس.

السادس والسابع: بدلا البعض والاشتمال، ولا يربطهما إلا الضمير: ملفوظاً؛ نحو: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾<sup>(٣)</sup> أو مقدراً؛ نحو: ﴿مَنْ اسْتَطَاعَ﴾<sup>(٤)</sup> أي: منهم؛ ونحو: ﴿قُلْ أَصْحَابُ الْأَخْدُودِ النَّارِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: فيه، وقيل: إنّ آل خلف عن الضمير، أي ناره، وقال الأعشى<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٨٩٢ - لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوْنُهُ تَقْضِي لِبَانَاتٍ وَيَسَامُ سَائِمٌ<sup>(٧)</sup>  
أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأنّ الجملة صفتها، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر رابط للبدل - وهو ثواء - بالمبدل منه وهو حَوْلٌ، وزعم ابن سيده أنّه يجوز كون الهاء من ثويته للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء، لخلق الصفة حينئذٍ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرّابط في بدل البعض، وجب في نحو قولك «مررت» من غير ضمير.

### تنبيه

إنّما لم يحتج بدل الكلّ إلى رابط لأنّه نفس المبدل منه في المعنى، كما أنّ الجملة التي هي نفس المبتدأ، لا تحتاج إلى رابط لذلك.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٦، مد).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٧، مد).

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٧، مد).

(٤) س: ٨٥ (البروج، ن: ٤ - ٥، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٧، مد).

(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٧، مد).

(٧) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٧، مد).

وجه الاستشهاد: تقدير الضمير الرّابط للبدل مع الجاز؛ لأنّ المراد: ثويته فيه؛ خلافاً لما زعمه ابن سيده.

الثامن: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه - أيضاً - إلا الضمير: إمّا ملفوظاً به؛ نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهه» أو «وجهاً منه» أو مقدرأ؛ نحو: «زيدٌ حسنٌ وجهاً» أي منه واختلف في نحو: «زيدٌ حسنٌ الوجه» بالرفع، فقيل: التقدير منه، وقيل: أل خلف عن الضمير، وقال تعالى ﴿وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَنَابِ جَنَّاتٍ عَدْنٍ مُّفْتَحَةً لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾<sup>(١)</sup> جنات بدل أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يقع عطف البيان في التكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة؛ لأنّ عدناً علمٌ على الإقامة بدليل ﴿جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾<sup>(٢)</sup> لو صحّ تعيّن البدلية بالاتفاق، إذ لا تبين المعرفة التكررة، ولكن قوله ممنوع، وإنما عدن مصدر عدن، فهو نكرة، والتي في الآية بدل لا نعت، و«مفتحة» حال من جنات؛ لاختصاصها بالإضافة، أو صفة لها، لا صفة لحسن، لأنه مذكر، ولأنّ البدل، لا يتقدّم على النعت، و«الأبواب» مفعول ما لم يُسم فاعله، أو بدل من ضمير مستتر، والأوّل أولى؛ لضعف مثل: / [١٤٢/ب] «مررتُ بامرأةٍ حسنةٍ الوجه» وعليهما، فلا بدّ من تقدير أنّ الأصل الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت أل عن الضمير وهذا البدل بدل بعض، لا اشتمال خلافاً للزمخشري.

التاسع: جواب اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يربطه - أيضاً - إلا الضمير: إمّا مذكوراً؛ نحو: ﴿فَمَنْ يَكْفُرْ بَعْدَ مَنكُم مِّنكُمْ فَإِنِّي أَعَذِبُ﴾<sup>(٣)</sup> أو مقدرأ، أو منوباً عنه؛ نحو: ﴿فَمَنْ رَمَزَ فِيهِنَّ الْمَخَّ فَلَا رَفَقَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾<sup>(٤)</sup> أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْفَائِزُونَ﴾<sup>(٦)</sup> وقول الشاعر<sup>(٧)</sup>:

٨٩٣ - فَمَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَحَبَّ بَنِيهِ فَيَأْتِي رِجَالِ بَادِيَةِ تَرَاتِنَا<sup>(٨)</sup>؟

(١) س: ٣٨ (ص، ن: ٤٩ - ٥٠، مك). (٢) س: ١٩ (مريم، ن: ٦١، مك).

(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٥، مد). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٧، مد).

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ٧٦، مد). (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٦، مد).

(٧) للقطامي، وقد مرّت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (من تكن الحضارة...).

وجه الاستشهاد: حذف جواب الشرط؛ لأنّ التقدير: فلسنا على صفته، كما ذكر المصنّف في المتن.

فقال الرّمخشري في الآية الأولى: إنّ الرّباط عموم المتّقين، والظاهر أنّه لا عموم فيها، وأنّ المتّقين مساوون لمن تقدّم ذكره، وإنّما الجواب في الآيتين، والبيت محذوف؛ وتقديره في الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

**العاشر: العاملان في باب التنازع، فلا بدّ من ارتباطهما إمّا بعاطف كما في «قاما وقعدأ أخواك» أو عمل أولهما في ثانيهما؛ نحو: ﴿وَأَنَّهُ كَانَ يَفُولُ سَفِينًا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَأَنَّهُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَن لَّن يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾<sup>(٢)</sup> أو كون ثانيهما جواباً للأول، إمّا جوابيّة الشرط؛ نحو: ﴿تَمَالَوْا يُسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: ﴿ءَأَتُورِي أَفْرَغَ عَلَيْهِ قَطْرًا﴾<sup>(٤)</sup> أو جوابيّة السّؤال؛ نحو: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلْبَةِ﴾<sup>(٥)</sup>، أو نحو ذلك من أوجه الارتباط، ولا يجوز «قام قعد زيد» ولذلك بطل قول الكوفيين: إنّ من التنازع قول امرئ القيس<sup>(٦)</sup>: [الطويل]**

٨٩٤ - [وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي] وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلَ مِنَ الْمَالِ<sup>(٧)</sup>

وإنّه حجة على رجحان اختيار أعمال الأول؛ لأنّ الشاعراً فصيحاً، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وترك أعمال «الثاني»<sup>[79]</sup> مع تمكنه منه، وسلامته من الحذف. ولصواب: أنّه ليس من التنازع في شيء، لاختلاف مطلوبَي العاملين، فإنّ كفاني طالب للقليل، وأطلب طالب للملك محذوفاً للدليل، وليس طالباً للقليل، لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأنّ التنازع، يوجب تقدير قوله ولم أطلب معطوفاً على كفاني، وحينئذٍ، يلزم كونه مثبتاً؛ لأنّه - حينئذٍ - داخل في حيّز الامتناع المفهوم من لو، وإذا امتنع النقي، جاء

[79] في (خ): «الأول».

(١) س: ٧٢ (الجنّ، ن: ٤، مك). (٢) س: ٧٢ (الجنّ، ن: ٧، مك).

(٣) س: ٦٣ (المنافقون، ن: ٥، مد). (٤) س: ١٨ (الكهف، ن: ٩٦، مك).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ١٧٦، مد).

(٦) تقدّم البيت بالرّقمين «٤٥٧» و «٤٨١» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (كفاني ولم أطلب قليل).

وجه الاستشهاد: استشهد المصنّف بهذا البيت ليردّ على الكوفيين الذين عدّوه من باب التنازع؛ وأنّه حجة على أعمال الأول - كما ذكر المصنّف - والصواب: أنّه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبَي العاملين، كما جاء في المتن.

الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله<sup>(١)</sup>:

وَلَوْ أَنَّ مَا أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيشَةٍ<sup>(٢)</sup>

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنفاً؛ لأنه لا ارتباط - حينئذٍ - بينه وبين كفاني، فلا تنازع بينهما.

فإن قلت: «لم لا يجوز»<sup>[80]</sup> التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت «لو دعوته لأجابني غير مُتَوَانٍ» أفادت لو انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني؟

/قلت: أجاز ذلك قومٌ منهم ابن الحاجب في شرح المفصل، ووجه به [١/١٤٣] قول الفارسي، والكوفيين: إن البيت من التنازع وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى - حينئذٍ - لو ثبت أنني أسعى لأدنى معيشة؛ لكفاني القليل في حالة أنني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفاً على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة - أيضاً - بطل قول بعضهم في ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾<sup>(٣)</sup>: إن فاعل تبين ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من أن وصلتها بناء على أن تبين، وأعلم قد تنازعه كما في «ضربني وضربت زيدا»، إذ لا ارتباط بين تبين، وأعلم، على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل ك «ضربني وضربت زيد» حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة.

والصواب: أن مفعول أطلب<sup>(٤)</sup> «الملك» محذوفاً كما قدمنا، وأن فاعل «تبين»<sup>(٥)</sup> ضمير مستتر: إما للمصدر، أي فلما تبين له تبين كما قالوا في ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِن بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتِنَا لِيَسْجُذُنَّهُ﴾<sup>(٦)</sup> ونظيره «إذا كان غداً فأتني» أي إذا كان هو، أي ما نحن عليه من سلامة.

[80] في (خ): «إنما جوز».

- (١) المراد: امرؤ القيس.  
(٢) صدر الشاهد السابق.  
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).  
(٤) أي: في الشاهد السابق.  
(٥) أي: في الآية السابقة.  
(٦) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

الحادي عشر: ألفاظ التوكيد الأول، وإنما يربطها الضمير الملفوظ به؛ نحو: «جاء زيدٌ نفسه، والزيدان كلاهما، والقومُ كلُّهم» ومن ثمَّ كان مردوداً قولُ الهرويِّ<sup>(١)</sup> في «الذخائر»: تقول «جاء القومُ جميعاً» على الحال، و«جميعٌ» على التوكيد. وقول بعض<sup>(٢)</sup> من عاصرنائه في قوله تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً﴾<sup>(٣)</sup>: إنَّ «جميعاً» توكيد لـ «ما»، ولو كان كذا لقليل جميعه، ثم التوكيد بجميع قليل، فلا يُحمل عليه التنزيل، والصوابُ: أنه حال، وقول الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم ﴿إِنَّا كَلَّا فِيهَا﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ «كلّاً» توكيد، والصوابُ: أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كلِّ جائز، إذا كان مفيداً للإحاطة؛ نحو: «قمتُم ثلاثكم» وبدل الكلِّ، لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز لـ «كلِّ» أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير؛ نحو: «جاءني كلُّ القوم» فيجوز مجيئها بدلاً، بخلاف «جاءني كلُّهم» فلا يجوز إلا في الضرورة، فهذا أحسن ما قيل في هذه القراءة، وخرَّجها ابن مالك على أن كلّاً حال، وفيه ضعفان: تنكير «كلِّ» بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وهو نادر؛ كقول بعضهم: «مررتُ بهم كلّاً» أي جميعاً، وتقديم الحال على عاملها الظرفي.

واحترزت بذكر الأول عن أجمع وأخواته، فإنها إنما تؤكد بعد كلِّ؛ نحو: ﴿نَسَجَدَ الْمَلَائِكَةَ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾<sup>(٥)</sup>.

## الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة

وهي «أحد عشر»<sup>[81]</sup>:

أحدها: التعريف؛ نحو: «غلام زيد».

الثاني: التخصيص؛ نحو: «غلام امرأة» والمراد بالتخصيص الذي لم

[81] في (خ): «عشرة».

(١) مرّت ترجمته.

(٢) المراد: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن، أحد شراح الألفية، والمتوفى سنة: ٧٦٩ هـ.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٩، مد).

(٤) س: ٤٠ (غافر، ن: ٤٨، مك).

(٥) س: ١٥ (الحجر، ن: ٣٠، مك).



يبلغ / درجة التعريف، فإن «غلام رجلٍ» أخص من غلام، ولكنه لم يتميز بعينه [١٤٣/ب] كما يتميز «غلام زيد».

الثالث: التخفيف؛ ك «ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر» إذا أردت الحال أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن التصب، ولكن الخفض أخف منه، إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد والضاربو زيد» ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقوله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ الْكَمِيِّ﴾<sup>(١)</sup> ولا تُوصف التكرة بالمعرفة، وقوله تعالى: ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾<sup>(٢)</sup> وقول أبي كبير<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]

٨٩٥- فَأَتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُوَادِ مُبْطِنًا سُهْدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ [٤]<sup>(٤)</sup>  
ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقول جرير<sup>(٥)</sup>:

[البيط]

٨٩٦- يَا رَبُّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مُبَاعِدَةَ مِنْكُمْ وَحِزْمَانَا [٦]<sup>(٦)</sup>  
ولا تدخل «رب» على المعارف. وفي «التحفة»<sup>(٧)</sup>: أن ابن مالك رد على ابن الحاجب في قوله «ولا تفيد إلا تخفيفاً» فقال: بل تفيد - أيضاً - التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»؛ وهذا سهو؛ فإن «ضارب زيد» أصله «ضاربٌ زيداً» بالتصب، وليس أصله ضارباً فقط، فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة.

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد).

(٢) س: ٢٢ (الحج، ن: ٩، مد).

(٣) أي: أبي كبير الهذلي، عامر بن الحليس، شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، أدرك النبي ﷺ.

(٤) موطن الشاهد: (فأتت به حوش الفواد).

وجه الاستشهاد: وقوعاً «حوش» حالاً مضافاً إلى «الفواد».

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (رُب غابطنا)

وجه الاستشهاد: إضافة اسم الفاعل المجرور لفظاً المرفوع محلاً إلى الضمير «نا» ولو كان عُرّف بهذه الإضافة، لم تدخله رُب.

(٧) التحفة الوافية، أو التحفة الشافية؛ وهو شرح لـ «كافية ابن الحاجب» لتقي الدين، إبراهيم بن الحسين الطائي التليقي الضرير.

فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال، بإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال. وعلى هذا، صح وصف اسم الله - تعالى - بـ ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup>، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل - هنا - إما الماضي؛ كقولك: «هو مالك عبده أمس» أي ملك الأمور يوم الدين على حد: ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ ولهذا، قرأ أبو حنيفة ﴿مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ﴾<sup>(١)</sup> وأما الزمان المستمر؛ كقولك: «هو مالك العبيد» فإنه بمنزلة قولك مولى العبيد. اهـ ملخصاً.

وهو حسن، إلا أنه نقض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعَلَ اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ﴾<sup>(٣)</sup> فقال: قرىء بجرّ الشمس والقمر عطفاً على الليل، وبنصبهما بإضمار «جعل» أو عطفاً على محلّ الليل؛ لأن اسم الفاعل - هنا - ليس في معنى المضي، فتكون إضافته حقيقية، بل هو دالّ على جعل مستمرّ في الأزمنة المختلفة؛ ومثله: ﴿فَالِقُ الْهَيْوَةِ وَالنَّوَى﴾<sup>(٣)</sup> و ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ﴾<sup>(٣)</sup>، كما تقول: «زيد قادر عالم» ولا تقصد زماناً دون زمان. اهـ.

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمرّ في الأزمنة، كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملاً. وليس الأمر كذلك.

الرابع: إزالة القبح أو التجوّز؛ كـ «مَرَزَتْ بِالرَّجْلِ الحَسَنِ الوَجْهَ» فإن الوجه إن رُفِعَ قُبِحَ الكلام؛ لخلو الصفة لفظاً عن ضمير الموصوف، وإن نُصِبَ حصل التّجوّز بإجرائك الوصف القاصر مُجرى المتعدي.

الخامس: تذكير المؤنث؛ كقوله<sup>(٤)</sup>:

[البيط]

٨٩٧ - إِنَارَةُ العَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوِّعِ هَوَى وَعَقْلٌ عَاصِي الهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا<sup>(٥)</sup>

(١) س: ١ (الفاحة، ن: ٤، مك).

(٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٤، مك).

(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٦، مك).

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين، ولعله لبعض المولدين الذين لا يُخْتَجُّ بشعرهم.

(٥) موطن التمثيل: (إنارة العقل مكسوف).

وجه التمثيل: إفادة الإضافة إلى العقل تذكير المؤنث «إنارة» كما هو ظاهر.

ويحتمل أن يكون منه ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾<sup>(١)</sup> وبعده  
 ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾<sup>(٢)</sup> فذَكَرَ الوصفُ/ حيثُ لا إضافة، ولكن ذكر الفراء أنهم  
 التزموا التذكير في «قريب» إذا لم يُرَدِّ قرب النسب، قصداً للفرق. وأما قول  
 الجوهري «إِنَّ التَّذْكِيرَ لَكُونُ التَّأْنِيثِ مَجَازِيًّا» فوهمٌ؛ لوجوب التأنيث في نحو  
 «الشمسُ طالعة، والموعظة نافعة» وإنما يفترق حكم المجازي والحقيقي  
 الظاهرين، لا المضميرين.

السادس: تأنيث المذكر؛ كقولهم: «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» وقرئ  
 ﴿تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السِّيَّارَةِ﴾<sup>(٣)</sup> ويحتمل أن يكون منه ﴿فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾<sup>(٤)</sup>،  
 ﴿وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُم مِّنْهَا﴾<sup>(٥)</sup> أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير  
 للنار، وفيه بُعد؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنْقَذُوا منها، وأنَّ الأصلُ فله  
 عشرُ حسناتٍ أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، / وهو  
 مؤنث/ [82]، وقال<sup>(٦)</sup>:

[الرجز]

٨٩٨ - طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي      نَقْضُنْ كُلِّي وَنَقْضُنْ بَغْضِي<sup>(٧)</sup>  
 وقال<sup>(٨)</sup>:

[الوافر]

٨٩٩ - وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنِ قَلْبِي      وَلَكِنْ حُبٌّ مِّنْ سَكَنِ الدِّيَارِ<sup>(٩)</sup>

[82] ساقطة من (خ).

- (١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٥٦، مك). (٢) س: ٤٢ (الشورى، ن: ١٧، مك).  
 (٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠، مك). (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٦٠، مك).  
 (٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٠٣، مد).  
 (٦) القائل: الأغلب العجلي، أحد الشعراء المعمرين المخضرمين، استشهد في موقعة  
 نهاوند، وهو يقاتل مع سعد بن أبي وقاص.  
 (٧) موطن الشاهد: (طول الليالي أسرع).  
 وجه الاستشهاد: اكتساب «طول» التأنيث من إضافته إلى الليالي؛ ودليل ذلك تأنيث  
 فعل «أسرعت» مع أنه خبر عن مذكر.  
 (٨) القائل: مجنون ليلى، وقد مرّت ترجمته.  
 (٩) موطن الشاهد: (حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنِ).  
 وجه الاستشهاد: إضافة «حُبِّ» إلى «الدِّيَارِ» أكسبته التأنيث؛ ودليل ذلك تأنيث فعل  
 «شغفن» مع أنه خبر عن مذكر، كما في المثال السابق.

وأنشد سيبويه<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٩٠٠ - وَتَشْرُقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ<sup>(٢)</sup>

وإلى هذا البيت يشير ابن حزم الظاهري في قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

تَجَنَّبَ صَدِيقًا مِثْلَ «مَا»، وَاخْذَرَ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرٍو بَيْنَ عُرْبٍ وَأَعْجَمٍ  
فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي، وَشَاهِدِي [كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ]

ومراده بـ «ما» الكناية عن الرجل الناقص كتنقص ما الموصولة، وبعمره الكناية عن الرجل المزيد أخذ ما ليس له كأخذ عمرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه [بالمضاف إليه]<sup>[83]</sup>؛ فلا يجوز «أمة زيد جاء» ولا «غلام هند ذهب» ومن ثم رد ابن مالك في التوضيح قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية<sup>(٤)</sup> ﴿لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا﴾<sup>(٥)</sup> بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ» لأنَّ المضاف لو سَقَطَ هنا؛ لقليل نفساً لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره؛ نحو قولك: «زيداً ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

[83] زيادة من (خ).

(١) القائل: الأعشى ميمون.

(٢) موطن الشاهد: (شرقت صدر القناة).

وجه الاستشهاد: إضافة «صدر إلى القناة» أكسبته التأنيث؛ ودليل ذلك تأنيث فعل «شرقت».

(٣) القائل: ابن حزم الأندلسي، أبو محمد، علي بن أحمد، الفقيه الزاهد، إمام المذهب الظاهري، المتوفى سنة: ٤٥٦ هـ.

وجه الاستشهاد: ليس في البيتين السابقين شاهد نحوي يُذكر سوى ما في الشطر الثاني، من البيت الثاني: أن لفظ «صدر» المذكور لمّا صادق؛ أي أضيف إلى لفظ «القناة» المؤنث، أصابه السوء والزراية من هذا الصديق؛ أي الإضافة؛ فجاء الفعل الذي أسند إليه مؤنثاً، وهو «شرقت».

(٤) رفيع بن مهران الزياحي، قارىء بصري، أخذ القرآن عن أبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وابن عباس، وقرأه على عمر بن الخطاب ثلاث مرّات، توفي سنة: ٩٠ هـ.

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٨، مك).

السابع: الظرفية؛ نحو: ﴿تَوَتَّىٰ أَكُلَهَا كُلَّ حَبٍ﴾<sup>(١)</sup> وقوله<sup>(٢)</sup>: [مشطور الرجز]

٩٠١ - أَنَا أَبُو الْمِنْهَالِ بَعْضَ الْأَحْيَانِ<sup>(٣)</sup>

وقال المتنبي<sup>(٤)</sup>:

[الخفيف]

٩٠٢ - أَيَّ يَوْمٍ سَرَرْتَنِي بِوِصَالٍ لَمْ تَسْؤُنِي ثَلَاثَةَ بَصُدُودٍ<sup>(٥)</sup>  
و «أَيَّ» في البيت استفهامية يُرادُ بها النفي، لا شرطية، لأنه لو قيل  
مكان ذلك «إن سررتني» انعكس المعنى، لا يقال: يدلُّ على أنها شرطية أن  
الجملة المنفية إن استؤنفت، ولم تربط بالأولى، فسد المعنى؛ لأننا نقول:  
الرَّبِطُ حاصل بتقديرها صفة لوصال، والرَّابِطُ محذوف، أي: لم ترعني بعده،  
ثم حُذِفَا دفعةً أو على التدرِيج، أو حالاً من تاء المخاطب، والرَّابِطُ فاعلها،  
وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة، فلا موضع لها، «أي ما  
سررتني»<sup>[84]</sup> غير مقدر أنك تروعي، ومن روى «ثلاثة» بالرفع فالحالية  
ممتنعة؛/ لعدم الرِّابِط .

[ب/١٤٤]

الثامن: المصدرية؛ نحو: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٦)</sup> فأَيَّ:  
مفعول مطلق؛ ناصبه: ينقلبون، و «يعلم»: معلقة عن العمل بالاستفهام،  
وقال<sup>(٧)</sup>:

[الطويل]

٩٠٣ - سَتَعْلَمُ لَيْلَىٰ أَيَّ دَيْنٍ تَدَايَنْتُ وَأَيَّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا<sup>(٨)</sup>

[84] العبارة في (خ): «أي إن سررتني».

(١) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٢٥، مك). (٢) تقدّم البيت برقم «٧٩٨» وعلّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (بعض الأحيان).

وجه الاستشهاد: اكتساب «بعض» الظرفية بسبب إضافتها إلى الأحيان.

(٤) تقدّم البيت برقم «١٢٥» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (أي يوم).

وجه الاستشهاد: اكتساب المضاف «أي» الظرفية من المضاف إليه «يوم».

(٦) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٢٧، مك). (٧) تقدّم البيت برقم «٧٧٠» وعلّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (أي دين تداينت).

وجه الاستشهاد: اكتساب المضاف «أي» المصدرية من المضاف إليه «دين» إلا أنها في  
محل نصب مفعولاً به؛ لأنها لم تُضَفْ إلى مصدر.

«أَيَّ» الأولى واجبة النَّصب بما بعدها كما في الآية؛ إِلَّا أَنهَا - هنا - مفعول به؛ كقولك: «تداينت مالا» لا مفعول مطلق؛ لأنَّهَا لم تُضَفْ لمصدر، والثانية واجبة الرَّفع بالابتداء؛ مثلها في: ﴿لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَنَعْلَمَنَّ أَيَّنَا أَشَدُّ عَذَابًا﴾<sup>(٢)</sup>.

التاسع: وجوب التصدُّر؛ ولهذا، وجب تقديم المبتدأ في نحو: «غلام من عندك؟» والخبر في نحو «صبيحة أي يوم سَفَرُكَ؟» والمفعول في نحو: «غلام أيهم أكرمت؟» ومن ومجرورها في نحو «من غلام أيهم أنت أفضل؟» ووجب الرَّفع في نحو «علمتُ: أبو من زيد؟» وإلى هذا يشير قول بعض الفضلاء<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

عَلَيْكَ بِأَزْيَابِ الصُّدُورِ فَمَنْ عَدَا      مُضَافًا لِأَزْيَابِ الصُّدُورِ تَصَدَّرَا  
وَلِإِنَّا أَنْ تَرْضَىٰ صَحَابَةَ نَاقِصِ      فَتَنَحَّطَ قَدْرًا مِنْ عُلَاكَ وَتُخَقَّرَا  
فَرَفَعُ «أَبُو مَنْ» ثُمَّ خَفَضُ «مُزْمَلِ»      يُبَيِّنُ قَوْلِي مُغْرِبًا وَمُحَدَّرًا<sup>(٤)</sup>  
والإشارة بقوله: «ثم خفض مُزْمَلِ» إلى قول امرئ القيس<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٩٠٤ - كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينِ وَبِلِهِ      كَبِيرُ أَنَاسٍ فِي بَجَادِ مُزْمَلِ<sup>(٦)</sup>  
وذلك أن مُزْمَلًا صفة لكبير، فكان حقه الرَّفع، ولكنه خفض لمجاورته للمخفوض.

/والعاشِر: الإعراب؛ نحو «هذه خمسة عشر زيد» فيمن أعربه، والأكثر البناء/<sup>[85]</sup>.

[85] ساقطة من (خ).

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٢، مك).

(٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٧١، مك).

(٣) القائل: أمين الدين المحلي المتوفى سنة: ٦٧٣ هـ.

(٤) ليس في الأبيات شاهد يُذكر، وإنما سبقت الأبيات لطرافتها.

(٥) مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (كبير أناس في بجاد مُزْمَل).

وجه الاستشهاد: وقوع «مُزْمَلًا» صفة لـ «كبير» فكان حقه الرَّفع، ولكنه جرّ؛ لمجاورته المجرور «بجَاد»؛ وهذا ما يُسمّى بالخفض على المجاورة.

والحادي عشر<sup>[86]</sup> البناء، وذلك في ثلاثة أبواب :

أحدها: أن / يكون المضاف مبهماً كغير ومثل ودُونَ/ ، وقد استدَلَّ على ذلك بأمور: منها قوله تعالى: ﴿وَجِئِلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَمِنَّا دُونَ ذَلِكَ﴾<sup>(٢)</sup> قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر؛ أي: وجِئِل هو، أي الحولُ، كما في قوله<sup>(٣)</sup>:

٩٠٥ - وَقَالَتْ: مَتَى يُبْخَلُّ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلُ يَسُوْكَ، وَإِنْ يُكْشَفَ غَرَامَكَ تَدْرِبِ<sup>(٤)</sup>

أي ويعتلل هو، أي الاعتلال، ولا بد - عندي - من تقدير «عليك» مدلولاً عليها بالمذكورة، وتكون حالاً من المضمر، ليتقيد بها، فتفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قومٌ دون ذلك؛ كقولهم: «منا ظعنٌ ومنا أقامٌ» أي: منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام، ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فيمن فتح بيناً، قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرِّفَع، وقيل: بين ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التَّقَطُّعُ، أو إلى الوصل؛ لأنَّ ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُمْ﴾<sup>(٥)</sup> يدلُّ على التَّهَاجِر، وهو يستلزم عدم التَّوَاصِل، أو إلى ﴿مَا كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(٥)</sup> على أَنَّ الفعلين تنازعا، / ويؤيد التأويل قوله<sup>(٦)</sup>:

[الطَّوِيل]

٩٠٦ - أَهْمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَوْ أَسْتَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالتَّرْوَانِ<sup>(٧)</sup>/ <sup>[87]</sup>

بفتح «بين» مع إضافته لمعرب، ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْكُمُ

[87] ساقطة من (خ).

[86] في (خ): «العاشر».

(١) س: ٣٤ (سبأ، ن: ٥٤، مك).

(٢) س: ٧٢ (الجن، ن: ١١، مك).

(٣) القائل: امرؤ القيس، ويُنسب إلى علقمة الفحل.

(٤) موطن الشاهد: (ويُعتَلَل).

وجه الاستشهاد: مجيء نائب الفاعل لفعل يُعتَلَل ضمير مصدر مختص بلام العهد، أو بصفة محذوفة؛ والمعنى: ويُعتَلَل هو؛ أي الاعتلال المعهود، كما ذكر المصنّف في المتن.

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٤، مك).

(٦) القائل: صخر بن عمرو السلمي، وهو أخو الخنساء المشهورة.

(٧) موطن الشاهد: (بين العير).

وجه الاستشهاد: مجيء «بين» مفتوحاً مع إضافته إلى معرب، وهو العير.

نَطْفُونَ ﴿١﴾ فيمن فتح مثلاً، وقراءة بعض السلف ﴿أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلَ مَا أَصَابَ﴾ ﴿٢﴾ بالفتح، وقول الفرزدق ﴿٣﴾:

[البسيط]

٩٠٧ - [فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ] إِذْ هُمْ قَرِيضٌ وَإِذْ مَا مِثْلُهُمْ بَشْرٌ ﴿٤﴾

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل» لمخالفتها للمبهمات، فإنها [١٤٥/١] تثنى وتجمع؛ / كقوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّثَلِكُمْ﴾ ﴿٥﴾ وقول الشاعر ﴿٦﴾:

[البسيط]

٩٠٨ - [مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا] وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ ﴿٧﴾

وزعم أن «حقاً» اسم فاعل من حقَّ يحقُّ؛ وأصله حاقُّ فقصير، كما قيل: برٌّ وسرٌّ ونمٌّ، ففيه ضمير مستتر، ومثل: حال منه، وأن فاعل يصيبكم ضميره تعالى؛ لتقدمه في ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾ ﴿٨﴾ ومثل: مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة مشهورة؛ ومنها قوله ﴿٩﴾:

[البسيط]

٩٠٩ - لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبِ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونِ ذَاتِ أَوْقَالٍ ﴿١٠﴾

(١) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٢٣، مك).

(٢) س: ١١ (هود، ن: ٨٩، مك).

(٣) مرّت ترجمته، وقد تقدّم البيت برقم «١٢٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (وإذ ما مثلهم بشر).

وجه الاستشهاد: وقوع «مثل» خبراً مقدّماً، وقد بُني على الفتح في محل رفع. وبشر: مبتدأ مؤخر؛ وقد بُني «مثل»؛ لأنها اكتسبت البناء من المضاف إليه.

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣٨، مك).

(٦) تقدّم البيت بالأرقام «٨٥» و «١٤٥» و «٢٣٨» و «٢٩٦» و «٤٢٦» و «٧٨٤» و «٧٨٧» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (والشّرّ بالشّرّ... مثلان).

وجه الاستشهاد: تشبيه «مثل» والقصد من ذلك كون ابن مالك، نفي بناء «مثل» لمغايرتها لـ «غير» و «دون» و «بين» وغيرها من المبهمات؛ لأن «مثل» تثنى كما في هذا البيت، وتجمع كما في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أُمَّمٌ أُمَّثَلِكُمْ﴾.

(٨) س: ١١ (هود، ن: ٨٨، مك).

(٩) تقدّم البيت برقم «٢٨٤» وعلّق عليه.

(١٠) موطن الشاهد: (غير أن نطقت).

وجه الاستشهاد: وقوع «غير» فاعلاً لفعل «يمنع» وقد بُني على الفتح لإضافته إلى «أن» المبنية.



فغير: فاعل ليمنع وقد جاء مفتوحاً، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم «غَيْرَانِ وَأَغْيَارٌ» ليس بعربي.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُنن، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك، وغلامه» ولا قائل بذلك.

الباب الثاني: أن يكون المضاف زماناً مبهماً، والمضاف إليه «إذ» نحو: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِئِذٍ﴾<sup>(١)</sup> و ﴿مِنْ عَذَابِ يَوْمِئِذٍ﴾<sup>(٢)</sup> يُقْرَأُ بِجَزْءٍ يَوْمٍ وَفَتْحِهِ.

الثالث: أن يكون زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبني بناء أصلياً / كان البناء/ [88]؛ كقوله<sup>(٣)</sup>.

[الطويل]

٩١٠ - عَلَى حِينٍ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ: أَلَمَّا أَضْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ<sup>(٤)</sup>؟  
أو بناء عارضاً؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٩١١ - لِأَجْتَذِبَنَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلِّمًا عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كُلَّ حَلِيمٍ<sup>(٦)</sup>  
رُويًا بالفتح، وهو أَرَجُحُ من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلاً مُعرباً، أو جملة اسمية، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ﴾<sup>(٧)</sup>

[88] ساقطة من (خ).

(١) س: ١١ (هود، ن: ٦٦، مك). (٢) س: ٧٠ (المعارج، ن: ١١، مك).

(٣) القائل: التابعة الذبباني، وقد مرّت ترجمته. والوازع: الرَّادِعُ.

(٤) موطن الشاهد: (على حِينٍ عَاتَبْتُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «حِينٍ» زماناً مُبهماً مُضافاً إلى فعل «عاتب» الماضي المبني بناءً أصلياً، فبني «حِينٍ» لإضافته إليه.

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين؛ والتحلّم: تكلف الجلم.

(٦) موطن الشاهد: (على حِينٍ يَسْتَصْبِينُ).

وجه الاستشهاد: مجيء «حِينٍ» زماناً مُبهماً مُضافاً إلى فعل «يستصبي» المبني بناءً عارضاً؛ لاتصاله بنون النسوة، فبني ظرف «حِينٍ» لإضافته إليه.

(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٩، مد).

بفتح يوم، وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾<sup>(١)</sup> بالفتح،  
وقال<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٩١٢ - إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيْجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطْلُعُ الْفَجْرُ<sup>(٣)</sup>  
وقال آخر<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٩١٣ - أَلَمْ تَعْلَمِي يَا عَمْرُكَ اللَّهُ أَنِّي كَرِيمٌ عَلَى حِينِ الْكِرَامِ قَلِيلٌ  
وَأَنِّي لَا أَخْزَى إِذَا قِيلَ مُنْلِقٌ سَخِيٌّ وَأَخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلٌ<sup>(٥)</sup>  
رُويَا بالفتح.

يُحكي أَنَّ ابْنَ الْأَخْضَرِ<sup>(٦)</sup>، سُئِلَ بِحَضْرَةِ ابْنِ الْأَبْرَشِ<sup>(٧)</sup> عَنْ وَجْهِ النَّصَبِ  
فِي قَوْلِ النَّابِغَةِ<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

٩١٤ - أَتَانِي - أَبِيتَ اللَّعْنَ - أَتَكَ لُمْتَنِي وَتِلْكَ الَّتِي تَسْتَكُ مِنْهَا الْمَسَامِعُ  
مَقَالَةٌ أَنْ قَدْ قُلْتَ: سَوْفَ أَنَالُهُ وَذَلِكَ مِنْ تِلْقَاءِ مِثْلِكَ رَائِعٌ<sup>(٩)</sup>  
فقال<sup>(١٠)</sup>:

[الطويل]

[إِذَا كُنْتُ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبُ خِيَارِهِمْ] وَلَا تَصْحَبِ الْأَزْدِي فْتَرْدِي مَعَ الرَّدِي

(١) س: ٨٢ (الانفطار، ن: ١٩، مك). (٢) القائل: أبو صخر الهذلي، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (هذا حين أسلو).

وجه الاستشهاد: مجيء «حين» زماناً مضافاً إلى فعل «أسلو» المعرب، فبني على  
الفتح في محلّ رفع خبر المبتدأ «ذا»؛ وحكم بنائه الجواز خلافاً للبصريين.

(٤) القائل: بشر بن الهذيل، أو مويال بن جهم المذحجي؛ ولعله «مؤيلك».

(٥) موطن الشاهد: (على حين الكرام قليل).

وجه الاستشهاد: مجيء «حين» زماناً مضافاً إلى الجملة الاسمية (الكرام قليل) فبني  
على الفتح في محلّ جرّ بحرف الجرّ؛ وحكم بنائه الجواز، خلافاً للبصريين.

(٦) هو عليّ بن عبد الرحمن الإشبيلي، عالم من علماء اللّغة والأدب في الأندلس، توفّي  
سنة: ٥١٤ هـ.

(٧) هو خلف بن يوسف الشّتريني، أحد علماء النحو واللّغة، توفّي سنة: ٥٣٢ هـ.

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) موطن الشاهد: (مقالة أن قد قلت).

وجه الاستشهاد: فصل المؤلف في المتن بما يغني عن التعليق.

(١٠) القائل: عديّ بن زيد، وقد مرّت ترجمته.

وجه الاستشهاد: ليس في البيّ شاهد نحويّ يذكر، ولكنه إجابة رمزيّة غير مباشرة  
للسؤال المتقدم حول إعراب «مقالة»؛ والمراد: أن المضاف إلى المبنيّ يُبنى مثله.

فقيل له: الجواب؟، فقال ابن الأبرش: «قد أجاب» يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحلّه الرّفْع بدلاً من «أنتك لمتني» وقد زوي بالرّفْع، وهذا الجواب عندي غير جيّد؛ لعدم إبهام المضاف، ولو صحَّ لصحَّ البناء في نحو «غلامك، وفرسه» ونحو هذا ممّا لا قائل به، وقد مضى أنّ ابن مالك، منع البناء في «مثل» مع إبهامها؛ لكونها تنثنى وتجمع، فما ظنك بهذا؟ وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار أعني، أو على المصدرية، وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه؛ لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أنّ قد قلت» فإنه في التقدير: / مقالة قولك، [ب/١٤٥] ولا يضاف الشّيء إلى نفسه، وجوابه: أنّ الأصل مقالةً فحذف التنوين للضرورة لا للإضافة، وأنّ وصلتها بدل من مقالة، أو من «أنتك لمتني» أو خبرٌ لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنّما قاله «مقالةً إن» بإثبات التنوين ونقل حركة الهمزة، فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة» وهو مصدر لـ «لمتني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة.

## الأمور التي لا يكون الفعل معها إلّا قاصراً<sup>(١)</sup>

وهي عشرون:

أحدها: كونه على فعلٍ بالضمّ؛ كظرفٍ وشرفٍ؛ لأنه وقف على أفعال السجايا، وما أشبهها ممّا يقوم بفاعله، ولا يتجاوزها؛ ولهذا، يتحوّل المتعدّي قاصراً إذا حوّل وزنه إلى فعلٍ لغرض المبالغة والتعجب؛ نحو: ضربَ الرّجلُ وفهّمَ بمعنى ما أضربهُ وأفهمهُ، وسُمع «رَحَبْتَكُم الطّاعة» و «إنّ بشراً طلعَ اليمنَ» ولا ثالث لهما، ووجههما أنّهما ضمّنا معنى وسع وبلغ.

الثاني والثالث: كونه على «فعلٍ» بالفتح أو «فعلٍ» بالكسر ووصفهما على فعيلٍ؛ نحو: ذلٌّ، وقويٌّ.

الرابع: كونه على أفعلٍ بمعنى صار ذا كذا؛ نحو: «أغدّ البعيرُ، وأحصَدَ الزرعُ» إذا صاراً ذوي غدّةٍ وحصادٍ.

الخامس: كونه على «افعللٌ» كاقشعرٌ واشمأزٌ.

السادس: كونه على «افوعلٌ» ك: اكوهذ الفرخ إذا ارتعد.

(١) أي: لازماً غير متعدّ.

السابع: كونه على «افعلل» بأصالة اللامين كاحرنجم بمعنى اجتمع .  
الثامن: كونه على «افعلل» بزيادة أحد اللامين كاقعنسس الجمل إذا أبا  
أن ينقاد .

التاسع: كونه على افعللى كاحرنبي الديك إذا انتفش، وشذ قوله<sup>(١)</sup>: [الرجز]

٩١٥ - قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرُنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرُنْدِينِي<sup>(٢)</sup>  
ولا ثالث لهما، ويغرنديني - بالغين المعجمة - يعلونني ويغلبني، وبمعناه  
يسرنديني .

العاشر: كونه على «استفعل» وهو دال على التحوُّل؛ كاستحجر الطين،  
وقولهم: «إِنَّ الْبَغَاتَ بِأَرْضِنَا يَسْتَسِرُّ»<sup>(٣)</sup> .

الحادي عشر: كونه على وزن «انفعل»؛ نحو: انطلق وانكسر .  
الثاني عشر: كونه مُطَاوَعاً لمتعدُّ إلى واحد؛ نحو: كسرته فانكسر،  
وأزعجته فانزعج .

فإن قلت: قد مضى عدُّ انفعل .

قلت: نعم لكن تلك علامة لفظية وهذه معنوية، وأيضاً فالمطاوَع لا يلزم وزن  
انفعل، تقول: ضاعفتُ الحسنات فتضاعفتُ، وعلمته فتعلم، وثلمته فتثلم،  
وأصله: أن المطاوَع ينقصُ عن المطاوَع درجةً كألبسته الثوبَ فلبسه، وأقمته فقام،  
وزعم ابن بري أن الفعل ومطاوَعه قد يتفقان في التعدِّي لاثنين؛ نحو: استخبرته  
الخبرَ فأخبرني الخبرَ، واستفهمته الحديثَ فأفهمني الحديثَ، واستعطيته درهماً  
فأعطاني درهماً، وفي التعدِّي لواحد؛ نحو: استفتيته فأفتاني، واستصحبته  
فنصحتني، والصواب: ما قدَّمته لك، وهو قول التحويين، وما ذكره ليس من باب

(١) لم يُنسب إلى قائل معين؛ يغرنديني ويسرنديني: يعلونني ويغلبني؛ أطرده: أدفعه .

(٢) موطن الشاهد: (يغرنديني ويسرنديني) .

وجه الاستشهاد: تعدية الفعلين المذكورين ضرورة؛ لأنهما لازمان على وزن «افعلل»  
وأصلهما: اغرندي، واسرندي .

(٣) مجمع الأمثال: ١٢/١، وجمهرة الأمثال: ٦٢؛ والبغات: صغار الطير التي تُصَاد ولا  
تُصيد .

وذكر المثل شاهداً على مجيء فعل «يستسر» لازماً؛ لأنه على وزن «يستفعل» مضارع  
«استفعل» .

المطاوعة، بل من باب الطلب/والإجابة، وإثما حقيقة المطاوعة أن يدل أحد [١٤٦/١] الفاعلين على تأثير ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

الثالث عشر: أن يكون رباعياً مزيداً فيه؛ نحو: تدحرج واحرنجم واقشعراً واطمأن.

الرابع عشر: أن يُضْمَنَ معنى فعلٍ قاصر؛ نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَذَاعُوا بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى﴾<sup>(٥)</sup> وقولهم «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»<sup>(٦)</sup>، وقوله<sup>(٧)</sup>:

[الطويل]

٩١٦ - [وإن تَعْتَذِرَ بِالْمَخْلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ] تَجْرُخُ فِي عَرَاقِيْبِهَا نَضْلِي<sup>(٨)</sup>  
فإنها ضُمَّتْ معنى ولا تنب، ويخرجون، وتحدثوا، وبارك، ولا يُضغون، واستجاب، ويعث أو يُفسد.

والستة الباقية: أن يدل على سجية؛ كلؤم وجبن وشجع.

أو على عَرَض؛ كفرح وبطر وأشير وحزن وكسل.

أو على نظافة؛ كطهر ووضؤ.

أو دنس؛ كنجس ورجس وأجنب.

أو على لون؛ كاحمر واخضر وأدم واحمار واسواد.

أو حلية؛ كدعج وكحل وشنب وسمين وهزل.

### تنبيه

في فصيح ثعلب<sup>(٩)</sup> في باب المشدد فلان يتعهد ضيعته، قال ابن

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٨، مك). (٢) س: ٢٤ (التور، ن: ٦٣، مد).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٨٣، مد). (٤) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١٥، مك).

(٥) س: ٣٧ (الصافات، ن: ٨، مك).

(٦) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب استحباب رفع اليدين.

(٧) القائل: ذو الرئة، وقد مرت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (يجرخ في عراقيبها نصلي).

وجه الاستشهاد: ضمن فعل «يجرخ» معنى فعل «يفسد» اللازم؛ فصار لازماً مثله.

(٩) المراد: كتاب «الفصيح» الذي ألفه ثعلب، وتخير فيه الفصيح من كلام العرب ممّا يجري في كلام الناس.

دُرستويه: ولا يجوز - عنده - يتعاهد؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون مُتَعَدِّياً، ويردُّه قوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٩١٧ - تَجَاوَزْتُ أَحْرَاساً إِلَيْهَا وَمَغْشَراً [عَلَيَّ حِرَاصاً لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي] <sup>(٢)</sup>

وأجاز الخليل يتعاهد، وهو قليل، وسأل الحكم بن قنبر<sup>(٣)</sup> أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فَسُئِلُوا عَنْهَا، فامتنعوا من يتعاهد، فقال يونس: يا أبا زيد، كم من علم استفدناه كنت أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب<sup>(٤)</sup>:

[الكامل]

٩١٨ - بَيْنَا تَعَانَقِهِ الْكُمَاءَ وَرَوْغِهِ يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيءٌ سَلَفَعٌ <sup>(٥)</sup>

إن من رواه بجزر التعانق مُخطيء؛ لأن تفاعل لا يتعدى، ثم رد عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعدياً إلى اثنين فإنه يبقى بعد دخولها متعدياً إلى واحد؛ نحو: عاطيته الدراهم، وتعاطينا الدراهم، وإن كان متعدياً إلى واحد، فإنه يصير قاصراً؛ نحو: تضارب زيد وعمرو، إلا قليلاً؛ نحو: جاوزت زيدا وتجاوزته، وعانقته وتعانقته، اهـ. وإنما ذكر ابن السيد أن تعانق لا يتعدى، ولم يذكر أن تفاعل لا يكون متعدياً، وأيضاً فلم يخض الرد برواية الجر، ولا معنى لذلك.

## الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

وهي سبعة:

أحدها: همزة أفعال؛ نحو: ﴿أَذْهَبْتُمْ طِبْنَكَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿رَبَّنَا آمَنَّا أَلْتُنَّيْنَا وَأَحْيَيْتَنَا

(١) تقدم البيت برقم «٤٧٠» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (تجاوزت أحراساً).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تجاوز» الذي على وزن «تفاعل» ومضارعه «يتفاعل» متعدياً خلافاً لمن لا يجيزون ذلك.

(٣) هو الحكم بن محمد بن قنبر، شاعر من شعراء البصرة، عاش في القرن الثاني الهجري، وهاجى مسلم بن الوليد الشاعر المعروف.

(٤) أي: الهذلي، وقد مرّت ترجمته؛ وتقدم البيت برقم «٦٩٥» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (تعانق الكماء).

وجه الاستشهاد: أوضح المصنف المراد في المتن بما يغني عن التعليق.

(٦) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٠، مك).

أَنْتَيْنِ»<sup>(١)</sup>، «وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا»<sup>(٢)</sup> وقد يُنقل المتعدّي إلى واحد بالهمزة، إلى التَّعْدِي إلى اثنين؛ نحو: «ألبستُ زيداً ثوباً، وأعطيتُه ديناراً» ولم ينقل متعدّاً إلى اثنين بالهمزة إلى التَّعْدِي إلى ثلاثة إلّا في «رَأَى»، و «علم» وقاسه الأخفشُ في أخواتهما الثلاثة القلبيةّة؛ نحو: /ظنّ [١٤٦/ب] وحسب، وزعم، وقيل: النقل بالهمزة كلّهُ سماعي، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد، والحقُّ أنّه قياسي في القاصر، سماعي في غيره، وهو ظاهر مذهب سيويه.

الثاني: ألف المفاعلة، تقول في جلس زيد ومشى وسار «جالستُ زيداً، وماشيته، وسأيرته».

الثالث: صوغه على فعَلْتُ بالفتح أفعل بالضم؛ لإفادة الغلبة، تقول: «كَرَمْتُ زيداً» بالفتح؛ أي: غلبته في الكلام.

الرابع: صوغه على استفعل للطلب أو النسبة إلى الشيء؛ كـ «استخرجتُ المال، واستحسنْتُ زيداً، واستقبحتُ الظلم» وقد يُنقل ذو المفعول الواحد إلى اثنين؛ نحو: «استكتبته الكتاب واستغفرتُ الله الذَّنْبَ»، وإنّما جاز «استغفرتُ الله من الذَّنْبِ» لتضمّنه معنى استتبتُ، ولو استعمل على أصله؛ لم يجز فيه ذلك، وهذا قولُ ابن الطراوة وابن عصفور، وأمّا قول أكثرهم: إنّ استغفر من باب اختار فمردود.

والخامس: تضعيف العين؛ تقول في فرح زيد: «فرَّحتُه»، ومنه: «قَدَّ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا»<sup>(٣)</sup>، «هُوَ الَّذِي يُسِيرُكُمْ»<sup>(٤)</sup>، وزعم أبو علي أنّ التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سرتُ زيداً» وقوله<sup>(٥)</sup>: [الطويل]

٩١٩ - [فَلَا تَجْزَعَنَّ مِنْ سِيرَةِ أَنْتِ سِرَّتَهَا] فَأَوْلُ رَاضٍ سُنَّةٌ مَنْ يَسِيرُهَا<sup>(٦)</sup>

(١) س: ٤٠ (غافر، ن: ١١، مك).. (٢) س: ٧١ (نوح، ن: ١٧، مك).

(٣) س: ٩١ (الشمس، ن: ٩، مك).. (٤) س: ١٠ (يونس، ن: ٢٢، مك).

(٥) القائل: زهير بن أبي سلمى، ويُنسب إلى خالد بن زهير الهذلي، وهو الأرجح، وإلى خالد بن عتبة.

(٦) موطن الشاهد: (سرتها، يسيرها).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «سار، يسير» متعدّياً من دون تشديد عين الفعل - حسب زعم أبي عليّ الفارسيّ - وقد ردّ المصنّف على هذا الزعم بما يغني عن التعليق.

وفيه نظر؛ لأن «سرتُه» قليل، وسيَرْتُه كثير، بل قيل: إنّه لا يجوز «سرتُه» وإنّه في البيت على إسقاط الباء توسعاً، وقد اجتمعت التعدية «بالهمزة»<sup>[89]</sup> والتضعيف في قوله تعالى ﴿نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنجِيلَ مِنْ قَبْلُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْقُرْآنَ﴾<sup>(١)</sup> وزعم الزمخشري أن بين التعديتين فرقا، فقال: لما نزل القرآن مُنْجَمًا، والكتابان جملة واحدة، جيء بنزل في الأول، وأنزل في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف «الحمد لله الذي أنزل القرآن كلاماً مؤلفاً منظماً، ونزله بحسب المصالح مُنْجَمًا» لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾<sup>(٣)</sup> وأما قول القفال<sup>(٤)</sup>: إن المعنى: الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلّف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ﷺ نجوماً في ثلاث وعشرين سنة.

ويشكل على الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٥)</sup> فقرن نزل بجملة واحدة، وقوله تعالى ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ آيَاتَ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾<sup>(٦)</sup> وذلك إشارة إلى قوله تعالى ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾<sup>(٧)</sup> الآية، وهي آية واحدة.

والتقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدّي لواحد؛ نحو: «علمته الحساب، وفهمته المسألة» ولم يُسمع في المتعدّي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في علم المتعدّي لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقاً، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدّي إلى واحد.

[89] في (خ): «الباء» ولعله سهو.

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣ - ٤، مد). (٢) س: ٩٧ (القدر، ن: ١، مك).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٥، مد).

(٤) القفال: هو أبو بكر، محمد بن علي بن إسماعيل الشاشي، مفسر، ومحدث، وفقه، ولغوي، كان يميل إلى الاعتزال، توفي سنة: ٣٦٥ هـ.

(٥) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٣٢، مك). (٦) س: ٤ (النساء، ن: ١٤٠، مد).

(٧) س: ٦ (الأنعام، ن: ٦٨، مك).



السادس: التضمين؛ فلذلك عُذِي «رُحْب» و «طَلَع» إلى مفعول لَمَّا تضمَّنَّا معنى «وسع» و «بلغ»، وقالوا: فرقتُ زِيداً، و ﴿سَفِيَهَ نَفْسَه﴾<sup>(١)</sup> لتضمُّنِهما معنى خَافَ، وامتهنَ، أو أهلك.

ويختصُّ التضمين<sup>[90]</sup> عن غيره من المعدَّيات بأنَّه قد ينقل الفعل إلى أكثر من/درجة، ولذلك عُذِي «أَلُوْتُ» بقصر الهمزة بمعنى قَصَرْتُ إلى مفعولين بعد [١٤٧/١] ما كان قاصراً، وذلك في قولهم: «لا أَلُوكَ نُصْحاً ولا أَلُوكَ جَهْداً» لَمَّا ضُمِّن معنى «لا أمنعك»؛ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُوكُمْ خَبَالاً﴾<sup>(٢)</sup> وعُذِي «أخبر وخبر وحدث وأنبأ ونبأ» إلى ثلاثة لَمَّا ضُمِّنَتْ معنى «أعلم وأرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار؛ نحو: ﴿أَنْبَأْتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿تَيَعُونِي بِعَلِيٍّ﴾<sup>(٤)</sup>.

السابع: إسقاط الجاز توسعاً؛ نحو: ﴿وَلَكِنْ لَا تُوَاعِدُوهُمْ سِرًّا﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: على سرّ، أي نكاح، ﴿أَعَجَلْتُمْ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: عن أمره، ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: عليه، وقول الزجاج: إنَّه ظرف، ردّه الفارسيُّ بأنَّه مختصٌّ بالمكان الذي يرصد فيه، فليس مُبهماً، وقوله<sup>(٨)</sup>:

[الكامل]

٩٢٠ - [لَذَنْ بِهَزِّ الكَفِّ يَغْسِلُ مَشْنَهُ فِيهِ] كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ<sup>(٩)</sup>

أي: في الطَّرِيقِ، وقول ابن الطَّراوة: «إنَّه ظرف» مردود أيضاً بأنَّه غير مبهم، وقوله «إنَّه اسم لكلِّ ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته لكلِّ موضع» منازع فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

ولا يُحذفُ الجازُ قياساً إلَّا مع أنْ وأنْ، وأهمل التحوُّيون هنا ذكر كي

[90] في (خ): «التضعيف» وهو تحريف.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٠، مد).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٨، مد).

(٣) س: ٦ (البقرة، ن: ٣٣، مد).

(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥٠، مك).

(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٥، مد).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٥، مد).

(٧) (٨) تقدّم البيت برقم «٢» وعُلق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (عَسَلَ الطَّرِيقَ).

وجه الاستشهاد: تعدية فعل «عَسَلَ» اللّازم إلى «الطَّرِيقَ» بعد إسقاط حرف الجرّ «في» لأنَّ الأصل: كما عَسَلَ في الطَّرِيقِ الثَّغْلَبِ.

مع تجويزهم في نحو «جئت كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية واللام مقذرة والمعنى: لكي تكرمني، وأجازوا - أيضاً - كونها تعليلية وأن مضمرة بعدها، ولا يحذف مع «كي» إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جاز غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى ﴿وَيَسِّرْ أَلْيَسْرَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٢)</sup> أي بأن لهم وبأنه، ﴿وَتَرَعَّبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين. ومما يحتملها قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٩٢١ - وَيَزَعْبُ أَنْ يَبْنِي الْمَعَالِي خَالِدٌ وَيَزَعْبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الْأَلِيمِ<sup>(٥)</sup>  
أنشده ابن السيد، فإن قدر «في» أولاً و«عن» ثانياً فمدح، وإن عكس، فذم، ولا يجوز أن يقدر فيهما معاً «في» أو «عن»، للتناقض.

ومحلُّ أن وأن وصلتهما بعد حذف الجاز نصب عند الخليل وأكثر التحويين حملاً على الغالب فيما ظهر فيه الإعراب ممّا حذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحلُّ جرّاً، فقال بعدما حكى قول الخليل: ولو قال إنسان: إنّه جرّ؛ لكان قولاً قوياً، وله نظائر؛ نحو قولهم: «لاه أبوك» وأما نقل جماعة منهم ابن مالك أن الخليل يرى أن الموضع جرّ، وأن سيبويه يرى أنه نصب فسهو.

[١٤٧/ب] ومما يشهد لمذعي الجرّ/ قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾<sup>(٦)</sup> [وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ]<sup>(٧)</sup>؛ أصلهما: لا تدعو مع الله أحداً؛ لأنّ المساجد لله، و: فاعبدون لأنّ هذه...

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥، مد).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨، مد).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٢٧، مد).

(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (يرغب أن يبني، يرغب أن يرضى).

وجه الاستشهاد: حذف حرف الجرّ «في» في الموطن الأول، وحذف حرف الجرّ «عن» في الموطن الثاني؛ وحكم حذف الجاز قبل «أن» الجواز.

(٦) س: ٧٢ (الجن، ن: ١٨، مك).

(٧) ما ذكره ابن هشام مزج بين آيتي (المؤمنون: ٥٣) و (الأنبياء: ٩٢)؛ فالأولى: ﴿وَأَنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ والثانية: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ﴾.

ولا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان أن وصلتها، لا تقول:  
«أنتك فاضل عرفت» وقوله<sup>(١)</sup>: [الطويل]

٩٢٢ - وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ حَبِيبَةً إِلَيَّ، وَلَا دِينَ بِهَا أَنَا طَالِبَةٌ<sup>(٢)</sup>  
رَوَّهَ بخفض «دين» عطفاً على محلّ «أن تكون»، إذ أصله: لأن تكون،  
وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يُعْتَرَضُ بأنّ الحمل على  
العطف على المحلّ أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأنّ  
القواعد لا تثبت بالمُحْتَمَلَاتِ.

وهنا مُعَدَّةٌ ثَامِنٌ ذكره الكوفيتون، وهو تحويل حركة العين، يقال: كسي  
زيد، بوزن فرح، فيكون قاصراً، قال<sup>(٣)</sup>: [الوافر]

٩٢٣ - وَأَنْ يَغْرَيْنَ إِنْ كَسِيَ الْجَوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمِ عَجَافٍ<sup>(٤)</sup>  
فإذا فتحت السين، صار بمعنى ستر وغطى، وتعدى إلى واحد؛  
كقوله<sup>(٥)</sup>:

[المتقارب]

٩٢٤ - وَأَرْكَبُ فِي الرَّوْعِ خَيْفَانَةً كَسَا وَجْهَهَا سَعْفٌ مُنْتَشِرٌ<sup>(٦)</sup>  
أو بمعنى أعطى كسوة، وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين؛ نحو: كسوت  
زيداً جبّةً، قالوا: وكذلك شتّرت عينه - بكسر التاء - قاصرٌ بمعنى انقلب  
جفنها، وشتّر الله عينه - بفتحها - مُتَعَدِّ بِمَعْنَى قَلْبِهَا، وهذا عندنا من باب  
المُطَاوَعَةِ، يُقَالُ شْتَرَهُ فَشْتِرَ، كما يقال ثَرَمَهُ فَثَرَمَ وَثَلَمَهُ فَثَلِمَ؛ ومنه: كَسَوْتُهُ  
الثوبَ فَكَسَيْتُهُ، ومنه البيت، ولكن حُذِفَ فِيهِ الْمَفْعُولُ.

(١) القائل: الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (ولا دين).

وجه الاستشهاد: عطف (دين) على محلّ «أن تكون»؛ لأنّ الأصل: لأن تكون حبيبة؛  
كما جاء في المتن.

(٣) القائل: عمران بن حطان، أو عيسى بن فاتك، أو أبو خالد القناني، ويُنسب إلى غيرهم.

(٤) موطن الشاهد: (كسي الجوّاري).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كسي» لازماً؛ لتغيّر حركة عينه من الفتح إلى الكسر.

(٥) القائل: امرؤ القيس، وقد مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (كسا وجهها).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «كسا» متعدّياً إلى مفعول واحد؛ لأنّه بمعنى ستر، أو  
غطى، وهو مفتوح العين.

## في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها

وهي عشرة:

الجهة الأولى: أن يُراعي ما يقتضيه ظاهر الصنّاعة، ولا يراعي المعنى، وكثيراً ما تنزل الأقدام بسبب ذلك.

وأوّل واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعرّبه؛ مفرداً أو مركّباً؛ ولهذا، لا يجوز إعراب فواتح السور، على القول بأنّها من المتشابه الذي استأثر الله - تعالى - بعلمه.

ولقد حكي لي أن بعض مشايخ الإقراء، أعرب لتلميذ له بيت «المفصل»<sup>(١)</sup>:

[السريع]

٩٢٥ - لا يُبْعِدِ اللَّهَ التَّلْبِيبَ وَالْ - عَارَاتٍ إِذْ قَالَ الْحَمِيسُ: نَعَمْ<sup>(٢)</sup>

فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلباً محلّ الشاهد في البيت، فلم يجده، فظهر لي - حينئذٍ - حسن لغة كنانة في نَعَمْ الجوابية، وهي نَعَمْ بكسر العين، وإنما نَعَمْ - هنا - واحد الأنعام؛ وهو خبر لمحذوف؛ أي: هذه نَعَمْ، وهو محلّ الشاهد.

وسألني أبو حيّان<sup>(٣)</sup> - وقد عرّض اجتماعنا - علام عطف «بحقّلد» من قول زهير<sup>(٤)</sup>:

(١) القائل: هو المرقش الأكبر.

(٢) موطن الشاهد: (نَعَمْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «نَعَمْ» خبراً لمبتدأ محذوف؛ كما جاء في المتن، وليست حرف جواب، كما توهم بعضهم.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) هو زهير بن أبي سلمى، وقد تقدّمت ترجمته.

٩٢٦ - تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِتَهَكَّةٍ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ<sup>(١)</sup>

فقلت: حتى أعرف ما الحقْلُدُ؟ فنظرناه فإذا هو سيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم؛ إذ المعنى: ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

[١/١٤٨]

وقال السلوبين<sup>(٢)</sup>: حُكِي لي أن نحوياً من كبار طلبة الجزولي<sup>(٣)</sup> سُئِلَ عن إعراب «كلالة» من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُورَثُ كَلِالَةً أَوْ امْرَأَةً﴾<sup>(٣)</sup> / فقال: أخبروني ما الكلاله؟ فقالوا له: الوزنة إذا لم يكن فيهم أب، فما علا، ولا ابن، فما سفلى، فقال: فهي - إذن - تمييز، وتوجيه قوله: أن يكون الأصل: وإن كان رجل يرثه كلالة، ثم حذف الفاعل، وبني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزاً، وقد أصاب هذا النحو في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه، نقض للغرض الذي حذف لأجله، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طي ذكر الفاعل فيها؛ ولهذا، لا يوجد في كلامهم مثل ضرب أخوك رجلاً، وأمّا قراءة من قرأ: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ﴾<sup>(٤)</sup> بفتح الباء، فالذي سوغ فيها أن يذكر الفاعل بعدما حذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي حذف فيها.

وكإعراب هذا المعرب كلالة تمييزاً قول بعضهم في هذا البيت<sup>(٥)</sup>:

٩٢٧ - يَنْسُطُ لِلْأَضْيَافِ وَجْهًا رَحْبًا بَسَطَ ذِرَاعِيهِ لِعَظْمِ كَلْبًا<sup>(٦)</sup>

إن الأصل: كما بسط كلب ذراعيه، ثم جيء بالمصدر، وأسند للمفعول، فرفع، ثم أضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزاً.

والصواب في الآية: إن «كلالة» بتقدير مضاف؛ أي: ذا كلالة، وهو إما

(١) موطن الشاهد: (ولا بحقْلَدٍ).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً، و «بحقْلَدٍ» معطوف على شيء متوهم؛ كما جاء في المتن، وليست الواو زائدة - هنا - كما توهم بعضهم.

(٢) مرّت ترجمته. (٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٢، مد).

(٤) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٦، مد).

(٥) لم يُنسب إلى قاتل معين.

(٦) موطن الشاهد: (بسط ذراعيه لعظم كلباً).

وجه الاستشهاد: مجيء «كلباً» مفعولاً به للمصدر «بسط» على رأي ابن هشام؛ وهو مقلوب عن الفاعل، وليس تمييزاً، كما أعربه بعضهم.

حال من ضمير «يُورث» فكان ناقصة، ويورث خبر، أو تامة فيورث صفة، وإما خبر فيورث صفة، ومن فسّر الكلالة بالميت الذي لم يترك ولدًا، ولا والدًا؛ فهي - أيضاً - حال أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فسرها بالقرابة فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخريجُه على القلب؛ وأصله: كم بسطَ ذِراعاه كَلْباً، (ثم جيء بالمصدر للفاعل)<sup>[91]</sup> المقلوب عن المفعول، وانتصب كلباً على المفعول المقلوب عن الفاعل.

### [الرّد على بعض المعربين]

وها أنا مُورِدٌ بعون الله أمثلة، متى بُني فيها على ظاهر اللَّفظ، ولم يُنظر في مُوجب المعنى، حصل الفساد؛ وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وهم بهذا السَّبب، وسترى ذلك معيناً.

فأحدها؛ قوله تعالى: ﴿قَالُوا يَنْشَعِبُ أَوْلَاؤُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا﴾<sup>(١)</sup> فإنه يتبادر إلى الذهن عطف «أن نفعل» على «أن نترك»، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على ما، فهو معمول للتَّرك، والمعنى: أن نترك أن نفعل، نعم. مَنْ قرأ «تفعل» و «تشاء» - بالتاء، لا بالتون - فالعطف على «أن نترك»، وموجب الوهم المذكور أن المعرب يرى أن والفعل مرتين؛ وبينهما حرف العطف.

ونظيرُ هذا سواء أن يتوهم في قوله<sup>(٢)</sup>:

٩٢٨ - لَنْ، مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ<sup>(٣)</sup>  
 أن الفعلين متعاطفان، حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بيّنت في فصل «لما» أن ذلك خطأ، وأن «أدع» منصوبٌ بلن، و «أشهد» معطوف على القتال.

[91] العبارة في (خ): «ثم جيء بالمصدر وأضيف للفاعل».

(١) س: ١١ (هود، ن: ٨٧، مك).

(٢) مرّاسم قائله.

(٣) موطن الشاهد: (أدع القتال وأشهد).

وجه الاستشهاد: توهم بعضهم أن فعل «أشهد» معطوف على فعل «أدع»؛ لأنهما منصوبان؛ والصواب: انتصاب فعل «أدع» بـ «لن» وفعل «أشهد» معطوف على «القتال» بعد تأويله مع أن المضمره بمصدر؛ والتقدير: لن أدع القتال وشهادة الهيجاء.

الثاني؛ قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي خِفْتُ الْمَوَالِيَ مِنْ وَرَائِي﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ المتبادر تعلق

«من» «بخفت»/ وهو فاسد في المعنى؛ والصَّوَابُ: تعلقه بالموالي؛ لما فيه من [ب/١٤٨] معنى الولاية؛ أي: خِفْتُ وَلَا يَتَهُمُ مِنْ بَعْدِي وَسُوءِ خِلَافَتِهِمْ، أو بمحذوف؛ هو حال من الموالى، أو مضاف إليهم؛ أي: كائنين من ورائي، أو فعل الموالى من ورائي، وأما من قرأ «خَفَّتْ» بفتح الخاء وتشديد الفاء، وكسر التاء فمن متعلقة بالفعل المذكور.

الثالث؛ قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ آجَلِهِ﴾<sup>(٢)</sup>

فإن المتبادر تعلق «إلى» بتكتبوه، وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال؛ أي مستقراً في الذمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ﴾<sup>(٣)</sup> فإن المتبادر انتصاب مئة

بأماته، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعي؛ لأن الإماتة سلب الحياة، وهي لا تمتد؛ والصَّوَابُ: أَنْ يُضْمَنَ «أماته» معنى «البث» فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئذ يتعلق به الظرف بما فيه من المعنى العارض له بالتضمن؛ أي: معنى اللبث لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بمنزلته في قوله تعالى: ﴿قَالَ لِبِثْ يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ، قَالَ بَلْ لِبِثْ مِئَةَ عَامٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وفائدة التضمن: أن يدل بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يدلك على

ذلك أسماء الشرط، والاستفهام.

ونظيره - أيضاً - قوله عليه الصلاة والسلام: «كل مولود يولد على

الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه»<sup>(٤)</sup> لا يجوز أن يعلق «حتى» بـ «يولد»؛ لأن الولادة لا تستمر إلى هذه الغاية، بل الذي يستمر إليها كونه على الفطرة؛ فالصَّوَابُ: تعلقها بما تعلقت به «على» وأن «على» متعلقة بكائن محذوف منصوب على الحال من الضمير في يولد، ويولد خبر كل / مولود/ [92].

[92] زيادة من (خ).

- (١) س: ١٩ (مريم، ن: ٤، مك). (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).  
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٢، مد). (٤) مرّ تخريجه.

الرَّابِعُ : قولُ الشَّاعرِ<sup>(١)</sup> :

[الطَّويل]

٩٢٩ - تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا، وَلَوْ شِئْتَ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكِرَى ثَلَجٌ بِكِرْمَانَ نَاصِحٍ<sup>(٢)</sup>

فإنَّ المتبادر تعليقُ بُعيدِ الكرى بجاد؛ والصَّوابُ: تعليقُه بما في ثلجٍ من معنى بارد، إذ المراد: وصفُها بأنَّ ريقها يُوجد عَقِبَ الكرى باردًا، فما الظَّنُّ به في غير ذلك الوقت؟ لا أنَّه يتمنى أن تجود له به بُعيد الكرى دون ما عدها من الأوقات، واللَّوحُ - بفتح اللَّام - العطش.

الخامس: قوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى﴾<sup>(٣)</sup> فإنَّ المُتبادر تعلقُ معَ ببلغ، قال الزَّمخشرِيُّ: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوادثه، قال: ولا يتعلَّق «مع» ببلغ؛ لاقْتضائه أنَّهما بلغا معاً حدَّ السَّعي، ولا بالسَّعي؛ لأنَّ صلة المصدر، لا تتقدَّم عليه، وإنَّما هي متعلِّقةٌ بمحذوفٍ على أن يكون بيانًا، كأنَّه قيل: فلما بلغ الحدَّ الذي يَقْدِرُ فيه على السَّعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف النَّاسِ عليه، وهو أبوه؛ أي: إنَّه لم يستحکم قُوَّتَه، بحيث يسعى مع غير مشفق.

السَّادِسُ: قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾<sup>(٤)</sup> فإنَّ المُتبادر أنَّ حيثُ ظرف مكانٍ؛ لأنَّه المعروف في استعمالها. ويردُّه: أنَّ المراد أنَّه - تعالى - يعلمُ المكان/المستحقَّ للرَّسالة، لا أنَّ علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذٍ، لا ينتصب بأعلم إلَّا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصَّوابُ: انتصابه بيلم محذوفًا، دلَّ عليه «أعلم».

السَّابِعُ: قوله تعالى ﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾<sup>(٥)</sup> فإنَّ المُتبادرُ تعلقُ «إلى» بصُرهنَّ، وهذا لا يصحُّ إذا فُسرَّ صُرهنَّ بقطعهنَّ، وإنَّما تعلقه بخذ، وأمَّا إن فُسرَّ بأملهنَّ فالتَّعلقُ به، وعلى الوجهين، يجب تقدير مضاف؛ أي: إلى نفسك؛ لأنَّه لا يتعدَّى فعلُ المُضمرِ المُتَّصلِ إلى ضميره المُتَّصلِ إلَّا في

(١) القائل: هو جرير من قصيدة يمدح فيها عبد العزيز بن مروان.

(٢) موطن الشاهد: (بُعيد الكرى ثَلجٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء «بُعيد» ظرف زمان مُتَّعلِّقًا بما في «ثلج» من معنى بارد، وليس متعلِّقًا بـ «جاد» كما زعم بعضهم.

(٣) س: ٣٧ (الصفات، ن: ١٠٢، مك). (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢٤، مك).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٠، مد).



باب ظنّ؛ نحو: «أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى»<sup>(١)</sup>، «فَلَا تَحْسَبْنَهُمْ بِمَقَارَةِ»<sup>(٢)</sup> فيمن ضمّ الباء،  
ويجب تقدير هذا المضاف في نحو: «وَهُزَيَ إِلَيْكَ بِجِنَعِ النَّخْلَةِ»<sup>(٣)</sup>، «وَأَضْمَمَ  
إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ»<sup>(٤)</sup> «أَمْسِكَ عَلَيْكَ رَوْجَكَ»<sup>(٥)</sup>، وقوله<sup>(٦)</sup>:  
[المقارب]

٩٣٠ - هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنَّ الْأُمُورَ بِكَفِّ الْإِلَهِ مَقَادِيرُهَا<sup>(٧)</sup>  
وقوله<sup>(٨)</sup>:  
[الطويل]

٩٣١ - وَدَغَ عَنكَ نَهَبًا صَبِيحَ فِي حَجْرَاتِهِ وَلَكِنْ حَدِيثًا مَا حَدِيثُ الرَّوَاحِلِ<sup>(٩)</sup>  
قوله: «حَجْرَاتِهِ» بفتحتين؛ أي نواحيه، وقول ابن عصفور<sup>(١٠)</sup>: «إِنَّ  
«عن، وعلى» في ذلك اسمان؛ كما في قوله<sup>(١١)</sup>:  
[الطويل]

٩٣٢ - عَدَّتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّوْهَا [تَصِلُ وَعَنْ قَبِيضِ بَزِيْزَاءَ مَجْهَلِ]  
وقوله<sup>(١٢)</sup>:  
[الطويل]

٩٣٣ - فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنِّ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي  
دفعاً للمحذور المذكور وهم؛ لأنّ معنى «على» الاسميّة: فوق، ومعنى  
«عن» الاسميّة: جانب، ولا يتأتیان هنا، ولأنّ ذلك، لا يتأتّى مع «إلى»؛ لأنّها  
لا تكون اسماً.

(١) س: ٩٦ (العلق، ن: ٧، مك). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٨، مد).

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٢٥، مك). (٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٣٢، مك).

(٥) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٣٧، مد).

(٦) تقدّم البيت برقم «٢٥٥» و«٨٧٣» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (عليك).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليردّ على من عدّ «على» فيه اسماً؛ لأنّ مجرورها  
وفاعل متعلّقها ضميري مسمّى واحد؛ والصواب: أن تبقى على أصلها.

(٨) تقدّم البيت برقم «٢٦٥» وعلّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (عنك).

وجه الاستشهاد: إجراء «عن» مجرى «على» كما تقدّم؛ ومجيئها اسماً بمعنى  
«جانب»؛ لأنّ جعلها حرفاً، يؤدّي - هنا - إلى تعدي فعل المضمر المتصل إلى  
ضميره المتصل؛ وذلك لا يكون إلّا في أفعال القلوب وما حُمِلَ عليها، غير أنّ الظاهر  
من كلام ابن هشام رفضه لهذا الرأى؛ كما جاء في المتن. وانظر هذه المسألة في  
«الدّرر اللوامع»: ٢٤/٢.

(١٠) مرّت ترجمته. (١١) تقدّم البيت برقم «٢٥٤» وعلّق عليه.

(١٢) تقدّم البيت برقم «٢٦٣» وعلّق عليه.

الثَّامِنُ: قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعْفُفِ﴾<sup>(١)</sup> فَإِنَّ المتبادر تعلق «من» بـ «أغنياء» لمجاورته له، ويُفسده أنهم متى ظنَّهم ظانٌّ قد استغنوا من تعفُّفهم علم أنَّهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلاً بحالهم، وإنَّما هي متعلِّقة بيحسب، وهي للتعليل.

التَّاسِعُ: قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الْمَلَأِ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا﴾<sup>(٢)</sup> فَإِنَّ المتبادر تعلق «إذ» بفعل الرُّؤية، ويفسده أنه لم ينته علمه، أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنَّما العامل مضاف محذوف؛ أي: ألم تر إلى قسَّتْهم أو خبرهم، إذ التَّعَجُّبُ إنَّما هو من ذلك، لا من ذواتهم.

العاشر: قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً﴾<sup>(٣)</sup> فَإِنَّ المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية، وذلك فاسد؛ لاقتضائه أَنَّ مَنْ اغترف غرفة بيده، ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مُباح لهم، وإنَّما هو مستثنى من الأولى، وَوَهُمَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup> / في/ [93] تجويزه، كونه مستثنى من الثانية، وإنَّما سَهَّلَ الفصل بالجملة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذكر أَنَّ الشارب ليس منه؛ اقتضى مفهومه أَنَّ مَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ منه، فكان الفصلُ به، كلا فصل.

الحادي عشر: قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾<sup>(٥)</sup> فَإِنَّ المتبادر تعلق «إلى» باغسلوا، وقد ردَّه بعضهم بأنَّ ما قبل الغاية لا بدَّ أن يتكرَّر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربته إلى أن مات» ويمتنع «قتلته إلى أن مات» وغسلُ اليد لا يتكرَّر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأنَّ اليد شاملة لرؤوس [١٤٩/ب] الأنامل، والمناكب، وما بينهما؛ قال: فَالْصَّوَابُ تَعَلَّقُ إِلَى/ بِأَسْقَطُوا محذوفاً، ويُستفاد من ذلك دخولُ المرافق في الغسل؛ لأنَّ الإسقاط قام الإجماعُ على أنَّه ليس من الأنامل، بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أنَّ ما

[93] زيادة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٧٣، مد).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٦، مد).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٩، مد).

(٤) مرَّت ترجمته.

(٥) س: ٥ (الحائدة، ن: ٦، مد).

بعد إلى يكون غير داخل، بخلاف حتى، وإذا لم يدخل في الإسقاط بقي داخلاً في المأمور بغسله، وقال بعضهم: الأيدي في عُرف الشَّرع اسمٌ للأكْف فقط، بدليل آية السرقة<sup>(١)</sup>، وقد صحَّ الخبر باقتضائه ﷺ في التَّيمُّم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيراً للمراد بالأيدي في آية التَّيمُّم<sup>(٢)</sup>. قال: وعلى هذا فـ «إلى» غايةٌ للغسل، لا للإسقاط، قلت: وهذا، وإن سلّم، فلا بدّ من تقدير محذوف أيضاً؛ أي: ومُدُّوا الغسل إلى المرافق، إذ لا يكون غسل ما وراء الكفّ، غايةً لغسل الكفّ.

[الرجز] [١٤٩/ب]

/ الثَّاني عشر: قول ابن دُرَيْدٍ<sup>(٣)</sup>:

٩٣٤ - إِنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَأَعْتَقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى<sup>(٤)</sup>  
فإنَّ المُتبادِرَ تَعَلَّقَ «إلى» بجرى، ولو كان كذلك؛ لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله:

فَأَعْتَقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

وإنما «إلى مدى» متعلِّقٌ بكون خاصٍ منصوبٍ على الحال؛ أي: طالباً إلى مدى؛ ونظيره قوله - أيضاً - يصف الحاجَّ

[الرجز]

٩٣٥ - يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعِلا لَمَّا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبَيْتِ<sup>(٥)</sup>  
فإنَّ قوله «على البَيْتِ» مُتَعَلِّقٌ بأبعد الفعلين، وهو فَضَّلَ، لا بأقربهما وهو «دحا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى.

الثَّالث عشر: ما حكاه بعضهم من أنَّه سمع شيخاً يُعربُ لتلميذه «قيماً» من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَكُمْ عِوَجًا قِيَمًا﴾<sup>(٦)</sup> صفةً لـ «عِوَجًا»؛ قال: فقلت له:

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٣٨، مد).

(٢) س: ٤ (النساء، ن: ٤٢، مد).  
(٣) مرَّت ترجمته؛ واعتاقه: حبسه. حمامه: الوقت الذي يكون فيه موته، وقد يُطلَقُ على الموت نفسه.

(٤) موطن التَّمثيل: (إلى مدى).

وجه التَّمثيل: تعلق الجارِّ والمجرور «إلى مدى» بحال محذوفة؛ والتقدير: جرى طالباً إلى مدى، أو نحو ذلك، مثل: جرى مسرعاً إلى مدى، وهو الأفضل.  
(٥) البيت من مقصورة ابن دريد المذكور؛ فضَّلها: أي الكعبة. دَحَا: بسط.

موطن التَّمثيل: (على البَيْتِ).

وجه التَّمثيل: تعلق الجارِّ والمجرور بفعل فضَّل؛ لأنَّه يُتَّسَبُ المعنى المراد.

(٦) س: ١٨ (الكهف، ن: ١، مك).

يا هذا، كيف يكون العِوَجُ قِيَمًا؟ وترحمتُ على مَنْ وقف من القراء على ألف التنوين في «عوجا» وقفةً لطيفةً دفعاً لهذا الترهّم<sup>(١)</sup>، وإنما «قِيَمًا» حالٌ: إمّا من اسم محذوف، هو وعامله؛ أي: أنزله قِيَمًا، وإمّا من الكتاب، وجملة النَّفِي معطوفة على الأول، ومعترضة على الثاني، قالوا: ولا تكون معطوفة، لئلا يلزم العطفُ على الصّلة قبل كمالها، وإمّا من الضّمير المجرور باللام، إذا أعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور «على» أو جملة النَّفِي، وقِيَمًا حالان من الكتاب، على أنّ الحال يتعدّد، وقياسُ قول الفارسيّ<sup>(٢)</sup> في الخبر: إنّه لا يتعدّد مختلفاً بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يُقال: قد صحّ ذلك في النَّعْت؛ نحو: ﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُّبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾<sup>(٣)</sup> بل قد ثبت في الحال في نحو: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَى﴾<sup>(٤)</sup> ثمّ قال سبحانه: ﴿وَلَا جُنُبًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ لأنّ الحال بالخبر أشبه، ومن ثمّ اختلف في تعدّدهما، واتفق على تعدّد النَّعْت، وأمّا «جُنُبًا» فعطفٌ على الحال، لا حال، وقيل: المنفيّة حال، و«قِيَمًا» بدل منها، عكس «عرفت زيدا أبو من هو؟».

الرّابع عشر: قول بعضهم في ﴿أَحْوَى﴾<sup>(٥)</sup> إنّه صفة لغشاء، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق؛ بل إذا فُسِّرَ الأحوى بالأسود من الجفاف/ واليبس، وأمّا إذا فُسِّرَ بالأسود من شدّة الخضرة؛ لكثرة الرّيزي، كما فُسِّرَ ﴿مُدَّهَامَتَانِ﴾<sup>(٦)</sup>: فجعله صفة لغشاء، كجفل قِيَمًا صفة لـ «عوجاً»<sup>(٧)</sup>. وإنّما الواجب أن تكون حالاً من المرعى، وآخر لتناسب الفواصل<sup>(٨)</sup>.

الخامس عشر: قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ نَبَاتٌ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ جَبًا مُرَابِكًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾<sup>(٩)</sup>؛ فيمن رفع «جَنّات»: إنّه عطفٌ على قِنْوَان، وهذا يقتضي أنّ جنات الأعناب تخرج من طلّع النّخل، وإنّما هو مبتدأ بتقدير: وهناك جنّات، أو ولهم جنّات؛ ونظيره: قراءة من قرأ ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾<sup>(١٠)</sup> بالرفع بعد قوله تعالى:

- (١) كذا قراءة حفص عن عاصم.  
 (٢) مرّت ترجمته.  
 (٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥٠، مك).  
 (٤) س: ٤ (النساء، ن: ٤٣، مد).  
 (٥) س: ٨٧ (الأعلى، ن: ٥، مك).  
 (٦) س: ٥٥ (الرحمن، ن: ٦٤، مد).  
 (٧) س: ١٨ (الكهف، ن: ١، مك).  
 (٨) أي الأصل: أخرج المرعى أحوى، فجعله غشاء.  
 (٩) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٩، مك).  
 (١٠) س: ٥٦ (الواقعة، ٢٢، مك).

﴿يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكُلِّ مِّنْ مَّعِينٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: ولهم حور، وأمّا قراءة السَّبْعَةِ: ﴿وجناتٍ﴾ بالتَّصْبِ، فبالعطف على ﴿نَبَاتٍ كُلُّ شَيْءٍ﴾، وهو من باب: ﴿وَمَلَئِكْتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِزِيلٍ وَمِكَدَلٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

السَّادِسَ عَشَرَ: قول ابن السَّيِّدِ<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿مِنَ اسْتِطَاعَ إِيَّهِ سَبِيلًا﴾<sup>(٤)</sup>: «إِنَّ «مَنْ» فاعل بالمصدر، ويردّه أَنَّ المعنى - حينئذٍ - والله على النَّاسِ أَنْ يَحُجَّ الْمَسْتِطِيعَ، فيلزم تأنيثُ جميع النَّاسِ، إذا تخلَّفَ مستطيع عن الحَجِّ، وفيه مع فساد المعنى، ضعف من جهة الصَّنَاعَةِ؛ لأنَّ الإتيان بالفاعل، بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذٌّ، حتَّى قيل: إنَّه ضرورة؛ كقوله<sup>(٥)</sup>: [البيط]

٩٣٦ - أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشْبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ<sup>(٦)</sup>  
 فيمن رواه برفع أفواه، والحق: جواز ذلك في النثر، إلّا أنّه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنَّه رُوي بالرفع مع التَّمَكُّنِ مِنَ التَّصْبِ، وهي الرِّوَايَةُ الأُخْرَى، وذلك على أَنَّ الْقَوَاقِيزَ الْفَاعِلَ، والأفواه مفعول، وصحَّ الوجهان؛ لأنَّ كلاًّ منهما قارع ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث: «وحجَّ البيتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا»<sup>(٧)</sup> ولا يتأتَّى فيه ذلك الإشكال؛ لأنَّه ليس فيه ذكر الوجوب على النَّاسِ، والمشهور في «مَنْ» في الآية أنَّها بدل من النَّاسِ بدلٌ بعضٍ. وجوز الكسائي<sup>(٨)</sup> كونها مبتدأ، فإنَّ كانت موصولة؛ فخبَّرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها؛ والتقدير عليهما: من

(١) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٤٥، مك) والصُّوَابُ: أن يذكر آية سورة الواقعة ﴿يطوف عليهم ولدان مخلدون﴾.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٩٨، مد) ويريد عطف الخاص على العام.

(٣) مرَّت ترجمته.

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٧، مد).

(٥) القائل: هو الأقيشر الأسدي، المغيرة بن الأسود؛ والتلاد: المال القديم. النشب: المال والعقار. القواقيز: آنية تُشرب بها الخمرة.

(٦) موطن الشاهد: (قرعُ القواقيزِ أفواهُ الأباريقِ).

وجه الاستشهاد: وقوع «أفواه» فاعلاً للمصدر «قرع» وإضافته إلى الأباريقِ؛ ويجوز أن يكون «القواقيز» فاعلاً، والأفواه مفعولاً؛ وكلاهما صحيح.

(٧) صحيح مسلم: كتاب الإيمان باب السَّؤال عن أركان الإسلام.

(٨) مرَّت ترجمته.

استطاع فليحجّ؛ وعليهن: فالعموم مُخصَّص، إمّا بالبدل، أو بالجملة.

السابع عشر: قول الرّمخسريّ في قوله تعالى: ﴿يَوَلِّيْتَ أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْفَرَابِ فَأُورِي سَوْءَةَ أَخِي﴾<sup>(١)</sup>: إنّ انتصاب «أواري» في جواب الاستفهام، ووجه فساده: أنّ جواب الشيء مُسبّب عنه، والمواراة لا تتسبّب عن العجز، وإنّما انتصابه بالعطف على «أكون» ومن - هنا - امتنع نصب «تصبح» في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَةً﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنّ إصباح الأرض مخضرة، لا يتسبّب عن رؤية إنزال المطر/ بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنّما لم ينصب؛ لأنّ «ألم تر» في معنى قد رأيت؛ أي: إنّهُ استفهام تقريريّ مثل: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾<sup>(٣)</sup> وقيل: النصب جائز، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾<sup>(٤)</sup> ولكن قصد - هنا - إلى العطف على «أنزل» على تأويل «تصبح» بـ «أصبحت»؛ والصواب: القول الأوّل، وليس «ألم تر» مثل: «أفلم يسيروا» لما بيّناه.

الثامن عشر: قول بعضهم في ﴿فَلَوْلَا نَصَرَهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً﴾<sup>(٥)</sup>: إنّ الأصل: اتخذوهم قرباناً، وإنّ الضمير، وقرباناً مفعولان، وآلهة بدل من «قرباناً»، وقال الرّمخسريّ: إنّ ذلك فاسد في المعنى، وإنّ الصواب: أنّ آلهة هو المفعول الثاني، وأنّ قرباناً حال، ولم يبيّن وجه فساد المعنى، ووجهه أنّهم إذا ذموا على اتخادهم قرباناً من دون الله، اقتضى مفهومه الحثّ على أن يتخذوا الله - سبحانه - قرباناً، كما أنّك إذا قلت: «أنتخذ فلاناً معلماً دوني؟» كنت أمراً له أن يتخذك معلماً له دونه، والله - تعالى - يتقرّب إليه بغيره، ولا يتقرّب به إلى غيره، سبحانه.

التاسع عشر: قول المبرد<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>: إنّ جملة ﴿حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ جملة دعائيّة، وردّه الفارسيّ: بأنّه لا يدعى عليهم بأن تُحصَرَ صُدُورُهُم عن قتال قومهم، ولك أن تُجيب بأنّ المراد الدعاء عليهم بأنّ يُسلَبوا أهليّة القتال حتّى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحداً ألبتة.

(١) س: ٥ (المائدة، ن: ٣١، مد).

(٢) س: ٢٢ (الحج، ن: ٦٣، مد).

(٣) س: ٩٤ (الشرح، ن: ١، مك).

(٤) س: ٢٢ (الحج، ن: ٤٦، مد).

(٥) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٨، مك).

(٦) مرّت ترجمته.

(٧) س: ٤ (النساء، ن: ٩٠، مد).

المتّم العشرين: قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلِيْسُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ﴾<sup>(١)</sup> فيمن نون مئة: إنه يجوز كون سنين منصوباً بدلاً من ثلاث، أو مجروراً بدلاً من مئة، والثاني مردود، فإنه إذا أُقيم مقام مئة، فسد المعنى.

الحادي والعشرون: قول المبرد في ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٢)</sup>: إن اسم الله - تعالى - بدل من آلهة، ويردّه أن البدل في باب الاستثناء مُستثنى موجب له الحكم، أمّا الأوّل؛ فلأنّ الاستثناء إخراج، و «ما قام أحد إلّا زيد» مفيد لإخراج زيد، وأمّا الثاني؛ فلأنّه كلّما صدق «ما قام أحد إلّا زيد» صدق «قام زيد» واسم الله - تعالى - هنا، ليس بمستثنى، ولا موجب/له الحكم/<sup>[94]</sup>، أمّا الأوّل؛ فلأنّ الجمع المُنكر لا عموم له، فيُستثنى منه، ولأنّ المعنى حينئذٍ: «لو كان فيهما آلهة مُستثنى منهم الله لفسدتا» وذلك يقتضي أنّه لو كان فيهما آلهة، فيهم الله، لم تفسدا، وإنّما المراد: أنّ الفساد يترتب على تقدير التعدّد مطلقاً. وأمّا أنّه ليس بموجب له الحكم؛ فلأنّه لو قيل لو كان فيهما الله لفسدتا، لم يستقم. وهذا البحث يأتي في مثال سيبويه<sup>(٣)</sup> «لو كان معنا رجل إلّا زيد لغلبنّا»، لأنّ رجلاً ليس بعام فيُستثنى منه، ولأنّه لو قيل: «لو كان معنا جماعة مُستثنى منهم [١٥١/١] زيد لغلبنّا» اقتضى أنّه/لو كان معم جماعة فيهم زيد لم يُغلبوا، وهذا وإن كان معنًى صحيحاً إلّا أنّ المراد: إنّما هو أنّ زيدا - وحده - كافٍ.

فإن قيل: لا نسلم أنّ الجمع في الآية، والمفرد في المثال غير عامين؛ لأنّهما واقعان في سياق لو، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

قلت: لو صحّ ذلك؛ لصحّ أن يُقال لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني دياراً، ولو جاءني فأكرمه - بالنّصب - لكان كذا وكذا، واللّازم ممتنع.

الثاني والعشرون: قول أبي الحسن الأخفش<sup>(٣)</sup> في «كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ»: إنّ انتصاب فاه على إسقاط الخافض؛ أي: من فيه، وردّه المبرد، فقال: إنّما يتكلّم الإنسان من في نفسه، لا من «في» غيره، وقد يكون أبو الحسن /إنّما

[94] ساقطة من (خ).

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٥، مك).

(٢) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٢، مك).

(٣) مرّت ترجمته.

قال ذلك في «كَلَمَنِي فَاهِ إِلَى فِيٍّ» أو قاله في ذلك/ [95] وَحَمَلَهُ عَلَى الْقَلْبِ  
لِفَهْمِ الْمَعْنَى؛ فَلَا يَرِدُ عَلَيْهِ سَوْأَلُ أَبِي الْعَبَّاسِ (١)، فَلْنَعْدِلْ إِلَى مِثَالٍ غَيْرِ هَذَا.

حُكِيَ عَنِ الْيَزِيدِيِّ أَنَّهُ قَالَ فِي قَوْلِ الْعَرْجِيِّ (٢):

[الكامل]

٩٣٧ - أَظْلُومٌ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا رَدَّ السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمَ (٣)

إِنَّ الصَّوَابَ: رَجُلٌ بِالرَّفْعِ خَبْرًا لـ «إِنَّ»، وَعَلَى هَذَا الْإِعْرَابِ، يَفْسُدُ  
الْمَعْنَى الْمُرَادُ فِي الْبَيْتِ، وَلَا يَتَحَصَّلُ لَهُ مَعْنَى الْبَيْتِ، وَلِهَذَا حِكَايَةُ مَشْهُورَةٌ بَيْنَ  
أَهْلِ الْأَدَبِ.

رَوَوْا عَنْ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازِنِيِّ (٤): أَنَّ بَعْضَ أَهْلِ الذَّمَّةِ بَدَّلَ لَهُ مِئَةَ دِينَارٍ  
عَلَى أَنْ يُقْرَأَهُ كِتَابُ سَيُوبِيهِ، فَامْتَنَعَ مِنْ ذَلِكَ، مَعَ مَا كَانَ بِهِ مِنْ شِدَّةِ احْتِيَاجٍ؛  
فَلَامَهُ تَلْمِيذُهُ الْمُبْرَدُ، فَأَجَابَهُ بِأَنَّ الْكِتَابَ مُشْتَمَلٌ عَلَى ثَلَاثِمِئَةٍ وَكَذَا وَكَذَا آيَةٌ مِنْ  
كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى، فَلَا يَنْبَغِي تَمْكِينُ ذِمِّيٍّ مِنْ قِرَاءَتِهَا. ثُمَّ قُدِّرَ أَنْ غَنَّتْ جَارِيَةٌ  
بِحَضْرَةِ الْوَائِقِ (٥) بِهَذَا الْبَيْتِ، فَاخْتَلَفَ الْحَاضِرُونَ فِي نَسْبِ رَجُلٍ وَرَفْعِهِ،  
وَأَصْرَتْ الْجَارِيَةُ عَلَى النَّصْبِ، وَزَعَمَتْ أَنَّهَا قَرَأَتْهُ عَلَى أَبِي عَثْمَانَ كَذَلِكَ، فَأَمَرَ  
الْوَائِقِ بِإِشْخَاصِهِ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَلَمَّا حَضَرَ، أَوْجِبَ النَّصْبَ، وَشَرَحَهُ بِأَنَّ  
مُصَابِكُمْ بِمَعْنَى إِصَابَتِكُمْ، وَرَجُلًا مَفْعُولُهُ، وَظَلَمَ الْخَيْرَ؛ وَلِهَذَا، لَا يَتِمُّ الْمَعْنَى  
بِدُونِهِ، قَالَ: فَأَخَذَ الْيَزِيدِيُّ فِي مَعَارَضَتِي، فَقُلْتُ لَهُ: هُوَ كَقَوْلِكَ: «إِنْ ضَرَبَكَ  
زَيْدًا ظَلَمَ» فَاسْتَحْسَنَهُ الْوَائِقِ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِأَلْفِ دِينَارٍ، وَرَدَّهُ مُكْرَمًا، فَقَالَ  
لِلْمُبْرَدِ: تَرَكْنَا لِلَّهِ مِئَةَ دِينَارٍ، فَعَوَّضْنَا أَلْفًا.

[95] ساقطة من (خ).

- (١) هو أبو العباس المبرّد، وقد مرّت ترجمته.
- (٢) هو عبد الله بن عمر، شاعر غزل فارس تُوفِّي سنة: ١٢٠ هـ؛ ويُنسب إلى الحارث بن خالد بن العاص المخزومي.
- (٣) موطن الشاهد: (مُصَابِكُمْ رَجُلًا).
- وجه الاستشهاد: انتصاب «رجلاً» على أنه مفعول به للمصدر الميمي «مصاب»؛ لأنه بمعنى: إصابتكم رجلاً؛ وهو الصواب.
- (٤) مرّت ترجمته.
- (٥) الواثق بالله، هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، وليّ الخلافة سنة: ٢٢٧ هـ، وتوفّي بسامراء سنة: ٢٣٢ هـ.



## [مراعاة المعرب صحة المعنى من دون الصنعة]

الجهة الثانية: أن يراعي المعرب معنى صحيحاً، ولا ينظر في صحته في الصنعة، وها أنا مُورِدٌ لك أمثلة من ذلك:

أحدها: قول بعضهم في ﴿وَتَمُودًا مَّا أَتَى﴾<sup>(١)</sup>: إنَّ تموداً مفعول مُقَدَّم، وهذا ممتنع؛ لأنَّ لـ «ما» التَّأْفِيَةَ الصَّدْرَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، وإنَّما هو معطوف على «عاداً»، أو هو بتقدير: وأهلك تموداً، وإنَّما جاء<sup>(٢)</sup>: [الرَّجَز]

٩٣٨ - وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا<sup>(٣)</sup>

لأنَّه شعر، مع أنَّ المعمول ظرف، وأما قراءة عمر بن فائد<sup>(٤)</sup> ﴿مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ﴾<sup>(٥)</sup> بتنوين شر، فـ «ما» بدلٌ من شر، بتقدير مضاف؛ أي: من شرِّ شرِّ ما خلق، وحذف الثاني؛ لدلالة الأوَّل.

الثاني: قول بعضهم في «إذ» من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

يُنَادُونَ / لَمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرَ مِنْ مَقَّتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ [١٥١/ب] فَتَكْفُرُونَ﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّها ظرف للمقت الأوَّل، أو الثاني؛ وكلاهما ممنوع؛ أمَّا امتناع تعليقه بالثاني؛ فلفساد المعنى؛ لأنَّهم لم يمقتوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنَّما يمقتونها في الآخرة؛ ونظيره قول مَنْ زعم في ﴿يَوْمَ نَعُدُّ﴾<sup>(٧)</sup>: إنَّه ظرف «ليحذركم»، حكاه مكِّي<sup>(٨)</sup>، قال: وفيه نظر؛ والصَّواب: الجزمُ بأنَّه خطأ؛ لأنَّ التَّحذِيرَ فِي الدُّنْيَا لَا فِي الآخِرَةِ، وَلَا يَكُونُ مَفْعُولًا بِهِ لـ ﴿يُحذِرُكُمْ﴾ كما في ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْأَرْفَةِ﴾<sup>(٩)</sup>؛ لأنَّ يحذُر، قد استوفى مفعوليه، وإنَّما هو نصب

(١) س: ٥٣ (النجم، ن: ٥١، مك).

(٢) تقدّم البيت برقم «١٤٦ و ٤٨٠ و ٥٩٦» علّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (ما استغنيينا).

وجه الاستشهاد: تقدّم المعمول «عن فضلك» على العامل المنفي بـ «ما» وهو فعل استغنيينا؛ للضرورة الشعرية؛ لأنَّ لـ «ما» التَّأْفِيَةَ الصَّدْرَةَ، فلا يعمل ما بعدها فيما قبلها، كما هو معلوم.

(٤) هو: أبو عليّ الأسواربي، من قرءاء البَصْرَةِ فِي القرن الثاني الهجري، كان معتزلياً؛ وله تفسير كبير.

(٥) س: ١١٣٠ (الفلق، ن: ٢، مك).

(٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٠، مد).

(٧) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٨، مك).

(٨) مرّت ترجمته.

بمحدوف؛ تقديره: اذكروا، أو احدروا، وأما امتناع تعليقه بالأول - وهو رأي جماعة منهم الزمخشري - فلاستلزامه الفضل بين المصدر ومعموله بالأجنبي؛ ولهذا، قالوا في قوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٩٣٩ - وَهُنَّ وَقُوفٌ يَنْتَظِرْنَ قَضَاءَهُ بِضَاحِي غَدَاةِ أَمْرِهِ وَهُوَ ضَامِرٌ<sup>(٢)</sup>

إنَّ الباءَ متعلِّقةٌ بقضائه، لا بوقوف، ولا ب «ينتظرن»؛ لئلا يفصل بين «قضاءه» و «أمره» بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن السَّجَرِيِّ، وغيره «أمره» معمولاً لقضى محذوفاً؛ لوجود ما يعمل. ونظير ما لزم الزمخشري - هنا - ما لزمه إذ علق ﴿يَوْمَ تَبَى السَّرَائِرُ﴾<sup>(٣)</sup> بالرجوع من قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ عَلَى نَجْوَيْهِ لَقَادِرٌ﴾<sup>(٣)</sup> وإذ علق أياً ما بالصيام من قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ﴾<sup>(٤)</sup> فإنَّ في الأولى الفضل بخبر «إنَّ» وهو لقادر، وفي الثاني الفصل بمعمول «كتب» وهو كما كتب.

فإن قيل: لعله يقدر «كما كتب» صفة للصيام، فلا يكون متعلقاً بكتب.

قلنا: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يكمل معموله، ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لزمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدُّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا بِهِ، وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾<sup>(٥)</sup>: إنَّ المسجد عطف على سبيل الله، وإنه - حينئذٍ - من جملة معمول المصدر، وقد عطف «كفر» على المصدر قبل مجيئه.

والصواب: أنَّ الظروف الثلاثة متعلِّقة بمحدوف؛ أي: مَقْتَكُم إِذ تُدْعُونَ، ووصوموا أياً ما، ويُرْجِعُهُ يَوْمَ تَبَى السَّرَائِرُ، ولا ينتصب يوم بقادر؛ لأنَّ قدرته - تعالى - لا تتقيَّد بذلك اليوم، ولا غيره. ونظيره في التعلُّق بمحدوف ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَى يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾<sup>(٦)</sup> ألا ترى أنَّ اليوم لو علق ببشرى، لم يصحَّ من وجهين؛ أنه مصدر، وأنه اسم ل «لا»، وأما ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ

(١) القائل: هو السَّمَاخ، وقد تقدَّمت ترجمته؛ ضمير «هنَّ» عائد إلى أُنثَى الوحش، وفي «قضاءه وأمره وهو» عائد إلى الحمار. الضامِر: السَّكَّات عن التَّهْيِيق.

(٢) موطن الشاهد: (قضاءه بضاحي غداة أمره).

وجه الاستشهاد: تعلق الجاز والمجرور «بضاحي» بالمصدر «قضاء» وهو الصواب.

(٣) س: ٨٦ (الطارق، ن: ٨، ٩، مك). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٣، ١٨٤، مد).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٧، مد). (٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٢، مك).

مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴿١﴾ فعلى الخلاف في جواز تقدّم منصوب «ليس» عليها.

والصّواب: أنّ خفض «المسجد» بياء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجارّ والمجرور عطف على «به»، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنّه لا يعطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

ومن أمثلة ذلك قول المتنبي<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

٩٤٠ - وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ<sup>(٣)</sup>

/ وقد سأل أبو الفتح<sup>(٤)</sup> المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربيع» مبتدأ وخبره، وعلّق الباء بـ «وفاؤكما»، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يتم؟ فأنشده قول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

[١/١٥٢]

[الكامل]

٩٤١ - لَسْنَا كَمَنْ جَعَلَتْ إِيَادِ دَارَهَا تَكْرِيتَ تَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُخْصِدَا<sup>(٦)</sup>

أي: إنّ «إياد» بدل من «من» قبل مجيء معمول جعلت، وهو دارها؛ والصّواب: تعليق دارها وبأن تسعدا بمحذوف؛ أي: جعلت<sup>(٧)</sup>، ووفيتما؛ ومعنى البيت؛ وفاؤكما يا صاحبي بما وعدتmani به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنّما يُسليني إذا كان بدمع ساجم؛ أي: هامل، كما أنّ الربيع إنّما يكون أبعث على الحزن، إذا كان دارساً.

الثالث: تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾<sup>(٨)</sup> ﴿لَا تَنْزِيْبَ عَلَيْكُمْ الْيَوْمَ﴾<sup>(٩)</sup>، ومن قوله عليه الصلاة والسلام: «لا مانع

(١) س: ١١ (هود، ن: ٨، مك). (٢) مرّت ترجمته.

(٣) سيمرّ شرح البيت في متن الصّفحة التّالية.

(٤) المراد: أبو الفتح بن جني، وقد سبقت ترجمته.

(٥) قائله: مجهول.

(٦) موطن الشّاهد: (لسنا كمن جعلت إياد دارها).

وجه الاستشهاد: مجيء «دار» مفعولاً به لفعل محذوف، دلّ عليه فعل «جعلت» وذكر البيت - هنا - ليحمل عليه ما جاء في البيت السّابق.

(٧) شرح الدّسوقي رأي ابن هشام بأن «جعلت» المذكور فعل لازم و «دارها» معمول لـ «جعلت» مقدّرة، تفادياً للإبدال من الموصول قبل تمام صلته، ولكن يبقى التّكلف ظاهراً. المغني (٧٠١/٧٠١: حا: ٣).

(٨) س: ١١ (هود، ن: ٤٣، مك). (٩) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٢، مك).

لما أعطيت، ولا مُعطي لما منعت<sup>(١)</sup> باسم لا، وذلك باطل عند البصريين؛ لأن اسم لا - حينئذٍ - مُطوّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليقُ في ذلك؛ بمحذوف إلا عند البغداديين، وقد مضى.

الرابع: وهو عكس ذلك، تعليقُ بعضهم الظرف من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٢)</sup> بمحذوف؛ أي: كائن عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور، وهو الفضل؛ لأن خبر المبتدأ بعد «لولا» واجب الحذف؛ ولهذا، نُحّن المعرّي في قوله<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

٩٤٢ - ..... فَلَوْلَا الْغَمْدُ يُنْسِكُهُ لَسَالًا<sup>(٤)</sup>

الخامس: قول بعضهم في ﴿وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةٌ مُّسْلِمَةٌ لَّكَ﴾<sup>(٥)</sup>: إن الظرف كان صفة لـ «أمة» ثم قُدّم عليها، فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي<sup>(٦)</sup> لا يجيزه بالظرف، فما الظنُّ بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به<sup>(٧)</sup>؟ ومثله قول أبي حيان<sup>(٨)</sup> في ﴿فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾<sup>(٩)</sup>: إن «أشدّ» حالٌ كان في الأصل صفة لـ «ذكراً».

السادس: قول الحوفي<sup>(٨)</sup>: إن الباء من قوله تعالى: ﴿فَنَظَرْتُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> متعلّقة بـ «ناظرة»، ويردّه أنّ الاستفهام له الصّدر؛ ومثله قول ابن عطية<sup>(٨)</sup> في ﴿فَنَلَّهُمُ اللَّهُ أَنْفَ يُؤْفَكُونَ﴾<sup>(١١)</sup>: إن أنى ظرفٌ لقاتلهم الله، وأيضاً، فيلزم كون يُؤْفَكُونَ لا موقع لها حينئذٍ، والصواب: تعلّقهما بما بعدهما.

(١) مرّ تخريجه. (٢) س: ٤ (النساء، ن: ٨٣، مد).

(٣) تقدّم البيت برقم «٤٩٣» وعلّق عليه.

(٤) موطن التمثيل: (لولا الغمْدُ يمسه لسالا).

وجه التمثيل: مجيء خبر المبتدأ بعد لولا مذكوراً في الكلام، وهو واجب الحذف، وقد سبق التعليق على هذا البيت.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٨، مد). (٦) مرت ترجمته.

(٧) لم يذكر المصنف التقدير الصحيح، وهو: اجعل من ذرّيتنا أمة. (م: ٧٠٢/حا: ٤).

(٨) مرّ ترجمته. (٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠٠، مد).

(١٠) س: ٢٧ (النمل، ن: ٣٥، مك). (١١) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٠، مد).

ونظيرهما قول المفسرين في ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ مَخْرُجُونَ﴾<sup>(١)</sup> إنَّ المعنى: إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل إذا بما بعدها، حكى ذلك عنهم أبو حاتم في كتاب الوقف والابتداء، وهذا لا يصح في العربية.

وقول بعضهم في: ﴿مَلْعُونَيْكَ أَيَّنَمَا تُفْقُوا أُجِدُوا وَقَتَلُوا﴾<sup>(٢)</sup>: إنَّ ملعونين حال من معمول تُفْقُوا، أو أخذوا، ويردُّه أنَّ الشَّرط له الصَّدر؛ والصَّواب: أنَّه منصوب على الذَّم، وأمَّا قول أبي البقاء<sup>(٣)</sup>: إنَّه حال من فاعل ﴿يُجَاوِرُونَكَ﴾ فمردود؛ لأنَّ الصَّحيح أنَّه لا يُستثنى بأداة واحدة، دون عطفٍ شيثان.

وقول آخر في ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ «في» متعلِّقة بزاهدين المذكور،/ وهذا ممتنع إذا قدَّرت «أل» موصولة وهو الظاهر؛ لأنَّ معمول [١٥٢/ب] الصِّلة لا يتقدَّم على الموصول، فيجب - حينئذٍ - تعلُّقها بأعني محذوفة، أو بزاهدين محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تعلَّق به من الزَّاهدين، وأمَّا إن قدَّرت «أل» للتعريف فواضح<sup>(٥)</sup>.

السَّابع: قول بعضهم في بيت المتنبي<sup>(٣)</sup> يخاطب الشَّيب:

[البيسط]

٩٤٣ - ابْعَدْ بَعْدَتْ بَيَاضاً لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ<sup>(٦)</sup>  
 إنَّ «من» متعلِّقة بأسود، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصَّحيح: أنَّ «من الظُّلَمِ» صفة لأسود؛ أي: أسود كائن من جملة الظُّلَمِ، وكذا قوله<sup>(٧)</sup>:

[الكامل]

٩٤٤ - يَلْقَاكَ مُزْتَدِيماً بِأَحْمَرَ مِنْ دَمٍ ذَهَبَتْ بِخَضْرَتِهِ الطَّلَى وَالْأَكْبَدُ<sup>(٨)</sup>

(١) س: ٣٠ (الروم، ن: ٢٥، مك).

(٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٦١، مد).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) أي: فواضح أنَّه جائز، وهو الوجه الأقوى.

(٥) موطن التَّمثيل: (من الظُّلَم).

وجه التَّمثيل: تعلُّق الجارِّ والمجرور بصفة محذوفة لـ «أسود»؛ والتقدير: أسود كائن من جملة الظُّلَمِ.

(٦) القائل: هو المتنبي.

(٧) موطن التَّمثيل: (بأحمر من دم).

وجه التَّمثيل: احتمال كون الجارِّ والمجرور تعليلاً، أو صفة؛ كما جاء في المتن.

«من دم» إمّا تعليل؛ أي: أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة كأنّ السيف؛ لكثرة التباسه بالدم؛ صار دماً.

الثامن: قول بعضهم في «سَقِيَا لَكَ»: إنّ اللّام متعلّقة بـ «سَقِيَا»، ولو كان كذا؛ ل قيل: سَقِيَا إِيَّاكَ، فَإِنَّ سَقَى يتعدى بنفسه.

فإن قيل: اللّام للتّقوية؛ مثل: ﴿مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>.

فلام التّقوية لا تلزم، ومن هنا امتنع في: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَسَاءَلُهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> كون «الذين» نصباً على الاشتغال؛ لأنّ لهم ليس متعلّقا بالمصدر<sup>(٣)</sup>.

التاسع: قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> في ﴿وَمِنْ عَائِنِهِ مَنَامُكُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَابْتِغَاؤُكُمْ مِنْ فَضْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup>: إنّهُ من اللّف والنّشر، وإنّ المعنى: منامكم وابتغاءكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أنّ يكون النّهار معمولاً للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم وهو بالليل؛ وهذا لا يجوز في الشّعر، فكيف في أفصح الكلام؟.

وزعم عصري<sup>(٦)</sup> في تفسير له على سورتي البقرة وآل عمران في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِيءَ آذَانِهِمْ مِنْ الصَّوَعِ حَدَرَ الْمَوْتِ﴾<sup>(٧)</sup> أنّ «من» متعلّقة بحذر، أو بالموت، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني - أيضاً - تقديم معمول المضاف إليه، على المضاف؛ وحامله على ذلك: أنّه لو علّقه بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾ وهو في موضع المفعول له؛ لزم تعدّد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿حَدَرَ الْمَوْتِ﴾ مفعولاً له، وقد أوجب بأنّ الأوّل تعليلٌ للجعل مُطلقاً، والثاني تعليلٌ له مُقيداً بالأوّل، والمطلق والمقيّد غيران، فالمعلّل مُتعدّد في المعنى، وإن اتّحد في اللفظ، والصّواب: أنّ يحمل على أنّ المنام في الزّمانين، والابتغاء فيهما.

العاشر: قول بعضهم في ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(٨)</sup>: إنّ ما بمعنى «مَنْ»، ولو كان كذلك؛ لرفع قليل على أنّه خبر.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٩١، مد).

(٢) بل هو من جملة ثانية، كأنّ السّامع سأل «لمن التّمس؟» فأجيب: لهم، وكذا سَقِيَا له.

(٣) مرّت ترجمته. (٤) س: ٣٠ (الروم، ن: ٢٣، مك).

(٥) هو ابن عقيل، وقد مرّت ترجمته. (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩، مد).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٨٨، مد).

الحادي عشر: قول بعضهم في ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحَّزِحٍ مِنْ أَلْدَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾<sup>(١)</sup>:  
 إنَّ هو ضمير الشَّان، وأنَّ يُعَمَّر: مبتدأ، وبمزحزحه: خبر، ولو كان كذلك لم  
 يدخل الباء في الخبر.

ونظيره قول آخر في حديث بدء الوحي/ «ما أنا بقارىء»<sup>(٢)</sup>: إنَّ ما [١/١٥٣]  
 استفهامية مفعولة لقارىء، ودخول الباء في الخبر يأبى ذلك.

الثاني عشر: قول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(٤)</sup> فيمن  
 رفع يدرك: إنَّه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله؛ أي: ولا تُظَلَمون فتيةً أينما  
 تكونوا، يعني فيكون الجواب محذوفاً مدلولاً عليه بما قبله، ثمَّ يبتدىء  
 ﴿يُدْرِكَكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ﴾<sup>(٤)</sup> وهذا مردود بأنَّ سيبويه<sup>(٣)</sup>، وغيره من  
 الأئمة، نَصَّوا على أنَّه لا يُحذف الجوابُ إلَّا وفعلُ الشرط ماضٍ؛ تقول: «أنت  
 ظالم إن فعلت»، ولا تقول «أنت ظالم إن تفعل» إلَّا في الشعر، وأمَّا قول أبي  
 بكر في كتاب الأصول<sup>(٥)</sup>: إنَّه يقال: «أتيتك إن تأتني» فنقله من كتب الكوفيين،  
 وهم يجيزون ذلك، لا على الحذف، بل على أنَّ المتقدِّم، هو الجواب، وهو  
 خطأ عند أصحابنا؛ لأنَّ الشرط له الصِّدر.

[[الثالث عشر: قول بعضهم في ﴿بِالْآخِرِينَ أَعْمَالًا﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ ﴿أعمالاً﴾  
 مفعول به، وردَّه ابن خروف بأنَّ خسرَ لا يتعدى؛ كنقيضه ربح، ووافقه  
 الصَّفَّار<sup>(٧)</sup> مُستدلاً بقوله تعالى: ﴿كَرَّةٌ خَاسِرَةٌ﴾<sup>(٨)</sup> إذ لم يرد أنَّها خسرت شيئاً،  
 وثلاثتهم ساهون، لأنَّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأنَّ خسر متعدِّ،  
 ففي التَّنزيل ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنْفُسَهُمْ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿خَسِرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ﴾<sup>(١٠)</sup> وأمَّا  
 خاسرة، فكأنَّه على النسب؛ أي: ذاتُ خُسْر، وربح - أيضاً - يتعدى، فيقال:  
 ربح ديناراً، وقال سيبويه: أعمالاً مشبه بالمفعول به، ويردُّه أنَّ اسم التفضيل

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٩٦. مد).

(٢) صحيح البخاري؛ كتاب بدء الوحي: ٤/١، وصحيح مسلم كتاب الإيمان: ٢٥٢.

(٣) مرَّت ترجمته. (٤) س: ٤ (النساء، ن: ٧٨، مد).

(٥) أصول النحو: كتاب يبحث في أدلة النحو الإجمالية؛ كالسَّماع، والقياس... وهو لابن السَّراج، وقد مرَّت ترجمته.

(٦) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٠٣، ملك). (٧) مرَّت ترجمته.

(٨) س: ٧٩ (النزعات، ن: ١٢، ملك). (٩) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٠، ملك).

(١٠) س: ٢٢ (الحج، ن: ١١، مد).

لا يُشَبَّهُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَلْحَقُهُ عِلَامَاتُ الْفُرُوعِ<sup>(١)</sup> إِلَّا بِشَرَطٍ؛ وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ تَمْيِيزٌ<sup>[96]</sup>.

## [التَّخْرِيجُ عَلَى مَا لَمْ يَثْبِتْ فِي الْعَرَبِيَّةِ]

الجهة الثالثة: أن يُخْرِجَ عَلَى مَا لَمْ يَثْبِتْ فِي الْعَرَبِيَّةِ، وَذَلِكَ إِنَّمَا يَقَعُ عَنِ جَهْلٍ، أَوْ غَفْلَةٍ، فَلنَذَكُرُ مِنْهُ أَمْثَلَةً:

أحدها: قول أبي عبيدة<sup>(٢)</sup> في ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّ الْكَافَ حَرْفٌ قَسَمٌ، وَإِنَّ الْمَعْنَى: الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولُ وَالَّذِي أَخْرَجَكَ، وَقَدْ شَنَّعَ ابْنُ الشُّجْرِيِّ<sup>(٤)</sup> عَلَى مَكِّي<sup>(٥)</sup> فِي حِكَايَتِهِ هَذَا الْقَوْلَ، وَسَكَوْتِهِ عَنْهُ؛ قَالَ: وَلَوْ أَنَّ قَائِلًا قَالَ: «كَاللَّهِ لِأَفْعَلَنْ»؛ لَاسْتَحَقَّ أَنْ يُبْصَقَ فِي وَجْهِهِ.

ويبطل هذه المقالة أربعة أمور: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم، وإطلاق «ما» على الله سبحانه وتعالى، ورَبُّطُ الْمُوصُولِ بِالظَّاهِرِ، وَهُوَ فَاعِلٌ أَخْرَجَ، وَبَابُ ذَلِكَ الشَّعْرُ؛ كَقَوْلِهِ<sup>(٦)</sup>:

[الطَّوِيلُ]

٩٤٥ - ..... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللَّهِ أَطْمَعُ<sup>(٥)</sup>

وَوَضَلَهُ بِأَوَّلِ السُّورَةِ مَعَ تَبَاعُدِ مَا بَيْنَهُمَا.

وقد يُجَابُ عَنِ الثَّانِي بِأَنَّهُ قَدْ جَاءَ نَحْوُ: ﴿وَالسَّمَاءَ وَمَا بَنَاهَا﴾<sup>(٦)</sup>، وَعَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: الْجَوَابُ ﴿يَجَادِلُونكَ﴾<sup>(٣)</sup> وَيَرُدُّهُ عَدْمُ تَوْكِيدِهِ، وَفِي الْآيَةِ أَقْوَالٌ أُخْرَى، ثَانِيهَا: أَنَّ الْكَافَ مَبْتَدَأٌ، وَخَبْرُهُ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَيَفْسِدُهُ اقْتِرَانُهُ بِالْفَاءِ، وَخُلُوهُ مِنْ رَابِطٍ، وَتَبَاعُدُ مَا بَيْنَهُمَا. وَثَالِثُهَا: أَنَّهَا نَعْتٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ؛ أَي:

[96] ساقطة من (خ).

(١) التأنيت والتثنية والجمع. (٢) مرت ترجمته.

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥، مد).

(٤) تقدّم البيت برقم ٣٧٧ و ٨٨٩ وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (وأنت الذي في رحمة الله أطمع).

وجه الاستشهاد: ربط الموصول «الذي» بالظاهر «والله» وذلك للضرورة الشعرية؛ والأصل أن يقول: وأنت الذي في رحمة أطمع؛ وقد تقدّم البيت، وعلّق عليه.

(٦) س: ٩١ (الشمس، ن: ٥، مك).



يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالاً مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه، ورابعها - وهو أقرب مما قبله - : أنها نعت مَصْدَر أيضاً، ولكنَّ التقدير: قل: الأنفالُ ثابتةٌ لله، والرَّسول، مع كراهيتهم ثبوتاً، مثل ثبوت إخراج ربك إِيَّاك، من بيتك وهم كارهون، وخامسها - وهو أقرب من الرَّابِع - : أنها نعت لـ «حقاً»؛ أي: أولئك هم المؤمنون حقاً، كما أخرجك، والذي سهَّل هذا تقاربُهُمَا، ووصف الإخراج بالحق في الآية. وسادسها: - وهو أقرب من الخامس - أنها خبر لمحذوف؛ أي: هذه الحال، كحال إخراجك؛ أي: إنَّ حالهم في كراهية ما رأيت من تنفيلك الغزاة مثل حالهم في كراهية خروجك (من بيتك) للحرب، وفي الآية أقوال/أخرُ منتشرة. [١٥٣/ب]

المثال الثاني: قول ابن مهران<sup>(١)</sup> في كتاب الشَّواذ فيمن قرأ ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ تَشَابَهَتْ﴾<sup>(٢)</sup> بتشديد التاء: إنَّ العرب تزيد تاء على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]  
 ٩٤٦ - ..... تَتَقَطَّعَتْ بِبِي دُونَكَ الْأَنْسَابُ<sup>(٤)</sup>

ولا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ الْبَقْرَةَ﴾ بتاء الواحدة، ثُمَّ أدغمت في تاء تشابهت، فهو إدغام من كلمتين.  
 الثالث: قول بعضهم في ﴿وَمَا لَنَا إِلَّا نُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>: إنَّ الأصل: وما لنا وأن لا نقاتل؛ أي: ما لنا وترك القتال؛ كما تقول: «مالك وزيداً»، ولم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه.

الرَّابِع: قول محمد بن مسعود<sup>(٦)</sup> الزكِّي في كتابه البديع - وهو كتاب خالف فيه أقوال النُّحويين في أمور كثيرة -: «إنَّ الذي وأن

(١) أحمد بن الحسين بن مهران النُّيسابوري، شيخ القراء في عصره؛ له تصانيف في القراءات؛ منها «غرائب القراءات» مات سنة: ٣٨١ هـ.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٠، مد).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين، والأسباب: جمع سبب، وهو ما يُتوصَّلُ به إلى غيره.

(٤) موطن الشاهد: (تقطعت).

وجه الاستشهاد: زيادة التاء مع فعل «تقطعت» وحكم هذه الزيادة الشذوذ، ولا اعتبار لقول من خالف ذلك.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٦، مد).

(٦) مرت ترجمته.

المصدرية يتقارضان، فتقع الذي مصدرية؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٩٤٧ - أَنْفَرِحَ أَكْبَادُ الْمُجْبِينِ كَالَّذِي أَرَى كَيْدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةٍ تَفْرِحُ<sup>(٢)</sup>

وتقع «أن» بمعنى «الذي»؛ كقولهم: «زَيْدٌ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يَكْذِبَ»؛ أي: من الذي يكذب» اهـ.

فأما وقوع «الذي» مصدرية، فقال به يونس<sup>(٣)</sup> والفراء<sup>(٣)</sup> والفراسي<sup>(٣)</sup>، وارتضاه ابن خروف<sup>(٣)</sup> وابن مالك<sup>(٣)</sup>، وجعلوا منه ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَيِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿وَحَضَّمْتُ كَالَّذِي خَاصُوا﴾<sup>(٥)</sup>.

وأما عكسه فلم أعرف له قائلاً، والذي جرأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقل من يتنبه لإشكالها، وظهر لي فيها توجيهان؛ أحدهما: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول أن والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراه، ولكن بتوجيه يقبله العلماء، ألا ترى أنه قيل في قوله تعالى ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾<sup>(٦)</sup>: إن التقدير ما كان افتراء، ومعنى هذا ما كان مُفْتَرَى. وقال أبو الحسن<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾<sup>(٧)</sup>: إن المعنى ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول؛ أي: يعودون للمقول فيهن لفظ الظاهر، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إن العود الموجب للكفارة العود إلى المرأة، لا العود إلى القول نفسه، كما يقول أهل الظاهر، وبعد، فهذا الوجه - عندي - ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص، لا فضل فيه؛ وعليه قوله<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرَأً ذَا بَرَاعَةٍ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ

(١) القائل: هو جميل بن عبد الله بن مَعْمَرِ العَدْرِيِّ، القضاعي، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (كالذي أرى...).

وجه الاستشهاد: وقوع «الذي» محل «أن» المصدرية - على رأي مُحَمَّدِ بن مسعود الزكّي؛ والتقدير: أنفرح أكباد المحبين كرويتي كيدي...

(٣) مرّت ترجمته. (٤) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٢٣، مك).

(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٦٩، مد).

(٦) س: ١٠ (يونس، ن: ٢٧، مك).

(٧) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٣، مد).

(٨) لم يُنسب إلى قائل معين؛ وليس فيه شاهد نحوي، ولكنه دعم لوجه النظر السابقة.

التَّوْجِيهِ الثَّانِي: أَنَّ «أَعْقَلَ» ضُمِّنَ مَعْنَى أَبْعَدَ، فَمَعْنَى الْمِثَالِ زَيْدٌ أَبْعَدُ النَّاسِ مِنَ الْكُذْبِ؛ لِفَضْلِهِ مِنْ غَيْرِهِ، فَمِنَ الْمَذْكُورَةِ لَيْسَتْ الْجَارَةُ لِلْمَفْضُولِ، بَلْ مُتَعَلِّقَةٌ بِأَفْعَلٍ، لَمَّا تَضَمَّنَتْهُ مِنْ مَعْنَى الْبَعْدِ، لَا مَا فِيهِ مِنَ الْمَعْنَى الْوَضْعِيَّةِ، وَالْمَفْضُلُ عَلَيْهِ مَتْرُوكٌ أَبَدًا مَعَ أَفْعَلٍ هَذَا؛ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ، وَلَوْلَا خَشْيَةُ الْإِسْهَابِ؛ لِأُورِدَتْ لَكَ أَمْثَلَةٌ كَثِيرَةٌ مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِتَقْفَ مِنْهَا عَلَى الْعَجَبِ الْعُجَابِ.

الجهة الرابعة: أن يخرج على الأمور البعيدة والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذلك، فله عذر، وإن ذكر الجميع، فإن قصد بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التنزيل، فلا يجوز أن يخرج إلا على ما يغلب على الظن إرادته، فإن لم يغلب شيء، فليذكر الأوجه المحتملة من غير تعسف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس، وتكثير الأوجه فصعب شديد، وسأضرب لك أمثلة مما خرجه على الأمور المستبعدة؛ لتجنبها، وأمثالها.

أحدها: قول جماعة في ﴿وَقِيلَ﴾<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى لَفْظِ ﴿السَّاعَةِ﴾ فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع ما بينهما من التباعد.

/ وأبعد منه قول أبي عمرو<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾<sup>(٣)</sup>: [١٥٤/١] إِنَّ خَبْرَهُ ﴿أَوْلَيْتِكَ يُنَادُونَكَ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>.

وأبعد من هذا قول الكوفيين والزجاج<sup>(٤)</sup> في قوله تعالى ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾<sup>(٥)</sup>: إِنَّ جَوَابَهُ ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾.

وقول بعضهم في ﴿ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾<sup>(٦)</sup>: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقول الزمخشري في ﴿وَكَكَلُ أَمْرٍ مُسْتَقَرًّا﴾<sup>(٧)</sup> فيمن جر «مستقر»: إِنَّ «كَلًّا» عَطَفَ عَلَى ﴿السَّاعَةِ﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٨٨، مك). (٢) مرت ترجمته.

(٣) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤١، مك). (٤) مرت ترجمته.

(٥) س: ٣٨ (ص، ن: ١، ٢، مك). (٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ٨٤، ١٥٤، مك).

(٧) س: ٥٤ (القمر، ن: ٣، مك).

(٨) في قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾.

وأبعدُ منه قوله في ﴿وَفِي مُوسَى إِذْ أَرْسَلْنَاهُ﴾<sup>(١)</sup>: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ﴾<sup>(٢)</sup>.

وأبعدُ من هذا قوله في ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ آيَاتِكِ الْبَيِّنَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّهُ عَطَفَ عَلَى ﴿فَأَسْتَفْتِيهِمْ أَمْ أَمَّا أَشَدُّ خَلْقًا﴾<sup>(٤)</sup> قال: هو معطوف على مثله في أوّل السّورة وإنّ تباعدت بينهما المسافة، انتهى.  
والصّواب خلاف ذلك كلّهُ.

فأمّا ﴿وَقِيلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> فيمن خفض، فقيل: الواو للقسم، وما بعده الجواب، واختاره الزّمخشرى<sup>(٦)</sup>، وأمّا من نصب، فقيل: عطف على ﴿سِرَّهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، أو على مفعول محذوف معمول لـ ﴿يَكْتُبُونَ﴾<sup>(٧)</sup>، أو لـ ﴿يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: يكتبون ذلك، أو يعلمون الحقّ، أو أنّه مصدر لقال محذوفاً، أو نصب على إسقاط حرف القسم، واختاره الزّمخشرى.

وأمّا ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾<sup>(٩)</sup>، قيل: الذين بدل من الذين في ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْجِدُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>، والخبر ﴿لَا يَخْفَوْنَ﴾<sup>(١٠)</sup> واختاره الزّمخشرى، وقيل: مبتدأ خبره المذكور، ولكن حذف رابطه، ثم اختلف في تعيينه، فقيل: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: في شأنهم، وقيل: هو ﴿لَمَّا جَاءَهُمْ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أي: كفروا به، وقيل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطْلُ﴾<sup>(١٣)</sup>؛ أي: لا يأتيه منهم، وهو بعيد؛ لأنّ الظاهر أنّ ﴿لَا يَأْتِيهِ﴾ من جملة خبر إنّه.

وأمّا ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ﴾<sup>(١٤)</sup> الآية، فقيل: الجواب محذوف؛ أي: «إنّه لمُعْجَز» بدليل الثناء عليه بقوله ﴿ذِي الذِّكْرِ﴾<sup>(١٤)</sup>، أو «إنّك لمن المرسلين»،

- 
- (١) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٣٨، مك). (٢) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٢٠، مك).  
(٣) س: ٣٧ (الصافات، ن: ١٤٩، مك). (٤) س: ٣٧ (الصافات، ن: ١١، مك).  
(٥) في قوله تعالى: ﴿وقيله يا ربّ إنّ هؤلاء قوم لا يؤمنون﴾ [الزّخرف: ٨٨].  
(٦) مرت ترجمته.  
(٧) في قوله تعالى: ﴿أمّ يحسبون أنا لا نسمع سرّهم ونجواهم بلى ورسّلنا لديهم يكتبون﴾ [الزّخرف: ٨٠].  
(٨) في قوله تعالى: ﴿... إلّا من شهد بالحقّ وهم يعلمون﴾ [الزّخرف: ٨٦].  
(٩) س: ٤١ (فضلت، ن: ٤١، مك). (١٠) س: ٤١ (فضلت، ن: ٤٠، مك).  
(١١) س: ٤١ (فضلت، ن: ٤٣، مك). (١٢) س: ٤١ (فضلت، ن: ٤١، مك).  
(١٣) س: ٤١ (فضلت، ن: ٤٢، مك). (١٤) س: ٣٨ (ص، ن: ١، مك).

بدليل: ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أو «ما الأمر كما زعموا»، بدليل ﴿وَقَالَ  
الْكَافِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: مذکور، فقال الأخفش<sup>(٣)</sup>: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا  
كَذَّبَ الرَّسُولَ﴾<sup>(٤)</sup>، وقال الفراء<sup>(٣)</sup> وثعلب<sup>(٣)</sup>: ﴿ص﴾ لأن معناها، صدق  
الله، ويردّه: أَنَّ الجواب لا يتقدم، فإن/ أريد أنه دليل الجواب فقريب، وقيل [١٥٤/ب]  
﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾<sup>(٥)</sup> الآية، وحذفت اللام للطول.

وَأَمَّا ﴿ثُمَّ آتَيْنَا﴾<sup>(٦)</sup> فعطف على ﴿ذَلِكَ وَصَنَعْنَا بِهِ﴾<sup>(٧)</sup> وثُمَّ لترتيب  
الإخبار، لا لترتيب الزمان؛ أي: ثُمَّ أخبركم بأننا آتينا موسى الكتاب.

وَأَمَّا ﴿وَكَأُلِّمْتُمْ مَسْتَقِرًّا﴾<sup>(٨)</sup> فمبتدأ، حُذِفَ خِيَرَهُ؛ أي: وكل أمر  
مستقر، عند الله واقع، أو ذُكِرَ، وهو ﴿حِكْمَةً بَلِغَةً﴾<sup>(٩)</sup> وما بينهما  
اعتراض، وقول بعضهم: الخبر «مستقر» وخفض على الجوار حمل على ما لم  
يثبت في الخبر.

وَأَمَّا ﴿وَفِي مُوسَى﴾<sup>(١٠)</sup> فعطف على «فيها» من ﴿وَتَرَكْنَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ  
الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾<sup>(١١)</sup>.

الثاني: قول بعضهم في ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾<sup>(١٢)</sup>: إِنَّ الوقف  
على «فلا جناح» وإن ما بعده إغراء ليفيد صريحاً مطلوبية التطوف بالصفاء  
والمروة، ويردّه أَنَّ إغراء الغائب ضعيف؛ كقول بعضهم وقد بلغه أَنَّ إنساناً  
يُهدِّدُهُ: «عَلَيْهِ رَجُلًا لَيْسَنِي»؛ أي: ليلزم رجلاً غيري، والذي فَسَّرَتْ به عائشة  
- رضي الله عنها - خلاف ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير - رضي الله تعالى  
عنهم - في ذلك مسطورة في صحيح البخاري<sup>(١٣)</sup>. ثُمَّ الإيجاب لا يتوقف على  
كون «عليه» إغراء، بل كلمة «على» تقتضي ذلك مطلقاً.

وَأَمَّا قول بعضهم في: ﴿قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّي عَلَيْكُمْ إِلَّا تَشْرِكُوا

(١) س: ٣٨ (ص، ن: ٤، مك).

(٢) مرت ترجمته.

(٣) س: ٣٨ (ص، ن: ٣، مك).

(٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك).

(٥) س: ٥٤ (القمر، ن: ٣، مك).

(٦) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٣٨، مك).

(٧) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٣٧، مك).

(٨) تفسير سورة البقرة، وانظر أسباب نزول هذه الآية.

بِهِ شَيْئًا<sup>(١)</sup>: إِنَّ الْوَقْفَ قَبْلَ «عَلَيْكُمْ» وَإِنَّ «عَلَيْكُمْ» إِغْرَاءٌ فَحَسَنٌ، وَبِهِ يَتَخَلَّصُ مِنْ إِشْكَالِ ظَاهِرِ فِي الْآيَةِ مُحَوَّجٍ لِلتَّأْوِيلِ.

الثالث: قول بعضهم في ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾<sup>(٢)</sup>: إِنَّ «أَهْلَ» مَنْصُوبٌ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ، وَهَذَا ضَعِيفٌ؛ لَوْقُوعِهِ بَعْدَ ضَمِيرِ الْخِطَابِ؛ مِثْلَ: «بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ» وَإِنَّمَا الْأَكْثَرُ أَنْ يَقَعَ بَعْدَ ضَمِيرِ التَّكْلُمِ؛ كَالْحَدِيثِ: «نَحْنُ - مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ - لَا نُورَثُ»<sup>(٣)</sup>، وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مُنَادَى.

الرابع: قول الزَّمَخْشَرِيِّ<sup>(٤)</sup> فِي ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ يَجُوزُ كَوْنُ «تَجْعَلُوا» مَنْصُوبًا فِي جَوَابِ التَّرْجِي، أَعْنِي ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(٦)</sup> عَلَى حَدِّ النَّصْبِ فِي قِرَاءَةِ حَفْصٍ ﴿فَأَطَّلِعُ﴾<sup>(٧)</sup>، وَهَذَا لَا يَجِيزُهُ بَصْرِيٌّ، وَيَتَأَوَّلُونَ قِرَاءَةَ حَفْصٍ: إِمَّا عَلَى أَنَّهُ جَوَابٌ لِلْأَمْرِ، وَهُوَ ﴿أَبْنِي لِي صَرْمًا﴾<sup>(٧)</sup>، أَوْ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى الْأَسْبَابِ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ<sup>(٨)</sup>:

[الوافر]

٩٤٨ - وَلَبَسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّ عَيْنِي .....<sup>(٩)</sup>

أَوْ عَلَى مَعْنَى مَا يَقَعُ مَوْقِعَ أْبْلُغَ، وَهُوَ أَنْ أْبْلُغَ؛ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup>: [الطويل]

٩٤٩ - [بِدَالِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكًا مَا مَضَى] وَلَا سَابِقِي شَيْئًا [إِذَا كَانَ جَائِيًا]<sup>(١١)</sup>

ثُمَّ إِنَّ ثَبِتَ قَوْلَ الْفَرَّاءِ<sup>(١٢)</sup>: إِنَّ جَوَابَ التَّرْجِي مَنْصُوبٌ، كَجَوَابِ التَّمْنِي، فَهُوَ قَلِيلٌ، فَكَيْفَ تُخْرِجُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ الْمَجْمَعَةَ عَلَيْهِا؟

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥١، مك).

(٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٣٣، مد).

(٣) مر الحديث وتخريجه.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢، مد).

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١، مد).

(٦) س: ٤٠ (غافر، ن: ٣٧، مك).

(٧) تقدم البيت بالأرقام «٤٧١ و ٥١٦ و ٦٧٠ و ٨٦٤» وعلّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (وتقرّ).

وجه الاستشهاد: عطف المصدر المؤول من «أن» المضمرة وفعل «تقرّ» على «لبس»؛

والتقدير: ولبس عباءة وقرّة عيني؛ أي: مع قرّة عيني.

(١٠) تقدّم البيت بالأرقام «١٤٣ و ٥٣١ و ٨٣٠ و ٨٥٧ و ٨٦٢» وعلّق عليه.

(١١) موطن الشاهد: (لست مدرك ما مضى ولا سابق).

وجه الاستشهاد: عطف سابق على توهم زيادة الباء في خبر «ليس»؛ والتقدير: لست

بمدرك... ولا سابق؛ وقد تقدّم البيت، والتعليق عليه.

(١٢) مرّت ترجمته.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup> على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها.

ونظيرُ هذا على العكس قولُ الكرمانيّ<sup>(٢)</sup> في ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ﴾<sup>(٣)</sup>: «إِنَّ مَنْ» نصب على الاستثناء، و«نفسه» توكيد، فحمل قراءة السبعة على النَّصْبِ في مثل: «ما قام أحدٌ إلا زيدا»، كما حمل الزمخشريّ قراءتهم على البدل في مثل: «ما/ فيها أحدٌ إلا حمارٌ» وإنما تأتي [١/١٥٥] قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في: ﴿وَلَوْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وأن أكثرهم قرأ به في ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى إِلَّا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى﴾<sup>(٦)</sup>؛ لأنه منقطع؟.

وقد قيل: إن بعضهم، قرأ به في: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾<sup>(٧)</sup>، وإجماع الجماعة على خلافه.

ونظير حمل الكرمانيّ<sup>(٨)</sup> النفس<sup>(٩)</sup> على التوكيد في موضع، لم يحسن فيه ذلك؛ قول بعضهم في قوله تعالى ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْصِدْنَ أَنْفُسِهِنَّ﴾<sup>(١٠)</sup>: «إِنَّ الباء زائدة، و«أنفسهن» توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس، أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل؛ نحو: «قمتم أنتم أنفسكم».

الخامس: قول بعضهم في ﴿لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾<sup>(١١)</sup>: «إِنَّ اللام للأمر، والفعل مجزوم؛ والصواب: أنها لام العلة، والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام؛ كقوله<sup>(١٢)</sup>:

(١) س: ٢٧ (النمل، ن: ٦٥، مك).

(٢) هو محمود بن حمزة، نحوي قاري، توفي سنة: ٥٠٠ هـ.

(٣) س: ٢ (البقرة، ٣٠، مد).

(٤) س: ٤ (النساء، ن: ٦٦، مد).

(٥) س: ٩٢ (الليل، ن: ١٩، ٢٠، مك).

(٦) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٧، مد).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٨، مد).

(٨) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ١٣، مك).

(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٤١٢) «وعلق عليه».

[الخفيف]

٩٥٠ - لَتَقُمْ أَنْتَ يَا بَنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتَقْضِي حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَ<sup>(١)</sup>  
السادس: قول التبريزي<sup>(٢)</sup> في قراءة يحيى بن يعمر<sup>(٣)</sup>: ﴿تَمَاماً عَلَى  
الَّذِي أَحْسَنُ﴾<sup>(٣)</sup> بالرفع: إنَّ أصله: أَحْسَنُوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها  
بالضمة؛ كما قال<sup>(٤)</sup>:

[الوافر]

٩٥١ - إِذَا مَا شَاءَ ضَرُّوْا مَنْ أَرَادُوا وَلَا يَأْلُوهُمْ أَحَدٌ ضِرَارًا<sup>(٥)</sup>  
 واجتماع حذف الواو وإطلاق الذي على الجماعة؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٩٥٢ - وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِقَلْبِ دِمَاؤُهُمْ .....<sup>(٧)</sup>  
 ليس بالسَّهْل، والأولى قول الجماعة: إنَّه بتقدير مبتدأ، أي: هو  
أحسن، وقد جاءت منه مواضع، حتى إنَّ أهل الكوفة يقيسونه، والاتِّفاق على  
أنه قياس مع أيِّ؛ كقوله<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

٩٥٣ - ..... فَسَلِّمْ عَلَى إِيْهِمْ أَفْضَلُ<sup>(٩)</sup>

(١) موطن الشاهد: (لتقم أنت فلتقضي).

وجه الاستشهاد: اللام، الأولى لام الأمر، وقد جازمت الفعل المضارع «تقم» واللام  
الثانية لام التعليل، وانتصاب الفعل المضارع «تقضي» بأن المضمرة بعدها. ويجوز أن  
تكون لام الأمر، وجزم الفعل بها، ولكنَّ الشاعر أتى بالياء للإشباع ضرورة.

(٢) تابعي بصري فقيه، أخذ النحو عن أبي الأسود وتولى قضاء خراسان توفي سنة: ١٢٩ هـ.

(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك). (٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (شاء).

وجه الاستشهاد: حذف الواو من فعل «شاؤوا» والاجتزاء عنها بضمّة الهمزة؛ وفي  
الإعراب تقول: شاء: فعل ماضٍ مبني على الضمّ؛ لاتِّصاله بواو الجماعة المحذوفة  
الواقعة في محلّ رفع فاعل.

(٦) تقدّم برقم «٣٤٥» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (الذي).

وجه الاستشهاد: إطلاق «الذي» على «الذين»؛ لأنَّ الأصل: وإنَّ الذين حانت...

(٨) تقدّم البيت برقم «١٢٤» و «٧٥٧» وعلّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (أفضل).

وجه الاستشهاد: مجيء «أفضل» خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: فسلم على أيهم هو  
أفضل.



وأما قول بعضهم، في قراءة ابن مُحَيِّصِن<sup>(١)</sup> ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾<sup>(٢)</sup>: إِنَّ الْأَصْلَ: أَنْ يُتِمَّوْا بِالْجَمْعِ، فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ عَلَى مَعْنَى مَنْ؛ مِثْلَ: ﴿وَمَنْهُمْ مَنْ يَسْتَعْمُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، وَلَكِنْ أَظْهَرَ مِنْهُ قَوْلُ الْجَمَاعَةِ: إِنَّهُ قَدْ جَاءَ عَلَى إِهْمَالِ «أَنْ» النَّاصِبَةِ حَمَلًا عَلَى أَخْتِهَا مَا الْمَصْدَرِيَّةَ.

السَّابِعُ: قَوْلُ بَعْضِهِمْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا لَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup> فَيَمَنْ قَرَأَ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ وَضَمِّهَا: إِنَّهُ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: [الرَّجْز]

٩٥٤ - إِنَّكَ إِنْ يُضْرَعُ أَخُوكَ تُضْرَعُ<sup>(٦)</sup>

فخَرَجَ الْقِرَاءَةُ الْمُتَوَاتِرَةُ عَلَى شَيْءٍ لَا يَجُوزُ إِلَّا فِي الشُّعْرِ؛ وَالصَّوَابُ: أَنَّهُ مَجْزُومٌ، وَأَنَّ الضَّمَّةَ إِتْبَاعٌ؛ كَالضَّمَّةِ فِي قَوْلِكَ: لَمْ يَشُدُّ، وَلَمْ يَزِدْ؛ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup> إِذَا قَدَّرَ «لَا يَضُرُّكُمْ» جَوَابًا لِاسْمِ الْفِعْلِ، فَإِنَّ قَدْرَ اسْتِثْنَاءِ فَالضَّمَّةَ إِعْرَابٌ، بَلْ قَدْ امْتَنَعَ الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٨)</sup> مِنْ تَخْرِيجِ التَّنْزِيلِ عَلَى رَفْعِ الْجَوَابِ مَعَ مَضِيَّ فِعْلِ الشَّرْطِ، فَقَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا عَمِلْتَ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ﴾<sup>(٩)</sup> لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مَا شَرْطِيَّةَ لِرَفْعِ تَوَدُّ، هَذَا مَعَ تَصْرِيحِهِ فِي «الْمَفْصَلِ» بِجَوَازِ الْوَجْهَيْنِ فِي نَحْوِ: «إِنْ قَامَ زَيْدٌ أَقَوْمٌ»، وَلَكِنَّهُ - لَمَّا رَأَى الرَّفْعَ مَرْجُوحًا لَمْ يَسْتَسْهَلْ تَخْرِيجَ الْقِرَاءَةَ/الْمُتَّفِقَ عَلَيْهَا عَلَيْهِ. [١٥٥/ب]

وَذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِهِ بِالْمَاضِي؛ فَقَالَ: قُرِئَ: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ﴾<sup>(١٠)</sup> بِرَفْعِ يَدْرِكُ، فَقِيلَ: هُوَ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى مَا يَقَعُ مَوْقِعَهُ، وَهُوَ أَيْنَمَا كُنْتُمْ؛ كَمَا حُمِلَ وَلَا نَاعِبٍ [فِي قَوْلِهِ]<sup>(١١)</sup>:

(١) مرت ترجمته. (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٣، مد).

(٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٤٢، مك). (٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٢٠، مد).

(٥) القائل هو جرير بن عبد الله البجلي، وينسب إلى عمرو بن خثارم البجلي.

(٦) موطن الشاهد: (إن يضرغ أخوك تضرغ).

وجه الاستشهاد: جزم الفعل الأول «يضرغ» بـ «إن» الشرطية، وارتفاع جواب الشرط «تضرغ» «شدوذا» للضرورة الشعرية.

(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ١٠٥، مد). (٨) مرت ترجمته.

(٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣٠، مد). (١٠) س: ٤ (النساء، ن: ٧٨، مد).

(١١) تقدّم البيت برقم «٨٦٣» وعلّق عليه.

٩٥٥ - مَشَائِمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَابِهَا<sup>(١)</sup>

على ما يقع موقع... لَيْسُوا مُصْلِحِينَ وهو ليسوا بمصلحين، وقد يرى كثير من الناس قول الزمخشري، في هذه المواضع متناقضاً؛ والصواب: ما بينت لك، قال: «ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا تُظَلَمُونَ﴾<sup>(٢)</sup> اه، وقد مضى رده.

الثامن: قول ابن حبيب<sup>(٣)</sup>: إِنَّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾<sup>(٤)</sup> خبر، و ﴿الْحَمْدُ﴾ مبتدأ، و ﴿لِلَّهِ﴾ حال؛ والصواب: أَنَّ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾: مبتدأ وخبر، و ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾ على ما تقدم في إعرابها.

التاسع: قول بعضهم: إِنَّ أَصْلَ «بِسْمِ» كسر السين، أو ضمها - على لغة من قال سِمٌ أو سُمٌ - ثُمَّ سَكَنْتِ السِّينَ، لِثَلَايَتَوَالِي كَسْرَاتِ، أَوْ لِثَلَايَا خَرَجُوا مِنْ كَسْرِ إِلَى ضَمٍّ، وَالْأُولَى قَوْلُ الْجَمَاعَةِ: إِنَّ السُّكُونَ أَصْلٌ، وَهِيَ لُغَةٌ الْأَكْثَرِينَ؛ وَهَمَّ الَّذِينَ يَبْتَدِئُونَ «اسْمًا» بِهَمْزِ الْوَصْلِ.

العاشر: قول بعضهم في ﴿الرَّحِيمِ﴾ من البسملة: إِنَّهُ وَصَلَ بِنِيَةِ الْوَقْفِ؛ فَالْتَقَى سَاكِنَانِ الْمِيمِ، وَوَلَامِ الْحَمْدِ؛ فَكُسِرَتِ الْمِيمُ؛ لِالْتِقَائِهِمَا. وَمَمَّنْ جَوَزَ ذَلِكَ ابْنُ عَطِيَّةَ، وَنَظِيرُ هَذَا قَوْلُ جَمَاعَةٍ مِنْهُمْ الْمَبْرَدُ: إِنَّ حَرَكَةَ رَاءِ «أَكْبَرِ» مِنْ قَوْلِ الْمُؤَدَّنِ: «اللَّهُ أَكْبَرُ، اللَّهُ أَكْبَرُ» فَتَحَةٌ، وَإِنَّهُ وَصَلَ بِنِيَةِ الْوَقْفِ، ثُمَّ اخْتَلَفُوا؛ فَقِيلَ: هِيَ حَرَكَةُ السَّاكِنِينَ، وَإِنَّمَا لَمْ يَكْسُرُوا حِفْظًا لِتَفْخِيمِ اللَّامِ؛ كَمَا فِي ﴿آلَةِ اللَّهِ﴾<sup>(٥)</sup>، وَقِيلَ: هِيَ حَرَكَةُ الْهَمْزَةِ نَقَلَتْ، وَكَلَّ هَذَا خُرُوجٌ عَنِ الظَّاهِرِ لِغَيْرِ دَاعٍ، وَالصَّوَابُ: أَنَّ كَسْرَةَ الْمِيمِ إِعْرَابِيَّةٌ، وَأَنَّ حَرَكَةَ الرَّاءِ ضَمَّةٌ إِعْرَابِيَّةٌ، وَلَيْسَ لَهَمْزَةِ الْوَصْلِ ثُبُوتٌ فِي الدَّرَجِ، فَتَنْقَلُ حَرَكَتُهَا /إِلَّا فِي نَدْوَرٍ/<sup>[97]</sup>.

الحادي عشر: قول الجماعة في قوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ الْإِنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا

[97] ساقطة من (خ).

- (١) موطن الشاهد: (ليسوا مصلحين عشيرة ولا ناعب).  
وجه الاستشهاد: عطف «ناعب» على توهم زيادة الباء في خبر «ليس» كما أسلفنا؛ لزيادتها كثيراً في هذا الموضع.  
(٢) س: ٤ (النساء، ن: ٧٧، مد). (٣) مرت ترجمته.  
(٤) س: ١ (الفاحة، ١، مك). (٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١-٢، مك).

يَمْلُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ<sup>(١)</sup>: إِنَّ فِيهِ حَذَفٌ مضافين؛ والمعنى: علمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى: أن «تبين» بمعنى: وضح، وأن وصلتها بدل اشتمال من الجن؛ أي: وضح للناس أن الجن لو كانوا الخ.

الثاني عشر: قول بعضهم في ﴿عَيْنًا فِيهَا تُسْمَى﴾<sup>(٢)</sup>: إن الوقف على «تسمى» - هنا - أي عيناً مسماة معروفة، وإن ﴿سَلِيلًا﴾<sup>(٣)</sup> جملة أمرية؛ أي: اسأل طريقاً موصلة إليها. ودون هذا في البعد قول آخر: إنه علم مُرَكَّبٌ؛ كتاباً شراً، والأظهر: أنه اسم مفردٌ مبالغة في السلسال، كما أن السلسال مبالغة في السلس، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول، وُصِفَ لأنه اسم لماء، وتقدم ذكر العين، لا يوجب تأنيثه؛ كما تقول: «هذه واسطٌ» بالِصَّرَفِ، ويبعد أن يُقال: صرف للتناسب<sup>(٤)</sup> كـ ﴿قَوَارِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>؛ لانتفاهم على صرفه.

الثالث عشر: قول مكِّي<sup>(٥)</sup> وغيره في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾<sup>(٦)</sup>: إن زهرة حال من الهاء في به، أو من «ما»، وإن التثوين حذف للسَّاكنين؛ مثل قوله<sup>(٧)</sup>:

[المتقارب]

٩٥٦ - [فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ] وَلَا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلًا<sup>(٨)</sup>

وإن جرَّ الحياة على أنه بدل من ما؛ والصواب: أن «زهرة» مفعول بتقدير جعلنا لهم، أو آتيناهم/، ودليل ذلك: ذكر التمتع، أو بتقدير أدم، لأن [١٥٦/١] المقام يقتضيه، أو بتقدير: أعني بياناً لما، أو للضمير، أو بدل من أزواج؛ إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم جعلوا نفس الزهرة مجازاً للمبالغة، وقال الفراء<sup>(٤)</sup>: هو تمييز لما أو للهاء؛ وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف

(١) س: ٣٤ (سبأ، ن: ١٤، مك).

(٢) أي: لتناسب الفواصل القرآنية.

(٣) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ١٥، مد).

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ١٣١، مك).

(٦) القائل: هو أبو الأسود الدؤلي، وقد مرّت ترجمته.

(٧) موطن الشاهد: (ولا ذاكِرِ الله).

وجه الاستشهاد: حذف التثوين في «ذاكر» على رواية الجز؛ لانتفاء السَّاكنين؛ التثوين

السَّاكنة في التثوين، واللام الأولى من لفظ الجلالة.

التَّمييز، وقيل: بدل من ما، ورُدَّ بأنَّ «لِئَفْتِنَهُمْ»<sup>(١)</sup> من صلة «مَتَعْنَا» فيلزم الفصل بين أبعاض الصَّلَة بأجنبي، وبأنَّ الموصول لا يتبع قبل كمال صلته، وبأنه لا يُقال: «مرت يزيد أخاك» على البدل؛ لأنَّ العامل في المبدل منه، لا يتوجّه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أنَّ المبدل منه في نيّة الطَّرْح، فيبقى الموصول بلا عائد في التقدير، وقد مرَّ أنَّ الزَّمخشرِي<sup>(٢)</sup>، منَعَ في ﴿أَنْ أَعْبُدُوا اللَّهَ﴾<sup>(٣)</sup> أن يكون بدلاً من الهاء في ﴿أَمَرَئِي بِهِ﴾<sup>(٤)</sup> ورددناه عليه، ولو لزم إعطاء منوي الطَّرْح حكم المطروح؛ لزم إعطاء منوي التأخير حكم المؤخَّر، فكان يمتنع «ضَرَبَ زَيْدًا غَلَامُهُ» ويردّ ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾<sup>(٥)</sup> والإجماع على جوازه.

### تنبيه

وقد يكون الموضع لا يَتَخَرَّجُ إِلَّا على وجه مرجوح، فلا حرج على مخرجه؛ كقراءة ابن عامر<sup>(٦)</sup>، وعاصم<sup>(٧)</sup>: ﴿وَكَذَلِكَ نُجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup>، ف قيل: الفعل: ماضٍ مبني للمفعول؛ وفيه ضعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنَّه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده. وقيل: مضارع؛ أصله نُجِي بسكون ثانيه؛ وفيه ضعف؛ لأنَّ التّون عند الجيم تخفي، ولا تُدغم، وقد زعم قوم أنَّها أدغمت فيها قليلاً، وأنَّ منه: أترج وإجاصة وإجانة، وقيل: مضارع؛ وأصله نُجِي بفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ثمَّ حُذفت التّون الثانية، ويضعفه أنَّه لا يجوز في مضارع نباتٍ ونقبت ونزلت ونحوهن إذا ابتدأت بالتّون أن تحذف التّون الثانية إلا في «ندور»<sup>[98]</sup>؛ كقراءة بعضهم: ﴿وَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾<sup>(٩)</sup>.

الجهة الخامسة: أن يترك بعض ما يحتمله اللفظ من الأوجه الظاهرة. ولنورد مسائل من ذلك ليتمرّن بها الطالب مرتبة على الأبواب ليسهل كشفها:

[98] في خ: «شدوذا».

- (١) س: ٢٠ (طه، ن: ١٣١، مك). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٤، مد).  
 (٢) مرت ترجمته. (٥) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٨٨، مك).  
 (٣) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد). (٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٢٥، مك).

## باب المبتدأ

[مسألة] - يجوز في الضمير المنفصل من نحو: ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(١)</sup> ثلاثة أوجه: الفصل وهو أرجحها، والابتداء وهو أضعفها، ويختص بلغة تميم، والتوكيد.

### [مسألة]

يجوز في الاسم المفتوح به من نحو قوله: «هَذَا أَكْرَمَتُهُ» الابتداء، والمفعولية، ومثله: «كَمْ رَجُلٌ لَقِيْتَهُ»، و «مَنْ أَكْرَمَتُهُ؟» لكن في هاتين يُقَدَّرُ الفعل مؤخراً؛ ومثلهما: «رُبَّ رَجُلٍ صَالِحٍ لَقِيْتَهُ».

### [مسألة]

يجوز في المرفوع من نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ سَكُنُّ﴾<sup>(٢)</sup> و «مَا فِي الدَّارِ زَيْدٌ» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل: عدم التقديم والتأخير، // ومثله كلمتا ﴿عُرْفٌ﴾<sup>(٣)</sup> في سورة الزمر؛ لأن الظرف الأول معتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف، إذ «العرف» الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا «نار» في قول الخنساء<sup>(٤)</sup>:

[البيسط]

٩٥٧ - [وإِنَّ صَخْرًا لَتَأْتُمُ الْهُدَاةَ بِهِ] كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارًا // [٩٩]<sup>(٥)</sup>

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو: «زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوهُ» و «أَقَائِمُ زَيْدٌ» لما ذكرنا؛ ولأن الأب إذا قَدَّرَ فاعلاً، كان خبر زيد زيد مفرداً، وهو الأصل في

[99] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٧، مد).

(٢) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ١٠، مك).

(٣) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٢٠، مك).

(٤) هي: الخنساء بنت عمرو بن الشريد. صخر: أخوها. العلم: الجبل.

(٥) موطن الشاهد: (كأنه علم في رأسه نار).

وجه الاستشهاد: مجيء «نار» فاعلاً بالجار والمجرور (في رأسه) لاعتماده على الموصوف «علم»؛ والأفضل - هنا - أن يُغَرَّبَ مبتدأ مؤخراً، والجار والمجرور في محل رفع خبر مقدم؛ والجملة (في رأسه نار): في محل رفع صفة لـ «علم» وهو مذهب جمهور النحاة.

الخبر؛ ومثله: ﴿ظَلَمَاتٌ﴾ من قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الأصل في الصِّفة/الإفراد، فإن قلت: «أقائم أنت» فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في «ذلك»<sup>[100]</sup> الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، ووهم إذ نقل في أماليه الإجماع على ذلك، وحجَّتْهم أَنَّ المضمَر المرتفع بالفعل، لا يجاوره منفصلاً عنه، لا يقال: «قام أنا» والجواب: أنه إنما انفصل مع الوصف لِثَلَا يجهل معناه؛ لأنَّه يكون معه مستتراً، بخلافه مع الفعل، فإنَّه يكون بارزاً؛ كقمتُ أو قمت، ولأنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل؛ فلذلك، احتمال معه الفصل، ولأنَّ المرفوع بالوصف سدَّ في اللَّفظ مسدَّ واجب الفصل، وهو الخبر؛ بخلاف فاعل الفعل، وممَّا يقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنَّا إِلَهَتِي﴾<sup>(٣)</sup> وقولُ الشَّاعر<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٩٥٨ - خَلِيلِي مَا وَافٍ بِعَهْدِي أَنْتَمَا [إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَيَّ مَنَ أَقَاطِعُ]<sup>(٥)</sup>  
 فإنَّ القول بأنَّ الضمير مبتدأ؛ كما زعم الزمخشري<sup>(٢)</sup> في الآية مؤدَّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقولُ بذلك في البيت مؤدَّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد، ويجوز في نحو: «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور<sup>(٢)</sup>، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسماً لـ «ما» الحجازية، والظرف في موضع نصب على الخبرية، والمشهورُ وجوبُ بطلانِ العمل عند تقدُّم الخبر، ولو ظرفاً.

### [مسألة]

يجوز في نحو: «أخوه» من قولك: «زيدٌ ضربٌ في الدار أخوه» أن يكون فاعلاً بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير زيد المقدَّر في

[100] مكانها في (خ): «الضمير».

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩، مد).

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٤٦، مك).

(٥) موطن الشاهد: (ما وافٍ بعهدِي أنتما).

وجه الاستشهاد: مجيء الضمير المنفصل «أنتما» فاعلاً لاسم الفاعل «وافٍ» ساداً مسدَّ الخبر؛ لاعتماده على النَّفي؛ ولا يجوز غير هذا الوجه؛ لأنَّه يستلزم الإخبار بالمفرد عن المثني، وهو مخالف لقواعد اللُّغة.

ضُرِبَ، وأن يكون نائباً عن فاعل ضُرِبَ على تقديره خالياً من الضمير، وأن يكون مبتدأ خبره الظرف<sup>(١)</sup>، والجملة حال. والفراء<sup>(٢)</sup> والزّمخشرّي<sup>(٣)</sup> يريان هذا الوجه شاذاً رديئاً؛ لخلو الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو: «جاء زيدٌ عليه جبة» وليس كما زعما، والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّبِيٍّ قَاتَلَ مَعَهُ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ﴾<sup>(٤)</sup>، قيل: وإذا قرئ بتشديد «قتل»؛ لزم ارتفاع رِبِّيُّونَ بالفعل، يعني لأنّ التّكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأنّ النّبيّ - هنا - متعدّد، لا واحد بدليل كأتين، وإنّما أفرد الضمير بحسب لفظها.

### [مسألة]

«زيدٌ نعم الرّجل» يتعيّن في زيد الابتداء، و «نعم الرّجل زيد» قيل: كذلك؛ وعليهما، فالرّابط العموم، أو إعادة المبتدأ بمعناه، على الخلاف في الألف واللام للجنس هي، أم للعهد، وقيل: يجوز أيضاً أن يكون خبراً لمحذوفٍ وجوباً؛ أي الممدوحُ زيدٌ، وقال ابن عصفور<sup>(٢)</sup>: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ حذف خبره وجوباً؛ أي: زيد الممدوح، ورُدّ بأنّه لم يسدّ شيء مسدّه.

### [مسألة]

«حبّذا زيد» يحتمل زيد - على القول بأنّ حبّ فعلٌ وذا فاعل - أن يكون مُبتدأً مُخبراً عنه بحبّذا، والرّابط الإشارة، وأن يكون خبراً لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السّابق: أن يكون مبتدأً، حذف خبره، ولم يقل به هنا؛ لأنّه يرى أنّ حبّذا اسم، وقيل: بدل من ذا، ويردّه أنّه لا يحلّ محلّ الأوّل، وأنّه لا يجوز/ الاستغناء عنه، وقيل: عطف بيان، ويردّه قوله<sup>(٤)</sup>:

[البسيط]

٩٥٩ - وَحَبِّدَا نَفَحَاتٍ مِّن يَمَانِيَةٍ [تَأْتِيكَ مِّن قِبَلِ الرِّيَّانِ أَحْيَانًا]<sup>(٥)</sup>

(١) والمضروب - حيثنّذ - زيد؛ كما هو معلوم. (٢) مرّت ترجمته.

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٦، مد).

(٤) القائل: هو جرير بن عطية، وقد مرّت ترجمته؛ يمانية: رياح الجنوب. الرّيّان: اسم جبل ببلاد بني عامر.

(٥) موطن الشاهد: (حبّذا نفحات).

وجه الاستشهاد: مَجِيءُ «ذا» في محلّ رفع فاعل لفعل «حَبَّ» ونفحات: مخصص بالمدح مبتدأ مؤخر مرفوع؛ وجملة (حبّذا): في محلّ رفع خبر مقدّم.

ولا تُبَيِّنُ المعرفة بالنكرة باتِّفاق، وإذا قيل: حَبَّذا اسم للمحبوب، فهو مبتدأ وزيد خبر، أو بالعكس عند مَنْ يجيز في قولك: «زيدُ الفاضلُ» وجهين. وإذا قيل بأنَّ حَبَّذا كَلَّه فعل، فزيد فاعل؛ وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

٩٦٠ - أَلَا حَبَّذَا لَوْلَا الْحَيَاءُ وَرَبُّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ<sup>(٢)</sup>  
والفاعل لا يحذف.

### [مسألة]

يجوز في نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾<sup>(٣)</sup> ابتدائية كل منهما وخبرية الآخر؛ أي: شَأْنِي صَبْرٌ جَمِيلٌ، أو صبر جميل أمثل من غيره.

### باب كان وما جرى مجراها

[مسألة] يجوز في كان من نحو: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾<sup>(٤)</sup> ونحو: «زيد كان له مال» نقصان كان، وتامها، وزيادتها؛ وهو أضعفها. قال ابن عصفور<sup>(٥)</sup>: بابُ زيادتها الشَّعْرُ، وَالظَّرْفُ متعلق بها على التَّمَام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إِلَّا إِنْ قَدَّرْتَ النَّاقِصَةَ شَأْنِيَّةً، فالاستقرار مرفوع؛ لأنَّه خبر المبتدأ.

### مسألة

﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَنُقِبَةُ مَكْرِهِمْ﴾<sup>(٦)</sup> يُحْتَمَلُ فِي كَانِ الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ، إِلَّا أَنَّ النَّاقِصَةَ لَا تَكُونُ شَأْنِيَّةً؛ لِأَجْلِ الْاسْتِفْهَامِ، وَلِتَقَدُّمِ الْخَبَرِ، وَكَيْفَ: حَالٌ عَلَى التَّمَامِ، وَخَبَرٌ لِكَانَ عَلَى النُّقْصَانِ، وَلِلْمَبْتَدَأِ عَلَى الزِّيَادَةِ.

### مسألة

﴿وَمَا كَانَ لِشَيْءٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحِيًّا أَوْ مِنْ وَرَائِي حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾<sup>(٧)</sup>

(١) القائل: هو مرار أو مرداس به حماس.

(٢) موطن الشاهد: (ألا حَبَّذَا).

وجه الاستشهاد: مجيء المخصوص بالمدح بعد فعل «حَبَّذا» محذوفاً في الكلام؛ وهذا بخلاف الفاعل الذي لا يجوز حذفه، إطلاقاً على أرجح الأقوال.

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٨، مك). (٤) س: ٥٠ (ق، ن: ٣٧، مك).

(٥) مرت ترجمته. (٦) س: ٢٧ (النمل، ن: ٥١، مك).

(٧) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٥١، مك).



تحتمل «كان» الأوجه الثلاثة، فعلى الناقصة: الخبرُ إمَّا لبشر، ووحياً استثناء مفرغ من الأحوال، فمعناه: موحياً، أو موحى، أو من وراء حجاب، بتقدير: أو موصلاً ذلك من وراء حجاب، وأو يرسل بتقدير: أو إرسالاً؛ أي: أو ذا إرسال، وإمَّا وحياً والتفريغ في الأخبار؛ أي: ما كان تكليمهم إلا إحياء، أو إيصالاً من وراء حجاب، أو إرسالاً، وجعل ذلك تكليماً على حذف مضاف، و«لبشر» على هذا تبين، وعلى التمام والزيادة والتفريغ في الأحوال المقدرة في الضمير المستتر في «لبشر».

### مسألة

«أين كان زيد قائماً» يحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى التقصان، فالخبر إمَّا قائماً، وأين ظرف له، أو أين فيتعلق بمحذوف وقائماً حال، وعلى الزيادة والتمام فقائماً: حال، وأين: ظرف له، ويجوز كونه ظرفاً لكان إن قدرت تامة.

### مسألة

يجوز في نحو: «زيد عسى أن يقوم» نقصان عسى فاسمها مستتر، وتامها ف (أن والفعل) مرفوع المحل بها.

### مسألة

يجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيد» فعلى التقصان زيد اسمها، وفي يقوم ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكلُّ شيء في محله، ويتعين التمام في نحو: «عسى أن يقوم زيد في الدار» و ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾<sup>(١)</sup> لئلا يلزم فصل صلة أن من معمولها بالأجنبي، وهو اسم عسى.

### مسألة

﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَفِيلٍ﴾<sup>(٢)</sup> تحتمل ما الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي<sup>(٣)</sup> والزَمْخَرِيّ<sup>(٣)</sup> الحجازية ظناً أن المقتضي لزيادة الباء نصب الخبر، وإنما المقتضي فيه؛ لامتناع الباء في «كان زيد قائماً» وجوازها في<sup>(٤)</sup>:

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٩، مك). (٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٣٢، مك).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) القائل: هو الشنفرى الأزدي، أحد الشعراء الصعاليك في الجاهلية.

٩٦١ - [وَأَنَّ مُدَّتِ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ] لَمْ أَكُنْ بِأَعْجَلِهِمْ [إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ] (١) وفي «ما إن/زيد بقائم».

### مسألة

«لا رجل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين، فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ «لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في التكرات، فإن قلت: «لا رجل في الدار» تعين الثاني؛ لأن لا إذا لم تتكرر، يجب أن تعمل؛ ونحو: ﴿فَلَا رَفَتْ وَلَا سُوقَ وَلَا حِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ (٢) إن فتحت الثلاثة، فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولو اُحد عند غيره، ويُقدَّر للآخرين ظرفان؛ لأن «لا» المركبة عند غيره، عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل؟ وإن رفعت الأولين، فإن قدرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين إن قدرت «لا» الثانية كالأولى، وخبراً واحداً، إن قدرتها مؤكدة لها، و قدرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين؛ لاختلاف خبري الحجازية والتبئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قدرت الرفع بالابتداء فيهما - على أنهما مهملتان - قدرت عند غير سيبويه خبراً واحداً للأولين، أو للثالث، كما تقدَّر في «زيد وعمرو قائم» خبراً للأول، أو للثاني، ولم يحتج لذلك عند سيبويه.

### باب المنصوبات المتشابهة

ما يحتمل المصدرية والمفعولية من ذلك؛ نحو: ﴿وَلَا تَظْلَمُونَ فَيَلًا﴾ (٣)، ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ بَقِيْرًا﴾ (٤)؛ أي: ظلماً ما، أو خيراً ما؛ أي: لا يُنقصونه، مثل: ﴿وَلَمْ تَظْلِمِ رَبَّهُ شَيْئًا﴾ (٥)، ومن ذلك: ﴿ثُمَّ لَمْ يَنْفُصُوكُمْ شَيْئًا﴾ (٦)؛ أي: نقصاً، أو

(١) موطن الشاهد: (لم أكن بأعجلهم).

وجه الاستشهاد: مجيء الباء زائدة في خبر «أكن» المنفي، حيث تزداد الباء في الخبر عند التقي وذكر البيت للقياس عليه بكون الباء زائدة في قوله تعالى ﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ﴾ لأن خبر «ما» جاء منفياً، وليست الزيادة؛ لانتصاب الخبر - كما زعم الزمخشري - والفارسي - كما جاء في المتن.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٧، مد).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٧٧، مد).

(٤) س: ٤ (النساء، ١٢٤، مد).

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٣٣، مك).

(٦) س: ٩ (التوبة، ن: ٤، مد).

خيراً، وأما ﴿وَلَا تَضُرُّهُ شَيْئًا﴾<sup>(١)</sup> فمصدر؛ لاستيفاء ضُرَّ مفعوله، وأما ﴿فَمَنْ عَفَىٰ لَهُ مِنْ أَجِبِهِ شَيْءٌ﴾<sup>(٢)</sup>، فشيء قبل ارتفاعه؛ مصدر أيضاً، لا مفعول به؛ لأنَّ عفا لا يتعدى.

ما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية؛ من ذلك: «سرتُ طويلاً»؛ أي: سيراً طويلاً، أو زمناً طويلاً، أو سرتُه طويلاً؛ ومنه: ﴿وَأَزَلَفْتِ الْجَنَّةَ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: إزلاًفاً غير بعيد، أو زمناً غير بعيد، أو أزلفتها الجنة - أي الإزلاف - في حالة كونه غير بعيد، إلا أنَّ هذه الحال مؤكدة، وقد يجعل حالاً من الجنة، فالأصل: غير بعيدة، وهي - أيضاً - حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا، مثله في: ﴿أَعْلَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبًا﴾<sup>(٤)</sup>.

ما يحتمل المصدرية والحالية: «جاء زيد ركضاً»؛ أي: يركض ركضاً، أو عامله؛ «جاء» على حدِّ «قعدت جلوساً»، أو التقدير: جاء راكضاً؛ وهو قول سيبويه<sup>(٥)</sup>، ويؤيده قوله تعالى: ﴿أَتَيْنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾<sup>(٦)</sup> فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره.

ما يحتمل المصدرية والحالية والمفعول لأجله؛ من ذلك: ﴿يُرِيكُمْ أَلْبَرَقَ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: فتخافون خوفاً، وتطمعون طمعاً، وابن مالك<sup>(٥)</sup> يمنع حذف عامل المصدر المؤكد إلا فيما استثني، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: «لا يشترط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلل» وهو اختيار ابن خروف<sup>(٥)</sup> فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه: أنَّ «يريككم» بمعنى يجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية، لا الإراءة، أو الأصل: إخافة، وإطامعاً، وحذفت الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رغبةً»؛ أي: يرغبُ رغبة، أو مجيء رغبة، / أو [١/١٥٨] راغباً، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول، لما مرَّ، وابن الحاجب<sup>(٥)</sup> يمنع الثاني؛ لأنه يؤذي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في: «ضربته يوم

(١) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٩، مد).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٨، مد).

(٣) س: ٥٠ (ق، ن: ٣١، مك).

(٤) س: ٤٢ (الشورى، ن: ١٧، مك).

(٥) مرت ترجمته.

(٦) س: ٤١ (فصلت، ن: ١١، مك).

(٧) س: ١٣ (الرعد، ن: ١٢، مد).

الجمعة» أن يقدر ضرب يوم الجمعة؛ قلت: وهو حذف بلا دليل، إذ لم تدع إليه ضرورة، وقال المتنبي<sup>(١)</sup>:

[البسيط]

٩٦٢ - أَبْلَى الْهَوَىٰ أَسْفًا يَوْمَ الثَّوَىٰ بَدَنِي [وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفْنِ وَالْوَسَنِ] <sup>(٢)</sup>

والتقدير: أسف أسفاً، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إِبْلاء أسفٍ، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل، فلا إشكال، وأما من اشترطه، فهو على إسقاط لام العلة توسعاً؛ كما في قوله تعالى: ﴿تَبْعُونَهَا عَوْجًا﴾ <sup>(٣)</sup> أو الاتحاد موجود تقديرًا؛ إِمَّا على أَنَّ الفعل المَعْلَل مطاوع «أبلى» محذوفاً؛ أي: فبليت أسفاً، ولا تقدر قبلي بدني؛ لأنَّ الاختلاف حاصل، إذ الأسف فعلُ النفس، لا البدن، أو لأنَّ الهوى لَمَّا حصل بتسببه، كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدني.

ما يحتمل المفعول به والمفعول معه نحو: «أكرمك وزيداً» يجوز كونه عطفًا على المفعول به، وكونه مفعولاً معه؛ ونحو: «أكرمك، وهذا» يحتملها وكونه معطوفاً على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول، وقد أجزى في: «حسبك وزيداً درهم» كون «زيد» مفعولاً معه، وكونه مفعولاً به بإضمار يحسب، وهو الصحيح؛ لأنه لا يعمل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يعمل في المفعول به؛ ويجوز جرُّه، فقول: بالعطف، وقيل: بإضمار «حسب» أخرى؛ وهو الصواب، ورفعُه بتقدير: حسب، فحذفت، وخلفها المضاف إليه، وزووا بالأوجه الثلاثة قوله <sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٩٦٣ - إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُّهْتَدٌ <sup>(٥)</sup>

(١) مرّت ترجمته.

(٢) موطن التمثيل: (أسفاً).

وجه التمثيل: احتمال كون «أسفاً» مفعولاً مطلقاً لعامل محذوف - كما في المتن - أو حالاً - وهو ضعيف - أو مفعولاً لأجله على إسقاط اللام، أو من دون إسقاطها.

(٣) س: ١١ (هود، ن: ١٩، مك).

(٤) القائل: هو جرير بن عطية.

(٥) موطن الشاهد: (فحسبك والضحاك).

وجه الاستشهاد: جواز كون «الضحاك» منصوبة، أو مرفوعة، أو مجرورة؛ لما ذكره المصنف في المتن، والوجه الثلاثة جائزة.

## باب الاستثناء

يجوز في نحو: «ما ضربتُ أحداً إلاً زيداً» كونُ زيدٍ بدلاً من المستثنى/منه<sup>[101]</sup> وهو أَرْجَحُهَا، وكونه منصوباً على الاستثناء، وكونُ إلاً وما بعدها نعتاً؛ وهو أضعفها؛ ومثله: «ليس زيدٌ شيئاً إلاً شيئاً لا يُعَابُ به» فإن جئت بـ «ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلاً؛ لأنها لا تعمل في الموجب<sup>(١)</sup>.

### مسألة

يجوز نحو: «قامَ القومُ حَاشَاكَ، وَحَاشَاهُ» كون الضمير منصوباً، وكونه مجروراً، فإن قلت: «حَاشَايَ» تعينَ الجزرَ، أو «حَاشَانِي» تعينَ النصب، وكذا القول في خلا وعدا.

### مسألة

يجوز في نحو: «ما أحدٌ يقولُ ذلكَ إلاً زيدٌ» كون زيد بدلاً من أحد، وهو المختار، وكونه بدلاً من ضميره، وأن يُنصب على الاستثناء؛ فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه. فإن قلت: «ما رأيتُ أحداً يقولُ ذلكَ إلاً زيداً» فبالعكس<sup>(٢)</sup>، ومن مجيئه مرفوعاً قوله<sup>(٣)</sup>:

[المنسرح]

٩٦٤ - فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا<sup>(٤)</sup>

و «على» هنا بمعنى «عن»، أو ضمّن يحكي معنى يَنمُ، أو يشنع.

[ما يحتمل الحالية والتَّمييز] من ذلك: «كَرُمَ زَيْدٌ ضَيْفًا» إن قدرت أن الضيف غيرُ زيدٍ، فهو تمييز محوّل عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من»،

[101] ساقطة من (خ).

(١) بيان ذلك: أن نفي «ما» انتقض بـ «إلا»؛ فبطل عملها؛ إذ لا يُقال: ما زيدٌ إلا شيئاً، بل: ما زيدٌ إلا شيءٌ (م: ٧٣١، حا: ٢).

(٢) ارتفاعه من وجه واحد، هو إبداله من فاعل «يقول» وانتصابه من وجهين.

(٣) تقدّم البيت برقم «٢٤٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (إلا كواكبها).

وجه الاستشهاد: ارتفاع «كواكب» على أنه بدل من فاعل «يحكي» المضمّر؛ ولا يجوز على رواية الرّفْع سوى هذا الوجه.

وإن قُدِّر «نفسه» احتمل الحال والتَّمييز، وعند قصد التَّمييز، فالأحسن إدخال «مِنْ»، ومن ذلك: «هذا خاتمٌ حديداً» والأرجح التَّمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومها؛ أي: عدم انتقالها،/ ووقوعها من نكرة، وخيرٌ منهما الخفضُ/ بالإضافة<sup>[102]</sup>.

[من الحال ما يحتمل كونه من الفاعل وكونه من المفعول] نحو: «ضربتُ زيدا ضاحكاً»، ونحو: ﴿وَقَنِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup> وتَجْوِيزُ الزَّمخشرِيِّ<sup>(٢)</sup> الوجهين في ﴿أَدْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾<sup>(٣)</sup> وهم؛ لأنَّ «كَافَّةً» مختصٌّ بمن يعقل، وَوَهْمُهُ - في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾<sup>(٤)</sup> إذ قُدِّر «كَافَّةً» نعتاً لمصدر محذوف؛ أي: إرسالةٌ كَافَّةٌ - أشدُّ؛ لأنَّه أضاف إلى استعماله، فيما لا يعقل إخراجَه، عمَّا التزم فيه من الحَالِيَّة، وَوَهْمُهُ في خطبة «المفصل» إذ قال: «محيطٌ بكافةِ الأبوابِ» أشدُّ وأشدُّ؛ لإخراجه إياه عن النَّصْبِ البتَّة.

[من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين] نحو: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾<sup>(٥)</sup> يحتمل أنَّ عامله معنى التَّنْبِيه، أو معنى الإِشَارَة، وعلى الأوَّل، فيجوز: «ها قائماً ذا زيد» قال<sup>(٦)</sup>:

[البيط]

٩٦٥ - هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحِ النَّضْحِ قَاضِعٍ لَهُ [وَوَطَعِ فِطَاعَةً مُهْدِي نُضْحَةٍ رَشْدُ]<sup>(٧)</sup>

وعلى الثاني يمتنع، وأما التقدِيمُ عليهما معاً، فيمتنع على كُلِّ تقدير.

[من الحال ما يحتمل التَّعَدُّدَ والتَّدَاخُلَ] نحو: «جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً» فالتَّعَدُّدُ على أن يكون عاملهما جاء، وصاحبهما زيد، والتَّدَاخُلُ على أن الأولى من زيد، وعاملها جاء، والثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك

[102] ساقطة من (خ).

(١) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٦، مد).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠٨، مد).

(٣) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٤) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٦) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

(٧) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).

وجه الاستشهاد: مجيء «بَيْنَا» حالاً منصوبة، والعامل فيه «ها» لما فيها من معنى الفعل.

واجب عند مَنْ مَنَعَ تَعَدُّدَ الْحَالِ، وَأَمَّا «لَقِيْتَهُ مُضْعِداً مُنْحَدِراً» فَمِنَ التَّعَدُّدِ، لَكِن مَعَ اخْتِلَافِ الصَّاحِبِ، وَيَسْتَحِيلُ التَّدَاخُلُ، وَيَجِبُ كَوْنُ الْأَوَّلَى مِنَ الْمَفْعُولِ، وَالثَّانِيَةِ مِنَ الْفَاعِلِ تَقْلِيلًا لِلْفَضْلِ، وَلَا يَحْمَلُ عَلَى الْعَكْسِ إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ كَقَوْلِهِ (١):

[الطَّوِيل]

٩٦٦ - خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجْرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرْحَلٍ (٢)  
وَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ (٣):

[الوافر]

٩٦٧ - عَهْدْتُ سَعَادَ ذَاتِ هَوَى مُعْنَى فَرَزْتُ، وَعَادَ سُلُواناً هَوَاهَا (٤)

## باب إعراب الفعل

[مسألة] «ما تأتينا فتحدّثنا» لك رفع تحدّث على العطف، فيكون شريكاً في النَّفْيِ، أَوْ الْاسْتِثْنَاءِ، فَتَكُونُ مَثْبُتاً؛ أَي: فَأَنْتَ تَحَدَّثْنَا - الْآنَ - بَدَلًا عَنْ ذَلِكَ، وَنَصَبَهُ بِإِضْمَارِ «أَنْ»؛ وَهُوَ مَعْنِيَانِ: نَفْيِ السَّبَبِ، فَيَنْتَفِي الْمَسَبَّبُ، وَنَفْيِ الثَّانِي فَقَط. فَإِنْ جِئْتَ بِـ «لَنْ» مَكَانَ «مَا» فَللنَّصَبِ وَجْهَانِ: إِضْمَارِ «أَنْ» وَالْعَطْفِ، وَلِلرَّفْعِ وَجْهٌ وَهُوَ الْقَطْعُ، وَإِنْ جِئْتَ بِـ «لَمْ» فَللنَّصَبِ وَجْهٌ، وَهُوَ إِضْمَارِ «أَنْ»، وَلِلرَّفْعِ وَجْهٌ، وَهُوَ الْاسْتِثْنَاءُ، وَلِكَ الْجُزْمُ بِالْعَطْفِ، فَإِنْ قُلْتَ: «مَا أَنْتَ آتٍ فَتَحَدَّثْنَا» فَلَا جُزْمَ، وَلَا رَفْعَ بِالْعَطْفِ؛ لِعَدَمِ تَقَدُّمِ الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا هُوَ عَلَى الْقَطْعِ.

## مسألة

«هَلْ تَأْتِينِي فَأَكْرَمُكَ» الرَّفْعُ عَلَى وَجْهَيْنِ، وَالنَّصَبُ عَلَى الْإِضْمَارِ، وَ«هَلْ

(١) القائل: امرؤ القيس.

(٢) موطن الشاهد: (بها أمشي، تَجْرُ).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (أمشي) في محل نصب على الحال؛ وصاحبها تاء الفاعل في «خرجت» ومجيء جملة (تجر) في محل نصب على الحال؛ وصاحبها الضمير المجرور بالباء (بها).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٤) موطن الشاهد: (ذات هوى معني).

وجه الاستشهاد: مجيء «ذات» حالاً وصاحبها «سعاد»، ومجيء «معني» حالاً، وصاحبها تاء الفاعل في «عهدت».

زيد أخوك فتكرمه» لا يرفع على العطف، بل على الاستئناف، و«هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إمّا على الجواب، أو على العطف على التفات، وإضمار «أن» واجب على الأوّل، وجائز على الثاني؛ وكالمثال سواء ﴿فلو أن لنا كرة فتكون﴾<sup>(١)</sup> إن سلّم كون «لو» للتمني.

### مسألة

[١٥٩/أ] / «ليتني أجدُ مالاَ فأنفق منه» الرفع على وجهين، والنصب على إضمار «أن»، و «ليت لي مالاَ فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف.

### مسألة

«ليقيم زيدٌ فتُكرمه» الرفع على القطع، والجزم بالعطف والنصب على الإضمار.

### مسألة

نحو ﴿أفلتر يسيروا في الأرض فينظروا﴾<sup>(٢)</sup>: يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على الإضمار؛ مثل: ﴿أفلتر يسيروا في الأرض فتكون لهم قلوب﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: ﴿وإن تؤمنوا ونفقوا يؤذوكم﴾<sup>(٤)</sup> يحتمل «تفقوا» الجزم بالعطف؛ وهو الراجح، والنصب بإضمار «أن» على حدّ قوله<sup>(٥)</sup>: [الطويل]

٩٦٨ - وَمَنْ يَفْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ [وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا]<sup>(٦)</sup>

## باب الموصول

[مسألة] يجوز في نحو: «ماذا صنعت، وماذا صنعت» ما مضى شرحه<sup>(٧)</sup>، وقوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾<sup>(٨)</sup> ماذا: مفعول مطلق، لا

(١) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١٠٢، مك). (٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٩، مك).

(٣) س: ٢٢ (الحج، ن: ٤٦، مد). (٤) س: ٤٧ (محمد، ن: ٣٦، مد).

(٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (ويخضع).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو مفيدة معنى المعية، وانتصاب فعل «يخضع» بأن المضمرة وجوباً بعد واو المعية؛ والمصدر المؤوّل من (أن والفعل) معطوف على مصدرٍ مُتصّد من الفعل السّابق؛ والتقدير: مَنْ يَكُنْ مِنْهُ اقْتِرَابٌ، وخضوع.

(٧) انظر فصل «ماذا». (٨) س: ٢٨ (القصص، ن: ٦٥، مك).



مفعول به؛ لأنَّ «أجاب» لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجار، ليس بقياس، ولا يكون «ماذا» مبتدأً وخبراً؛ لأنَّ التَّقدير حينئذٍ: ما الذي أجبتُم به، ثمَّ حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثرُ في نحو: «مَنْ ذَا لَقِيَتْ» كونُ ذَا للإشارة خبراً، و «لَقِيَتْ»: جملةٌ حالِيَّةٌ، ويقُلُّ كونُ ذَا موصولةً، ولقيت صلةً، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ﴾<sup>(١)</sup> إذ لا يدخل موصول على موصول إلا شاذاً؛ كقراءة زيد بن علي<sup>(٢)</sup>: ﴿وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> بفتح الميم واللام.

### مسألة

﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ﴾<sup>(٤)</sup> ما مصدرية؛ أي: بالأمر، أو موصول اسمي؛ أي: بالذي تؤمره على حد قولهم<sup>(٥)</sup>:  
 [البسيط]  
 ٩٦٩ - أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَأَفْعَلَ مَا أَمَرْتَ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ<sup>(٦)</sup>  
 وأما من قال: «أمرتك بكذا» وهو الأكثرُ فيشكل؛ لأنَّ شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضاً بمثله معنًى ومتعلقاً؛ نحو: ﴿وَيَشْرَبُ مِمَّا قَشَرْتُمْ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: منه، وقد يقال: إن «اصدع» بمعنى أوامر، وأما: ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا﴾<sup>(٨)</sup> في الأعراف، فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه، فلا إشكال، أو بما كذبوا به، ويؤيده التصریح به في سورة يونس<sup>(٩)</sup>، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق؛ لأنَّ ﴿ما كانوا ليؤمنوا﴾ بمنزلة كذبوا في المعنى، وأما ﴿ذَلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهَ عِبَادَهُ﴾<sup>(١٠)</sup>، فقيل: الذي مصدرية؛ أي: ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشّر به، ثمَّ حذف الجار توسعاً؛ فانصب الضمير، ثمَّ حذف.

- (١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٥، مد).  
 (٢) لعله زيد بن علي بن أبي طالب.  
 (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١، مد).  
 (٤) س: ١٥ (الجنر، ن: ٩٤، مك).  
 (٥) تقدّم برقم «٥٩٤» وعلّق عليه.  
 (٦) موطن الشاهد: (أمرتك الخير).  
 وجه الاستشهاد: حذف الجار، وانتصاب المجرور بعد حذفه؛ لأنَّ الأصل فيه: أمرتك بالخير، وذكر البيت - هنا - ليقاس عليه.  
 (٧) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٣، مك). (٨) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠١، مك).  
 (٩) قوله تعالى: ﴿ثم بعثنا من بعده رسلاً إلى قومهم فجاءوهم بالبينات، فما كانوا ليؤمنوا بما كذبوا به من قبل﴾ [يونس: ٧٤].  
 (١٠) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٢٣، مك).

## مسألة

يجوز في نحو ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾<sup>(١)</sup>: كونُ الذي موصولاً اسمياً، فيحتاج إلى تقدير عائد؛ أي: زيادة على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد؛ أي: تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون «أحسن» حينئذٍ، اسمَ تفضيل، لا فعلاً ماضياً، وفتحته إعراب لا بناء، وهي علامة الجرّ، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني.

## مسألة

نحو «أعجبنى ما صنعت»: يجوز فيه كونُ «ما» بمعنى الذي، وكونها نكرة موصوفة؛ وعليهما، فالعائد محذوف، وكونها مصدرية، فلا عائد، ونحو: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> يحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأنَّ المعاني لا ينفق منها، وكذا ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾<sup>(٣)</sup> / فَإِنْ ذَهَبَتْ إِلَى تَأْوِيلِ «مَا تَحِبُّونَ» و «مَا رَزَقْنَاهُمْ» بِالْحَبِّ وَالرِّزْقِ، وَتَأْوِيلِ هَذَيْنِ بِالْمُحِبِّوبِ، وَالْمُرْزُوقِ، فَقَدْ تَعَسَّفَتْ عَنْ غَيْرِ مُحْجُوجٍ إِلَى ذَلِكَ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانَ<sup>(٤)</sup>: لَمْ يَثْبُتْ مَجِيءُ «مَا» نَكْرَةً مَوْصُوفَةً، وَلَا دَلِيلٌ فِي «مَرَرْتُ بِمَا مُعْجَبٌ لَكَ»؛ لِاحْتِمَالِ الزِّيَادَةِ، وَلَوْ ثَبِتَ نَحْوُ: «سَرَرَنِي مَا مُعْجَبٌ لَكَ»؛ لَثَبِتَ ذَلِكَ، أَنْتَهَى. وَلَا أَعْلَمُهُمْ زَادُوا «مَا» بَعْدَ الْبَاءِ إِلَّا وَمَعْنَاهَا السَّبَبِيَّةُ؛ نَحْوُ: ﴿فِيمَا نَقُضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِنَّ لَهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

## مسألة

إذا قلت: «أعجبنى مَنْ جاءكَ» احتمل كون مَنْ موصولة، أو موصوفة، وقد جُوزَ في ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ﴾<sup>(٧)</sup> وَضَعَفَ أَبُو الْبَقَاءِ<sup>(٤)</sup> الْمَوْصُولَةَ؛ لِأَنَّهَا تَتَنَاولُ قَوْمًا بِأَعْيَانِهِمْ، وَالْمَعْنَى عَلَى الْإِبْهَامِ، وَأَجِيبُ بِأَنَّهَا نَزَلَتْ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي<sup>(٨)</sup> وَأَصْحَابِهِ.

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٤، مك). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٢، مد).

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٣، مد). (٤) مرت ترجمته.

(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ١٣، مد). (٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٩، مد).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٨، مد).

(٨) عبد الله بن أبي بن سلول، أظهر إسلامه بعد بدر، وكان رأس المنافقين.

## باب التَّوَابِعِ

مسألة نحو: ﴿ءَامَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* رَبِّ مُوسَى وَهَارُونَ﴾<sup>(١)</sup>: يُحْتَمَلُ بَدَلَ الْكَلِّ مِنَ الْكَلِّ، وَعَطْفَ الْبَيَانِ؛ وَمِثْلُهُ: ﴿نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿فَأَنْظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكْرِهِمْ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> فَيَمُنُ فَتُحِ هَمْزَةُ، وَيَحْتَمَلُ هَذَا تَقْدِيرَ مُبْتَدَأٍ أَيْضاً؛ أَيْ: هِيَ أَنَا دَمَرْنَاهُمْ.

### مسألة

نحو ﴿سَجَّ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾<sup>(٤)</sup>: يَجُوزُ فِيهِ كَوْنُ «الْأَعْلَى» صِفَةً لِلْأَسْمِ، أَوْ صِفَةً لِلرَّبِّ، وَأَمَّا نَحْوُ: «جَاءَنِي غُلَامٌ زَيْدِ الظَّرِيفِ» فَالصِّفَةُ لِلْمُضَافِ (وَلَا تَكُونُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ)<sup>[103]</sup> إِلَّا بِدَلِيلٍ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِمُغْرَضِ التَّخْصِيسِ وَلَمْ يُؤْتِ بِهِ لِذَاتِهِ، وَعَكْسُهُ<sup>(٥)</sup>:

[المتقارب]

٩٧٠ - وَكُلُّ فِتْيٍ يَتَّقِي فَائِزٌ<sup>(٦)</sup>

فَالصِّفَةُ لِلْمُضَافِ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِنَّمَا جِيءَ بِهِ لِقَصْدِ التَّعْمِيمِ، لَا لِلْحُكْمِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ ضَعُفَ قَوْلُهُ<sup>(٧)</sup>:

[الوافر]

٩٧١ - وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَحْوَهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٨)</sup>

[103] ساقطة من (خ).

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢١، ١٢٢، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣٣، مد).

(٣) س: ٢٧ (النمل، ن: ٥١، مك).

(٤) س: ٨٧ (الأعلى، ن: ١، مك).

(٥) لم يُسَبِّ إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (يتقي وفاعله).  
وجه الاستشهاد: مجيء جملة (يتقي) في محل جر صفة للمضاف إليه «فتي» وليست للمضاف «كل» فمجيئه - هنا - للتعميم، لا للحكم عليه، كما جاء في المتن.

(٧) تقدّم البيت برقم «١١٤» وعلّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (إلا الفرقدان).

وجه الاستشهاد: نعت «كل» المضاف بقوله: «إلا الفرقدان» على تقدير: غير؛ والأصل أن تكون الصفة للمضاف إليه لا لـ «كل»؛ ولهذا، جاء القول ضعيفاً.

## مسألة

نحو ﴿هُدَىٰ لِّلْمُنْفِقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>، و «مررت بالرجل الذي فعل»  
يجوز في الموصول أن يكون تابِعاً، أو بإضمار أعني، أو أمدح، أو هو،  
وعلى التبعيَّة، فهو نعت، لا بدلاً إلا إذا تعدَّر؛ نحو: ﴿وَيْلٌ لِّكُلِّ هُمَزَةٍ لُّمَزَةٍ  
الَّذِي جَمَعَ مَالًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ لأنَّ التَّكْرَةَ، لا توصف بالمعرفة.

## باب حروف الجرّ

[مسألة] نحو: «زيدٌ كعمرو»: تحتل الكاف فيه عند المعريين الحرفيَّة،  
فتتعلّق باستقرار، وقيل: لا تتعلّق.

والاسميَّة فتكون مرفوعة المحلّ، وما بعدها جرّ بالإضافة، ولا تقدير  
بالاتِّفاق.

ونحو: «جاء الذي كزيد»: تتعين الحرفيَّة؛ لأنَّ الوصلَ بالمتضايقين ممتنع.

## مسألة

«زيدٌ على السطح» يحتمل «على» الوجهين<sup>(٣)</sup>، وعليهما فهي متعلّقة  
باستقرار محذوف.

## مسألة

قيل في نحو: ﴿وَالضُّحَىٰ وَأَيْلِيلٌ﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ الواو تحتل العاطفة والقسميَّة؛  
والصَّواب: الأوَّل، وإلا لاحتاج كلُّ إلى الجواب، ومما يوضّحه الفاء في أوائل  
سورتي المرسلات<sup>(٥)</sup> والتَّازعات<sup>(٦)</sup>.

## باب في مسائل مفردة

[مسألة] نحو: ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾<sup>(٧)</sup> - فيمن فتح الباء -

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢، ٣، مد). (٢) س: ١٠٤ (الهمزة، ن: ١، ٢، مك).

(٣) في شرح الأمير: لأنَّ «على» إمّا حرف جرّ، أو ظرف. (م: ٧٤٠/حا: ١).

(٤) س: ٩٣ (الضحى، ن: ١، ٢، مك).

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿وَالْمُرْسَلَاتُ عُرْفًا، فَالْعَاصِفَاتُ عَصْفًا...﴾ [المرسلات: ١، ٢].

(٦) يعني قوله تعالى: ﴿وَالنَّازِعَاتُ غُرْقًا، وَالنَّاشِطَاتُ نَشْطًا...﴾ [التَّازِعَات: ١، ٢].

(٧) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٦، مد).

يحتمل كونُ النَّائبِ عنِ الفاعلِ الظَّرْفِ الأوَّلِ - وهو الأوَّلَى - أو الثَّانِي أو الثالث؛ ونحو ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى﴾<sup>(١)</sup>: النَّائبِ الظَّرْفِ، أو الوصفِ، / وفي هذا [١/١٦٠] ضعف؛ لضعف قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طَوِيلٌ».

### مسألة

«تجلى الشمسُ»: يحتمل كون تجلَّى ماضياً تُرِكَتِ التاء من آخره؛ لمجازية التَّأْنِيثِ، وكونه مضارعاً؛ أصله: تتجلَّى، ثم حذفت إحدى التائين على حدِّ قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَقَّنِي﴾<sup>(٢)</sup> ولا يجوز في هذا كونه ماضياً، وإلَّا لقليل: «تَلَطَّتْ»؛ لأنَّ التَّأْنِيثَ واجب مع المجازي، إذا كان ضميراً متصلاً، وبما ذكرنا من الوجهين في المثال الأوَّل، تعلم فساد قول من استدلَّ على جواز نحو: «قامَ هندٌ» في الشَّعر بقوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٩٧٢ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ؟]<sup>(٤)</sup>  
لجواز أن يكون أصله: تَمَنَّى.

\*\*\*

### [عدم مراعاة الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب]

الجهة السادسة: الأيراعي الشُّروط المختلفة بحسب الأبواب، فإنَّ العرب يشترطون في بابٍ شيئاً، ويشترطون في آخرٍ نقيض ذلك الشيء على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب؛ اختلطت عليه الأبوابُ والشُّرَاطُ.

فلنورد أنواعاً من ذلك مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين.  
التَّوَعُّ الأوَّلُ: اشتراطهم الجمودَ لعطف البيان، والاشتقاق للثَّغَتِ.  
ومن الوهم في الأوَّل قولُ الزَّمْشَخَرِيِّ<sup>(٥)</sup> في: ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهُ النَّاسِ﴾<sup>(٦)</sup>

(١) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٨؛ مك). (٢) س: ٩٢ (الليل، ن: ١٤، مك).

(٣) القائل: هو ليبيد بن ربيعة العامري، وقد مرَّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (تمنى ابتائي).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليبين فساد زعم القائلين بجواز تذكير الفعل مع المؤنث الحقيقي؛ لأنَّ تمنى - في البيت - يحتمل أن يكون فعلاً مضارعاً، حُذفت إحدى تاءيه تخفيفاً.

(٥) مرَّت ترجمته. (٦) س: ١١٤ (الناس، ن: ٢، ٣، مك).

إنهما عطفًا بيان؛ والصَّوابُ: أنَّهما نعتان، وقد يُجاب بأنَّهما أُجريا مُجرى الجوامد، إذ يستعملان غير جاريتين على موصوفٍ، وتجري عليهما الصِّفاتُ؛ نحو قولنا: «إلهٌ واحدٌ وملكٌ عظيمٌ».

ومن الخطأ في الثَّاني قول كثير من النُّحويين في نحو: «مررتُ بهذا الرَّجُلِ» إنَّ الرَّجُلَ نعت، قال ابن مالك<sup>(١)</sup>: «أكثر المتأخرين يقلِّد بعضهم بعضاً في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أنَّ عطف البيان، لا يكون إلَّا أخصَّ من متبوعه، وليس كذلك، فإنَّه في الجوامد بمنزلة النَّعت في المشتقِّ، ولا يمتنع كونُ المنعوت أخصَّ من النَّعت، وقد هُدي ابن السَّيِّد<sup>(١)</sup> إلى الحقِّ في المسألة، فجعل ذلك عطفًا، لا نعتًا، وكذا ابن جنِّي<sup>(١)</sup> اهـ. قلت: وكذا الرَّجَّاج<sup>(١)</sup> والسَّهيلي<sup>(١)</sup>، قال السَّهيلي: «وأما تسمية سيبويه<sup>(١)</sup> له نعتًا، فتسامح، كما سمى التوكيد، وعطف البيان صفةً» وزعم ابن عصفور<sup>(١)</sup> أنَّ النُّحويين أجازوا في ذلك الصِّفة والبيان، ثمَّ استشكله بأنَّ البيان أعرف من المبين وهو جامد، والنَّعت دون المنعوت، أو مساوٍ له وهو مشتقٌّ، أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشَّيء أن يكون بياناً ونعتاً؟ وأجاب بأنَّه إذا قدر نعتاً؛ فاللَّام فيه للعهد، والاسم مؤوَّل بقولك: الحاضر، أو المشار إليه، وإذا قدر بياناً فاللَّام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك، ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين فكان أخصَّ، قال: «وهذا معنى قول سيبويه» اهـ. وفيما قاله نظر؛ لأنَّ الذي يؤوِّله النُّحويون بالحاضر والمشار إليه، إنَّما هو اسم الإشارة نفسه، إذا وقع نعتاً؛ كـ «مررتُ بزيدٍ هذا» فأما نعت اسم الإشارة، فليس ذلك معناه، وإنَّما هو معنى ما قبله، فكيف يجعل معنى ما قبله تفسيراً له؟.

[١٦٠/ب] وقال الزَّمخشري<sup>(١)</sup> في ﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: / يجوز كون اسم الله - تعالى - صفةً للإشارة، أو بياناً، و «ربكم» الخبر، فَجَوِّزُ فِي الشَّيْءِ الْوَاحِدِ الْبَيَانُ، وَالصِّفَةُ، وَجَوِّزُ كَوْنُ الْعَلْمِ نَعْتًا، وَإِنَّمَا الْعَلْمُ يُنْعَتُ وَلَا يُنْعَتُ بِهِ، وَجَوِّزُ نَعْتِ الْإِشَارَةِ بِمَا لَيْسَ مَعْرَفًا بِلَامِ الْجِنْسِ، وَذَلِكَ مِمَّا أَجْمَعُوا عَلَى بَطْلَانِهِ.

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠٢، مك).

النوع الثاني: اشتراطهم التعريف لعطف البيان، ولنعت المعرفة،  
والتنكير للحال والتمييز، وأفعل من، ونعت النكرة.

ومن الوهم في الأول قول جماعة في صديد من ﴿مَاءٍ صَدِيدٍ﴾<sup>(١)</sup>، وفي  
طعام مساكين من ﴿كَثْرَةَ طَعَامِ مَسْكِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن نون كفارة: إنهما عطفًا بيان،  
وهذا إنما هو معترض على قول البصريين ومن وافقهم، فيجب - عندهم في  
ذلك - أن يكون بدلاً، وأما الكوفيون فيرون أن عطف البيان في الجوامد؛  
كالتعت في المشتقات، فيكون في المعارف والنكرات، وقول بعضهم في  
«ناقع» من قول التابغة<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

٩٧٣ - [فَبُتُّ كَأَنِّي سَاوَرْتَنِي ضَبِيلَةٌ] مِّنَ الرُّقَشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعٌ<sup>(٤)</sup>

إنه نعت للسم؛ والصواب: أنه خبر للسم، والظرف متعلق به، أو خبر  
ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشري في ﴿شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾<sup>(٥)</sup>: إنه يجوز كونه  
صفة لاسم الله - تعالى - في أوائل سورة المؤمن، وإن كان من باب الصفة  
المشبهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن ﴿شَدِيدُ  
العقاب﴾ معناه: شديد عقابه؛ ولهذا، قالوا: كل شيء إضافته غير محضة،  
فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة؛ لأنه جعله على تقدير  
«أل»، وجعل سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته - أيضاً - أبو  
البقاء<sup>(٦)</sup>، لكن على أن «شديداً» بمعنى مشدد كما أن «الأذين» في معنى  
المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل،  
والذي قدمه الزمخشري<sup>(٦)</sup>: أنه وجميع ما قبله أبدال، أما أنه بدل فلتنكيره،  
وكذا المضافان قبله، وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما  
المستقبل، وأما البواقي فالتناسب، ورَدَّ على الزجاج<sup>(٦)</sup> في جعله ﴿شَدِيدُ

(١) بس: ١٤ (إبراهيم، ن: ١٦، مك). (٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٩٥، مد).

(٣) هو التابغة الذياني، وقد مرّت ترجمته.

(٤) موطن الشاهد: (في أنيابها السُّمُّ نَاقِعٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء «ناقع» خبراً لـ «السُّمُّ» وليس صفةً له، و (في أنيابها): في

محل رفع خبر ثانٍ مقدّم، و «ها» في محل جرّ بالإضافة.

(٥) س: ٤٠ (غافر، ن: ٢، مك). (٦) مرّت ترجمته.

العقاب ﴿ بدلاً، وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلاً وحده من بين الصفات  
نُبُو ظاهر.

ومن ذلك قول الجاحظ<sup>(١)</sup> في بيت الأعمى<sup>(٢)</sup>:  
[السريع]

٩٧٤ - وَلَسْتَ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى [وَأِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ]<sup>(٣)</sup>

إنه يُبْطِلُ قولَ النَّحْوِيِّينَ: «لا تجتمع أل ومن في اسم التفضيل» فجعل  
كَلَامَ من «أل» و «من» مُعْتَدَاً به جارياً على ظاهره؛ والصَّوَابُ: أن تقدر «أل»  
زائدة، أو معرفة، ومن متعلقة بأكثر منكراً محذوفاً مبدلاً من المذكور، أو  
بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت منهم الفارسُ البطلُ»؛ أي: أنت  
من بينهم، وقول بعضهم: «إنها متعلقة بليس» قد يردُّ بأنها لا تدلُّ على الحدثِ  
عند من قال في أخواتها: إنها تدلُّ عليه، ولأنَّ فيه فضلاً بين أفعال وتمييزه  
بالأجنبي. وقد يُجاب بأنَّ الظرف يتعلَّق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك:  
«انتفى»، وبأنَّ فضلَ التَّمْيِيزِ قد جاء في الضَّرورة في قوله<sup>(٤)</sup>:  
[المتقارب]

٩٧٥ - عَلَيَّ أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمَيْلًا<sup>(٥)</sup>

/ و «أفعل» أقوى في العمل من «ثلاثون». [١/١٦١]

ومن الوهم في الثاني قولُ مكي<sup>(٦)</sup> في قراءة ابن أبي عبلة<sup>(٧)</sup> ﴿فَأِنَّهَ ءَائِمٌ  
قَلْبُهُ﴾<sup>(٨)</sup> بالنصب: إنَّ «قلبه» تمييز؛ والصَّوَابُ: أنَّه مشبَّه بالمفعول به؛ كحسن

(١) هو: أبو عثمان، عمرو بن بحر. توفي سنة: ٢٥٥ هـ.

(٢) الأعمى ميمون؛ وقد سبقت ترجمته والقصيدة في هجاء علقمة بن علاثة.

(٣) موطن الشاهد: (لست بالأكثر منهم حصى).

وجه الاستشهاد: احتمال كون «أل» زائدة؛ والأصل: لست بأكثر منهم حصى؛ أو أن  
تبقى أل التعريف، وتكون «من» متعلقة بـ «أكثر» منكراً محذوفاً مبدلاً من «الأكثر»  
المذكور.

(٤) القائل: هو العباس بن مرداس.

(٥) موطن الشاهد: (ثلاثون للهجر حولاً).

وجه الاستشهاد: الفصل بين التَّمْيِيزِ «حولاً» والمُتَمِّيزِ «ثلاثون» بالجازر والمجرور  
«للهجر» وذكر البيت - هنا - للقياس عليه.

(٦) مرت ترجمته.

(٧) إبراهيم بن شمر أبي عبلة، تابعي قارىء. توفي سنة: ١٥٢ هـ.

(٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٣، مد).



وجهه، أو بدل من اسم «إن» وقول الخليل والأخفش والمازني في «إتاي»، وإتاك، وإياه»: إن «إتاي» ضميرٌ أُضِيفَ إلى ضمير، فحكموا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للتكرات، وهو الإضافة. وقول بعضهم في: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>: إن اسم الله - سبحانه وتعالى - خبر «لا» التبرئة، ويردّه: أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله - تعالى - معرفة مُوجِبَةٌ، نعم. يَصَحُّ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ خَيْرٌ لـ «لا» مع اسمها فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه<sup>(٢)</sup>، وزعم أن المركبة، لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا، قال ابن مالك. والذي عندي: أن سيبويه، يرى أن المركبة، لا تعمل في الاسم أيضاً؛ لأن جزء الشيء، لا يعمل فيه، وأما «لا رَجُلٌ ظَرِيفاً» بالنصب، فإنه عند سيبويه مثل: «يا زَيْدُ الْفَاضِلُ» بالرفع<sup>(٢)</sup>، وكذا البحث في ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٣)</sup>: للتعريف والإيجاب أيضاً، وفي «لا إله إلا إله واحد» للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقاً للعبادة إلا إله واحد، أو إلا الله» لم يتَّجه الاعتذار المتقدم؛ لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر؛ لعدم التركيب، وزعم الأكثرون: أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم لا، كما في قولك: «ما جاءني من أحدٍ إلا زَيْدٌ» وَيُشْكَلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْبَدَلَ لَا يَصْلِحُ - هُنَا - لِحُلُولِهِ مَحَلَّ الْأَوَّلِ، وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ بَدَلٌ مِنَ الْاسْمِ مَعَ لَا، فَإِنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ، وَيَصَحُّ أَنْ يَخْلِفَهُمَا، وَلَكِنْ يَذْكَرُ الْخَبْرَ - حِينَئِذٍ - يُقَالُ: «اللَّهُ مُوجُودٌ»، وَقِيلَ: هُوَ بَدَلٌ مِنْ ضَمِيرِ الْخَبْرِ الْمَحذُوفِ، وَلَمْ يَتَكَلَّمِ الزَّمْخَشَرِيُّ فِي «كُشَافِهِ» عَلَى الْمَسْأَلَةِ اِكْتِفَاءً بِتَأْلِيفِ مُفْرَدٍ لَهُ فِيهَا. وَزَعِمَ فِيهِ أَنَّ الْأَصْلَ: «اللَّهُ إِلَهٌ» الْمَعْرِفَةُ مُبْتَدَأً، وَالتَّكْرَةُ خَبْرٌ، عَلَى الْقَاعِدَةِ، ثُمَّ قُدِّمَ الْخَبْرُ، ثُمَّ أُدْخِلَ النَّفْيُ عَلَى الْخَبْرِ، وَالْإِيجَابُ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، وَرَكِبَتْ لَا مَعَ الْخَبْرِ، فَيُقَالُ لَهُ: فَمَا تَقُولُ فِي نَحْوِ: «لَا طَالِعاً جَبَلًا إِلَّا زَيْدٌ» لِمَ انْتَصَبَ خَبْرُ الْمُبْتَدَأِ؟ فَإِنْ قَالَ: إِنَّ «لا» عاملة عمل «ليس» فذلك ممتنع لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين / فأما قوله: يجب كون المعرفة

(١) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٣٥، مك).

(٢) يعني: هو مثله في مراعاة حركة التعت الإعرابية، لحركة المنعوت العارضة.

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٦٣، مد)؛ وفي مواطن أخرى من القرآن الكريم.

المبتدأ/ [104] فقد مرَّ أن الإخبار عن التَّكْرَةِ الْمُخَصَّصَةِ الْمُقَدَّمَةِ بالمعرفة جائز؛ نحو: ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾<sup>(١)</sup>.

ومن ذلك قولُ الفارسيِّ في «مَرَزْتُ بِرَجُلٍ مَا شِئْتُ مِنْ رَجُلٍ»: إنَّ ما مصدرية، وإنَّها وصلتها صفة لرجل، وتبعه على ذلك صاحبُ «التَّرْشِيحِ»<sup>(٢)</sup> قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: في أيِّ صُورَةٍ مشيئته؛ أي يشاؤها، وقول أبي البقاء في ﴿إِلَى كَلِمَةٍ سَوَّيْنَا وَبَيْنَكُمُ اللَّامُ النَّبْدُ إِلَّا اللَّهُ وَلَا﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ «أَنْ وَصَلْتَهَا» بدل من سواء، وبدل الصِّفَةِ صفة، والحرف المصدرية وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للتَّكْرَةِ؛ وقول بعضهم في ﴿وَبِئْسَ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُحْمَةٌ ذَلِيَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup>: إنَّ الذي صفة.

والصُّوَابُ: أنَّ «ما» في المثال<sup>(٦)</sup> شرطية حُذِفَ جوابها؛ أي: فهو كذلك/ والصِّفَةُ الجملتان معاً. [١٦٦/ب]

وأما الآية الأولى<sup>(٧)</sup>، فقال أبو البقاء<sup>(٨)</sup>: «ما شرطية، أو زائدة؛ وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف؛ أي عليها، و «في» متعلِّقة بـ «رَكَّبَكَ» انتهى كلامه.

وكان حقه إذ عَلَّقَ «في» بـ «رَكَّبَكَ» وقال «الجملة صفة» أن يقطع بأن «ما» زائدة، إذ لا يتعلَّق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط - وحدها - صفة؛ والصُّوَابُ: أن يقال: إنَّ قَدَرْتَ ما زائدة فالصِّفَةُ جملة شاء وحدها. والتقدير شاءها، و «في» متعلِّقة بـ «رَكَّبَكَ»، أو باستقرار محذوف، هو حال من مفعوله، أو بـ «عدلك»؛ أي: وضعك في صورة أيِّ صورة. وإنَّ قَدَرْتَ ما شرطية، فالصِّفَةُ مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضاً؛

[104] ساقطة من (خ).

- (١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٦، مد).
- (٢) التَّرْشِيح: كتاب في النحو، لخطاب بن يوسف القرطبي؛ وقد مرَّت ترجمته.
- (٣) س: ٨٢ (الانفطار، ن: ٨، مك). (٤) س ٣ (آل عمران، ن: ٦٤، مد).
- (٥) س: ١٠٤ (الهمزة، ن: ١، ٢، مك).
- (٦) يعني في «مررت برجلٍ ما شئت من رجلٍ» وقد تقدّم.
- (٧) يعني قوله تعالى: ﴿فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ﴾ وقد تقدّمت.
- (٨) مرَّت ترجمته.

وتقديره: «عليها» وتكون في - حينئذٍ - متعلقةً بعدلك؛ أي: عدلك في صورة أي صورة، ثم استؤنف ما بعده.

والصَّوابُ في الآية الثانية<sup>(١)</sup>: أنها على تقدير مبتدأ، و «في» الثالثة<sup>(٢)</sup>:

أن «الذي» بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير هو، أو أذم، أو أعني، هذا هو الصَّواب؛ خلافاً لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مُطلقاً، ولمن أجازهُ بشرط وصف النكرة أولاً بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن «الأوليَّان» صفة لـ «آخران» في: ﴿فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا﴾<sup>(٣)</sup> الآية؛ لوصفهما بيقومان. وكذا، قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخَالٍ فَخُورٍ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

ومن ذلك قول الزمخشري<sup>(٥)</sup> في ﴿إِنَّمَا أَعْظَمُكُمْ بِوَحْدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾<sup>(٦)</sup>: إن «أن تقوموا» عطف بيان على واحدة، وفي ﴿مَقَامٍ إِبْرَاهِيمَ﴾<sup>(٧)</sup>: إنه عطف بيان على ﴿ءَايَاتٍ بَيِّنَاتٍ﴾<sup>(٧)</sup> مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين، لا يتخالفان تعريفاً وتنكيراً وقد يكون عبر عن البدل بعطف البيان؛ لتأخيها، ويؤيده قوله في ﴿أَسْكِنُوهُمْ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وَجْدِكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>: إن «من وجدكم» عطف بيان لقوله تعالى: ﴿مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ﴾ وتفسير له، قال: «ومن: تبعيضية حذف مبعضها؛ أي: أسكنوهم مكاناً من مساكنكم مما تطيقون» اهـ. وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يُعاد إلا معه، وهذا إمام الصنعة سيبويه<sup>(٥)</sup>، يُسمي التوكيد صفةً، وعطف البيان صفةً، كما مر.

النوع الثالث: اشتراطهم في بعض ما التعريف شرطه تعريفاً خاصاً،

كمنع الصرف اشتراطوا له تعريف العلمية، أو شبهه، كما في أجمع، وكنغت الإشارة وأتي في النداء، اشتراطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم» و «بس»، ولكنها تكون مباشرة له، أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدّم؛ فشرطها المباشرة له.

ومن الوهم في ذلك قول الزمخشري في قراءة ابن أبي عبلة<sup>(٥)</sup>: ﴿إِنَّ

(١) يعني قوله تعالى: ﴿تعالوا إلى كلمة سواءٍ بيننا وبينكم إلا نعبد إلا الله...﴾.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ويل لكل همزة لمزة الذي جمع...﴾.

(٣) س: ٥ (المائدة، ن: ١٠٧، مد).

(٤) س: ٤ (النساء، ن: ٣٦، ٣٧، مد). (٥) مرت ترجمته.

(٦) س: ٣٤ (سبا، ن: ٤٦، مك). (٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٧، مد).

(٨) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ٦، مد).

ذَلِكَ لَحَقَّ تَخَاصُمَ أَهْلِ النَّارِ<sup>(١)</sup> بنصب تخاصم: إنَّه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين، اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق، كما اشترطوه في غيره من الثُّعوت، ولا يكونُ التَّخَاصُم - أيضاً - عطفَ بيانٍ؛ لأنَّ البيان يُشبه الصِّفَةَ، فكما لا تُوصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يُعطفُ عليها؛ ولهذا، منع أبو الفتح<sup>(٢)</sup>/ في «وهذا بعلي شيخ»<sup>(٣)</sup> في قراءة ابن مسعود<sup>(٢)</sup> برفع شيخ: كونَ «بعلي» عطفَ بيانٍ، وأوجب كونه خبراً، وشيخ: إمَّا خبر ثانٍ، أو خبر لمحدوف، أو بدل من بعلي، أو بعلي بدل، وشيخ الخبر، ونظير منع أبي الفتح ما ذكرنا منع ابن السِّيد<sup>(٢)</sup> في كتاب «المسائل والأجوبة»<sup>(٤)</sup>، وابن مالك<sup>(٢)</sup> في «التَّسهيل» كونَ عطف البيان تابِعاً للمضمَر؛ لامتناع ذلك في التَّعْت، ولكن أجاز سيبويه<sup>(٢)</sup> «يا هذان زيدٌ وعمرو» على عطف البيان، وتبعه الزَّيادِي<sup>(٥)</sup>، فأجاز «مررتُ بهذين الطَّويلِ والقَصرِ» على البيان، وأجازه على البَدل أيضاً، ولم يجزه على التَّعْت؛ لأنَّ نعت الإشارة، لا يكون إلا طبقتها في اللَّفْظ، وممن نصَّ على منع التَّعْت في هذا سيبويه والمبرِّدُ والزَّجَّاجُ<sup>(٢)</sup>، وهو مقتضى القياس. ومنع سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في التَّداء.

النُّوع الرَّابِع: اشتراط الإبهام في بعض الألفاظ؛ كظروف المكان، والاختصاص في بعضها؛ كالمبتدآت وأصحاب الأحوال.

ومن الوهم في الأوَّل قولُ الزَّمخشرِي<sup>(٢)</sup> في «فَأَسْتَبْقُوا الصِّرَاطَ»<sup>(٦)</sup>، وفي «سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا الْأَوَّلَى»<sup>(٧)</sup> وقول ابن الطَّراوِة<sup>(٨)</sup> في قوله<sup>(٩)</sup>:

كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلَبُ<sup>(١٠)</sup> .....

- (١) س: ٣٨ (ص، ن: ٦٤، مك). (٢) مرت ترجمته.  
 (٣) س: ١١ (هود، ن: ٧٢، مك).  
 (٤) كتاب ضمَّنه إجاباته عن مسائل كثيرة، سُئل عنها، فأجاب في النحو، واللُّغة، والأدب، والتفسير، والأصول.  
 (٥) أبو إسحاق، إبراهيم بن سفيان، نحوي لغوي، قرأ على سيبويه، وروى عن الأصمعي، توفي سنة: ٢٤٩ هـ.  
 (٦) س: ٣٦ (يس، ن: ٦٦، مك). (٧) س: ٢٠ (طه، ن: ٢١، مك).  
 (٨) مرت ترجمته. (٩) تقدَّم البيت برقم «٢ و ٩٢٠».  
 (١٠) موطن الشاهد: (عسل الطريق).

وجه الاستشهاد: مجيء «الطَّرِيق» منصوباً على نزع الخافض؛ لأنَّ الأصل: عسل في الطَّرِيق؛ وهو الأرجح.

وقول جماعة في «دَخَلْتُ الدَّارَ، أو المسجد، أو السُّوقَ»: إنَّ هذه المنصوبات ظروف، وإنَّما يكون ظرفاً مكانياً ما كان مُبهماً، ويعرف بكونه صالحاً لكلِّ بقعة؛ كما كان وناحية وجهة وجانب وأمام وخلف.

والصَّوابُ: أنَّ هذه المواضع على إسقاط الجارِ توسُّعاً، والجارِ المقدَّر «إلى» في ﴿سُنَّعِيهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ و «في» في البيت، و «في» أو «إلى» في الباقي، ويحتمل أنَّ «استبقوا» ضُمِّنَ معنى تبادروا، وقد أُجيز الوجهان في: ﴿فَأَسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ﴾<sup>(١)</sup> ويحتمل «سيرتها» أن يكون بدلاً من ضمير المفعول بدلاً اشتمالٍ؛ أي: سنعيدها طريقتهَا.

ومن ذلك قول الزَّجَّاج في ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(٢)</sup>: إنَّ كلاً ظرف، وردَّه أبو عليّ في «الأغفال»<sup>(٣)</sup> بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأنَّ «أَقْعُدُوا» ليس على حقيقته، بل معناه أرصدوهم كُلَّ مَرْصِدٍ، ويصحُّ أرصدوهم كُلَّ مَرْصِدٍ، فكذا يصحُّ قعدت كُلَّ مَرْصِدٍ، قال: «ويجوز قعدت مجلس زيد، كما يجوز قعدت مقعده» اهـ.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر. والفرقُ أنَّ انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس؛ لكونه مختصاً، فينبغي ألا يتجاوز به محلَّ السَّماع، وأمَّا؛ نحو: «قعدتُ جُلوساً» فلا دافع له من القياس، وقيل: التَّقدير / أقعدوا لهم/<sup>[105]</sup> على كُلِّ مَرْصِدٍ، فحذفت على؛ كما قال<sup>(٤)</sup>:  
[الطَّويل]

٩٧٧ - [تَحِنُّنٌ فُتْبِدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَةٍ وَأَخْفِي الَّذِي لَوْلَا الْأَسَى لَقَضَانِي<sup>(٥)</sup>

[105] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٨، مد).

(٢) س: ٩ (التوبة، ن: ٥، مد).

(٣) الأغفال: كتاب في معاني القرآن، لأبي عليّ الفارسيّ، ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزَّجَّاج في كتابه: «معاني القرآن وإعرابه» (م: ٧٥٠/حا: ٥).

(٤) تقدّم البيت برقم «٢٤٤» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (لقضاني).

وجه الاستشهاد: حذف «على» الجازة؛ لأنَّ التَّقدير: لقضى عليّ؛ كما جاء في المتن، وقد سبقت الإشارة إلى هذا البيت، وإلى ما فيه.

أي: لقضى عليّ، وقياسُ الزجاج<sup>(١)</sup> أن يقول في: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَكُمْ مِرْطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾<sup>(٢)</sup>، مثل قوله في: ﴿وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾<sup>(٣)</sup>؛ والصواب في الموضوعين: أنهما على تقدير علي؛ كقولهم: «ضرب زيد الظهر والبطن» فيمن نصبهما، أو أن «لأقعدن، واقعدوا» ضمنا معنى لألزمنا، والزموا.

ومن الوهم في الثاني، قول الحوفي<sup>(١)</sup> في ﴿ظَلَمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup>:  
 إِنَّ ﴿بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾ جملة مخبرٌ بها عن ظلمات، وظلمات غير مختص،  
 فالصواب: / قول الجماعة: إنه خبر لمحذوف؛ أي: تلك ظلمات، نعم. إن  
 قدر أن المعنى: ظلمات أي ظلمات، بمعنى ظلمات عظام، أو متكاثفة،  
 وتُركت الصفة؛ لدلالة المقام عليها؛ كما قال<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

٩٧٨ - لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ [وَلَيْسَ لَهُ عَنِ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبٌ]<sup>(٦)</sup>

صحّ، وقول الفارسي<sup>(١)</sup> في ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾<sup>(٧)</sup>: إنه من باب  
 «زيداً ضربته» واعترضه ابن السجري<sup>(٨)</sup>، بأن المنصوب في هذا الباب،  
 شرطه أن يكون مختصاً؛ ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور: أنه عطف  
 على ما قبله، و «ابتدعوها»: صفة، ولا بد من تقدير مضاف؛ أي:  
 وحُبّ رهبانية، وإنما لم يحمل أبو علي<sup>(٨)</sup> الآية على ذلك؛ لاعتزاله،  
 فقال: لأن ما يبتدعونه، لا يخلقه الله - عزّ وجلّ - وقد يُتخيلُ ورودُ  
 اعتراض ابن السجري على أبي البقاء<sup>(٨)</sup> في تجويزه في: ﴿وَأُخْرَى  
 يُحِبُّونَهَا﴾<sup>(٩)</sup> كونه ك «زيداً ضربته»، ويجاب بأن الأصل: «وصفة أخرى»،  
 ويجوز كون «تحبونها» صفة، والخبر: إمّا نضراً، وإمّا محذوف؛ أي:

(١) مرّت ترجمته. (٢) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٦، مك).

(٣) س: ٩ (التوبة، ن: ٥، مد).

(٤) س: ٢٤ (النور، ن: ٤٠، مد).

(٥) القائل: هو أبو الطمّحان القيني، وينسب إلى أبي السّمط، وإلى مروان بن أبي حفصة.

(٦) موطن الشاهد: (له . . . . حاجب).

وجه الاستشهاد: حذف صفة حاجب؛ لدلالة السياق عليها؛ والتقدير: له حاجب  
 عظيم أو قوي أو نحو ذلك.

(٧) س: ٥٧ (الحديد، ن: ٢٧، مد).

(٨) مرّت ترجمته.

(٩) س: ٦١ (الصّف، ن: ١٣، مد).

ولكم نعمة أخرى، و «نصر»: بدل، أو خبر لمحذوف / وقول ابن مالك بدر الدين، في قول الحماسي<sup>(١)</sup>:

[الرمل]

٩٧٩ - فَارِسًا مَا غَاذَرُوهُ مُلْحَمًا [عَبْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكِلَ] <sup>(٢)</sup>  
إنه من باب الاشتغال؛ كقول أبي علي في الآية<sup>(٣)</sup>، والظاهر أنه نصب على المدح؛ لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة؛ ولهذا، أمكن أن يدعى أنه من باب الاشتغال/ [106].

النوع الخامس: اشتراطهم الإضمار في بعض المعمولات، والإظهار في بعض، فمن الأول مجرور لولا ومجرور وحد، ولا يختصان بضمير خطاب، ولا غيره؛ تقول: لولائي، ولولائك، ولولاه، ووحيدي، ووحدك، ووحدته، ومجرور لبني، وسعدني، وحناني، ويشترط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

٩٨٠ - [دَعُونِي] فَيَا لَبِّي إِذْ هَدَرْتُ لَهُمْ [شَقَاشِقُ أَقْوَامٍ فَاسْكَنَتْهَا هَدْرِي] <sup>(٥)</sup>  
وقول آخر<sup>(٦)</sup>:

[الرجز]

٩٨١ - لَقُلْتُ لَبِّيهِ لِمَنْ يَذُّونِي <sup>(٧)</sup>

[106] ساقطة من (خ).

- (١) القائل: هو علقمة الفحل، وينسب إلى امرأة من بني الحارث.
  - (٢) موطن الشاهد: (فارساً).
  - وجه الاستشهاد: وقوع «فارساً» مفعولاً به منصوباً، لفعل محذوف؛ تقديره: أمدح؛ وهو الأرجح، ويجوز أن يكون منصوباً على الاشتغال.
  - (٣) يعني قوله تعالى: ﴿وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ المتقدمة.
  - (٤) لم يُنسب إلى قائل معين.
  - (٥) موطن الشاهد: (لبي).
  - وجه الاستشهاد: حذف مجرور «لبي» وهو كاف الخطاب؛ لأن الأصل: لبيك؛ وحكم هذا الحذف الشذوذ.
  - (٦) لم يُنسب إلى قائل معين.
  - (٧) موطن الشاهد: (لبيته).
- وجه الاستشهاد: إضافة «لبي» إلى غير ضمير الخطاب؛ وحكم هذه الإضافة الشذوذ.

كما شدت إضافتها إلى الظاهر في قوله<sup>(١)</sup>:

[المتقارب]

٩٨٢ - [دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مَسْوَرًا] فَلَبَّيْ، فَلَبَّيْ يَدَنِي مَسْوَرٌ<sup>(٢)</sup>

[ومن ذلك مرفوع خبر «كاد وأخواتها» إلا عسى؛ فتقول: كاد زيد يموت، ولا تقول: يموت أبوه، ويجوز «عسى زيد أن يقوم، أو يقوم أبوه» فيرفع السببي، ولا يجوز رفعه الأجنبي؛ نحو: «عسى زيد أن يقوم عمزو عنده»]<sup>[107]</sup>.

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه - مع الإضمار - الاستتار؛ وكذا، مرفوع نحو: قم، وأقوم، وتقوم، ونقوم.

ومن الثاني: تأكيد الاسم المظهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والمبين.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في «الولاي وموسى»: إن موسى يحتمل الجز، وهذا خطأ؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجاز، ولأن «الولا» لا تجز الظاهر، فلو أعيدت، لم تعمل الجز، فكيف ولم تعد؟ وهذه مسألة يُحاجى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يعطف عليه اسم مجرور؛ أعدت الجاز، أم لم تعد، وقولي: «مجرور»؛ لأنه يصح أن تعطف عليه اسماً مرفوعاً؛ لأن «الولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يقدح في كون الاسم مجرداً من العوامل اللفظية؛ فكذا، ما أشبه الزائد، / وقول جماعة في قول هذبة<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

٩٨٣ - عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ<sup>(٤)</sup>

[107] ساقطة من (خ).

(١) القائل: هو رجل من بني أسد، من دون تحديد.

(٢) موطن الشاهد: (لبي يدي مسور).

وجه الاستشهاد: إضافة «لبي» إلى الاسم الظاهر؛ وحكم هذه الإضافة الشذوذ.

(٣) تقدم البيت برقم (٢٧٠) وعلق عليه؛ وهو لهذبة بن خشرم المتوفى سنة: ٥٠٠ هـ.

(٤) موطن الشاهد: (يكون.. وراءه فرج قريب).

وجه الاستشهاد: توهم بعضهم أن «فرج» اسم يكون؛ والصحيح: أن اسم يكون الضمير العائد إلى الكرب؛ و«فرج» مبتدأ، ووراءه خبر مقدم؛ والجملة في محل نصب خبر يكون.



إنَّ فرجاً اسم كان؛ والصَّواب: أنَّه مبتدأ، خبره الظرف، والجملة خبر كان، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله<sup>(١)</sup>:

٩٨٤ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يَثْقَلْنِي ثُوبِي فَأَنْهَضُ نَهَضَ الشَّارِبِ الثَّمَلِ<sup>(٢)</sup>

فثوبي: بدل اشتمال من تاء جعلت، لا فاعل يثقلني/[108].

ومن الوهم في الثاني قول أبي البقاء<sup>(٣)</sup> في ﴿إِنَّكَ شَانِتُكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّه يجوز كون «هو» توكيداً، وقد مضى، وقول الزمخشري<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ أَعْبُدُوا إِلَهًا﴾<sup>(٥)</sup>: إذا قدر أن مصدرية، فإن وصلتها عطف بيان على الهاء، وقول النحويين في نحو ﴿أَسْكَنْتَ أَنْتَ وَزَوْجَكَ الْجَنَّةَ﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ العطف على الضمير المستتر، وقد رد ذلك ابن مالك<sup>(٣)</sup>، وجعله من عطف الجمل، والأصل: ولتسكن زوجك، وكذا قال في ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ حَتَّىٰ وَلَا أَنْتَ﴾<sup>(٧)</sup>: إنَّ/التقدير: ولا تخلفه أنت؛ لأنَّ مرفوع فعل الأمر، لا يكون ظاهراً، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون، لا يكون غير ضمير المتكلم، وجوز في قوله<sup>(٨)</sup>:

٩٨٥ - نُطَوِّفُ مَا نُطَوِّفُ ثُمَّ نَأْوِي ذُو الْأَمْوَالِ مِنَّا وَالْعَدِيمُ إِلَىٰ حُفْرِ أَسَافِلُهُنَّ جَوْفٍ وَأَعْلَاهُنَّ صُفْحًا مُقِيمٍ<sup>(٩)</sup>

[108] ساقطة من (خ).

(١) القائل: هو عمرو بن أحمر الباهلي، ويُنسب إلى أبي حية الثميري.

(٢) موطن الشاهد: (يثقلني ثوبي).

وجه الاستشهاد: وقوع «ثوبي» بدل اشتمال من اسم «جعلت»، وهو مرفوع وعلامة رفعه الضمة المقدرة على ما قبل الياء، منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المناسبة للياء، والياء: في محل جر بالإضافة. وليس «ثوبي» فاعلاً لـ «يثقلني» كما وهم بعضهم.

(٣) مرّت ترجمته.

(٤) س: ١٠٨ (الكوثر، ن: ٣، مك). (٥) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٧، مد).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٥، مد). (٧) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٨، مك).

(٨) القائل: هو البرج بن مُسهر الطائي؛ ذوو: توكيد لفاعل ناوي المستتر. الحفر: القبور. الصُّفْح: الحجارة العريضة.

(٩) موطن الشاهد: (ناوي. ذوو الأموال).

وجه الاستشهاد: وقوع «ذوو» فاعلاً لفعل محذوف؛ تقديره: ياوي ذوو الأموال منّا =

كون «ذوو» فاعلاً بفعل غيبة محذوف؛ أي: يأوي ذوو الأموال، وكونه وما بعده توكيداً على حدّ: «ضرب زيد الظهر والبطن».

### تنبيه

/ من العوامل ما يعمل في الظاهر، وفي المضمّر بشرط استتاره، وهو: نعم وبئس؛ تقول: «نعم الرجلان زيدان، ونعم رجلين زيدان» ولا يقال: «نعماً» إلا في لغية، أو بشرط إفراده، وتذكيره؛ وهو «رُبّ» في الأصحّ/[109]

### [اشتراط المفرد في بعض المعمولات]

النوع السادس: اشتراطهم المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعض.

فمن الأول: الفاعل ونائبه؛ وهو الصحيح، فأما: ﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا آيَاتٍ لِيَسْتَجِيبُوا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٢)</sup> فقد مرّ البحث فيهما.

### [اشتراط الجملة في بعض المعمولات]

ومن الثاني: خبر أنّ المفتوحة إذا خففت.

وخبر القول المحكي؛ نحو: «قولي لا إله إلا الله» وخرج بذكر المحكي قولك: «قولي حق».

وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا، فقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَكْتُمْهَا فَإِنَّهُ آيَاتُنَا قَلْبُهُ﴾<sup>(٣)</sup> إذا قدر ضمير إنه للشأن؛ لزم كون آثم خبراً مقدّماً، وقلبه مبتدأ مؤخراً، وإذا قدر راجعاً إلى اسم الشرط، جاز ذلك، وأن يكون آثم الخبر، وقلبه فاعل به.

[109] ساقطة من (خ).

= والعديم، وهو مرفوع، وعلامة رفعه الواو؛ لأنه من الأسماء الستة. ويجوز أن يكون مع ما بعده توكيداً.

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٥، مك).

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١١، مد). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٣، مد).

وخبر أفعال المقاربة؛ ومن الوهم قول بعضهم في ﴿فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ﴾<sup>(١)</sup> : إنَّ «مسحاً» خبر طفق؛ والصَّوابُ: أنَّه مصدر لخبر محذوف؛ أي: يمسح مسحاً.

وجوابُ الشَّرْطِ، وجوابُ القسم؛ ومن الوهم قولُ الكسائي<sup>(٢)</sup>، وأبي حاتم<sup>(٣)</sup> في نحو ﴿يَخْلُقُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُرْسُوَكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> : إنَّ اللَّامَ وما بعدها جواب، وقد مرَّ البحث في ذلك، وقول بدر الدِّين ابن مالك<sup>(٢)</sup> في قوله تعالى ﴿أَمَّن زَيْنَ لِمُ سَوِّءِ عَمَلِهِ قَرَأَهُ حَسَنًا﴾<sup>(٤)</sup> : إنَّ جوابَ الشَّرْطِ محذوف، وإنَّ تقديره: ذهبَت نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً؛ بدليل: ﴿فَلَا نَذْهَبُ نَفْسَكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتٍ﴾<sup>(٤)</sup>، أو كمن هداه الله، بدليل: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ والتَّقْدِيرُ الثَّانِي باطل. ويجب عليه كونُ «مَنْ» موصولة، وقد يتوهم أن مثل هذا قولُ صاحب «اللُّوامح» - وهو أبو الفضل الرَّاظِي<sup>(٥)</sup> - فإنَّه قال في قوله تعالى ﴿أَمَّن خَلَقَ السَّمَكَاتِ وَالْأَرْضَ﴾<sup>(٦)</sup> : «لا بدُّ من إضمار جملة معادلة؛ والتَّقْدِيرُ: كمن لا يخلق» - اهـ. وإنَّما هذا مبنيٌّ على تسمية جماعة منهم الرُّمَحْشَرِيِّ<sup>(٧)</sup> في مُفْصَلِ الظَّرْفِ من نحو «زيد في الدَّار» جملة ظرفية؛ لكونه - عندهم - خَلْفًا عن جملة مقدَّرة، ولا يعتذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإنَّ الظَّرْفَ لا يكون جواباً، وإن قلنا: إنَّه جملة.

## [اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع]

النُّوع السَّابِعُ: اشتراطُ الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

ومن الأوَّل: جملة الشَّرْطِ غير «لولا» وجملة جواب «لو، ولولا، ولوما» والجملتان بعد «لما»، والجملة التَّالِيَةُ أَحْرُفُ التَّحْضِيضِ، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر أنَّ المفتوحة بعد «لو» عند الرُّمَحْشَرِيِّ ومتابعيه؛ نحو: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

- |                               |                                |
|-------------------------------|--------------------------------|
| (١) س: ٣٨ (ص، ن: ٣٣، مك).     | (٥) سبقت ترجمته.               |
| (٢) سبقت ترجمته.              | (٦) س: ٢٧ (النمل، ن: ٦٠، مك).  |
| (٣) س: ٩ (التوبة، ن: ٦٢، مد). | (٧) مرَّت ترجمته.              |
| (٤) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٨، مك).   | (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٣، مد). |

## [اشتراط الجملة الاسمية في بعض المواضع]

ومن الثاني: الجملة بعد «إذا» الفجائية، و«ليتما» على الصحيح فيهما.  
ومن الوهم في الأول أن يقول مَنْ لا يذهب إلى قول الأخفش،  
[ب/١٦٣] والكوفيّين في نحو: ﴿وَإِنَّ أُمَّرَأَةً خَافَتْ﴾<sup>(١)</sup>، / ﴿وَإِنَّ أَحَدًا مِّنَ الْمُشْرِكِينَ  
أَسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٢)</sup>، و ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّ المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ؛ لأنه  
خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهواً، وأما إذا قال ذلك الأخفش،  
أو الكوفيّ، فلا يُعدُّ ذلك الإعراب خطأ؛ لأنَّ هذا مذهب ذهبوا إليه، ولم  
يقولوه سهواً عن قاعدة. نعم؛ الصواب: خلاف قولهم في أصل المسألة،  
وأجازوا أن يكون المرفوع محمولاً على إضمار فعل كما يقول الجمهور،  
وأجاز الكوفيون وجهاً ثالثاً، وهو أن يكون فاعلاً بالفعل المذكور على التقديم  
والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزّباء<sup>(٤)</sup>:  
[الرجز]

٩٨٦ - مَا لِلْجَمَالِ مَشِيهَا وَوَيْدًا<sup>(٥)</sup>

فيمر رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ حُذِف خبره، وبقي معمول الخبر؛  
أي: مشيها يكون وئيداً، أو يوجد وئيداً، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في  
الظرف، كما كان فيمن جرّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهامية،  
ومتى أُبدل اسم من اسم استفهام؛ وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم  
ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.  
ومن ذلك قول بعضهم في بيت «الكتاب»<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

٩٨٧ - [صَدَدْتِ فَأَطَوَلْتِ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٤ (النساء، ن: ١٢٨، مد).

(٢) س: ٨٤ (الانشقاق، ن: ١، مك).

(٣) الزّباء بنت عمرو، ملكة تدمر، وتُسميها الرّومان زنوبيا.

(٤) موطن الشاهد: (مشيها).

وجه الاستشهاد: مجيء «مشيها» مبتدأ - على رأي البصريين، وئيداً: حال من فاعل فعل  
محذوف؛ والتقدير: مشيها يظهر وئيداً؛ وجملة (الفعل المحذوف وفاعله): في محل رفع  
خبر المبتدأ؛ وهذا هو الوجه الأرجح. راجع: مصباح السالك: ٨٠/٢ - ٨١.

(٦) يعني كتاب سيبويه.

(٧) تقدّم البيت برقم «٧٧١» وعلّق عليه.

موطن الشاهد: (وصال).

إن «وصال» مبتدأ، والصَّواب: أنه فاعل بـ «يدوم» محذوفاً مفسراً بالمذكور؛ وقول آخر في نحو «أتيتك يوم زيدا تلقاه»: إنه يجوز في زيد الزرع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ الزَّمنَ المبهَمَ المستقبلَ يحمل على إذا في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسميَّة، وأمَّا قوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَكَرُؤُنَ﴾<sup>(٢)</sup>: فقد مضى أنَّ الزَّمنَ - هنا - محمول على إذ، لا على إذا، وأنه - لتحقُّقه - نُزِّلَ منزلة الماضي. وأمَّا جواب ابن عصفور<sup>(٣)</sup> عن سيبويه، بأنه إنَّما يوجب ذلك في الظُّروف، واليوم - هنا - بدل من المفعول به، وهو ﴿يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿لَتُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾<sup>(٣)</sup> فمردود، وإنَّما ذلك في اسم الزَّمان ظرفاً كان، أو غيره، ثمَّ هذا الجواب، لا يتأتَّى له في قوله<sup>(٤)</sup> [الطَّويل]

٩٨٨ - وَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنٍ فَتِيلاً عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(٥)</sup>  
ومن الوهم - أيضاً - قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ تَرِيضاً أَوْ يَوْمَ أَدَى مِّن رَّأْسِهِ﴾<sup>(٦)</sup> بعدما جزم بأنَّ «مَنْ» شرطية: إنه يجوز كونُ الجملة الاسميَّة معطوفة على «كان» وما بعدها، ويردّه أنَّ جملة الشرط لا تكون اسميَّة، فكذا المعطوف عليها، على أنه لو قَدَّر «من» موصولة لم يصحَّ قوله أيضاً؛ لأنَّ الفاء لا تدخل في الخبر، إذا كانت الصِّلة جملة اسميَّة؛ لعدم شبهه - حينئذٍ - باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله<sup>(٧)</sup>:

٩٨٩ - فَإِنْ لَا مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنِّي صَدِيقٌ مِّنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحٍ<sup>(٨)</sup>

= وجه الاستشهاد: وقوع «وصال» فاعلاً لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده، وليس مبتدأ، كما زعم بعضهم.

(١) مرّت ترجمته. (٢) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٦، مك).

(٣) س: ٤٠ (غافر، ن: ١٥، مك). (٤) تقدّم البيت برقم «٧٧٢» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (يوم لا ذو شفاعة).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليبين أنَّ «يوم» لا يصلح أن يكون بدلاً في مثل هذا الشاهد.

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).

(٧) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٨) موطن الشاهد: (فإن لا مال أعطيه).

وجه الاستشهاد: حذف جملة الشرط المقدّرة بـ «أكن»؛ لأنَّ الأصل: فإن أكن لا مال لي أعطيه فإنّي. ولا يجوز تقدير غير ذلك في هذا الشاهد.

وقول آخرين في قول الشاعر<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

٩٩٠ - وَنُبِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيْعُهَا<sup>(٢)</sup>

إنَّ ما بعد «إن لا» و «هلاً» جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية؛  
والصواب: أنَّ التَّقْدِيرَ فِي الْأُولَى: فَإِنْ أَكُنْ، وَفِي الثَّانِيَةِ: فَهَلَّا كَانَ؛ أَي الْأَمْرُ  
وَالشَّانَ، وَالْجُمْلَةُ الْأَسْمِيَّةُ فِيهِمَا خَبْرٌ.

ومن ذلك قول جماعة منهم الزمخشري<sup>(٣)</sup> في ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَأَتَقَوْا  
لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾<sup>(٤)</sup>: إِنَّ الْجُمْلَةَ/ الْأَسْمِيَّةَ جَوَابٌ «لَوْ» وَالْأُولَى أَنَّ يَقْدَرُ  
الْجَوَابُ مَحذُوفًا؛ أَي: لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ، أَوْ أَنَّ يَقْدَرُ «لَوْ» بِمَنْزِلَةِ لَيْتِ فِي إِفَادَةِ  
التَّمْنِي، فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ.

[١/١٦٤]

ومن ذلك قول جماعة؛ منهم ابن مالك<sup>(٥)</sup> في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَجَعْتَهُمْ  
إِلَى آلِ بَرٍّ فَمِنْتُهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾<sup>(٦)</sup>: إِنَّ الْجُمْلَةَ جَوَابٌ لَمَّا، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ الْجَوَابَ جُمْلَةٌ  
فَعْلِيَّةٌ مَحذُوفَةٌ؛ أَي: انْقَسَمُوا قَسَمَيْنِ؛ فَمِنْهُمْ مُّقْتَصِدٌ، وَمِنْهُمْ غَيْرُ ذَلِكَ، وَيُرِيدُ  
هَذَا أَنَّ جَوَابَ «لَمَّا» لَا يَقْتَرِنُ بِالْفَاءِ.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من التحوين الاشتغال في نحو:  
«خَرَجْتُ إِذَا زَيْدٌ يَضْرِبُهُ عَمْرُو» ومن العجب أنَّ ابن الحاجب<sup>(٥)</sup>، أجاز ذلك في  
«كَافِيَتِهِ» مع قوله فيها في بحث الظروف: «وقد تكون للمفاجأة، فيلزم المبتدأ  
بعدها»، وأجاز ابن أبي الربيع<sup>(٥)</sup> في «ليتما زيدا أضربه»: أنَّ يكون انتصاب  
«زيداً» على الاشتغال؛ كالنصب في «إنما زيدا أضربه» والصواب: أنَّ انتصابه بـ  
«لَيْتَ»؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْمَعْ نَحْوُ: «لَيْتَمَا قَامَ زَيْدٌ»، كَمَا سَمِعَ «إِنَّمَا قَامَ زَيْدٌ».

### تنبيه

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ

(١) مر تقدّم البيت برقم «١١٧ و ٤٧٧ و ٥٧٢» وعلق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (فهلاً نفس ليلي شفيعها).

وجه الاستشهاد: حذف «كان» بعد «هلاً»؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: فَهَلَّا كَانَ الشَّانَ، أَوْ الْأَمْرُ؛  
كَمَا جَاءَ فِي الْمَتْنِ؛ وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

(٣) مرت ترجمته. (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٠٣، مد).

(٥) مرت ترجمته. (٦) س: ٣١ (لقمان، ن: ٣٢، مك).

أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ»<sup>(١)</sup> : إنَّ الجملة معطوفة على ﴿وَيُنَجِّي اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا﴾<sup>(٢)</sup> : بأنَّ الاسميّة، لا تعطف على الفعلية. وقد مرَّ أنَّ تخالفَ الجملتين في الاسميّة والفعلية، لا يمنع التعاطف. وقال بعض المتأخّرين في تجويز أبي البقاء<sup>(٣)</sup> في قوله تعالى: ﴿مِنْهُمْ مَنْ كَلَّمَ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> : إنّه يجوز كون الجملة الاسميّة بدلاً من ﴿فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup> : «هذا مردود؛ لأنَّ الاسميّة لا تُبدل من الفعلية» اهـ. ولم يقدّم دليل على امتناع ذلك.

### [اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية]

النوع الثامن: اشتراطهم في بعض الجمل الخبرية، وفي بعض الإنشائية. فالأوّل كثير؛ كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبراً لكان، أو خبراً لأنّ، أو لضمير الشأن؛ قيل: أو خبراً للمبتدأ، أو جواباً للقسم غير الاستعطافي.

### [اشتراطهم في بعض الجمل الإنشائية]

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي؛ كقوله<sup>(٥)</sup> :

[الوافر]

٩٩١ - بِرَبِّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلِي [قُبَيْلَ الصُّبْحِ أَوْ قَبِلْتَ فَأَهَا]<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup> :

[الطويل]

٩٩٢ - بَعِيشِكَ يَا سَلَمَى اِرْحَمِي ذَا صَبَابَةٍ [أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكَ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ]<sup>(٨)</sup>

(١) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٣، مك). (٢) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦١، مك).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٣، مد).

(٥) القائل: هو مجنون بني عامر، قيس بن الملوح، وقد مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (بربّك هل ضممت).

وجه الاستشهاد: وقوع خبر القسم الاستعطافي «بربّك» جملة إنشائية مصدرة بالاستفهام، وهي: (هل ضممت إليك ليلي؟).

(٧) لم ينسب إلى قائل معين.

(٨) موطن الشاهد: (بعيشك، ارحمي).

وجه الاستشهاد: وقوع خبر القسم الاستعطافي (بعيشك) جملة إنشائية مصدرة بفعل الأمر ارحمي.

وَمَا وَرَدَ عَلَى خِلافِ مَا ذَكَرَ مُؤَوَّلٌ؛ فَمِنَ الْأَوَّلِ قَوْلُهُ (١):

[الطويل]

٩٩٣ - وَإِنِّي لَرَجٍ نَظْرَةَ قِبَلِ النَّبِيِّ لَعَلِّي - وَإِنْ شَطَطَتْ نَوَاهَا - أَزُورُهَا (٢)

وتخريجه على إضمار القول؛ أي: قِبَلِ النَّبِيِّ أَقُولُ لَعَلِّي، أو على أنَّ الصَّلَةَ أَزُورُهَا، وخبر لعل محذوف، والجملة معترضة؛ أي: لَعَلِّي أَفَعَلُ ذَلِكَ، وقوله (٣):

[الرجز]

٩٩٤ - جَاؤُوا بِمَذْقٍ هَلْ رَأَيْتَ الذُّنْبَ قَطَّ (٤)

وقوله (٥):

[الرجز]

٩٩٥ - فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخٌ لَا نَعْدَمُهُ (٦)

وتخريجهما على إضمار القول؛ أي: أَخٌ مَقُولٌ فِيهِ: لَا جَعَلْنَا اللَّهَ نَعْدَمَهُ، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقولُ أَبِي الدَّرْدَاءِ (٧) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرَ تَقْلَهُ»؛ أي: صَادَفَتِ النَّاسَ مَقُولًا فِيهِمْ ذَلِكَ؛ وقوله (٨):

[الوافر]

٩٩٦ - وَكُونِي بِالْمَكَارِمِ ذَكْرِيْنِي وَذَلِّي دَلَّ مَاجِدَةَ صَنَاعٍ (٩)

(١) تقدّم البيت برقم «٧١٩ و ٧٢٨» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (لعلّي أزورها).

وجه الاستشهاد: مجيء جملة (لعلّي أزورها) صلة «التي» على تقدير القول؛ أي التي أقول: لعلّي أزورها، وهذا هو الوجه الأرجح.

(٣) تقدّم البيت برقم «٤٤٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (هل رأيت...؟).

وجه الاستشهاد: إضمار القول قبل (هل رأيت؟)؛ لأنّ التقدير: جَاؤُوا بِمَذْقٍ مَقُولٌ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ: هَلْ رَأَيْتَ...؟؛ لأنّه لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِالْإِنْشَاءِ، كَمَا سَبَقَ.

(٥) القائل: هو أبو محمّد الحذلي، ولم أصطد له ترجمة وافية.

(٦) موطن الشاهد: (أخ لا نعدمه).

وجه الاستشهاد: إضمار القول بعد «أخ»؛ لأنّ التقدير: أَخٌ مَقُولٌ فِيهِ: لَا جَعَلْنَا اللَّهَ نَعْدَمَهُ؛ لأنّه لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ بِالْإِنْشَاءِ، كَمَا هُوَ مَعْلُومٌ.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) القائل: هو رجل من بني نهشل من دون تحديد.

(٩) موطن الشاهد: (كوني بالمكارم ذكريني).

وجه الاستشهاد: تأويل جملة ذكّريني بالجملة الخبرية؛ لأنّ المعنى: وكوني بالمكارم تذكّريني.



والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية؛ أي: وكوني تذكيريني؛ مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: فيمد، وقوله<sup>(٢)</sup>: [البيسط]

٩٩٧ - إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لِيَلَهُمْ عَنْ لِيَلِكُمْ نَأْمًا  
وقوله<sup>(٣)</sup>: [رجز]

٩٩٨ - إِنْ إِذَا مَا الْقَوْمُ كَانُوا أَنْجِيَهُ وَاضْطَرَبَ الْقَوْمُ اضْطَرَبَ الْأَرْشِيَةَ  
هُنَاكَ أَوْصِيَنِي وَلَا تُوصِي بِيَنَهُ<sup>(٤)</sup>

/ وينبغي أن يُستثنى من منع ذلك في خبري إن وضمير الشآن خبر أن [١٦٤/ب]  
المفتوحة إذا حُفَّت، فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة من قرأ «أن» بالتخفيف، وغضِبَ بالفعل، والله فاعل، وقولهم: «أما أن جزاك الله خيراً» فيمن فتح الهمزة. وإذا لم نلتزم قول الجمهور في وجوب كون اسم «أن» هذه ضمير شأن؛ فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشآن، إذ يمكن أن يقدر «والخامسة أنها» و«أما أنك». وأما ﴿تُودِي أَنْ بورك من في النار﴾<sup>(٦)</sup> فيجوز كون أن تفسيرية.

ومن الوهم في هذا الباب قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَأَنْظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا﴾<sup>(٧)</sup>: إن جملة الاستفهام حال من العظام؛ والصواب؛ أن كيف وحدها حال من مفعول ننشر، وأن الجملة بدل من العظام، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهاماً جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر، وقد جاز بالاتفاق نحو: «كَيْفَ زَيْدٌ» واختُلف في نحو: «زَيْدٌ كَيْفَ هُوَ»، وقول آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو: «عَرَفْتُ زَيْدًا أَبُو مَنْ هُوَ» وقد مر.

(١) س: ١٩ (مريم، ن: ٧٥، مك).

(٢) القائل: هو أبو مُكَيْت، مُنْقِد بن حُنَيْس، من بني سعد بن مالك.

(٣) القائل: هو سحيم بن وثيل اليربوعي؛ وأنجية: جمع نجى، وهو الذي تناجيه. الأرشية: جبال الدلاء.

(٤) موطن الشاهد: (هناك أوصيني).

وجه الاستشهاد: تأويل جملة (أوصيني) الإنشائية بجملة خبرية؛ لأن المراد: هناك توصيني، ولا توصي بي.

(٥) س: ٢٤ (الثور، ن: ٩، مد).

(٦) س: ٢٧ (الثلج، ن: ٨، مك).

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٩، مد).

واعلم أن النظر البصريّ يعلّق فعله كالنظر القلبيّ؛ قال تعالى: ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتِ أَرْكَانِ  
طَعَامًا﴾<sup>(١)</sup>، وقال سبحانه وتعالى: ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومن ذلك قول الأمين المحليّ<sup>(٣)</sup> فيما رأيت بخطه: إنّ الجملة التي بعد  
الواو من قوله<sup>(٤)</sup>:

[السريع]

٩٩٩ - اطلُبْ وَلَا تَضَجِرْ مِنْ مَطْلَبٍ [فَأَقَّةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضَجِرَ]<sup>(٥)</sup>  
حاليّة، وإنّ «لا» ناهية؛ والصّواب: أنّ الواو للتعطف، ثمّ الأصحّ أنّ  
الفتحة إعراب؛ مثلها في: «لا تأكل السمك وتشرّب اللبن» لا بناءً لأجل نون  
توكيد خفيفة محذوفة.

### [اشتراطهم وصف بعض الأسماء]

النوع التاسع: اشتراطهم لبعض الأسماء أن يوصف، ولبعضها ألا  
يوصف، فمن الأوّل: مجرور ربّ إذا كان ظاهراً، وأي في النداء، والجماء في  
قولهم: «جاؤوا الجماء الغفير»، وما وُطئ به من خبر، أو صفة، أو حال؛  
نحو: «زيدٌ رجلٌ صالح، ومرزئٌ بزيد الرجل الصّالح» ومنه ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ  
تُفْتَنُونَ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَلَقَدْ صَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ﴾<sup>(٧)</sup> إلى قوله تعالى ﴿قُرْءَانًا  
عَرَبِيًّا﴾<sup>(٧)</sup> وقول الشاعر<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

١٠٠٠ - أأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَعِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لَا أُطِيعُهَا؟<sup>(٩)</sup>

(١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٩، مك). (٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٢١، مك).

(٣) هو: أبو بكر، محمّد بن عليّ، نحويّ مصريّ من أهل المحلّة. توفي سنة: ٦٧٣ هـ.

(٤) تقدّم البيت برقم «٧٤١» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (ولا تضجر).

وجه الاستشهاد: مجيء الواو عاطفةً، ولا: نافية، وتضجر: فعل مضارع منصوب بأن  
المضرة بعد واو المعية حسب رأي ابن هشام؛ وما قاله الأمين المحليّ أرجح من قول  
ابن هشام في هذا الشاهد.

(٦) س: ٢٧ (النمل، ن: ٤٧، مك). (٧) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٢٧، مك).

(٨) القائل هو ابن الدّمينه، وينسب إلى المجنون، وإلى الصّمة بن عبد الله القشيريّ.

(٩) موطن الشاهد: (كنت امرأة لا أطيعها).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (لا أطيعها) في محلّ نصب صفة لـ «امرأة» الواقع خبراً  
لـ «كنت»؛ لأنّه لا يجوز أن يأتي الاسم - هنا - من دون أن يوصف.

[ومن ثمَّ أبطل أبو علي<sup>(١)</sup> كَوْنَ الظَّرْفِ من قول الأعشى<sup>(٢)</sup>:  
[الخفيف]

١٠٠١- رَبُّ رَفْدٍ هَرَفَتْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالٍ<sup>(٣)</sup>  
متعلِّقاً بأسرى؛ لثلاً يخلو ما عطف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ قال:  
وأما قوله<sup>(٤)</sup>:

[الطَّويل]

١٠٠٢- فَيَارُبُّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتُ وَلَيْلَةٍ بِأَنْسَةِ كَأَنَّهَا خَطُ تَمَسَّالٍ<sup>(٥)</sup>  
فعلى أنَّ صفة الثَّانِي محذوفة مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى  
ذلك هنا. وقد يجوز ذلك هنا؛ لأنَّ الإِراقَةَ إتلاف، فقد تُجعل دليلاً  
عليه<sup>[110]</sup>.

ومن الثَّانِي: فاعلا «نعم وبئس» والأسماء المتوغَّلة في شبه الحرف، إلَّا  
مَنْ وما التَّكْرَتَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يُوصَفَانِ؛ نحو: «مَرَزْتُ بِمَنْ مُعْجِبٍ لَكَ، وبما  
مُعْجِبٍ لَكَ» وألْحَقَ بِهِمَا الْأَخْفَشُ<sup>(٦)</sup> «أَيًّا»؛ نحو: «مَرَرْتُ بِأَيِّ مُعْجِبٍ لَكَ»،  
وهو قَوِيٌّ فِي الْقِيَاسِ؛ لِأَنَّهَا مَعْرَبَةٌ، وَمِنْ ذَلِكَ الضَّمِيرُ، وَجَوَزَ الْكَسَائِيَّ نَعْتَهُ  
إِنْ كَانَ لِعَائِبٍ، وَالتَّعْتُ لغير التَّوَضِيحِ؛ نحو: «قُلْ إِنَّ رَبِّي يَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَّمَ  
الْقُيُوبِ»<sup>(٧)</sup>، ونحو: «لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»<sup>(٨)</sup>، فَقَدَّرَ «عَلَامٌ» نَعْتًا  
لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ فِي: «يَقْذِفُ بِالْحَقِّ» و «الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ» نَعْتَيْنِ لَهُوَ،

[110] ساقطة من (خ).

- (١) مرَّت ترجمته.
- (٢) ميمون بن قيس، وقد مرَّت ترجمته؛ الرُّفْدُ: الدَّلُو. هرفته: صبيته. الأقيال: الملوك.
- (٣) موطن الشَّاهد: (أسرى من معشر).
- وجه الاستشهاد: وقوع الجارِّ والمجرور (من معشر) متعلِّقين بمحذوف واقع في محلِّ  
جرِّ، أو في محلِّ رفع صفة لـ «أسرى»، ولا يجوز أن يتعلَّقا بـ «أسرى» كيلا يخلو ما  
عطف على مجرور «رُبَّ» من صفة؛ كما جاء في المتن.
- (٤) مر تقدَّم البيت برقم «٢٢١» وعُلِّقَ عليه.
- (٥) موطن الشَّاهد: (يوم قد لهوت وليلة).
- وجه الاستشهاد: حذف صفة «ليلة»؛ لِأَنَّهُ مَدْلُولٌ عَلَيْهَا بِصِفَةِ «يوم» السَّابِقَةِ؛ لِأَنَّ  
المراد: رُبُّ يَوْمٍ لَهَوْتُ فِيهِ، وَرُبُّ لَيْلَةٍ لَهَوْتُ فِيهَا.
- (٦) مرَّت ترجمته.
- (٧) س: ٣٤ (سبأ، ٤٨، مك).
- (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ١٦٣، مد).

وأجاز غيرُ الفارسيِّ وابن السَّرَّاجِ نعتَ فاعِلِي «نعم وبئس» تَمَسُّكَ  
بقوله<sup>(١)</sup> :

[الكامل]

١٠٠٣ - نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّي أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحُجْرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ<sup>(٢)</sup>

[1/465]

وحمله الفارسي، وابن السَّرَّاجِ على البدل. وقال ابن مالك / : «يمنتع نعته إذا قصد بالنتع التَّخصيص مع إقامة الفاعل مقامَ الجنس؛ لأنَّ تخصيصه - حينئذٍ - منافٍ لذلك القصد، فأما إذا تُؤوَّل بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته - حينئذٍ - لإمكان أن يُنوي في التعت ما نُوي في المنعوت؛ وعلى هذا يُحمل البيت» اهـ. قال الزَّمخسري، وأبو البقاء في ﴿وَكُرِّهْنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ﴾<sup>(٣)</sup> : إنَّ الجملة بعد «كم» صفة لها؛ والصَّوابُ: أنَّها صفة «لقرن»، وجمع الضَّمير حملاً على معناه، كما جُمِع وصف جميع في: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>.

النوع العاشر: تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء، بمكان دون آخر؛ كالعامل من وصف ومصدر فإنه لا يُوصف قبل العمل، ويوصف بعده؛ وكالموصول: فإنه لا يوصف قبل تمام صلته، ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الوهم في الأوَّل قولُ بعضهم في قول الحطيئة<sup>(٥)</sup> :

[السيط]

١٠٠٤ - أَرَمْتُ يَا سَأَ مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ<sup>(٦)</sup>

(١) القائل هو زهير بن أبي سلمى.

(٢) موطن الشاهد: (نعم الفتى المرِّي).

وجه الاستشهاد: نعت فاعل «نعم» بـ «المرِّي»؛ وحكم نعته الجواز عند الجمهور، والمنع عند الفارسيِّ وابن السَّرَّاجِ، وحمل الشاهد على البدل من فاعل نعم؛ وما قاله ابن مالك في المسألة أكثر دقَّةً، وأقرب إلى الصَّواب.

(٣) س: ١٩ (مریم، ن: ٧٤، مك).

(٤) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٢، مك).

(٥) هو أبو مليكة جرول بن أوس العبيسي، شاعرٌ مخضرمٌ جيّد الشعر، مُرَّ الهجاء. توفي سنة: ٣٠ هـ.

(٦) موطن الشاهد: (يأساً مُبيناً من نوالكم).

وجه الاستشهاد: تعلق الجازِّ والمجرور (من نوالكم) بفعل محذوف؛ تقديره: يست؛ لكون المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله؛ كما جاء في المتن.

إِنَّ «مِنْ» متعلّقة بـ «يأساً»؛ والصوابُ: أَنْ تعلقها بـ «يئست» محذوفاً؛ لأنَّ المصدر لا يُوصف قبل أن يأتي معموله.

وقال أبو البقاء<sup>(١)</sup> في ﴿وَلَاءَ آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ يَبْتَغُونَ فَضْلًا﴾<sup>(٢)</sup>: «لا يكون «يبتغون» نعتاً لآمينٍ؛ لأنَّ اسم الفاعل، إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من آمينٍ»<sup>(٣)</sup> اه؛ وهذا قول ضعيف؛ والصحيحُ: جوازُ الوصف بعد العمل.

النوع الحادي عشر: إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ؛ نحو: «كَانَ قائماً زيد» ومنع ذلك في البعض؛ نحو: «إِنَّ زيدا قائمٌ».

ومن الوهم في هذا قولُ المبرد في قولهم: «إِنَّ مِنْ أَفْضَلِهِمْ كَانَ زيدا»؛ إنَّه لا يجب أن يُحملَ على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تقدّر «كان» ناقصة؛ واسمها: ضمير زيد؛ لأنَّه متقدّم رتبة، إذ هو اسم «إِنَّ» ومن أفضلهم: خبر «كان» وكان ومعمولاها خبر «إِنَّ»؛ فلزمه تقديم خبر «إِنَّ» على اسمها، مع أنَّه ليس ظرفاً، ولا مجروراً؛ وهذا لا يجيزه أحد.

النوع الثاني عشر: إيجابهم لبعض معمولات الفعل وشبهه أن يتقدّم؛ كالاستفهام والشرط، وكـم الخبرية؛ نحو: ﴿فَأَيَّ آيَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَسِعَعَدُوِّ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿أَيُّمًا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾<sup>(٦)</sup>؛ ولهذا، قدّر ضمير الشأن في قوله<sup>(٧)</sup>:

[الخفيف]

١٠٠٥ - إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقَى فِيهَا جَازِرًا وَظَبَاءً<sup>(٨)</sup>  
ولبعضها أن يتأخّر: إمّا لذاته؛ كالفاعل، ونائبه، ومشبّهه<sup>(٩)</sup>، أو لضعف

- (١) مرّت ترجمته.  
(٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٢، مد).  
(٣) أي: حال من الضمير في آمين.  
(٤) س: ٤٠ (غافر، ن: ٨١، مك).  
(٥) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٢٧، مك).  
(٦) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٨، مك).  
(٧) تقدّم البيت برقم «٤٩» وعلّق عليه.  
(٨) موطن الشاهد: (إِنَّ مَنْ).

وجه الاستشهاد: تقدير ضمير الشأن مع «إِنَّ»؛ ليكون هو الاسم؛ والتقدير: إنَّه - أي الشأن - مَنْ يدخل...؛ لأنَّ أسماء الشرط لها الصدارة في الكلام؛ فلا يعمل فيها ما قبلها.

(٩) اسم كان وأخواتها.

الفعل؛ كمفعول التَّعْجُبِ؛ نحو: «ما أَحْسَنَ زَيْدًا»، أو لعارضٍ معنويٍّ، أو لفظيٍّ، وذلك؛ كالمفعول في نحو: «ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى» فإنَّ تقديمه، يوهم أنه مبتدأ، وأنَّ الفعل مُسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو أيُّ الموصولة؛ نحو: «سَأَكْرَمُ أَيُّهُمُ جَاءَنِي» كأنَّهم قصدوا الفرق بينهما وبين «أَيُّ» الشرطيَّة، والاستفهاميَّة، والمفعول الذي هو أن وصلتها؛ نحو: «عَرَفْتُ أَنْكَ فَاضِلًا»، [ب/١٦٥] كرهوا الابتداء بأنَّ المفتوحة؛ لئلا يلتبس بأن التي بمعنى «لعلَّ» وإذا كان المبتدأ الذي أصله التَّقديم، يجب تأخره إذا كان أن وصلتها؛ نحو: ﴿وَأَيُّهُمُ لَمْ أَنَا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ﴾<sup>(١)</sup>، فإنَّ يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير؛ نحو: ﴿وَلَا تَخَافُوكَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup> أحقُّ وأولى - ومفعول عاملٍ اقترن<sup>(٣)</sup> بلام الابتداء، أو القسم، أو حرف الاستثناء، أو ما النافية، أو لا في جواب القسم.

ومن الوهم في الأوَّل<sup>(٤)</sup>؛ قولُ ابن عصفور<sup>(٥)</sup> في ﴿أَوْلَمَ يَهْدِ لَهُمْ كَمَ أَهْلَكُنَا﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ «كم» فاعل يَهْدِ، فإنَّ قلت: خرَّجه على لغة حكاها الأَخْفَشُ<sup>(٥)</sup>، وهي أنَّ بعض العرب، لا يلتزم صَدْرِيَّةَ كم الخبريَّة، قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التَّنْزِيلِ عليها بعد ذلك رداءة؛ والصَّوَابُ: أنَّ الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى؛ أي: أو لم يبيِّن الله لهم، أو إلى الهدى؛ والأوَّل: قول أبي البقاء<sup>(٧)</sup>، والثَّاني: قول الزَّجَّاجِ<sup>(٥)</sup>. وقال الزَّمْخَشَرِيُّ<sup>(٥)</sup>: الفاعل الجملة، وقد مرَّ أنَّ الفاعل، لا يكون جملة، و «كم» مفعول أهلكتنا، والجملة مفعول يهد، وهو معلق عنها، وكم الخبريَّة تعلق؛ خلافاً لأكثرهم. ومن الوهم في الثَّاني<sup>(٧)</sup>؛ قول بعضهم في بيت «الكتاب»<sup>(٨)</sup>:

[الطَّويل]

١٠٠٦ - [صَدَدَتْ فَأَطْوَلَتْ الصُّدُودَ] وَقَلَّمَا وَصَالَ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ<sup>(٩)</sup>

(١) س: ٣٦ (يس، ن: ٤١، مك).

(٣) لأنَّ الأدوات الآتية، لا يعمل ما بعدها فيما قبلها.

(٤) أي: في المعمولات التي أوجبوا تقديمها.

(٥) مرَّت ترجمته. (٦) س: ٣٢ (السجدة، ن: ٢٦، مك).

(٧) أي في المعمولات التي أوجبوا تأخيرها.

(٨) تقدَّم البيت برقم «٥٧١» و«٩٨٧» وعُلِّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (وصال).

وجه الاستشهاد: وقوع «وصال» فاعلاً لفعل محذوف، يفسره المذكور بعده، كما أسلفنا من قبل.

إِنَّ «وَصَالَ» فاعل بـ «يدوم»، وفي بيت «الكتاب» أيضاً<sup>(١)</sup>:  
[الوافر]

١٠٠٧- [فَإِنَّكَ لَا تُبَالِي بَعْدَ حَوْلِ] أَظْنَبِي كَانَ أَمَّكَ أَمْ حِمَارٌ<sup>(٢)</sup>

إِنَّ «ظبي» اسم كان؛ والصواب: أَنَّ «وصال» فاعل يدوم محذوفاً مدلولاً عليه بالمذكور، وَأَنَّ «ظبي» اسم لـ «كان» محذوفة مفسرة بكان المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأنَّ همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضميرٌ راجع إليه، وقول سيبويه: «إنَّه أخبر عن التكررة بالمعرفة» واضح على الأول؛ لأنَّ ظبياً المذكور اسم كان، وخبره «أَمَّكَ» وأما على الثاني فخير ظبي إنما هو الجملة؛ والجمل نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أَمَّكَ» على أَنَّ ضمير التكررة - عنده - نكرة، لا على أَنَّ الاسم مقدّم.

«وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّ «عنه» مرفوع المحل بـ «مسؤولاً»؛ والصواب: أَنَّ اسم كان ضمير المكلف، وإن لم يجر له ذكر، وَأَنَّ المرفوع بـ «مسؤولاً» مستتر فيه راجع إليه أيضاً. وَأَنَّ «عنه» في موضع نصب»<sup>[111]</sup>.  
وقول بعضهم في قوله<sup>(٤)</sup>:

[البيسط]

١٠٠٨- آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ]<sup>(٥)</sup>

[111] تأخرت هذه العبارة في (خ) إلى ما بعد قوله: «وهو لام القسم» بعد أسطر قليلة.

- (١) القائل: هو خدّاش بن زهير، ويُنسب إلى ثروان بن فزارة.
- (٢) موطن الشاهد: (أظبي كان أمك).
- وجه الاستشهاد: وقع «ظبي» اسماً لـ «كان» المحذوفة المفسرة بـ «كان» المذكورة؛ وهذا هو الوجه الأرجح؛ لأنَّ همزة الاستفهام أولى بالجمل الفعلية من الجمل الاسمية.
- (٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٣٦، مك).
- (٤) تقدّم البيت بالرقمين «١٤٨ و ٤٤٥» وعلّق عليه.
- (٥) موطن الشاهد: (آليت حبّ العراق الدهر أطعمه).
- وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليبين وهم من قال إنّه من باب الاشتغال؛ والصواب: أنّه على إسقاط «على» وتقدير «لا» قبل أطعمه؛ لأنَّ الأصل: آليت على حبّ العراق الدهر لا أطعمه.

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه<sup>(١)</sup>، وذلك مردود؛ لأن «أطعمه» بتقدير: لا أطعمه.

وقول الفراء في ﴿وَإِنَّ كَلَّا لَلْأَلْوَقَيْتَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup> فيمن خفف إن: إنّه - أيضاً - من باب الاشتغال مع قوله: «إن اللام بمعنى إلا، و «إن» نافية: ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد إلا فيما قبلها، على أن هنا مانعاً آخر، وهو لام القسم. وأما قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُ الْإِنْسَنُ إِذَا مَا مِثُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا﴾<sup>(٣)</sup>: فإن إذا ظرف لأخرج، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم؛ لتوسّعهم/ في الظرف؛ ومنه قوله<sup>(٤)</sup>:

١٠٠٩ - رَضِيْعِي لِبَانِ ثُدِيٍّ أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمِ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ<sup>(٥)</sup>

أي: لا نتفرّق أبداً، ولا التّافية لها الصّدر في جواب القسم، وقيل: العامل محذوف؛ أي: إذا ما مت أبعث لسوف أخرج.

النوع الثالث عشر: منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأوّل: الفاعل، ونائبه، والجازر الباقي عمله، إلا في مواضع؛ نحو: قولهم «اللّه لأفعلن» و «بكم درهم اشتريت»؛ أي: والله، وبكم من درهم؟ ومن الثاني: أحد معمولي «لات».

ومن الوهم في الأوّل؛ قول ابن مالك في أفعال الاستثناء؛ نحو: «قاموا ليس زيدا، ولا يكون زيدا، وما خلا زيدا»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة بعض مضافة إلى ضمير من تقدّم؛ والصواب: أنه مضمّر عائداً إمّا على البعض المفهوم من الجمع السّابق، كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً﴾<sup>(٦)</sup> على البنات المفهومة من الأولاد في: ﴿يُؤَسِّدُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>،

(١) مرّت ترجمته. (٢) س: ١١ (هود، ن: ١١١، مك).

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٦، مك). (٤) تقدّم بالرقمين «٢٦٧ و ٣٧٦» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (عوض لا نتفرّق).

وجه الاستشهاد: تقدّم الظرف «عوض» على قوله: «لا نتفرّق» من باب التوسّع فيه؛ لأن المراد: لا نتفرّق أبداً، كما جاء في المتن؛ وذكر البيت - هنا - ليُخَمَلَ عليه التوسّع في الظرف كما بيّنا.

(٦) س: ٤ (النساء، ن: ١١، مد).



وإمّا على اسم الفاعل المفهوم من الفعل؛ أي: لا يكون هو - أي القائم - زيداً، كما جاء «لا يزني الزّاني حين يزني وهو مؤمنٌ، ولا يشربُ الخمرَ حين يشربها وهو مؤمنٌ»<sup>(١)</sup> وإمّا على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير ليس ولا يكون؛ تقول: «قاموا خلا زيداً»؛ أي: جانب هو - أي قيامهم - زيداً.

ومن ذلك؛ قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السُّور: إنّه يجوز كونها في موضع جرّ، بإسقاط حرف القسم.

وهذا مردود بأنّ ذلك مختصّ عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنّه لا أجوبة للقسم في سورة البقرة<sup>(٢)</sup>، وآل عمران<sup>(٣)</sup>، ويونس<sup>(٤)</sup>، وهود<sup>(٥)</sup>، ونحوهنّ، ولا يصحّ أن يقال: قدّر ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾<sup>(٦)</sup> في البقرة، و ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٧)</sup> في آل عمران جواباً، وحذفت اللام من الجملة الاسميّة؛ كحذفها في قوله<sup>(٨)</sup>:

[الطّويل]

١٠١٠ - وَرَبُّ السَّمَوَاتِ الْعُلَىٰ وَيُرْوِجُهَا وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهَا الْمَقْدَرُ كَاتِنٌ<sup>(٩)</sup>

وقول ابن مسعود<sup>(١٠)</sup>: «والله الذي لا إله غيره، هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»؛ لأنّ ذلك - على قلّته - مخصوصٌ باستطالة القسم.

ومن الوهم في الثّاني؛ قول ابن عصفور في قوله<sup>(١١)</sup>:

[الكامل]

١٠١١ - حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتٍ هُنَّا حَنَّتِ [وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارُ أَجْنَتْ] <sup>(١٢)</sup>

(١) مرّ تخريج الحديث والتعليق عليه.

(٢) يعني قوله تعالى: ﴿ألم ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين﴾ [البقرة: ١ - ٢].

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿ألم الله لا إلا هو الحي القيوم﴾ [آل عمران: ١ - ٢].

(٤) يعني قوله تعالى: ﴿ألم تلك آيات الكتاب الحكيم﴾ [يونس: ١ - ٢].

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿ألم كتاب أحكمت آياته ثم فصلت من لدن حكيم خبير﴾ [هود: ١].

(٦) س: ٢ [البقرة، ٢، ن: مد]. (٧) س: ٣ [آل عمران، ن: ٢، مد].

(٨) لم يُنسب إلى قائل معيّن.

(٩) موطن الشاهد: (المقدّر كاتِن).

وجه الاستشهاد: حذف اللّام من مصدر الجملة الاسميّة (المقدّر كاتِن)؛ لأنّ الأصل:

وربّ السّموات... للمقدّر كاتِن.

(١٠) مرّ ترجمته.

(١١) القائل: شبيب بن جعيل، ويُنسبُ إلى حجل بن نضلة.

(١٢) موطن الشاهد: (ولات هُنَّا حَنَّت).

وجه الاستشهاد: مجيء «لات» مهملةً على قول الفارسيّ - و «هُنَّا» خبر مقدّم =

إِنَّ «هَذَا» اسم لات، وحثت خبرها؛ بتقدير مضاف؛ أي: وقت حثت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج «هَذَا» عن الظرفية، وإعمال «لات» في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهي الجملة النائية عن المضاف، وحذف المضاف إلى الجملة. والأولى قول الفارسي: إِنَّ «لات» مُهْمَلَةٌ، وَهَذَا خَيْرٌ مَقْدَمٌ، وَحُتَّتْ مَبْتَدَأً مُؤَخَّرٌ؛ بتقدير «أَنَّ»؛ مثل: «تَسْمَعُ بِالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(١)</sup>.

النوع السابع عشر: تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر، وذلك كثير، وقد أفرد بالتصنيف؛ وعكسه؛ وهو غريب جداً، وذلك: بدلا الغلط والنسيان، زعم بعض القدماء: أنه لا يجوز في الشعر؛ لأنه يقع غالباً عن تروؤ وفكر.

[١٦٦/ب] النوع الخامس عشر: اشتراطهم وجود الرباط في بعض/المواضع، وفقده في بعض. فالأول: قد مضى مشروحاً. والثاني: الجملة المضاف إليها؛ نحو: «يَوْمَ قَامَ زَيْدٌ»، فأما قوله<sup>(٢)</sup>:

[المقارب]

١٠١٢- وَتَسْخُنُ لَيْلَةٌ لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاخًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرًا<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

[الوفر]

١٠١٣- مَضَتْ سَنَةٌ لِعَامٍ وُلِدَتْ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَلِكَ وَحِجَّتَانِ<sup>(٥)</sup>

= والمصدر المؤول من «أَنَّ» المضمرة المقدرة قبل حثت مع الفعل بعدها في محل رفع مبتدأ مؤخر؛ والتقدير: ولات هَذَا حنينٌ؛ وهذا أرجح مما زعمه ابن عصفور.

- (١) مرَّ هذا المثلُّ، وتخرجه.
- (٢) القائل: هو الأعمش، ميمون بن قيس، وقد مرَّت ترجمته.
- (٣) موطن الشاهد: (ليلة لا يستطيع نباخاً بها الكلب).
- وجه الاستشهاد: وقوع جملة (لا يستطيع...) في محل جرّ بالإضافة إلى ليلة؛ وعودة الضمير من الجملة أي: «ها» مِنْ «بها» إلى اسم الزمان المضاف إليها؛ وحكم إعادة الضمير في هذه الحالة نادر في اللغة.
- (٤) القائل: هو الثأبغة الجعدي، وينسب إلى النجر بن تولب.
- (٥) موطن الشاهد: (لعام ولدت فيه).

وجه الاستشهاد: وقوع جملة (ولدت فيه) في محل جرّ بالإضافة إلى عام؛ وعودة الضمير من الجملة؛ أي الهاء في «فيه» إلى اسم الزمان المضاف إليها، كما في المثال السابق.

فنادر، وهذا الحكم خفي على أكثر النحويين؛ والصواب في مثل قولك: «أعجبنى يومٌ ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمع» وما يتصرف منه في باب التوكيد، يجب تجريده من ضمير المؤكد، وأمّا قولهم: «جاء القومُ بأجمعهم» فهو بضم الميم، لا بفتحها؛ وهو جمع لقولك: جمع، على حد قولهم: فُلَس وأفْلَس، والمعنى: جاؤوا بجماعتهم، ولو كان توكيداً؛ لكانت الباء فيه زائدة؛ مثلها في قوله<sup>(١)</sup>: [الكامل]

١٠١٤ - هَذَا وَجَدَكُمْ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ [لَأُمُّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ] <sup>(٢)</sup>  
فكان يصح إسقاطها.

النوع السادس عشر: اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة كقبل، وبعد، وغير، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك أي الموصولة، فإنها لا تُبنى إلا إذا أُضيفت، وكان صدرُ صلتها ضميراً محذوفاً؛ نحو: ﴿أَيْتَهُمْ أَشَدُّ﴾ <sup>(٣)</sup>.

ومن الوهم في ذلك قولُ ابن الطراوة: «هم أشدُّ» مبتدأ وخبر، وأي: مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف، وإجماع النحويين.

\*\*\*

الجهة السابعة: أن يحمل كلاماً على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضوع بخلافه؛ وله أمثلة:

أحدها: قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> في ﴿مُخْرَجِ المَيْتِ مِنَ الحَيِّ﴾ <sup>(٥)</sup>: إنّه عطف على ﴿قَالِقِ الحَيِّ وَالنَّوِيِّ﴾ <sup>(٥)</sup>، ولم يجعله معطوفاً على ﴿يُخْرِجُ الحَيَّ مِنَ

(١) القائل: هو ضمرة بن جابر، ويُنسب إلى ابن أحمَر، وإلى عامر بن جُوَيْن، ويُنسب إلى غيرهم.

(٢) موطن الشاهد: (هذا... الصغار بعينه).

وجه الاستشهاد: زيادة الباء في التوكيد؛ لأن الأصل: هذا لَعَمْرُكُم الصَّغَارُ عينه؛ وأمّا في الإعراب، فنقول: الباء حرف جرّ زائد، عينه: اسم مجرور لفظاً، مرفوع محلاً على أنه توكيد للصغار.

(٣) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٥، مك).

الْمَيِّتِ ﴿١﴾؛ لَأَنَّ عَطْفَ الْاسْمِ، عَلَى الْاسْمِ أَوْلَى، وَلَكِنْ مَجِيءُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾<sup>(١)</sup> بِالْفِعْلِ فِيهِمَا، يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ.

الثاني: قول مكِّي، وغيره في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾<sup>(٢)</sup>: إِنَّ جُمْلَةَ «يُضِلُّ» صِفَةٌ لـ «مَثَلًا»، أَوْ مُسْتَأْنَفَةٌ، وَالصَّوَابُ: الثَّانِي؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْمُدَّثِّرِ: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذَلِكَ يُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ﴾<sup>(٣)</sup>.

الثالث: قول بعضهم في ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ﴾<sup>(٤)</sup>: إِنَّ الْوَقْفَ هُنَا / عَلَى «رَيْبٍ»<sup>[112]</sup> وَيَبْتَدِءُ «فِيهِ هَدَى» وَيَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ؛ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي السَّجْدَةِ ﴿الَّذِينَ نَزَّلُوا الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

الرابع: قول بعضهم في ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٦)</sup>: إِنَّ الرِّبَاطَ الْإِشَارَةَ، وَإِنَّ الصَّابِرَ وَالْغَافِرَ جُعِلَا مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ مِبَالِغَةً؛ وَالصَّوَابُ: أَنَّ الْإِشَارَةَ لِلصَّبْرِ وَالْغَفْرَانِ؛ بِدَلِيلِ: ﴿وَإِنْ تَصَبَّرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾<sup>(٧)</sup> وَلَمْ يَقُلْ إِنَّكُمْ.

الخامس: قولهم في ﴿أَيُّ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾<sup>(٨)</sup>: إِنَّ التَّقْدِيرَ تَزْعُمُونَهُمْ شُرَكَاءَ، وَالْأَوْلَى: أَنَّ يَقْدَرُ تَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ شُرَكَاءَ؛ بِدَلِيلِ: ﴿وَمَا تَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءَ كُفْرٍ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾<sup>(٩)</sup>، وَلِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى «زَعَمَ» الْآيِقِعَ عَلَى الْمَفْعُولِينَ صَرِيحًا، بَلْ عَلَى أَنَّ وَصَلْتَهَا، وَلَمْ يَقِعْ فِي التَّنْزِيلِ إِلَّا كَذَلِكَ. وَمِثْلُهُ فِي هَذَا الْحِكْمِ «تَعَلَّمَ»؛ كَقَوْلِهِ<sup>(١٠)</sup>:

[الطويل]

١٠١٥ - تَعَلَّمَ رَسُولَ اللَّهِ أَنْكَ مُدْرِكِي [وَأَنْ وَعِيداً مِنْكَ كَأَلَاخِذٍ بِالْيَدِ]<sup>(١١)</sup>

[112] ساقطة من (خ).

(١) س: ١٠ (يونس، ن: ٣١، مك).

(٢) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٣١، مك).

(٣) س: ٣٢ (السجدة، ن: ١، ٢، مك).

(٤) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٦، مد).

(٥) س: ٢٨ (القصص، ن: ٦٢، مك).

(٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ٩٤، مك).

(٧) القائل: هو سارية بن زعيم، ويُنسب إلى أسيد بن أبي إياس الهذلي.

(٨) (١١) موطن الشاهد: (تعلم أنك مدركي).

وجه الاستشهاد: سَدَّتْ أَنْ وَاسْمَهَا وَخَبَرَهَا مَسَدٌ مَفْعُولِي «تَعَلَّمَ» وَهُوَ الْغَالِبُ فِي

استعمالها.

/ ومن القليل فيهما قوله<sup>(١)</sup> :

[١٦٧/]

[الخفيف]

١٠١٦ - زَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ [إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُّ دَبِيبًا]<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup> :

[الطويل]

١٠١٧ - تَعَلَّمَ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهَرَ عَدُوَّهَا [فَبَالِغٌ بِلُطْفِ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ]<sup>(٤)</sup>  
وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظَنَّ» فالغالب تعديده إلى صريح  
المفعولين؛ كقوله<sup>(٥)</sup> :

[المقارب]

١٠١٨ - فَقُلْتُ: أَجِزْنِي أَبَا خَالِدٍ وَإِلَّا فَهَبْنِي امْرَأَ هَالِكَا<sup>(٦)</sup>  
ووقوعه على أَنَّ وصلتها نادر، حتَّى زعم الحريري<sup>(٧)</sup> أَنَّ قول  
«الخواص»<sup>(٨)</sup> : «هَبْ أَنْ زِيدًا قَائِمٌ لِحَنْ، وَذَهَلْ عَنْ قَوْلِ الْقَائِلِ: «هَبْ أَنْ  
أَبَانَا كَانَ حِمَارًا»<sup>(٩)</sup>، ونحوه.

السَّادِسُ: قولهم في ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> : إِنَّ

(١) القائل: هو أبو أمية، أوس الحنفي.

(٢) موطن الشاهد: (زعمتني شيخاً).

وجه الاستشهاد: تعدي فعل «زعم» إلى مفعولين صريحين؛ الأول: ياء المتكلم،  
والثاني: شيخاً؛ وحكم تعديها إلى المفعولين الصريحين الجواز بقلة.

(٣) القائل: هو زياد بن سيار.

(٤) موطن الشاهد: (تعلم شفاء النفس قهر عدوها).

وجه الاستشهاد: تعدي فعل «تعلم» إلى مفعولين صريحين؛ وهما: شفاء، وقهر؛  
وحكم تعديده إلى المفعولين الصريحين الجواز بقلة.

(٥) القائل: هو عبد الله بن همام السلولي؛ هبني: اعتقدني، احسبني.

(٦) موطن الشاهد: (هبني امراً).

وجه الاستشهاد: تعدي فعل «هَبْ» الذي يفيد معنى الظَّنِّ إلى المفعولين الصريحين؛  
وهما ياء المتكلم، وامراً؛ وحكم تعديده إلى صريح المفعولين الجواز على الأغلب.

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) أي في كتابه: «درة الغواص في أوام الخواص».

(٩) هذه من «المسألة الحمارية» في إرث زوج وأم وأخوين لأم وأخوين لأب وأم؛ حكم فيها  
عمر: بالنصف للزوج، والسدس للأم، والثلث للأخوين لأم، وترك الأخوين لأب وأم؛  
فقال له: هب أن أبانا كان حماراً، فأشركنا بقرابة أمنا، ففعل رضوان الله عليه.

(١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٦، مد).

«لا يؤمنون» مستأنف، أو خبر لـ «أن»، وما بهيما اعتراض؛ والأولى الأول؛  
بدليل: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾<sup>(١)</sup>.

السابع: قولهم في نحو: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمٍ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ﴾<sup>(٣)</sup>: إنَّ  
المجرور في موضع نصب، أو رفع على الحجازية والتميمية؛ والصواب:  
الأول؛ لأنَّ الخبر بعد «ما» لم يجرى في التنزيل مُجرِّداً من الباء إلا وهو  
منصوب؛ نحو: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٥)</sup>.

الثامن: قول بعضهم في ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ اسم  
الله - سبحانه وتعالى - مبتدأ، أو فاعل؛ أي: الله خلقهم، أو خلقهم الله.  
والصواب: الحمل على الثاني؛ بدليل: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُمْ مَن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ  
لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٧)</sup>.

/ التاسع: قول أبي البقاء<sup>(٨)</sup> في ﴿أَفَمَن أَسَسَ بَيْنَكُمُ عَلَى تَقْوَى﴾<sup>(٩)</sup>: إنَّ  
الظرف حال؛ أي: على قصد تقوى، أو مفعول أسس، وهذا الوجه هو  
المعتمد عليه عندي؛ ليعينه في ﴿لَمَسْجِدُ أُسَسَ عَلَى التَّقْوَى﴾<sup>(١٠)</sup> / [113].

### تنبيه

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يرجح كلاً منها، فينظر  
في أولاها؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا﴾<sup>(١١)</sup> فَإِنَّ الموعِدَ محتمل  
للمصدر، ويشهد له: ﴿لَا تُخْلِفُهُمْ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ﴾<sup>(١٢)</sup> وللزمان، ويشهد له: ﴿قَالَ  
مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْتَةِ﴾<sup>(١٣)</sup>، وللمكان، ويشهد له: ﴿مَكَانًا سُوءًا﴾<sup>(١٤)</sup> وإذا أعرب  
«مكاناً» بدلاً منه، لا ظرفاً لتخلفه؛ تعين ذلك.

\*\*\*

[113] ساقطة من (خ).

- (١) س: ٣٦ (يس، ن: ١٠، مك).  
(٢) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٦، مك). (٨) مرَّت ترجمته.  
(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٤، مد). (٩) س: ٩ (التوبة، ن: ١٠٩، مد).  
(٤) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٢، مد). (١٠) س: ٩ (التوبة، ن: ١٠٨، مد).  
(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك). (١١) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٨، مك).  
(٦) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٨٧، مك). (١٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٨، مك).  
(٧) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٩، مك). (١٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٥٩، مك).

الجهة الثامنة: أن يخمل المعربُ على شيء، وفي ذلك الموضوع ما يدفعه؛ وهذا أصعب من الذي قبله؛ وله أمثلة:

أحدها: قول بعضهم في ﴿إِنَّ هَٰذَيْنِ لَسَاحِرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup>: إنَّهُمَا إِنْ وَاسَمَهُمَا؛ أي: إنَّ القِصَّةَ، وذان: مبتدأ، وهذا يدفعه رسم إنَّ منفصلة، وهذان متَّصلة.

والثاني: قول الأخفش<sup>(٢)</sup>، وتبعه أبو البقاء<sup>(٣)</sup> في ﴿وَلَا الَّذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ﴾<sup>(٣)</sup>: إنَّ اللَّامَ لِلابْتِدَاءِ، والذَّيْنِ: مبتدأ، والجُمْلَةُ بَعْدَهُ خَبْرُهُ، ويدفعه أنَّ الرِّسْمَ «ولا»؛ وذلك يقتضي أنَّه مجرور بالعطف على ﴿الذَّيْنِ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>، لا مرفوع بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر: أنَّ من الواضح أنَّ الميت على الكفر، لا توبَّةَ له؛ لفوات زمن التَّكْلِيفِ. ويمكن أن يُدْعَى لهما: أنَّ الألف في «لا» زائدة؛ كالألف في ﴿لا أذبحته﴾<sup>(٤)</sup> فإنَّها زائدة في الرِّسْمِ، وكذا في ﴿لا أوضُّعوا﴾<sup>(٥)</sup> والجواب: أنَّ هذه الجملة لم تذكر؛ ليفاد معناها بمجرده، بل ليسوى بينها وبين ما قبلها؛ أي: إنَّه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من آخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نفى الإثم عن المتأخر في: ﴿فَمَنْ تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَنْ تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٦)</sup> مع أنَّ حكمه معلوم؛ لأنَّه أخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل، فإنَّه أخذ بالرُّخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل/ومن لم يتعجل، وحملُ الرِّسْمِ على خلاف الأصل، مع [١٦٧/ب] إمكانه غير سديد.

والثالث: قول ابن الطراوة<sup>(٧)</sup> في ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٨)</sup> هم أشد: مبتدأ وخبر، وأي مضافة لمحذوف، ويدفعه رسم أيهم متَّصلة، وأنَّ «أيًّا» إذا لم تُضَفْ؛ أُعْرِبَتْ بِاتِّفَاقٍ.

والرابع: قول بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ﴾<sup>(٩)</sup>: إنَّ «هم» الأولى ضمير رفع مؤكَّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ، وما بعده خبره؛ والصواب: أنَّ «هم» مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأنَّ الحديث

- (١) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك).  
(٢) مرَّت ترجمته.  
(٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٨، مد).  
(٤) س: ٢٧ (النمل، ن: ٢١، مك).  
(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٤٧، مد).  
(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٠٣، مد).  
(٧) مرَّت ترجمته.  
(٨) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).  
(٩) س: ٨٣ (المطففين، ٢، مك).

في الفعل، لا في الفاعل، إذ المعنى: إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا. وإذا جعلت الضمير للمطففين؛ صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل، أو الوزن - هم على الخصوص - أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل، لا في المباشر.

الخامس: قول مكّي وغيره في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ جَنَّتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾<sup>(١)</sup>: إن جنات بدل من الفضل، والأولى: أنه مبتدأ؛ لقراءة بعضهم بالنصب على حد «زيداً ضربته».

السادس: قول كثير من التحوّيين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ إِلَّا مَنْ أْتَعَكَ﴾<sup>(٢)</sup>: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل؛ والصواب: أن المراد بالعباد، المخلصون، لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع؛ بدليل سقوطه في آية سبحان: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَى بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾<sup>(٣)</sup>، ونظيره المثل الآتي.

السابع: قول الزمخشري<sup>(٤)</sup> في ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَكًّا﴾<sup>(٥)</sup>: إن من نصب قدر الاستثناء من: ﴿فَأَشْرَبَ بِأَهْلِكَ﴾<sup>(٥)</sup> ومن رفع قدره من: ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾<sup>(٥)</sup>. ويردُّ باستلزامه تناقض القراءتين، فإن المرأة تكون مُسْرَى بها على جملة التهي، لا يدلُّ على أنها مُسْرَى بها، بل على أنها معهم، وقد روي: أنها تبعتهم، وأنها التفتت، فرأت العذاب؛ فصاحت؛ فأصابها حَجْرٌ، فقتلها، وبعد، فقولُ الزمخشري - في الآية - خلافُ الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك: أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قدر الاستثناء من «أحد»، كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك، مستدلاً بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾<sup>(٦)</sup>، فإن النصب - فيها - عند سيبويه على حد قولهم: «زيداً ضربته»، ولم يرَ خوف إلباس المفسر بالصيغة مرجحاً؛ كما رآه بعض المتأخرين؛ وذلك، لأنه يرى في نحو: «خِفْتُ» بالكسر، و «طَلْتُ» بالضم، أنه محتمل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو: «تَضَارَّ» محتمل لهما، وأن

(١) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٣٢، ٣٣، مك). (٢) س: ١٥ (الحجر، ن: ٤٢، مك).

(٣) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٦٥، مك). (٤) مرّت ترجمته.

(٥) س: ١١ (هود، ن: ٨١، مك). (٦) س: ٥٤ (القمر، ن: ٤٩، مد).



نحو: «مختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو: «مشتري» في النسب<sup>(١)</sup>. وقال الزجاج<sup>(٢)</sup> في ﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>: إِنَّ التَّحْوِينَ يُجِيزُونَ كَوْنَ الْأَوَّلِ اسْمًا، وَالثَّانِي خَبْرًا، وَالْعَكْسُ. وممن ذكر الجواز فيهما الزمخشري<sup>(٤)</sup>، قال ابن الحاج<sup>(٥)</sup>: «وكذا نحو: «ضرب موسى عيسى» كل من الاسمين، محتمل للمفاعلية/ والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية؛ بدليل أسماء الأجناس والمشاركات» اهـ.

[١/١٦٨]

والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين، لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين؛ بدليل سقوط ﴿وَلَا يَلْفُتْ مِنْكُمْ أَحَدٌ﴾<sup>(٤)</sup> في قراءة ابن مسعود<sup>(٦)</sup>، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية الحجر<sup>(٥)</sup>، ولأن المراد بالأهل المؤمنون وإن لم يكونوا من أهل بيته، لا أهل بيته، وإن لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام ﴿يَنْوُحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾<sup>(٦)</sup> ووجه الرفع: أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة؛ ونظيره: ﴿لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيِّرٍ إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكَفَرَ فِعْدَبُهُ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> واختار أبو شامة<sup>(٨)</sup> ما اخترته من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية؛ وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من جملة النهي. وما قدمته أولى؛ لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، حكاها أبو عبيدة، وغيره.

الجهة التاسعة: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

أحدها؛ نحو: «زيدٌ أحصى ذهنًا، وعمرٌ أحصى مالًا» فإن الأول على أن أحصى: اسم تفضيل، والمنصوب: تمييز؛ مثل: «أحسن وجهًا والثاني: على أن أحصى: فعل ماض، والمنصوب: مفعول؛ مثل: ﴿وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا﴾<sup>(٨)</sup>.

(١) تكون نسبة إلى اسم الفاعل «المشتري» وإلى اسم المفعول «المشتري».

(٢) مرّت ترجمته. (٣) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٥، مك).

(٤) س: ١١ (هود، ن: ٨١، مك). (٥) س: ١٥ (الحجر، ن: ٦٥، مك).

(٦) س: ١١ (هود، ن: ٤٦، مك).

(٧) س: ٨٨ (الغاشية، ٢٢، ٢٣، ٢٤، مك).

(٨) س: ٧٢ (الجن، ن: ٢٨، مك).

ومن الوهم قول بعضهم في ﴿أَحْصَى لِمَا لَيْسَ ثَوْباً أَمْداً﴾<sup>(١)</sup>: إنَّه من الأوَّل، فإنَّ الأمد، ليس مُحْصِياً بل مُحْصِياً، وشرط التَّمييز المنصوب بعد أفعل، كونه فاعلاً في المعنى كـ «زيدٌ أكثرُ مالاً»؛ بخلاف «مالٌ زيدٌ أكثرُ مالٍ».

الثَّاني؛ نحو: «زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ» فإنَّ الثَّاني: خبر، أو صفة للخبر، ونحو: «زيدٌ رجلٌ صالحٌ» فإنَّ الثَّاني صفة لا غير؛ لأنَّ الأوَّل لا يكون خبراً على انفراد؛ لعدم الفائدة؛ ومثلهما: «زيدٌ عالمٌ يفعلُ الخيرَ، وزيدٌ رجلٌ يفعلُ الخيرَ» وزعم الفارسيُّ أنَّ الخبر، لا يتعدَّد مختلفاً بالإفراد والجملة، فيتعيَّن - عنده - كون الجملة الفعلية صفة فيهما؛ والمشهور فيهما؛ الجواز، كما أنَّ ذلك جائز في الصِّفات، وعليه قول بعضهم في ﴿فَإِذَا هُم فَرِيقَانِ يَخْتَصِمُونَ﴾<sup>(٢)</sup>: إنَّ «يختصمون» خبر ثانٍ، أو صفة، ويحتمل الحالية أيضاً؛ أي: فإذا هم مفترقون مختصمين، وأوجب الفارسيُّ في: ﴿كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ﴾<sup>(٣)</sup> كونَ خاسئين خبراً ثانياً؛ لأنَّ جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل.

الثَّالث: «رأيتُ زيداً فقيهاً، ورأيتُ الهلالَ طالعاً» فإنَّ رأى في الأوَّل: علمية، وفتيهاً مفعول ثانٍ، وفي الثَّاني بصرية، وطالعاً حال؛ وتقول: «تركتُ زيداً عالماً» فإنَّ فسرتُ تركتُ بـ «صيرتُ»، فـ «عالماً» مفعول ثانٍ، أو بـ «خلفتُ» فحال. وإذا حمل قوله تعالى: ﴿وَرَكَّبَهُمْ فِي ظُلْمَتٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾<sup>(٤)</sup> على الأوَّل، فالظرف، ولا يبصرون: مفعول ثانٍ، تكرر كما يتكرر الخبر، / أو الظرف مفعول ثانٍ، والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإنَّ حمل على الثَّاني فحالان.

الرَّابع: ﴿أَعْرَفَ عُرْفَةً يَبْدُوهُ﴾<sup>(٥)</sup> إنَّ فتحت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به؛ ومثلهما: «حسوتُ حسوةً، وحسوةً».

\*\*\*

الجهة العاشرة: أن يخرج على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مقتضٍ؛ كقول مكِّي<sup>(٦)</sup> في ﴿لَا تُبْطَلُوا صِدْقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى كَالَّذِي﴾<sup>(٧)</sup>

- (١) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٢، مك).  
 (٢) س: ٢٧ (النمل، ن: ٤٥، مك).  
 (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٥، مد).  
 (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧، مد).  
 (٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٩، مد).  
 (٦) مرَّت ترجمته.  
 (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٤، مد).

الآية: إِنَّ الكاف [في كالذي]<sup>[114]</sup> نعت لمصدر/ محذوف/<sup>[115]</sup>؛ أي: إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يقدر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه: أن يكون «كالذي» حالاً من الواو؛ أي: لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق؛ فهذا الوجه لا حذف فيه.

وقول بعض العصريين<sup>(١)</sup>، في قول ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>: «الكلمة لفظ» أصله: الكلمة هي لفظ؛ ومثله قول ابن عصفور<sup>(٢)</sup> في «شرح الجمل»: «إنه يجوز في «زيدٌ هوَ الفاضلُ» أن يحذف، مع قوله وقول غيره: «إنه لا يجوز حذف العائد في نحو: «جاء الذي هوَ في الدار»؛ لأنه لا دليل - حينئذٍ - على المحذوف، وردّه على من قال في بيت الفرزدق<sup>(٣)</sup>:

[البسيط]

١٠١٩ - فَأَصْبَحُوا قَدْ أَحَادَ اللَّهُ نِعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بِشَرٍّ<sup>(٤)</sup>  
 إن «بشر» مبتدأ، ومثلهم؛ نعت لمكان محذوف خبره؛ أي: وإذ ما بشر مكاناً مثل مكانهم، بأن «مثلاً» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ.

وكقول الزمخشري<sup>(٢)</sup> في قوله<sup>(٥)</sup>:

[السريع]

١٠٢٠ - لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةَ [أَتَسَعَ الْخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ]<sup>(٦)</sup>  
 إن النّصب بإضمار فعل؛ أي: ولا أرى، وإنما النّصب؛ مثله في: «لا حول ولا قوة».

[114] زيادة من (خ).

[115] ساقطة من (خ).

(١) هو محمد بن إبراهيم، ويُعرف بابن الأکفانيّ الحكيم. توفي سنة: ٧٤٩ هـ.

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) تقدّم البيت برقم «١٢٧ و ٦٧٧ و ٩٠٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (إذ ما مثلهم بشر).

وجه الاستشهاد: إعمال «ما» الحجازية مع تقدّم خبرها على اسمها؛ وإعمالها في هذه الحالة الجواز من دون قيد عند الفراء، وقيل غير ذلك؛ والأرجح ما ذكرنا.

(٥) تقدّم البيت برقم «٤١١» وعلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (لا نسب اليوم ولا خلة).

وجه الاستشهاد: عطف «خلة» بالواو على محلّ «نسب» فهي منصوبة، لكونها معطوفة على ما محلّه النّصب، وليس بإضمار فعل كما توهم بعضهم.

وقول الخليل في قوله<sup>(١)</sup>:

[الوافر]

١٠٢١ - أَلَا رَجُلًا جَرَّاهُ اللَّهَ خَيْرًا [يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيثٌ]<sup>(٢)</sup>

إنَّ التَّقْدِيرَ: «أَلَا تُرُونِي رَجُلًا» مَعَ إِمْكَانِ أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ الْإِشْتِغَالِ، وَهُوَ أَوْلَى مِنْ تَقْدِيرِ فِعْلِ غَيْرِ مَذْكُورٍ، وَقَدْ يُجَابُ عَنْ هَذَا بِثَلَاثَةِ أُمُورٍ:

أَحَدُهَا: أَنْ رَجُلًا نَكَرَةً، وَشَرَطَ الْمَنْصُوبَ عَلَى الْإِشْتِغَالِ أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلرَّفْعِ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ التَّكْرَةَ هُنَا مَوْصُوفَةٌ بِقَوْلِهِ:

يَدُلُّ عَلَى مُحَصَّلَةٍ تَبِيثٌ .....

الثَّانِي: أَنْ نَصَبَهُ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، يَسْتَلْزِمُ الْفَصْلَ بِالْجُمْلَةِ الْمَفْسُورَةِ بَيْنَ الْمَوْصُوفِ وَالصِّفَةِ، وَيُجَابُ بِأَنَّ ذَلِكَ جَائِزٌ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿... إِنْ أَمْرًا هَلْكَ لَيْسَ لَمْ وَكَلْمًا﴾<sup>(٣)</sup>.

الثَّلَاثُ: أَنْ طَلَبَ رَجُلٌ هَذِهِ صِفَتَهُ أَهَمُّ مِنَ الدُّعَاءِ لَهُ، فَكَانَ الْحَمْلُ عَلَيْهِ أَوْلَى.

وَأَمَّا قَوْلُ سَيَّبِيهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

[البسيط]

١٠٢٢ - أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ [وَالْحَبُّ يَأْكُلُهُ فِي الْقَرْيَةِ السُّوسِ]

إِنَّ أَصْلَهُ: أَلَيْتَ عَلَى حَبِّ الْعِرَاقِ، مَعَ إِمْكَانِ جَعْلِهِ عَلَى الْإِشْتِغَالِ، وَهُوَ قِيَاسِيٌّ بِخِلَافِ حَذْفِ الْجَارِ، فَجَوَابُهُ: أَنْ «أَطْعَمَهُ» بِتَقْدِيرِ: لَا أَطْعَمُهُ؛ وَلَا الثَّانِيَةَ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ، لَهَا الصُّدْرُ؛ لِحُلُولِهَا مَحَلَّ أَدْوَاتِ الصُّدُورِ، كَلَامِ الْإِبْتِدَاءِ وَمَا الثَّانِيَةَ؛ وَمَالَهُ الصُّدْرُ، لَا يَعْمَلُ مَا بَعْدَهُ، فِيمَا قَبْلَهُ؛ وَمَا لَا يَعْمَلُ، لَا يَفْتَسِرُ عَامِلًا.

وَأَمَّا قَالَ فِي ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾<sup>(٥)</sup>: إِنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ «يَا»، وَلَمْ يَجْعَلْهُ صِفَةً عَلَى الْمَحَلِّ؛ لِأَنَّ - عِنْدَهُ - أَنَّ اسْمَ اللَّهِ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى -

(١) تقدّم البيت برقم ١١١ و ٤٥٦ وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (أَلَا رَجُلًا).

وجه الاستشهاد: جواز كون رَجُلًا مفعولاً به لفعل محذوف - كما في المتن - أو منصوب على الاشتغال؛ وكلاهما جائز؛ لما أوضحه المؤلف في المتن.

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٧٦، مد).

(٤) تقدّم البيت برقم ١٤٨ و ٤٤٥ و ١٠٠٨ وعلّق عليه.

(٥) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٤٦، مك).

لَمَا اتَّصَلَ بِهِ الْمِيمُ الْمَعْوِضَةُ عَنْ حَرْفِ النَّدَاءِ أَشْبَهَ الْأَصْوَاتِ، فَلَمْ يَجْزِ نَعْتَهُ .

وإنما قال في وقوله<sup>(١)</sup>:

[البسيط]

١٠٢٣ - اِعْتَادَ قَلْبِكَ مِنْ سَلَمَى عَوَائِدُهُ / وَهَاجَ أَحْزَانَكَ الْمَكُونَةَ الطَّلَلُ  
رَبْعَ قَوَاءٍ أَذَاعَ الْمُنْصِرَاتُ بِهِ وَكُلَّ حَيْرَانَ سَارِ مَأْوُهُ خَضِلُ<sup>(٢)</sup>

[١/١٦٩]

إنَّ التَّقْدِيرَ: هُوَ رَبْعٌ، وَلَمْ يَجْعَلْهُ عَلَى الْبَدَلِ مِنَ الطَّلَلِ؛ لِأَنَّ الرَّبْعَ أَكْثَرَ مِنْهُ، فَكَيْفَ يَبْدُلُ الْأَكْثَرَ مِنَ الْأَقْلَى؟ وَلِثَلَا يَصِيرُ الشُّعْرُ مَعِيَاباً لَتَعَلَّقَ أَحَدَ الْبَيْتَيْنِ بِالْآخِرِ، إِذِ الْبَدَلُ تَابِعٌ لِلْمَبْدَلِ مِنْهُ وَيُسَمَّى ذَلِكَ عِلْمَاءَ الْقَوَافِي تَضْمِيناً، وَلِأَنَّ أَسْمَاءَ الدِّيَارِ قَدْ كَثُرَ فِيهَا أَنْ تُحْمَلَ عَلَى عَامِلٍ مُضْمَرٍ؛ يُقَالُ: دَارٌ مَيْةٌ، وَدِيَارُ الْأَحْبَابِ، رَفْعاً بِإِضْمَارٍ: هِيَ، وَنَصْباً بِإِضْمَارٍ: «أَذْكَرُ»؛ فَهَذَا مَوْضِعُ أَلْفٍ فِيهِ الْحَذْفُ.

وإنما قال الأخفش<sup>(٣)</sup> في «ما أحسن زيداً»: إنَّ الخبرَ محذوفٌ بناءً على أنَّ «ما» معرفةٌ موصولةٌ، أو نكرةٌ موصوفةٌ، وما بعدها صلةٌ أو صفةٌ، مع أنَّه إذا قدر «ما» نكرةً تامَّةً، والجملة بعدها خبراً - كما قال سيبويه<sup>(٤)</sup> - لم يحتج إلى تقدير خبرٍ؛ لِأَنَّهُ رَأَى أَنَّ «ما» التَّامَّةَ غَيْرُ ثَابِتَةٍ، أَوْ غَيْرُ فَاشِيَةٍ، وَحَذْفُ الْخَبَرِ فَاشٍ، فَتَرَجَّحَ - عِنْدَهُ - الْحَمْلُ عَلَيْهِ.

وإنما أجاز كثير من التَّحْوِيَّتَيْنِ فِي نَحْوِ قَوْلِكَ: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» كَوْنُ زَيْدٍ خَبِراً لِمَحْذُوفٍ، مَعَ إِمْكَانِ تَقْدِيرِهِ مُبْتَدَأً، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبِراً؛ لِأَنَّ نَعْمَ وَبِئْسَ مَوْضُوعَانِ لِلْمَدْحِ وَالذَّمِّ الْعَامِّينِ، فَنَاسَبَ مَقَامَهُمَا الْإِطْنَابُ بِتَكْثِيرِ الْجُمْلِ؛ وَلِهَذَا، يَجِيزُونَ فِي نَحْوِ: «هُدَى لِلْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ»<sup>(٥)</sup> أَنْ يَكُونَ «الَّذِينَ» نَصْباً بِتَقْدِيرٍ: أَمْدَحُ، أَوْ رَفْعاً بِتَقْدِيرٍ: «هَمْ»، مَعَ إِمْكَانِ كَوْنِهِ صِفَةً تَابِعَةً، عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ الْجَزْمَ بِأَنَّ الْمَخْصُوصَ مُبْتَدَأً، وَمَا قَبْلَهُ خَبِرٌ؛ وَهُوَ

(١) لَمْ يُنْسَبْ إِلَى قَائِلٍ مَعْيَنٍ .

(٢) مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (رَبْعٌ قَوَاءٍ) .

وَجِهَ الْأَسْتِشْهَادِ: مَجِيءُ «رَبْعٍ» خَبِراً لِمُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ؛ تَقْدِيرُهُ: هُوَ؛ وَهَذَا هُوَ الْوَجْهَ الْأَرْجَحُ لِمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ فِي الْمَتْنِ .

(٣) مَرَّتْ تَرْجُمَتُهُ .

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٢، ٣، مد) .

اختيار ابن خروف<sup>(١)</sup>، وابن البادش<sup>(١)</sup>، وهو ظاهر قول سيبويه: «وأما قولهم: نعم الرجل عبد الله، فهو بمنزلة: ذهب أخوه عبد الله» مع قوله: «وإذا قال: عبد الله نعم الرجل؛ فهو بمنزلة: عبد الله ذهب أخوه» فسوى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرَّ أكثر التحويين أنه قال: «كأنه قال: نعم الرجل، فقيل له: مَنْ هو؟ فقال: عبد الله» ويردُّ عليهم أنه قال أيضاً: «وإذا قال: عبد الله، فكأنه قيل له: ما شأنه؟ فقال نعم الرجل» فقال مثل ذلك مع تقدُّم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلقاً لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع؛ قدِّمت، أو أخرت، وجوز ابن عصفور<sup>(١)</sup> في المخصوص المؤخَّر أن يكون مبتدأً حُذف خبره، ويردُّه أن الخبر لا يحذف وجوباً إلا إن سدَّ شيء مسدّه، وذلك واردٌ على الأخفش في «ما أحسن زيداً».

وأما قول الزمخشري<sup>(١)</sup> في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءً وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ﴾<sup>(٢)</sup>: إنه يجوز أن يكون تقديره: هو في آذانهم وقر، فحذف المبتدأ، أو<sup>[116]</sup> في آذانهم منه وقر، والجملة خبر الذين، مع إمكان أن يكون لا حذف فيه، فوجهه: أنه لما رأى ما قبل هذه الجملة، وما بعدها حديثاً في القرآن قدَّر ما بينهما كذلك، ولا يمكن [١٦٩/ب] أن يكون حديثاً في القرآن، إلا على ذلك، /اللهم إلا أن يقدر عطف الذين على الذين، و «قر» على «هدى»، فيلزم العطف على معمولي عاملين، وسيبويه لا يجيزه؛ وعليه فيكون ﴿في آذانهم﴾ نعتاً لـ «وقر» قدِّم عليه فصار حالاً.

وأما قول الفارسي<sup>(١)</sup> في «أول ما أقول إنني أحمدُ الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف؛ تقديره: ثابت، فقد حُولف فيه، وجعلت الجملة خبراً، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور. فقدَّر الجملة منصوبة المحلِّ، فبقي له المبتدأ بلا خبر، فقدَّره، وإنما أراد أبو بكر أنه حكى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله.

[116] في (خ): (لا).

(٢) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٤، مك).

(١) مرَّت ترجمته.

## خاتمة

وإذ قد انجر بنا القول إلى ذكر الحذف فلنوجّه القول إليه، فإنه من المهمات، فنقول:

ذكر شروطه، وهي ثمانية:

١ - أحدها: وجود دليل حالي؛ كقولك لمن رَفَعَ سوطاً: «زيداً» بإضمار: اضرب؛ ومنه: ﴿قَالُوا سَلَمًا﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: سلّمنا سلاماً، أو مقالي؛ كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرِبُ؟ «زيداً»؛ ومنه: [وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ: مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ؟ قَالُوا: خَيْرًا]<sup>(٢)</sup> وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها - كما مثلنا - أو أحد ركنيها؛ نحو: ﴿قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: سلام عليكم أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظاً يفيد معنى فيها، هي مبنية عليه؛ نحو: ﴿تَأَلَّوْا تَفْتُرًا﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي: لا تفتأ، وأما إذا كان المحذوف فضلة، فلا يُشترط لحذفه وجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي، كما في قولك: «ما ضَرَبْتُ إِلَّا زِيداً»، أو صناعي كما في قولك: «زيد ضَرَبْتُهُ» وقولك: «ضربني وضربته زيد»، وسيأتي شرحه.

ولاشترط الدليل فيما تقدّم، امتنع حذف الموصوف في نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا أبيضَ» بخلاف نحو: «رَأَيْتُ رَجُلًا كاتباً» وحذف المضاف في نحو: «جاءني غلامٌ زيدٌ» بخلاف نحو: ﴿وَجَاءَ رَيْكُ﴾<sup>(٥)</sup>، وحذف العائد في نحو: «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو: ﴿لَتَنْزِعَنَّ مِنَ كُلِّ شِيْعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾<sup>(٦)</sup>، / وحذف المبتدأ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثمّ جاز حذفه في باب «إِنَّ» نحو: «إِنَّ بِكَ زيدٌ مأخوذٌ»؛ لأنّ عدم المنصوب دليل عليه/<sup>[117]</sup>، وحذف الجاز في نحو: «رَغِبْتُ في أن تفعل» أو

[117] ساقطة من (خ).

(١) س: ١١ (هود، ن: ٦٩، مك).

(٢) مزج ابن هشام بين آيتي سورة النحل: «المستشهد بها و٢٤ من السورة نفسها».

(٣) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٢٥، مك). (٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٥، مك).

(٥) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٢٢، مك). (٦) س: ١٩ (مريم، ن: ٦٩، مك).

«عَنْ أَنْ تَفْعَلَ» بخلاف «عَجِبْتُ مِنْ أَنْ تَفْعَلَ» وأما ﴿وَرَغَبُونَ أَنْ تَكْفُوهُنَّ﴾<sup>(١)</sup> فإنّما حذف الجارَ فيها لقرينة، وإنّما اختلف العلماء في المقدّر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها؛ فالخلافُ في الحقيقة في القرينة.

وكان مردوداً قولُ أبي الفتح<sup>(٢)</sup>: إنّه يجوز «جَلَسْتُ زَيْدًا» بتقدير مضاف؛ أي؛ جلوسَ زيد؛ لاحتمال أن المقدّر كلمة «إلى» وقول جماعة: إن بني تميم لا يُثبتون خبر لا التبرئة، وإنّما ذلك عند وجود الدليل؛ وأما نحو: «لا أَحَدَ أُغَيِّرُ مِنَ اللَّهِ» وقولك مبتدئاً من غير قرينة: «لا رَجُلٌ يَفْعَلُ كَذَا» فإثبات الخبر فيه إجماع، وقول الأكثرين: إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنّما ذلك إذا كان كَوْنًا مطلقاً؛ نحو: «لولا زَيْدٌ لكانَ كَذَا»/ يريد لولا زيد موجود، أو نحوه، وأما الأكوان الخاصّة التي لا دليلَ عليها، لو حذفت فواجبة الذّكر؛ نحو: «لولا زَيْدٌ سالَمْنَا ما سَلِمَ»، ونحو قوله عليه الصّلاة والسّلام: «لولا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ بِالْإِسْلَامِ لَأَسَسْتُ الْبَيْتَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ»<sup>(٣)</sup> وقال الجمهور: لا يجوز «لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ يَأْكُلُكَ» بالجزم؛ لأنّ الشرط المقدّر إن قَدَر مثنياً - أي فإلا تدن - لم يناسب فعل النّهية الذي جعل دليلاً عليه، وإن قَدَر منفيّاً - أي فإلا تدن - فسد المعنى، بخلاف «لا تَدُنْ مِنَ الْأَسَدِ تَسَلِّمُ» فإنّ الشرط المقدّر منفيّ، وذلك صحيح في المعنى والصّناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور، بأنّ الخبر إذا كان مجهولاً، وجب أن يُجعل نفسَ المخبر عنه، عند الجميع في باب لولا، وعند تميم في باب لا؛ فيقال: «لولا قيامُ زيد» و «لا قيام»؛ أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد» ولا «لا رَجُلٌ» ويراد قائم؛ لثلاً يلزم المحذور المذكور، وأما «لولا قَوْمُكَ حَدِيثُو عَهْدٍ» فلعله ممّا يرؤى بالمعنى، وعن الكسائي<sup>(٤)</sup> في إجازته الجزم بأنّه يقدر الشرط «مثنياً»<sup>[118]</sup> مدلولاً عليه

[118] في (خ): «منفيّاً».

(١) س: ٤ (النساء، ن: ١٢٧، مد).

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الثّوبه، وتتمّته: «ولذلك حرّم الفواحش» رقم: ٣٣، ٣٤،

وصحيح البخاري: كتاب النكاح: ٢٠٠٢/٥.

(٤) مرّت ترجمته.



بالمعنى، لا باللفظ، ترجيحاً للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن، إذا كان المعنى مفهوماً.

### تنبيهان

أحدهما: إنَّ دليل الحذف نوعان؛ أحدهما: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي، كما تقدّم. والثاني: صناعي، وهذا يختص بمعرفته التحوّيون؛ لأنه إنّما عُرف من جهة الصنّاعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾<sup>(١)</sup> إنَّ التّقدير: لأنا أقسم، وذلك؛ لأنّ فعل الحال، لا يقسم عليه في قول البصريين، وفي «قمت وأصك عينه» إن التّقدير: وأنا أصك؛ لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد، وفي: «إنّها لإبل أم شاء» إنَّ التّقدير: أم هي شاء؛ لأنّ أم المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل، وفي قوله<sup>(٢)</sup>:

[الخفيف]

١٠٢٤ - إنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بَنِي حَسَا نَ أَلْمَهُ وَأَعَصَهُ فِي الْخُطُوبِ<sup>(٣)</sup>  
إنَّ التّقدير: إنّه أي الشّان؛ لأنّ اسم الشّرط لا يعمل فيه ما قبله؛ ومثله قول المتنبي<sup>(٤)</sup>:

[الكامل]

١٠٢٥ - وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنْ مَنْ يُبْصِرُ جُفُونِكَ يَعَشِقُ<sup>(٥)</sup>  
وفي ﴿وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ﴾<sup>(٦)</sup> إنَّ التّقدير: ولكن كان رسول الله؛ لأنّ ما بعد لكن ليس معطوفاً بها؛ لدخول الواو عليها، ولا بالواو؛ لأنّه مثبت، وما قبلها

(١) س: ٧٥ (القيامة، ن: ١، مك).

(٢) القائل: هو الأعشى، ميمون بن قيس.

(٣) موطن الشاهد: (إنَّ مَنْ لَامَ...).

وجه الاستشهاد: حذف ضمير الشّان الواقع اسماً لـ «إنّ»؛ والتّقدير: إنّه - أي الشّان - لأنّ «مَنْ» اسم شرط له الصّدارة، ولا يعمل فيه ما قبله، كما هو معلوم.

(٤) تقدّم البيت برقم «٥٤١» وعُلّق عليه.

(٥) موطن التّمثيل: (ولكنَّ مَنْ يُبْصِرُ جفونك يعشّق).

وجه الاستشهاد: حذف ضمير الشّان الواقع اسماً لـ «لكنّ»؛ والتّقدير: ولكئنه - أي الشّان - لأنّ «مَنْ» اسم شرط؛ له الصّدارة، ولا يعمل فيه ما قبله.

(٦) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٤٠، مد).

منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في التثني والإثبات، فإذا قدر ما بعد الواو جملة؛ صحَّ تخالفهما؛ كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو»، وزعم سيبويه<sup>(١)</sup> في قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

١٠٢٦- وَلَسْتُ بِحَلَالِ الثَّلَاحِ مَخَافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَزْفِدِ<sup>(٣)</sup>

أَنَّ التَّقْدِيرَ: ولكن أنا. ووجهه بأن لكن تشبه الفعل؛ فلا تدخل عليه.

وبيان كونها داخلة عليه: أَنَّ «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مُقَدَّم في الرتبة عليه. وردّه الفارسي بأنَّ المشبه بالفعل هو لكنَّ المشددة، لا المخففة؛ ولهذا، لم تعمل المخففة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء؛ وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير: إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها - حينئذ - تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف.

[١٧٠/ب]

### التنبية الثاني

شرط الدليل اللفظي أن يكون طبق المحذوف، فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمرو»؛ أي: ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور: بأن يقدر أحدهما بمعنى السفر من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا صَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup>، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن ثمَّ أجمعوا على جواز «زيدٌ قائمٌ وعمرو»، وإنَّ زيدا قائمٌ وعمرو» وعلى منع «ليت زيدا قائمٌ وعمرو» وكذا في لعلٌ وكأنٌ؛ لأنَّ الخبر المذكور مُتَمَتِّي، أو مترجى، أو مشبه به، والخبر المحذوف، ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدأ.

فإن قلت: فكيف تصنع بقوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾<sup>(٥)</sup> في قراءة مَنْ رفع؟، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول؛ لدلالة الثاني؛ أي: إنَّ الله يُصَلِّي، وملائكته يصلون؛ وليس عطفاً على الموضوع، ويصلون خبراً عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد،

(١) مرَّت ترجمته.

(٢) القائل: هو طرفة بن العبد، وقد مرَّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (لكن متى يسترفد).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت؛ ليبين زعم سيبويه الذي قدر «أنا» بعد «لكن» خلافاً للفارسي، وقد أوضح المؤلف في المتن وجهة نظره.

(٤) س: ٤ (النساء، ن: ١٠١، مد).

(٥) س: ٣٣ (الأحزاب، ٥٦، مد).

وَالصَّلَاةُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى الْإِسْتِغْفَارِ، وَالْمَحْذُوفَةُ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ<sup>(١)</sup> فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يَجْمَعَ عِظَامَهُ بَلَى قَدَرِينَ﴾<sup>(٢)</sup> إِنَّ التَّقْدِيرَ: بَلَى، لِيَحْسَبُنَا قَادِرِينَ، وَالْحِسَابُ الْمَذْكُورُ بِمَعْنَى: الطَّنْ، وَالْمَحْذُوفُ بِمَعْنَى: الْعِلْمُ، إِذِ التَّرَدُّدُ فِي الْإِعَادَةِ كَفْرٌ، فَلَا يَكُونُ مَأْمُوراً بِهِ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ فِي بَيْتِ الْكِتَابِ<sup>(٣)</sup>:

[الخفيف]

١٠٢٧ - لَنْ تَرَاهَا - وَلَوْ تَأَمَّلْتَ - إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيباً<sup>(٤)</sup>  
 إِنَّ «تَرَى» الْمَقْدَّرَةُ النَّاصِبَةُ لـ «طِيباً» قَلْبِيَّةٌ، لَا بَصْرِيَّةٌ؛ لِثَلَا يَفْتَضِي كَوْنُ الْمَوْصُوفَةِ مَكْشُوفَةَ الرَّأْسِ، وَإِنَّمَا تَمْدُحُ النِّسَاءَ بِالْخَفْرِ وَالتَّصَوُّنِ، لَا بِالتَّبْدُلِ، مَعَ أَنَّ «رَأَى» الْمَذْكُورَةُ بَصْرِيَّةٌ.

قَلْتُ: الصُّوَابُ عِنْدِي، أَنَّ الصَّلَاةَ - لُغَةً - بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ وَهُوَ الْعَطْفُ، ثُمَّ الْعَطْفُ بِالنُّسْبَةِ إِلَى اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - الرَّحْمَةِ، وَإِلَى الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارِ، وَإِلَى الْآدَمِيِّينَ دَعَاءٌ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ. وَأَمَّا قَوْلُ الْجَمَاعَةِ، فَبَعِيدٌ مِنْ جِهَاتٍ؛ إِحْدَاهَا: اقْتِضَاؤُهُ الْإِشْتِرَاكُ؛ وَالْأَصْلُ: عَدَمُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِلْبَاسِ، حَتَّى إِنَّ قَوْمًا نَفَّوهُ، ثُمَّ الْمُشَبَّهُونَ لَهُ يَقُولُونَ: مَتَى عَارِضُهُ غَيْرُهُ مِمَّا يَخَالِفُ الْأَصْلَ؛ كَالْمَجَازِ، قُدِّمَ عَلَيْهِ. وَالثَّانِيَّةُ: أَنَا لَا نَعْرِفُ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِعْلاً وَاحِداً يَخْتَلِفُ مَعْنَاهُ بِاخْتِلَافِ الْمَسْنَدِ إِلَيْهِ، إِذَا كَانَ الْإِسْنَادُ حَقِيقِيًّا. وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ الرَّحْمَةَ فِعْلُهَا مُتَعَدِّ، وَالصَّلَاةُ فِعْلُهَا قَاصِرٌ، وَلَا يَحْسُنُ تَفْسِيرُ الْقَاصِرِ بِالْمُتَعَدِّيِّ. وَالرَّابِعَةُ: أَنَّهُ لَوْ قِيلَ مَكَانَ «صَلَّى عَلَيْهِ» دَعَا عَلَيْهِ؛ انْعَكَسَ الْمَعْنَى، وَحَقُّ الْمُرَادِفِينَ صِحَّةُ حُلُولِ كُلِّ مِنْهُمَا مَحَلَّ الْآخَرِ.

وَأَمَّا آيَةُ الْقِيَامَةِ<sup>(٥)</sup>؛ فَالصُّوَابُ فِيهَا قَوْلُ سَيَّبُوهِ<sup>(٦)</sup>: إِنَّ «قَادِرِينَ»

(١) مرّت ترجمته.

(٢) س: ٧٥ (القيامة، ن: ٣، ٤، مك).

(٣) القائل هو عبد الله بن قيس الرقيّات.

(٤) موطن الشاهد: (ولها في مفارق الرأس طيباً).

وجه الاستشهاد: إضمار فعل «تري» القلبيّة المدلول عليها بـ «تري» البصريّة المذكورة في الكلام؛ والتقدير: لن تراها... إلّا وترى في مفارق الرأس طيباً.

(٥) يعني قوله تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ لَنْ نَجْمَعُ عِظَامَهُ - بَلَى قَادِرِينَ عَلَى أَنْ نَسُوِيَ بِنَانِهِ﴾ [القيامة: ٣ - ٤].

(٦) مرّت ترجمته.

حال؛ أي: بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن «بلى» إيجابٌ للمنفي، وهو في الآية فعلُ الجمع، ولو سلم قولُ الفراء، فلا يسلم أن الحسبان في الآية ظن، بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم. [1/171]

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال/الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل المدر يخالف حال أهل الوبر، وحال أهل الوبر مختلف؛ وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب<sup>(١)</sup> - عليه الصلاة والسلام - ابنتيه لسقي الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

٢ - الشرط الثاني: ألا يكون ما يحذف كالجزم، فلا يحذف الفاعل، ولا نائبه، ولا مُشَبَّهه، وقد مضى الرد على ابن مالك في مرفوع أفعال الاستثناء، وقال الكسائي وهشام والسهيلي في نحو «ضربني وضربت زيداً»: إن الفاعل محذوف لا مضمَر، وقال ابن عطية في ﴿بَسَّ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا﴾<sup>(٢)</sup>: إن التقدير بس المثل مثل القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفاً فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في بس ضمير المثل مستتراً، فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري فإنه قال في تقديره: بس مثلاً! وقد نصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل نعم وبس لا يُحذف؛ والصواب: أن ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعل، وحذف المخصوص؛ أي: مثل هؤلاء، أو مضاف، أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله؛ نحو: ﴿قَالُوا خَبَرًا﴾<sup>(٣)</sup> و «يا عبد الله» و «زيداً ضربته».

٣ - الثالث: ألا يكون مؤكّداً، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو: «الذي رأيت زيداً»<sup>[119]</sup> أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»؛ لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحاذف مرید للاختصار. وتبعه الفارسي، فردّ في

[119] في (خ): «الذي رأيت زيداً».

(١) هو النبي العربي الذي ظهر في مدين قبيل موسى عليه السلام؛ وفي القرآن ذكّر له، ولقومه.

(٢) س: ٦٢ (الجمعة، ن: ٥، مد).

(٣) س: ١٦ (التحل، ن: ٣٠، مك).

كتاب «الأغفال» قول الزجاج في: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَيْنِ﴾<sup>(١)</sup> إِنَّ التَّقْدِيرَ: إِنَّ هَذَا لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا عليّ أبو الفتح، فقال في «الخصائص»<sup>(٢)</sup>: لا يجوز «الذي ضربت نفسه زيد» كما لا يجوز إدغام نحو: أَعْنَسَسَ؛ لما فيهما جميعاً من نقض الغرض<sup>(٣)</sup> (وهو الإلحاق بـ اِحْرَنْجَمِ)<sup>(\*)</sup>، وتبعهم ابن مالك فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد كـ «ضربت ضرباً»؛ لأنّ المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف منافٍ لذلك؛ وهؤلاء كلّهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضاً، فإنّ سيبويه سأل الخليل عن نحو: «مررتُ بزيدٍ وأتاني أخوه أنفسهما» كيف ينطق بالتوكيد؟ فأجابهُ بأنّه يرفع بتقدير: هما صاحباي أنفسهما، وينصب بتقدير: أعنيهما أنفسهما، ووافقهما على ذلك جماعة، واستدلّوا بقول العرب<sup>(٤)</sup>:

[المنسرح]

١٠٢٨- إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَجِلًا [وَإِنَّ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا]<sup>(٥)</sup>

و «إِنَّ مَالاً وَإِنَّ وَلَدًا» فحذفوا الخبر مع أنّه مؤكّد بأنّ؛ وفيه نظر، فإنّ المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصّفّار: إنّما فرّ الأخفش من حذف العائد في نحو: «الذي رأيتُه زيدٌ»؛ لأنّ المقتضي للحذف الطُول؛ ولهذا، لا يحذف في نحو: «الذي هو قائم زيد» فإذا فرّوا من الطُول، فكيف يؤكّدون؟ وأمّا حذف الشّيءٍ لدليل وتوكيده، فلا تنافي بينهما؛ لأنّ المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدّين بن مالك مع والده في/ المسألة [١٧١/ب] بحث أجاد فيه.

٤ - الرَّابِعُ: أَلَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارِ الْمُخْتَصِرِ، فَلَا يَحْذَفُ اسْمَ

(١) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك).

(٢) كتاب لابن جني، يبحث في فقه اللّغة، وأصول النّحو والصّرف، وغير ذلك.

(٣) الغرض في الأوّل: التّطويل، وفي الثّاني: إلحاقه بالفعل «احرنجم».

(\*) زيادة من طبعة العصرية.

(٤) تقدّم برقم «١٢٨ و ٤٣٢» وغلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (إِنَّ مَحَلًّا وَإِنَّ مُرْتَجِلًا).

وجه الاستشهاد: حذف الخبر مع أنّه مؤكّد بـ «إِنَّ»؛ وقد ردّ ابن هشام هذا الكلام؛ لأنّ التّأكيد ليس للخبر، وإنّما لنسبة الخبر إلى الاسم، كما جاء في المتن.

الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: «زَيْدًا فاقتله» وفي: «شأنك والحج» وقوله<sup>(١)</sup>:

[الرجز]

### ١٠٢٩ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ، دَلْوِي دُونِكَ<sup>(٢)</sup>

إنَّ التَّقْدِيرَ: عليك زيداً، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنَّما أراد تفسير المعنى، لا الإعراب، وإنَّما التقدير: خُذْ دَلْوِي، والزم زيداً، والزم الحج، ويجوز في دلوي أن يكون مبتدأ، ودونك خبره.

٥ - الخامس: ألا يكون عاملاً ضعيفاً، فلا يُحذف الجارُّ والجارُّمُ والنَّاصِبُ للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يجوز القياس عليها.

٦ - السادس: ألا يكون عوضاً عن شيء، فلا تُحذف «ما» في «أما أنت مُنطليقاً انطلقتُ» ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعلْ هذا إنَّما لا»، ولا التاء من عِدَّة وإقامة واستقامة؛ فأما قوله تعالى: ﴿وَلِقَاءَ أَلْقَافٍ﴾<sup>(٣)</sup> فَمِمَّا يجب الوقوف عنده، ومن هنا، لم يحذف خبر كان؛ لأنه عوض، أو كالعوض من مصدرها، ومن ثم لا يجتمعان، ومن هنا، قال ابن مالك: إنَّ العرب لم تقدِّر أحرف النداء عوضاً من أدعو، وأنادي؛ لإجازتهم حذفها.

٧، ٨ - السابع والثامن: ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، وللأمر الأوَّل منع البصريَّون حذفَ المفعول الثاني من نحو: «ضربني وضربته زيد» لثلاً يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأوَّل، ولا اجتماع الأمرين امتنع عند البصريين - أيضاً - حذفَ المفعول في نحو: «زيدٌ ضربته»؛ لأنَّ في حذفه تسليط ضرب على العمل في زيد مع قطعه عنه وإعمال الابتداء مع التمكن من إعمال الفعل، ثم حملوا على ذلك: «زيد ما ضربته، أو هل ضربته» فمنعوا الحذف، وإن لم يؤدِّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع رأسها في «أكلت السمكة حتى

(١) هو لاجارية من الأنصار..

(٢) موطن الشاهد: (دلوي دونكا).

وجه الاستشهاد: وقوع «دلوي» مفعولاً به لفعل محذوف؛ تقديره: خذ، يفسره دونكا المذكور بعده.

(٣) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٧، مد).

رأسها» إلا أن يُذكر الخبر، فتقول: مأكول؛ ولا اجتماعهما مع الإلباس، منع الجميع تقديم الخبر في نحو: «زيد قام»، ولانتفاء الأمرين؛ جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو: «زيد ضربَ عمراً»<sup>(١)</sup>، وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجازوا «زيداً أجله أحرز» وقال البصريون في قوله<sup>(٢)</sup>:

١٠٣٠ - [قَتْنَا فِذْ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بُيُوتِهِمْ] بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا<sup>(٣)</sup>

إنَّ عَطِيَّةً: مبتدأ، وإيَّاهم: مفعول عَوْدٍ، والجملة: خبر كان، واسمها: ضمير الشأن. وقد خفيت هذه التُّكْتَةُ على ابن عصفور، فقال: هربوا من محذور - وهو أن يفصلوا بين كان واسمها بمعمول خبرها - فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدّم خبر المبتدأ، وقد بيّنا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقدّم معموله، وهذا بخلاف علّة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية في نحو: «ما ضربتُ زيداً» فإنه لنفس العلّة/المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حشواً.

[١٧٢/١]

### تنبيه

رُبَّمَا حُوِّلَ مَقْتَضَى هَذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا فِي ضَرُورَةٍ، أَوْ قَلِيلٍ مِنَ الْكَلَامِ.

فَالأَوَّلُ كَقَوْلِهِ<sup>(٤)</sup>:

[السَّريع]

١٠٣١ - وَخَالِدٌ يَحْمَدُ سَادَاتُنَا [بِالْحَقِّ لَا يَحْمَدُ بِالْبَاطِلِ]<sup>(٥)</sup>

(١) أجازوا: «عمراً زيدَ ضرب». .

(٢) القائل: هو الفرزدق، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (بما كان إيَّاهم عطيةً عوداً).

وجه الاستشهاد: وقوع «عطية» مبتدأ مرفوعاً، و «إيَّاهم» مفعولاً أوَّلَ مقدّماً لفعل «عَوْدٌ» والمفعول الثاني محذوف وجملة (عطية عود إيَّاهم): في محلّ نصب خبر «كان» الناقصة؛ واسمها ضمير الشأن المحذوف؛ كما جاء في المتن؛ والشاهد فيه تقديم معمول الخبر «عَوْدٌ» على المبتدأ «عطية» على مذهب البصريين؛ وهو يتناسب مع الوجه الذي ارتضاه ابن هشام في المتن.

(٤) لم ينسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (خالد يَحْمَدُ ساداتنا).

وجه الاستشهاد: حذف المفعول به؛ لأنّ الأصل: يحمده ساداتنا. وقد خالف الشاعر =

وقوله<sup>(١)</sup>:

[الرجز]

١٠٣٢ - [قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخَبِيرِ تَدْعِي عَلِيَّ ذَنْبًا] كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ<sup>(٢)</sup>

وقيل: هو في صيغ العموم أسهل؛ ومنه قراءة ابن عامر<sup>(٣)</sup> ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ  
الْحَسَنُ﴾<sup>(٤)</sup>.

والثاني؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

[مجزوء الكامل]

١٠٣٣ - بِعُكَاظٍ يُعْشِي النَّاطِرِبِ - ن - إِذَا هُمْ لَمَحُوا - شِعَاعُهُ<sup>(٦)</sup>

فإن فيه تهيئة «لمحوا» للعمل في «شعاعه» مع قطعها عن ذلك بإعمال  
«يُعشي» فيه، وليس فيه إعمال ضعيف دون قوي، وذكر ابن مالك<sup>(٧)</sup> في  
قوله<sup>(٨)</sup>:

[البيسط]

١٠٣٤ - عَمَّمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غَوَاتِهِمْ فَكُنْتَ مَالِكِ ذِي غَيِّ وَذِي رَشْدٍ<sup>(٩)</sup>

= شرطين لحذفه؛ وهما: أن لا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه.  
والثاني: ألا يؤدي إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القوي؛ فحذف الهاء  
من «يحمده» يسلط «يحمد» على «خالد» فينصبه على أنه مفعول به مُقَدَّم. ولكنَّ  
الشاعر رفع «خالد» بالابتداء، وقطع تسلط الفعل «يحمد» عليه، كما أعمل الابتداء في  
«خالد» مع إمكان إعمال «يحمد» فيه.

(١) تقدّم البيت بالترقيم «٣٦٤ و ٨٨٢» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (كله لم أصنع).

وجه الاستشهاد: حذف الضمير العائد إلى المبتدأ من جملة الخبر؛ لأن الأصل: كَلَّهُ  
لم أصنعه؛ وهذا الحذف قياسي عند الفراء، إذا كان المحذوف مفعولاً به، والمبتدأ  
لفظ «كل» كما في هذا الشاهد.

(٣) الدمشقي؛ وهو من القراء السبعة. (٤) س: ٥٧ (الحديد، ١٠، مد).

(٥) القائلة: هي عاتكة بنت عبد المطلب؛ واللّمح: سرعة إبصار الشيء. الشعاع: خيوط الضوء.

(٦) موطن الشاهد: (يعشي، لمحوا شعاعه).

وجه الاستشهاد: حذف مفعول «لمحوا» بعد قطعه عن العمل، وإعمال فعل «يُعشي»  
في شعاعه؛ فشعاعه فاعل لفعل يُعشي مرفوع، والهاء: في محلّ جرّ بالإضافة.

(٧) مرّت ترجمته. (٨) تقدّم البيت برقم «٢١١» وعلّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (غواتيهم).

وجه الاستشهاد: روي البيت بجرّ «غواتيهم» ونصبها، ورفعها؛ فالجرّ على معنى  
«إلى»، والتّصّب على معنى الواو، والرّفْع على الابتداء؛ وفيها الشذوذ الذي أشار إليه  
المصنّف في المتن.



إنه يُروى «عُواتهم» بالأوجه الثلاثة؛ [فإن ثبتت رواية الرَّفْع فهو من الوارد في النوع الأوّل في الشّدوذ، إذ لا ضرورة تمنع من الجرّ والتّصّب، وقد رُويًا]<sup>[120]</sup>.

### [بيان أنه قد يُظنّ أنّ الشيء من باب الحذف، وليس منه]

جَرَتْ عادة التّحوّيتين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصاراً واقتصاراً، ويريدون بالاختصار: الحذف لدليل، وبالاعتصار: الحذف لغير دليل؛ ويمثلونه بنحو: ﴿كُلُوا وَاشْرَبُوا﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدّى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعُ يَحُلْ»<sup>(٢)</sup>؛ أي: تكن منه خيلة.

والتّحقيق، أن يقال: إنّه تارة يتعلّق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل من غير تعيين مَنْ أوقعه، أو من أوقع عليه، فيجاء بمصدره مُسنداً إلى فعل كون عام، فيقال: حصل حريقٌ أو نهبٌ.

وتارة يتعلّق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوى، إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمّى محذوفاً؛ لأنّ الفعل يُنزّل لهذا القصد منزلة ما لا مفعول له؛ ومنه: ﴿رَبِّيَ الَّذِي يُخَيِّئُ وَيُمَيِّتُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup>، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾<sup>(٥)</sup> ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ﴾<sup>(٦)</sup> إذ المعنى: ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة؛ وهل يستوي من يتصف بالعلم، ومن ينتفي عنه العلم. وأوقعوا الأكل والشرب، وذرّوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك؛ ومنه على الأصح: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾<sup>(٧)</sup> الآية. ألا ترى أنّه - عليه الصّلاة والسلام - إنمّا رحمهما إذ كانتا على صفة الذّيادة، وقومهما على السّقي، لا لكون مَذُودهما غنماً، ومسقيهم إبلاً، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿لَا تَسْقَى﴾<sup>(٧)</sup> السّقي، لا المسقي، ومن لم يتأمل قدر: يَسْقُونَ إبْلَهُمْ، وتذودان غنمهما، ولا نَسْقَى غنمنا.

[120] ساقطة من (خ).

- (١) س: ٢ (البقرة، ن: ٦٠، مد).  
 (٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥٨، مد).  
 (٣) س: ٣٩ (الزّمر، ن: ٩، مك).  
 (٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣١، مك).  
 (٥) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٢٠، مد).  
 (٦) س: ٢٨ (القصص، ن: ٢٣، مك).  
 (٧) س: ٢٥٥/٢ (مجمع الأمثال).

وتارة يقصد إسناد الفعل إلى فاعله، وتعليقه بمفعوله، فيذكران؛ نحو: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَرْبَابًا﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزَّيْفَ﴾<sup>(٢)</sup>، وقولك: «ما أحسن زيداً» وهذا النوع إذا لم يذكر مفعوله، قيل: محذوف؛ نحو: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾<sup>(٣)</sup> وقد يكون في اللفظ ما يستدعيه، فيحصل الجزم بوجود تقديره؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٤)</sup> ﴿وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْحُسَيْنَ﴾<sup>(٥)</sup> و<sup>(٦)</sup>:

[الوافر]

١٠٣٥ - [حَمَيْتَ حِمَىٰ تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(٧)</sup>

## بيان مكان المقدر

[١٧٢/ب] القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل/من وجهين؛ الحذف، ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يُقدَّر المفسر في نحو: «زيداً رأيت» مقدماً عليه. وجوز البيانئون تقديره مؤخراً عنه، وقالوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يُرتكَبُ ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي لذلك.

فالأول نحو: «أَيُّهُمْ رأيت»؟ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله؛ ونحو: ﴿وَأَمَّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾<sup>(٨)</sup> فيمن نصب، إذ لا يلي «أما» فعل، وكنا قدّمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يُقدَّر مؤخراً عن زيد؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ثم ظهر لنا أنه يحتمل تقديره مقدماً؛ لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدّم على المعمول، اللهم إلا أن يُقدَّر المتعلق فعلاً فيجب التأخير؛ لأنّ الخبر الفعلية لا يتقدّم على المبتدأ في مثل هذا، وإذا قلت: «إنّ خلفك زيداً» وجب تأخير المتعلق؛ فعلاً كان، أو اسماً؛ لأنّ مرفوع. «إنّ» لا يسبق منصوبها.

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٣٠، مد). (٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٣٢، مك).

(٣) س: ٩٣ (الضحى، ن: ٣، مك). (٤) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤١، مك).

(٥) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٠، مد). (٦) تقدّم البيت برقم ٨٨٧ وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (حَمَيْتَ).

وجه الاستشهاد: مجيء مفعول «حَمَيْتَ» مُضمراً؛ لأنّ التقدير: ما شيء حميته

بمستباح؛ وحكم تقدير المفعول - هنا - الوجوب.

(٨) س: ٤١ (فصلت، ن: ١٧، مك).

وإذا قلت: «كَانَ خَلْفَكَ زَيْدٌ»، جاز الوجهان، ولو قَدَّرته فعلاً؛ لأنَّ خبر كان يتقدّم مع كونه فعلاً على الصّحيح، إذ لا تلتبس الجملة الاسميّة بالفعلية.

والثاني؛ نحو: متعلّق بآء البسملة الشّريفة، فإنَّ الزّمخشريّ<sup>(١)</sup> قدّره مؤخراً عنها؛ لأنَّ قريشاً كانت تقول: باسم اللّات والعزّى نفعل كذا، فيؤخّرون أفعالهم عن ذكر ما اتّخذوه معبوداً لهم، تفخيماً لشأنه بالتّقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنّه الحقيق بذلك، ثمّ اعترض بـ ﴿أَقْرَأْ بِأَسْمِ رَبِّكَ﴾<sup>(٢)</sup> وأجاب: بأنّها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهمّ، وأجاب عنه السّكاكيّ<sup>(١)</sup> بتقديرها متعلّقة بـ ﴿أَقْرَأْ﴾<sup>(٢)</sup> الثاني. واعترضه بعض العصريين<sup>(٣)</sup> باستلزامه الفّصل بين المؤكّد وتأكيده بمعمول المؤكّد؛ وهذا سهو منه، إذ لا توكيد هنا، بل أمرٌ أولاً بإيجاد القراءة، وثانياً بقراءة مقيدة؛ ونظيره: ﴿الَّذِي خَلَقَ، خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾<sup>(٢)</sup> ومثل هذا، لا يسميه أحد توكيداً. ثمّ هذا الإشكال لازم له على قوله: إنّ الباء متعلّقة باقراً الأوّل؛ لأنّ تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيداً، فكذا تقييد الأوّل، ثمّ لو سلم ففضل الموصوف من صفته بمعمول الصّفة جائز باتّفاق؛ كـ «مررتُ برجلٍ عمرًا ضاربٍ» فكذا في التّوكيد، وقد جاء الفّصل بين المؤكّد والمؤكّد في ﴿وَلَا يَحْزَبُ وَيَرْضَى بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾<sup>(٤)</sup> مع أنّهما مفردان، والجمل أحمل للفصل، وقال الرّاجز<sup>(٥)</sup>:

[الرجز]

١٠٣٦ - [إِذَا بَكَيْتُ قَبْلْتَنِي أَرَبَعًا] إِذَنْ ظَلَمْتُ الدَّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا<sup>(٦)</sup>

### تنبيه

ذكروا أنّه إذا اغترض شرطاً على آخر؛ نحو: «إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ» فإنّ الجواب المذكور للسّابق منهما، وجوابُ الثاني محذوفٌ مدلولٌ

(١) مرّت ترجمته.

(٢) هو: أحمد بن يوسف الحلبيّ المعروف بالسّمين، مفسّر، وعالم بالعربية، والقراءات توفي سنة: ٧٥٦ هـ.

(٤) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٥١، مد). (٥) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٦) موطن الشاهد: (إذن ظلمت الدهر أبكي أجمعا).

وجه الاستشهاد: الفّصل بين المؤكّد والمؤكّد بجملة أبكي؛ لأنّ «أجمعا» توكيد لـ «الدهر»؛ والفصل بين المؤكّد والمؤكّد جائز عند النّحاة.

[١/١٧٣] عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في الجواب المتأخر/ عن القسم والشرط؛ ولهذا، قال محققو الفقهاء في المثال المذكور: إنها لا تطلق حتى تقدم المؤخر وتؤخر المقدم، وذلك؛ لأن التقدير - حينئذٍ - إن شربت فإن أكلت، فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، وفيه نظر، إذ لم يتوال شرطان وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر<sup>(٢)</sup>: [البيسط]

١٠٣٧ - إِنْ تَسْتَعِيْثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِثْلًا مَعَايِلَ عِرْزَانَهَا كَرَمٌ<sup>(٣)</sup>  
وقول ابن ذريرد<sup>(٤)</sup>:

[الرجز]

١٠٣٨ - فَإِنْ عَثَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلْتِ نَفْسِي مِنْ هَاتَا فَقُولَا: لَالْعَا<sup>(٥)</sup>  
إذ الآية الكريمة لم يذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل: إن أردت أن أنصح لكم، فلا ينفعكم نصحي إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أن يُقدَّر الجواب بعدهما ثم يُقدَّر بعد ذلك مقدماً إلى جانب الشرط الأول، فلا وجه له، والله أعلم.

### بيان مقدار المُقدَّر

ينبغي تقليبه ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل.  
ولذلك، كان تقدير الأخفش<sup>(٦)</sup> في «ضربتي زيدا قائماً»: ضربه قائماً،

(١) س: ١١ (هود، ن: ٣٤، مك).

(٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (إن تستغيثوا، إن تُذْعَرُوا تَجِدُوا).

وجه الاستشهاد: وقوع فعل «تجدوا» جواب الشرط الأول، وجواب «إن» الثانية محذوف؛ لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه.

(٤) مرّت ترجمته.

(٥) موطن التمثيل: (فإن عثرت بعدها إن وألت نفسي).

وجه التمثيل: وقوع جملة (قولا: لالعا) في محلّ جزم جواب الشرط، الأول؛ وجواب «إن» الثانية محذوف؛ لدلالة الشرط الأول وجوابه عليه؛ كما في الشاهد السابق.

(٦) مرّت ترجمته.

أولى من تقدير باقي البصريين : حاصلٌ إذا كان - أو إذ كان - قائماً ؛ لأنه قدّر اثنين ، وقدّروا خمسة ، ولأنّ التّقدير من اللفظ أولى .

وكان تقديره في : «أنت مئّي فرسخان» بُعدك مئّي فرسخان ، أولى من تقدير الفارسيّ : أنت مئّي ذو مسافة فرسخين ؛ لأنه قدّر مضافاً لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلّق به الظرف ، والفارسيّ قدّر شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث .

وضعف قول بعضهم في : ﴿ وَأَسْرِبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ ﴾<sup>(١)</sup> إنّ التّقدير : حبّ عبادة العجل ، والأولى : تقدير الحبّ فقط .

وضعف قول الفارسيّ ومن وافقه في ﴿ وَاللّٰتِي بَيِّنَ ﴾<sup>(٢)</sup> الآية : إنّ الأصل واللّائي لم يحضن ، فعدّتهنّ ثلاثة أشهر ، والأولى أن يكون الأصل : واللّائي لم يحضن كذلك .

وكذلك ينبغي أن يقدر في نحو : «زيدٌ صنعَ بعمرو جميلاً وبخالدٍ سوءاً ، وبكرٌ» ؛ أي : كذلك ، ولا يقدر عين المذكور قليلاً للمحذوف ، ولأنّ الأصل في الخبر الأفراد ، ولأنه لو صرّح بالخبر ، لم يحسن إعادة ذلك المتقدّم ؛ لثقل التكرار .

ولك ألا تُقدّر في الآية شيئاً البتة ، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفاً على الموصول ، فيكون الخبر المذكور لهما معاً ، وكذا تصنع في نحو : «زيدٌ في الدّار وعمرو» ، ولا يتأتى ذلك في المثال السّابق ؛ لأنّ إفراد فاعل الفعل ياباه ، نعم لك أن تسلمّ فيه من الحذف ، بأن تقدّر العطف على ضمير الفعل ؛ لحصول الفضل بينهما .

فإن قلت : لو صحّ ما ذكرته في الآية ، والمثال السّابق ؛ لصحّ «زيدٌ قائمان وعمرو» بتقدير : زيد وعمرو قائمان .

قلت : إن سلّم منعه ، فلقبح اللفظ ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدده ، ولكن يشهد للجواز قوله<sup>(٣)</sup> :

[الطويل]

١٠٣٩ - وَلَسْتُ مُقِرّاً لِلرِّجَالِ ظِلَامَةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الْأَكْرَمَانَ وَخَالِيَا<sup>(٤)</sup>

(١) س : ٢ (البقرة ، ن : ٩٣ ، مد) . (٢) س : ٦٥ (الطلاق ، ن : ٤ ، مد) .

(٣) لم يُنسب إلى قائل معيّن .

(٤) موطن الشاهد : (عمّي الأكرمان وخاليا) .

وجه الاستشهاد : وقوع الواو عاطفةً «خالي» على «عمّي» ؛ والأصل : أبى ذاك عمّي =

[١٧٣/ب] وقد جَوَزُوا/ في: «أنت أعلم وزيد» كَوَّنَ زيد مبتدأ، حذف خبره، وكونه عطفاً على أنت، فيكون خبراً عنهما.

### بيان كيفية التقدير

إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جاز ومجرور مضمرة عائداً على ما يحتاج إلى الرباط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدرج.

فالأول؛ نحو: ﴿كَأَلَيْهِ يَعْشَوْنَ عَلَيَّ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: كدوران عين الذي.

والثاني؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

١٠٤٠ - إِذَا قَامَتَا تَضَوُّعَ الْمِسْكِ مِنْهُمَا نَسِيمَ الصَّبَا جَاءَتْ بِرِيَا الْقَرْنُفْلِ<sup>(٣)</sup>

أي: تَضَوُّعاً مثل تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا.

والثالث؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْرَى نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾<sup>(٤)</sup>، أي: لا

تجزى فيه، ثم حذف «في» فصار لا تجزى، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أتت حذفاً دفعة. ونقل ابن الشجري القول الأول عن الكسائي، واختاره؛ قال: «والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية؛ منهم سيبويه والأخفش: يجوز الأمران» اهـ. وهو نقل غريب.

### ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن

فيقدر في «ضربي زيداً قائماً»: ضربه قائماً، فإنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقدير، دون «إذ كان، أو إذا كان» ويقدر «اضرب» دون «هن في»: «زيداً اضربه».

= وخالي الأكرمان، ولكن الشاعر قدم الصفة على الموصوف الثاني للضرورة الشعرية.

(١) س: ٣٣ (الأحزاب: ن: ١٩، مد).

(٢) القائل: هو امرؤ القيس.

(٣) موطن الشاهد: (تضوع المسك منهما نسيم الصبا...).

وجه الاستشهاد: تعلق (نسيم الصبا) بصفة محذوفة لمفعول مطلق محذوف؛ لأن التقدير: تَضَوُّعاً مثل نَسِيمِ الصَّبَا، أو غير ذلك.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٨، ١٢٣، مد).

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معني، أو صناعة قُدِّر ما لا مانع له، فالأول؛ نحو: «زَيْدًا اضْرِبْ أخاه» يقدر فيه أهْنُ دون اضْرِبْ، فإن قلت: «زَيْدًا أهْنُ أخاه» قَدَّرت أهْنُ. والثاني؛ نحو: «زَيْدًا امْرُؤٌ بِهِ» تقدِّر فيه جاوزَ دون امرؤ؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم. إن كان العامل مِمَّا يتعدى تارةً بنفسه، وتارةً بالجار؛ نحو، نصح في قولك: «زَيْدًا نصحتُ له» جاز أن يقدر: نصحتُ زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومِمَّا لا يقدر فيه مثل المذكور لمانعٍ صناعيِّ قوله<sup>(١)</sup>: [الرجز]

١٠٤١ - يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ، دَلْوِي دُونِكَ<sup>(٢)</sup>

إذا قدر دلوي منصوباً فالمقدرُ خُذْ، لا دُونِكَ، وقد مضى، وقوله<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

١٠٤٢ - [أَكْرَرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ] وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا<sup>(٤)</sup>

النَّاصِبُ فيه للقوانس فعلٌ محذوف، لا اسمٌ تفضيل محذوف؛ لأننا فررنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يعمل فيه المقدر؟ إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من «أل»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿لَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَيَّ مَا جَاءَنَا مِنْ آلِيْنَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾<sup>(٥)</sup>: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نؤثرك؛ لأن القسم لا يُجاب بـ«لا» في الضرورة؛ كقول أبي طالب<sup>(٦)</sup>:

[الكامل]

١٠٤٣ - وَاللَّهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أَوْسَدَ فِي الثَّرَابِ دَفِينًا<sup>(٧)</sup>

(١) تقدّم البيت برقم «١٠٢٩» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (دلوي دُونِكَ).

وجه الاستشهاد: وقوع «دلوي» مفعولاً به لفعل محذوف؛ تقديره: خُذْ، وهذا خلاف

المألوف من تقدير المحذوف من لفظ المذكور.

(٣) القائل: هو العباس بن مرداس، قاله قبل إسلامه.

(٤) موطن الشاهد: (أَضْرَبَ مِنَّا بِالسُّيُوفِ الْقَوَانِسَا).

وجه الاستشهاد: وقوع «أَضْرَبَ» مفعولاً به لفعل محذوف؛ تقديره: ولم أَرِ

أَضْرَبَ... وهذا خلاف المألوف، كما في المثال السابق.

(٥) س: ٢٠ (طه، ن: ٧٢، مك). (٦) مرّت ترجمته.

(٧) تقدّم البيت برقم «٥١٨» وعلّق عليه.

موطن الشاهد: (لن يصلوا).

/ وقال الفارسي<sup>(١)</sup> ومتابعوه في ﴿وَأَلْتَمِسُ لَكَ مَحْضَنًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ التَّقْدِير: فَعَدَّتْهُنَّ ثلاثة أشهر، وهذا لا يحسن، وإن كان ممكناً؛ لأنه لو صُرِّحَ به، اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك، ولا تُعاد الجملة الثانية/[121].

## إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً، فأيهما أولى؟

قال الواسطي<sup>(٣)</sup> /: الأُولَى كَوْنُ المحذوف المبتدأ؛ لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة وقال العبدِيُّ<sup>(٤)</sup> : الأُولَى: كونه الخبر؛ لأنَّ التَّجَوُّزَ في أواخر الجملة أسهل، نقل القولين ابنُ إِيَّازٍ<sup>(٥)</sup>.

ومثال المسألة: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره؛ ومثله: ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: الذي يطلب منكم طاعة معلومة، لا يُزْتَابُ فيها، لا إيمان باللسان، لا يُوَاطِئُه القلبُ، أو طَاعَتُكُمْ/طاعة/[121] معروفة؛ أي: عُرفَ أنها بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم، من هذه الأيمان الكاذبة.

ولو عَرَضَ ما يُوجب التَّعْيِينَ، عُمِلَ به؛ كما في: «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ» على القول بأنَّهما جملتان، إذ لا يُحذف الخبر وجوباً، إلَّا إذا سَدَّ شَيْءٌ مَسَدَهُ؛ ومثله: «حَبَّذَا زَيْدٌ» إذا حُمِلَ على الحذف. وجزم كثير من التَّحْوِيَّينَ في نحو:

[121] ساقطة من (خ).

= وجه الاستشهاد: وقوع جواب القسم مُصَدِّراً بـ «لن» للضرورة الشعرية.

- (١) مرَّت ترجمته.
- (٢) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ٤، مد).
- (٣) هو أبو محمَّد، القاسم بن القاسم. له شرح اللُّمَع، وشرح التصريف الملوكي، لابن جني، وغيرهما، مات سنة: ٦٢٦ هـ.
- (٤) هو أبو طالب، أحمد بن بكر، نحوي بارع، أخذ عن السيرافي، والفارسي، والرُّمَّاني. توفي سنة: ٤٠٦ هـ.
- (٥) هو أبو محمَّد، الحسين بن بدر، بغداديّ من أعلام عصره، في النحو والصرف. توفي سنة: ٦٨١ هـ.
- (٦) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٨ و ٨٣، مك).
- (٧) س: ٢٤ (النور، ن: ٥٣، مد).



«عَمْرُكَ لِأَفْعَلَنْ» و «أَيْمُنُ اللَّهُ لِأَفْعَلَنْ» بأن المحذوف الخبر، وجوز ابن عصفور<sup>(١)</sup> كَوْنَهُ المبتدأ؛ ولذلك، لم يَعُدَّهُ فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده؛ لذلك؛ قال: «والتقدير إما قَسَمِي أَيْمُنُ اللهُ، أو أَيْمُنُ اللهُ قَسَمٌ لِي» اهـ. ولو قَدَرْتَ أَيْمُنُ اللهُ قَسَمِي، لم يمتنع، إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة، يجب كونها الخبر على الصَّحِيح.

## إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأ والباقي خبراً، فالثاني أولى

لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلاً حذف فاعلاً الفعل، فإنه غير الفاعل.

اللهم إلا أن يعتضد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشْبِهُهُ، أو بموضع آتٍ على طريقته.

فالأول؛ كقراءة شُغْبَةَ: «يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا»<sup>(٢)</sup> بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير<sup>(٣)</sup>: «كَذَلِكَ يُوحَى إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ»<sup>(٤)</sup> بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم: «وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءُؤُهُمْ»<sup>(٥)</sup> ببناء زُيِّنَ للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله<sup>(٦)</sup>: [الطويل]

١٠٤٤- لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ، ضَارِعٌ لِخُصُومَةٍ [وَمُخْتَبِطٌ مِمَّا تُطْبِخُ الطَّوَائِحُ]<sup>(٧)</sup>  
فيمن رواه مبنياً للمفعول، فإنَّ التَّقْدِيرَ: يُسَبِّحُهُ رِجَالٌ، وَيُوحِيهِ اللهُ، وَزَيَّنَهُ شُرَكَاءُؤُهُمْ، وَيَبْكِيهِ ضَارِعٌ، وَلَا تُقَدَّرُ هَذِهِ الْمَرْفُوعَاتُ مَبْتَدَأَاتٍ حُذِفَتْ أَخْبَارُهَا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ قَدْ ثَبِتَتْ فَاعِلِيَّتُهَا فِي رِوَايَةِ مَنْ بَنَى الْفِعْلَ فِيهِنَّ لِلْفَاعِلِ.

(١) مرّت ترجمته. (٢) س: ٢٤ (النور، ن: ٣٦، مد).

(٣) مرّت ترجمته. (٤) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٣، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٣٧، مك).

(٦) القائل: هو الحراث بن نهيك، ويُنسب إلى لبيد بن ربيعة، وإلى غيرهما.

(٧) موطن الشاهد: (لِيُنَبِّكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ).

وجه الاستشهاد: وقوع «ضارع» فاعلاً لفعل محذوف؛ تقديره: يبكيه، ولا يجوز تقدير «ضارع» مبتدأ محذوف الخبر؛ لأنَّ الرّواية الثانية جاءت: لبيك يزيداً ضارعٌ؛ فَكَانَ فاعلاً صراحةً.

والثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾<sup>(١)</sup>، فلا يقدر ليقولن الله خلقهم بل «خلقهم الله» لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع؛ وهو: ﴿وَلَيْن سَأَلْتَهُم مَّن خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾<sup>(٢)</sup>، وفي مواضع آتية على طريقته؛ نحو: ﴿قَالَتْ مَن آتِيَاكَ هَذَا قَالَ نَبَاتِي الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿قَالَ مَن يُعْجِبُ الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنشَأَهَا﴾<sup>(٤)</sup>.

## إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً؛ فكونه ثانياً أولى

وفيه مسائل؛

إحداها؛ نون الوقاية في نحو: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾<sup>(٥)</sup>، و ﴿تَأْمُرُونِي﴾<sup>(٦)</sup> فيمن قرأ بنون واحدة؛ وهو قول أبي العباس<sup>(٧)</sup>، وأبي سعيد<sup>(٧)</sup>، وأبي علي<sup>(٧)</sup>، [ب/١٧٤] وأبي الفتح<sup>(٧)</sup>، وأكثر المتأخرين. وقال سيبويه<sup>(٧)</sup>،/ واختاره ابن مالك<sup>(٧)</sup>: إن المحذوف الأولى.

الثانية؛ نون الوقاية مع نون الإناث في نحو قوله<sup>(٨)</sup>:

١٠٤٥- [تَرَاهُ كَالشُّغَامِ يُعَلُّ مِسْكَاً] يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَيْنِي<sup>(٩)</sup>

هذا هو الصحيح، وفي البسيط أنه مُجمع عليه؛ لأن نون الفاعل، لا يليق بها الحذف، ولكن في التسهيل: أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

الثالثة؛ تاء الماضي مع تاء المضارع في نحو: ﴿نَارًا تَلْقَظُنَّ﴾<sup>(١٠)</sup>، وقال أبو البقاء<sup>(٧)</sup> في قوله تعالى ﴿فَإِن تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْسِدِينَ﴾<sup>(١١)</sup>: «يضعف كون»

(١) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٨٧، مك). (٢) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٩، مك).

(٣) س: ٦٦ (التحریم، ن: ٣، مد). (٤) س: ٣٦ (يس، ن: ٧٨، ٧٩، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ٨٠، مك). (٦) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٤، مك).

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) القائل: هو عمرو بن معد يكرب الزبيدي.

(٩) موطن الشاهد: (فليني).

موطن الشاهد: حذف نون الوقاية، وبقاء نون الإناث مع الفعل؛ لأنها في محل رفع

فاعل، ولا يجوز حذف الفاعل، كما أسلفنا.

(١٠) س: ٩٢ (الليل، ن: ١٤، مك). (١١) س: ٣ (آل عمران، ن: ٦٣، مد).

«تولّوا» فعلاً مضارعاً؛ لأنَّ أحرف المضارعة، لا تحذف «اه؛ وهذا فاسد؛ لأنَّ المحذوف الثانية؛ وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إنَّ التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك، لا شك فيها؛ نحو: ﴿نَاراً تَلْظَى﴾، ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ﴾<sup>(١)</sup>.

الرابعة؛ نحو: مَقُولٌ وَمَبِيعٌ، المحذوفُ منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة؛ خلافاً للأخفش<sup>(٢)</sup>.

الخامسة؛ نحو: إقامة واستقامة، والمحذوفُ منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عينُ الكلمة؛ خلافاً للأخفش أيضاً.

السادسة؛ نحو<sup>(٣)</sup>:

[الرجز]

١٠٤٦ - يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبَيْلِ<sup>(٤)</sup>

بفتحهما، و<sup>(٥)</sup>:

[المنسرح]

١٠٤٧ - [يَا مَنْ رَأَى عَارِضاً أَسْرُبِهِ] بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ<sup>(٦)</sup>

وهذا هو الصَّحِيح؛ خلافاً للمبرد<sup>(١)</sup>.

السابعة؛ نحو: «زيدٌ وعمرو قائم» ومذهب سيبويه<sup>(١)</sup> أنَّ الحذف فيه من الأوَّل [لسلامته من الفصل، ولأنَّ فيه إعطاء الخبر للمجاور]<sup>[122]</sup> مع أنَّ مذهبه في نحو:

[122] زيادة من (خ).

(١) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٣، مد).

(٢) مرّت ترجمته.

(٣) تقدّم البيت برقم «٨٢٥» وقد علّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (زيدٌ زيدٌ اليعملات).

وجه الاستشهاد: حذف المضاف إليه بعد المضاف «زيد» الثاني؛ لأنَّ الأصل: يا زيد اليعملات، يا زيد... وهذا ما عليه سيبويه، وابن الحاجب.

(٥) تقدّم برقم «٧٠٧» وقد علّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (ذراعي وجبهة الأسد).

وجه الاستشهاد: حذف المضاف إليه بعد المضاف الثاني «جبهة»؛ لأنَّ التقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته؛ ويجوز وجه آخر، وهو الفصل بين المضاف «ذراعي» =

## ١٠٤٨ - يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَفْمَلَاتِ

أَنَّ الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: «إنما اعتُرض بالمُضاف الثاني بين المتضايقين؛ ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضاً ممّا ذهب. وأمّا هنا، فلو كان قائم خبراً عن الأول؛ لوقع في موضعه، إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره، إذ كان الخبرُ يحذف بلا عوض؛ نحو: «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك» اهـ. وقيل أيضاً: كلٌّ من المبتدئين عامل في الخبر؛ فالأولى إعمالُ الثاني لِقُرْبِهِ، ويلزم من هذا التعليل أن يُقال بذلك في مسألة الإضافة.

## تنبيه

الخلاف إنما هو عند التردّد، وإلّا فلا تردّد في أنّ الحذف من الأول في قوله<sup>(١)</sup>:

[المنسرح]

١٠٤٩ - نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا، وَأَنْتَ بِمَا عِنْدَكَ رَاضٍ، وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفٌ<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

[الطّويل]

١٠٥٠ - خَلِيلِي هَلْ طَبٌّ؟ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَنَفَانِ<sup>(٤)</sup>  
وفي الثاني في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> إذ لو كان الجوابُ للثاني؛ لجزم، فقلنا بذلك، في

- = والمضاف إليه «الأسد» بما ليس بظرف؛ وهو قوله: «وجبهة» ومعلوم أنّ الفصل بغير الظرف غير جائز إلا لضرورة؛ ولذا، فالوجه الأول أرجح.
- (١) القائل: هو قيس بن الخطيم، ويُنسب إلى عمرو بن امرئ القيس الخزرجي.
- (٢) موطن الشاهد: (نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ).
- وجه الاستشهاد: حذف الخبر في الجملة الأولى؛ لأنّ التقدير: نحن بما عندنا راضون؛ والخبر يقتضي المطابقة، ولا عبرة في كلام من خالف ذلك.
- (٣) تقدّم برقم «٨٥٣» وعلّق عليه.
- (٤) موطن الشاهد: (إني وإن لم تبوحا بالهوى دنفان).
- وجه الاستشهاد: حذف خبر «إني» وإعطاء الخبر «دنفان» لـ «أنتما»؛ لأنّ الأصل: إني دنف وأنتما دنفان؛ وهذا هو الصواب.
- (٥) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٨٨، مك).

نحو: «إِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ»، وفي ﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ﴾<sup>(١)</sup>، ونحو: ﴿وَلَوْ لَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَوْ تَزَنَّلُوا لَعَذَّبْنَا﴾<sup>(٣)</sup> وابنبنى على ذلك المثال أنها لا تطلق حتى تؤخر المقدم، وتقدم المؤخر؛ إذ التقدير: إِنْ أَكَلْتِ فَأَنْتِ طَالِقٌ إِنْ شَرِبْتِ، وجواب الثاني في هذا [١/١٧٥] الكلام - من حيث المعنى - هو الشرط الأول وجوابه، كما أَنَّ الجواب - من حيث المعنى - في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط، بل قال جماعة: إنَّه الجواب في الصنعة أيضاً.  
ومن ذلك قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

١٠٥١ - [فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ] فَإِنِّي - وَقِيَارٌ بِهَا - لَغَرِيبٌ<sup>(٤)</sup>  
وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأن «راض» خبر عنه، ولا يحفظ مثل «نحن قائم» بل يجب في الخبر المطابقة؛ نحو: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْعَافُونَ وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُسْتَحُونَ﴾<sup>(٥)</sup> وأما ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾<sup>(٦)</sup> فأفرد ثم جمع؛ لأنَّ غير المبتدأ والخبر، لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما.

### ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب

حذف الاسم المضاف - ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَنَهُمْ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: أمره؛ لاستحالة الحقيقي، فأما ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾<sup>(٩)</sup> فالباء للتعدية؛ أي: أذهب الله نورهم.

ومن ذلك، ما نُسب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأنَّ الطَّلَب لا يتعلَّق إلا

(١) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٨٨، ٨٩، مك).

(٢) س: ٤٨ (الفتح، ن: ٢٥، مد).

(٣) تقدم البيت برقم «٨٥٤» وعلَّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (إني - وقيار بها - لغريب).

وجه الاستشهاد: حذف خبر «قيار» وإعطاء الخبر «لغريب» لـ «إني»؛ لأنَّ الأصل: إني لغريب بها، وقيار كذلك؛ أو إنَّ «قيار» اسم معطوف بالرفع على اسم «إنَّ» المنصوب قبل استكمال الخبر؛ وهذا الوجه غير مراد هنا.

(٥) س: ٣٧ (الصفات، ن: ١٦٥، ١٦٦، مك).

(٦) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٩٩، مك). (٧) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٢٢، مك).

(٨) س: ١٦ (النحل، ن: ٢٦، مك). (٩) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧، مد).

بالأفعال؛ نحو: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: استمتاعهن، ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ النَّبَاتُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: أكلها، ﴿حُرِّمْنَا عَلَيْهَا طَبِيبَاتٌ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: تناولها؛ لا أكلها؛ ليتناول شرب ألبان الإبل، ﴿حُرِّمَتْ ظُهُورُهُمْ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي: منافعها؛ ليتناول الرُّكوب والتَّحْمِيل، ومثله: ﴿وَأَجَلَتْ لَكُمْ الْأَنْعَامُ﴾<sup>(٥)</sup>.

ومن ذلك، ما علق فيه الطَّلُبُ بما قد وقع؛ نحو: ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup> فإنَّهما قولان قد وقعا، فلا يُتصوَرُ فيهما نقضٌ ولا وفاء، وإنَّما المراد الوفاء بمقتضاهما؛ ومنه: ﴿فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ﴾<sup>(٨)</sup> إذ الذَّوَاتُ لا يتعلَّقُ بها لوم؛ والتَّقْدِيرُ: «في حبه» بدليل ﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾<sup>(٩)</sup>، أو في مراودته بدليل: ﴿تَرْوِدُ فَنَاهَا﴾<sup>(٩)</sup>، وهو أولى؛ لأنَّه فعلها بخلاف الحب، ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: أهل القرية، وأهل العير، ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شَيْبَانَ﴾<sup>(١١)</sup> أي: وإلى أهل مدين بدليل: «أخاهم» وقد ظهر في ﴿وَمَا كُنْتَ تَأْوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾<sup>(١٢)</sup> وأما ﴿وَكَمْ مِّنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾<sup>(١٣)</sup> فقدَر التَّحْوِيلُ «الأهل» بعد «من» و«أهلكننا» و«جاء»، وخالفهم الزَّمخشرى<sup>(١٤)</sup> في الأوَّلَيْنِ؛ لأنَّ القرية تهلك، ووافقهم في: «فجاء» لأجل ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾<sup>(١٥)</sup>، ﴿إِذَا لَأَذَقْنَاكَ ضِعْفَ الْحَيَاةِ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾<sup>(١٦)</sup>؛ أي ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، ﴿لَمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾<sup>(١٧)</sup>؛ أي: رحمته، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ﴾<sup>(١٨)</sup>؛ أي: عذابه؛ بدليل: ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾<sup>(١٩)</sup>، ﴿يُضَاهِيُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾<sup>(٢٠)</sup>؛ أي:

- |                                 |                                  |
|---------------------------------|----------------------------------|
| (١) س: ٤ (النساء، ن: ٢٣، مد).   | (١١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٥، مك).  |
| (٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٣، مد).   | (١٢) س: ٢٨ (القصص، ن: ٤٥، مك).   |
| (٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٦٠، مد).  | (١٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣، مك).   |
| (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٣٨، مك). | (١٤) مرَّت ترجمته.               |
| (٥) س: ٢٢ (الحج، ن: ٣٠، مد).    | (١٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ٣، مك).   |
| (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ١، مد).   | (١٦) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٥، مك). |
| (٧) س: ١٦ (النحل، ن: ٩١، مك).   | (١٧) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ٢١، مد). |
| (٨) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٢، مك).    | (١٨) س: ١٦ (النحل، ن: ٥٠، مك).   |
| (٩) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣٠، مك).    | (١٩) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٥٧، مك). |
| (١٠) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٢، مك).   | (٢٠) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٠، مد).   |

يضاهي قولهم قول الذين كفروا، وقال الأعشى<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

١٠٥٢ - أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا [وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدًا]<sup>(٢)</sup>

/ فحذف المضاف إلى ليلة، والمضاف إليه ليلة، وأقام صفته مقامه/[<sup>123</sup>]

أي: اغتماض ليلة رجل أرمداً؛ وعكسه نيابة المصدر عن الزمان «جتتك طلوع الشمس»؛ أي: وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان، وليس من ذلك: «جتتك مقدم الحاج»؛ خلافاً للزمخشري؛ بل المقدم اسم لزمان القدوم.

### تنبيه

إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف، يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما؛ فتقديره مع الثاني أولى؛ نحو: ﴿الْحَجُّ حَجٌّ أَشْهُرٌ﴾<sup>(٣)</sup>، ونحو: ﴿وَلَكِنَّ الْأَمْرَ مَنْ أَمَّنْ﴾<sup>(٤)</sup> فيكون/التقدير: الحجُّ حجٌّ أشهر، والبرُّ برٌّ من آمن، [١٧٥/ب] أولى من أن يقدر: أشهر الحج أشهر، وذا البرُّ من آمن؛ لأنك في الأول قدرت عند الحاجة إلى التقدير، ولأنَّ الحذف من آخر الجملة أولى.

### حذف المضاف إليه

يكثر في بياء المتكلم، مضافاً إليها المنادى؛ نحو: ﴿رَبِّ أَعْفِرْ لِي﴾<sup>(٥)</sup> وفي الغايات؛ نحو: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: من قبل الغلب، ومن بعده، وفي: «أَيُّ وَكُلُّ وَبَعْضٌ / وَغَيْرٌ بَعْدَ «لَيْسَ»/[<sup>124</sup>]، وربما جاء في غيرهن؛ نحو: ﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٧)</sup> فيمن ضم، ولم ينون؛ أي: فلا خوف شيء عليهم، وسمع «سلام عليكم» فيحتمل ذلك؛ أي: سلام الله، أو إضمار أل.

[124] ساقطة من (خ).

[123] ساقطة من (خ).

(١) ميمون بن قيس.

(٢) موطن الشاهد: (ألم تغتمض عينك ليلة أرمدا).

وجه الاستشهاد: حذف المضاف الواقع مفعولاً مطلقاً - المضاف إلى ليلة - والمضاف إليه ليلة؛ وهو «رجل» وإقامة صفته مقامه؛ لأنَّ الأصل: ألم تغتمض عينك اغتماض ليلة رجل أرمداً؟

(٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٧، مد).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٧، مد).

(٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥١، مك).

(٦) س: ٣٠ (الروم، ن: ٤، مك).

(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٩، مد).

## حذف اسمين مضافين

﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾<sup>(١)</sup> أي فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى  
القلوب، ﴿قَبْضَكَ مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: من أثر حافر فرس الرسول،  
﴿كَالَّذِي يُعْتَنِي عَلَيْهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: كدوران عين الذي يُعْتَنِي، وقال<sup>(٤)</sup>:  
[الطويل]

١٠٥٣ - [فَأَذْرَكَ إِزْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمُهَا] وَقَدْ جَعَلْتَنِي مِنْ «حَزِيمَةٍ» إِضْبَعًا<sup>(٥)</sup>  
أي ذا مسافة إصبع.

## حذف ثلاثة متضائفات

﴿مَكَانَ قَابِ قَوْسَيْنِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين؛  
فحذفت ثلاثة من اسم كان، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري<sup>(٧)</sup>.

### تنبيه

للقاب معنيان: القدر، وما بين مَقْبُضِ القوس وطَرَفَيْهَا؛ وعلى تفسير  
الذي في الآية بالثاني، فقيل: هي على القلب؛ والتقدير: قابي قوس، ولو  
أريد هذا؛ لأغنى عنه ذكر القوس.

## حذف الموصول الاسمي

ذهب الكوفيتون والأخفش<sup>(٧)</sup> إلى إجازته، وتبعهم ابن مالك<sup>(٧)</sup>، وشرط  
في بعض كتبه كونه معطوفاً على موصول آخر، ومن حجتهم ﴿ءَأَمَّنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ  
إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>، وقول حسان<sup>(٧)</sup>:  
[الوافر]

١٠٥٤ - أَمَّنْ يَهْجُرَ رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاءَ<sup>(٩)</sup>؟

(١) س: ٢٢ (الحج، ن: ٣٢، مد).

(٢) س: ٣٣ (الأحزاب، ن: ١٩، مد).

(٣) القائل: هو الكلجة اليربوعي، ويُنسب إلى الأسود بن يَغْفَر.

(٤) موطن الشاهد: (جعلتني من حزيمة إصبعا).

وجه الاستشهاد: حذف المضاف إليه بعد جعلتني مع التّقدم والتأخير؛ لأن الأصل:

وقد جعلتني ذا مسافة إصبع من حزيمة؛ كما جاء في المتن.

(٦) س: ٥٣ (النجم، ن: ٩، مك).

(٧) مرّت ترجمته.

(٨) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٤٦، مك).

(٩) موطن الشاهد: (يمدحه، ينصره).

وجه الاستشهاد: مجيء الاسم الموصول «الذي» محذوفاً في الشطر الثاني؛ لأنّ =



[الخفيف]

وقول آخر<sup>(١)</sup>:

١٠٥٥ - مَا الَّذِي دَأْبُهُ اخْتِيَاظٌ وَحَزْمٌ وَهَوَاهُ أَطَاعَ يَسْتَوِيَانِ<sup>(٢)</sup>  
أي: «والذي أنزل»، «ومن يمدحه»، «والذي أطاع هواه».

### حذف الصِّلة

يجوز قليلاً لدلالة صلة أخرى؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

١٠٥٦ - وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنُكَ إِخْتَةً عَلَيْنِكَ، فَلَا يَغْرُزُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ<sup>(٤)</sup>

أي: الذي عادك، أو دلالة غيرها؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

١٠٥٧ - نَحْنُ الْأَلَى فَاجْمَعْ جُمُو عَكَ ثُمَّ وَجْهَهُمْ إِلَيْنَا<sup>(٦)</sup>

أي: نحنُ الألى عرفوا // بالشَّجاعة، وقال<sup>(٧)</sup>:

[الزَّجَز]

١٠٥٨ - بَعْدَ اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا وَالَّتِي إِذَا عَلَنَهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتْ<sup>(٨)</sup>

فقيل: يُقَدَّرُ مع اللَّتْيَا فِيهِمَا نَظِيرُ الْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ، وَقِيلَ: يُقَدَّرُ

---

= التقدير: وَمَنْ يَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سِوَاهُ؟ وَجُمْلَةٌ (يَمْدَحُهُ): صِلَةُ الْمَوْصُولِ الْمَحْذُوفِ، لَا مَحَلَّ لَهَا، وَكَذَا جُمْلَةٌ (يَنْصُرُهُ) الْمَعْطُوفَةُ عَلَيْهَا.

(١) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٢) موطن الشاهد: (هَوَاهُ أَطَاعَ).

وجه الاستشهاد: حذف الاسم الموصول «الذي» في الشطر الثاني؛ لأنَّ الأصل: (والذي أطاع هواه) وجُمْلَةٌ (هَوَاهُ أَطَاعَ): صِلَةُ لِلْمَوْصُولِ الْمَحْذُوفِ، لَا مَحَلَّ لَهَا.

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) موطن الشاهد: (وعند الذي واللاتِ عُدْنُكَ).

وجه الاستشهاد: حذف صلة «الذي»؛ وتقديرها: عادك؛ لدلالة صلة «اللاتِ» عُدْنُكَ عليها؛ وحكم الحذف لدلالة صلة أخرى مذكورة في الكلام الجواز بقلة، كما جاء في المتن.

(٥) تقدّم البيت برقم «١٣٤» وعُلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (الألى...).

وجه الاستشهاد: حذف صفة «الألى»؛ لدلالة الكلام عليها؛ فالتقدير: نحن الألى عرفوا بالشَّجاعة والمنعة، فاجمع جموعك مهما كان عددهم...

(٧) القائل: هو العجاج، وقد مرّت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (اللَّتْيَا وَاللَّتْيَا).

وجه الاستشهاد: حذف جملة الصِّلة بعد كلِّ من «اللَّتْيَا» الأولى والثانية؛ لدلالة صلة التي عليهما؛ والتقدير: بعد اللَّتْيَا دَقَّتْ، أو عظمت؛ وكلاهما جائز.

اللَّتْيَا دَقَّتْ، وَاللَّتْيَا دَقَّتْ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَقْتَضِي ذَلِكَ، وَصِلَةُ الثَّلَاثَةِ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ، وَقِيلَ: يُقَدَّرُ مَعَ اللَّتْيَا فِيهِمَا: عَظُمَتْ، لَا دَقَّتْ، وَإِنَّهُ تَصْغِيرٌ تَعْظِيمٌ؛ كَقَوْلِهِ (١):

١٠٥٩ - [وَكُلُّ أَنَاسٍ سَوْفَ تَدْخُلُ بَيْنَهُمْ] دُوبِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الْأَنَامِلُ // [١٢٥] (٢)

### حذف الموصوف

قوله تعالى: ﴿وَعِنْدَهُمْ فَصْرَتُ الظَّرْفِ﴾ (٣)؛ أي: حُورٌ قاصرات ﴿وَأَلْنَا لَهُ الحَدِيدَ أَنْ أَعْمَلَ سَبِيغَتِ﴾ (٤)؛ أي: دُرُوعاً سابغات، ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾ (٥) أي: ضحكاً قليلاً، وبكاءً كثيراً؛ كذا قيل؛ وفيه بحث سيأتي، ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقِيَمَةِ﴾ (٦)؛ أي: دين الملة القيمة ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ﴾ (٧)؛ أي: ولدان الساعة الآخرة، قاله المبرد (٨)، وقال ابن السجري (٨): الحياة الآخرة؛ بدليل: ﴿وَمَا الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الغُرُورِ﴾ (٩)؛ ومنه: ﴿وَحَبَّ الحَصِيدِ﴾ (١٠)؛ أي: حبّ الثبّب الحصيد، وقال سحيم (١١):

[الوافر]

١٠٦٠ - أَنَا ابْنُ جَلَا طَلَأُ الثَّنَايَا [مَتَى أَضْعَ العِمَامَةَ تَغْرِفُونِي] (١٢)

قيل: تقديره أنا ابن رجل، جلا الأمور، وقيل: جلا علم محكي على

[125] ساقطة من (خ).

(١) تقدّم برقم «٦٦ و ٢٢٦ و ٣٥٦» وقد علّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (دُوبِيَّة).

وجه الاستشهاد: وقوع «دوبية» اسماً مُصغراً تصغيراً تعظيماً، لا تصغيراً تحقيراً، وذكر البيت - هنا - ليُخَوَّلَ عليه ما قدره في الصلّة المحذوفة بعد «اللَّتْيَا».

(٣) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٤٨، مك). (٤) س: ٣٤ (سبأ، ن: ١٠، ١١، مك).

(٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٨٢، مد). (٦) س: ٩٨ (البيّنة، ن: ٥، مد).

(٧) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٩، مك). (٨) مرّت ترجمته.

(٩) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٨٥، مد). (١٠) س: ٥٠ (ق، ن: ٩، مك).

(١١) تقدّم البيت برقم «٢٨٧ و ٦٢٦»، وهو لسحيم بن وثيل الزبائحي المتوفى سنة: ٦٠ هـ.

(١٢) موطن الشاهد: (أنا ابن جلا).

وجه الاستشهاد: حذف الاسم الموصوف «رجل»؛ لأنّ التقدير: أنا ابن رجل جلا الأمور. . كما جاء في المتن. وأمّا إذا عددنا «جلا» اسم علم محكي، فلا شاهد في البيت.

أنه منقول من نحو قولك: «زيد جلا» فيكون/ جملة، لا من قولك: جلا زيد؛ [1/176] ونظيره قوله<sup>(١)</sup>:

[الرجز]

١٠٦١- نُبِئْتُ أَخْوَالِي بَنِي يَزِيدٍ ظُلْمًا، عَلَيْنَا لَهُمْ قَدِيدٌ<sup>(٢)</sup>

فيزيد: منقول من نحو قولك: «المالُ يزيدُ» لا من قولك: يزيد المال؛ وإلا لأعرب غيرَ منصرف، فكان يُفتح؛ لأنه مضاف إليه.

// واختلف في المقدّر مع الجملة في نحو: «مِنَّا ظَعَنَ وَمِنَّا أَقَامَ» فأصحابنا يُقدّرون موصوفاً؛ أي: فريقٌ، والكوفيون يُقدّرون موصولاً؛ أي: الذي، أو مَنْ، وما قدرناه أقيسُ؛ لأنَّ اتّصال الموصول بصلته أشدُّ من اتّصال الموصوف بصفته، لتلازمهما؛ ومثله: «ما منهما ماتَ حَتَّى لَقِيَتْهُ» تقدّره بأحد، ويُقدّرونه بِمَنْ ﴿وَإِنَّ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَ بِهِ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: إلا إنسان، أو إلا من، وحكى الفراء<sup>(٤)</sup> عن بعض قدامئهم أنَّ الجملة القسميّة لا تكون صلة، وردّه بقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لِيُضِلَّنَّ﴾ // [126]<sup>(٥)</sup>.

### حذف الصّفة

﴿يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: صالحة، بدليل أنه قرىء كذلك، وأنَّ تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذٍ، ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: سلطت عليه؛ بدليل: ﴿مَا نَذَرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ﴾<sup>(٨)</sup> الآية، ﴿قَالُوا أَلَمْ نَجِدْ بِالْحَقِّ﴾<sup>(٩)</sup>؛ أي: الواضح، وإلا كان مفهومه كفرًا، ﴿وَمَا تُرِيهِمْ

[126] ساقطة من (خ).

- (١) القائل هو رؤية بن العجاج؛ والفديد: الصّباح والجلبة والاختلاط في الأصوات.  
(٢) موطن الشاهد: (بني يزيد).

وجه الاستشهاد: مجيء «يزيدُ» اسم علم محكي، وهو منقول لا أصلي؛ كما جاء في المتن. وذكر الشاهد - هنا - ليُخَمَل عليه ما جاء في الشاهد السابق من كون «جلا» علماً محكياً.

- (٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٩، مد).  
(٤) مرّت ترجمته.  
(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٧٢، مد).  
(٦) س: ١٨ (الكهف، ن: ٧٩، مك).  
(٧) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٥، مك).  
(٨) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٤٢، مك).  
(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد).

مِنْ آيَةٍ إِلَّا هِيَ أَكْبَرُ مِنْ أُخْتِهَا»<sup>(١)</sup> وقال<sup>(٢)</sup>:

[المقارب]

١٠٦٢- [وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَزْبِ ذَا تُذْرٍ] فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعْ<sup>(٣)</sup>

وقال<sup>(٤)</sup>:

[الوافر]

١٠٦٣- [وَلَيْسَ لِعَيْشِنَا هَذَا مَهَاءٌ] وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا بِدَارٍ<sup>(٥)</sup>

أي: من أختها السابقة، وبادار طائلة، ولم أعط شيئاً طائلاً، دفعاً للتناقض فيهن، ﴿قُلْ يَا هَلْ أَلِ كِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: نافع، ﴿إِنْ نَطُنُّ إِلَّا ظَنًّا﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: ضعيفاً.

### حذف المعطوف

ويجب أن يتبعه العاطف؛ نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلٍ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: ومن أنفق من بعده؛ دليل التقدير: أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر: ﴿أُولَئِكَ أَكْثَرُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا﴾<sup>(٨)</sup>.

﴿لَا تُفْرِقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾<sup>(٩)</sup> ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفْرِقُوا بَيْنَ أَحَدٍ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: بين أحدٍ وأحدٍ منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى «واحد» مثله في: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾<sup>(١١)</sup>؛ بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية

(١) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ٤٨، مك).

(٢) القائل: هو العباس بن مرداس.

(٣) موطن الشاهد: (لم أعط شيئاً).

وجه الاستشهاد: حذف صفة «شيئاً»؛ لأن المراد: لم أعط شيئاً طائلاً، أو ما شابه ذلك.

(٤) القائل: هو عمران بن حطان، أحد شعراء الخوارج.

(٥) موطن الشاهد: (بدار).

وجه الاستشهاد: مجيء صفة «دار» محذوفة؛ لدلالة صفة «دارنا» وهي «هاتا» عليها؛ بدلالة الزاوية الثانية للبيت: [وليست دارنا الدنيا بدار] وتقدير الكلام: وليست دارنا هاتا بدار كائنة من أختها السابقة، أو بدار طائلة؛ وكلاهما جائز. وأما هاتا: فالهاء للثنية. وتا: في محل رفع صفة لـ «دارنا» كما سبق.

(٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٦٨، مد).

(٧) س: ٤٥ (الجاثية، ن: ٣٢، مك).

(٨) س: ٥٧ (الحديد، ن: ١٠، مد).

(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٥، مد).

(١٠) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٢، مد).

(١١) س: ١١٢ (الإخلاص، ن: ١، مك).

لا مبدلة من الواو؛ فلا تقدير، ورُدَّ بأنه يقتضي - حينئذٍ - أَنَّ الْمُعْرَضَ بِهِمْ، وهم الكافرون فَرَّقُوا بين كلِّ الرسل، وإِنَّمَا فَرَّقُوا بين مُحَمَّدٍ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ والسَّلَام، وبين غيره في التَّبَوُّة، وفي لزوم هذا نظر. والذي يَظْهَرُ لي وَجْهُ التَّقْدِيرِ، وَأَنَّ الْمُقَدَّرَ: «بين أحد وبين الله»؛ بدليل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾<sup>(١)</sup>.

ونحو: ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: والبرد، وقد يكون اكتفى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ﴾<sup>(٣)</sup>.

﴿وَلَهُ مَا سَكَنَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي: وما تحرك، وإذا فسر «سَكَنَ» باستقر، لم يحتاج إلى هذا. ﴿فَإِن أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: فإن أحصرتم فحللتم.

﴿فَن كَانَ مِنْكُمْ مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: «فحلق ففدية».

﴿لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا لَو تَكُنْ ءَامَنَتْ مِّن قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: إيمانها وكسبها، والآية من اللَّفِّ والنَّشْرِ، وبهذا التَّقْدِيرِ تندفع شبهة المعتزلة كالزَّمْخَشَرِيِّ<sup>(٧)</sup> وغيره، إذ قالوا: سوى الله - تعالى - بين عدم الإيمان، وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصَّالِح في عدم الانتفاع به، وهذا التأويل، ذكره ابن عطية<sup>(٧)</sup>، وابن الحاجب<sup>(٧)</sup>.

ومن القليل حذف «أم» ومعطوفها؛/ كقوله<sup>(٨)</sup>:

[١٧٦/ب] [الطَّوِيل]

١٠٦٤ - [دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لَأَمْرِهِ مُطِيعٌ] فَمَا أَذْرِي أَرْشُدَ طِلَابُهَا<sup>(٩)</sup>

أي: أم غي، وقد مرَّ البحث فيه.

## حذف المعطوف عليه

[أَنِ اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ]<sup>(١٠)</sup>؛ أي: «فضرِب فانفجرت»،

- (١) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٠، مد).  
 (٢) س: ١٦ (النحل، ن: ٥، مك).  
 (٣) س: ١٦ (النحل، ن: ٥، مك).  
 (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).  
 (٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٨، مك).  
 (٦) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٨، مك).  
 (٧) مرَّت ترجمته.  
 (٨) تقدَّم البيت برقم «٤ و ٥٩» وقد علَّق عليه.  
 (٩) موطن الشاهد: (فما أذري أرشد طلابها).

وجه الاستشهاد: حذف أم ومعطوفها معاً؛ لأنَّ التَّقْدِيرِ: أرشد طلابها أم غي؟.

(١٠) خلط ابن هشام بين آيتين؛ الأولى: (الأعراف: ١٦٠/٧)، والثانية: (البقرة: ٦٠/٢).

وزعم ابن عصفور<sup>(١)</sup> أَنَّ الفاء في «فانفجرت» هي فاء فضرب، وأنَّ فاء «فانفجرت» حُذفت؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء؛ لأنَّ لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل؟ وجوز الزمخشري<sup>(٢)</sup> وَمَنْ تبعه أن تكون فاء الجواب؛ أي: فإن ضربت، فقد انفجرت، ويردُّه أن ذلك يقتضي تقدُّم الانفجار على الضرب مثل: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾<sup>(٣)</sup>، إلا إن قيل: المراد «فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك»، وقيل في: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ أم متصلة؛ والتقدير: أعلمتم أنَّ الجنة حُفَّت بالمكارة، أم حسبتم.

### حذف المبدل منه

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي: ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِّنكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ الكذب بدل من مفعول «تصف» المحذوف؛ أي: لما تصفه، وكذلك في: «رسولاً» بناء على أن «ما» في «كما» موصول اسمي، ويردُّه أن فيه إطلاق «ما» على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن «ما» كافة، وأظهر منه أنها مصدرية، لإبقاء الكاف - حينئذٍ - على عمل الجزر، وقيل في «الكذب»: إنَّه مفعول إمَّا «لتقولوا» والجملتان - بعده - بدل منه؛ أي: لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل، أو الحرمة، وإمَّا لمحذوف؛ أي: فتقولون الكذب، وإمَّا لتصف على أن ما مصدرية، والجملتان محكيता القول؛ أي: لا تحللوا وتحزموا لمجرد قولٍ تنطق به ألسنتكم، وقرئ بالجزر بدلاً من «ما» على أنها اسم، وبالرفع وضم الكاف والذال جمعاً «لكذوب» صفة للفاعل، وقد مرَّ أنه قيل في: «لا إله إلا الله»: إنَّ اسم الله - تعالى - بدل من ضمير الخبر المحذوف.

### حذف المؤكِّد وبقاء توكيده

قد مرَّ أن سيبويه<sup>(٦)</sup> والخليل<sup>(٦)</sup> أجازاه، وأنَّ أبا الحسن<sup>(٦)</sup> ومن تبعه منعه.

(١) مرَّت ترجمته. (٢) س: ١٦ (النحل، ن: ١١٦، مك).  
 (٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٧٧، مك). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٥١، مد).  
 (٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٢، مد). (٤) مرَّت ترجمته.

## حذف المبتدأ

[يكثر ذلك في جواب الاستفهام]؛ نحو: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحَطْمَةُ نَارُ اللَّهِ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: هي نار الله، ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هَيْبَةُ نَارِ حَامِيَةَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَمَا أَحْسَبُ الْيَمِينِ فِي سِدْرٍ مَحْضُورٍ﴾<sup>(٣)</sup> الآيتين، [هل أنبتكم بشر من ذلكم؟ النار] <sup>(٤)</sup>.

وبعد فاء الجواب؛ نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، ﴿وَأِنْ تَحَايَطُواهُمْ فَأَخُونَكُمْ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: فهم إخوانكم، ﴿فَإِنْ لَمْ يُصِيبْهَا وَابِلٌ فَطَلَّ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَإِنْ مَسَّهُ الشَّرُّ فَيَسْأَلْهُ قَنْوُطٌ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَأَتَانِ﴾<sup>(٩)</sup>؛ أي: فالشاهد. وقرأ ابن مسعود ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فِعَادُكَ﴾<sup>(١٠)</sup>.

وبعد القول؛ نحو: ﴿وَقَالُوا أَسْطِطِرُّ الْأَوَّلِينَ﴾<sup>(١١)</sup>، ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ جَاحِلٌ﴾<sup>(١٢)</sup>، ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ﴾<sup>(١٣)</sup> الآية ﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَبْتُ أَحْلَمِ﴾<sup>(١٤)</sup>.  
وبعد ما الخبر صفة له في المعنى؛ نحو: ﴿التَّائِبِينَ الْعَبْدُونَ﴾<sup>(١٥)</sup>، ونحو: ﴿صُمُّكُمْ عُمَى﴾<sup>(١٦)</sup>.

ووقع في غير ذلك - أيضاً - نحو: ﴿لَا يُعْرَفُكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَدِ مَتَعٌ قَلِيلٌ﴾<sup>(١٧)</sup>، ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾<sup>(١٨)</sup>، ﴿لَرُبَّ بَلِيغٍ إِلَّا سَاعَةً مِّنْ نَّهَارٍ بَلِيغٌ﴾<sup>(١٩)</sup>؛ أي: هذا بلاغ، وقد صرح به في: ﴿هَذَا بَلِيغٌ لِلنَّاسِ﴾<sup>(٢٠)</sup>، ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾<sup>(٢١)</sup>؛

- (١) س: ١٠٤ (الهمزة، ن: ٥، ٦، مك). (٢) س: ١٠١ (القارعة، ن: ١٠، ١١، مك).  
(٣) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٢٧، ٢٨، مك).  
(٤) خلط ابن هشام بين آيتين؛ الأولى من سورة (الحج: ٧٢/٢٢)، والثانية من سورة (المائدة: ٦٠/٥).  
(٥) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٦، مك). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٠، مد).  
(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٦٥، مد). (٨) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤٩، مك).  
(٩) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٢، مد). (١٠) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٨، مد).  
(١١) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٥، مك). (١٢) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٥٢، مك).  
(١٣) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك). (١٤) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٥، مك).  
(١٥) س: ٩ (التوبة، ن: ١١٢، مد). (١٦) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨، مد).  
(١٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٩٦، ١٩٧، مد).  
(١٨) س: ٤ (النساء، ن: ١٧١، مد). (١٩) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٥، مك).  
(٢٠) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٥٢، مك). (٢١) س: ٢٤ (النور، ن: ١، مد).

أي: هذه سورة، ومثله قول العلماء: «باب كذا» وسيبويه<sup>(١)</sup> يصرّح به.

### حذف الخبر

﴿الْيَوْمَ أَحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ  
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: حلّ لكم.  
﴿أَكُلْهَا دَائِبٌ وَظِلُّهَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: دائم. وأمّا ﴿أَنْتُمْ أَعْلَمُ أَرِ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup> فلا حاجة  
إلى دعوى الحذف، كما قيل لصحة كون «أعلم» خبراً عنهما. وأمّا «أنت أعلم  
ومالك» فمشكل؛ لأنه إن عطّف على أنت؛ لزم كون أعلم خبراً عنهما، «أو  
على أعلم»<sup>[127]</sup>؛ لزم كونه شريكه في الخبرية، أو على ضمير أعلم؛ لزم -  
أيضاً - نسبة العلم إليه، والعطف على الضمير المتصل من غير توكيد، ولا  
فصل، وإعمال أفعل في الظاهر، وإن قدر مبتدأ حذف خبره؛ لزم كون  
المحذوف أعلم، والوجه فيه أن الأصل: بمالك، ثم أنييت الواو مناب الباء  
قصداً للتشاكل اللفظي، لا للاشتراك المعنوي، كما قصد بالعطف في نحو:  
﴿وَأَرْزَلِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> فيمن خفض على القول بأن خفض للجوار؛ ونظيره: «بَغَتْ  
الشَّاءَ شَاءَةً وَدِرْهَمًا»، والأصل: شاة بدرهم، وقالوا: «النَّاسُ مَجْزِيُّونَ  
بِأَعْمَالِهِمْ، إِنْ خَيْرٌ فَخَيْرٌ»<sup>(٦)</sup>؛ أي: إن كان في عملهم خير، فحذفت كان  
وخبرها؛ وقال<sup>(٧)</sup>:

[الكامل]

١٠٦٥ - لَهْفِي عَلَيْكَ لِلْهَفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جَوَارِكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرٌ<sup>(٨)</sup>  
أي: ليس له. وقالوا: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو  
كاد» وقالوا: «إنّ مالا وإنّ ولداً». وقال الأعشى<sup>(٩)</sup>:

[127] في (خ): «على ضمير أعلم».

(١) مرّت ترجمته. (٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٥، مد).

(٣) س: ١٣ (الرّعد، ن: ٣٥، مد). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٠، مد).

(٥) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد). (٦) مجمع الأمثال: ٣٠٣/٢.

(٧) القائل: هو الشّمردل بن عبد الله اللّيثي.

(٨) موطن الشاهد: (ليس مجيرٌ...).

وجه الاستشهاد: حذف خبر «ليس» من الكلام؛ لأنّ التقدير: ليس مجيرٌ له.

(٩) مرّت ترجمته.



[المنسرح]

١٠٦٦- إِنْ مَحَلًّا وَإِنْ مُزْتَحَلًا [وَإِنْ فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًا] (١)

أي: إِنْ لَنَا حُلُولًا فِي الدُّنْيَا، وَإِنْ لَنَا ارْتِحَالًا عَنْهَا. وقد مرّ البحث في:  
﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ (٢)، ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا  
جَاءَهُمْ﴾ (٣) مُستوفى. وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَا صَبْرَ لَنَا﴾ (٤)؛ أي: علينا ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ  
فِرَعُونًا فَلَا فَوْتَ﴾ (٥) أي: لهم. وقال الحماسي (٦):

[مجزور الكامل]

١٠٦٧- مَنْ صَدَّ عَنْ زَيْرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسِ لَا بَرَاحَ (٧)

وقد كثر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إِنَّهُ لَا يُذَكَّرُ، وقال آخر (٨) [الطويل]

١٠٦٨- إِذَا قِيلَ سِيرُوا إِنْ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلَ الْقَرْنِ أَعْصَبَ (٩)

أي: لعلها قريبة.

### ما يحتمل التوعين

يكثر بعد الفاء؛ نحو: ﴿فَتَحَرَّزُ رَقَبَتَهُ﴾ (١٠)، ﴿فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ﴾ (١١)،  
﴿مَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ﴾ (١٢)، ﴿فَتَنْظَرُهُ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ (١٣)؛ أي: فالواجب كذا، أو  
فعلية كذا، أو فعليكم كذا.  
ويأتي في غيره؛ نحو: ﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (١٤)؛ أي: أمري، أو أمثل؛

(١) موطن الشاهد: (إِنْ مَحَلًّا ، وَإِنْ مُزْتَحَلًا).

وجه الاستشهاد: حذف خبر «إِنْ» في الموضعين؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ كما ذكره المؤلف في المتن.

(٢) س: ٢٢ (الحج، ن: ٢٥، مد).

(٣) س: ٤١ (فصلت، ن: ٤١، مك).

(٤) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٥٠، مك).

(٥) تقدم البيت برقم «٤٣٣» وعلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (لا بَرَاحَ).

(٧) وجه الاستشهاد: حذف خبر «لا» العاملة عمل «ليس»؛ لأنَّ التَّقْدِيرَ: لا بَرَاحَ لِي.

(٨) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٩) موطن الشاهد: (لَعَلَّهَا).

وجه الاستشهاد: حذف خبر «لعلّ» لأنَّ التَّقْدِيرَ: لَعَلَّهَا قَرِيبَةٌ، أو نحو ذلك.

(١٠) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٣، مد).

(١١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٥، مد).

(١٢) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).

(١٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٨٠، مد).

(١٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٨، مك).

ومثله: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: أمرنا، أو أمثل، ويدلّ للأول قوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

١٠٦٩- فَقَالَتْ: عَلَى اسْمِ اللَّهِ، أَمْرُكَ طَاعَةٌ [وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كَلَّفْتُ مَا لَمْ أَعُودِ]<sup>(٣)</sup>

وقد مرّ تجويزُ ابنِ عصفور<sup>(٤)</sup> الوجهين في «لَعَمْرُكَ لَأَفْعَلَنَّ، وَأَيُّمُنُ اللَّهُ [ب/١٧٧] لَأَفْعَلَنَّ»؛ وغيره جزم بأنّ ذلك من حذف/الخبر، وفي «نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ»، وغيره جزم بأنّه إذا جعل على الحذف، كان من حذف المبتدأ.

## حذف الفعل

### وحده أو مع مُضْمِرٍ مرفوع أو منصوب أو معهما

يَطْرُدُ حَذْفُهُ مُفْسَرًا؛ نحو: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ﴾<sup>(٧)</sup> والأصل: لو تملكون تملكون، فلمّا حُذِفَ الفعل، انفصل الضمير، قاله الزمخشري<sup>(٨)</sup>، وأبو البقاء<sup>(٨)</sup>، وأهل البيان، وعن البصريين أنّه لا يجوز «لو زيد قام» إلّا في الشعر، أو الثدور؛ نحو: «لو ذات سوارٍ لطمّنتني»<sup>(٩)</sup> وقيل: الأصل لو كنتم، فحذفت كان دون اسمها، وقيل: لو كنتم أنتم، فحذفا مثل: «التمس ولو خاتماً من حديد»<sup>(١٠)</sup> وبقي التوكيد.

ويكثر في جواب الاستفهام؛ نحو: ﴿يَقُولُونَ اللَّهُ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: ليقولن: خلقهم الله. [وإذا قيل لهم ماذا أنزل ربكم؟ قالوا: خيراً]<sup>(١٢)</sup>.

وأكثر من ذلك كُله حذف القول؛ نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ

(١) س: ٤٧ (محمد، ن: ٢١، مد).

(٢) القائل: هو عمر بن أبي ربيعة، وقد مرّت ترجمته.

(٣) موطن الشاهد: (أمرك طاعة).

وجه الاستشهاد: إظهار المبتدأ «أمرك» وجواز حذفه هنا؛ ودُكر البيت للقياس عليه.

(٤) مرّت ترجمته. (٥) س: ٩ (التوبة، ن: ٦، مد).

(٦) س: ٨٤ (الانشقاق، ن: ١، مك).

(٧) س: ١٧ (الإسراء، ن: ١٠٠، مك).

(٨) مرّت ترجمته. (٩) مرّ المثل، والتعليق عليه.

(١٠) مرّ الحديث، وتخرجه. (١١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦١، مك).

(١٢) مرّ التنبيه إلى هذا الدمج في صفحة متقدمة.

سَلَّمْ عَلَيْكُمْ ﴿١﴾ حَتَّى قَالَ أَبُو عَلِيٍّ: حَذَفَ الْقَوْلَ مِنْ حَدِيثِ الْبَحْرِ، قُلْ وَلَا حَرَجَ .  
 وَيَأْتِي حَذْفُ الْفِعْلِ فِي غَيْرِ ذَلِكَ؛ نَحْوُ: ﴿أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ (٢)؛ أَي:  
 وَأَتُوا خَيْرًا، وَقَالَ الْكَسَائِيُّ: يَكُنِ الْإِنْتِهَاءُ خَيْرًا، وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْكَلَامُ جُمْلَةٌ وَاحِدَةٌ،  
 وَخَيْرًا: نَعْتٌ لِمَصْدَرٍ مَحْذُوفٍ؛ أَي: انْتِهَاءٌ خَيْرًا. ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ  
 قَبْلِهِمْ﴾ (٣)؛ أَي: وَاعْتَقَدُوا الْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِ هِجْرَتِهِمْ. وَقَالَ (٤):

[الرَّجْزُ]

١٠٧٠ - عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا [حَتَّى شَتَّتْ هَمَالَةً عَيْنَاهَا] (٥)

فَقِيلَ: التَّقْدِيرُ وَسَقِيَّتُهَا، وَقِيلَ: لَا حَذْفَ، بَلْ ضُمِّنَ عَلَفْتُهَا مَعْنَى أَنْلْتُهَا  
 وَأَعْطِيَّتُهَا، وَالزَّمُوا صِحَّةً نَحْوُ: «عَلَفْتُهَا مَاءً بَارِدًا وَتَبْنًا» فَالْتِزَامُهُ مُحْتَجِّجٌ بِقَوْلِ  
 طَرَفَةَ (٦):

[الطَّوِيلُ]

١٠٧١ - [أَعْمَرَ بْنَ هِنْدٍ مَا تَرَى رَأْيِي صِرْمَةً] لَهَا سَبَبٌ تَرَعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ (٧)

وَقَالُوا: «الْحَمْدُ لِلَّهِ أَهْلَ الْحَمْدِ» بِإِضْمَارِ أَمْدَحَ. وَفِي التَّنْزِيلِ: ﴿وَأَمْرَأَتُهُ  
 حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ (٨) بِإِضْمَارِ أَذْمَ، وَنِظَائِرُهُ كَثِيرَةٌ. وَقَالُوا: «أَمَا أَنْتَ مُنْطَلِقًا  
 أَنْطَلَقْتُ؟» أَي: لِأَنَّ كُنْتَ مُنْطَلِقًا أَنْطَلَقْتُ. وَقَالُوا: «لَا أَكَلِمُهُ مَا أَنْ جِرَاءَ  
 مَكَانِهِ، وَمَا أَنْ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا»؛ أَي: مَا ثَبِتَ، وَيُرْوَى «نَجْمٌ» بِالرَّفْعِ، فَأَنَّ:  
 فِعْلٌ مَاضٍ بِمَعْنَى عَرَضَ؛ وَأَصْلُهُ «عَنَّ».

## [حذف المفعول]

يكثر بعد «لو شئت»؛ نحو: ﴿وَلَوْ سَاءَ لَدُنْكُمْ﴾ (٩) أَي: فَلَوْ شَاءَ هَدَايَتِكُمْ.

(١) س: ١٣ (الرَّعْدُ، ن: ٢٣، ٢٤، مك). (٢) س: ٤ (النَّسَاءُ، ن: ١٧١، مد).

(٣) س: ٥٩ (الحشر، ن: ٩، مد). (٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً).

وجه الاستشهاد: حذف العامل وفاعله ومفعوله الأول؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: عَلَفْتُهَا تَبْنًا،  
 وَسَقِيَّتُهَا مَاءً. وَإِنَّمَا عَلَى تَضْمِينِ «عَلَفْتُهَا» مَعْنَى أَنْلْتُهَا، فَلَا شَاهِدَ فِي الْبَيْتِ.

(٦) طرفة بت العبد، وقد مرَّت ترجمته.

(٧) موطن الشاهد: (ترعى به الماء والشجر).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليحمل عليه ما جاء في البيت السابق؛ فمعلوم أنَّ  
 الرَّعْيَ يَكُونُ لِلْعَشْبِ لَا لِلْمَاءِ وَالشَّجَرِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ طَرَفَةُ لِهَمَا؛ وَلَعَلَّهُ  
 ضَمَّنَ فِعْلَ تَرَعَى مَعْنَى «تَنَاطَلَ» وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: لَهَا سَبَبٌ تَنَاطَلَ بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرَ.

(٨) س: ١١١ (المسد، ن: ٤، مك). (٩) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٤٩، مك).

وبعد نفي العلم ونحوه؛ نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: إنهم سفهاء. ﴿وَتَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِن لَّا تُبْصِرُونَ﴾<sup>(٢)</sup>.  
وعائداً على الموصول؛ نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾<sup>(٣)</sup>.  
وحذف عائد الموصوف دون ذلك؛ كقوله<sup>(٤)</sup>:

[الوافر]

١٠٧٢- [حَمَيْتَ حِمَى تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ] وَمَا شَيْءٍ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحٍ<sup>(٥)</sup>  
وعائد المخبر عنده دونهما؛ كقوله<sup>(٤)</sup>:

[الرجز]

١٠٧٣- [قَدْ أَضْبَحَتْ أُمُّ الْخَيْبَارِ تَدْعِي] عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَضْعِ<sup>(٦)</sup>  
وقوله<sup>(٧)</sup>:

[المقارب]

١٠٧٤- [فَأَقْبَلْتُ رَخْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْنِ] فَثُوبٌ لِبِسْتُ وَثُوبٌ أُجْرٌ<sup>(٨)</sup>  
وجاء في غير ذلك؛ نحو: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فِطْعَامَ سِتِينَ مَسْكِينًا﴾<sup>(٩)</sup>؛ أي: فمن لم يجد الرقبة، فمن لم يستطع الصوم.

ومن غريبه حذف المقول، وبقاء القول؛ نحو: ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ١٣، مد).

(٢) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٤١، مك).

(٤) تقدّم البيت برقم ٨٨٧ و ١٠٣٥ وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (حميت).

وجه الاستشهاد: حذف المفعول الواقع عائداً على الموصوف «شيء»؛ لأنّ الأصل: وما شيء حميت بمستباح.

(٦) تقدّم البيت برقم ٣٦٤ و ٨٨٢ و ١٠٣٢ وعلّق عليه.

وجه الاستشهاد: (أصنع).

وجه الاستشهاد: حذف المفعول الواقع عائداً إلى المُخْبِرِ عنه؛ لأنّ الأصل: كلّه لم أصنعه.

(٧) تقدّم البيت برقم ٨٤٨ وعلّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (لبست، وأجر).

وجه الاستشهاد: حذف المفعول في الموضعين، وهو واقع فيهما عائداً إلى المُخْبِرِ عنه؛ لأنّ الأصل: فثوب لبسته، وثوب أجره.

(٩) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٣، ٤، مد).

جَاءَكُمْ<sup>ط</sup> (١)؛ أي: «هو سحر»؛ بدليل: ﴿أَسْحَرُ هَذَا﴾ (١).

ويكثر حذفه في الفواصل؛ نحو: ﴿وَمَا قَلَى﴾ (٢) ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ (٣).

ويجوز حذف مفعولي أعطى؛ نحو: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ (٤) وثانيهما/ فقط؛ [١/١٧٨]

نحو: ﴿رَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ﴾ (٥)، وأولهما فقط؛ خلافاً للسُّهيلي؛ نحو: ﴿حَتَّى يُعْطُوا الْحِزْبَةَ﴾ (٦).

## حذف الحال

أكثر ما يرد ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول؛ نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾ (٧)؛ أي: قائلين ذلك؛ ومثله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾ (٨) ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر؛ أي: وإسماعيل يقول، كما أن القول حذف خبراً للموصول في: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا﴾ (٩) ويحتمل أن الخبر هنا: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ (٨) فالقول المحذوف: نصب على الحال، أو رفع خبراً أول، أو لا موضع له؛ لأنه بدل من الصلة، هذا كله إن كان «الذين» للكفار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودين عيسى، والملائكة، والأصنام، والعائد محذوف - أي اتخذوهم - فالخبر: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾ وجملة القول: حال، أو بدل.

## حذف التَّمْيِيزِ

نحو: «كَمْ صُنَمَتْ»؛ أي: كم يوماً [وقال تعالى: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جِثَاتٍ﴾] [128]، وقال تعالى: ﴿عَلَيْهَا سَعَةٌ عَشْرٌ﴾ (١٠)، ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقُونَ﴾ (١١)؛ وهو

[128] زيادة من (خ).

- (١) س: ١٠ (يونس، ن: ٧٧، مك).
- (٢) س: ٩٣ (الضحى، ن: ٣، مك).
- (٣) س: ٢٠ (طه، ن: ٧٧، مك).
- (٤) س: ٩٢ (الليل، ن: ٥، مك).
- (٥) س: ٩٣ (الضحى، ن: ٥، مك).
- (٦) س: ٩ (التوبة، ن: ٢٩، مد).
- (٧) س: ١٣ (الرعد، ن: ٢٣، ٢٤، مد).
- (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ١٢٧، مد).
- (٩) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٣، مك).
- (١٠) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٣٠، مك).
- (١١) س: ٨ (الأنفال، ن: ٦٥، مد).

شاذ في باب «نعم» نحو: «مَنْ تَوْضَأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنِعَمْتَ»؛ أي: فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصة.

### حذف الاستثناء

(وذلك بعد «إلا» وغير «المسبوقين بليس»<sup>[129]</sup>، يُقال: قبضت عشرة ليس إلا، أوليس غير،/ وقد تقدّم، وأجاز بعضهم ذلك بعد لم يكن، وليس بمسموع<sup>[129]</sup>).

### حذف حرف العطف

بابه الشعر؛ كقول الحطيئة<sup>(١)</sup>:

١٠٧٥ - إِنَّ امْرَأَ رَهْطُهُ بِالشَّامِ، مَنْزِلُهُ بِرَمْلٍ يَبْرِينِ جَاراً شَدَّ مَا اغْتَرَبْنَا<sup>(٢)</sup>

أي: ومنزله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة. وحكى أبو زيد: «أكلت خبزاً لحماً تمرأ»، فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب. وحكى أبو الحسن «أعطه درهماً درهمين ثلاثة» وخرج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات؛

إحدها: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: ووجوه عطفاً على: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَشِيعَةٌ﴾<sup>(٤)</sup>.

والثانية: ﴿أَنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾<sup>(٥)</sup> فيمن فتح الهمزة؛ أي: وأنّ الدين، عطفاً على: ﴿أَنْتُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾<sup>(٦)</sup> وبعده أنّ فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب<sup>(٧)</sup>، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من أنّ

[129] ساقطة من (خ).

(١) مرّت ترجمته. و (يبرين): اسم موضع في أطراف اليمامة.

(٢) موطن الشاهد: (منزله برمل يبرين).

وجه الاستشهاد: حذف حرف العطف «الواو» - كما قال بعضهم - لأنّ المراد: رهطه بالشّام ومنزله برمل يبرين. ويجوز أن تكون جملة (منزله برمل يبرين) صفة ثانية؛ والأوّل أفضل، وهو من الضّرورات الشعرية.

(٣) س: ٨٨ (الغاشية، ٨، مك). (٤) س: ٨٨ (الغاشية، ٢، مك).

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٩، مد). (٦) س: ٣ (آل عمران: ١٨، مد).

(٧) قال الدّسوقي: أي فقد وسط بين المنصوبين، وهما: أنه لا إله إلا هو، وقوله: إنّ الدين عند الله الإسلام. بمرفوع، وهو: والملائكة، وفصل بين مرفوعين؛ وهما: الله والملائكة، بمنصوب، وهو قوله: «أنه لا إله إلا هو» (م: ٨٣٢/ح: ٢).

الأولى وصلتها، أو من ﴿القسط﴾، أو معمول لـ ﴿الحكيم﴾ على أن أصله الحاكم، ثم حُوِّل للمبالغة.

والثالثة: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و ﴿تَوَلَّوْا﴾: جواب سؤالٍ مُقَدَّر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿تَوَلَّوْا﴾ حال على إضمار قد، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿قلت﴾ استثناءً؛ أي: إذا ما أتوك لتحملهم، تَوَلَّوْا، ثم قدر أنه قيل: لِمَ تَوَلَّوْا باكين؟ فقيل: ﴿قُلْتَ لَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ﴾<sup>(٤)</sup> ثم وَسَطَ بين الشرط والجزاء.

### حذف فاء الجواب

هو مُخْتَصٌّ بِالضَّرُورَةِ؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

[البسيط]

١٠٧٦/ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا .....<sup>(٣)</sup> [ب/١٧٨].

وقد مرَّ أن أبا الحسن<sup>(٤)</sup>، خرَّج عليه: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ﴾<sup>(٥)</sup>.

### حذف واو الحال

تقدَّم في قوله<sup>(٦)</sup>:

[الكامل]

١٠٧٧ - نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ [وَرَفِيئُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَذْرِي]<sup>(٧)</sup>

أي: انتصف النهار والحال أن الماء غامر هذا الغائص.

(١) س: ٩ (الثوبة، ن: ٩٢، مد).

(٢) تقدَّم البيت برقم «٨٥» و «١٤٥» و «٢٣٨» و «٢٩٦» و «٤٢٦» و «٧٨٤» و «٧٨٧» و «٩٠٨» وعلَّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (الله يشكرها).

وجه الاستشهاد: حذف الفاء الزابطة لجواب الشرط؛ لأنَّ الأصل: فالله يشكرها؛ وحكم هذا الحذف الجواز للضرورة الشعرية.

(٤) مرَّت ترجمته.

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٠، مد).

(٦) مر تقدَّم البيت برقم «٨٩١» وعلَّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (الماء غامره).

وجه الاستشهاد: حذف واو الحال؛ لأنَّ المراد: انتصف النهار والحال أن الغائص مازال مغموراً بهذا الماء، أو نحو ذلك.

## حذف قد

زعم البصريون أنّ الفعل الماضي الواقع حالاً، لا بدّ معه من «قد» ظاهرة؛ نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ عَلَيْكُمْ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup>، أو مضمرة؛ نحو: ﴿أَنْزَمْنَا لَكَ وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿أَوْ جَاءَ وَكُمُ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وخالفهم الكوفيون، واشتروا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ «كان»؛ كقوله عليه الصّلاة والسلام لبعض أصحابه: «أليسَ قد صليتَ معنا؟»<sup>(٤)</sup>، وقول الشاعر<sup>(٥)</sup>:

[الطويل]

١٠٧٨ - وَكُنَّا حَسِينًا كُلَّ بَيْضَاءِ شَخْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُدَامًا وَحِمِيرًا<sup>(٦)</sup>

وخالفهم البصريون. وأجاز بعضهم: «إِنَّ زَيْدًا لِقَامٌ» على إضمار قد وقال الجميع: حقّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يُقرن باللام وقد؛ نحو: ﴿تَاللَّهِ لَقَدْ مَاتَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾<sup>(٧)</sup>، وقيل في: ﴿قَتَلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ﴾<sup>(٨)</sup> إنّه جواب للقسم على إضمار اللام وقد جميعاً للطول؛ وقال<sup>(٩)</sup>:

[الطويل]

١٠٧٩ - حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةً فَاجِرٍ لَنَامُوا، فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ<sup>(١٠)</sup>

فأضمر «قد» وأما ﴿وَلَيْنَ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ﴾<sup>(١١)</sup> فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو؛ لأنّ «ظَلُّوا» مستقبل؛ لأنّه مرتّب على

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ١١٩، مك). (٢) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ١١١، مك).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٩٠، مد).

(٤) صحيح البخاري: كتاب المحاربين ٦/٢٥٠١، والسنن الكبرى ٨/٣٣٣ وكنز العمال/٢١٦٢٦.

(٥) القائل: هو زُفَر بن حارث الكلابي.

(٦) موطن الشاهد: (وكنا حسينا).

وجه الاستشهاد: مجيء «قد» مضمرة قبل فعل «حسينا» الواقع خبراً لـ «كان»؛ والتقدير: وكُنَّا قد حسينا، وهذا على مذهب الكوفيّين الذين اشتروا إضمار قد في هذا الموضع.

(٧) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩١، مك). (٨) س: ٨٥ (البروج، ن: ٤، مك).

(٩) تقدّم البيت برقم «٣١٥» وعلّق عليه.

(١٠) موطن الشاهد: (لَنَامُوا).

وجه الاستشهاد: حذف «قد» في جواب القسم؛ لأنّ التقدير: حلفت بالله، لقد ناموا؛ وحكم هذا الحذف الجواز للضرورة الشعرية، والجواز بندرة في النثر.

(١١) س: ٣٠ (الروم، ن: ٥١، مك).



الشرط وساد مسدّ جوابه، فلا سبيلَ فيه إلى «قد» إذ المعنى: لِيَظْلَنَ، ولكن التون، لا تدخل على الماضي.

### حذف لا التبرئة

حكى الأخفش<sup>(١)</sup> «لا رَجُلَ وامرأة» بالفتح، وأصله ولا امرأة، فحذفت «لا» وبقي البناء للتركيب بحاله.

### حذف لا النافية وغيرها

يُطْرَدُ ذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقَسْمِ، إِذَا كَانَ الْمُنْفِي مِضَارِعاً؛ نَحْوُ: ﴿تَأَلَّهَ تَفْتَوًا تَذَكَّرُ يُوسُفَ﴾<sup>(٢)</sup> وَقَوْلُهُ<sup>(٣)</sup>: [الطويل]

١٠٨٠ - فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا      وَلَوْ قَطَمُوا رَأْسِي لَدَيْكَ وَأَوْصَالِي<sup>(٤)</sup>  
ويقلُّ مع الماضي؛ كقوله<sup>(٥)</sup>: [المقارب]

١٠٨١ - فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَا      م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ<sup>(٦)</sup>  
نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي      أُمْدُ بِهِ أَمَدَ السَّزْمَدِ  
ويسهله تقدّم «لا» على القسم؛ كقوله<sup>(٧)</sup>: [الوافر]

١٠٨٢ - فَلَا وَاللَّهِ نَادَى الْحَيِّ قَوْمِي      [طَوَالَ الدَّهْرِ مَا دَعِيَ الْهَدَيْلُ]<sup>(٨)</sup>

(١) مرت ترجمته.

(٢) (٢) س: ١٢ (يوسف، ن: ٨٥، مك).

(٣) القائل: هو امرؤ القيس.

(٤) موطن الشاهد: (أبرح).

وجه الاستشهاد: حذف «لا» النافية بعد القسم؛ لأن الأصل: فقلت يمين الله، لا أبرح قاعداً؛ وحكم هذا الحذف الجواز في الشعر والنثر.

(٥) القائل: هو أمية بن عائذ الهذلي.

(٦) موطن الشاهد: (أليت، نسيك).

وجه الاستشهاد: حذف «لا» النافية في جواب القسم؛ لأن المراد:

أليت... لا... نسيك... ويجوز أن يكون المحذوف «ما» إذا عددنا فعل «نسيك» ماضياً لفظاً ومعنى؛ وأما إذا كان ماضياً لفظاً، مستقبلاً معنى، فالأفضل تقدير «لا» لأن المعنى حلفت لا أنساك.

(٧) القائل: هو المتنخل الهذلي.

(٨) موطن الشاهد: (فلا والله نادى).

وجه الاستشهاد: تقدّم «لا» الزائدة، أو النافية على القسم؛ وهذا من باب القياس العكسي، فكما تزيد هنا، تحذف في الجواب.

وسمع بدون القسم؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

١٠٨٣ - وَقُولِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ: يَلَاقُونَهُ حَتَّى يَأْتُوا الْمُتَخَلِّ<sup>(٢)</sup>

وقد قيل به في «يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضَلُّوا»<sup>(٣)</sup>؛ أي: لئلا، وقيل: المحذوف مضاف. أي: كراهة أن تضلوا.

### حذف ما النافية

ذكر ابن معيط<sup>(٤)</sup> ذلك في جواب القسم، فقال في ألفيته:

[الرجز]

وَإِنْ أَتَى الْجَوَابُ مَثْفِيًّا بِلا أَوْ مَا كَقَوْلِي: وَالسَّمَا مَا فَعَلَا

فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ إِنْ أَمِنَ الْإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ

قال ابن الخباز<sup>(٥)</sup>: «وما رأيت في كتب النحو إلّا حذف «لا»، وقال لي

شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأنّ التصرف في «لا» أكثر من التصرف في

«ما» انتهى. وأنشد ابن مالك<sup>(٦)</sup>:

[الطويل]

١٠٨٤ - فَوَاللَّهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نَيْلٌ مِنْكُمْ بِمُغْتَدِلٍ وَفَقِي وَلَا مُتَقَارِبٍ<sup>(٧)</sup>

وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قدر المحذوف «ما» النافية،

وفي بعضها قدره «ما» الموصولة.

(١) القائل: هو النمر بن توبل، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (يلاقونه).

وجه الاستشهاد: حذف «لا» النافية من الكلام، ولو لم تسبق بالقسم؛ لأنّ المراد في البيت: قولي - إذا أطلقوا بعيرهم - لا يلاقونه . . . .

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ١٧٦، مد).

(٤) يحيى بن معيط الزواوي، عالم في العربيّة؛ له منظومة ألفيّة، وشرح الجمل، وشرح أبيات سيويه. توفي سنة: ٦٢٨ هـ.

(٥) مرت ترجمته.

(٦) القائل: هو عبد الله بن رواحه الصحابي المشهور رضي الله عنه.

(٧) موطن الشاهد: (ما نلتم).

وجه الاستشهاد: حذف «ما» النافية العاملة عمل «ليس» بدليل زيادة الباء في خبرها «بمعتدل»؛ ووقعت «ما» النافية في جواب القسم؛ والتقدير: فوالله ما الذي نلتم . . .

بمعتدل؛ وهذا الوجه، هو الوجه الأرجح.

## / حذف ما المصدرية

قال أبو الفتح في قوله<sup>(١)</sup>: [الوافر]

١٠٨٥ - بِأَيَّةِ تُقَدِّمُونَ الْحَيْلَ شُغْنًا [كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا]<sup>(٢)</sup>

والصَّوَابُ: أَنَّ آيَةَ مِضَافَةٌ إِلَى الْجُمْلَةِ، كَمَا مَرَّ؛ وَعَكْسُهُ قَوْلُ سَيَّبِيهِ فِي قَوْلِهِ<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

١٠٨٦ - [أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا] بِأَيَّةِ مَا يُحِبُّونَ الطَّعَامَا<sup>(٤)</sup>

إِنَّ «مَا» زَائِدَةٌ؛ وَالصَّوَابُ: أَنَّهَا مَصْدَرِيَّةٌ.

## حذف كي المصدرية

أجازته السيرافي؛ نحو: «جئت لتكرمني» وإنما يقدر الجمهور هنا «أَنْ» بعينها؛ لأنها أمّ الباب، فهي أولى بالتجوز.

## حذف أداة الاستثناء

لا أعلم أنَّ أحداً أجازها، إلاَّ أنَّ السُّهَيْلِيَّ<sup>(٥)</sup> قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَأَىءٍ﴾<sup>(٦)</sup> الآية: «لا يتعلّق الاستثناء بـ ﴿فاعل﴾؛ إذ لم ينع عن أن يصل ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾<sup>(٧)</sup> بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: «أنت منهيٌّ عن أن تقوم، إلاَّ أن يشاء الله، فلست بمنهيٍّ»، فقد سلّطته على أن يقوم، ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك؛ أنَّ الأصل: إِلَّا قَائِلًا: إلاَّ أن يشاء الله، وحذف القول كثير» اهـ. فتضمّن كلامه حذف أداة الاستثناء، والمستثنى

(١) تقدّم البيت برقم «٧٧٤» وقد علّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (بأية تقدمون).

وجه الاستشهاد: استشهد ابن جني بهذا البيت على حذف «ما» المصدرية؛ والتقدير - عنده - بأية ما تقدمون، ويرى ابن هشام أنَّ «آية» مضافة إلى جملة (يقدمون) لا إلى المصدر، وهو الأفضل.

(٣) تقدّم البيت برقم «٧٧٦» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (بأية ما تحبون).

وجه الاستشهاد: استشهد سيبويه بهذا البيت على زيادة «ما» والصَّوَابُ أَنَّهَا «ما» المصدرية؛ لأنَّ التقدير: بأية حُبِّكم للطعام.

(٥) مرت ترجمته. (٦) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٣، مك).

(٧) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٤، مك).

جميعاً؛ والصَّوَابُ: أن الاستثناء مُفْرَغٌ، وأنَّ المستثنى مصدر، أو حال؛ أي إلاً قولاً مصحوباً بأنَّ يشاء الله، أو إلاً متلبساً بأنَّ يشاء الله، وقد علم أنَّه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلاً مع حرف الاستثناء، فَطَوِي ذِكْرُهُ لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من أن، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كلمة تأييد؛ أي: لا تقولنه أبداً، كما قيل في: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبِّنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنَّ عَوْدَهُمْ فِي مَلْتَهُمْ مِمَّا لَا يَشَاؤُهُ اللَّهُ سبحانه.

وجوز الزمخشري<sup>(١)</sup> أن يكون المعنى: ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه.

ولما قاله مُبْعَد، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر، ونهي؛ ومُبْطَل: وهو أنه يقتضي التَّهْيِي عن قول: «إني فاعل ذلك غداً» مطلقاً؛ وبهذا، يُرَدُّ - أيضاً - قول مَنْ زعم أنَّ الاستثناء منقطع، وقول من زعم أنَّ ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كناية عن التأييد.

### حذف لام التَّوْطئة

﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ﴾<sup>(٢)</sup>، ﴿وَإِنْ أَلْفَتْكُمْ لَمَشْرُكُونَ﴾<sup>(٣)</sup>، ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٤)</sup> بخلاف ﴿وَلَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾<sup>(٥)</sup>.

### حذف الجار

يكسر ويَطْرُد مع أن وأن؛ نحو: ﴿يَمُنُونَ عَلَيْكَ أَنْ اسْلَمُوا﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: بأن؛ ومثله: ﴿بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْكُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يُدْخِلَنَا رَبَّنَا﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿وَأَنَّ الْمَسْجِدَ لِلَّهِ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: ولأن المساجد لله، ﴿أَيُّدِكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: بأنكم.

وجاء في غيرهما؛ نحو: ﴿قَدَّرْتَهُ مَنَازِلَ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أي: قدرنا له، ﴿وَبَعَثْنَا

- (١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٩، مك). (٧) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٧، مد).  
(٢) س: ٥ (المائدة، ن: ٧٣، مد). (٨) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٨٢، مك).  
(٣) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٢١، مك). (٩) س: ٥ (المائدة، ن: ٨٤، مد).  
(٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ٢٣، مك). (١٠) س: ٧٢ (الجن، ن: ١٨، مك).  
(٥) س: ١١ (هود، ن: ٤٧، مك). (١١) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٣٥، مك).  
(٦) س: ٤٩ (الحجرات، ن: ١٧، مد). (١٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٣٩، مك).

عَوَجًا<sup>(١)</sup>؛ أي: يبغون لها؛ ﴿إِنَّمَا ذَلِكُمُ الشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِيَآءَهُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذف مع بقاء الجرّ؛ كقول رُوبة - وقد قيل له كيف أصبحت؟ - «خَيْرٍ عَافَاكَ اللهُ»، وقولهم: «بكم درهم اشتريت؟»، ويقال في القسم: «اللَّهِ لَأَفْعَلَنَّ».

### [حذف أن الناصبة]

هو مُطرَد في مواضع معروفة، وشاذٌ في غيرها؛ نحو: «خُذِ اللَّصْرَ قَبْلَ يَأْخُذُكَ»<sup>(٣)</sup>، / ومُرُهُ يَخْفِرْهَا، ولا بُدَّ من تَتَبَعَهَا، وقال به سيبويه<sup>(٤)</sup> في قوله<sup>(٥)</sup>:

[الطويل] [١٧٩/ب]

١٠٨٧ - [أَرَدْتُ بِهَا فَتَكَأَ فَلَمْ أَرْتَمِضْ لَهُ] وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلُهُ<sup>(٦)</sup>

وقال المبرّد<sup>(٤)</sup>: الأصل أفعلها، ثم حذفت الألف، ونقلت حركة الهاء إلى ما قبلها؛ وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر «أن» في موضع؛ حَقُّهَا ألا تدخل فيه صريحاً، وهو خبر كاد، واعتد بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفِعَ الفعل بعد إضمار أن سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس؛ ومنه: ﴿قُلْ أَفَعَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَني بِعِبَادِهِ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمُ الْبَرْقَ﴾<sup>(٨)</sup>، و«تَسْمَعُ بِالْمُعِيدِي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»<sup>(٩)</sup>، وهو الأشهر في بيت طرفة<sup>(١٠)</sup>:

[الطويل]

١٠٨٨ - أَلَا إِيْهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضَرُ الوَعْيِ وَأَنْ أَشْهَدُ اللَّذَاتِ، هَلْ أَنْتَ مُخْلِدي؟<sup>(١١)</sup>

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤٥، مك).

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٧٥، مد).

(٣) مجمع الأمثال: ٢٧٢/١.

(٤) (٤) مرت ترجمته.

(٥) القائل: هو امرؤ القيس، ويُنسب إلى عمرو بن جؤين؛ وأرتمض: أحزن، ونهنت: كَفَفْتُ؛ ولصدر البيت رواية أخرى هي:

[فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا خُبَاسَةً وَاجِدًا]

(٦) موطن الشاهد: (كدتُ أفعله).

وجه الاستشهاد: استشهد سيبويه بهذا البيت على حذف «أن» قبل «أفعله» والصواب ما قاله المبرّد - كما جاء في المتن - لأن «أن» لا تدخل في خبر «كاد» أصلاً؛ لأنها للاستقبال، وكاد للحال، أو ما أنزل منزلة الحال، أو كان قريباً منه.

(٧) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٤، مك).

(٨) س: ٣٠ (الروم، ن: ٢٤، مك).

(٩) مرّ المثل سابقاً.

(١٠) طرفة بن العبد، وقد مرت ترجمته.

(١١) تقدّم البيت برقم «٧١١» وعُلّق عليه.

موطن الشاهد: (أحضر).

وجه الاستشهاد: رُوي «أحضر» بالرفع والنصب؛ فمن رفعه، فقد عاد به إلى أصله، =

وَقُرِيَ ﴿أَعْبُدْ﴾ بالتصّب، كما روي «أَحْضَرَ» كذلك، وانتصاب «غير» في الآية على القراءتين، لا يكون بأعبد؛ لأنَّ الصَّلَةَ، لا تعمل فيما قبل الموصول؛ بل بتأمروني، و «أَنْ أَعْبُدْ» بدل اشتمال منه؛ أي: تأمروني بغير الله عبادته.

## حذف لام الطَّلَب

هو مُطْرَد عند بعضهم في نحو: «قُلْ لَهُ يَفْعَلْ»، وجعل منه: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَقُلْ لِعِبَادِيَ يَقُولُوا﴾<sup>(٢)</sup>، وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطَّلَب، والحقُّ أنَّ حذفها مختصُّ بالشعر؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[الوافر]

١٠٨٩- مُحَمَّدٌ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ [إِذَا مَا خِيفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا]<sup>(٤)</sup>

## حذف حرف النداء

نحو: ﴿أَيُّهُ الثَّقَلَانِ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿أَنْ أَدُّوْا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾<sup>(٧)</sup>، وشذَّ في اسمي الجنس، والإشارة في نحو: «أَضِيحُ لَيْلٍ»<sup>(٨)</sup>، وقوله<sup>(٩)</sup>:

[الطويل]

١٠٩٠- [إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي] بِمِثْلِكَ - هَذَا - لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ<sup>(١٠)</sup>

= ومن نصب؛ فعلى إعمال «أَنْ» بعد حذفها؛ وكلاهما جائز؛ وَيُرْجَحُ النَّصْبُ - هنا - العطف عليه بأن الظاهرة مع فعل أشهد.

(١) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٣١، مك). (٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٥٣، مك).

(٣) تقدّم البيت برقم «٤٠٧» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (تفد).

وجه الاستشهاد: حذف لام الطَّلَب (لام الأمر)؛ لأنَّ المراد: لِيَتَفَدَى نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ؛ وحكم حذف لام الأمر، وبقاء عملها الجواز للضرورة الشعرية.

(٥) س: ٥٥ (الرَّحْمَنُ، ن: ٣١، مد). (٦) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٩، مك).

(٧) س: ٤٤ (الدُّخَانُ، ن: ١٨، مك). (٨) مجمع الأمثال: ٤١٦/١.

(٩) القائل: هو ذو الرُّمَّة، وقد سبقت ترجمته.

(١٠) موطن الشاهد: (هذا).

وجه الاستشهاد: حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة؛ لأنَّ المراد: يا هذا؛ وحكم حذف النداء قبل اسم الإشارة الشذوذ.

ولَحَّن بعضهم المتنبي<sup>(١)</sup> في قوله: [الكامل]

١٠٩١ - هُذِي بَرَزْتَ لَنَا فَهَجَّتْ رَسِيْسًا [ثُمَّ انْتَفَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيْسًا]<sup>(٢)</sup>

وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق؛ أي: برزت هذه البرزة، وردّه ابن مالك<sup>(١)</sup> بأنه لا يُشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه؛ كضربته ذلك الضرب، ويرده بيت أنشده هو؛ وهو قوله<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]

١٠٩٢ - يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مِلْتِ صَحَابِيَّيْ وَصَحَابِيَّتِيكَ إِخَالَ ذَاكَ قَلِيْلٌ<sup>(٤)</sup>

### حذف همزة الاستفهام

قد ذكر في أول الباب الأول من هذا الكتاب.

### [حذف نون التوكيد]

يجوز في نحو: «لأفعلن» في الضرورة؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

١٠٩٣ - فَلَا وَأَبِي لِنَأْتِيَهَا جَمِيْعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومٌ<sup>(٦)</sup>

ويجب حذف الخفيفة، إذا لقيها ساكن؛ نحو: اضرب الغلام بفتح الباء، والأصل: اضربن، وقوله<sup>(٧)</sup>:

- (١) مرت ترجمته.
- (٢) موطن التمثيل: (هذي).
- وجه التمثيل: حذف حرف النداء قبل اسم الإشارة؛ لأن التقدير: يا هذي؛ وحكم حذفه - هنا - الشذوذ.
- (٣) لم يُنسب إلى قائل معين.
- (٤) موطن الشاهد: (ذاك قليل).
- وجه الاستشهاد: ذكر ابن هشام هذا البيت ليردّ به على ابن مالك القائل: «لا يُشار إلى المصدر إلا منعوتاً بالمصدر المشار إليه» فقد أشار الشاعر - هنا - إلى المصدر من دون أن يُنعت بالمصدر المشار إليه.
- (٥) القائل: هو عبد الله بن رواحة.
- (٦) موطن الشاهد: (لنأتيها).
- وجه الاستشهاد: حذف نون التوكيد الثقيلة للضرورة الشعرية؛ لأن الأصل: لنأتيها.
- (٧) تقدّم البيت برقم «٢٧٩» وهذه الرواية مشهورة عند النحاة، والذي رواه القاضي في أماليه: (١٠٧/١): «ولا تعاد» ورواه غيره: «ولا تحقرن» ولا شاهد فهي على هاتين الروايتين - كما هو واضح - على حذف النون.

[المنسرح]

١٠٩٤- وَلَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ<sup>(١)</sup>

وإذا وقف عليها تالية ضمة، أو كسرة، ويعاد - حينئذ - ما كان حذف لأجلها، فيقال في: «اضربن يا قوم»: اضربوا، وفي «اضربن يا هند» اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

[المنسرح]

١٠٩٥- اضْرِبْ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرَسِ<sup>(٣)</sup>

وقيل: ربما جاء في النثر، وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ: ﴿أَلَمْ تَنْسَحْ﴾<sup>(٤)</sup> بالفتح، وقيل: إن بعضهم ينصب بلم، ويجزم بلن، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف، والحمل على ما ثبت حذفه أولى.

### حذف نوني التثنية والجمع

// يحذفان للإضافة؛ نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾<sup>(٥)</sup>، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُونَ

الْتَأَقَ﴾<sup>(٦)</sup> ولشبه الإضافة؛ نحو: «لا غلامي لزيد» و «لا مكرمي لعمر» إذا لم تقدر اللام مقحمة. ولتقصير الصلة؛ نحو: «الضاربا زيدا، والضاربو عمرا». وللألم الساكنة قليلاً؛ نحو: ﴿لَذَابُوا الْعَذَابِ﴾<sup>(٧)</sup> فيمن قرأه بالنصب. وللضرورة؛ نحو قوله<sup>(٨)</sup>:

(١) موطن الشاهد: (لا تهين الفقير).

وجه الاستشهاد: حذف نون التوكيد الخفيفة؛ لالتقائها ساكنة مع أل التعريف بعد حذف الهمزة نطقاً؛ وحكم هذا الحذف الوجوب؛ لالتقاء الساكنين.

(٢) القائل: هو طرفة بن العبد البكري، وقد مرّت ترجمته. وقونس الفرس: ما بين أذنيها.

(٣) موطن الشاهد: (اضرب).

وجه الاستشهاد: حذف نون التوكيد الخفيفة، وبقاء الفتح دليلاً عليها؛ وحكم الحذف - هنا - الجواز للضرورة الشعرية.

(٤) س: ٩٤ (الشرح، ن: ١، مك).

(٥) س: ١١١ (المسد، ن: ١، مك).

(٦) س: ٥٤ (القمر، ن: ٢٧، مك).

(٧) س: ٣٧ (الصفات، ن: ٣٨، مك).

(٨) القائل: هو تائب شراً، ثابت بن جابر، أحد الشعراء الضعاليك في الجاهلية.



[الطويل]

١٠٩٦ - هُمَا خُطَّتَا: إِمَّا إِسَارٌ وَمِئَةٌ وَإِمَادَةٌ، وَالقَنْلُ بِالحُرِّ أَجْدَرُ<sup>(١)</sup>

فيمن رواه برفع «إسار ومنة» وأما من خفض فبالإضافة، وفصل بين المتضايقين بإمّا، فلم ينفك البيت عن ضرورة، واختلف في قوله<sup>(٢)</sup>: [الخفيف]

١٠٩٧ - [رُبَّ حَيٍّ عَرْنُدَسٍ ذِي طَلَالٍ] لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ القَبَابِ<sup>(٣)</sup>

ف قيل: الأصل ضارِبِينَ ضارِبِي القَبَابِ، وقيل لِلقَبَابِ؛ كقوله<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

١٠٩٨ - ..... أَشَارَتْ كُليْبٍ بِالأَكْفِ الأَصَابِعِ<sup>(٥)</sup>

وقيل: ضارِبِينَ معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء // [130].

[١٨٠/١]

## / حذف التّونين /

يحذف لزوماً؛ لدخول أل؛ نحو: «الرَّجُلُ» وللإضافة؛ نحو: «غلامك» ولشبهها؛ نحو: «لا مالَ لزيدٍ» إذا لم تُقدَّر اللّام مُقَحَّمَةً، فإنَّ قَدَرَتْ، فهو مضاف، ولمانع الصّرف؛ نحو: «فاطمة» وللوقوف في غير النّصب، وللاتصال بالضمير؛ نحو: «ضاربك» فيمن قال إنّه غير مضاف، فأما قوله<sup>(٦)</sup>:

[130] ساقطة من (خ).

- (١) موطن الشّاهد: (هما خطتا إمّا إسار).
- وجه الاستشهاد: حذف نون التّثنية من «خطتان»؛ وحكم هذا الحذف الجواز للضرورة الشّعريّة؛ وعلى رواية الجرّ في «إسار» ففيها شاهد على الفصل بين المتضايقين بـ «إمّا».
- (٢) لم يُنسب إلى قائل معيّن.
- (٣) موطن الشّاهد: (ضارِبِينَ القَبَابِ).
- وجه الاستشهاد: إذا قَدَرْنَا ضَارِبِينَ ضَارِبِي القَبَابِ - كما في المتن - فعلى حذف نون الجمع من «ضارِبِينَ» الثّانية؛ وإذا حَكَمْنَا على الظّاهر من دون تقديره «ضارِبِي» فعلى حذف اللّام الجارّة مع بقاء عملها، كما في الشّاهد التّالي؛ وهو الأفضل.
- (٤) تقدّم البيت برقم «١» وعلّق عليه.
- (٥) موطن الشّاهد: (كُليْبٍ).
- وجه الاستشهاد: حذف اللّام الجارّة، وبقاء عملها، لأنّ المراد: أشارت إلى كُليْبٍ... وذكر البيت - هنا - ليُحْمَلَ عليه حذف اللّام في الشّاهد السّابق.
- (٦) تقدّم البيت برقم «٦٤٥» وقد علّق عليه.

[الوافر]

١٠٩٩ - [وَمَا أَدْرِي وَظَنِّي كُلُّ ظَنِّي] أُمْسَلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَّاحِي<sup>(١)</sup>؟

فضرورة؛ خلافاً لهشام<sup>(٢)</sup>، / ثُمَّ هُوَ نُونٌ وَقَايَةٌ، لَا تَنْوِينُ؛ كَقَوْلِهِ<sup>(٣)</sup> [الطويل]

١١٠٠ - وَلَيْسَ الْمُوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِباً [فِيَنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أُملاً]<sup>(٤)</sup>

إذ لا يجتمع التَّنوين مع أل/<sup>[131]</sup>، ولكون الاسم علماً موصوفاً بما اتصل به، وأضيف إلى علم، من ابن وابنة اتِّفاقاً، أو بنت عند قوم من العرب، فأما قوله<sup>(٥)</sup>:

[الرجز]

١١٠١ - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ<sup>(٦)</sup>

فضرورة.

ويحذف لالتقاء الساكنين قليلاً؛ كقوله<sup>(٧)</sup>:

[المتقارب]

١١٠٢ - فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَفْتَبٍ وَلَا ذَاكِرِ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلاً<sup>(٨)</sup>

[131] ساقطة من (خ).

(١) موطن الشاهد: (أُمْسَلِمُنِي).

وجه الاستشهاد: إثبات نون الوقاية للضرورة الشعرية؛ لأن المراد: أُمْسَلِمِي إلى قومي شرّاحي؟.

(٢) مرت ترجمته.

(٣) تقدّم البيت برقم «٦٤٦» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (الموافيني).

وجه الاستشهاد: اجتماع «أل» مع نون الوقاية ضرورة؛ كما في الشاهد السابق؛ لأنّ الأصل: وليس موافيني ليرفد... أو: وليس موافيني... .

(٥) القائل: هو الأغلب العجلي.

(٦) موطن الشاهد: (قيس بن ثعلبة).

وجه الاستشهاد: إثبات التَّنوين في «قيس» الموصوف بـ «ابن» المضاف إلى «ثعلبة» العلم؛ وحكم هذا الإثبات الجواز للضرورة الشعرية؛ والأصل: حذف التَّنوين؛ فيقال: قيس بن ثعلبة، أو قيس أو قيس وفق حالات الإعراب.

(٧) تقدّم البيت برقم «٩٥٦» وقد علّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (ذاكر الله).

وجه الاستشهاد: حذف التَّنوين في «ذاكر»؛ لالتقاء الساكنين؛ نون التَّنوين الساكنة، واللام الأولى من لفظ الجلالة.

وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التَّنْكِيرِ،  
 وقرىء: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ﴾<sup>(١)</sup>، ﴿وَلَا أَيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾<sup>(٢)</sup> بترك  
 تنوين أحد وسابق ونصب النهار.

واختلف لم ترك تنوين «غير» في نحو: «قبضتُ عشرةَ ليسَ غيرُ» ف قيل:  
 لأنَّه مبنيّ كقبْلُ وبعْدُ، وقيل: لنية الإضافة، وإنَّ الضَّمَّةَ إعرابٌ وغير متعيّنة؛  
 لأنَّها اسمٌ ليس، لا محتملة لذلك، وللخبرية، ويردُّه أنَّ هذا التَّركيبَ مُطَّرِدٌ،  
 ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور بآطراد، إلاَّ إنَّ أشبهه في اللفظ المضاف؛  
 نحو: «قطعَ اللهُ يدَ ورجلَ مَنْ قالها» فإنَّ الأوَّلَ مضاف إلى المذكور، والثَّاني  
 لمجاورته له مع أنَّه المضاف إليه في المعنى؛ كأنَّه مضاف إليه لفظاً.

## حذف أل

تحذف للإضافة المعنوية، وللنداء؛ نحو: «يا رَحْمَنُ» إلاَّ من اسم الله  
 تعالى، والجمل المحكيّة، قيل: والاسم المشبّه به، نحو: «يا الخليفةَ  
 هيبَةَ»<sup>(٣)</sup>، وسمع «سلامٌ عليكم» بغير تنوين؛ ف قيل: على إضمار «أل». ويحتمل -  
 عندي - كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم،  
 وقال الخليل<sup>(٤)</sup> في: «ما يَخْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا» هو على نية  
 «أل» في خير، ويردُّه أنَّها لا تجامع «من» الجازة للمفضول، وقال  
 الأخفش<sup>(٤)</sup>: اللّام زائدة، وليس هذا بقياس، والتَّركيب قياسي، وقال ابن  
 مالك<sup>(٤)</sup>: خير بدل، وإبدال المشتقِّ ضعيف، وأولى - عندي - أن يُخْرَجَ على  
 قوله<sup>(٥)</sup>:

[الكامل]

١١٠٣ - وَلَقَدْ أَمَرُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبِينِي [فَمَضَيْتُ ثَمَّتْ قُلْتُ لَا يَغْنِينِي] <sup>(٦)</sup>

(١) س: ١١٢ (الإخلاص، ن: ١، ٢، مك).

(٢) س: ٣٦ (يس، ن: ٤٠، مك). (٣) التَّقْدِير: يا مثل الخليفة.

(٤) مرت ترجمته.

(٥) تقدّم البيت برقم ١٥١ و ٧٩٢ وعُلِّقَ عليه.

(٦) موطن الشاهد: (الليّم).

وجه الاستشهاد: دخول «أل» الجنسية على «ليّم» فلم تُفِدِ اللَّفْظَ تعريفاً تعينه من دون  
 سائر أفراد جنسه؛ فتعريفها لفظي، لا يفيد التَّعْيِينَ، وإن كان في اللفظ معرفة؛ وفي  
 البيت شاهد آخر على تعيّن المضارع للماضي حيث عطف الماضي عليه.

## حذف لام الجواب

وذلك ثلاثة :

حذف لام جواب لو؛ نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾<sup>(١)</sup>.

وحذف لام لقد، يحسن مع طول الكلام؛ نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(٢)</sup>.

وحذف لام لأفعلن يختص بالضرورة؛ كقول عامر بن الطفيل<sup>(٣)</sup>: [الكامل]

١١٠٤- وَقَتِيلِ مُرَّةً أَنْأَرْنَ، فَإِنَّهُ فِرْعَ، وَإِنَّ أَحَاكُمُ لَمْ يُفَارِ<sup>(٤)</sup>

## حذف جملة القسم

كثير جداً، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن»، أو: «لقد فعل»، أو «لئن فعل»، ولم يتقدم جملة قسم، فثم جملة قسم مقدرة؛ نحو: ﴿لَأَعَذِّبَنَّكَ عَذَابًا شَدِيدًا﴾<sup>(٥)</sup> الآية، ﴿وَلَقَدْ مَكَّدَكُمْ اللَّهُ وَعَدَهُ﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿لَئِنْ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾<sup>(٧)</sup>، واختلف في نحو: «لزيد قائم»، ونحو: «إن زيدا قائم، أو لقائم» هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا؟

## حذف جواب القسم

يجب إذا تقدم عليه، أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب، فالأول؛ نحو: «زيد قائم والله»؛ ومنه «إن جاني زيد والله أكرمه». والثاني؛ نحو: «زيد والله قائم» فإن قلت: «زيد والله إنه قائم، أو لقائم» احتمال كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً، وجملة القسم وجوابه الخبر. ويجوز في غير ذلك؛ نحو: ﴿وَالْتَرَعَتِ غَرْقًا﴾<sup>(٨)</sup> الآيات؛ أي: لتبعثن،

(١) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٧٠، مك).

(٢) س: ٩١ (الشمس، ن: ٩، مك).

(٣) شاعر فارس، أدرك النبي عليه الصلاة والسلام، ولم يُسلم. مات سنة: ١١ هـ.

(٤) موطن الشاهد: (أنأرن).

وجه الاستشهاد: حذف اللام من «لأنأرن» بعد القسم المُقدَّر: والله؛ وحكم هذا الحذف الجواز للضرورة الشعرية.

(٥) س: ٢٧ (النمل، ن: ٢١، مك). (٦) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٢، مد).

(٧) س: ٥٩ (الحشر، ن: ١٢، مد).

(٨) س: ٧٩ (النازعات، ن: ١، مك).

بدليل ما بعده؛ وهذا المقدر؛ هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾<sup>(١)</sup>، أو عامله: اذكر، وقيل: الجواب: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَمِصْرَةٌ﴾<sup>(٢)</sup>، وهو بعيد لبعده؛ / [١٨٠/ب] ومثله: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: «ليهلكن» بدليل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾<sup>(٤)</sup>، أو «إِنَّكَ لَمُنذِرٌ» بدليل ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ﴾<sup>(٥)</sup>، وقيل: الجواب مذكور، فقال الأخفش: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾<sup>(٦)</sup> وحذفت اللام للطول؛ مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾<sup>(٧)</sup> وقال ابن كيسان: ﴿مَا يَلْفُطُ مِنْ قَوْلٍ﴾<sup>(٨)</sup> الآية، الكوفيتون: ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾<sup>(٩)</sup> والمعنى: لقد عجبوا، بعضهم: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ﴾<sup>(٩)</sup>.

ومثله: ﴿صَّ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: «إنه لمعجز»، أو «إِنَّكَ لِمَنْ المرسلين»، أو «ما الأمر كما يزعمون»، وقيل: مذكور، فقال الكوفيتون والزجاج<sup>(١١)</sup>: ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَمَقْرُونٌ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ وفيه بعد، الأخفش<sup>(١١)</sup>: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرَّسُولَ﴾<sup>(١٣)</sup>، الفراء<sup>(١١)</sup> وثعلب<sup>(١١)</sup>: ﴿صَّ﴾ لأن معناها صدق الله، ويرده أن الجواب لا يتقدم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾<sup>(١٤)</sup> وحذفت اللام للطول.

### [حذف جملة الشرط]

هو مطرد بعد الطلب؛ نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾<sup>(١٥)</sup>؛ أي: فإن تتبعونني يحبكم الله. ﴿فَاتَّبِعُونِي أَهْدِكُمْ﴾<sup>(١٦)</sup> ﴿رَبَّنَا أَخْرِنَا إِلَىٰ أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبْ دَعْوَتَكَ وَتَتَّبِعِ الرَّسُولَ﴾<sup>(١٧)</sup>.

وجاء بدونه؛ نحو: ﴿أَرْضِي وَسِعَةً فَإِنِّي فَاعْبُدُونَ﴾<sup>(١٨)</sup>؛ أي: فإن لم يتأت إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فإياي فاعبدون في غيرها. ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهُ هُوَ الْوَلِيُّ﴾<sup>(١٩)</sup>؛ أي: إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي. ﴿أَوْ تَقُولُوا

(١) س: ٧٩ (النازعات، ن: ٦، مك).

(٢) س: ٧٩ (النازعات، ن: ٢٦، مك). (١١) مرت ترجمته.

(٣) س: ٥٠ (ق، ١، مك). (١٢) س: ٣٨ (ص، ن: ٦٤، مك).

(٤) س: ٥٠ (ق، ن: ٣٦، مك). (١٣) س: ٣٨ (ص، ن: ١٤، مك).

(٥) س: ٥٠ (ق، ن: ٢، مك). (١٤) س: ٣٨ (ص، ن: ٣، مك).

(٦) س: ٥٠ (ق، ن: ٤، مك). (١٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ٣١، مد).

(٧) س: ٩١ (الشمس، ٩، مك). (١٦) س: ١٩ (مريم، ن: ٤٣، مك).

(٨) س: ٥٠ (ق، ن: ١٨، مك). (١٧) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٤، مك).

(٩) س: ٥٠ (ق، ن: ٣٧، مك). (١٨) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٥٦، مك).

(١٠) س: ٣٨ (ص، ١، مك). (١٩) س: ٤٢ (الشورى، ن: ٩، مك).

لَوْ أَنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيْنَهُم مِّن رَّبِّكُمْ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ<sup>(١)</sup>؛ أي: إن صدقتم فيما كنتم تعدون به من أنفسكم فقد جاءكم بيته، وإن كذبتكم، فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم؟ وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب - لأنه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسمى جواباً تجوّزاً؛ كما سيأتي.

وجعل منه الزمخشري<sup>(٢)</sup>، وتبعه ابن مالك بدر الدين: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ أي: إن افتخرتم بقتلهم، فلم تقتلوهم، ويردّه أنّ الجواب المنفي بلم، لا تدخل عليه الفاء.

وجعل منه أبو البقاء<sup>(٢)</sup> ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أي: إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير؛ كقوله<sup>(٥)</sup>:

[الوافر]

١١٠٥ - فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكَفٍ وَإِلَّا يَغْلُ مَفْرَقَكَ الْحُسَامُ<sup>(٦)</sup>  
أي: وإن لا تطلقها.

### حذف جملة جواب الشرط

وذلك واجب إن تقدّم عليه، أو اكتنفه ما يدلّ على الجواب؛ فالأول؛ نحو: «هو ظالمٌ إن فعل»، والثاني؛ ونحو: «هو إن فعل ظالم» ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾<sup>(٧)</sup> ومنه: «والله إن جاءني زيدٌ لأكرمته»<sup>[132]</sup>. وقول ابن معيط:

[132] العبارة في (خ): «إن جاءني والله أكرمته».

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٥٧، مك). (٢) مرت ترجمته.

(٣) س: ٨ (الأنفال، ن: ١٧، مد). (٤) س: ١٠٧ (الماعون، ن: ٢، مك).

(٥) القائل: هو الأحوص، عبد الله بن محمد، وقد مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (إلا يعل).

وجه الاستشهاد: حذف جملة الشرط، وبقاء الأداة مذكورة عاملة في الكلام؛ لأنّ المراد: إن لا تطلقها يعل...؛ وحكم حذف جملة الشرط بدون الأداة كثير شائع، إذا دلّ عليه دليل في الكلام؛ كما في هذا الشاهد: فطلقها وإلا يعل...

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٠، مد).

## الْلَفْظُ إِن يُفِذُ هُوَ الْكَلَامُ

إمّا من ذلك؛ ففيه ضرورة؛ وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعاً، وإمّا الجواب الجملة الاسمية؛ وجملتنا الشرط والجواب خبر؛ ففيه ضرورة أيضاً؛ وهي حذف الفاء؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[البسيط]

١١٠٦ - مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ..... (٢)

ووهم ابن الخباز<sup>(٣)</sup> إذ قطع بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك؛ نحو: ﴿فَإِنْ أَسْتَطَعْتُ/ أَنْ تَبْنِيَنَّ فَفَقَا فِي الْأَرْضِ﴾<sup>(٤)</sup> الآية؛ أي: فافعل. [١٨١/١] ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾<sup>(٥)</sup> الآية؛ أي: لما آمنوا به؛ بدليل: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾<sup>(٦)</sup>، والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن؛ وما قدرته أظهر. ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: لارتدعتم، وما ألهاكم التكاثر. ﴿وَلَوْ أَفْتَدَى بِهِنَّ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: ما تقبل منه. ﴿وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بَرُوجٍ مُّشِيدَةٍ﴾<sup>(٩)</sup>؛ أي: لأدرركم. ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: أعرضوا، بدليل ما بعده. ﴿أَيْنَ ذُكِّرْتُمْ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: تطيرتم. ﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبِثْلِهِ مَدَدًا﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أي: لنفد. ﴿وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا رُءُوسِهِمْ﴾<sup>(١٣)</sup>؛ أي: لرأيت أمراً فظيعاً. ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ﴾<sup>(١٤)</sup>؛ أي: لهلكتم. ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكُفْرَتُمْ بِهِ﴾<sup>(١٥)</sup> قال الزمخشري<sup>(١٦)</sup>: تقديره أستم ظالمين؛ بدليل: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(١٧)</sup> ويرده أن جملة الاستفهام، لا تكون

(١) مرت ترجمته.

(٢) تقدّم البيت بالأرقام «٨٥، ١٤٥، ٢٣٨، ٢٩٦، ٤٢٦، ٧٨٤، ٧٨٧، ٩٠٨،

١٠٧٦؛ والزواية الصحيحة: «من يفعل الخير فالرحمن يشكره».

موطن الشاهد: (الله يشكرها).

وجه الاستشهاد: حذف الفاء الزابطة لجواب الشرط ضرورة كما أسلفنا.

(٣) مرّت ترجمته. (٤) س: ٦ (الأنعام، ن: ٣٥، مك).

(٥) س: ١٣ (الرعد، ن: ٣١، مد).

(٦) س: ١٠٢ (التكاثر، ن: ٥، مك).

(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩١، مد).

(٨) س: ٤ (النساء، ن: ٧٨، مد).

(٩) س: ٣٦ (يس، ن: ١٩، مك).

(١٠) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٠٩، مك).

(١١) س: ٣٢ (السجدة، ن: ١٢، مك).

(١٢) س: ٢٤ (النور، ن: ١٠، مد).

(١٣) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١٠، مك).

(١٤) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١٠، مك).

جواباً إلا بالفاء مؤخّرة عن الهمزة؛ نحو: «إن جثتك أفما تحسن إليّ؟» ومقدّمة على غيرها؛ نحو: «فهل تحسن إليّ؟».

### تنبیه

التَّحْقِيقُ أَنَّ مِنْ حَذْفِ الْجَوَابِ؛ مِثْلُ: ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ الْجَوَابَ مُسَبَّبٌ عَنِ الشَّرْطِ، وَأَجَلَ اللَّهِ آتٍ سِوَاءِ أَوْجَدَ الرَّجَاءِ أَمْ لَمْ يَوْجَدْ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ: فليبادر بالعمل فَإِنَّ أَجَلَ اللَّهِ لَآتٍ؛ ومثله: ﴿وَإِنْ نَجَّهْتَ بِالْقَوْلِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أَي: فاعلم أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنِ جِهْرِكَ ﴿فَإِنَّهُمْ يَعْلَمُونَ الْبَيْتَ﴾<sup>(٣)</sup>. ﴿وَإِنْ يَكْذِبُونَ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أَي: فَتَصَبَّرْ ﴿فَقَدْ كَذَّبْتَ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾<sup>(٤)</sup>. ﴿إِنْ يَمَسُّكُمْ فَرْحٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أَي: فَاصْبِرُوا ﴿فَقَدْ مَسَّ الْقَوْمَ فَرْحٌ مِثْلُهُ﴾<sup>(٥)</sup>. ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ خُطُوتَ الشَّيْطَانِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أَي: يَفْعَلِ الْفَوَاحِشَ وَالْمُنْكَرَاتِ ﴿فَإِنَّهُمْ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾<sup>(٦)</sup>. ﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٧)</sup>؛ أَي: يَغْلِبْ ﴿فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْغَالِبُونَ﴾<sup>(٧)</sup>. ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أَي: «فلا تؤذوهم»<sup>[133]</sup> بقول، ولا فعل، فَإِنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ ذَلِكَ، وَيَعْلَمُهُ. ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا﴾<sup>(٩)</sup>؛ أَي: فلا لوم عليّ ﴿فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾<sup>(٩)</sup>.

### حذف الكلام بجملته

يقع ذلك باطراد في مواضع:

أحدها: بعد حرف الجواب؛ يُقال: أقام زيد؟ فتقول: نعم، و «ألم يقم زيد؟» فتقول: «نعم» إن صدقت التقى، و «بلى» إن أبطلته، ومن ذلك قوله<sup>(١٠)</sup>:

١١٠٧ - قَالُوا: أَخِيفْتُ؟ فَقُلْتُ: إِنَّ، وَخِيفَتِي مَا إِنْ تَزَالَ مَسْوَطَةَ بَرَجَائِي<sup>(١١)</sup>

[133] في (خ): «فلا تؤذهن».

(١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٥، مك). (٢) س: ٢٠ (طه، ن: ٧، مك).

(٣) الآية السابقة نفسها. (٤) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٤، مك).

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٤٠، مد). (٦) س: ٢٤ (النور، ن: ٢١، مد).

(٧) س: ٥ (المائدة، ن: ٥٦، مد). (٨) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٧، مد).

(٩) س: ١١ (هود، ن: ٥٧، مك). (١٠) لم يُنسب إلى قائل معين.

(١١) موطن الشاهد: (قلْتُ: إِنَّ).

وجه الاستشهاد: حذف الكلام بعد حرف الجواب «إن»؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: نعم إنني خفت، أو ما مائل ذلك؛ وحذفه بعد حرف الجواب كثير شائع.



فَإِنَّ «إِنَّ» هنا بمعنى «نعم» وأما قوله<sup>(١)</sup>: [مجزوء الكامل]  
 ١١٠٨ - وَيَقْلُنْ: شَيْبٌ قَدْ عَلَا لَكَ وَقَدْ كَبِزْتَ، فَقُلْتُ: إِنَّهُ<sup>(٢)</sup>  
 فلا يلزم كونه من ذلك؛ خلافاً لأكثرهم؛ لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل  
 اسماً لـ «إن» على أنها المؤكدة، والخبر محذوف؛ أي: إِنَّهُ كذلك.

الثاني: بعد «نعم ويئس» إذا حذف المخصوص، وقيل: إِنَّ الكلام  
 جملتان؛ نحو: ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ الْعَبْدُ﴾<sup>(٣)</sup>.

والثالث: بعد حروف النداء في مثل: ﴿يَلَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾<sup>(٤)</sup> إذا قيل:  
 إِنَّهُ على حذف المنادى؛ أي: يا هؤلاء.

الرابع: بعد إن الشرطية؛ كقوله<sup>(٥)</sup>: [الرجز]

١١٠٩ - قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُغْدِمًا؟ قَالَتْ: وَإِنْ<sup>(٦)</sup>  
 أي: وإن كان كذلك رضيته.

الخامس: في قولهم «افعل هذا إما لا»؛ أي: إن كنت لا تفعل غيره، فافعله.

[١٨١/ب]

## / حذف أكثر من جملة /

في غير ما ذكر، أنشد أبو الحسن<sup>(٧)</sup>: [الخفيف]  
 ١١١٠ - إِنْ يَكُنْ طِبُّكَ الدَّلَالُ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسُّنَيْنِ الْخَوَالِي<sup>(٨)</sup>

(١) تقدّم البيت برقم «٥٠» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (إنه).

وجه الاستشهاد: إذا عدنا الهاء للسكت، فـ «إِنَّ» حرف جواب، والكلام محذوف  
 بعدها؛ والتقدير: نعم، قد علاني. وإذا عدنا الهاء ضمير الشأن، فهي في محلّ  
 نصب اسم «إِنَّ» والخبر محذوف؛ كما جاء في المتن؛ والأوّل أفضل.

(٣) س: ٣٨، (ص، ن: ٤٤، مك). (٤) س: ٣٦ (يس، ن: ٢٧، مك).

(٥) القائل: هو ربيعة بن العجاج، وقد مرّت ترجمته.

(٦) موطن الشاهد: (وإن...).

وجه الاستشهاد: حذف الكلام (الجملة) بعد «إن» الشرطية الثانية؛ لدلالة السياق عليها؛  
 والتقدير: وَإِنْ يَكُنْ مُعْدِمًا فقد رضيته؛ وحذف الكلام بعد «إِنَّ» الشرطية كثير شائع.

(٧) القائل: هو عبيد بن الأبرص، وقد مرّت ترجمته.

(٨) موطن الشاهد: (فلو في سالف الدهر...).

وجه الاستشهاد: حذف أكثر من جملة في هذا البيت؛ لأنّ التقدير: فلو كان هذا فيما  
 مضى؛ لاحتملناه منك، أو نحو ذلك؛ ومثل هذا الحذف يقع في الشعر والنثر.

أي: إن كان عادتك الدلال، فلو كان هذا فيما مضى؛ لاحتملناه منك .  
 وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾<sup>(١)</sup>؛ إنَّ  
 التَّقْدِيرَ: فضرِبوه، فحيي، فقلنا: كذلك يحيي الله . وفي وقوله تعالى: ﴿أَنَا  
 أَنْتُمْ كُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾<sup>(٢)</sup> الآية؛ إنَّ التَّقْدِيرَ: فأرسلون إلى يوسف، لأستعبره  
 الرؤيا، فأرسلوه فاتاه، وقال له: يا يوسفُ: وفي قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبًا إِلَى  
 الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ﴾<sup>(٣)</sup>؛ إنَّ التَّقْدِيرَ: فأتياهم، فأبلغاهم  
 الرسالة، فكذبوهم، فدمرناهم .

### تنبيه

الحذف الذي يلزم التحويِّ النظر فيه، هو ما اقتضته الصنعة، وذلك بأنَّ  
 يجدَّ خبراً بدون مبتدأ، أو بالعكس، أو شرطاً بدون جزاء، أو بالعكس، أو  
 معطوفاً بدون معطوف عليه، أو معمولاً بدون عامل؛ نحو: ﴿يَقُولَنَّ اللَّهُ﴾<sup>(٤)</sup>،  
 ونحو: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾<sup>(٥)</sup>، ونحو: «خير عافاك الله»، وأمَّا قولهم في نحو  
 ﴿سَرَّيْلَ تَقِيكُمْ الْحَرَّ﴾<sup>(٦)</sup>: إنَّ التَّقْدِيرَ: والبرد، ونحو: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَىٰ أَنْ  
 عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾<sup>(٧)</sup>: إنَّ التَّقْدِيرَ: ولم تعبدني، ففضولٌ في فنِّ التحو، وإنَّما  
 ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يحذف الفاعل لعظمته، وحقارة المفعول، أو  
 بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه، أو منه، ونحوه ذلك؛ فإنه تَطْفُلٌ  
 منهم على صنعة البيان، ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جرياً على عادتهم،  
 وأنشد مُمَثَّلًا<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ غَزِيَّةَ: إِنْ غَوَتْ غَوِيَّتْ، وَإِنْ تَرَشَّدَ غَزِيَّةُ أَرْشَدِ<sup>(٩)</sup>  
 بل لأنِّي وضعت الكتاب؛ لإفادة متعاطي التفسير، والعربية جميعاً.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٣، مد).

(٢) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ٣٦، مك).

(٣) س: ١٦ (النحل، ن: ٣٠، مك).

(٤) س: ١٢ (يوسف، ن: ٤٥، مك).

(٥) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٦١، مك).

(٦) س: ١٦ (النحل، ن: ٨١، مك).

(٧) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٢٢، مك).

(٨) القائل: هو دريد بن الصَّمَّة، أحد الشعراء الفرسان، والبيت من قصيدة قالها في رثاء أخيه.

(٩) لا شاهد يُذكر في هذا البيت غير أنَّ ابن هشام أراد من خلاله أن يُعرفنا أنه ناهج نهج النحاة الذين سبقوه، وأنه لا يستطيع الخروج عمَّا صتقوه وقعدوه.

وأما قولهم في «راكب الناقة طليحان»: إنه على حذف عاطف ومعطوف؛ أي: والناقة، فلازم لهم؛ ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف؛ أي: أحد طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو: «غلام زئيد ضربتُهُما».

## في التَّحذِيرِ مِنْ أُمُورٍ اشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمَعْرَبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلَافَهَا

وهي كثيرة، والذي يحضرني الآن منها عشرون موضعاً:  
أحدها: قولهم في لؤ: «إنها حرف امتناع لامتناع» وقد بيَّنا الصَّوَابُ فِي  
ذلك فِي فِصْل «لؤ»، وبسطنا القول فِيهِ بِمَا لَمْ نُسَبِّقْ إِلَيْهِ .

الثَّانِي: قولهم فِي «إِذَا» غَيْرِ الْفَجَائِيَّةِ: «إنها ظَرْفٌ لِمَا يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ  
وَفِيهَا مَعْنَى الشَّرْطِ غَالِباً» وَذَلِكَ مَعْيَبٌ مِنْ جِهَاتٍ؛

إِحْدَاهَا: أَنَّهُمْ يَذْكُرُونَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، وَإِنَّمَا ذَلِكَ تَفْسِيرٌ لِلأَدَاةِ . مِنْ  
حَيْثُ هِيَ، وَعَلَى الْمَعْرَبِ أَنْ يَبَيِّنَ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ: هَلْ هِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِمَعْنَى  
الشَّرْطِ، أَوْ لَا؟ وَأَحْسَنُ مِمَّا قَالُوهُ أَنْ يُقَالَ، إِذَا أُرِيدَ تَفْسِيرُهَا مِنْ حَيْثُ هِيَ:  
ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ خَافِضٌ لَشَرْطِهِ مَنْصُوبٌ بِجَوَابِهِ، صَالِحٌ لَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَالثَّانِيَّةُ: أَنَّ الْعِبَارَةَ الَّتِي تُلْقَى لِلْمُتَدَرِّبِينَ، يُطَلَبُ فِيهَا الْإِيجَازُ؛ لِتَخَفِّ  
عَلَى الْأَلْسِنَةِ، إِذِ الْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى تَكَرُّرِهَا، وَكَانَ أَخْصَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «لَمَّا  
يُسْتَقْبَلُ مِنَ الزَّمَانِ»/ أَنْ يَقُولُوا: مُسْتَقْبَلٌ .

وَالثَّلَاثَةُ: أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا ظَرْفٌ لِمَوْضُوعٍ لِلْمُسْتَقْبَلِ، وَالْعِبَارَةُ مُوَهِّمَةٌ أَنَّهَا  
مَحَلٌّ لِلْمُسْتَقْبَلِ؛ كَمَا تَقُولُ: الْيَوْمَ ظَرْفٌ لِلسَّفَرِ، فَإِنَّ الزَّمَانَ قَدْ يَجْعَلُ ظَرْفًا  
لِلزَّمَانِ مَجَازًا كَمَا تَقُولُ: كَتَبْتُهُ فِي يَوْمِ الْخَمِيسِ - فِي عَامِ كَذَا، فَإِنَّ الثَّانِيَّ حَالٌ  
مِنَ الْأَوَّلِ، فَهُوَ ظَرْفٌ لَهُ عَلَى الْإِتْسَاعِ، وَلَا يَكُونُ بَدَلًا مِنْهُ، إِذْ لَا يَبْدُلُ الْأَكْثَرَ  
مِنَ الْأَقْلَى عَلَى الْأَصَحِّ، وَلَوْ قَالُوا: «ظَرْفٌ مُسْتَقْبَلٌ» لَسَلِمُوا مِنَ الْإِسْهَابِ،  
وَالْإِيهَامِ الْمَذْكُورِينَ .

وَالرَّابِعَةُ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «غَالِبًا» رَاجِعٌ إِلَى قَوْلِهِمْ: «فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ» كَذَا  
يُفْسِرُونَهُ، وَذَلِكَ يَقْتَضِي أَنَّ كَوْنَهُ ظَرْفًا، وَكَوْنَهُ لِلزَّمَانِ، وَكَوْنَهُ لِلْمُسْتَقْبَلِ، لَا  
يَتَخَلَّفَنَّ، وَقَدْ بَيَّنَّا فِي بَحْثِ «إِذَا» أَنَّ الْأَمْرَ بِخِلَافِ ذَلِكَ .

الثَّلَاثُ: قَوْلُهُمْ «لَتَعْتَ تَبْتَعُ الْمَنْعُوتُ فِي أَرْبَعَةٍ مِنْ عَشْرَةٍ» وَإِنَّمَا ذَلِكَ فِي

التعب الحقيقي، فأما السببي، فإنما يتبع في اثنين من خمسة؛ واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الإفراد والتذكير، وأضدادهما، فهو فيها كالفعل؛ تقول: مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجالٍ قائم أبأؤهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها، وإنما يقول: قائمين أبواهما، وقائمين أبأؤهم، من يقول: أكلوني البراغيث؛ وفي التنزيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾<sup>(١)</sup> غير أن الصفة الزافعة للجمع، يجوز فيها في الفصح أن تُفرد، وأن تُكسر، وهو أرجح على الأصح؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

١١١١ - بَكَرَتْ عَلَيْهِ بُكْرَةٌ فَوَجَدْتُهُ قُعُودًا عَلَيْهِ بِالضَّرِيمِ عَوَاذِلُهُ<sup>(٣)</sup>

وصحَّ الاستشهاد بالبيت؛ لأنَّ هذا الحكم ثابت - أيضاً - للخبر والحال. والرابع: قولهم في نحو ﴿وَكَلَّا مِنْهَا رَعْدًا﴾<sup>(٤)</sup>: «إن رعداً نعت مصدر محذوف»، ومثله: ﴿وَأَذْكُرُ رَبِّكَ كَثِيرًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقول ابن دريد<sup>(٦)</sup>:

١١١٢ - وَاشْتَعَلَ الْمُبْيِضُ فِي مُسْوَدِّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى<sup>(٧)</sup>

أي: أكلاً رعداً، وذكر كثيراً، واشتعالاً مثل اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل؛ والأصل: فكلاه، واشتعله؛ أي: فكلا الأكل، واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سِيرَ عَلَيْهِ طويلاً»، ولا يقولون طويل، ولو كان نعتاً للمصدر؛ لجاز، وبدليل أنه لا يحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه؛ تقول: «رأيت كاتباً»، ولا تقول: رأيت طويلاً؛ لأنَّ الكتابة خاصة بجنس الإنسان دون الطول.

(١) س: ٤ (النساء، ن: ٧٥، مد).

(٢) القائل: هو زهير بن أبي سلمى؛ والضريم: الصبح.

(٣) موطن الشاهد: (قعوداً عواذله).

وجه الاستشهاد: إفراد الموصوف «قعوداً» ومجيء الصفة «عواذل» جمع تكسير.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٥، مد). (٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ٤١، مد).

(٦) مرت ترجمته.

(٧) موطن التمثيل: (مثل اشتعال).

وجه التمثيل: تعلق «مثل اشتعال» بمصدر محذوف؛ والتقدير: اشتعل اشتعالاً مثل اشتعال النار؛ وهو الأرجح.

وعندي، فيما احتجوا به نظر؛ **أما الأول**؛ فلجواز أن المانع من الرفع، كراهية اجتماع مجازين؛ حذف الموصوف، وتصيير الصفة مفعولاً على السعة؛ ولهذا، يقولون: «دَخَلْتُ الدَّارَ» بحذف «في» توسعاً، ومنعوا: «دَخَلْتُ الأَمْرَ»؛ لأنَّ تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز؛ وتوضيحه: أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: سِيرَ عَلَيْهِ زَمَنٌ طَوِيلٌ، فإذا حذفوا الزمان، قالوا: طويلاً، بالنصب لما ذكرنا. **وأما الثاني**؛ فلأنَّ التَّحْقِيقَ أَنَّ حذف الموصوف إنما يتوقف على وَجْدَانِ الدَّلِيلِ، لا على الاختصاص؛ بدليل: ﴿وَالنَّالَةُ الْحَدِيدُ / أَنْ أَعْمَلَ سَيِّغَتِ﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: دروعاً سابغات. ومما يقدح في قولهم، مجيء نحو قولهم: «اشتمل الصَّماء»؛ أي الشملة الصَّماء، والحالَّة متعذرة؛ لتعريفه.

[ب/١٨٢]

والخامس: قولهم «الفاء جواب الشرط»؛ والصواب: أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط الجملة.

والسادس: قولهم «العطف على عاملين»؛ والصواب: على معمولي عاملين.

والسابع: قولهم «بل: حرف إضراب»؛ والصواب: حرف استدراك وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بمنزلة لكن سواء.

والثامن: قولهم في نحو «انْتَبِهِي أَكْرَمَكَ»: إنَّ الفعل مجزوم في جواب الأمر، والصحيح: أنه جواب لشرط مُقَدَّر، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين.

والتاسع: قولهم في المضارع في مثل «يَقَوْمُ زَيْدٌ»: فعل مضارع مرفوع لخلوه من ناصب وجازم؛ والصواب: أن يُقَالَ: مرفوع لحلولة محلِّ الاسم؛ وهو قول البصريين، وكأنَّ حاملهم على ما فعلوا إرادة التَّقْرِيبِ، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا، أو عربوا، قالوا خلاف ذلك؟

والعاشر: قولهم: «امتنع نحو سكران من الصَّرفِ للصفة والزيادة» ونحو: عثمان للعلمية والزيادة» وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون، فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التَّأْنِيثِ؛ ولهذا، قال الجرجاني<sup>(٢)</sup>: وينبغي أن تُعدَّ موانع الصَّرفِ ثمانية، لا تسعة، وإنما شرطتِ العلمية، أو

(١) س: ٣٤ (سبأ، ن: ١٠، مك). (٢) مرت ترجمته.

الصفة؛ لأنَّ الشَّبه لا يتقرَّب إلاَّ بأحدهما، ويلزم الكوفيَّين أنَّ يمتنعوا صرف نحو: عفريت - علماً - فإنَّ أجابوا بأنَّ المُعتَبَر هو زيادتان بأعيانهما، سألتناهم عن علَّة الاختصاص، فلا يجدون مصرفاً عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون.

والحادي عشر: قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿فَانكحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثًى وَاثَلًا وَرَبِيعًا﴾<sup>(١)</sup>: «إنَّ الواو نائبة عن أو» ولا يعرف ذلك في اللُّغة، وإنَّما يقوله بعضُ ضعفاء المعريين والمفسرين، وأمَّا الآية، فقال أبو طاهر حمزة بن الحسين الأصفهاني<sup>(٢)</sup> في كتابه المُسمَّى بـ «الرسالة المُعربة عن شرف الإعراب»: القول فيها بأنَّ الواو بمعنى «أو» عجز عن دَرَك الحَقِّ، فاعلموا أنَّ الأعداد التي تُجمع قسماً؛ قسم يُؤتى به لِيُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وهو الأعداد الأُصول؛ نحو: ﴿ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٌ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾<sup>(٣)</sup> ﴿ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾<sup>(٤)</sup>. وقسم يُؤتى به لا لِيُضَمَّ بعضُه إلى بعض، وإنَّما يُراد به الانفراد، لا الاجتماع؛ وهو الأعداد المعدولة كهذه الآية<sup>(٥)</sup>، وآية سورة فاطر<sup>(٦)</sup>، وقال: أيُّ منهم جماعة ذوو جناحين، وجماعة ذوو ثلاثة ثلاثة، وجماعة ذوو أربعة أربعة؛ فكلَّ جنس مفرد بعدد؛ وقال الشاعر<sup>(٧)</sup>:  
[الطويل]

١١١٣ - وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادِ أُنَيْسُهُ ذِيَابٌ تَبَعَى النَّاسَ مَثًى وَمَوْحِداً<sup>(٨)</sup> [١/١٨٣]  
ولم يقولوا ثلاث وخماس ويريدون ثمانية؛ كما قال تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾<sup>(٩)</sup> وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي<sup>(٩)</sup> في غير موضع التقسيم، فقال:

- (١) س: ٤ (النساء، ن: ٣، مد).
- (٢) كنيته في كتب التراجم: «أبو عبد الله» تُوفي سنة: ٣٦٠ هـ.
- (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٩٦، مد).
- (٤) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٤٢، مك). (٥) يعني آية النساء المتقدمة.
- (٦) أي قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَائِكَةِ رُسُلًا أُولِي أَجْنِحَةٍ مَثًى وَثَلَاثَ وَرَبَاعَ يَزِيدُ...﴾.
- (٧) القائل: هو ساعدة بن جُوَيْة الهُدَلِي، والبيت من قصيدة في رثاء ابنه.
- (٨) موطن الشاهد: (مثنى وموحداً).
- (٩) وجه الاستشهاد: مجيء كلِّ من «مثنى» و «مَوْحِداً» مراداً به الأفراد، لا الاجتماع. مرت ترجمته.

١١١٤- أَحَادٌ أَمْ سُدَّاسٌ فِي أَحَادٍ لِيَبْلُغْنَا الْمَثْوِطَةَ بِالشَّيْءِ<sup>(١)</sup>

وقال الزمخشري<sup>(٢)</sup>: فإن قلت الذي أطلق للتأكيح في الجمع أن يجمع بين اثنين، أو ثلاث، أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع؟ قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير؛ ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له؛ كما تقول للجماعة: اقتسموا هذا المال درهمين درهمين، وثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، ولو أفردت؛ لم يكن له معنى. فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون أو؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بأو؛ لأعلمت أنه لا يسوغ لهم أن يقتسموه، إلا على أحد أنواع هذه القسمة، وليس لهم أن يجمعوا بينها، فيجعلوا بعض القسمة على ثنية، وبعضها على تثليث، وبعضها على تريب، وذهب معنى تجويز الجمع بين أنواع القسمة الذي دللت عليه الواو؛ وتحريره: أن الواو دللت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا ومختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظوراً عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها: ﴿سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾<sup>(٣)</sup> وقد مضى في باب الواو أن ذلك لا حقيقة له، واختلف فيها هنا، فقليل: عاطفة خبر، هو جملة على خبر مفرد، والأصل: هم سبعة، وثامنهم كلبهم، وقيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريراً لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل سبعة، قيل: نعم، وثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره ﴿إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً﴾<sup>(٤)</sup> الآية، فإن ﴿وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين ﴿رَجَمًا يَأْفِكِيًّا﴾<sup>(٣)</sup> ولم يجرى مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما فتكون صدقاً، ولا يرد ذلك بقوله تعالى: ﴿مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ﴾<sup>(٥)</sup>؛ لأنه يمكن أن يكون المراد ما يعلم عدتهم أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل من

(١) تقدم البيت برقم «٦٣» وعلق عليه.

موطن التمثيل: (أحاد أم سداس).

وجه التمثيل: استعمال «أحاد» أم «سداس» في غير موضع التقسيم.

(٢) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) س: ٢٧ (النمل، ن: ٣٤، مك).

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٢، مك).



أهل الكتاب الذين عَرَفوه من الكتب، وكلام الرَّمخشري<sup>(١)</sup> يقتضي أَنَّ القليل، هم الذين قالوا سبعة، فيندفع الإشكال أيضاً؛ ولكنه خلاف الظاهر. وقيل: هي واو الحال، أو الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد لُصوق «الاسم»<sup>[134]</sup> بالصفة؛ كمررت برجل، ومعَه سيف، فأما الواو الأولى، فلا حقيقة لها، وأما واو الحال، فأين عامل الحال، إن قدرت: هم ثلاثة أو هؤلاء ثلاثة؟ فإن قيل على التقدير الثاني: هو من باب ﴿وَهَذَا بَعْلِي سَيِّحًا﴾<sup>(٢)</sup>؛ قلنا: العامل المعنوي، لا يُحذف.

/ الثاني عشر: قولهم «المؤنثُ المجازيُّ يجوز معه التذكير والتأنيث» [ب/١٨٣] وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم؛ والصواب: تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلاً، أو شبهه، ويكون المؤنث ظاهراً؛ وذلك نحو: «طلَعَ الشَّمْسُ، ويَطْلُعُ الشَّمْسُ، وأطالِعُ الشَّمْسُ»، ولا يجوز: هذا الشَّمْسُ، ولا هو الشَّمْسُ، ولا الشَّمْسُ هذا، أو هو، ولا يجوز في غير ضرورة «الشَّمْسُ طَلَعُ»؛ خلافاً لابن كيسان<sup>(١)</sup>، واحتج بقوله<sup>(٣)</sup>: [المتقارب]

١١١٥ - [فَلَا مُرْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا] وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلُ إِنْقَالَهَا<sup>(٤)</sup>

قال: وليس بضرورة لِتَمَكُّنه من أن يكون «أبْقَلتِ إِنْقَالَهَا» بالنقل، ورُدُّ بأنَّ لا نسلَم أنَّ هذا الشاعر ممَّن لَغته تخفيف الهمزة بنقل، أو غيره.

الثالث عشر: قولهم «ينوب بعضُ حروف الجرِّ عن بعض» وهذا - أيضاً - ممَّا يتداولونه، ويستدلُّون به؛ وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: ينوب؛ وحينئذٍ، فيتعذر استدلالهم به، إذ كلُّ موضع ادَّعوا فيه ذلك؛ يُقال لهم فيه: لا نسلَم أنَّ هذا ممَّا وقعت فيه النيباء، ولو صحَّ قولهم؛ لجاز أن يُقال: مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم، على أن البصريين، ومَن

[134] في (خ): «الموصوف».

(١) مرت ترجمته.

(٢) القائل: هو عامر بن جوين.

(٣) موطن الشاهد: (ولا أرض أبقل إِنْقَالَهَا).

وجه الاستشهاد: احتجَّ ابن كيسان بهذا الشاهد على جواز عودة الضمير المدكَّر على المؤنث المجازي «الأرض»؛ لأنَّ الشاعر كان بإمكانه القول: وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلتِ إِنْقَالَهَا؛ وفي هذا الكلام نظر؛ لما ذكره المؤلف في المتن.

تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعت فيها الثّيابة أنّ الحرف باقي على معناه، وأنّ العامل ضُمّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف؛ لأنّ التّجوّز في الفعل أسهل منه في الحرف.

الرّابع عشر: قولهم «إنّ التّكرة إذا أُعيدت نكرة؛ كانت غير الأولى، وإذا أُعيدت المعرفة معرفة، أو نكرة؛ كان الثّاني عين الأوّل» وحملوا على ذلك ما روي «لَنْ يَغْلِبَ عُسْرُ يُسْرِينَ»<sup>(١)</sup> قال الزّجاج<sup>(٢)</sup>: «ذكر العسر مع الألف واللّام، ثمّ ثنى ذكره، فصار المعنى: إنّ مع العسر يسرين» اهـ. ويشهد للصورتين الأولىين أنّك تقول: اشتريت فرساً، ثمّ بعت فرساً، فيكون الثّاني غير الأوّل، ولو قلت: «ثمّ بعت الفرس؛ لكان الثّاني عين الأوّل، وللرّابع<sup>(٣)</sup> قول الحماسي<sup>(٤)</sup>»:

[الهجج]

١١١٦ - صَفَخْنَا عَنْ بَنِي ذُهَلٍ وَقُلْنَا: الْقَوْمُ إِخْوَانُ  
عَسَى الْأَيَّامُ أَنْ يُرْجِفَ مَنْ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا<sup>(٥)</sup>  
ويُشْكِِلُ عَلَى ذَلِكَ أُمُورٌ ثَلَاثَةٌ؛

أحدها؛ أنّ الظّاهر في آية: ﴿الَّذِي نَشْرَحُ﴾<sup>(٦)</sup> أنّ الجملة الثّانية تكرر للجملة الأولى؛ كما تقول: «إنّ لزيد داراً إنّ لزيد داراً» وعلى هذا فالثّانية عين الأولى.

والثّاني؛ أنّ ابن مسعود<sup>(٧)</sup> قال: لو كان العسر في جُحْرٍ، لطلبه اليسر حتّى يدخل عليه، إنّه لن يغلب عسرُ يسرين، مع أنّ الآية في قراءته، وفي مصحفه مرّة واحدة؛ فدلّ على ما ادّعينا من التّأكيد، وعلى أنّه لم يستفد تكرر

(١) الموطأ: باب التّرجيب في الجهاد، ومجالس ثعلب: ٥٩٢.

(٢) مرت ترجمته.

(٣) أي: ويشهد لإعادة المعرفة نكرة قول الحماسي.

(٤) القائل: هو الفئد الزّماني شهل بن شيبان؛ والفئد - لغة - القِطعة من الجبل، والزّماني: نسبة إلى قبيلة زِمَان.

(٥) موطن الشّاهد: (القوم، قوماً).

وجه الاستشهاد: مجيء «القوم» معرفة، وإعادته «قوماً» نكرة؛ فهو عين الأوّل وفق

القاعدة: إذا أُعيدت المعرفة نكرة، كان الثّاني عين الأوّل.

(٦) يعني قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾.

(٧) مرت ترجمته.

اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه مما في التذكير من التّفخيم، فتأوله بيسر الدارين.

والثالث؛ أنّ في التنزيل آيات تردّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ﴾<sup>(١)</sup> الآية، ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي أَسْمَاءِ إِلَهٍ وَفِي

الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾<sup>(٢)</sup> والله إله/ واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿فَلَا

جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾<sup>(٣)</sup> فالصلح الأول خاص؛ وهو

الصلح بين الزوجين، والثاني عام؛ ولهذا، يستدلّ بها على استحباب كل صلح جائز؛ ومثله: ﴿رَدَّتْهُمُ عَذَابًا قَوًّا عَذَابٍ﴾<sup>(٤)</sup> والشئ لا يكون فوق نفسه؛ وعلى

الثالث قوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمُلْكَ مَنْ تَشَاءُ وَتَنزِعُ الْمُلْكَ مِمَّنْ تَشَاءُ﴾<sup>(٥)</sup>، فإن الملك الأول عام، والثاني خاص، ﴿هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَنِ إِلَّا

الْإِحْسَانُ﴾<sup>(٦)</sup>، فإن الأول العمل، والثاني الثواب، ﴿وَكُنِينَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسِ بِالْأَنْفِ﴾<sup>(٧)</sup> فإن الأولى القتالة، والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية. وعلى

الرابع ﴿يَسْأَلُكَ أَهْلُ الْكِتَابِ أَنْ تُنزِلَ عَلَيْهِمْ كِتَابًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾<sup>(٨)</sup> وقوله<sup>(٩)</sup>: [الطويل]

١١١٧ - [بِلَادِهَا كُنَّا وَنَحْنُ نُحِبُّهَا] إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانٌ<sup>(١٠)</sup>

فإن الثاني لو ساوى الأول في مفهومه، لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله<sup>(١١)</sup>: [الرجز]

### ١١١٨ - أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي<sup>(١٢)</sup>

(١) س: ٣٠ (الروم، ن: ٥٤، مك).

(٢) س: ٤ (النساء، ن: ١٢٨، مد).

(٣) س: ٣ (آل عمران، ن: ٢٦، مد).

(٤) س: ٥ (المائدة، ن: ٤٥، مد).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٣، مد).

(٦) القائل: يُنسب إلى رجل من «عاد» البائدة، والأغلب أنه من الشعر الموضوع.

(٧) موطن الشاهد: (الناس ناس والزمان زمان).

وجه الاستشهاد: مجيء كل من «الناس» و«الزمان» معرفة، ثم أعيد كل منهما نكرة؛ فوفق القاعدة التي ذكرها ابن هشام، فيجب أن يكون الثاني عين الأول. ولكن لا فائدة في الإخبار إذا ساوى الخبر المخبر عنه، فحملة على الشاهد التالي.

(٨) تقدّم برقم ٦١٠ و ٨٠٤ وعلّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (شعري شعري).

وجه الاستشهاد: مجيء «شعري» الأولى معرفة، وإعادتها معرفة أيضاً، فهي عين

أي: وشعري لم يتغير عن حالته.

فإذا ادّعي أنّ القاعدة فيهنّ إنّما هي مستمّرة مع عدم القرينة، فأما إن وُجدت قرينة فالتعويل عليها، سهل الأمر.

وفي الكشف: «فإن قلت: ما معنى: لن يغلب عُسرُ يُسرين؟ قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناء على قوّة الرّجاء، وأنّ وَغَدَ اللهُ، لا يحمل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه: أنّ الجملة الثانية يحتمل أن تكون تكريراً للأولى؛ كتكرير: ﴿وَلِئَلَّيْمُذِ لِّلْمُكَدِّبِينَ﴾<sup>(١)</sup>؛ لتقرير معناها في الثّقوس، وكتكرير المفرد في: جاء زيد زيد، وأنّ تكون الأولى عدّة بأنّ العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية عدّة مستأنفة بأنّ العسر متبوع باليسر لا محالة؛ فهما يُسران على تقدير الاستئناف. وإنّما كان العسر واحداً؛ لأنّ اللّام، إن كانت فيه للعهد، في العسر الذي كانوا فيه، فهو هو؛ لأنّ حكمه حكم زيد في قولك: «إنّ مع زيد مالاً إنّ مع زيد مالاً» وإن كانت للجنس الذي يعلمه كلّ أحد، فهو هو أيضاً. وأما اليسر: فمُنكّر متناول لبعض الجنس، فإذا كان الكلام الثاني مُستأنفاً، فقد تناول بعضاً آخر، ويكون الأول: ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصّلاة والسّلام، والثاني: ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أنّ المراد بهما يُسرُ الدُّنيا، ويسر الآخرة؛ مثل: ﴿هَلْ تَرَوُّونَ بِنَاءَ إِلاَّ إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾<sup>(٢)</sup>؛ وهما الظّفَرُ والثّوبُ» اهـ. ملخصاً.

وقال بعضهم: الحقّ أنّ في تعريفِ الأوّل ما يُوجب الاتّحاد، وفي التّنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا: أنّه عليه الصّلاة والسّلام، كان هو وأصحابه في عسر الدُّنيا، فوسّع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثمّ وعدّ عليه الصّلاة والسّلام بأنّ الآخرة خير له من الأولى؛ فالتّقدير: إنّ مع العسر في [١٨٤/ب] الدُّنيا يسراً في الدُّنيا وإنّ مع العسر في الدُّنيا يسراً في الآخرة، للقطع/بأنّه لا عسرَ عليه في الآخرة، فتحقّقنا اتّحاد العسر، وتيقننا أنّ له يسراً في الدُّنيا، ويسراً في الآخرة.

الأولى وفق القاعدة، ولا عبرة في زيادة الفائدة من اللفظة الثانية؛ فالشعر هو نفسه، والناس هم الناس، والزمان هو الزمان، فالبقاء على القاعدة خير من الخروج عنها في هذين المثالين.

(١) س: ٧٧ (المرسلات، ن: ١٥، مك). (٢) س: ٩ (التوبة، ن: ٥٢، مد).

الخامس عشر: قولهم «يجب أن يكون العامل في الحال، هو العامل في صاحبها» وهذا مشهور في كتبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

أحدها؛ قولك: «أعجبني وجهُ زيدٍ مبتسماً، وصوتهُ قارِئاً» فإنَّ صاحب الحال معمول للمضاف، أو لجازرٍ مقدر، والحال منصوبة بالفعل.  
والثاني؛ قوله<sup>(١)</sup>:

[مجزوء الوافر]

١١١٩- لِمِيَّةٍ مُوَجِّشًا طَلَّلَ [يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلٌ]<sup>(٢)</sup>  
فإنَّ صاحب الحال عند سيبويه<sup>(٣)</sup> النَّكْرَةُ، وهو - عنده - مرفوع بالابتداء، وليس فاعلاً؛ كما يقول الأخفش<sup>(٣)</sup> والكوفيتون، والنَّاصِبُ للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرفُ.

والثالث: ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً﴾<sup>(٤)</sup> فإنَّ «أمة» حال من معمول «إن» وهو «أمتكم» وناصب الحال حرف التَّنبِيهِ، أو اسم الإشارة؛ ومثله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾<sup>(٥)</sup>، وقال<sup>(٦)</sup>:

[البيسط]

١١٢٠- هَا بَيْنَا ذَا صَرِيحِ النَّصْحِ فَاضِعٌ لَهُ [وَوَطَعُ فِطَاعَةً مُهْدِي نَصْحَهُ رَشْدًا]<sup>(٧)</sup>  
العامل حرف التَّنبِيهِ، ولك أن تقول: لا نُسَلِّمُ أَنَّ صاحب الحال طلل، بل ضميره المستتر في الظرف؛ لأنَّ الحال - حينئذٍ - حال من المعرفة، وأمَّا جوابُ ابنِ خروفٍ<sup>(٨)</sup> بأنَّ الظرف إنما يتحمَّل الضَّمير إذا تأخر عن المبتدأ، فمخالفٌ لإطلاقهم ولقول أبي الفتح<sup>(٨)</sup> في<sup>(٩)</sup>:

(١) تقدّم البيت برقم «١٣٢ و ٨٠٢».

(٢) موطن الشاهد: (لِمِيَّةٍ مُوَجِّشًا طَلَّلَ).

وجه الاستشهاد: وقوع «موجِّشاً» حالاً، والعامل فيه غير العامل في صاحبها؛ لأنَّ صاحب الحال عند سيبويه «طلل» الواقع مبتدأ، وأمَّا النَّاصِبُ للحال، فهو الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

(٣) مرت ترجمته. (٤) س: ٢٣ (المؤمنون، ن: ٥٢، مك).

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٥٣، مك). (٦) تقدّم البيت برقم «٩٦٥» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (ها بينا ذا صريح النصح).

وجه الاستشهاد: وقوع «بيناً» حالاً من حرف التَّنبِيهِ، وأمَّا صاحبه فهو صريح النصح.

(٨) مرت ترجمته. (٩) تقدّم البيت برقم «٦٦٤» وعلّق عليه.

[الوافر]

١١٢١- [الْأَيَانُ نَخْلَةٌ مِنْ ذَاتِ عِزْقٍ] عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ<sup>(١)</sup>  
إِنَّ الْأُولَى حَمَلُهُ عَلَى الْعَطْفِ عَلَى ضَمِيرِ الظَّرْفِ، لَا عَلَى تَقْدِيمِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، وَقَدْ اعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ تَخَلَّصَ عَنْ ضَرُورَةِ بَأْخَرِي، وَهِيَ الْعَطْفُ مَعَ عَدَمِ الْفَصْلِ، وَلَمْ يَعْتَرِضْ بِعَدَمِ الضَّمِيرِ؛ وَجَوَابُهُ: أَنَّ عَدَمَ الْفَصْلِ أَسْهَلُ؛ لِوُرُودِهِ فِي النَّثْرِ؛ كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاءِ الْعَدَمِ» حَتَّى قِيلَ: إِنَّهُ قِيَاسٌ، وَأَمَّا جَوَابُ ابْنِ مَالِكٍ، بِأَنَّ الْحَمْلَ عَلَى طَلَلِ أُولَى؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرٌ، فَإِنَّمَا يَصِحُّ لَوْ سَاوَى الظَّاهِرُ الضَّمِيرَ فِي التَّعْرِيفِ، وَأَمَّا الْبُوقَايِيُّ فَاتِّحَادُ الْعَامِلِ - فِيهَا - مَوْجُودٌ تَقْدِيرًا، إِذِ الْمَعْنَى: أَشِيرُ إِلَى أُمَّتِكُمْ، وَإِلَى صِرَاطِي، وَتَنَبَّهَ لِصَرِيحِ النَّصْحِ بَيْنًا، وَأَمَّا مَسْأَلَتَا الْمُضَافِ إِلَيْهِ، فَصَلَاحِيَّةُ الْمُضَافِ فِيهِمَا لِلشَّقُوطِ، جَعَلَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ مَعْمُولٌ لِلْفِعْلِ؛ وَعَلَى هَذَا، فَالشَّرْطُ فِي الْمَسْأَلَةِ اتِّحَادُ الْعَامِلِ حَقِيقًا، أَوْ تَقْدِيرًا.

السَّادِسُ عَشَرَ: قَوْلُهُمْ «يُغَلَّبُ الْمُؤَنَّثُ عَلَى الْمَذْكَرِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ؛ إِحْدَاهُمَا: ضُبْعَانِ فِي تَنْثِيَةِ ضُبْعٍ لِلْمُؤَنَّثِ، وَضُبْعَانِ لِلْمَذْكَرِ، إِذْ لَمْ يَقُولُوا ضُبْعَانَانِ. وَالثَّانِيَةُ: التَّأْرِيخُ، فَإِنَّهُمْ أَرَّخُوا بِاللَّيَالِي دُونَ الْآيَامِ» ذَكَرَ ذَلِكَ «الْجَرَجَانِيُّ»<sup>[135]</sup> وَجَمَاعَةٌ؛ وَهُوَ سَهْوٌ، فَإِنَّ حَقِيقَةَ التَّغْلِيْبِ: أَنَّ يَجْتَمِعُ شَيْئَانِ فَيَجْرِي حُكْمُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَلَا يَجْتَمِعُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ، وَلَا هُنَا تَعْبِيرٌ عَنْ شَيْئَيْنِ بِلَفْظِ أَحَدِهِمَا، وَإِنَّمَا أَرَّخَتِ الْعَرَبُ بِاللَّيَالِي لِسَبْقِهَا، إِذْ كَانَتْ أَشْهُرُهُمْ قَمَرِيَّةً؛ وَالْقَمَرُ إِنَّمَا يَطْلُعُ لَيْلًا، وَإِنَّمَا الْمَسْأَلَةُ الصَّحِيحَةُ قَوْلُكَ: كَتَبْتُهُ ثَلَاثَ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ؛ وَضَابِطُهَا: أَنَّ يَكُونُ مَعْنَا عَدَدٍ مَمَيِّزٍ بِمَذْكَرٍ وَمُؤَنَّثٍ، وَكِلَاهُمَا مِمَّا لَا يَعْقَلُ/، وَفَصْلًا مِنَ الْعَدَدِ بِكَلِمَةِ «بَيْنَ» قَالَ<sup>(٢)</sup>:

[1/180]

١١٢٢ - فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ.....<sup>(٣)</sup>

[135] فِي (خ): (الزَّجَاجِيُّ).

- (١) مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (عَلَيْكَ وَرَحْمَةُ اللَّهِ السَّلَامُ).
- وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ: تَحْمُلُ الظَّرْفِ «عَلَيْكَ» الضَّمِيرَ مِنْ دُونَ أَنْ يَتَأَخَّرَ عَنِ الْمَبْتَدَأِ؛ وَفِي هَذَا رَدٌّ عَلَى ابْنِ خُرُوفٍ.
- (٢) الْقَائِلُ: هُوَ الثَّابِتَةُ الْجَعْدِيُّ، قَيْسُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، وَالْبَيْتُ فِي وَصْفِ بَقْرَةٍ فَقَدَتْ وَلَدَهَا.
- (٣) مَوْطِنُ الشَّاهِدِ: (ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ).
- وَجْهُ الْإِسْتِشْهَادِ: مَجِيءُ الْعَدَدِ «ثَلَاثًا» مُذْكَرًا؛ لِأَنَّهُ مَمَيِّزٌ بِمَذْكَرٍ، وَمُؤَنَّثٌ؛ وَكِلَاهُمَا مِمَّا لَا يَعْقَلُ، وَفَصْلًا مِنَ الْعَدَدِ بِكَلِمَةِ «بَيْنَ» فَجَاءَ وَفَاقًا لِلْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ.

السَّابِعَ عَشَرَ: قولهم في نحو ﴿خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ﴾<sup>(١)</sup>: إِنَّ السَّمَوَاتِ مفعول به، والصَّوَابُ أَنَّهُ مفعول مطلق؛ لأنَّ المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد؛ نحو قولك: «ضربتُ ضرباً» والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيداً بقولك به؛ كضربت زيدا، وأنت لو قلت السَّمَوَاتِ مفعول، كما تقول الضَّرْبُ مفعول كان صحيحاً، ولو قلت السَّمَوَاتِ مفعول بها، كما تقول زيد مفعول به، لم يصح.

/ وقد يعارضُ هذا بأن يصاغ لنحو السَّمَوَاتِ في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسَّمَوَاتِ مخلوقة، وذلك مختصٌ بالمفعول به/<sup>[136]</sup>.

إيضاح آخر: المفعول به ما كان موجوداً قبل الفعل الذي عمل فيه، ثم أوقع الفاعل به فعلاً، والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلُ إيجاده، والذي غرَّ أكثر التَّحْوِيَّين في هذه المسألة أَنَّهُمْ يمثِّلون المفعولَ المطلقَ بأفعال العباد، وهم إنما يجري على أيديهم إنشاء الأفعال، لا الذوات، فتوهَّموا أَنَّ المفعولَ المطلقَ، لا يكون إلا حدثاً، ولو مثَّلوا بأفعال الله - تعالى - لظهر لهم أَنَّهُ لا يختصُّ بذلك؛ لأنَّ الله - تعالى - مُوجِدٌ للأفعال، والذوات جميعاً، لا مُوجِدٌ لهما في الحقيقة سواء سبَّحانه وتعالى؛ وممن قال بهذا الذي ذَكَرْتُهُ الجرجاني، وابن الحاجب<sup>(٢)</sup> في أماليه.

وكذا البحث في «أنشأت كتاباً» و«عمل فلان خيراً» و﴿ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وزعم ابن الحاجب<sup>(٢)</sup> في شرح «المفصل» وغيره أَنَّ المفعولَ المطلقَ، يكون جملة، وجعل من ذلك نحو: «قال زيد عمرو منطلق» وقد مضى رده، وزعم - أيضاً - في «أنباتُ زيداً عمراً فاضلاً» أَنَّ الأوَّلَ مفعول به، والثَّانِي والثَّالِثَ مفعول مطلق، لأنَّهما نفس النَّبَأِ، قال: بخلاف الثَّانِي والثَّالِثَ في «أعلمتُ زيداً عمراً فاضلاً» فإنَّهما مُتَعَلِّقَا العِلْمِ، لا نفسَه؛ وهذا خطأ، بل هما - أيضاً - مُنْتَبَأُ بهما، لا نفس النَّبَأِ، وهذا الذي قاله، لم يقله أحد، ولا يقتضيه النظر الصَّحيح.

الثَّامِنَ عَشَرَ: قولهم: إِنَّ «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات، فإذا قيل: «كاد

[136] ساقطة من (خ).

(١) س: ٢٩ (العنكبوت، ن: ٤٤، مك). (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٥، مد).

(٢) مرَّت ترجمته.

يفعلُ» فمعناه: أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يكذ يفعل» فمعناه: أنه فعله؛ دليل الأول: ﴿وإن كادوا ليفتنونك عن الذي أوحينا إليك﴾<sup>(١)</sup>، وقوله<sup>(٢)</sup>: [الخشيف]

١١٢٣ - كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ [إِذْ غَدَا حَشَوَ رِيظَةَ وَبُرُودًا]<sup>(٣)</sup>

ودليل الثاني ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٤)</sup> وقد اشتهر ذلك - بينهم - حتى

جعله المعري لغزاً، فقال: [الطويل]

أَنحَوِي هَذَا الْعَصْرَ مَا هِيَ لَفْظَةٌ جَرَّتْ فِي لِسَانِي جُرْهُمَ وَتَمُودَ  
إِذَا اسْتُعِمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَ وَإِنْ أُثْبِتَتْ قَامَتْ مَقَامَ جُحُودِ<sup>(٥)</sup>

والضواب: أن حكمها حكم سائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإثباتها

إثبات، وبيانه: أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى: «كاد يفعل» قارب

الفعل، وأن معنى: «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل؛ فخيرها منفي دائماً، أما إذا

كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل، انتفى عقلاً حصول ذلك

الفعل؛ ودليله: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُهُ لَمْ يَكْذِبْ بِرَبِّهَا﴾<sup>(٦)</sup>؛ ولهذا، كان أبلغ/ من أن

يقال: «لم يرها»؛ لأن من لم ير، قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة

مُثَبَّتة؛ فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفاً عدم حصوله، وإلا لكان

الإخبار - حينئذٍ - بحصوله، لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن

يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا

فرق فيما ذكرنا بين كاد، ويكاد، فإن أورد على ذلك ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾<sup>(٧)</sup>

مع أنهم قد فعلوا، إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾<sup>(٤)</sup>؛

فالجواب: أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أولاً بعداء من

ذبحها، بدليل ما يتلى علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولما كثر استعمال

(١) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٧٣، مك). (٢) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٣) موطن الشاهد: (كادت النفس أن تفيض عليه).

وجه الاستشهاد: مجيء «كادت» مُثَبَّتة في البيت، فدلَّت على النفي؛ أي إنَّ النَّفْسَ لَمْ

تُفِيضَ عَلَيْهِ؛ لأنَّ إثبات كاد نفي، ونفيها إثبات حسب زعم بعضهم؛ والضَّوَابُ مَا

ذَهَبَ إِلَيْهِ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْمَتْنِ.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد).

(٥) ليس فيهما شاهد نحوي يُذَكِّرُ، وإنما أراد التَّنْبِيهَ إِلَى أَنَّ النَّحَاةَ اعْتَقَدُوا أَنَّ «كَادَ» إِثْبَاتُهَا

نفي، ونفيها إثبات، حتى غدا ذلك لغزاً بينهم، وقد ردَّ ابن هشام عليهم في المتن بما

يفغني عن التعليق.

(٦) س: ٢٤ (النور، ن: ٤٠، مد). (٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٧١، مد).



مثل هذا، فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أولاً، ثم فعله بعد ذلك توهم من توهم أن هذا الفعل بعينه، هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فهم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿فَذَبْحُوهَا﴾.

التاسع عشر: قولهم في السين وسوف: حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف ينقل الفعل عن الزمن الضيق - وهو الحال - إلى الزمن الواسع وهو الاستقبال.

### وهاهنا تنبيهان

أحدهما: أن الزمخشري<sup>(١)</sup> قال في ﴿أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ﴾<sup>(٢)</sup>: إن السين مفيدة وجود الرحمة، لا محالة، فهي مؤكدة للوعد، واعترضه بعض الفضلاء بأن وجود الرحمة مستفاد من الفعل، لا من السين، وبأن الوجوب المشار إليه بقوله لا محالة لا إشعار للسين به، وأجيب بأن السين موضوعة للدلالة على الوقوع مع التأخر، فإذا كان المقام ليس مقام تأخر؛ لكونه بشارة تمحضت لإفادة الوقوع، وبتحقق الوقوع يصل إلى درجة الوجوب.

### الثاني

قال بعضهم في ﴿سَتَجِدُونَ آخِرِينَ﴾<sup>(٣)</sup>: «السين للاستمرار، لا للاستقبال؛ مثل: ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ﴾<sup>(٤)</sup> فإنها نزلت بعد قولهم: ﴿مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمْ﴾<sup>(٤)</sup> الآية، ولكن دخلت السين إشعاراً بالاستمرار» اهـ.

والحق: أنها للاستقبال، وأن «يقول» بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل؛ فهذا، في المضارع نظير: ﴿يا أيها الذين آمنوا آمنوا﴾<sup>(٥)</sup> في الأمر؛ هذا إن سلم أن قولهم سابق على النزول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل: ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟.

١٠ - تمام العشرين: قولهم في نحو «جلست أمام زيد»: إن زيدا مخفوض بالظرف؛ والصواب: أن يقال: مخفوض بالإضافة، فإنه لا مدخل في الخفض؛ لخصوصية كون المضاف ظرفاً.

(١) مرت ترجمته.

(٢) س: ٩ (التوبة، ن: ٧١، مد). (٤) س: ٢ (البقرة، ن: ١٤٢، مد).

(٣) س: ٤ (النساء، ن: ٩١، مد). (٥) س: ٤ (النساء، ن: ١٣٦، مد).

## خاتمة

ينبغي للمُعرب أن يتخيّر من العبارات أوجزّها، وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو ضُرب: فعل ماضٍ، لم يُسمِّ فاعله، ولا يقول: مبنيّ لما لم يُسمِّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، [1/186] ولا يقول: مفعول/ ما لم يُسمِّ فاعله؛ لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو: «أعطي زيدَ ديناراً» ألا ترى أنّه مفعول لأعطي، وأعطي لم يُسمِّ فاعله، وأمّا النائب عن الفاعل، فلا يصدق إلاّ على المرفوع، وأن يقول في قد: حرف لتقليل زمن الماضي وحَدَث الآتي، ولتحقيق حدثهما، وفي أمّا: حرف شرط وتفصيل وتوكيد، وفي لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، ويزيد في لَمَّا الجازمة: متّصلاً نفيّه متوقّعاً ثبوته، وفي الواو: حرف عطف لمجرّد الجمع، أو لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق، وفي حتّى: حرف عطف للجمع والغاية، وفي ثَمَّ: حرف عطف للترتيب والمُهلة، وفي الفاء: حرف عطف للترتيب والتّعقيب، وإذا اختصرت فيهنّ، فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم؛ كما تقول: جاز ومجزور.

## في كيفية الإعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون

اعلم أنّ اللفظ المعبر عنه إنّ كان حرفاً واحداً عبّر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتّصل بالفعل من نحو: «ضربت»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما بلغني عن بعض المعلمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية: فإنها ملازمة للإضافة، فاعتمدت على المضاف إليه؛ ولهذا، إذا تكلمت على إعرابها، جئت باسمها؛ فقلت في نحو قوله<sup>(١)</sup>:  
[البيسط]

١١٢٤ - وَمَا هَذَاكَ إِلَى أَرْضِ كَعَالِمِهَا ..... (٢)

الكاف: فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل؛ لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو «مُ اللّهِ» و «قِ نَفْسِكَ» و «شِ الثَّوْبِ» و «لِ هَذَا الأَمْرِ» أن تنطق بلفظها، فتقول: مُ مبتدأ، وذلك على القول بأنّها بعض ايمن، وتقول: قِ فعل أمر...؛ لأنّ الحذف فيهنّ عارض، فاعتبر فيهنّ الأصل، وتقول: الباء حرف جزّ، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما.

وإن كان اللفظ على حرفين، نُطِقَ به؛ فقل: قد حرف تحقيق، وهل حرف استفهام، ونا فاعل، أو مفعول، والأحسن أن تعبّر عنه بقولك: الضمير؛ لثلاث تنطق بالمتّصل مستقلاً، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك كراهية الإطالة، وعلى هذا؛ فقولهم: «أل» أقيس من قولهم: الألف واللام، وقد استعمل التعبير بهما الخليل<sup>(٣)</sup> وسيبويه<sup>(٣)</sup>.

(١) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٢) موطن الشاهد: (كعالمها).

وجه الاستشهاد: مجيء «الكاف» فاعلاً مضافاً إلى «عالمها» ولا نقول: «ك» فاعل، وإنما نذكر اسمها.

(٣) مرت ترجمته.

وإن كان أكثر من ذلك؛ نُطِقَ به أيضاً؛ فقليل: «سوف» حرف استقبال، و«ضرب» فعل ماضٍ، و«ضرب» هَذَا اسْمٌ؛ ولهذا، أُخْبِرَ عنها بقولك: فعل ماضٍ، وإنما فتحت على الحكاية، يدلُّك على ما ذكرنا: أنَّ الفعل ما دلَّ على حدثٍ وزمان، و«ضرب» هنا لا تدلُّ على ذلك، وأنَّ الفعل لا يخلو من الفاعل في حالة التَّركيب، وهذا لا يصحُّ أن يكون له فاعل، ومما يوضح لك ذلك أنَّك تقول في زيد من «ضرب زيد»: زيد مرفوع بضرب، أو فاعل بضرب، فتدخل الجارَ عليه، وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأنَّ المعنى بكلمة «ضرب». فقلت له: وكيف وقع «ضرب» مضافاً إليه مع أنَّه في ذلك ليس باسم في زعمك؟ فإن قلت: فإذا كان اسماً، فكيف أُخْبِرْتَ عنه بأنَّه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم» ألا ترى أنَّك أُخْبِرْتَ عن زيد باعتبار مُسمَّاه، لا باعتبار لفظه؟ وكذلك أُخْبِرْتَ عن «ضرب» باعتبار مُسمَّاه، وهو ضرب الذي يدلُّ على الحدث والزَّمان؛ فهذا في أنَّه لفظٌ مُسمَّاه لفظُ كأسماء السُّور، وأسماء حروف المعجم، ومن - هنا - قلت: حرف التَّعريف أل، فقطعت الهمزة، وذلك؛ لأنَّك لمَّا نقلت اللفظ من الحرفية إلى الاسمية، أُجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنَّك إذا سميت بـ «إضرب» قطعت همزته، وأمَّا قول ابن مالك<sup>(١)</sup>: إنَّ الإسناد اللفظي، يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف، وإنَّ الذي يختصُّ به الاسمُ، هو الإسناد المعنويُّ، فلا تحقيق فيه.

وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أنَّ ابن مالك<sup>(١)</sup> اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟ فقلت: كيف توهم ابن مالك أنَّ النَّحويين كافة غلطوا في قولهم: إنَّ الفعل يخبر به، ولا يخبر عنه، وإنَّ الحرف، لا يخبر به، ولا عنه، وممَّن قلَّد ابن مالك في هذا الوهم أبو حيان<sup>(١)</sup>.

ولا بدُّ للمتكلِّم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه؛ كقولك: مبتدأ، خبر، فاعل، مضاف إليه، وأمَّا قول كثير من المعربين مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأنَّ هذه الأشياء، لا تستحقُّ إعراباً مخصوصاً، فالإقتصار في الكلام عليها، على هذا القدر، لا يُعلم به موقعها من الإعراب. وإن كان المبحوث فيه مفعولاً عُيِّنَ نوعه؛ فقليل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنَّه إذا قيل مفعول، وأطلق لم يُرَدَّ إلَّا المفعول به، لمَّا كان أكثر المفاعيل دوراً في

(١) مرت ترجمته.

الكلام، خففوا اسمه، وإنما كان حق ذلك ألا يصدق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مُقَيِّداً بقيد الإطلاق. وإن عُيِّن المفعول فيه - فقيل: ظرف زمان، أو مكان - فحسنٌ، ولا بد من بيان متعلِّقه؛ كما في الجار والمجرور الذي له متعلِّق. وإن كان المفعول به متعدداً، عيِّنت كل واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثانٍ، أو ثالث.

وينبغي أن تُعيَّن للمبتدئ نوع الفعل، فتقول: فعل ماضٍ، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو: تَلَطَّى: فعل مضارع، أصله تَلَطَّى، وتقول في الماضي: مَنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ، وفي الأمر مَنِيَّ عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مَضَارِعَهُ، وفي نحو: ﴿يَرْبِصَنَّ﴾<sup>(١)</sup> مَنِيَّ عَلَى السُّكُونِ؛ لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو: ﴿لِيُبَدِّنَنَّ﴾<sup>(٢)</sup>: مَنِيَّ عَلَى الْفَتْحِ؛ لمباشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع لحلوله محل الاسم، وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار أن، ومجزوم بكذا، ويبيِّن علامة الرِّفْعِ والنَّصْبِ والجزم، وإن كان الفعل ناقصاً، نصَّ عليه، فقال مثلاً: كان: فعل ماضٍ ناقص يرفع الاسم، وينصب الخبر، وإن كان الْمُعْرَبُ حَالاً فِي غَيْرِ/مَحَلِّهِ، عُيِّنَ ذَلِكَ؛ فُقِيلَ فِي «قَائِمٍ» - مثلاً - من نحو: «قَائِمٌ زَيْدٌ»: خبر مقدَّم؛ ليعلم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾<sup>(٣)</sup>: الذين مفعول مقدَّم، ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلاً غير مقصود لذاته، قيل: خبر مُوطَّئٍ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْمَقْصُودَ مَا بَعْدَهُ؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ بِتَجَاهُلْتُمْ﴾<sup>(٤)</sup> وقوله<sup>(٥)</sup>:

[١٨٧/٢]

[البيسط]

١١٢٥ - كَفَىٰ بِجَسَمِي نُحُولًا أَنِّي رَجُلٌ لَوْلَا مُخَاطَبَتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرْنِي<sup>(٦)</sup>

ولهذا، أعيد الضمير بعد قوم، ورجل إلى ما قبلهما، لا إليهما، ومثله الحال الموطئة في نحو: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٨، مد).

(٢) س: ٨ (الأنفال، ن: ٥٠، مد).

(٣) س: ٢٧ (النمل، ن: ٥٥، مك).

(٤) تقدّم برقم ١٦٩ وعُلِّقَ عَلَيْهِ.

(٥) موطن الشاهد: (أَنِّي رَجُلٌ).

وجه الاستشهاد: مجيء «رجل» خبراً موطئاً؛ لأنه غير مقصود لذاته، وإنما المقصود وصف جسمه بالهزال والضعف؛ ودليل ذلك إعادة الضمير في «مخاطبتي» إلى «أني» لا إلى «رجل»؛ ومثل هذا الخبر الموطئ كثير شائع في اللغة.

(٦) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢، مك).

وإن كان المبحوث فيه حرفاً يَبَيِّنُ نوعه، ومعناه، وعمله، إن كان عاملاً؛ فقال مثلاً: إن: حرف توكيد تنصب الاسم، وترفع الخبر. لن: حرف نفي ونصب واستقبال. أن: حرف مصدرِي ينصب الفعل المضارع. لم: حرف نفي يجزم المضارع، ويقبله ماضياً. ثم بعد الكلام على المفردات، يتكلم على الجمل، أَلها محل أم لا.

## الأمر التي يحترز منها المعرب المبتدئ

### فصل

وأول ما يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب ثلاثة أمور:  
أحدها: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد؛ ومثاله: أنه إذا سمع أن «أل» من علامات الاسم، وأن أحرف «نأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن «الواو، والفاء» من أحرف العطف، وأن «الباء واللام» من أحرف الجز، وأن فعل ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول... سَبَقَ وهمه إلى أن «ألفيتُ وألهيتُ» اسمان، وأن «أكرمتُ وتعلمتُ» مضارعان، وأن «وعظتُ وفسختُ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو: «بيت وبين ولهو ولعب» كلٌّ منها جازٍ ومجرور، وأن نحو: أَدخِرَج مَبْنِيٍّ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وقد سمعت مَنْ يُعْرَبُ ﴿أَلْهَنَكُمُ التَّكَاثُرُ﴾<sup>(١)</sup> مبتدأ وخبراً، فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد»؛ ونظير هذا الوهم، قراءة كثير من العوام: ﴿نَارٌ حَامِيَةٌ الْهَاكِمِ التَّكَاثُرُ﴾<sup>(٢)</sup> بحذف الألف: كما تحذف أول السورة في الوصل، فيقال: ﴿لِخَبِيرِ الْقَارِعَةِ﴾<sup>(٣)</sup>.

وذكر لي عن رجل كبير من الفقهاء ممن يقرأ علم العربية أنه استشكل قول الشريف المرتضى<sup>(٤)</sup>:

١١٢٦ - أَتَبَيْتُ رِيَانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبَيْتُ مِنْكَ بَلِيلَةَ الْمَلْسُوعِ<sup>(٥)</sup>؟  
وقال: كيف ضمَّ التاء من تَبَيْتُ، وهي للمخاطب، لا للمتكلم؟ وفتحها من

(١) س: ١٠٢ (التكاثر، ن: ١، مك).

(٢) هما آيتان: آخر سورة القارعة، وأول سورة التكاثر.

(٣) هما آيتان: آخر سورة العاديات، وأول سورة القارعة.

(٤) الشريف المرتضى: هو علي بن الحسين، من أحفاد علي بن أبي طالب، إمام في الكلام، والأدب، والشعر، توفي سنة ٤٣٦ هـ.

(٥) موطن الشاهد: (أَبَيْتُ، وَأَبَيْتُ).

وجه الاستشهاد: أوضح المصنف في المتن مراده من ذكر البيت؛ وأن الفعلين «تَبَيْتُ، وَأَبَيْتُ» مضارعان، وليس ماضيين؛ كما توهم بعضهم.

أبيت وهو للمتكلّم، لا للمخاطب؟ فبيّنت للحاكي: أنّ الفعلين مضارعان، وأنّ التاء فيهما لام الكلمة، وأنّ الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة؛ والأول: مرفوع؛ لحلوله محلّ الاسم، والثاني: منصوب بأنّ مضمرة بعد واو المصاحبة، على حدّ قول الحطيئة<sup>(١)</sup>:

[الوافر]

١١٢٧- أَلَمْ أَكُ جَارِكُمْ وَيَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةَ وَالْإِخَاءَ<sup>(٢)</sup>

وحكى العسكري<sup>(١)</sup> في كتاب «التّصحيح»<sup>(٣)</sup> أنّه قيل لبعضهم: ما فعل أبوك بحماره؟ فقال: باعه؟ فقيل له: لِمَ قُلْتَ: باعه؟ قال: فَلِمَ قُلْتَ أنت: بحماره؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فَلِمَ تجرُّ بأوك وبائي لا تجرُّ؟

ومثله من القياس الفاسد: ما حكاه أبو بكر التّاريخي<sup>(٤)</sup> في كتاب «أخبار

التّحويين»: أنّ رجلاً قال/ لِسَمَاكِ بِالْبَصْرَةِ: بكم هذه السّمكة؟ فقال: بدرهمان، [ب/١٨٧] فضحك الرّجل، فقال السّماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثَمَّهَا دِرْهَمَانِ.

وقلت يوماً: تردّ الجملة الاسميّة الحاليّة بغير واو في فصيح الكلام؛ خلافاً للزمخشري؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُاْ عَلَىٰ اللَّهِ وُجُوهُهُم مُّسْوَدَّةٌ﴾<sup>(٥)</sup>، فقال بعض من حضر: هذه الواو في أولها.

وقلت يوماً: الفقهاء يُلخّنون في قولهم «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿فَبَايَعْتُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

وقال الطّبري في قوله تعالى: ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا وَقَعَ﴾<sup>(٧)</sup>: إنّ ثمّ بمعنى هنالك.

وقال جماعة من المُعربين في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ﴾<sup>(٨)</sup>

(١) مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (ويكون).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يكون» منصوباً بـ «أنّ» المضمرة بعد واو المعية؛ وذكر البيت - هنا - ليحمل عليه التّصّب في الشّاهد السّابق.

(٣) اسم الكتاب: «شرح ما يقع فيه التّصحيح والتّحريف» وهو لأبي أحمد الحسن بن عبد الله العسكري المتوفّى سنة: ٣٨٢ هـ؛ والكتاب من مطبوعات مجمع اللغة العربيّة بدمشق.

(٤) هو محمّد بن عبد الملك السّراج البغداديّ. حدّث عن المبرّد، وثعلب، وغيرهما.

(٥) س: ٣٩ (الزمر، ن: ٦٠، مك).

(٦) س: ٦٠ (المتحنة، ن: ١٢، مد).

(٧) س: ١٠ (يونس، ن: ٥١، مك).

(٨) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٨٨، مك).

- في قراءة ابن عامر، وأبي بكر - بنون واحدة: إِنَّ الفعل ماضٍ، ولو كان كذلك؛ لكان آخره مفتوحاً، والمؤمنين مرفوعاً.

فإن قيل: سكنت الياء للتخفيف؛ كقوله<sup>(١)</sup>: [البسيط]

١١٢٨ - هُوَ الْخَلِيفَةُ فَارْضُوا مَا رَضِيَ لَكُمْ .....<sup>(٢)</sup>

وأقيم ضمير المصدرِ مقامَ الفاعلِ .

قلنا: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مقامه مع وجوده ممتنعة؛ بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وَخَدَهُ؛ لَأَنَّهُ مُبْهَمٌ .

ومما يشبهه نحو: «تولوا» بعد الجازم والتائب، والقرائنُ تُبَيِّنُ، فهو في نحو: ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ حَسِبَ اللَّهُ﴾<sup>(٣)</sup> ماضٍ، وفي نحو: ﴿وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنِّي أَخَافُ عَلَيْكُمْ﴾<sup>(٤)</sup> ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلَ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلْتُمْ﴾<sup>(٥)</sup> مضارع، وقوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾<sup>(٦)</sup> الأول أمر، والثاني مضارع؛ لأنَّ النَّهْيَ، لا يدخل على الأمر، و «تَلَطَّى» في ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾<sup>(٧)</sup> مضارع، وإلَّا لَقِيلَ: تَلَطَّطْتُ، وكذا تَمَنَّى من قوله<sup>(٨)</sup> .

١١٢٩ - تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا [وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةَ أَوْ مُضَرَ]<sup>(٩)</sup>

[المقارب] وَوَهُم ابْنِ مَالِكٍ<sup>(١٠)</sup> فَجَعَلَهُ مَاضِيًا مِنْ بَابٍ:

١١٣٠ - [فَلَا مُزْنَةَ وَذَقْتُ وَذَقْتُهَا] وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(١١)</sup>

(١) القائل: هو جرير بن عطية، وقد سبقت ترجمته .

(٢) موطن الشاهد: (رضي).

وجه الاستشهاد: مجيء آخر الفعل في «رَضِيَ» مُسَكَّنًا للضرورة للشعرية .

(٣) س: ٩ (التوبة، ن: ١٢٩، مد). (٤) س: ١١ (هود، ن: ٣، مك).

(٥) س: ٢٤ (النور، ن: ٥٤، مد). (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٢، مد).

(٧) س: ٩٢ (الليل، ن: ١٤، مك). (٨) تقدم برقم «٩٧٢» وعلقت عليه .

(٩) موطن الشاهد: (تمنى).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «تَمَنَّى» مُضَارِعًا، حُذِفَتْ إِحْدَى تَاءِ بِهِ تَخْفِيفًا؛ لِأَنَّ

الأصل فيه: تَمَنَّى، وإلَّا لقال: تَمَنَّتْ ابْنَتَايَ .

(١٠) مرت ترجمته .

(١١) موطن الشاهد: (أبقل).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «أبقل» خاليًا من تاء التانيث - كما سلف - لأنه مسبوق

بمؤنث مجازي من غير ضرورة تُذَكِّرُ؛ إذ كان بإمكان الشاعر القول: ولا أرض أبقلت

إبقالها؛ وهذا مما لا يقاس عليه .



وهذا حُجِلَ على الصُّرورة، من غير ضرورة.

وممّا يلتبس على المبتدئ أن يقول في نحو «مررت بقاض»: إنَّ الكسرة علامة الجرّ، حتى إنَّ بعضهم يستشكل قوله تعالى: ﴿لَا يَنْكُحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكٌ﴾<sup>(١)</sup> وقد سألتني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عطف المرفوع على المجرور؟ فقلت: فهلاً استشكلت ورود الفاعل مجروراً؟، وبيّنت له أنَّ الأصل: زاني بياء مضمومة، ثمَّ حُذِفَت الضمّة للاستئصال، ثمَّ حُذِفَت الياء؛ لالتقائها ساكنة هي والتنوين؛ فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو: «مررت بقاض»: جاز ومجرور، وعلامة جرّه كسرة مقدّرة على الياء المحذوفة؛ وفي نحو: ﴿وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾<sup>(٢)</sup> والفجر: جاز ومجرور، وليال: عاطف ومعطوف، وعلامة جرّه فتحة مقدّرة على الياء المحذوفة، وإمّا قُدِّرَت الفتحة مع خفتها؛ لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثّقل في ثقل؛ ولهذا، حُذِفَت الواو في يهبُ كما حُذِفَت في يعدُّ، ولم تُحذف في يوجلُ؛ لأنَّ فتحته، ليست نائبةً عن الكسرة؛ لأنَّ ماضيه وجَلَّ بالكسر؛ فقياسُ مضارعه الفتح، وماضيهما «فعل» بالفتح فقياسُ مضارعهما الكسر، وقد جاء «يعدُّ» على ذلك، وأمّا «يَهَبُ»/فإنَّ الفتحة فيه عارضة لحرف الحلق.

[١/١٨٨]

ومن هنا أيضاً، قال أبو الحسن في يا غلاما: يا غلام، بحذف الألف، وإن كانت أخفّ الحروف؛ لأنَّ أصلها الياء.

ومن ذلك أن يبادر في نحو: الْمُضْطَفَيْنِ وَالْأَعْلَيْنِ إلى الحكم بأنّه مثني، والصّواب: أن ينظر أولاً في نونه، فإنَّ وجدها مفتوحة؛ كما في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفَيْنِ الْأَخْيَارِ﴾<sup>(٣)</sup> حكم بأنّه جمع، وفي الآية دليل ثانٍ؛ وهو وصفه بالجمع، وثالث؛ وهو دخول من التبعيضية عليه بعد ﴿وَأَنَّهُمْ﴾ ومحال أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس<sup>(٤)</sup>:

[الطويل]

١١٣١ - تَحَلَّمْ عَنِ الْأَذْنَيْنِ وَاسْتَبْقِ وُدَّهُمْ وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْجِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا<sup>(٥)</sup>

(١) س: ٢٤ (النور، ن: ٣، مد).

(٢) س: ٣٨ (ص، ن: ٤٧، مك).

(٣) سيّد بني تميم، وأحد ذهاة العرب وحلمائهم، شهد فتح خراسان، ومات سنة: ٧٣ هـ.

وقائل البيت: هو حاتم الطائي المشهور.

(٥) موطن الشاهد: (الأذنين).

وجه الاستشهاد: مجيء «الأذنين» جمعاً، وليس مثني؛ لأنَّ نونه مفتوحة، وليست مكسورة.

ومن ذلك، أن يعرب الياء والكاف والهاء في نحو: «غلامي أكرمني، وغلامك أكرمك، وغلامه أكرمه» إعراباً واحداً، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهم إذا اتصلن بالفعل؛ كُنَّ مفعولاتٍ، وإن اتصلن بالاسم؛ كُنَّ مضافاً إليهن. وَيُسْتَنْتَى من الأول؛ نحو: «أرأيتك زَيْداً ما صَنَع، وأبصرتك زَيْداً» فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان؛ نوع: لا محلّ فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك، وتلك، وإيائي، وإيائك، وإيائه» فإنهنَّ أحرف تكلم، وخطاب وغيبة، ونوع: هي فيه، في محلّ نصب؛ وذلك نحو: «الضّارباك والضّاربه» على قول سيبويه؛ لأنّه لا يضاف الوصف الذي به «أل» إلى عارٍ منها، ونحو قولهم: «لا عهد لي بالأُم قفّاً منه ولا أوضَعه» بفتح العين؛ فالهاء في موضع نصب؛ كالهاء في «الضّاربه» إلا أنّ ذلك مفعول، وهذا مُشَبَّه بالمفعول؛ لأنّ اسم التّفصيل لا ينصب المفعول إجماعاً، وليست مضافاً إليها، وإلاّ لخفض «أوضع» بالكسرة، وعلى ذلك، فإذا قلت: «مررتُ برجلٍ أبيض الوجه لا أحمره» فإنّ فتحت الرّاء؛ فالهاء منصوبة المحلّ، وإن كسرتها، فهي مجرورته؛ ومن ذلك قوله<sup>(١)</sup>:

[الوافر]

١١٣٢ - [وإن يكن النكاح أحلّ شيء] فإن نكاحها مطر حرام<sup>(٢)</sup>.  
 فيمن رواه بجرّ مطر، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايين.

### تنبيه

إذا قلت: «رؤيدك زَيْداً» فإن قَدَرْتَ رُوَيْداً اسمَ فعل؛ فالكاف حرف خطاب، وإن قَدَرْتَه مصدراً، فهو اسم مضاف إليه، ومحلّه الرّفع؛ لأنّه فاعل.

والثاني<sup>(٣)</sup>: أن يجري لسانه على عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلّها، كأن يقول في «كنت، وكانوا» في الناقصة: فعل وفاعل، لِمَا أَلْفَ من قول ذلك، في نحو: فعلت وفعلوا، وأمّا تسمية الأقدمين الاسم فاعلاً،

(١) القائل: هو الأحوص، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (فإن نكاحها مطر).

وجه الاستشهاد: مجيء ضمير «ها» في محلّ نصب مفعولاً به لـ «نكاح» وقد فصل بين المتضايين؛ نكاح، ومطر؛ وهذا على رواية الجرّ.

(٣) أي: ممّا يحترز منه المبتدئ في صناعة الإعراب. وقد سبق الأول في الصفحة: ٣٥٠.

والخبر مفعولاً؛ فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصُّورة الجميلة دُمية، والمبتدئ إنما يقوله على سبيل الغلط؛ فلذلك، يُعابُ عليه.

والثالث: أن يعرب شيئاً طالباً لشيء، ويهمل النَّظْرَ في ذلك المطلوب، كأن يعرب فعلاً، ولا يتطلَّب فاعله، أو مبتدأ، ولا يتعرَّض لخبره، بل ربّما مرَّ به، فأعربه، بما لا يستحقّه، ونسي ما تقدّم له.

فإن قلت: فهل من ذلك/ قول الزمخشري<sup>(١)</sup> في قوله تعالى: ﴿وَطَائِفَةٌ﴾ [١٨٨/ب] قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ<sup>(٢)</sup> الآية: قد أهتمت: صفة لطائفة، ويظنون: صفة أخرى، أو حال بمعنى قد أهتمت طائفتين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، ويقولون: بدل من يظنون، فكأنه نسي المبتدأ، فلم يجعل شيئاً من هذه الجمل خبراً له.

قلت: لعله رأى أن خبره محذوف؛ أي: ومعكم طائفة؛ صفتهم كيت وكيت. والظاهر: أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سُوغ الابتداء بالثكرة صفة مقدّرة؛ أي: وطائفة من غيركم؛ مثل: «السَّمْنُ مَمَّوَانٍ بِدِرْهَمٍ»؛ أي: منه، أو اعتماده على واو الحال؛ كما جاء في الحديث: «دخل عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَبُرْمَةٌ عَلَى النَّارِ»<sup>(٣)</sup>.

وسألت كثيراً من الطلبة عن إعراب «أحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ مَوْلَاهُ»، فيقولون: مَوْلَاهُ مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر؛ والصواب: أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف؛ أي سأله، وعلى هذا، فيقال: أَحَقُّ مَا سَأَلَ الْعَبْدُ رَبُّهُ، بالرفع، وعكسه: [الوافر]

١١٣٣ - [و] إِنَّ مُصَابِكَ الْمَوْلَى قَبِيحٌ .....<sup>(٤)</sup>

(١) مرت ترجمته.

(٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٥٤، مد).

(٣) صحيح البخاري (كتاب النكاح): ١٩٥٩/٥؛ والبُرْمَةُ: قِدْرٌ تُتَّخَذُ مِنْ حَجَرٍ، وَقِيلَ مِنْ غَيْرِهِ.

(٤) موطن الشاهد: (مُصَابِكِ الْمَوْلَى قَبِيحٌ).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - لبيتين وهم من أعرب «المولى» خبراً، ظاناً أن «مُصَاب» اسم مفعول؛ والصواب: أن «مُصَاب» في هذا البيت مصدر بمعنى الإصابة والمولى: مفعول به لهذا المصدر، والخبر «قبيح»؛ والتقدير: إن إصابتك المولى أمرٌ قبيح.

يذهب الوهمُ فيه إلى أنَّ المَوْلَى خبر، بناءً على أنَّ المُصَاب اسم مفعول،  
وإنَّما هو مفعول، والمُصَاب مصدر بمعنى الإصابة؛ بدليل مجيء الخبر بعده،  
ومن هنا، أخطأ مَنْ قال في مجلس الواثق بالله في قوله<sup>(١)</sup>:

[الكامل]

١١٣٤ - أَظْلُومٌ إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظَلَمٌ<sup>(٢)</sup>  
إنَّه برفع رجل، وقد مضت الحكاية.

### تنبيه

قد يكون للشَّيء إعراب، إذا كان وحده، فإذا اتَّصل به شيء آخر، تغيَّر  
إعرابه، فينبغي التَّحرُّز في ذلك.

من ذلك «ما أنت، وما شأنك»؟ فإنَّهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما  
بنحو قولك: «وزيداً» فإن جئت به، فأنت مرفوع بفعل محذوف، والأصل: ما  
تصنع، أو ما تكون، فلمَّا حُذِف الفعل؛ برز الضمير، وانفصل؛ وارتفاعةُ  
بالفاعلية، أو على أنه اسم لكان؛ وشأنك، بتقدير: ما يكون، و«ما» فيهما  
في موضع نصب خبراً ليكون، أو مفعولاً لتصنع؛ ومثل ذلك: «كيف أنت  
وزيداً» إلا أنَّك إذا قدَّرت تصنع؛ كان «كيف» حالاً، إذ لا تقع مفعولاً به.

وكذلك يختلف إعراب الشَّيء باعتبار المحلِّ الذي يحلُّ فيه، وسألت  
طالباً: ما حقيقة «كان» إذا ذكرت في قولك: «ما أحسن زيداً»؟ فقال: زائدة،  
بناءً منه على أنَّ المثال المسؤول عنه: «ما كان أحسن زيداً» وليس في السَّؤال  
تعيين ذلك؛ والصَّواب: الاستفصال، فإنَّها في هذا الوضع زائدة، كما ذكر،  
وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنَّها قد جرَّت مجرى الحروف، كما أنَّ قلَّ في:  
«قلِّمًا يقومُ زيدٌ» لما استعملت استعمال ما التَّافية، لم تحتج لفاعل؛ هذا قول  
الفارسي<sup>(٣)</sup> والمحقِّقين؛ وعند أبي سعيد<sup>(٤)</sup>، هي تامَّة، وفاعلها: ضمير  
الكون؛ وعند بعضهم: هي ناقصة، واسمها: ضمير ما، والجملة بعدها:

(١) تقدَّم البيت برقم «٩٣٧» وعلِّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (إِنَّ مُصَابِكُمْ رَجُلًا).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليشير إلى خطأ من روى البيت برفع «رجل» على  
أنَّه خبر؛ والصَّواب: أنه منصوب لكونه مفعولاً به للمصدر «مُصَابِكُمْ»؛ لآته بمعنى  
«إِصَابَتِكُمْ»؛ كما في الشاهد السابق.

(٣) مرت ترجمته. (٤) السِّيرافي، وقد مرت ترجمته.

خبرها. وإن ذكرت بعد فعل التعجب، وجب الإتيان قبلها/ بما المصدرية، [أ/١٨٩] وقيل: «ما أحسن ما كان زيداً» وكان تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير: «ما» اسماً موصولاً، وأن ينصب زيد على أنه الخبر؛ أي: ما أحسن الذي كان زيداً، ورُدَّ بأن «ما أحسن زيداً» مُغْنٍ عنه.

## في ذكر أمور كُليّة يتخرّج عليها ما لا ينحصر من الصّور الجزئية

وهي إحدى عشرة قاعدة:

### القاعدة الأولى

قد يُعطى الشّيء حكم ما أشبهه: في معناه، أو في لفظه، أو فيهما

١ - فأما الأول؛ فله صور كثيرة؛

إحداها: دخول الباء في خبر أن في وقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَمَيِّ بِخَلْقِهِنَّ بِقَدِيرٍ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأنه في معنى: «أو ليس الله بقادر»، والذي سهّل ذلك التقدير تباعد ما بينهما؛ ولهذا، لم تدخل في: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾<sup>(٢)</sup>.

ومثله: إدخال الباء في: ﴿كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾<sup>(٣)</sup> لِمَا دخله من معنى اكتفٍ باللّه شهيداً؛ بخلاف قوله<sup>(٤)</sup>:

[الوافر]

١١٣٥ - قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي، وَلَكِنْ [قَلِيلُكَ لَا يُقَالُ لَهُ قَلِيلٌ]<sup>(٥)</sup>  
وفي قوله<sup>(٦)</sup>:

[البسيط]

١١٣٦ - [هِنَّ الْحَرَائِرُ لَا رَبَّاتٌ أَخْمِرُونَ] سُوْدُ الْمُحَاجِرِ لَا يُقْرَأَنَّ بِالسُّورِ<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٣٣، مك). (٢) س: ١٧ (الإسراء، ن: ٩٩، مك).

(٣) س: ١٣ (الرعد، ن: ٤٣، مد). (٤) تقدّم البيت برقم «١٦١» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (يكفي).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل «يكفي» على أصله؛ ولذا لم تزد الباء في فاعله المقدّر.

(٦) تقدّم البيت برقم «٣١ و ١٦٦» وعلّق عليه.

(٧) موطن الشاهد: (لا يُقْرَأَنَّ بِالسُّورِ).

وجه الاستشهاد: زيادة الباء في المفعول به، لأنّ فعل «لا يُقْرَأَنَّ» ضَمَّنَ معنى «لا يتقرّبن» بقراءة السور؛ ولا يجوز الزيادة إذا لم يُضَمَّنَ معنى التقرّب.

لما دخله من معنى، لا يتقرَّب بقراءة السُّور؛ ولهذا، قال السُّهيلي: لا يجوز أن تقول «وصل إلي كتابك فقرأت به» على حدِّ قوله<sup>(١)</sup>:

..... لا يَفْرَأَنَّ بِالسُّورِ

لأنه عارٍ عن معنى التَّقْرُبِ.

**والثانية:** جواز حذف خبر المبتدأ في نحو: «إنَّ زيدا قائمٌ وعمرو» اكتفاءً بخبر «إنَّ» لما كان: «إنَّ زيدا قائمٌ» في معنى: «زيد قائمٌ؛ ولهذا، لم يجز: «ليتَ زيدا قائمٌ وعمرو».

**والثالثة:** جواز «أنا زيدا غيرُ ضاربٍ» لما كان في معنى: أنا زيدا لا أضرب، ولولا ذلك، لم يجز، إذ لا يتقدَّم المضاف إليه، على المضاف؛ فكذا، لا يتقدَّم معموله؛ لا تقول: «أنا زيدا أوَّلُ ضاربٍ، أو مثلُ ضاربٍ» ودليل المسألة قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

١١٣٧- فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلَغٍ تَوَلَّهْ      وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا<sup>(٤)</sup>  
وقوله<sup>(٥)</sup>:

[البيط]

١١٣٨- إِنَّ امْرَأَ خَصْنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ      عَلَى الثَّنَائِي لِعِنْدِي غَيْرُ مَكْفُورٍ<sup>(٦)</sup>  
ويحتمل أن يكون منه: ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ عَلَى الْكَافِرِينَ غَيْرُ سِيرٍ﴾<sup>(٧)</sup>.

(١) الشاهد السابق.

(٢) س: ٤٣ (الزخرف، ن: ١٨، مك).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٤) موطن الشاهد: (حقاً غير ملغ).

وجه الاستشهاد: وقوع «حقاً» مفعولاً به لـ «ملغ» الواقع مضافاً إلى غير؛ ومثل هذا التقدير جائز؛ خلافاً للقاعدة: لا يتقدَّم المضاف إليه على المضاف، وكذا، لا يتقدَّم معموله؛ والذي جوزته وضوحه وعدم اللبس والإشكال.

(٥) القائل هو: أبو زيد الطائي، حرمة بن المنذر.

(٦) موطن الشاهد: (لعندي غير مكفور).

وجه الاستشهاد: تعلق الظرف «عند» بـ «مكفور» الواقع مضافاً إليه بعد غير؛ وحكم هذا التعلق الجواز؛ خروجاً على القاعدة؛ لعدم اللبس والإشكال.

(٧) س: ٧٤ (المدثر، ن: ٩، ١٠، مك).

ويحتمل تعلق «على» بعسير، أو بمحذوف، هو نعت له، أو حال من ضميره .  
ولو قلت: «جاءني غير ضارب زيداً» لم يجز التقديم؛ لأنَّ التافي - هنا - لا  
يحلّ مكان «غير» .

والرابعة: جواز «غير قائم الزيدان» لما كان في معنى: «ما قائم الزيدان»،  
ولولا ذلك، لم يجز؛ لأنَّ المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يعني  
عن الخبر؛ ودليل المسألة قوله<sup>(١)</sup>:

١١٣٩ - غَيْرَ لَاهِ عِدَاكَ فَاطْرِحِ الْهَمْ - وَ، وَلَا تَغْتَرِزْ بِعَارِضِ سِلْمٍ<sup>(٢)</sup>  
وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس<sup>(٣)</sup>:

١١٤٠ - غَيْرُ مَأْسُوفٍ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِي بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ<sup>(٤)</sup>

والخامسة: إعطاؤهم «ضارب زيد الآن أو غداً» حكم «ضارب زيداً» في  
التنكير؛ لأنه في معناه؛ ولهذا، وصفوا به التكرة، ونصبوه على الحال،  
وخفضوه بـ «رُبِّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره  
[١٨٩/ب] عليه؛ نحو: «هذا ملتوتاً شارب السويق» كما يتقدم عليه/ حال منصوبه، ولا  
يجوز شيء من ذلك، إذا أريد المضي؛ لأنه - حينئذٍ - ليس في معنى  
الناصب .

والسادسة: وقع الاستثناء المفرغ في الإيجاب في نحو: ﴿وَأَنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا  
عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُسَمَّرَ نَوْمٌ﴾<sup>(٦)</sup> لما كان المعنى: وإنها لا  
تسهل إلا على الخاشعين، ولا يريد الله إلا أن يتم نوره .

(١) لم ينسب إلى قائل معين .

(٢) موطن الشاهد: (غير لاه عداك) .

وجه الاستشهاد: مجيء «غير» مبتدأ، ولاه: مضاف إليه . و «عداك» فاعل سد مسد  
الخبر؛ لأنَّ «غير لاه» معناه: ما لاه عداك؛ وإلا لما جاز ذلك .

(٣) مرت ترجمته .

(٤) موطن التمثيل: (غير مأسوف) .

وجه التمثيل: مجيء «غير» بمعنى «ما» التافية؛ لأنَّ التقدير: ما مأسوف على

زمن . . .

(٥) س: ٢ (البقرة، ن: ٤٥، مد) .

(٦) س: ٩ (التوبة، ن: ٣٢، مد) .



السَّابِعَةُ: العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب في نحو<sup>(١)</sup>: [الطويل]

١١٤١- [فَمَا سَوَّدْتَنِي عَامِرٌ عَنْ وِرَاثَةٍ] أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ<sup>(٢)</sup>  
لَمَا كَانَ مَعْنَاهُ: قَالَ اللَّهُ لِي: لَا تَسْمُ بِأُمٍّ، وَلَا أَبٍ.

الثَّامِنَةُ: زيادة «لا» في قوله تعالى ﴿مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ﴾<sup>(٣)</sup>، قَالَ ابْنُ السَّيِّدِ<sup>(٤)</sup>: الْمَانِعُ مِنَ الشَّيْءِ أَمْرٌ لِلْمَمْنُوعِ الْأَيُّفَعْلُ؛ فَكَأَنَّهُ قِيلَ: مَا الَّذِي قَالَ لَكَ لَا تَسْجُدُ؟ وَالْأَقْرَبُ - عِنْدِي - أَنْ يَقْدَرَ فِي الْأَوَّلِ: لَمْ يَرِدْ اللَّهُ لِي، وَفِي الثَّانِي: مَا الَّذِي أَمَرْتُكَ، يُوَضِّحُهُ فِي هَذَا أَنَّ الثَّاهِيَةَ، لَا تَصَاحِبُ النَّاصِبَةَ؛ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ.

التَّاسِعَةُ: تَعَدَّى رَضِي بِـ «عَلَى» فِي قَوْلِهِ<sup>(٥)</sup>: [الوافر]

١١٤٢- إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ [لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا]<sup>(٦)</sup>  
لَمَا كَانَ «رَضِي عَنْهُ» بِمَعْنَى أَقْبَلَ عَلَيْهِ بِوَجْهِ وَدَه، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ: إِنَّمَا جَازَ هَذَا حَمَلًا عَلَى نَقِيضِهِ، وَهُوَ سَخِطَ.

العاشرة: رفع المستثنى على إبداله من الموجب في قراءة بعضهم: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾<sup>(٧)</sup> لَمَا كَانَ مَعْنَاهُ: فَلَمْ يَكُونُوا مِنْهُ؛ بِدَلِيلٍ: ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾، وَقِيلَ: إِلَّا وَمَا بَعْدَهَا صِفَةٌ؛ قِيلَ: إِنَّ الضَّمِيرَ يُوصَفُ فِي هَذَا الْبَابِ، وَقِيلَ: مُرَادُهُم بِالصَّفَةِ عَطْفُ الْبَيَانِ، وَهَذَا لَا يَخْلُصُ مِنَ الْإِعْتِرَاضِ إِنَّ كَانَ لَازِمًا؛ لِأَنَّ عَطْفَ الْبَيَانِ كَالْتَعْتِ، فَلَا يَتَّبِعُ الضَّمِيرَ، وَقِيلَ: قَلِيلٌ مُبْتَدَأٌ، حُذِفَ خَبْرُهُ؛ أَي: لَمْ يَشْرَبُوا.

الحادية عشرة: تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿فَلْيَاذُنُكَ بُرْهَانًا﴾<sup>(٨)</sup> مع

(١) القائل: هو عامر بن الطفيل، وقد مرّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (بأُمٍّ ولا أب).

وجه الاستشهاد: العطف بـ «ولا» بعد الإيجاب؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَبِي اللَّهِ أَنْ أَسْمُو بِأُمٍّ وَلَا أَبٍ.

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٢، مك). (٤) مرت ترجمته.

(٥) تقدّم البيت برقم «٢٤٦» وعلّق عليه.

(٦) موطن الشاهد: (رضيت علي).

وجه الاستشهاد: تعدّى فعل «رضي» بـ «على» والأصل فيه أن يتعدّى بـ «عن» وجاز ذلك؛ لكونه حُمِلَ عَلَى نَقِيضِهِ «سَخِطَ» كَمَا قَالَ الْكِسَائِيُّ؛ وَهُوَ الْأَرْجَحُ.

(٧) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٩، مد). (٨) س: ٢٨ (القصص، ن: ٣٢، مك).

أَنَّ الْمَشَارَإِلِيه: الْيَدُ وَالْعَصَا؛ وَهَمَا مُؤْتَنَان، وَلَكِنَّ الْمَبْتَدَأَ عَيْنَ الْخَبَرِ فِي الْمَعْنَى، وَالْبِرْهَانَ مَذْكَرٌ؛ وَمِثْلُهُ: «تُمْرَةً لَوْ تَكُنْ فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا»<sup>(١)</sup> فِيمَنْ نَصَبَ الْفِتْنَةَ، وَأَنْتَ الْفَعْلُ.

الثَّانِيَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُمْ «عَلِمْتُ زَيْدٌ مَنْ هُوَ» بَرَفَعِ «زَيْدٌ» جَوَازاً؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ «مَنْ» فِي الْمَعْنَى.

الثَّلَاثَةَ عَشْرَةَ: قَوْلُهُمْ «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقُولُ ذَلِكَ» فَأَوْقَعَ أَحَدًا فِي الْإِثْبَاتِ؛ لِأَنَّهُ نَفْسُ الضَّمِيرِ الْمُسْتَتِرِ فِي «يَقُولُ»؛ وَالضَّمِيرُ: فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، فَكَأَنَّ «أَحَدًا» كَذَلِكَ، وَقَالَ<sup>(٢)</sup>: [المنسرح]

١١٤٣ - فِي لَيْلَةٍ لَا تَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا<sup>(٣)</sup>  
فَرَفَعَ كَوَاكِبَهَا بَدَلًا مِنْ ضَمِيرِ يَحْكِي؛ لِأَنَّهُ رَاجَعَ إِلَى «أَحَدًا»، وَهُوَ وَاقِعٌ فِي سِيَاقِ غَيْرِ الْإِيجَابِ، فَكَانَ الضَّمِيرُ كَذَلِكَ.

وَهَذَا الْبَابُ وَاسِعٌ، وَلَقَدْ حَكَى أَبُو عَمْرٍو بْنُ الْعَلَاءِ<sup>(٤)</sup> أَنَّهُ سَمِعَ شَخْصًا مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ يَقُولُ: فَلَانَ لَعُوبٌ أَتَتْهُ كِتَابِي فَاحْتَقَرَهَا، فَقَالَ لَهُ: كَيْفَ قَلْتَ أَتَتْهُ كِتَابِي؟ فَقَالَ: أَلَيْسَ الْكِتَابُ فِي مَعْنَى الصَّحِيفَةِ؟

وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ<sup>(٤)</sup> لِرُوْبَةَ بْنِ الْعَجَّاجِ<sup>(٤)</sup> لَمَّا أَسْأَدَ: [الرَّجْز]

١١٤٤ - فِيهَا خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقٌ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوَلِيْعُ الْبَهْتِ<sup>(٥)</sup>  
إِنْ أَرَدْتَ الْخُطُوطَ فَقُلْ: كَأَنَّهُا، أَوْ السَّوَادَ وَالْبَلَقَ، فَقُلْ: كَأَنَّهُمَا؛ فَقَالَ: أَرَدْتَ «ذَلِكَ» وَيَلِئِكَ.

/ وَقَالُوا «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَبِي عَشْرَةَ نَفْسِهِ»<sup>(٦)</sup>، وَبِقَوْمٍ عَرَبٍ كُلُّهُمْ، وَبِقَاعِ [١٩٠/أ]

(١) س: ٦ (الأنعام، ن: ٢٣، مك).

(٢) تقدّم البيت برقم «٢٤٧ و ٩٦٤» وعلّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (كواكبها).

وجه الاستشهاد: وقوع «كواكبها» بدلاً من ضمير الفاعل في «يحكي»؛ لأنه راجع إلى «أحدًا» الواقع في سياق النفي، فكان ضميره كذلك.

(٤) مرت ترجمته.

(٥) موطن الشاهد: (كأنه).

وجه الاستشهاد: ذكر المؤلف وجه اعتراض أبي عبيدة على روية في المتن، وردّ روية الذي قال: أردت «ذلك»؛ أي: كأن ذلك في الجلد توليع البهت.

(٦) في المتن: عشرة؛ والصواب ما أثبتناه؛ لأن العدد «عشرة» يذكر مع المؤنث ويؤنث =

عَرَفَجُ كُئُهُ» (برفع التوكيد فيهنّ)، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لَمَّا لحظوا فيها المعنى، إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، والعرفج بمعنى الخشن، والأب بمعنى الوالد.

### تنبيهان

الأول: أنه وقع في كلامهم أبلغ ممَّا ذكرنا من تنزيلهم لفظاً موجوداً منزلة لفظ آخر؛ لكونه بمعناه، وهو تنزيلهم اللَّفْظَ المَعْدُومَ الصَّالِحَ للوجود بمنزلة الموجود كما في قوله<sup>(١)</sup>:

[الطويل]

١١٤٥ - بَدَأَ لِي أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئاً إِذَا كَانَ جَائِئياً<sup>(٢)</sup>  
وقد مضى ذلك.

والثاني: أنه ليس بلازم أن يُعْطَى الشَّيْءُ حُكْمَ ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعْطَى حكم أن، أو أن وصلتَهما، وبالعكس؛ دليلُ الأول: أنهم لم يُعْطَوْهُ حكمَهما في جواز حذف الجاز، ولا في سدِّهما مسدَّ جزأي الإسناد، ثم إنهم شركوا بين أن وأن في هذه المسألة في باب ظنّ، وخَصُّوا أنَّ الخفيفة وصلتَها بسدِّها مسدِّها في باب عسى، وخَصُّوا الشَّديدة بذلك في باب «لو» ودليلُ الثاني: أنَّهما لا يُعْطِيان حكمه في الثَّيابة عن ظرف الزَّمان؛ تقول: عَجبت من قيامك، وعَجبت أن تقوم، وأنتك قائم، ولا يجوز: عَجبت قيامك، وشدُّ قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

١١٤٦ - فَايَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَاءٌ وَلِلشَّرِّ جَالِبٌ<sup>(٤)</sup>

= مع المذكر؛ وفي الثانيث نُسَكُنَ الشَّينَ، ومع المذكر نفتحها؛ فنقول: عَشْرَةَ رِجَالٍ، وَعَشْرَ نِسَاءٍ.

(١) تقدّم البيت برقم «١٤٣»، ٥٣١، ٨٣٠، ٨٥٧، ٨٦٢، ٩٤٩» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (ولا سابق).

وجه الاستشهاد: عطف «ولا سابق» على «لست مدرك» على توهم زيادة الباء في خبر «ليس»؛ لأنَّ زيادة الباء مطّردة في ذلك الموضوع؛ وهذا ما يُسَمَّى العطف على التوهم.

(٣) القائل: هو الفضل بن عبد الرحمن القرشي.

(٤) موطن الشاهد: (إيّاك المرأة).

وجه الاستشهاد: وقوع «المراة» منصوباً بنزع الخافض بعد «إيّاك»؛ لأنَّ الأصل: إيّاك من المراة.

فأجري المصدر مُجرى أن يفعل في حذف الجاز، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام»، ولا تقول: حسبت قيامك، حتى تذكر الخبر. وتقول: «عسى أن تقوم» ويمتنع: عسى أنك قائم؛ ومثلها في ذلك لعل، وتقول: لو أنك تقوم، ولا تقول: لو أن تقوم، جئتك صلاة العَصْرِ، ولا يجوز جئتك أن تُصلي العصر؛ خلافاً لابن جني<sup>(١)</sup> والزّمخشري<sup>(١)</sup>.

٢ - والثاني: وهو ما أعطي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه، له صور كثيرة أيضاً.

إحداها: زيادة إن بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى الذي؛ لأنهما بلفظ «ما» النافية؛ كقوله<sup>(٢)</sup>:

[الطويل]

١١٤٧ - وَرَجَّ الْفَتَى لِلْخَبِيرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السُّنِّ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ<sup>(٣)</sup>  
وقوله<sup>(٤)</sup>:

[الوافر]

١١٤٨ - يُرَجِّي الْمَرْءَ مَا إِنْ لَا يَرَاهُ وَتَغْرِضُ دُونَ أَذْنَاهُ الْخُطُوبُ<sup>(٥)</sup>  
فهذان محمولان على نحو قوله<sup>(٦)</sup>:

[الكامل]

١١٤٩ - مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءٍ أَيُّتُقِ جُزْبُ<sup>(٧)</sup>

(١) مرت ترجمته.

(٢) تقدّم البيت برقم ٢٦، ٥١، ٥٦٧ وعلّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (ما إن).

وجه الاستشهاد: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية؛ لأنها على صورة «ما» النافية ولفظها.

(٤) تقدّم البيت برقم ٢٥ وقد علّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (ما إن).

وجه الاستشهاد: زيادة «إن» بعد «ما» الموصولية؛ لأنها على صورة «ما» النافية ولفظها.

(٦) القائل هو: دريد بن الصّمة؛ وأيتق: جمع ناقة. هانئ: اسم فاعل من هَنَأَ البعير الأجرَب إذا طلاه بالقطران (الهناء).

(٧) موطن الشاهد: (ما إن رأيت).

وجه الاستشهاد: مجيء «ما» نافية، و «إن» زائدة لتأكيد النفي، وقد ذكر البيت - هنا - لِيُحْمَلَ عليه زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، و «ما» التي بمعنى الذي في الشاهدين السابقين؛ كما أسلفنا.

الثَّانِيَّة: دخول لام الابتداء على «ما» الثَّانِيَّة، حَمَلًا لَهَا فِي اللَّفْظِ عَلَى «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ؛ كقوله<sup>(١)</sup>:

[الوافر]

١١٥٠- لَمَّا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَاضْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي<sup>(٢)</sup>؟

فهذا محمول في اللفظ على نحو قولك: «ولما تصنعه حسن».

الثَّالِثَةُ: توكيد المضارع بالثون بعد لا الثافية حَمَلًا لَهَا فِي اللَّفْظِ عَلَى لا الثافية؛ نحو: ﴿أَدْخُلُوا مَسَاجِدَكُمْ لَا يُحِطَمَنَّ مِنْكُمْ سُلَيْمٌ وَخُودٌ﴾<sup>(٣)</sup>؛ ونحو: ﴿وَأَنْفُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾<sup>(٤)</sup>، فهذا محمول في اللفظ على نحو: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهُ غَفْلًا﴾<sup>(٥)</sup> ومن أولها على التَّهْيِ، لم يحتج إلى هذا.

الرَّابِعَةُ: حذف الفاعل في نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾<sup>(٦)</sup> لَمَّا كَانَ «أحسن بزيد» مُشْبَهًا فِي اللَّفْظِ لِقَوْلِكَ: «امرر بزيد».

الخامسة: / دخول لام الابتداء بعد «إن» التي بمعنى «نعم» لشبهها في [١٩٠/ب] اللَّفْظِ بِإِنَّ الْمُؤَكَّدَةَ؛ قاله بعضهم في قراءة من قرأ: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾<sup>(٧)</sup>، وقد مضى البحث فيها.

السَّادِسَةُ: قولهم «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ» بضم «أية» ورفع صفتها؛ كما يُقَالُ: «يا أَيُّهَا الْعِصَابَةُ» وإنَّما كان حَقُّهُمَا وجوب النَّصْبِ؛ كقولهم: «نحن - العُزْبُ - أقرى النَّاسِ لِلضَّيْفِ» ولكئُهَا - لما كانت في اللَّفْظِ بمنزلة المستعملة في النَّداء - أعطيت حكمها، وإن انتفى موجب البناء؛ وأمَّا «نحن العُزْبُ» في المثال: فإنه لا يكون منادى؛ لكونه بآل، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وأمَّا نحو: «نحنُ معاشِرَ الأنبياءِ لا نُورثُ»<sup>(٨)</sup>، فواجب النَّصْبُ؛ سواء اعتبر حاله، أو حال ما يشبهه، وهو المنادى.

(١) القائل: هو الثابغة الذبياني، وقد مرَّت ترجمته.

(٢) موطن الشاهد: (لَمَّا أَغْفَلْتُ).

وجه الاستشهاد: دخول لام الابتداء على «ما» الثَّانِيَّة؛ حَمَلًا لَهَا فِي اللَّفْظِ عَلَى «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ؛ كما ذكر المصنف في المتن.

(٣) س: ٢٧ (النمل، ن: ١٨، مك).

(٤) س: ٨ (الأنفال، ن: ٢٥، مد).

(٥) س: ١٤ (إبراهيم، ن: ٤٢، مك).

(٦) س: ١٩ (مريم، ن: ٣٨، مك).

(٧) س: ٢٠ (طه، ن: ٦٣، مك).

(٨) مرَّ تخريج الحديث.

السابعة: بناء باب حَذام في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهاً لها بـ/ دَرَاكٍ/ [137] ونَزَالٍ، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها؛ وعليه وَجَهُ قوله<sup>(١)</sup>:

[الرُّجز]

١١٥١ - يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَشْرُكَنِي كَفَافٍ<sup>(٢)</sup>  
فالأصل: كَفَافًا؛ فهو حال، أو: تَرَكَ كَفَافٍ، فمصدر؛ ومنه عند أبي حاتم<sup>(٣)</sup> قوله<sup>(٤)</sup>:

[الكامل]

١١٥٢ - جَاءَتْ لِيَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا: أَصْرِي إِنِّي امْرُؤٌ صَرَعِي عَلَيكَ حَرَامٍ<sup>(٥)</sup>  
وليس كذلك، إذ ليس لفعله فاعل، أو فاعله، فالأولى قول الفارسي: إِنَّ  
أصله «حَرَامِي»؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

[الرُّجز]

١١٥٣ - وَالذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارِي<sup>(٧)</sup>

[137] ساقطة من (خ).

- (١) القائل: هو رؤبة بن العجاج، وقد سبقت ترجمته.
  - (٢) موطن الشاهد: (أن تتركني كفاف).
  - وجه الاستشهاد: مجيء «كَفَافٍ» اسماً مبنياً على الكسر في محل نصب على الحال؛ ومثل هذا البناء قليل في اللغة؛ لأنه من غير المعارف.
  - (٣) مرت ترجمته.
  - (٤) القائل: هو امرؤ القيس بن حجر؛ ورواية الديوان: جالت؛ وهو الصواب؛ لأنه يَصِفُ ناقةً مُسرعة.
  - (٥) موطن الشاهد: (صرعي عليك حرام).
  - وجه الاستشهاد: مجيء «حَرَامٍ» اسماً مبنياً على الكسر في محل رفع خبر؛ وهذا الوجه أفضل ممّا ذهب إليه الفارسي، وابن هشام في المتن، كما يبدو من السياق.
  - (٦) تقدّم البيت برقم «١١» وقد علّق عليه.
  - (٧) موطن الشاهد: (دَوَارِي).
- وجه الاستشهاد: زيادة الياء المشددة في «دَوَارٍ»؛ لأنّ الأصل: والذَّهْرُ بِالْإِنْسَانِ دَوَارٌ؛ وذكر البيت - هنا - ليحمل عليه زيادة الياء المشددة المقدّرة في «حَرَامٍ» - كما زعم الفارسي، ووافق ابن هشام - والتي حُفِّتْ، ثُمَّ حُدِّفَتْ. وقوله: «ولو أقوى لكان أولي» معناه: لو غير حركة الزوي، ورفع «حرام» لكونه خبراً للمبتدأ.

ثُمَّ حَقَّفَ، ولو أقوى؛ لكان أولى، وأما قوله<sup>(١)</sup>: [الخفيف]

١١٥٤ - طَلَبُوا ضُلْحَنَا وَلَا تِ أَوَانٍ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءٍ<sup>(٢)</sup>

فَعِلَّةُ بِنَائِهِ قَطْعُهُ عَنِ الْإِضَافَةِ، وَلَكِنْ عِلَّةُ كَسْرِهِ وَكَوْنِهِ لَمْ يُسَلِّكْ بِهِ فِي الضَّمِّ مَسْلُكٌ قَبْلَ وَبَعْدَ، شَبَّهُهُ بِنَزَالِ .

الثَّامَةِ: بِنَاءِ حَاشَا فِي: ﴿وَقُلْنَا حَشَّ لِلَّهِ﴾<sup>(٣)</sup>، لَشَبْهِهَا فِي اللَّفْظِ بِحَاشَا الْحَرْفِيَّةِ، وَالذَّلِيلُ عَلَى اسْمِيَّتِهَا قِرَاءَةُ بَعْضِهِمْ: «حَاشَا» بِالتَّنْوِينِ عَلَى إِعْرَابِهَا، كَمَا تَقُولُ: «تَنْزِيهَا لِلَّهِ»، وَإِنَّمَا قُلْنَا: إِنَّهَا لَيْسَتْ حَرْفًا؛ لِذُخُولِهَا عَلَى الْحَرْفِ، وَلَا فِعْلًا؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَهَا اسْمٌ مَنْصُوبٌ بِهَا؛ وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّهَا فِعْلٌ حُذِفَ مَفْعُولُهُ؛ أَي: جَانِبُ يَوْسُفَ الْمُعْصِيَةِ؛ لِأَجْلِ اللَّهِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ لَا يَتَأْتَى فِي كُلِّ مَوْضِعٍ، يُقَالُ لَكَ: أَنْتَ فَعَلْتَ كَذَا؟ أَوْ أَفَعَلْتَ كَذَا؟ فَتَقُولُ: «حَاشَا لِلَّهِ» فَإِنَّمَا هَذِهِ بِمَعْنَى تَبَرَّأْتُ لِلَّهِ بَرَاءَةً مِنْ هَذَا الْفِعْلِ، وَمِنْ نَوْنِهَا، أَعْرَبَهَا عَلَى الْغِيَاءِ هَذَا الشُّبْهِ، كَمَا أَنَّ بَنِي تَمِيمٍ، أَعْرَبُوا بَابَ حَذَامٍ لِذَلِكَ .

التَّاسِعَةُ: قَوْلُ بَعْضِ الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ - تَعَالَى - عَنْهُمْ: «قَصَرْنَا الصَّلَاةَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - أَكْثَرَ مَا كُنَّا قَطُّ وَأَمَّنَهُ»<sup>(٤)</sup>، فَأَوْقَعَ «قَطُّ» بَعْدَ «مَا» الْمَصْدَرِيَّةِ؛ كَمَا تَقَعُ بَعْدَ «مَا» الثَّانِيَةِ .

العاشرة: إعطاء الحرف حكم مقاربه في المخرج حتى أدغم فيه؛ نحو: ﴿خَلِّقْ كُلَّ شَيْءٍ﴾<sup>(٥)</sup> و ﴿لَكَ قُصُورًا﴾<sup>(٦)</sup> وحتى اجتمعا رويين؛ كقوله<sup>(٧)</sup>: [الرُّجْز]

١١٥٥ - بُنِيَّ إِنَّ الْبِرَّ شَيْءٌ هَيِّنٌ الْمَنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعْمُ<sup>(٨)</sup>

(١) تقدّم البيت برقم «٤٥٥» وقد غلق عليه .

(٢) موطن الشاهد: (حين بقاء) .

وجه الاستشهاد: بناء «بقاء» على الكسر؛ لانقطاعه عن الإضافة؛ ولكنه لم يُبَيَّنْ عَلَى الضَّمِّ؛ لِمِشَابَهَتِهِ فِي النَّطْقِ لِفِظَةِ «نَزَالِ» الْمَبْنِيَّةِ عَلَى الْكَسْرِ .

(٣) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك) .

(٤) صحيح البخاري: كتاب الحج: ٥٩٧/٢ وشرح السنة، للبخاري: ١٦٦/٤، والكامل في الضعفاء، لابن عدي: ٢١٦٢/٦ .

(٥) س: ٦ (الأنعام، ن: ١٠١، مك) . (٦) س: ٢٥ (الفرقان، ن: ١٠، مك) .

(٧) لم يُنسَبْ إِلَى قَائِلٍ مَعْيِنٍ .

(٨) موطن الشاهد: (هَيِّنٌ وَالطُّعْمُ) .

وجه الاستشهاد: اجتماع «النون» و «الميم» رويين؛ وهما متقاربان في المخرج؛ وَيُسَمَّى هَذَا إِكْفَاءً فِي الْقَافِيَةِ .

وقول أبي جهل<sup>(١)</sup>:

[الرّجز]

١١٥٦- مَا تَنْقُمُ الْحَرْبُ الْعَوَانُ مِنِّي      بَاذِلُ عَامِينَ حَدِيثُ سِنِّي  
لِمِثْلِ هَذَا وَلَدْتَنِي أُمِّي<sup>(٢)</sup>

وقول آخر<sup>(٣)</sup>.

[الرّجز]

١١٥٧- إِذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطًا      إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنْدًا<sup>(٤)</sup>  
ويسمى ذلك إكفاءً.

[١٩١/١]

/والثالث: وهو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظاً ومعنى؛ نحو:  
اسم التّفضيل، وأفعل في التّعجب، فإنهم منعوا أفعل التّفضيل أن يرفع الظاهر  
لشبهه بـ «أفعل» في التّعجب وزناً، وأصلاً، وإفادَةً للمبالغة، وأجازوا تصغير  
أفعل في التّعجب؛ لشبهه بأفعل التّفضيل فيما ذكرنا؛ قال<sup>(٥)</sup>:

[البيسط]

١١٥٨- يَا مَا أَمِيلِحَ غَزَلَانَا شَدَنَّا لَنَا      [مِنْ هَوْلِيَايَا كُنَّ الضَّالِ وَالسَّمْرِ]<sup>(٦)</sup>

ولم يسمع ذلك إلا في «أحسن وأملح» ذكره الجوهري، ولكن النحويين  
مع هذا قاسوه، ولم يحك ابن مالك<sup>(٧)</sup> اقتياسه إلا عن ابن كيسان<sup>(٧)</sup>، وليس  
كذلك، قال أبو بكر بن الأنباري<sup>(٧)</sup>: ولا يقال إلا لمن صَغُرَ سِنُهُ.

(١) هو: عمرو بن هشام، أحد سادات فُريش في الجاهلية، قتل يوم بدر سنة: ٢ هـ.

(٢) موطن الشاهد: (مَنِي، سِنِي، أُمِّي).

وجه الاستشهاد: اجتماع «الميم» و «الثون» في القافية؛ وهما متقاربان في المخرج،  
ويُسمى هذا إكفاءً في القافية؛ كما في الشاهد السابق.

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين؛ والعُند: جمع عَائِد، وهو صِفَةٌ للبعير الذي يَحِيدُ عن طريق  
القافلة.

(٤) موطن الشاهد: (وسطا - عُنْدًا).

وجه الاستشهاد: اجتماع الطاء والدال روتين؛ وهما متقاربان في المخرج، كما في  
المثاليين السابقين.

(٥) القائل: يُنسبُ هذا البيت إلى العرجي، وإلى عليّ بن محمّد العريني، وإلى  
الحسين بن عبد الرّحمن العريني، وبعضهم نسبه إلى المجنون.

(٦) موطن الشاهد: (مَا أَمِيلِحَ).

وجه الاستشهاد: تصغير «مَا أَمْلِحَ» في التّعجب؛ لشبهه بأفعل التّفضيل.

(٧) مرّت ترجمته.



## القاعدة الثانية

### [أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ]

كقول بعضهم: «هذا جحرٌ ضبٌ خربٌ» بالجرّ، والأكثر الرّفْع، وقال<sup>(١)</sup>:

[الطّويل]

١١٥٩- [كَأَنَّ أَبَانَا فِي عَرَانِينَ وَبِلِهِ] كَبِيرٌ أَنَا فِي بَجَادٍ مُزْمَلٍ<sup>(٢)</sup>

وقيل به في: ﴿وَحُرٌّ عَيْنٌ﴾<sup>(٣)</sup> فيمن جرّهما، فإنّ العطف على ﴿وَلَدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾<sup>(٤)</sup> لا على ﴿أَكْوَابٌ وَأَبَارِيقُ﴾<sup>(٥)</sup> إذ ليس المعنى أنّ الولدان يطوفون عليهم بالبحور، وقيل: العطف على ﴿جَنَاتٍ﴾ وكأنّه قيل: المقرّبون في جنّاتٍ، وفاكهةٍ، ولحمٍ طيرٍ، وقيل: على «أَكْوَابٍ» باعتبار المعنى، إذ معنى: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ بِأَكْوَابٍ﴾<sup>(٥)</sup>: ينعمون بأكوابٍ. وقيل في: ﴿وَأَرْجُلِكُمْ﴾<sup>(٦)</sup> بالخفض: إنّهُ عطف على ﴿أَيْدِيكُمْ﴾<sup>(٥)</sup> لا على ﴿رُؤُوسِكُمْ﴾<sup>(٥)</sup>، إذ الأرجل مفسولة لا ممسوحة، ولكنّه خفض؛ لمجاورة «رُؤُوسِكُمْ» والذي عليه المحقّقون أنّ خفض الجوار يكون في التّعت قليلاً؛ كما مثلنا، وفي التّوكيد نادراً؛ كقوله<sup>(٧)</sup>:

[البيسط]

١١٦٠- يَا صَاحِبِ بَلْعِ ذَوِي الرُّوْجَاتِ كُلِّهِمْ أَنْ لَيْسَ وَضَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الذَّنْبِ<sup>(٨)</sup>

(١) تقدّم للبيت برقم «٩٠٤» وعلّق عليه.

(٢) موطن الشاهد: (مزمل).

وجه الاستشهاد: مجيء «مُزْمَلٍ» مجروراً على المجاورة؛ لكونه جاور «بجادي» المجرورة؛ فأعطي حكمها؛ والأصل فيه الرّفْع؛ لأنّه صفة لـ «كبير».

(٣) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ٢٢، مك). (٤) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ١٧، مك).

(٥) س: ٥٦ (الواقعة، ن: ١٨، مك). (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).

(٧) القائل: هو أبو الغريب الأعرابي.

(٨) موطن الشاهد: (كلهم).

وجه الاستشهاد: مجيء «كلّ» توكيداً لـ «ذوي» منصوباً مثله، وعلامة نصبه الفتحة المقدّرة، منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المجاورة؛ لأنّه عندما جاوز «الرّوجات» المجرورة بالإضافة، أعطي حكمها في الجرّ؛ وحكم خفض الجوار في التّوكيد جائز بندرة.

قال الفراء<sup>(١)</sup>: أنشدني أبو الجراح<sup>(٢)</sup> بخفض كلهم؛ فقلت له: هلاً قلت: كلهم - يعني بالنصب - فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه، فأنشدني بالخفض. ولا يكون في النَّسَق<sup>(٣)</sup>؛ لأنَّ العاطف يمنع من التَّجاور، وقال الزَّمخشرى: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصبِّ الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعاً، فعُطفت على الممسوح، لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صبِّ الماء عليها، وقيل ﴿إِلَى الْكَمْبَيْنِ﴾<sup>(٤)</sup>؛ فجيء بالغاية إمطةً لظنِّ من يظنُّ أنها ممسوحة؛ لأنَّ المسح لم تُضرب له غاية في الشريعة، انتهى.

### تنبيه

أنكر السيرافي<sup>(٥)</sup> وابن جنِّي<sup>(٥)</sup> الخفضَ على الجوار، وتأوَّلاً قولهم: «خَرِبٌ» بالجرِّ على أنه صفة لضبِّ.

ثم قال السيرافي: الأصل خرب الجُخْرُ منه، بتنوين خرب، ورفع الجحر، ثم حذف الضمير / للعلم به/[138]، وحول الإسناد إلى ضمير الضبِّ، وخفض الجحر؛ كما تقول: «مرزْتُ برجل حسن الوجه» بالإضافة، والأصل حَسَنِ الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه؛ لِتَقْدُّمِ ذكره، فاستتر.

وقال ابن جنِّي: الأصل خَرِبٍ جُخْرُهُ، ثم أنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر.

[١٩١/ب] ويلزمهما/ استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له، وذلك لا يجوز عند البصريين وإنَّ أمين اللبس، وقول السيرافي: إنَّ هذا مثل: «مررت

[138] ساقطة من (خ).

- (١) مرزْتُ ترجمته.
- (٢) أبو الجراح العقيلي، أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وليس له مؤلفات.
- (٣) أي: لا يكون «الجرُّ على المجاورة» في عطف النسق؛ لأنَّ العاطف يمنع من التَّجاور، كما جاء في المتن.
- (٤) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).
- (٥) مررت ترجمته.

برجل قائم أبواه، لا قاعِدَيْنِ» مردود؛ لأنَّ ذلك إنَّما يجوز في الوصف الثاني دون الأوَّل، على ما سيأتي.

ومن ذلك قولهم: «هَتَانِي وَمَرَّانِي»؛ والأصل: أمرأني، وقولهم: «هُو رَجَسٌ نَجَسٌ بكسر الثَّوْنِ وسكون الجيم؛ والأصل: نَجَسٌ بفتحة، فكسرة؛ كذا قالوا، وإنَّما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هذا نَجَسٌ بفتحة فكسرة، وحينئذٍ، فيكون محلُّ الاستشهاد إنَّما هو الالتزام للتناسب، وأمَّا إذا لم يلتزم؛ فهذا جائز، بدون تقدُّم رَجَس، إذ يُقال: فَعَلٌ بكسرة، فسكون في كلِّ فَعِلٍ بفتحة فكسرة؛ نحو: كَتَبَ وَلَبِنَ وَنَبِيَّ؛ وقولهم: «أَخَذَهُ مَا قَدَّمَ وَمَا حَدَّثَ» بضَمِّ ذال حدث، وقراءة جماعة: «سَلَسِلًا وَأَغْلَالًا»<sup>(١)</sup> بصرف سلاسل، وفي الحديث: «ازْجَعْنَ مَأْزوراتٍ غير مَأْجوراتٍ»<sup>(٢)</sup> والأصل: موزورات بالواو؛ لأنَّه من الوزْرِ، وقراءة أبي حَيَّة<sup>(٣)</sup>: «يُؤَقِّتُونَ»<sup>(٤)</sup> بالهمزة؛ وقوله<sup>(٥)</sup>:  
[الوافر]

١١٦١ - أَحَبُّ الْمُؤَقِّدِينَ إِلَيَّ مُوسَى وَجَفَدَةٌ، إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ<sup>(٦)</sup>

بهمز «المؤقِّدين، ومُوسَى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة؛ فهزمت، كما قيل في وجوه: أجوه، وفي وَقَّتْ: أَقَّتَتْ، ومن ذلك، قولهم في صَوْمٍ صِيْمٍ، حملاً على قولهم: في عُصْوٍ عَصِيٍّ، وكان أبو علي، ينشد في مثل ذلك:

[الرَّجَز]

قَدْ يُؤَخِّذُ الْجَارُ بِجُزْمِ الْجَارِ<sup>(٧)</sup>

(١) س: ٧٦ (الإنسان، ن: ٤، مد).

(٢) سنن ابن ماجه ١٥٧٨، والسُّنن الكبرى للبيهقي: ١٧/٤، ١٧٦/٦، وكنز العمال: ٤٢٥٨١.

(٣) لعله أبو حيوة، شريح بن يزيد الحضرمي.

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٤، مد).

(٥) القائل: هو جرير بن عطية، وموسى وجعدة: ابنه وبنته.

(٦) موطن الشاهد: (المؤقِّدين - مُوسَى).

وجه الاستشهاد: مجيء «الموقدين، وموسى» مهموزين؛ لأنَّ الشَّاعر أعطى الواو المجاورة للضمِّ، حكم الواو المضمومة؛ فهزمت من باب إعطاء الشيء حكم الشيء إذا جاوره.

(٧) جاء في مجمع الأمثال: ٥٥/٢: أنه مثل إسلامي، وقع في شعر الحكمي، ولكنني لم أجده في ديوانه، وليس فيه شاهد نحوي، وانظر: (م: ٨٩٧/حا: ٥).

## القاعدة الثالثة

[قد يُشربون لفظاً معنى لفظ فيعطونه حكمه، ويُسمى ذلك تضميناً]

وفائدته: أن تؤذي كلمة مؤذى كلمتين، قال الزمخشري: «ألا ترى كيف رجع معنى ﴿وَلَا تَقْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾<sup>(١)</sup> إلى قولك: ولا تقتحم عينك مجاوزتين إلى غيرهم، ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: ولا تَضْمُومَهَا إِلَيْهَا آكِلِينَ» اهـ.

ومن مثل ذلك - أيضاً - قوله تعالى: ﴿الرَّفَثُ إِلَيْنِ نِسَابِكُمْ﴾<sup>(٣)</sup> ضَمَّنَ الرَّفَثَ معنى الإفشاء، فَعُدِّي بِإِلَى؛ مثل: ﴿وَقَدْ أَقْضَىٰ بِبَعْضِكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾<sup>(٤)</sup> وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء؛ يقال: أرفث فلان بامرأته؛ وقوله تعالى ﴿وَمَا يَعْكَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوهُ﴾<sup>(٥)</sup>؛ أي: فلن يُحرموه؛ أي: فلن يُحرموا ثوابه؛ ولهذا، عُدِّي إِلَى اثنتين، لا إلى واحد؛ وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾<sup>(٦)</sup>؛ أي: لا تَنَوُوا؛ ولهذا، عُدِّي بنفسه، لا بـ «على»، وقوله تعالى: ﴿لَا يَسْمَعُونَ إِلَىٰ الْمَلَأِ الْأَعْلَىٰ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: لا يُصغون، وقولهم: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»<sup>(٨)</sup>؛ أي: استجاب، فَعُدِّي يسمع في الأول بإلى، وفي الثاني باللأم، وإنما أصله: أن يتعدى بنفسه؛ مثل: ﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ﴾<sup>(٩)</sup>؛ وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُنْفِيسَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: يميز؛ ولهذا، عُدِّي بـ «من» لا بنفسه؛ وقوله تعالى ﴿لِلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَابِهِمْ﴾<sup>(١١)</sup>؛ أي: يمتنعون من وطء نسائهم بالحلف؛ فهذا، عُدِّي بمن، ولما خفي التضمين على بعضهم في الآية، ورأى أنه لا يقال: «حلف من كذا» بل حلف عليه؛ قال: من متعلقة بمعنى للذين؛ كما تقول: لي منك ميرة؛ قال: وأما قول الفقهاء: «ألى من امرأته» فغلط، أوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في الآية.

وقال أبو كبير الهذلي<sup>(١٢)</sup>:

- (١) س: ١٨ (الكهف، ن: ٢٨، مك). (٢) س: ٤ (النساء، ن: ٢، مد).  
 (٣) س: ٢ (البقرة، ن: ١٨٧، مد). (٤) س: ٤ (النساء، ن: ٢١، مد).  
 (٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١١٥، مد). (٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣٥، مد).  
 (٧) س: ٣٧ (الصفافات، ن: ٨، مك). (٨) تقدم الكلام عليه.  
 (٩) س: ٥٠ (ق، ن: ٤٢، مك). (١٠) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٠، مد).  
 (١١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٢٦، مد).  
 (١٢) هو عامر بن الحليس وقد مرّت ترجمته، يصف أم تائب شراً؛ حَمَل: عَلِقَ، الْمُهْبِل: كثير اللحم. النطاق: شقة تشدّ بها المرأة وسطها.

[الكامل]

١١٦٢ - حَمَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةً كَرِهًا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُخْلَلِ<sup>(١)</sup>  
وقال قبله :

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النُّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ  
مزودة؛ أي: مذعورة، ويُروى بالجرّ صفة ليلية؛ مثل: ﴿وَأَيْلٍ إِذَا  
يَسَّرَ﴾<sup>(٢)</sup> وبالتصّب حالاً من المرأة، وليس بقوي، مع أنّه الحقيقة؛ لأنّ ذكر  
الليلة - حينئذ - لا كبير فائدة فيه؛ والشاهد فيهما: أنّه ضمّن «حَمَلَ» معنى  
«عَلِقَ» ولولا ذلك؛ لَعُدِّي بنفسه؛ مثل: ﴿حَمَلَتْهُ أُمُّهُ كُرْهًا﴾<sup>(٣)</sup>.  
وقال الفرزدق<sup>(٤)</sup>:

[الرّجز]

١١٦٣ - كَيْفَ تَرَانِي قَالِبًا مَجْنِي قَدْ قَتَلَ اللَّهُ زِيَادًا عَنِّي<sup>(٥)</sup>  
أي: صرفه عني بالقتل؛ وهو كثير؛ قال أبو الفتح<sup>(٤)</sup> في كتاب «التمام»:  
أحسب لو جُمِعَ ما جاء منه؛ لجاها منه كتاب يكون مئتين أوراقاً.

### القاعدة الرابعة

أَنَّهُمْ يُغْلَبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لغيره؛ لتناسبِ بينهما، أو اختلاط  
فلهذا، قالوا «الأبوين» في الأب والأم؛ ومنه: ﴿وَلَا تُؤَيِّبُ لِكُلِّ وَجِدٍ مِّنْهُمَا  
السُّدُسُ﴾<sup>(٦)</sup> أي الأب والخالة؛ ومنه: ﴿وَرَفَعَ أَبُوبَيْتٍ عَلَى الْعَرْشِ﴾<sup>(٧)</sup>، و «المشرفين  
والمغربيين»، ومثله: «الخافقان» في المشرق والمغرب، وإنّما الخافق

- (١) موطن الشاهد: (حملت به، حملن به).
- وجه الاستشهاد: تضمين فعل «حَمَلَ» في الموضعين معنى «عَلِقَ» اللّازم، وإلّا لتعدى بنفسه؛ كما جاء في المتن.
- (٢) س: ٨٩ (الفجر، ن: ٤، مك).
- (٣) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ١٥، مك).
- (٤) مرت ترجمته.
- (٥) موطن الشاهد: (قد قتل الله زياداً عني).
- وجه الاستشهاد: تضمين فعل «قتل» معنى فعل «صَرَفَ»؛ لأنّ المعنى: قد صرف الله زياداً عني؛ وحكم مثل التضمين كثير شائع في اللّغة.
- (٦) س: ٤ (النساء، ن: ١١، مد).
- (٧) س: ١٢ (يوسف، ن: ١٠٠، مك).

المغرب، ثم إنَّما سُمي خافقاً مجازاً، وإنَّما هو مخفوقٌ فيه، و «القمرين» في الشَّمس والقمر، قال المتنبِّي<sup>(١)</sup>:

[الكامل]

١١٦٤ - وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجْهِهَا فَأَارَتْنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَاقْتِ مَعَا<sup>(٢)</sup>

أي: الشمس؛ وهو وجهها، وقمر السماء. وقال التبريزي: «يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة؛ كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر» اهـ. وما ذكرناه أمدح، و «القمران» في العُرف: الشمس والقمر؛ وقيل: إنَّ منه قول الفرزدق:

[الطويل]

١١٦٥ - أَخَذْنَا بِأَفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْنُكُمْ لَنَا قَمَرَاهَا وَالشُّجُومُ الطَّوَالُغُ<sup>(٣)</sup>

وقيل: إنَّما أراد مَحَمَدًا والخليل عليهما الصلاة والسلام؛ لأنَّ نسبه راجع إليهما بوجه، وإنَّ المراد بالشُّجُوم الصُّحابة، وقالوا: «العُمَرَيْنِ» في أبي بكر، وعمر؛ وقيل: المراد عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، فلا تغليب، ويُردُّ بأنَّه قيل لعثمان رضي الله عنه: نسألك سيرة العُمَرَيْنِ، قال: نعم. قال قتادة<sup>(٤)</sup>: «أَعْتَقَ العُمَرَانِ - فَمَنْ بَيْنَهُمَا مِنَ الخلفاء - أُمَّهَاتِ الأولاد؛ وهذا المراد به: عمر وعمر، وقالوا «العجَّاجين» في رُوبة والعجَّاج، و «المروتين» في الصُّفا والمروة.

ولأجل الاختلاط، أُطلقت «مَنْ» على ما لا يعقل في نحو: ﴿فَإِنَّ يَتَّبِعُ عَلَى بَطْنَيْهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَّبِعُ عَلَى أَرْبَعٍ﴾<sup>(٥)</sup>، فإنَّ الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿كُلُّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ﴾<sup>(٥)</sup>، وفي ﴿مَنْ يَتَّبِعُ

(١) مرت ترجمته.

(٢) موطن التمثيل: (القمرين).

وجه التمثيل: استعمال القمرين للشمس والقمر من باب التغليب؛ وحكم هذا التغليب كثير شائع في اللغة.

(٣) موطن الشاهد: (قمرها).

وجه الاستشهاد: يطلق القمران على الشمس والقمر من باب التغليب، وربما قصد الشاعر في البيت ما أشار إليه المصنف في المتن.

(٤) قتادة بن دعامة، أبو الخطاب السُّدوسي البصري، حافظ مفسر، عالم من علماء اللغة، عارف بأيام العرب وأسابها. توفي سنة: ١١٨ هـ.

(٥) س: ٢٤ (التور، ن: ٤٥، مد).

عَلَى رِجَالَيْنِ ﴿ اختلاط آخر في عبارة التفصيل، فإنه يعتم الإنسان والطائر، واسم المخاطبين على الغائبين في قوله تعالى: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾<sup>(١)</sup>؛ لأن «لعل» متعلقة بـ «خلقكم» لا بـ «اعبدوا»، والمذكرين<sup>(٢)</sup> على المؤنث حتى عدت منهم في: ﴿وَكَاذِبًا مِنَ الْقَائِنِينَ﴾<sup>(٣)</sup>؛ والملائكة على إبليس حتى استثنى منهم في: ﴿فَسَجِدُوا لِإِلَّا إِبْلِيسَ﴾<sup>(٤)</sup> قال الزمخشري<sup>(٥)</sup>: والاستثناء متصل؛ لأنه واحد من بين أظهر الألف من الملائكة، فغلبوا عليه في «فسجدوا» ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطعاً.

ومن التغليب ﴿أَوْ لَتَعُوذَنَّ فِي مَلِيئَاتٍ﴾<sup>(٦)</sup> بعد ﴿لَتُخْرِجَنَّكَ يَشْعِيبُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَكَ مِنْ قَرْيِنًا﴾ فإنه - عليه الصلاة والسلام - لم يكن في ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه؛ ومثله: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهِ﴾<sup>(٧)</sup> فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء، والأنعام، فغلب المخاطبون والعاقلون على الغائبين، والأنعام؛ ومعنى «يذروكم فيه» يبتئكم ويكثركم في هذا التدبير؛ وهو أن جعل للناس، وللأنعام أزواجاً حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير؛ كالمنبع والمعدن للبت، والتكثير؛ فلهذا، جيء بـ «في» دون الباء؛ ونظيره: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾<sup>(٨)</sup> وزعم جماعة أن منه: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾<sup>(٩)</sup>؛ ونحو: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾<sup>(١٠)</sup> وإنما هذا من مراعاة المعنى، والأول من مراعاة اللفظ.

## القاعدة الخامسة

### [أنهم يعبرون بالفعل عن أمور]

أحدها: وقوعه؛ وهو الأصل.

والثاني: (مُشارفته)؛ نحو: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَنْ أَجْلِهِنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ﴾<sup>(١١)</sup>

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١، مد).

(٢) أي: وأطلق اسم المذكرين على المؤنث، وذلك بالعطف على اسم المخاطبين.

(٣) س: ٦٦ (التحریم، ن: ١٢، مد).

(٤) س: ٢ (البقرة، ن: ٣٤، مد).

(٥) مَرَّتْ تَرْجَمَتُهُ.

(٦) س: ٧ (الأعراف، ن: ٨٨، مك).

(٧) س: ٤٢ (الشورى، ن: ١١، مك).

(٨) س: ٢ (البقرة، ن: ١٧٩، مد).

(٩) ومثل هذا التداء كثير في القرآن الكريم. (١٠) س: ٢٧ (النمل، ن: ٥٥، مك).

(١١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣١، مد).

أي: فشارفَن انقضاء العدة، ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾<sup>(١)</sup> أي: والذين يشارفون الموت، وترك الأزواج يوصون وصية، ﴿وَلِيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّتَهُ﴾<sup>(٢)</sup>؛ أي: لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو» ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله<sup>(٣)</sup>:

[الطويل]

١١٦٦ - إِلَىٰ مَلِكٍ كَادَ الْجِبَالُ لِفَقْدِهِ تَزُولُ وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّخْرِ<sup>(٤)</sup>  
الثالث: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط؛ نحو: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنْهُ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾<sup>(٦)</sup>، ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ﴾<sup>(٧)</sup>، ﴿وَإِن حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿وَإِن عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾<sup>(٩)</sup>، ﴿إِذَا تَنَجَّيْتُمْ فَلَا تَنَجَّوْا بِالْآيَةِ وَالْمُدُونِ﴾<sup>(١٠)</sup>، ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا﴾<sup>(١١)</sup> الآية، ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾<sup>(١٢)</sup> وفي الصحيح «إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل»<sup>(١٣)</sup>.

ومنه في غيره: ﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾<sup>(١٤)</sup>؛ أي: فأردنا الإخراج، ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾<sup>(١٥)</sup>؛ لأنَّ ثُمَّ للترتيب، ولا يمكن - هنا - مع الحمل على الظاهر، فإذا حُمِلَ خلقنا وصورنا على إرادة الخلق والتصوير، لم يشكل؛ وقيل: /هما على حذف مضافين؛ أي: خلقنا أباكم، ثُمَّ صَوَّرْنَا أباكم؛ ومثله: [١/١٩٣]

(١) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٤٠، مد). (٢) س: ٤ (النساء، ن: ٩، مد).

(٣) لم يُنسب إلى قائل معين؛ والراسيات: الجبال.

(٤) موطن الشاهد: (زال الراسيات).

وجه الاستشهاد: لعل المراد من الاستشهاد بهذا البيت التَّعْبِيرُ بالفعل عن مشارفته: لأنَّ المعنى: كادت الجبال تزول لفقده، وشارفت الراسيات من الصخر على الزوال لعظم المصيبة.

(٥) س: ١٦ (التحل، ن: ٩٨، مك). (٦) س: ٥ (المائدة، ن: ٦، مد).

(٧) س: ٣ (آل عمران، ن: ٤٧، مد). (٨) س: ٥ (المائدة، ن: ٤٢، مد).

(٩) س: ١٦ (التحل، ن: ١٢٦، مك). (١٠) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٩، مد).

(١١) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ١٢، مد). (١٢) س: ٦٥ (الطلاق، ن: ١، مد).

(١٣) صحيح البخاري؛ كتاب الجمعة: ٢٩٩/١ وكنز العمال: ٢١٢٥٧، وسنن أبي داود: ٣٤٠.

(١٤) س: ٥١ (الذاريات، ن: ٣٥، ٣٦، مك).

(١٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ١١، مك).



﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَا﴾<sup>(١)</sup>؛ أي: أردنا إهلاكها؛ ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾<sup>(٢)</sup> أي: أراد الدنو من محمد - عليه الصلاة والسلام - فتدلى فتعلق في الهواء؛ وهذا أولى من قول من ادعى القلب في هاتين الآيتين، وأن التقدير: وكمن من قرية جاءها بأسنا، فأهلكناها، ثم تدلى، فدنا؛ وقال<sup>(٣)</sup>: [المنسرح] ١١٦٧ - فَارَقْنَا قَبْلَ أَنْ نُفَارِقَهُ لَمَّا قَضَىٰ مِن جَمَاعِنَا وَطَرًا<sup>(٤)</sup> أي: أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكس هذا؛ وهو التَّعبير بإرادة الفعل عن إيجاده؛ نحو: ﴿وَرِيْدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾<sup>(٥)</sup> بدليل أنه قُوبِلَ بقوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحَدٍ مِنْهُمْ﴾<sup>(٦)</sup>.

والرَّابع: القدرة عليه؛ نحو: ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾<sup>(٧)</sup>؛ أي: قادرين على الإعادة، وأصل ذلك: أن الفعل يتسبب عن الإرادة والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب، وبالعكس؛ فالأول نحو: ﴿وَيَبْلُغُوا أَخْبَارَكُمْ﴾<sup>(٨)</sup>؛ أي: ونعلم أخباركم؛ لأنَّ الابتلاء الاختبار؛ وبالاختبار: يحصل العلم؛ وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾<sup>(٩)</sup> الآية في قراءة غير الكِسائي: «يستطيع» بالغيبة، و«ربك» بالرفع؛ معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرطه؛ أي: هل ينزل علينا ربك مائدة إن دعوته؛ ومثله: ﴿فَلَنْ نَّ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾<sup>(١٠)</sup>؛ أي: لن نؤاخذ، فعبر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها. وأما قراءة الكِسائي<sup>(١١)</sup> فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة؛ أي: استجابته. ومن الثاني: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾<sup>(١٢)</sup>؛ أي: فاتقوا العناد الموجب للنار.

(١) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤، مك).

(٢) لم ينسب إلى قائل معين؛ جماعيًا: اجتماعًا.

(٤) موطن الشاهد: (فَارَقْنَا).

وجه الاستشهاد: التعبير بفعل «فارق» عن إرادة الفراق؛ لأنَّ معنى البيت: أراد فراقنا قبل أن نفارقه...

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ١٥٠، مك).

(٧) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ١٠٤، مك).

(٩) س: ٥ (المائدة، ن: ١١٢، مد).

(١١) مرت ترجمته.

(١٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢٣، مد).

## القاعدة السادسة

[أنهم يُعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر]

فَصَدًا لِاحْتِضَارِهِ فِي الذَّهْنِ حَتَّى كَأَنَّهُ مُشَاهِدٌ حَالَةَ الْإِخْبَارِ؛ نَحْوُ: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾<sup>(١)</sup>؛ لِأَنَّ لَامَ الْإِبْتِدَاءِ لِلْحَالِ؛ وَنَحْوُ: ﴿هَذَا مِنْ شِعْبِئِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ﴾<sup>(٢)</sup> إِذْ لَيْسَ الْمُرَادُ تَقْرِيبَ الرَّجُلَيْنِ مِنَ النَّبِيِّ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ؛ كَمَا تَقُولُ: هَذَا كِتَابُكَ فَخِذْهُ، وَإِنَّمَا الْإِشَارَةُ كَانَتْ إِلَيْهِمَا فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ هَكَذَا، فَحُكِيَتْ؛ وَمِثْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا﴾<sup>(٣)</sup>، قَصْدُ بَقَوْلِهِ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى: «فَتُثِيرُ» إِحْضَارُ تِلْكَ الصُّورَةِ الْبَدِيعَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْقُدْرَةِ الْبَاهِرَةِ مِنْ إِثَارَةِ السَّحَابِ، تَبَدُّو أَوَّلًا قَطْعًا، ثُمَّ تَتَصَّامُ مُتَقَلِّبَةً بَيْنَ أَطْوَارٍ حَتَّى تَصِيرُ رُكَامًا؛ وَمِنْهُ: ﴿ثُمَّ قَالَ لَوْ كُنَّ فَيَكُونُ﴾<sup>(٤)</sup>؛ أَي: فَكَانَ، ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَّفَهُ الطَّيْرُ أَوْ نَهَوَى بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَحِيقٍ﴾<sup>(٥)</sup>، ﴿وَنُرِيدُ أَنْ نَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعِفُوا فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَنُرِيهِمْ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ﴾<sup>(٦)</sup>؛ وَمِنْهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ: ﴿وَكَلْبُهُمْ بَسِطٌ ذِرَاعِيهِ

[ب/١٩٣] بِالْوَصِيدِ<sup>(٧)</sup>؛ أَي: يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ؛ بِدَلِيلِ ﴿وَقَلْبُهُمْ﴾ وَلَمْ يَقُلْ: وَقَلْبَانَهُمْ؛ وَبِهَذَا التَّقْرِيرِ، يَنْدَفِعُ قَوْلُ الْكِسَائِيِّ<sup>(٨)</sup>، وَهَشَامِ<sup>(٨)</sup>: إِنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ الَّذِي بِمَعْنَى الْمَاضِي يَعْمَلُ؛ وَمِثْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾<sup>(٩)</sup> إِلَّا أَنَّ هَذَا عَلَى حِكَايَةِ حَالٍ كَانَتْ مُسْتَقْبَلَةً وَقَدْ تَدَارَوْا، وَفِي الْآيَةِ الْأُولَى حُكِيَتْ الْحَالُ الْمَاضِيَّةُ؛ وَمِثْلَهَا قَوْلُهُ<sup>(١٠)</sup>:

[الرجز]

١١٦٨ - جَارِيَةٌ فِي رَمَضَانَ الْمَاضِي تَقَطُّعُ الْحَدِيثِ بِالْإِيمَاضِ<sup>(١١)</sup>  
ولولا حكاية الحال في قول حسان<sup>(١٢)</sup>:

(١) س: ١٦ (الثعل، ن: ١٢٤، مك).

(٢) س: ٣٥ (فاطر، ن: ٩، مك).

(٣) س: ٢٢ (الحج، ن: ٣١، مد).

(٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٥، مك).

(٥) س: ١٨ (الكهف، ن: ١٨، مك).

(٦) س: ٢ (البقرة، ن: ٧٢، مد).

(٧) القائل: هو رؤبة بن العجاج؛ والإيماض: برق العينين ولمعانها.

(٨) موطن الشاهد: (تقطع).

وجه الاستشهاد: حكاية الحال الماضية بصيغة المضارع التي تُعبرُ بها عن الشيء

الحاضر.

(١٢) تقدّم البيت برقم «٢٠٩» ورواية الديوان: حتى ما.

[الكامل]

١١٦٩ - يُغَشُونَ حَتَّى لَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ [لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ] (١)  
لم يصحّ الرفع؛ لأنه لا يرفع إلا وهو للحال؛ ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ (٢) بالرفع.

### القاعدة السابعة

[إِنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ]

نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ (٣) فَإِنَّ «يُفْتَرَىٰ» مُؤَوَّلٌ بِالْإِفْتِرَاءِ، وَالْإِفْتِرَاءُ مُؤَوَّلٌ بِمُفْتَرَىٰ. وَقَالَ (٤):

[الطويل]

١١٧٠ - لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبَتَ اللَّحَىٰ وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَىٰ نَدِي (٥)

وقالوا: «عسى زيد أن يقوم»، فقليل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمر زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: أن زائدة، ويردّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عملت، والزائدة لا تعمل؛ خلافاً لأبي الحسن (٦)، وأما قول أبي الفتح (٦) في بيت الحماسة (٧):

[البيسط]

١١٧١ - حَتَّى يَكُونَ عَزِيزاً فِي نَفْسِهِمْ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعاً وَهُوَ مُخْتَارٌ (٨)

(١) موطن الشاهد: (تهرّ).

وجه الاستشهاد: عَبَّرَ عَنِ الْمَاضِي بِفِعْلِ «تَهَرَّ» الدَّالُّ عَلَى الْحَالِ؛ لِاسْتِحْضَارِ الصُّورَةِ فِي الذَّهْنِ سَاعَةَ الْإِخْبَارِ؛ كَمَا فِي الْمَثَالِ السَّابِقِ.

(٢) س: ٢ (البقرة، ن: ٢١٤، مد). (٣) س: ١٠ (يونس، ن: ٣٧، مك).

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (أن تنبت).

وجه الاستشهاد: تَأْوِيلُ «أَنْ تَنْبَتَ» بِمَصْدَرٍ، ثُمَّ تَأْوِيلُ الْمَصْدَرِ بِاسْمِ فَاعِلٍ؛ لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ يَكُونُونَ بِنْبَاتِ اللَّحَىٰ، ثُمَّ، أَوَّلُ بِاسْمِ الْفَاعِلِ: لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ نَابَتِ اللَّحَىٰ.

(٦) مرت ترجمته.

(٧) نُسِبَ الْبَيْتُ إِلَى يَزِيدِ بْنِ حِمَارِ السَّكُونِيِّ وَإِلَى عَدِيِّ بْنِ زَيْدٍ.

(٨) موطن الشاهد: (أو أن يبين).

وجه الاستشهاد: جَوَازُ كَوْنِ «أَنْ» زَائِدَةً - عَلَى قَوْلِ ابْنِ جَنِّي - لِاحْتِمَالِ النَّصْبِ بِالْعَطْفِ؛ وَالْأَرْجَحُ: أَنَّهَا حَرْفُ مَصْدَرِيٍّ وَنَصْبٌ؛ وَالْمَصْدَرُ الْمُؤَوَّلُ مِنْ (أَنْ وَمَا بَعْدَهَا): مَعْطُوفٌ بِأَوْ عَلَى الْمَصْدَرِ السَّابِقِ.

«يجوز كون أن زائدة»؛ فلأنَّ النَّصْب - هنا - يكونُ بالعطف، لا بأن، وقيل في: ﴿ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا﴾<sup>(١)</sup> إِنَّ «ما قالوا» بمعنى القول، والقول بتأويل المقول؛ أي: يعودون للمقول فيهنَّ لفظُ الظَّهَارِ، وهُنَّ الزَّوْجَات، وقال أبو البقاء في: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِّبْتُمْ﴾<sup>(٢)</sup>: «يجوز عند أبي عليّ كون ما مصدرية؛ والمصدر في تأويل اسم المفعول» اهـ. وهذا يقتضي أن غير أبي عليّ، لا يُجيز ذلك. وقال السيرافي<sup>(٣)</sup>: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدا، وما عدا زيدا» فما مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء؛ قال ابن مالك<sup>(٤)</sup>: فوقعت الحال معرفة لتأولها بالتكرة» اهـ. والتأويل: خالين عن زيد، ومُتجاوزين زيدا، وأما قول ابن خروف والشلوبين<sup>(٥)</sup>: «إِنَّ «ما» وصلتها نصب على الاستثناء» فغلط؛ لأنَّ معنى الاستثناء قائم بما بعدهما، لا بهما، والمنصوب على معنى، لا يليق ذلك المعنى بغيره.

### القاعدة الثامنة

#### [كثيراً ما يُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل]

فمن ذلك «كُلُّ شَاةٍ وَسَخَلْتَهَا بِدَرَاهِمٍ» و<sup>(٤)</sup>: [الطويل]  
 ١١٧٢ - وَأَيُّ فِتْيٍ هَيَجَاءُ أَنْتَ وَجَارِهَا .....<sup>(٥)</sup>

و «رُبُّ رَجُلٍ وَأَخِيهِ»، و «إِنْ نَشَأَ نُزِّلَ عَلَيْهِ مِنَ السَّمَاءِ آيَةٌ فَظَلَّتْ»<sup>(٦)</sup> ولا يجوز: كلُّ سَخَلْتَهَا، ولا أيُّ جارها، ولا رُبُّ أخيه، ولا يجوز «إِنْ يَثْمُ زَيْدٌ قَامَ عَمْرُو» في الأصحَّ إلّا في الشعر؛ كقوله<sup>(٧)</sup>: [البسيط]

١١٧٣ - إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرِحًا عَنِّي، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا<sup>(٨)</sup>

(١) س: ٥٨ (المجادلة، ن: ٣، مد). (٢) س: ٣ (آل عمران، ن: ٩٢، مد).

(٣) مرت ترجمته.

(٤) لم يُنسب إلى قائل معين؛ وتمامه: [إذا ما رجال بالرجال استقلت].

(٥) موطن الشاهد: (أي فتى هيجاء أنت وجارها).

وجه الاستشهاد: عدم جواز إضافة «أي» إلى جارها؛ لكون «جارها» معرفة مفردة؛ وإنما جاز في البيت؛ لأنَّ «جارها» معطوف على فتى، ويُغتفر في الثواني ما لا يُغتفر في الأوائل؛ كما جاء في القاعدة.

(٦) س: ٢٦ (الشعراء، ن: ٤، مك). (٧) القائل: هو قعنب بن أم صاحب.

(٨) موطن الشاهد: (إن يسمعو... طاروا. ما يسمعو... دفنوا).

وجه الاستشهاد: مجيء فعل الشرط في الموضعين مضارعاً مجزوماً، وجواب الشرط ماضياً؛ وحكم هذا المجيء الجواز في الشعر دون النثر على الأرجح.

إذ لا تُضَافُ كُلُّ وَأَيُّ إِلَى معرفة مفردة، كما أن اسم التَّفْضِيلِ كذلك، ولا تجزئ «رُبُّ» إِلَّا التُّكْرَاتِ، ولا يكون في التثنية فعلُ الشَّرْطِ مضارعاً، والجواب ماضياً، وقال الشاعر<sup>(١)</sup>:

[١/١٩٤]

١١٧٤ - إِنْ تَزَكَّبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتْنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَبِئْسَ مَعْشَرٌ نَزَلُ<sup>(٢)</sup>

فقال يونس<sup>(٣)</sup>: أراد أو أنتم تنزلون، / فعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط. وجعل سببويه<sup>(٣)</sup> ذلك من العطف على التَّوَهُّمِ، قال: فكأنه قال: أتركبون، فذلك عادتنا، أو تنزلون، فنحن معروفون بذلك. ويقولون: مررت برجل قائم أبواه، لا قاعدَيْنِ، ويمتنع قائمَيْنِ لا قاعد أبواه، على إعمال الثاني وربط الأول بالمعنى.

### القاعدة التاسعة

[إِنَّهُمْ يَتَسَعُونَ فِي الظَّرْفِ والمَجْرُورِ مَا لَا يَتَسَعُونَ فِي غَيْرِهِمَا]

لذلك، فصلوا بهما الفعل الناقص من معموله؛ نحو: «كَانَ فِي الدَّارِ - أَوْ عِنْدَكَ - زَيْدٌ جَالِساً» وفعل التعجب من المُتَعَجِّبِ منه؛ نحو: «مَا أَحْسَنَ فِي الْهَيْجَاءِ لِقَاءَ زَيْدٍ، وَمَا أَثْبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا» وبين الحرف النَّاسِخَ ومنسوخه؛ نحو: قوله<sup>(٤)</sup>

[الطَّوِيلِ]

١١٧٥ - فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ جَمٌّ بِلَابِلَةٍ<sup>(٥)</sup>

وبين الاستفهام والقول الجاري مجرى الظَّنِّ؛ كقوله<sup>(٦)</sup>:

١١٧٦ - أَبْعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً [شَمْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ البُعْدُ مَخْتوماً]<sup>(٧)</sup>

(١) القائل: هو الأعشى ميمون.

(٢) موطن الشاهد: (أو تنزلون).

وجه الاستشهاد: ذكر البيت - هنا - ليبيّن وجهة نظر كل من يونس وسببويه في توجيه الشاهد؛ فالأول قدر مبتدأ قبل تنزلون، وعطف الجملة الاسمية على جملة الشرط. والثاني جعل ذلك من باب العطف على التَّوَهُّمِ.

(٣) مرت ترجمته. (٤) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٥) موطن الشاهد: (إنَّ بِحُبِّهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ).

وجه الاستشهاد: الفصل بالجار والمجرور (بحبها) بين «إنَّ» النَّاسِخِ واسمها «أخاك»؛ وحكم هذا الفصل الجواز؛ لأنه يُتَّسَعُ بِالظَّرْفِ وَالْجَارِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَّسَعُ فِي غَيْرِهِمَا.

(٦) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٧) موطن الشاهد: (أبعَدُ بُعْدٍ تَقُولُ).

وبين المضاف، وحرف الجزر، ومجرورهما، وبين «إذن ولن»  
ومنصوبهما؛ نحو: «هذا غلامُ واللّه زيد، واشتريته بوالله درهم» وقوله<sup>(١)</sup>: [الأوفر]

١١٧٧ - إِذْنٌ - وَاللّٰهُ - نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ [يَشِيْبُ الطُّفْلُ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيْبِ]<sup>(٢)</sup>  
وقوله<sup>(٣)</sup>:

[الكامل]

١١٧٨ - لَنْ، مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا، أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ<sup>(٤)</sup>

وقدموهما خبرين على الاسم في باب «إن» نحو: ﴿إِنَّكَ فِي ذَلِكَ لَئِبْرَةٌ﴾<sup>(٥)</sup>  
ومعمولين للخبر في باب «ما» نحو: «ما في الدار زيدٌ جالساً»، وقوله<sup>(٦)</sup>: [الطويل]

١١٧٩ - [بِأَهْبَةِ حَزْمٍ لُذٍّ وَإِنْ كُنْتُ أَمِنًا] فَمَا كُلُّ حَيِّنٍ مِّنْ تَوَاتِي مُوَاتِيَا<sup>(٧)</sup>  
فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها؛ كقوله<sup>(٨)</sup>:

[الطويل]

١١٨٠ - [وَقَالُوا تَعْرِفُهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِئِي] وَمَا كُلُّ مَنْ وَاقَى مِئِي أَنَا عَارِفٌ<sup>(٩)</sup>

= وجه الاستشهاد: الفصل بالظرف «بعد» الواقع بين همزة الاستفهام، وفعل «تقول»  
المُجرى مجرى الظن؛ وحكم هذا الفصل الجواز؛ لأنه يتسع في الظرف والجاز  
والمجرور ما لا يتسع في غيرهما؛ كما سبق.

(١) القائل: هو حسان بن ثابت.

(٢) موطن الشاهد: «إذن - والله - نرميهم».

وجه الاستشهاد: الفصل بـ «والله» الجاز والمجرور بين «إذن» الناصبة، وفعل «نرميهم»  
المنصوب بها؛ وحكم هذا الفصل الجواز على جهة التوسع فيهما، كما سبق.

(٣) تقدم البيت بالزقمين «٥١٤ و ٩٢٨» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: «لن - ما رأيت أبا يزيد مقاتلاً - أدع».

وجه الاستشهاد: الفصل بـ «ما» الظرفية المصدرية بين «لن» الناصبة وفعل «أدع»  
المنصوب بها؛ وحكم هذا الفصل الجواز على جهة التوسع، كما في الأمثلة السابقة.

(٥) س: ٣ (آل عمران، ن: ١٣، مد). (٦) لم يُنسب إلى قائل معين.

(٧) موطن الشاهد: «ما كلُّ حينٍ من تواتي مُوَاتِيَا».

وجه الاستشهاد: مجيء «كلِّ حينٍ» معمولاً لخبر «ما» مُوَاتِيَا مقدماً عليه؛ لأنَّ التقدير:  
ما من تواتي مُوَاتِيَا كلِّ حينٍ؛ وحكم هذا التقدير الجواز على التوسع، ولا يجوز في

غير الظرف والجاز والمجرور، ولأبطل عمل «ما» العاملة عمل ليس.

(٨) القائل: هو مزاحم بن الحارث العقيلي.

(٩) موطن الشاهد: «ما كلُّ من وافى مِئِي أنا عارف».

وجه الاستشهاد: مجيء «كلِّ من وافى مِئِي» مفعولاً به مقدماً لـ «عارف» فبطل عمل =

ومعمولين لصلة «أل» نحو: ﴿وَكَاثِرًا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾<sup>(١)</sup> في قول،  
وعلى الفعل المنفي بـ «ما» في نحو قوله<sup>(٢)</sup> :

١١٨١ - وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا<sup>(٣)</sup>

قيل: وعلى إن معمولاً لخبرها في نحو: أما بعد، فإنني أفعل كذا وكذا؛  
وقوله<sup>(٤)</sup> :

١١٨٢ - أبا خراشة أما أنت ذا نفرٍ فإن قومي لم تأكلهم الضَّبُعُ<sup>(٥)</sup>  
وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أكل يوم لك ثوب».

وأقول: أما مسألة «أما» فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع  
تقدم معموله عليه؛ نحو: «أما في الدار - أو عندك - فزيد جالس» جاز كونه  
معمولاً لـ «أما»، أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه؛  
نحو: «أما زيدا - أو اليوم - فإنني ضارب» فالعامل فيه عند المازني<sup>(٦)</sup> «أما»  
فتصح مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف، لا تنصب المفعول به، وعند المبرد  
تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد  
الفاء، واحتج بأن «أما» وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً  
بينها وبين أما، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله<sup>(٧)</sup> :

.....أما أنت ذا نفرٍ.....

= «ما»؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم معمول خبرها عليه إلا إذا كان ظرفاً، أو جازاً أو  
مجزوراً؛ كما أشرنا.

(١) س: ١٢ (يوسف، ن: ٢٠، مك).

(٢) تقدم البيت بالأرقام «١٤٦، ٤٨٠، ٥٩٦، ٩٣٨» وعلّق عليه.

(٣) موطن الشاهد: (عن فضلك ما استغنيا).

وجه الاستشهاد: وقوع الجاز والمجرور (عن فضلك) معمولين لفعل «استغنيا» المنفي  
بـ «ما»؛ وحكم هذا التّقدم عليه الجواز على التّوسّع، ولا يجوز في غير الظرف  
والجاز والمجرور؛ لأن الفعل المنفي بـ «ما» لا يعمل فيما قبله.

(٤) تقدم البيت بالأرقام «٤٤، ٨٦، ٨٠٥» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (أما أنت ذا نفر).

وجه الاستشهاد: ذكر المصنّف في «نهاية المحب» أن «أما أنت ذا نفر» ليس المراد  
تعلّقه بما بعد الفاء، بل المراد: أنه متعلّق تعلّق المفعول لأجله بفعل محذوف؛  
والتقدير: ألهذا فخرت علي؟ ولا علاقة لهذا الشاهد فيما نحن في صدد الحديث عنه  
من التّوسّع في الظرف والجاز والمجرور.

(٦) مرت ترجمته. (٧) الشاهد السابق.

فليس المعنى على تعلُّقه بما بعد الفاء، بل هو متعلِّق تعلُّق المفعول لأجله بفعل محذوف؛ والتقدير: ألهذا فخرت علي؟ وأمّا المسألة الأخيرة، فَمَنْ أجاز «زيد جالساً في الدار» لم يكن ذلك مختصاً عنده بالظرف.

## القاعدة العاشرة

### [من فنون كلامهم القلب]

وأكثر/ وقوعه في الشعر؛ كقول حسان رضي الله - تعالى - عنه<sup>(١)</sup>: [الوافر] [١٩٤/ب]

١١٨٣ - كَأَنَّ خَبِيئَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ<sup>(٢)</sup>

فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر والتكرة الاسم، ويتأوله الفارسي<sup>(٣)</sup> على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج، ونصب العسل، وقد روي كذلك أيضاً؛ فارتفع ماء بتقدير: وخالطها ماء، ويروي برفعهنّ على إضمار الشأن، وأمّا قول ابن أسد<sup>(٤)</sup>: إِنَّ كَانَ زَائِدَةً فخطأ؛ لأنها لا تُراد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رُؤبة<sup>(٥)</sup>:

[الرجز]

١١٨٤ - وَمَهْمَهِ مُغْبِرَةٌ أَزْجَاؤُهُ كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ<sup>(٥)</sup>

أي: كأنّ لونَ سماءه - لغبرتها - لونُ أرضه، فعكس التشبيه مبالغةً، وحذف المضاف، وقال آخر<sup>(٦)</sup>:

- (١) تقدّم البيت برقم «٨٢٠» وعُلِّق عليه.
- (٢) موطن الشاهد: (يكون مزاجها عسلٌ وماءً).
- وجه الاستشهاد: جعل الشاعر المعرفة خبراً، والتكرة اسماً؛ خلاف الأصل ويُسمى هذا قلباً، ولا عبرة بالتأويلات المذكورة في المتن.
- (٣) مرت ترجمته.
- (٤) هو الحسن بن أسد الفارقي، نحوي لغوي. تُوفي سنة: ٤٨٧ هـ.
- (٥) موطن الشاهد: (كأنّ لونَ أرضه سماؤه).
- وجه الاستشهاد: عكس الشاعر التشبيه، فجعل المشبه مشبهاً به، والمشبه به مشبهاً على جهة القلب زيادة في المبالغة؛ فالمراد: إنّ لون سماءه - لكثرة الغبار المتصاعد إليها - يُشبه لون الأرض.
- (٦) لم يُنسب إلى قائل معين.



[المتقارب]

١١٨٥ - فَإِنْ أَنْتَ لَأَقِينَتْ فِي نَجْدَةٍ فَلَا يَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقْدِمَا<sup>(١)</sup>

[البيسط]

أي: تتهيبها، وقال ابن مقبل<sup>(٢)</sup>:

١١٨٦ - وَلَا تَهَيَّبُنِي الْمَوْمَاءُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الْأَصْدَاءُ بِالسَّحْرِ<sup>(٣)</sup>

[البيسط]

أي: ولا أتهيبها، وقال كعب<sup>(٤)</sup>:

١١٨٧ - كَأَنَّ أَوْبَ ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَفَعَ بِالقُورِ الْعَسَاقِيلُ<sup>(٥)</sup>

القُور: جمع قارة، وهي الجبل الصَّغِير، والعَسَاقِيل: اسم لأوائل السَّرَاب، ولا واحد له، والتَّلْفَع: الاشتمال. وقال عُرْوَة بن الورد<sup>(٦)</sup>: [الوافر]

١١٨٨ - فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا أَلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيقُ<sup>(٧)</sup>

[الوافر]

وقال القَطَامِي<sup>(٨)</sup>

١١٨٩ - فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلِيهَا كَمَا طَيَّنْتَ بِالْفَدَنِ السِّيَاعَا<sup>(٩)</sup>

الفَدَن: القَصْر، والسِّيَاع: الطُّين؛ ومنه في الكلام: «أدخلت القلنسوة

(١) موطن الشاهد: (فلا يتهيبك أن تقدما).

وجه الاستشهاد: وقوع «يتهيبك» بمعنى «تهيبها» على جهة القلب.

(٢) هو تميم بن أبي بن مقبل، شاعر مخضرم. توفِّي سنة ٢٥ هـ والموماء: الفلاة الموحشة. الأصداء: جمع صدى، وهو طائر يصيح في الليل.

(٣) موطن الشاهد: (لا تهيبني الموماء).

وجه الاستشهاد: وقوع «لا تهيبني» بمعنى «لا أتهيبها» على جهة القلب.

(٤) كعب بن زهير، وقد مرّت ترجمته.

(٥) موطن الشاهد: (قد تلفع بالقور العساقيل).

وجه الاستشهاد: قلب الشاعر، فبدل أن يقول: قد تلفع القور بالعساقيل، قال: تلفع بالقور العساقيل.

(٦) شاعر عُبَسِي، فارس جواد، كان رأساً في الصُّعَالِيك، واشتهر بشجاعته وكرمه؛ وألوك: أمنك، وضمّن البيت معنى المنح والإعطاء، فعدي إلى اثنين.

(٧) موطن الشاهد: (فديت بنفسه نفسي ومالي).

وجه الاستشهاد: قلب الشاعر، فبدل أن يقول: فديت نفسه بنفسه نفسي ومالي، قال: فديت بنفسه نفسي ومالي.

(٨) عمير بن شبيب، شاعر غزل من الطبقة الثانية. توفِّي سنة: ١٣٠ هـ.

(٩) موطن الشاهد: (كما طيئت بالفدن السِّياعا).

وجه الاستشهاد: قلب الشاعر، فبدل أن يقول: كما طيئت الفدن بالسِّياع، قال: كما طيئت بالفدن السِّياعا.

في رأسي» و «عرضت الناقة على الحوض» و «عرضتها على الماء»؛ قاله الجوهري وجماعة؛ منهم السكاكي والزّمخشري<sup>(١)</sup>، وجعل منه: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾<sup>(٢)</sup> وفي كتاب «التوسعة» ليعقوب بن إسحاق السكيت<sup>(٣)</sup>: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، وردّ على قول الزّمخشري في الآية.

وزعم بعضهم في قول المتنبّي<sup>(٤)</sup>:

١١٩٠ - وَعَدَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى دَفَعْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعِشُقُ<sup>(٥)</sup>

أن أصله: كيف لا يموت من يعشوق؛ والصّواب خلافه، وأن المراد: أنّه صار يرى أن لا سبب للموت سوى العشق. ويقال: إذا طلعت الجوزاء، انتصب العود في الحرباء؛ أي: انتصب الحرباء في العود. وقال ثعلب<sup>(٦)</sup> في قوله تعالى ﴿ثُمَّ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾<sup>(٧)</sup>: إنّ المعنى اسلكوا فيه سلسلة، وقيل: إنّ منه ﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأَسْنَاءٍ﴾<sup>(٨)</sup>، ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾<sup>(٩)</sup>، وقد مضى تأويلهما. ونقل الجوهري<sup>(١٠)</sup> في ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾<sup>(١١)</sup>: أن أصله قابي قوس، فقلبت التثنية بالافراد، وهو حسن إن فُسّر القاب بما بين مقبض القوس وسبيتها؛ أي: طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي<sup>(١٢)</sup>:

١١٩١ - إِذَا أَحْسَنَ ابْنُ الْعَمِّ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرِّي فَعْلِهِ بِحَمُولٍ<sup>(١٣)</sup>

- (١) مرّت ترجمته؛ والمراد بكتاب التوسعة، كتاب ابن السكيت: «التوسعة في كلام العرب».
- (٢) س: ٤٦ (الأحقاف، ن: ٢٠، مك).
- (٣) موطن التمثيل: (كيف يموت من لا يعشوق).
- وجه التمثيل: ذكر البيت - هنا - ليبين وهم من ظنّ «فعجبت كيف يموت من لا يعشوق؟» أنّه من القلب؛ والصّواب: ما ذكره المؤلف في المتن.
- (٤) س: ٦٩ (الحاقة، ن: ٣٢، مك).
- (٥) س: ٧ (الأعراف، ن: ٤، مك).
- (٦) س: ٥٣ (التّجم، ن: ٨، مك).
- (٧) س: ٥٣ (النجم، ن: ٩، مك).
- (٨) س: ٥٣ (النجم، ن: ٩، مك).
- (٩) أبو عبد الله، محمّد بن زياد، راوية علامة في اللّغة، والأدب، والأنساب؛ أخذ عن المفضل، ثمّ لازم «ثعلب» وأخذ عنه. توفّي سنة: ٢٣١ هـ.
- (١٠) لم يُنسب إلى قائل معين.
- موطن الشاهد: (لست لِشَرِّي فعله).
- وجه الاستشهاد: قلب الشّاعر الكلام فجعل المثني مكان المفرد والمفرد مكان المثني؛ لأنّ المراد: فلست لِشَرِّ فعليه بحمول.

/ أي: فليست لشَرِّ فعلية.

قيل: ومن القلب ﴿أَذْهَبَ يَكْتَبِي هَكَذَا﴾<sup>(١)</sup> الآية؛ وأجيب، بأنَّ المعنى: ثمَّ تولَّ عنهم إلى مكان يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون. وقيل في ﴿فَعَمِيَّتْ عَلَيْهِمْ﴾<sup>(٢)</sup>: إنَّ المعنى: فعميتم عنها، وفي ﴿حَقِيقٌ عَلَىٰ آلَا أَقُولُ﴾<sup>(٣)</sup> الآية فيمن جرَّ بـ «على» أنَّ وصلتها على أنَّ المعنى: حقيق عليّ، بإدخالها على ياء المتكلم؛ كما قرأ نافع، وقيل: ضمَّن حقيق معنى حريص، وفي ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَنُورٌ بِالْعَصْبَةِ﴾<sup>(٤)</sup>: إنَّ المعنى لتنوء العصبه بها؛ أي: لتنهض بها متناقلة، وقيل: الباء للتعدية؛ كالمهزة؛ أي: لتنيء العصبه؛ أي: تجعلها تنهض متناقلة.

### القاعدة الحادية عشرة

#### [من مَلَحِ كلامهم تقارُضُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ]

ولذلك أمثلة؛

أحدها: إعطاء «غير» حكم «إلا» في الاستثناء بها؛ نحو: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الْأَرْزَاقِ﴾<sup>(٥)</sup> فيمن نصب غير، وإعطاء «إلا» حكم «غير» في الوصف بها؛ نحو: ﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾<sup>(٦)</sup>.

والثاني: إعطاء «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال؛ كقوله<sup>(٧)</sup>:

[البسيط]

١١٩٢ - أَنْ تَقْرَأَنَّ عَلَيَّ أَسْمَاءَ وَنَحْكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَالْأَثْمِعِرَا أَحَدًا<sup>(٨)</sup>

الشَّاهِدُ فِي «أَنْ» الْأُولَى، وَليست مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ؛ بِدَلِيلِ «أَنْ» الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهَا. وَإِعْمَالِ «مَا» حَمَلًا عَلَى «أَنْ» كَمَا رُويَ مِنْ قَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ

(١) س: ٢٧ (الثمل، ن: ٢٨، مك). (٢) س: ١١ (هود، ن: ٢٨، مك).

(٣) س: ٧ (الأعراف، ن: ١٠٥، مك). (٤) س: ٢٨ (القصص، ن: ٧٦، مك).

(٥) س: ٤ (النساء، ن: ٩٥، مد). (٦) س: ٢١ (الأنبياء، ن: ٢٢، مك).

(٧) تقدَّم البيت برقم «٣٤» وعُلِّقَ عَلَيْهِ.

(٨) موطن الشَّاهِدِ: (أَنْ).

وجه الاستشهاد: مجيء «أن» المصدرية مهملة غير عاملة حملاً لها على «ما» المصدرية التي تأتي مهملة في بعض الأحيان.

والسلام: «كما تكونوا يوئى عليكم»<sup>(١)</sup>، ذكره ابن الحاجب<sup>(٢)</sup>، والمعروف في الرواية: كما تكونون.

والثالث: إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال؛ كما روي في الحديث: «فإلاً تراه فإنه يراك»<sup>(٣)</sup> وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم؛ كقوله<sup>(٤)</sup>: [الزمل]

١١٩٣- لَوَيْشًا طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ [لَا حِقُّ الْأَطَالِ نَهْدُ ذُو خُصَلٍ]<sup>(٥)</sup>

ذكر الثاني ابن الشجري<sup>(٦)</sup>، وخرجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول شَا يَشَا - بالالف - ثُمَّ أُبْدِلَتِ الْآلِفُ هَمْزَةً عَلَى حَدِّ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: الْعَالَمُ وَالْحَاتَمُ - بالهمزة - ويؤيده أنه لا يجوز مجيء «إن» الشرطية في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عما مضى؛ فالمعنى: لو شاء؛ وبهذا يُقَدَحُ - أيضاً - في تخريج الحديث السابق على ما ذكر؛ وهو تخريج ابن مالك<sup>(٦)</sup>، والظاهر: أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح؛ كقراءة قُنْبُلٍ<sup>(٦)</sup>: «إِنَّهُ مِنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرُ فَإِنَّ اللَّهَ»<sup>(٧)</sup> يَأْتِيَاتُ يَاءً يَتَّقِي، وجزم يصبر.

والرابع: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها؛ كقوله<sup>(٨)</sup>: [الكامل]

١١٩٤- [اسْتَفْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى] وَإِذَا تُصِيبَكَ خِصَاصَةٌ فَتَجَمَّلِ<sup>(٩)</sup>

(١) كشف الخفاء للعجلوني: ١٨٤/٢، وكنز العمال: ١٤٩٧٢، والمقاصد الحسنة: ٣٢٦؛ وروايته: كما تكونون... ولا شاهد فيها حينئذٍ، والحديث ضعيف، فلا يصلح شاهداً.

(٢) مرت ترجمته.

(٣) صحيح مسلم: كتاب الإيمان.

(٤) تقدّم البيت برقم «٤٨٦» وعلّق عليه.

(٥) موطن الشاهد: (لو يشأ).

وجه الاستشهاد: مجيء «لو» جازمة حملاً لها على «إن» الشرطية - كما زعم ابن الشجري؛ والصواب: ما خرجه غيره.

(٦) مرت ترجمته.

(٧) س: ١٢ (يوسف، ن: ٩٠، مك).

(٨) تقدّم البيت بالرقمين: «١٣٩» و«١٤٢» وعلّق عليه.

(٩) موطن الشاهد: (إذا تُصِيبُكَ).

وجه الاستشهاد: إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم، حيث جزمت فعل «تُصِيبُكَ» وجاء فعل «تَجَمَّلِ» في محلّ جزم جواب الشرط؛ لاقترانه بالفاء.

وإهمال «متى» حكماً لها بحكم «إذا»؛ كقول عائشة رضي الله - تعالى - عنها: «وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس»<sup>(١)</sup>.

والخامس: إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النَّصْب، ذكره بعضهم مستشهداً بقراءة بعضهم: ﴿أَلَمْ نُنشِرْ﴾<sup>(٢)</sup> بفتح الحاء؛ وفيه نظر، إذ لا تحل «لن» هنا، وإنما يصح - أو يحسن - حمل الشيء على ما يحل محله كما قدمنا، وقيل: أصله «نشرحن» ثم حذفت التَّوْنُ الخفيفة، وبقي الفتح دليلاً عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بلم مع أنه كالفعل الماضي/ في [١٩٥/ب] المعنى، وحذف التَّوْنُ لغير مقتض مع أنَّ المؤكَّد، لا يليق به الحذف. وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم؛ كقوله<sup>(٣)</sup>:

[المنسرح]

١١٩٥ - لَنْ يَخْبِ الْأَنْ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْجَلْقَةَ<sup>(٤)</sup>  
الزواية بكسر الباء.

والسادس: إعطاء «ما» النافية حكم «ليس» في الأعمال؛ وفي لغة أهل الحجاز؛ نحو: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾<sup>(٥)</sup> وإعطاء «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض التفيي بآلاً؛ كقولهم: «ليس الطيب إلا المسك»<sup>(٦)</sup>، وهي لغة بني تميم.

والسابع: إعطاء «عسى» حكم «لعل» في العمل؛ كقوله<sup>(٧)</sup>:

[الرجز]

١١٩٦ - يَا أَبَتَا عَلِّكَ أَوْ عَسَاكَ<sup>(٨)</sup>

(١) صحيح البخاري؛ كتاب الجماعة والإمام: ٢٥٢/١.

(٢) س: ٩٤ (الشرح، ن: ١، مك).

(٣) تقدّم البيت برقم «٥٢٠» وعلّق عليه.

(٤) موطن الشاهد: (لن يخب).

وجه الاستشهاد: إعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم؛ حيث جزم فعل «يخب» بلن على رواية الجز.

(٥) س: ١٢ (يوسف، ن: ٣١، مك).

(٦) تقدّم البيت بالرقمين «٢٦٩»، «٢٧٥» وعلّق عليه.

(٨) موطن الشاهد: (عساك).

وجه الاستشهاد: إعطاء «عسى» حكم «لعل» في العمل؛ حيث أتصلت «عسى» بكاف الخطاب؛ وهو ضمير نصب وجر، فهو - هنا - في محلّ نصب اسم عسى، حملاً لها على «لعل».

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقتران خبرها بأن؛ ومنه الحديث:  
«فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض»<sup>(١)</sup>

والثامن: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، وعكسه عند أمن اللبس؛  
كقولهم: حَرَقَ الثَّوبَ الْمِسْمَارَ، وَكَسَرَ الزُّجَاجَ الْحَجَرَ، وقال الشاعر<sup>(٢)</sup>:  
[البسيط]

١١٩٧ - مِثْلُ الْقَنَافِدِ هَذَا جُونَ قَدْ بَلَغَتْ نَجْرَانُ أَوْ بَلَغَتْ سَوَاتِيهِمْ هَجْرٌ<sup>(٣)</sup>  
وسمع - أيضاً - نصبهما؛ كقوله<sup>(٤)</sup>  
[الرجز]

١١٩٨ - قَدْ سَالَمَ الْحَيَاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا<sup>(٥)</sup>

في رواية من نصب الحيات، وقيل: القدما تشية حذف نونه للضرورة؛  
كقوله<sup>(٦)</sup>:  
[الطويل]

١١٩٩ - هُمَا خُطَّتَا إِمَا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ [وإِمَا دَمٌ وَالْقَتْلُ بِالْحُرِّ أَجْدَرُ]<sup>(٧)</sup>  
فيمن رواه برفع «إسار ومنة» وسمع - أيضاً - رفعهما؛ كقوله<sup>(٨)</sup>:  
[الخفيف]

١٢٠٠ - إِنْ مَنْ صَادَ عَقَعَقًا لَمْ شُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقَعَقَانِ وَيَوْمٌ<sup>(٩)</sup>

(١) مرّ تخريجه .

(٢) القائل: هو الأخطل الثغلي؛ والسوّات: جمع سواة، وهي الفاحشة .

(٣) موطن الشاهد: (بلغت نجران، أو بلغت سواتيهم هجر).

وجه الاستشهاد: إعطاء الفاعل إعراب المفعول، والمفعول إعراب الفاعل؛ لأنّ  
المراد: بلغت نجران، أو بلغت سواتيهم هجر .

(٤) القائل: هو العجاج، وقد مرّت ترجمته؛ ويُنسب إلى مساور بن هند العبسي؛ وإلى غيرها .

(٥) موطن الشاهد: (قد سالم الحيات منه القدما).

وجه الاستشهاد: إعطاء الفاعل إعراب المفعول؛ لأنّ المراد: سالم الحيات منه  
القدم؛ فجاء الفاعل على صورة المفعول بالنصب «الحيات» .

(٦) تقدّم البيت برقم «١٠٦٦» وعلّق عليه .

(٧) موطن الشاهد: (خطتا).

وجه الاستشهاد: مجيء «خطتا»، محذوفة التّون للضرورة؛ لأنّ الأصل: هما خطتان  
إمّا إسار وفديّة وإمّا دم . . . وذكر البيت - هنا - ليحمل عليه حذف التّون من «القدما»  
على رأي بعضهم .

(٨) لم يُنسب إلى قائل معين؛ والعقق: طائر كالغراب .

(٩) موطن الشاهد: (صاد عققان ويوم).

وجه الاستشهاد: إعطاء المفعول إعراب الفاعل في المتعاطفين «عققان» و «يوم»؛  
لأنّ الأصل: صاد عققين ويوماً؛ فجاء الأوّل على صورة الفاعل بالرفع، وعطف =

والتاسع: إعطاء «الحسن الوجه» حكم «الضارب الرجل» في النصب، وإعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه» في الجرّ.

والعاشر: إعطاء أفعل في التعجب حكم أفعل التفضيل في جواز التصغير، وإعطاء أفعل التفضيل حكم أفعل في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مرّ ذلك.

ولو ذكرت أحرف الجرّ، ودخول بعضها على بعض في معناه؛ لجا من ذلك أمثلة كثيرة.

\*\*\*

وهذا آخر ما تيسّر إيراده في هذا التاليف، وأسأل الله الذي منّ عليّ بإنشائه وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسّر عليّ إتمام ما ألحقت به من الزوائد في شهر رجب الحرام: أن يُحرّم وجهي على النار، وأن يتجاوز عمّا تحمّلته من الأوزار، وأن يُوقظني من رقدة الغفلة قبل الفوت، وأن يلطّف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي وأحبائي، وجميع المسلمين، وأن يُهديّ أشرف صلواته وأزكى تحيّاته إلى أشرف العالمين، وإمام العاملين، محمّد نبيّ الرّحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته العُمة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يُسلمّ تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، والحمد لله ربّ العالمين.

= عليه «بوم» بالرفع على اللفظ أيضاً، وكان حقّه أن يعطف بالنصب على الأصل؛ ومثل هذا شاذّ، يحفظ، ولا يُقاس عليه.

وفي الختام: هذا آخر ما منّ الله - تعالى - به علينا من توفيق إلى هذه التعليقات النافعة المُختصرة على الشواهد الشعريّة الواردة في متن كتاب المغني؛ وهي تُعدّ خلاصة للمباحث التي عالجه ابن هشام في فصول كتابه. فما أصبنا أنّنا قصدنا الخير، الله - تعالى - وإفضاله. وإذا هفونا في بعض الأمور، فحسبنا أنّنا قصدنا الخير، والتيسير على طلاب العلم والمعرفة. فمن وجد هنة أو عيباً، فليبادر إلى تصويب تلك الهنة، وتدارك ذلك العيب عملاً بقول أبي محمّد الحريري في شرحه على ملحّة الإعراب:

وإنّ تجذّ عيباً فسُدّ الخللاً فجَلّ مَنْ لا عيبَ فيه وَعَلا

والحمد لله الذي بنعمته تتمّ الصّالحات

تمّ الفراغ من تحقيق هذا الكتاب، وتدوين التعليقات على شواهد الشعريّة بمدينة بيروت في ٥/ محرم/ ١٤١٩ هـ الموافق له ١/ أيار/ ١٩٩٨.

وكتبه بركات يوسف هبّود





القسم الثالث

قسم المسارد الفنيّة

ويتضمن المسارد التّالية

- المسرد الأوّل : مسرد الآيات القرآنيّة
- المسرد الثّاني : مسرد الأحاديث الشّريفة
- المسرد الثّالث : مسرد الأمثال والأقوال المشهورة
- المسرد الرّابع : مسرد القوافي والأشعار
- المسرد الخامس : مسرد الأعلام
- المسرد السّادس : مسرد القبائل والجماعات
- المسرد السّابع : مسرد الأماكن والبلدان
- المسرد الثّامن : مسرد الكتب المذكورة في متن المغني
- المسرد التّاسع : مسرد المصادر والمراجع
- المسرد العاشر : مسرد موضوعات الكتاب
- مسرد الحادي عشر : مسرد المسارد



# المسرد الأول

## مسرد الآيات القرآنية

الجزء والصفحة	الآية	رقم الآية
<b>سورة الفاتحة (١)</b>		
ج١/٣١٨ - ج٢/١٢٢، ٢١٠	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	٢
ج٢/١٢٢، ١٦٢ - ٢١٠	﴿ مَلِكِ يَوْمِ الدِّينِ ﴾	٤
ج١/١٥٧	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	٥
ج١/٢٥١ - ج٢/٧٥	﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾	٦
ج١/٢٥١، ٣٦٠، ٤٠٣، ٤٩٥	﴿ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾	٧
<b>سورة البقرة (٢)</b>		
ج٢/٢٥٧	﴿ الرَّحْمَٰنِ ﴾	١
ج١/١٠٥، ١٦٥ - ج٢/٢٢٨، ٢٦٩، ٢٦٠، ٢٥٧	﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾	٢
ج٢/١٥٣، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٦٩	﴿ الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ ﴾	٣
ج١/٤٣٠ - ج٢/٣٧١	﴿ وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمِمَّا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَآخِرُونَ هُمْ يُوقِنُونَ ﴾	٤
ج١/١٤٣ - ١٤٥	﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾	٥
ج١/٥٤، ٩٥، ٢٢٧، ٢٦٤، ٤٠٩ - ج٢/٤٣، ٦٨، ٦٩، ٢٦١	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦
ج١/٤٦٥ - ج٢/٢٢٦	﴿ وَيَوْمَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ ءَأَمْنَا بِاللَّهِ ﴾	٨
ج١/٤٣٧، ٤٣٩ - ج٢/٤٨	﴿ وَهُمْ عَدَاؤُا أَيْمُنًا كَانُوا يَكْذِبُونَ ﴾	١٠

- ١١ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ جـ ٢/٣٧، ٦٩، ٢٤٢
- ١٣ ﴿ءَأَمِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾ جـ ١/١٢٨، ٤٣٧ - جـ ٢/٣٠٨
- ١٧ ﴿حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ يَسُورِهِمْ وَّرَكَهْمَ فِي ظُلْمَتٍ لَّا يَبْصُرُونَ﴾ جـ ٢/٢٦٦، ٢٩٣
- ١٩ ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَرِقْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي ءَأْدَانِهِمْ مِّنَ الصَّرِيعِ حَذَرِ الْمَوْتِ﴾ جـ ٢/٨٨، ٨٩، ١٩٨، ٢١٤
- ٢٠ ﴿كُلَّمَا أَمْنَا لَهُمْ مَسَئِرًا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ﴾ جـ ١/١٧١، ٣١١، ٤٣٨
- ٢١ ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ عَبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ جـ ١/٣٨٨ - جـ ٢/٦١، ٢٠٦، ٣٧٥، ٢٢٥
- ٢٢ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ جـ ٢/٢٠٦
- ٢٣ ﴿وَإِن كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ جـ ٢/٣٧٧
- ٢٤ ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَٰن تَفْعَلُوا فَأْتُوا النَّارَ﴾ جـ ٢/٢٢، ٣٣
- ٢٥ ﴿وَيُبَشِّرُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ كَلِمًا زُرْقًا مِنهَا مِّن تَسْمِيرٍ زُرْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِن قَبْلُ﴾ جـ ١/٣١٠ - جـ ٢/١٣٠، ١٧٨، ٣٤٣
- ٢٦ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَن يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا﴾ جـ ١/١١٢، ٢٣٤، ٢٥٧، ٤٤٩، ٤٥٢ - جـ ٢/٢٦٠
- ٢٨ ﴿كَيْفَ نَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ ءَامِنًا فَاخْرَجْتُمُ﴾ جـ ١/٣١٥
- ٢٩ ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا فَسَوَّاهُمْ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ جـ ٢/١٦٠
- ٣٠ ﴿وَإِذ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلٰٓئِكَةِ﴾ جـ ١/١٤٤، ١٤٨ - جـ ٢/٢٠٧
- ٣١ ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾ جـ ١/١٠٩، ١٤٤

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٣٣	﴿ أَلَيْسَ لَكُمْ بِأَسْمَاءٌ مِّمَّا قَلَّمَا بِأَنبَاءِهِمْ بِأَسْمَاءِهِمْ ﴾	ج٢/ ١٧٧
٣٤	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾	ج٢/ ٣٧٥
٣٥	﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا ﴾	ج١/ ٥١٨ - ج٢/ ٦٨، ٢٤١، ٣٣٣
٣٦	﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾	ج١/ ٢٣٧، ٢٥٥، ٥٠١ - ج٢/ ١٥٥
٣٧	﴿ فَلَمَّا قَامَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَانَتْ تَوَابِعَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾	ج١/ ٢٥٨
٤٠	﴿ وَإِنِّي فَأَرْسِلُكُمْ فِي الْبِلَادِ الْغَائِبَةِ ﴾	ج١/ ٢٦٣
٤١	﴿ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ يَدْعُو ﴾	ج١/ ٣٠٧
٤٢	﴿ وَلَا تَلْسِنُوا أَلْسِنَ الْبِطْلَانِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾	ج١/ ١٩٦
٤٣	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ ﴾	ج٢/ ١٥٤
٤٥	﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ ﴾	ج٢/ ٣٦٠
٤٨	﴿ وَأَقْبُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾	ج١/ ٤٣، ٢٣٦ - ج٢/ ١٥٢، ٢٨٦
٥٠	﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَكُمْ الْبَيْعَ فَأَبَيْتُمْ كَيْدَهُمْ ﴾	ج١/ ١٤٤
٥٤	﴿ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلِ فَتُوبُوا ﴾	ج١/ ١٧٢
٦٠	﴿ أَضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَشْرِبَهُمْ كَلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾	ج٢/ ١٠٨، ٢٨١
٦١	﴿ مِمَّا تَنْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَيْنِهَا ﴾	ج١/ ٤٦٢
٦٥	﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا ﴾	ج١/ ٢٧٥، ٣٤٤، ٢٦٦
٦٧	﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بقرَةً قَالُوا أَنْتَضِدُّنَاهُمْ وَمَا نَحْنُ بِأَعْدَاءَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَخْتَارُ مَا يُؤْتِيهِ الْغَنِيُّ وَلَا يَرْثِيهِ الْبَكِيُّ ﴾	ج١/ ١٤٣
٦٨	﴿ مَا هِيَ إِلَّا بقرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرَهُ عَوَانٌ بَيْنَكَ ذَلِكَ ﴾	ج١/ ٣١٣، ٣٦٣، ٤٢٩
٦٩	﴿ مَا لَوْ نَهَى ﴾	ج١/ ٤٢٩
٧٠	﴿ إِنَّ الْبقرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا وَإِنَّا إِنْ شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾	ج٢/ ٢٠١، ٣٢٦

- ٧١ ﴿ثُبِّرُ الْأَرْضَ وَلَا تَسْبِي لَنْزِي مُسَلَّمَةٌ لَا شَيْبَةَ فِيهَا قَالُوا  
الْفَنَ جَنَّتْ بِالْعَوَىٰ فَذَّبُوهَا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾  
ج-٢/١٦، ١٧، ١٤٥، ٢٩٩، ٣٤٤
- ٧٢ ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾  
ج-٢/٣٧٨
- ٧٣ ﴿فَقُلْنَا أَصْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَالْمَوْتِ﴾  
ج-٢/٣٠، ٣٣٠
- ٧٤ ﴿فَوَيْلٌ لِلْجِبَارِ أَزْ أَسَدُ قَسْوَةً وَإِنَّ مِنَ الْجِبَارِ لَمَّا يَنْفَعِرُ  
بَيْنَهُ الْأَنْهَارِ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا يَشَقُّ مِنْهُ الْمَاءُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَّا  
يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾  
ج-١/١٢١، ١٢٤، ١٨٢ - ج-٢/٢٦٢
- ٨٠ ﴿قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ  
عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾  
ج-١/١٠٠
- ٨٣ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَإِلَٰهَ الْوَالِدِينَ  
إِحْسَانًا﴾  
ج-٢/٤٠، ٧٨
- ٨٤ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ﴾  
ج-٢/٤٠، ٤١
- ٨٧ ﴿فَقَرِيفًا كَذَّبْتُمْ وَفَرِيفًا تَقْتُلُونَ﴾  
ج-٢/٧
- ٨٨ ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾  
ج-١/٤٥٢ - ج-٢/١٩٨
- ٨٩ ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِنْ  
قَبْلُ يَسْتَفْهِمُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا  
كَفَرُوا بِهِ﴾  
ج-١/٢٦٣
- ٩١ ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾  
ج-٢/٨٣، ١٩٨
- ٩٣ ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ﴾  
ج-٢/٢٨٥
- ٩٥ ﴿وَلَنْ يَسْتَمْتُوهُ أَبَدًا﴾  
ج-١/٤١١
- ٩٦ ﴿يَوْمَ أَخَذْتُمْ لَوْ يُعَمَّرُ الْآلُفُ سَنَةً وَمَا هُوَ بِمُرْتَضٍ مِنْ  
الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾  
ج-١/٣٨٧ - ج-٢/١٩٩
- ٩٨ ﴿وَمَلَأْتُمْ بِهِ رُسُلِهِ وَيَجْرِبِيلَ وَمِيكَئِيلَ﴾  
ج-٢/١٨٩
- ١٠٠ ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا عَهْدًا بَدَدْتُمْ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾  
ج-١/١٢٤
- ١٠١ ﴿بَدَدْتُمْ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وَرَأَى  
قُلُوبِهِمْ كَانَتْهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾  
ج-٢/١٥٥

- ١٠٢ ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَنَزَّلْنَا الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مَلِكٍ سُلَيْمَانَ وَمَرْيَمَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَقًّا يَقُولَ﴾  
ج١/٢٠٥، ٢٣٠، ٣٧٨، ٤٥١
- ١٠٣ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِّنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ﴾  
ج١/٣٥١، ٣٩٢، ٣٩٦ - ج٢/٢٤٦، ٢٤٣
- ١٠٥ ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ﴾  
ج١/٤٦٣
- ١٠٦ ﴿مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ﴾  
ج١/٥٨، ٤٣٥، ٤٥٢، ٤٥٥،  
٤٥٨، ٤٦١ - ج٢/٤٤٤، ١٥٦
- ١١٥ ﴿وَاللَّهُ الشَّرِيفُ الْغَرِيبُ فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾  
ج١/٢٤٢، ٣٠٩
- ١١٦ ﴿بَلْ لَّمْ يَأْتِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلُّ لَمٍ قَدِيمٌ﴾  
ج١/٢٠٤، ٢٦٥
- ١١٧ ﴿فَأِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾  
ج١/٢٨٠
- ١١٨ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَأْتِينَا آيَةٌ كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ﴾  
ج٢/٢٨٦
- ١٢٣ ﴿وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾  
ج١/١٤٨ - ج٢/١٤٢، ٢١٢
- ١٢٤ ﴿وَإِذْ أُنزِلَتْ إِزْرَهُ رَبُّهُ بِكَلِمَتٍ﴾  
ج١/١٤٨، ٢٣٨ - ج٢/٢١٣، ٣٠٩
- ١٢٧ ﴿وَإِذْ يَرْقُبُ إِزْرَهُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلَ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾  
ج٢/١٩٦
- ١٢٨ ﴿وَمِنْ ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ﴾  
ج٢/١٧٧
- ١٣٠ ﴿سِفْهُ نَفْسُهُ﴾  
ج٢/٥١
- ١٣٢ ﴿وَوَصَّىٰ بِهَا إِزْرَهُ بَنِيهِ وَيَتَّقُونَ بَيْنَهُ إِنْ اللَّهُ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ﴾  
ج١/٩٧ - ج٢/٣٤، ٢٢٧
- ١٣٣ ﴿أَمْ كُنْتُمْ شُهَدَاءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ إِذْ قَالَ لِبَنِيهِ مَا تَعْبُدُونَ مِنْ بَعْدِي قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَاللَّهُ ءَاتَاكَ إِزْرَهُ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ إِلَهًا وَجِدًا وَنَحْنُ لَمْ مُّسْلِمُونَ﴾  
ج١/١٢٥، ١٢٦، ١٢٨
- ١٣٥ ﴿وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ﴾

- ١٣٧ ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوْا وَقَدْ تَوَلَّوْا فَمَا هُمْ فِي شِقَاقِي سَيُكْفِيكُمُ اللَّهُ﴾  
ج١/١٧٨، ٢٢٣، ٢٨١
- ١٤٠ ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ وَمَنْ آطَمَّ مِنْهُمْ كَتَرَ شَهَادَةً عِنْدَ رَبِّكَ اللَّهُ﴾  
ج١/٤٦٣ - ج٢/٥٣، ٣٠٤
- ١٤٢ ﴿سَيَقُولُ السُّفَهَاءُ مِنَ النَّاسِ مَا وَلَّهُمْ عَن قِبَلِهِمُ الَّذِي كَانُوا عَلَيْهِمْ﴾  
ج١/٢٢٣ - ج٢/٣٤٥
- ١٤٣ ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾  
ج١/٨٦، ٣٤٧
- ١٤٤ ﴿فَدَرَى تَقَلَّبَ وَجْهَكَ فِي السَّمَاءِ﴾  
ج١/٢٧٤
- ١٤٨ ﴿وَلِكُلِّ وِجْهَةٍ هُوَ مَوْلَاهُ فَاَسْتَبِقُوا الْحَيْرَةَ أَيَّنَّ مَا تَكُونُوا يَأْتِ بِكُمْ اللَّهُ جَمِيعًا﴾  
ج١/٣٣١، ٤٤٨ - ج٢/٢٣٧
- ١٥٠ ﴿إِنَّمَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾  
ج١/١٣٤، ٣٢١، ٣٦٤
- ١٥١ ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾  
ج١/٢٧٧ - ج٢/٣٠٢
- ١٥٧ ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾  
ج١/٤٩٧
- ١٥٨ ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾  
ج٢/٢٠٥
- ١٦٣ ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾  
ج٢/٩٨، ٢٣٣، ٢٥١
- ١٦٩ ﴿إِنَّمَا يَأْمُرُكُمْ﴾  
ج١/٣٩٥ - ج٢/١٢٥
- ١٧١ ﴿صُمُّ بَنُكُمُ عُمَى﴾  
ج١/٤٤٢
- ١٧٣ ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْسَةَ﴾  
ج١/١٨٢، ٢٢٩، ٢٤٣ - ج٢/٢٩٥
- ١٧٧ ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالْكِتَابِ وَالنَّبِيِّينَ وَآمَنَ عَلَىٰ حُبِّهِ﴾  
ج٢/٢١٩، ٩٢
- ١٧٨ ﴿أَفَرَأَى بِالْمَرْءِ وَالْعَبْدَ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾  
ج١/٢٦٦، ٢٦٧ - ج٢/٣٧٥
- ١٨٠ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ﴾  
ج١/٢٦١، ٣٨٣ - ج٢/٣١١



- ١٨٣ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لِمَلَّكُمْ تَنَفُّونَ﴾  
ج٢/ ١٩٤
- ١٨٤ ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍ ؕ وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾  
ج١/ ٧٣ - ج٢/ ١٩٤
- ١٨٥ ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ فَعِدَّةٌ مِن أَيَّامٍ أُخَرَ ؕ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتَكُمْ﴾  
ج١/ ٢٣٠ - ج٢/ ١٧٦، ٣٠٥
- ١٨٦ ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾  
ج١/ ٣٣٧
- ١٨٧ ﴿أَرَفْتُمُ إِلَىٰ سَائِبِكُمْ ثُمَّ ءَامَنُوا الصِّيَامَ إِلَىٰ الْيَلْبُوتِ﴾  
ج١/ ١٣٦ - ج٢/ ٣٧٢
- ١٩٥ ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾  
ج١/ ١٨٠
- ١٩٦ ﴿مَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّن رَأْسِهِ فَعِدَّتُهُ مِمَّا سَتَرْتُمُ مِن هَذِهِ فَمَن لَّمْ يَجِدْ صِيَامًا لِّثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فَيَلْحَقْ بِمِثْلِهِ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾  
ج١/ ١٢١، ١٢٣، ٤٩٨ - ج٢/ ٣٣٥، ٣٠٥، ٣٠١، ٢٤٥
- ١٩٧ ﴿الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَةٌ ؕ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَّ الْحَجَّ فَلَا رَفَثَ وَلَا سَوْفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ؕ وَمَا تَعَلَّوْا مِن خَيْرٍ يَصَلَّهُ اللَّهُ﴾  
ج١/ ٤٣٤ - ج٢/ ١٥٧، ٢١٨، ٢٩٤
- ١٩٨ ﴿وَأذْكُرُوهُ كَمَا هَدَيْتَكُمْ﴾  
ج١/ ٢٧٧، ٤٤٥
- ٢٠٠ ﴿فَأذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ ءَابَاءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا﴾  
ج٢/ ١٩٦
- ٢٠١ ﴿رَبَّنَا ءَانِسَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً﴾  
ج١/ ٤٥٣
- ٢٠٣ ﴿فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾  
ج٢/ ٢٦٣
- ٢٠٨ ﴿أَدْعُوا فِي السَّلَامِ كَاقْتَةِ وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوبَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُّبِينٌ﴾  
ج٢/ ٢٢٢
- ٢١١ ﴿سَلِّ بِنِي إِسْرَائِيلَ كَمَا ءَاتَيْنَهُم مِّن آيَاتِنَا﴾  
ج٢/ ١٥٥
- ٢١٤ ﴿وَلَمَّا يَأْتِكُم مِّثْلَ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُمْ مَسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَاءُ وَزُلُّوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا مَعَهُ مَن نَّصُرُ اللَّهُ﴾  
ج١/ ٢٠٦، ٢٠٩، ٤٧٣ - ج٢/ ٣٧٩، ٣٥

- ٢١٥ ﴿وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ ج١/١٦٧
- ٢١٦ ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ ج١/٧٣، ٥٠٦-ج٢/١٣
- ٢١٧ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْهَرَامِ فَقُلْ فِيهِ وِصْدَةٌ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْهَرَامِ وَلَا يُزَالُونَ يُعَذِّبُونَكَ حَتَّى يَرْضَوْكَ﴾ ج١/١٤٤-ج٢/١٥٦، ١٩٤
- ٢١٩ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ الْمَغْفُورُ﴾ ج١/٤٣٢
- ٢٢٠ ﴿وَإِنْ تَحَايَطُواهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ﴾ ج٢/٣٠٣، ٣٧٢
- ٢٢١ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَعَلَبَتْ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ ج١/٣٨٥-ج٢/١١٢
- ٢٢٢ ﴿فَأَوْهَمَ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمْ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ﴾ ج١/٤٥٩-ج٢/٢٧
- ٢٢٣ ﴿يَسْأَلُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنْتُمْ تَشْتُمُونَ وَقَدِمُوا لِأَنْفُسِكُمْ وَأَتَقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ مُلْقَوَةٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ج٢/٢٧
- ٢٢٤ ﴿أَنْ تَبْرَأُوا وَتَتَّقُوا وَتُصَلِّحُوا بَيْنَ النَّاسِ﴾ ج١/٧٣، ٧٤
- ٢٢٦ ﴿لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ﴾ ج٢/٣٢٨
- ٢٢٧ ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ ج١/١٨٤-ج٢/٢٠٧، ٣٤٩
- ٢٢٨ ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ ج١/٣٨٣-ج٢/٣٧٥
- ٢٣١ ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمِنْ أَجَلِهِنَّ﴾ ج١/٧٦-ج٢/٦٨، ٢٠٩
- ٢٣٣ ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَتِمَّ الرَّضَاعَةَ لَا نُكُوزَ وَلَا يُولَدُهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ يُولَدُهَا﴾ ج٢/١٥١
- ٢٣٤ ﴿وَالَّذِينَ يَتَّبِعُونَكُمْ وَيَدْرُونَ أَنَّكُمْ تُؤْتُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ﴾ ج١/٢٢٩-ج٢/١٧٧، ٣٧٢
- ٢٣٥ ﴿وَلَكِنْ لَا تَوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا وَلَا تَقْرَبُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾ ج١/١٢٦، ١٢٧، ٤٥٤
- ٢٣٦ ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَقْرَبُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ ج٢/١٢٦، ١٢٧، ٤٥٤

- ﴿وَأَنْ تَقْرَبُوا الْقُرْبَىٰ لِلتَّقْوَىٰ﴾ ج ١/٧٣، ١٢٦، ١٢٧، ٣٦٧
- ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾ ج ٢/٣٧٦
- ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْهُمْ قَالُوا قَالُوا هَلْ عَلَّمْنَا مِنْ قَبْلِهِ كِتَابَ اللَّهِ أَنْزَلْنَاهُ عَلَيْنَا قَالُوا وَمَا لَنَا أَنْ نَقْتُلَكَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أَخْرَجْنَا مِنْ دِينِنَا وَأَنْبَاءَنَا﴾ ج ١/٨٢، ٢٧٢ - ج ٢/٣٣، ١٨٦، ٢٠١
- ﴿إِنَّ آيَةَ الْمَلِكِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ التَّابُوتُ﴾ ج ١/٤٠٠ - ج ٢/٦٠
- ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنِ اغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ ج ١/١٣١ - ج ٢/٦٨، ١٨٦، ٢٦٦، ٣٦١
- ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ ج ١/١٧٢، ٢٧٧، ٣٥١
- ﴿تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ تَنْزَلُهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾ ج ١/٤٥٥
- ﴿بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ مِنْهُمْ مِنْ كَلِمَةِ اللَّهِ﴾ ج ١/٢٢٩ - ج ٢/٢٤٧
- ﴿مَنْ قَبْلِي أَنْ يَأْتِي يَوْمَ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾ ج ٢/٧٠، ٦٥
- ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ ج ١/٣١٩، ٤٦٤، ٥١٠ - ج ٢/٢٢٥
- ﴿أَنْ آتَانَهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ لِإِبْرَاهِيمَ رَبِّي فَأَجِبْنِي﴾ ج ١/٤٣٩ - ج ٢/١٢٧
- ﴿وَيُحْيِي﴾ ج ١/٥٠٧ - ج ٢/٧٣، ١٢٧، ٢٤٩، ١٨٣، ١٥٩
- ﴿أَزْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِائَةَ عَامٍ وَأَنْظَرْنَا إِلَىٰ الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِرُهَا ثُمَّ نَكْسُوها لَحْمًا فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ج ١/٤٨٤ - ج ٢/١٨٤
- ﴿أَوَلَمْ نُؤْمِنْ قَالَ بَلَىٰ فَصَرَفْنَا إِلَيْكَ﴾ ج ١/٤٠٣

- ٢٦٣ ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَىٰ وَاللَّهُ غَفِيْرٌ حَلِيْمٌ﴾  
ج٢/ ١١٤
- ٢٦٤ ﴿لَا يُطِْلُوا صَدَقَتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَىٰ كَالَّذِي﴾  
ج٢/ ٢٦٦
- ٢٦٥ ﴿فَإِن لَّمْ يُمْسِكْهَا وَإِيلٌ فَطَلٌ﴾  
ج٢/ ٣٠٣
- ٢٧٠ ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّنْ نَّفَقَةٍ أَوْ نَذَرْتُمْ مِّنْ نَّذْرٍ فَإِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُهَا وَمَا لِلظَّالِمِيْنَ مِنْ أَنْصَارٍ﴾  
ج١/ ٤٦١
- ٢٧١ ﴿إِن تَبُدُّوا أَسَدَاتٍ فَبِعِمَّاهُنَّ وَيَكْفُرُنَّ عَنْكُمْ مِّنْ سَكَنَاتِكُمْ﴾  
ج١/ ٢٥٩، ٤٢٧- ج٢/ ٧٩
- ٢٧٢ ﴿وَمَا تُنْفِقُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَأَنْتُمْ لَهَا﴾  
ج١/ ٤٣٦
- ٢٧٣ ﴿يَخْسَرُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْيَاءً مِّنَ التَّعْمَفِ﴾  
ج٢/ ١٨٦
- ٢٨٠ ﴿فَنظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾  
ج١/ ١٣٦- ج٢/ ٣٠٥
- ٢٨١ ﴿وَأَتَقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ﴾  
ج٢/ ٦٥
- ٢٨٢ ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَآمْرَأَتَانِ لَأُحَدِّثَهُمَا وَلَا تَشْعُرَانِ أَن تَكْتُبُوهُ صَخِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَىٰ أَجَلِهِ وَأَنْتُمْ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُكُمْ اللَّهُ﴾  
ج١/ ٨٤، ٥٠٠- ج٢/ ١٨٣، ٣٠٣
- ٢٨٣ ﴿فَإِنَّهُ إِذْ هُمْ قَلْبُهُ﴾  
ج٢/ ٢٣٢، ٢٤٢
- ٢٨٥ ﴿كُلُّ ءَامَنٍ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّنْ رُّسُلِهِ﴾  
ج١/ ٣٠٩- ج٢/ ٢٨١، ٣٠٠
- ٢٨٦ ﴿رَبَّنَا لَا تَوَاجِدْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾  
ج١/ ٣٦٧

## سورة آل عمران (٣)

- ١ ﴿آلِ﴾  
ج٢/ ٢١٠، ٢٥٧
- ٢ ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيْزُ الْحَلِيْمُ﴾  
ج٢/ ٢١٠، ٢٥٧
- ٣ ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِّمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾  
ج٢/ ١٧٦

- ٤ ﴿مِن قَبْلِ هُدَىٰ لِّلنَّاسِ وَأَنزَلَ الْفُرْقَانَ﴾ جـ ١٧٦/١
- ٦ ﴿هُوَ الَّذِي يُصَوِّرُكُمْ فِي الْأَرْحَامِ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ جـ ٣١٥/١
- ٧ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ التَّهْنِئَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ جـ ١١٤/١
- ٨ ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا﴾ جـ ١٤٧، ١٤٤/١
- ٩ ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ جَمِيعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ جـ ٦٥/٢
- ١٠ ﴿لَنْ نَعْفِيَ عَنْهُمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا أَوْلَادَهُمْ﴾ جـ ٤٥٨، ٤٥٦، ٤٥١/١
- ١٣ ﴿إِنِّ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ﴾ جـ ٣٨٢/٢
- ١٨ ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ جـ ٣١٠، ١٧٨/٢
- ١٩ ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ اللَّهِ لَأَسْأَلُونَ﴾ جـ ٣١٠/٢
- ٢٠ ﴿أَسْأَلْتُمْ﴾ جـ ٥٨/١
- ٢٦ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ مَلِكُ الْمَلِكِ تُؤْتِي الْمَلِكَ مَن شَاءَ وَتَنزِيعُ الْمَلِكِ مِمَّن شَاءَ﴾ جـ ٣٣٩/٢
- ٢٨ ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ جـ ٤٥٧، ٣٦٥، ٢٥٩/١
- ٣٠ ﴿يَوْمَ تَجِدُ مَا وَعَدْتَ مِنْ سُوْعٍ نَّوْدٌ لَّوْ أَن بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيَحْذَرُكُمْ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ﴾ جـ ٣٨٨/١ - جـ ١٤٢/٢، ١٩٣، ٢٠٩
- ٣١ ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ جـ ٢٥٩/١ - جـ ٣٢٥/٢
- ٣٥ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ جـ ٢٨/٢
- ٣٦ ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَىٰ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَىٰ وَإِنِّي سَمَّيْتُهَا مَرْيَمَ﴾ جـ ٣٣٣/٢
- ٤٤ ﴿وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَقُولُ أَفْلَهُمُ أَيُّهُمُ يَكْفُلُ مَرْيَمَ وَمَا كُنْتَ لَدَيْهِمْ إِذْ يَخْتَصِمُونَ﴾ جـ ٢٤٩/١ - جـ ٥٥/٢

- ٤٧ ﴿إِذَا قَعَقَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ جـ ٢/ ٣٧٦
- ٤٩ ﴿فَأَنْفُخْ فِيهِ﴾ جـ ١/ ٢٨٢
- ٥٢ ﴿قَالَ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾ جـ ١/ ١٣٧
- ٥٩ ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ جـ ٢/ ٣٧٨، ٣٥
- ٦٣ ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِالْمُفْعِدِينَ﴾ جـ ٢/ ٢٩٠
- ٦٤ ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ تَسَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَّامٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَسْبُدَ إِلَّا لِلَّهِ﴾ جـ ٢/ ٢٣٤
- ٦٦ ﴿هَكَأَنتمْ هَتُولَاءُ﴾ جـ ١/ ٤٨٧
- ٧٣ ﴿وَلَا تُؤْمِنُوا إِلَّا لِمَنْ تَبِعَ دِينَكُمْ قُلْ إِنَّ الْهُدَىٰ هُدَىٰ اللَّهِ أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ﴾ جـ ١/ ٨٥
- ٧٤ ﴿يَخْضَعُ بِرَحْمَتِهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ جـ ١/ ١٧٤
- ٧٥ ﴿مَنْ إِنْ تَأْمَنَهُ بِقِطَارٍ﴾ جـ ١/ ١٧٤
- ٧٦ ﴿بَلَىٰ مَنْ أَوْفَىٰ بِعَهْدِهِ وَاتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُتَّقِينَ﴾ جـ ٢/ ١٥٧
- ٧٩ ﴿مَا كَانَ لِيَسِّرَ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ثُمَّ يَقُولَ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلَكِنْ كُونُوا رَبَّكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ الْكِتَابَ وَمِمَّا كُنْتُمْ تُدْرُسُونَ﴾ جـ ١/ ٣٧٣
- ٨٠ ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا لِلتَّكْفُورِ وَالنَّيِّبِينَ أَرْبَابًا﴾ جـ ١/ ٣٧٣
- ٨١ ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْنَاكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ﴾ جـ ١/ ٣٢٠، ٣٢١، ٣٥٢، ٤٦١ - جـ ٢/ ٤٤
- ٨٢ ﴿فَمَنْ تَوَلَّىٰ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ﴾ جـ ١/ ٥٦
- ٨٣ ﴿أَفَغَيْرَ دِينِ اللَّهِ يَبْتُغُونَ﴾ جـ ١/ ٥٦
- ٩١ ﴿وَلَوْ أَفْتَدَىٰ بِهٖ﴾ جـ ٢/ ٣٢٧
- ٩٢ ﴿حَتَّىٰ تَنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾ جـ ١/ ٤٥٥ - جـ ٢/ ٢٢٦، ٣٨٠
- ٩٦ ﴿إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَلَّذِي بِبَكَّةَ﴾ جـ ٢/ ٢٣٤، ٩٩، ٩٤
- ٩٧ ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ إِلَىٰ سَبِيلِهِ﴾ جـ ٢/ ٢٣٥، ١٨٩، ١٥٦

- ج ٣٣٤ / ١ ﴿ تَبِعُونَهَا عِوَجًا ﴾ ٩٩
- ج ١٦٣ / ٢ - ج ١٤٤ / ١ ﴿ وَأَذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً وَكُنْتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا ﴾ ١٠٣
- ج ١١٣ / ١ ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ أَسْوَدَتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ ﴾ ١٠٦
- ج ٣٠٧، ٢٢٧ / ١ ﴿ لَيْسُوا سَوَاءً مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ أُمَّةٌ قَائِمَةٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ إِتَابًا أَلِيلٍ وَهُمْ يَسْتَحْجِدُونَ ﴾ ١١٣
- ج ٣٧٢ / ٢ - ج ٢٦٠ / ١ ﴿ وَمَا يَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ يُكْفَرُوا ﴾ ١١٥
- ج ١٧٧، ١١٠، ١٧ / ٢ - ج ٤٣٦ / ١ ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةَ دُونِكُمْ لَا يَأْمُرُكُمْ بِحَالٍ وَوَدَّ مَا عَيْتُمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ ﴾ ١١٨
- ج ٣١٠ / ٢ - ج ٤٨٧ / ١ ﴿ هَتَأْتُمْ أَزْوَاجًا ﴾ ١١٩
- ج ٢٠٩ / ٢ - ج ٤٦٠ / ١ ﴿ وَإِنْ تَصِيرُوا تَتَّقُوا وَلَا يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئًا ﴾ ١٢٠
- ج ١٤٨ / ١ ﴿ وَإِذْ عَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ ١٢١
- ج ١٧٣ / ١ ﴿ وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرِ وَأَنْتُمْ أَوْلَةٌ فَأَتَقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ١٢٣
- ج ٤٨٨ / ١ ﴿ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ ﴾ ١٢٤
- ج ٢٨٢ / ٢ ﴿ لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا ﴾ ١٣٠
- ج ٣١ / ٢ - ج ٤٦٤ / ١ ﴿ فَاسْتَغْفِرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرِ اللَّهُ تَابَ إِلََّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَىٰ مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ ١٣٥
- ج ٣٢٨ / ٢ ﴿ إِنْ يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ ﴾ ١٤٠
- ج ٣٠٢ / ٢ - ج ٥٠٢، ٤٩٩ / ١ ﴿ أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تُدْخَلُوا الْجَنَّةَ ﴾ ١٤٢
- ج ٢٩١ / ٢ ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ ﴾ ١٤٣
- ج ٩١، ٥٥ / ١ ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ ﴾ ١٤٤

- ١٤٦ ﴿وَكَايِنٍ مِّن نَّيِّ قَتَلَ مَعَهُ رِيثُونَ كَثِيرٌ﴾ ج١/٢٨٩، ٢٩٠ - ج٢/٢١٥
- ١٥٢ ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ حَتَّى إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَزَّعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَعَصَيْتُمْ مِنْ بَعْدِ مَا أَرْسَلَكُمْ مَا تُحِبُّونَ مِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنْكُمْ مَنْ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ثُمَّ صَرَّفَكُمْ﴾ ج١/٢١٠ - ج٢/٣٢٤
- ١٥٤ ﴿وَلَقَدْ أَهَلَّكَ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ إِنْ أَلَامَرَ كُلَّهُ لَللَّهِ﴾ ج١/٣٠١، ٥٠١ - ج٢/١١٧، ٣٥٥
- ١٥٨ ﴿وَلَيْنَ مِثْمَ أَوْ قُتِلْتُمْ لَلِ اللَّهِ تَحْتَمِرُونَ﴾ ج١/٣٤٥
- ١٥٩ ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَيْتَ لَهُمْ﴾ ج١/٢١٦، ٣٧٠، ٤٣١، ٤٤٨ - ج٢/٤٥٢، ٢٢٦
- ١٦٤ ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا﴾ ج١/١٤٥
- ١٦٥ ﴿أَوْ لَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ﴾ ج١/٥٤
- ١٦٩ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْواتًا﴾ ج٢/١٤٢
- ١٧٢ ﴿الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقُوا أَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ ج١/٤٥٦
- ١٧٥ ﴿إِنَّمَا ذَلِكَ الشَّيْطَانُ يَحْوِفُ أَوْلِيَاءَهُ﴾ ج٢/٣١٧
- ١٧٨ ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ خَيْرٌ لِّأَنْفُسِهِمْ﴾ ج١/٧٤، ٢٤٣، ٢٨٤
- ١٧٩ ﴿حَتَّى يَمِيرَ الْجَنَّةَ مِنَ الْغَيْبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ﴾ ج١/٣٢٢، ٤٥٩
- ١٨٥ ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّقُونَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْعُرُورِ﴾ ج١/٢٩٩، ٣٠٣، ٤٤٤ - ج٢/٢٩٨
- ١٨٦ ﴿وَإِن تَصَبِرُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ ج٢/٢٦٠
- ١٨٧ ﴿وَإِذَا أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ﴾ ج٢/٤١، ١٥٥
- ١٨٨ ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْمَدَابِ﴾ ج٢/٣١، ١٤٢، ١٨٥
- ١٩٦ ﴿لَا يَغُرَّتْكَ تَغَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ﴾ ج٢/٣٠٣



- ١٩٧ ﴿مَتَّعَ قَلِيلٌ ثُمَّ مَا لَهُمْ جَهَنَّمَ وَيَسَّسَ الْمَهَادِ﴾ جـ ٣٠٣ / ٢
- سورة النساء (٤)
- ٢ ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ إِلَىٰ أَمْوَالِكُمْ﴾ جـ ٣٧٢ / ٢
- ٣ ﴿فَاتَّكِفُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النَّسَاءِ مَتْنٌ وَتَلَكَّتْ وَرُبِعٌ فَإِنْ خَفْتُمْ إِلَّا تَمْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ جـ ٤٤٢ / ١ - جـ ٣٣٥ / ٢
- ٩ ﴿وَلْيَحْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَةً ضَعِيفًا خَافُوا عَلَيْهِمْ﴾ جـ ٣٧٦ / ٢ - جـ ٣٨٥، ٣٨٢ / ١
- ١١ ﴿يُوسِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ الْإُنثَىٰ لِلَّذِينَ هُمْ لِأَوْلَادِهِمْ الْوَارِثُونَ وَاللَّهُ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾ جـ ٣١٩ / ١ - جـ ٢٥٦، ٢٥٦، ٢٧٣ / ٢
- ١٢ ﴿وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرَثُ كَلَلَةً أَوْ امْرَأَةً﴾ جـ ١٨١ / ٢ - جـ ٤٦٤ / ١
- ١٨ ﴿لِلَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَىٰ الْأَسْبَابِ﴾ جـ ٢٦٣ / ٢
- ٢٠ ﴿أَتَأْخُذُونََهُمْ بِهَيْبَتِنَا وَإِنَّمَا مِثْلُنَا﴾ جـ ٥٧ / ١
- ٢١ ﴿وَقَدْ أَفْضَىٰ بَعْضُكُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ﴾ جـ ٣٧٢ / ٢
- ٢٣ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ جـ ٢٩٤ / ٢
- ٢٤ ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ جـ ٤٣٥ / ١
- ٢٥ ﴿وَأَنْ تَصْبِرُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ جـ ٧٣ / ١
- ٢٦ ﴿رِيدُ اللَّهِ لِيُسَبِّحَ لَكُمْ﴾ جـ ٣٢٩ / ١
- ٢٨ ﴿وَخَلِقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ جـ ١١٠ / ٢ - جـ ١٠٥ / ١
- ٣٦ ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ جـ ٢٣٥، ٧٨، ٣٢ / ٢
- ٣٧ ﴿الَّذِينَ يَسْحَلُونَ﴾ جـ ٢٣٥ / ٢
- ٣٨ ﴿وَمَنْ يَكُنِ الشَّيْطَانُ لَهُ قَرِينًا فَسَاءَ قَرِينًا﴾ جـ ٢٥٩ / ١
- ٤١ ﴿فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ﴾ جـ ٣١٦ / ١
- ٤٢ ﴿يَوْمَ يَدْعُ الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوُا الرَّسُولَ لَوْ نَسَوُا يَوْمَ الْأَرْضِ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ جـ ١٨٧ / ٢

- ٤٣ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ وَلَا جُنُبًا فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ﴾ جـ ٤٨/٢، ٧٠، ١٥٠، ١٨٨
- ٤٤ ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أَوْتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ يُشْرُونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَتَّخِذُوا السَّبِيلَ﴾ جـ ٢٨/٢
- ٤٥ ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾ جـ ٢٨/٢
- ٤٦ ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ جـ ٢٣٧/١ - جـ ٢٨/٢
- ٥٣ أَمْ لَمْ نَعِيبْ مِنَ الْمَلَائِكَةِ فَاذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا﴾ جـ ٦٥/١
- ٥٦ ﴿كُلَّمَا نَضِجَتْ جُلُودُهُمْ بَدَّلْنَاهُمْ جُلُودًا غَيْرَهَا لِيَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ جـ ٣١١/١
- ٥٨ ﴿إِنَّ اللَّهَ نِعْمًا بِظُلْمِكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيمًا بَصِيرًا﴾ جـ ٤٢٨/١
- ٦٥ ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ جـ ٣٩٢، ٣٦٩، ٢٥١
- ٦٦ ﴿وَلَوْ أَنَا كُنْبَسَا عَلَيْهِمْ أَنْ أَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِينِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعْظُونَ بِهِ﴾ جـ ١٣١/١ - جـ ٢٠٧/٢
- ٧١ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَانفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ انفِرُوا جَمِيعًا﴾ جـ ٥١٨، ٤١٨، ٤٠٩/١ - جـ ٥١٨ - جـ ٢/٢
- ٧٢ ﴿وَإِنْ سَأَلْتَهُمْ لَنْ نُبَاتِنَكَ﴾ جـ ٢٩٩، ٤٣، ٤٢
- ٧٣ ﴿يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ جـ ٣٨٨/١
- ٧٥ ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ الْقَرْيَةِ الظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ جـ ٣٣٣/٢
- ٧٧ ﴿وَلَا تَطْلُمُونَ قِيْلًا﴾ جـ ٢١٨، ٢١٠/٢
- ٧٨ ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي رُوحٍ مُسْتَدْرَأٍ﴾ جـ ٣٧٠، ٤٤٨ - جـ ١٩٩/٢، ٣٢٧، ٢٠٩
- ٨٣ ﴿أَدْعَاؤُهُمْ وَلَا فَضْلَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمْ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ جـ ٣٩٧ - جـ ١٧٣/٢، ١٩٦
- ٨٧ ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ جـ ١٣٧/١

- ٨٨ ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُتَنَفِقِينَ فِتْنَتَيْنِ﴾ ج١/٥٥
- ٩٠ ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتْ صُدُورُهُمْ أَنْ يَقْبَلُواكُمْ﴾ ج١/٢٧٢-ج٢/٧٢، ١٩٠، ٣١٢
- ٩١ ﴿سَتَجِدُونَ مَآخِرِينَ يُرِيدُونَ أَنْ يَأْمَنُواكُمْ﴾ ج١/٢٢٣-ج٢/٣٤٥
- ٩٢ ﴿إِلَّا أَنْ يَصَدَّقُوا فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ﴾ ج١/٤٣٩
- ٩٥ ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَائِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرَ أُولِي الضَّرَرِ وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ﴾ ج١/٢٥١-ج٢/١٤٧، ٣٨٧
- ١٠٠ ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْوَتُّ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ ج١/١٩٦
- ١٠١ ﴿وَلَا ضَرَمْتُمْ فِي الْأَرْضِ﴾ ج٢/٢٧٤
- ١٠٢ ﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ كَانَ بِكُمْ أذىً مِنْ مَطَرٍ أَوْ كُنْتُمْ مَرَضَى أَنْ تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ وَخُذُوا حِذْرَكُمْ﴾ ج٢/٣٣
- ١١٢ ﴿وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا﴾ ج١/٤٩٧
- ١١٧ ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنْشَاءً﴾ ج١/٦٦
- ١٢٤ ﴿وَلَا يُظَلِّمُونَ تَفِيرًا﴾ ج٢/٢١٨
- ١٢٧ ﴿وَتَرْتَابُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ ج٢/١٧٨، ٢٧٢
- ١٢٨ ﴿وَإِنْ أَمْرًا خَافَتْ مِنْ بَيْلِهَا نُسُورًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ ج١/١١٩-ج٢/٢٤٤، ٣٣٩
- ١٣٥ ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ﴾ ج١/١٢٥، ٣٨٩-ج٢/٢٢، ٣٤
- ١٣٦ ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ءَامِنُوا﴾ ج٢/٣٤٥
- ١٣٧ ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَكُمْ﴾ ج١/٣٢٢
- ١٤٠ ﴿وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ أَنْ إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَاتِ اللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا﴾ ج٢/١٧٦
- ١٤٨ ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوَرِ﴾ ج١/٣٦٣
- ١٥٠ ﴿وَيُرِيدُونَ أَنْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللَّهِ وَرُسُلِهِ﴾ ج٢/٣٠١-ج٢/٣٧٧
- ١٥٢ ﴿وَالَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَ أَحِبِّهِمْ﴾ ج٢/٣٧٧، ٣٠٠

١٥٣ ﴿فَقَدْ سَأَلُوا مُوسَىٰ أَكْبَرَ مِنْ ذَلِكَ فَقَالُوا أَرِنَا اللَّهَ جَهْرَةً﴾ جـ ٢/٢٥٥ - جـ ٢/٣٣٩

١٥٧ ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا ابْتِغَاءَ الظَّنِّ﴾ جـ ٢/٢٠٧

## سورة المائدة (٥)

١ ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾ جـ ٢/٢٩٤

٢ ﴿وَلَا يَأْتِيَنَّ إِلَيْتَ الحَرَامَ يَتَّبِعُونَ فَضْلًا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ وَمَا أَوْلَاكُمْ عَلَىٰ الظَّرِّ وَالظُّقُولِ وَلَا تَمَآؤُوا عَلَىٰ الْإِنسِ وَالْمَدُونِ﴾ جـ ١/٨٤ - جـ ٢/٢٥٣، ٢٥٢

٣ ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ الْمَيِّتَةُ أَيَّامَ الحَكْمِ لَكُمْ وَبَيْنَكُمْ﴾ جـ ١/١٠٥ - جـ ٢/٢٩٤

٥ ﴿وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ جـ ٢/٢٠٩، ٣٠٤، ٣١٦

٦ ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ جـ ١/١٦٣، ١٧٥، ٤٩٨ - جـ ٢/١٨٧، ٣٧٦، ٣٧٠، ٣٦٩، ٣٠٤

٩ ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ مَغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ عَظِيمٌ﴾ جـ ٢/٣٨

١٣ ﴿فِيمَا نَقَضَهُمْ يَبْتَغِيهِمْ لَمَنَّهُمْ﴾ جـ ٢/٢٢٦

٢٠ ﴿أذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَعَلَ فِيكُمْ أَنْبِيَاءَ﴾ جـ ١/١٤٤

٢٣ ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ الَّذِينَ يَخْفَوْنَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ جـ ٢/٧١

٢٧ ﴿فَنَقَّبُوا مِن بَيْنِ يَدَيْهَا لِتَرَىٰ ظَهْرَ الْآخِرِ﴾ جـ ١/٧٠، ٢٣٨

٣١ ﴿قَالَ يَبْنَوتُجِ اعْجَزْتُ أَن أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغَرَبِ فَأَدْرِي سَوَاءَ أَخِي﴾ جـ ٢/١٩٠

٣٨ ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ جـ ٢/١٨٧

٤١ ﴿لَوْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِن بَعْدِ مَوَاضِعِهِ لَمَمٌ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ جـ ١/٢٣٧، ٣١٩

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٤٢	﴿وَإِنْ حَكَمْتَ فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِالْقِسْطِ﴾	ج٢/٣٧٦
٤٥	﴿وَكُنِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ﴾	ج٢/٣٣٩
٤٦	﴿وَمَا آتَيْنَهُ إِلَّا نُجُيْلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ﴾	ج١/٣٣٨
٤٧	﴿وَلِيَحْكُرْ أَهْلَ الْإِنجِيلِ﴾	ج١/٣٣٨
٥٠	﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْتَغُونَ﴾	ج٢/١٤٨
٥٢	﴿يَقُولُونَ نَحْنُ أَنْ نُصِيبَا دَابْرَهُ﴾	ج١/٧٣
٥٤	﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾	ج١/٢٦٠ - ج٢/٩٢
٥٦	﴿وَمَنْ يَتَوَلَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا فَإِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُغْلِبُونَ﴾	ج٢/٣٢٨، ١٥٧
٦١	﴿وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ﴾	ج١/١٧٢
٦٤	﴿عَلَّتْ أَيْدِيهِمْ يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾	ج١/٣١٥ - ج٢/٧٢
٦٥	﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾	ج١/٣٤٤
٦٧	﴿وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ﴾	ج١/٤٠٤
٦٨	﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَسْتُمْ عَلَى شَيْءٍ﴾	ج٢/٣٠٠
٦٩	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾	ج٢/٢٩٥، ١٢١
٧١	﴿وَحَسِبُوا إِلَّا تَكُونُ فِتْنَةً فَمُؤَا مَسُوا ثُمَّ عَمُوا وَمَكَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾	ج١/٧٧، ٥٠٩ - ج٢/١٥٦
٧٣	﴿وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	ج١/١٦٧، ٣٥٣، ٤٠٤، ٤٥٦ - ج٢/٤٣
٨٤	﴿وَنَطْمَعُ أَنْ يَدْخُلْنَا رَبَّنَا﴾	ج٢/٣١٦
٩١	﴿فَقَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ﴾	ج٢/١٣٢
٩٥	﴿هُدًى بَلِغِ الْكُتُبِ أَوْ كَثُرَتْ مَلَأَتْ مَسَاكِينَ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ﴾	ج١/٢٦٠، ٣٤٥ - ج٢/١٦١، ٢٣١
٩٧	﴿جَعَلَ اللَّهُ الْكُتُبَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ﴾	ج٢/٩٨

- ١٠٠ ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ وَلَوْ أَعْجَبَكَ كَثْرَةُ الْخَبِيثِ﴾  
ج ١/ ٣٨٥
- ١٠٥ ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ لَا تَصُدُّكُمْ عَنْ صَلَّ إِذَا أَهْتَدَيْتُمْ﴾  
ج ٢/ ٢٠٩
- ١٠٧ ﴿فَأَخْرَجَ يَوْمَئِذٍ مَنَافِقَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَمَعُوا عَلَيْهِمْ الْأَوْلِيَاءَ﴾  
ج ٢/ ٧٠، ٢٣٥
- ١٠٩ ﴿إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾  
ج ٢/ ١٤٦
- ١١٢ ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ﴾  
ج ٢/ ٣٧٧
- ١١٤ ﴿رَبَّنَا أَنْزِلْ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا﴾  
ج ٢/ ٦٥
- ١١٥ ﴿فَمَن يَكْفُرْ بَعْدُ مِنكُم فإِنَّي أُعَذِّبُهُ﴾  
ج ٢/ ١٥٧
- ١١٦ ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ فَمَا كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾  
ج ١/ ٣٠٧
- ١١٧ ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي بِهِ أَنْ عَبُدُوا اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُمْ فِيهِمْ فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ أَنْتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾  
ج ١/ ٨٠ - ج ٢/ ٩٩، ١٤٣، ١٤٥، ٢٤٤١، ٢١٢، ١٤٦
- ١١٨ ﴿إِنْ تُعَذِّبُهُمْ فَإِنَّهُمْ عَبَادُكَ﴾  
ج ١/ ٢٥٩ - ج ٢/ ٣٠٣
- ١١٩ ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾  
ج ٢/ ١٦٩
- سورة الأنعام (٦)**
- ١ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾  
ج ٢/ ١٥٤
- ٢ ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَهُ﴾  
ج ٢/ ٧٨
- ٦ ﴿مَكَانَهُمْ فِي الْأَرْضِ مَا لَوْ تَمَنَّكَ لَكَر﴾  
ج ١/ ٦٦، ٤٥٢
- ٨ ﴿وَقَالُوا لَوْلَا أُنزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةٌ﴾  
ج ١/ ٣٩٩
- ١٢ ﴿كَذَّبَ عَلَىٰ نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ لِيَجْزِيَكَ﴾  
ج ٢/ ٤٤
- ١٣ ﴿وَلَمْ يَأْتِ بِسُورَةٍ﴾  
ج ٢/ ٣٠١
- ١٥ ﴿قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾  
ج ٢/ ٣٣
- ١٧ ﴿وَإِنْ يَسْأَلْكَ بِحَبْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾  
ج ١/ ١٦٨، ٢٥٩

- ٢٠ ﴿الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ فَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ج٢/١٩٩
- ٢٣ ﴿ثُمَّ لَئِن كُنْتُمْ فَتِنْتُهُمْ لَآ أَنْ قَالُوا﴾ ج٢/٣٦٢
- ٢٥ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُكَ يُجَادِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ج٢/٣٥
- ٢٧ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وَقَعُوا عَلَى النَّارِ قَالُوا يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نَكَذَّبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونُ﴾ ج١/٣٨٥، ٥٠٠
- ٢٨ ﴿وَلَوْ رَدُّوهُمَا لَمَادُوا لِبَاسَهُمْ عَنهُ وَاتَّبَعُوا لَكَذِبُونَ﴾ ج١/٣٢٤، ٣٨٠
- ٢٩ ﴿وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ﴾ ج٢/١٣٨
- ٣٤ ﴿وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ الْأَمْرَسِيِّ﴾ ج١/٤٦١
- ٣٥ ﴿فَإِن أَسْتَعْطَمْتَ أَنْ تَبْنِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾ ج٢/٣٢٧
- ٣٨ ﴿وَلَا أُمَمٌ مَتَّعْنَاكُمْ مَا فرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ ج١/٤٦٠-ج٢/١٦٨
- ٤٠ ﴿أَغْبِرَ اللَّهُ تَدْعُونَ﴾ ج١/٥٧
- ٤٣ ﴿فَلَوْلَا إِذْ جَاءَهُمْ بَأْسُنَا تَضَرَّعُوا﴾ ج١/٣٩٩، ٤٠٠
- ٥٩ ﴿وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَدْرِسُهَا وَلَا رَطْبٍ وَلَا يَابِسٍ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ ج١/١٧٦، ٤٥٩، ٤٦٠
- ٦٨ ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا﴾ ج٢/١٧٦
- ٧١ ﴿وَأْمُرْنَا لِلْإِسْلَامِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ج١/٣٢٩
- ٧٥ ﴿وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَلِيَكُونَ مِنَ الْمُوقِنِينَ﴾ ج١/٣٣٨، ٥٤
- ٧٨ ﴿هَذَا رِيبِي﴾ ج١/٥٤
- ٨٠ ﴿أَتَحْتَجِبُونِي﴾ ج٢/٢٩٠
- ٨١ ﴿وَلَا تَخَافُوا أَكْفَرَكُمْ أَشْرِكْتُمْ﴾ ج١/٥٥-ج٢/٢٥٤
- ٨٤ ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ إِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ كُلًّا هَدَيْنَا وَكُلًّا هَدَيْنَا﴾ ج١/٣٠١-ج٢/٢٠٣
- ٩٠ ﴿قُلْ لَآ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ج١/٣٦٣
- ٩٤ ﴿وَمَا تَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءَ لَقَدْ نَقَطَ بَيْنَكُمْ وَضَلَّ عَنْكُمْ مَا كُنْتُمْ زَعُمُونَ﴾ ج٢/١٦٧، ٢٦٠

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٩٥	﴿إِنَّ اللَّهَ فَالِقُ الْغَيْبِ وَالنَّوَىٰ ۗ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ ۗ ذَٰلِكُمْ اللَّهُ فَالِقَ الْوَقُوفِ﴾	ج١/٥٥ - ج٢/٢٥٩
٩٦	﴿وَجَعَلَ آيَاتٍ سَكَا وَالشَّمْسِ﴾	ج٢/١٠٤، ١٢٢، ١٦٢
٩٩	﴿فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبًا مُّزَاكِبًا وَمِنَ النَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانٌ دَانِيَةٌ وَجَنَّاتٍ مِّنْ أَعْنَابٍ﴾	ج٢/١٨٨
١٠١	﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	ج٢/٣٦٧
١٠٢	﴿ذَٰلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ﴾	ج٢/٢٣٠
١٠٩	﴿وَمَا يَشْعُرْكُمْ أَنهَآ إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾	ج١/٩٢، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٩٥ - ج٢/١٢٥
١١١	﴿وَلَوْ أَنهَآ زَلَّلْنَا إِلَىٰ هَيْبِهِمُ الْمَلَايِكَةَ ۖ وَكَلَّمَهُمُ النَّوَىٰ وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ يَبْهَلُونَ﴾	ج١/٣٧٨
١١٢	﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا ۖ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ ۖ فَذَرَهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ﴾	ج١/٣٩٥ - ج٢/٤٦
١١٣	﴿وَلِيَصْحَقَ إِلَيْهِ آفِيدَةٌ﴾	ج٢/٤٦
١١٤	﴿وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾	ج٢/١١٠
١١٩	﴿وَمَا لَكُمْ إِلَّا أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا دُكِرَ عَلَيْكُمْ ۖ فَوَيْلٌ لَّكُمْ﴾	ج٢/٣١٢
١٢١	﴿وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يَذْكَرْ أَشَدُّ اللَّهُ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ۖ وَأَطَعْتُمُوهُمْ لَئِن كُنْتُمْ تُحِبُّونَ﴾	ج١/١٦٧، ٣٥٣ - ج٢/١٣٤، ٣١٦
١٢٢	﴿أَوْ مَن كَانَ مَيِّتًا فَأَحْيَيْنَاهُ وَجَعَلْنَا لَهُ نُورًا يَمْشِي بِهِ فِي النَّاسِ ۚ كَمَن مَّثَلُهُ فِي الظُّلُمَاتِ لَيْسَ بِخَارِجٍ مِنْهَا﴾	ج١/٥٢ - ج٢/١٣٤
١٢٤	﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾	ج١/٢١٣ - ج٢/١٨٤
١٣٢	﴿وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا يَمْشُرُونَ﴾	ج٢/٢١٧



رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
١٣٤	﴿إِن مَّا تُوعَدُونَ لَآئِبٌ وَمَا أُنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ﴾	ج١/٤٤١
١٣٧	﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَبُ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ﴾	ج٢/٢٨٩
١٣٨	﴿حَرِّمَتْ طُهُورُهَا﴾	ج٢/٢٩٤
١٤٣	﴿يَنْتَوِي بِعَمِيرٍ﴾	ج٢/١٧٧
١٤٥	﴿أَوْ نِسَاءً أَهْلَ بَيْتِ اللَّهِ بِرِيءٍ﴾	ج٢/٣٠٧
١٤٩	﴿فَلَوْ شَاءَ لَهَدَيْنَاكُمْ﴾	ج١/٢٥٩
١٥٠	﴿فَإِنْ شَهِدُوا فَلَا تَشْهَدْ مَعَهُمْ﴾	ج١/٣٧٠، ٣٧١ - ج٢/٧٨، ٧٩، ٨٠، ٨١
١٥١	﴿قُلْ تَمَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ عَلَيْكُمْ أَن تَشْرَكُوا بِي شَيْئًا﴾	ج١/١٩٤، ١٩٥ - ج٢/٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
١٥٣	﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾	ج١/١٩٤، ١٩٥ - ج٢/٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
١٥٤	﴿ثُمَّ ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾	ج١/١٩٤، ١٩٥ - ج٢/٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١
١٥٨	﴿يَوْمَ بَأْسٍ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ لَا يَنْفَعُ نَفْسًا إِيْمَانُهَا إِذْ تَكَرَّرَ ءَامَنَتْ مِنْ قَبْلُ أَوْ كَسَبَتْ فِي إِيمَانِهَا خَيْرًا﴾	ج١/٣٦٤ - ج٢/١٦٤، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١
١٦٠	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَثْمَالِهَا﴾	ج٢/١٦٣
١٦٢	﴿وَحَيَاةٍ وَمَمَاتٍ﴾	ج٢/١٢٥
<b>سورة الأعراف (٧)</b>		
٣	﴿اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْنَا مِن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾	ج٢/٢٩٤
٤	﴿وَكَمْ مِّن قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا﴾	ج١/٢٥٥ - ج٢/٣٧٧، ٣٨٦
٩	﴿وَمَنْ حَفَّتْ مَوَازِينُهُ﴾	ج٢/١٤٥
١١	﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَاكُمْ ثُمَّ صَوَّرْنَاكُمْ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَكِيْنَ اسْجُدُوا لِآدَمَ﴾	ج٢/٣٧٦
١٢	﴿قَالَ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾	ج١/٣٦٨ - ج٢/٣٦١

- ١٦ ﴿قَالَ فِيمَا آغَايَيْتَنِي لِأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ج١/٢٢٩-ج٢/٢٣٨
- ١٧ ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَاكِرِينَ﴾ ج١/٢٣٩
- ٢٣ ﴿وَإِنْ لَرَأَوْا تَغْفِرَ لَنَا وَتَرْحَمَنَا لَتَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ج٢/٣١٦
- ٢٤ ﴿قَالَ أَهَيْطُوا بَعْضَكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوًّا وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ﴾ ج٢/١٤٩
- ٢٦ ﴿وَيَأْسُفُ أَلْفَوْا ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ ج٢/١٤٩
- ٢٧ ﴿يَنبَغِيءَ آدَمَ لَا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾ ج١/٣٦٥-ج٢/١٣٩
- ٣١ ﴿وَكَلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ج٢/٢٨١
- ٣٦ ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَاسْتَكْبَرُوا عَنْهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ﴾ ج٢/١٤٩
- ٣٨ ﴿قَالَ ادْخُلُوا فِي أُمَمٍ قَالَتْ أَخْرِجْنَهُمْ لِأَوْلَادِهِمْ رَبَّنَا هَؤُلَاءِ أَسْأَلُونَا﴾ ج١/٢٦٦، ٢٢٦
- ٤٢ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا نُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾ ج٢/١٤٩
- ٤٣ ﴿وَنُودُوا أَنْ تَتَّكُمُ الْجَنَّةُ﴾ ج١/٧٨
- ٤٤ ﴿وَنَادَى أَصْحَابُ الْجَنَّةِ قَهْلَ وَجِدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا﴾ ج١/٤٨٤-ج٢/١٦٢
- ٤٥ ﴿وَيَقُونَهَا يُوعَا﴾ ج١/٣١٧
- ٥٦ ﴿إِنْ رَحِمْتَ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ﴾ ج٢/١٦٣
- ٥٩ ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ﴾ ج١/٢٥٢، ٢٧٣
- ٧٢ ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ بِرَحْمَةٍ مِنَّا وَقَطَعْنَا دَابِرَ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَمَا كَانُوا مُؤْمِنِينَ﴾ ج١/٤٦١
- ٧٣ ﴿وَإِلَى ثَمُودَ أَخَاهُمْ صَالِحًا هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ ج٢/٧٨
- ٧٤ ﴿وَنَجَّيْنَاهُ مِنَ الْجِبَالِ يَوْمَئِذٍ﴾ ج٢/١٠٨

- ٨١ ﴿ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ﴾  
ج ٢/ ٢٩٤
- ٨٥ ﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا ﴾  
ج ١/ ١٤٤
- ٨٦ ﴿ وَادَّكُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا نَّكَرْتُمْ ﴾  
ج ٢/ ٣٧٥
- ٨٨ ﴿ أَوْ لَتَمُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا قَالَ أُولَئِكَ كَفِرِينَ ﴾  
ج ٢/ ٣١٦
- ٨٩ ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَمُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا ﴾  
ج ٢/ ٥
- ٩٤ ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا فِي قَرِيْبٍ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا آخَذْنَا أَهْلَهَا بِالْبَأْسَاءِ  
وَالضَّرِّهِمْ لَعَلَّهُمْ يَضُرَّعُونَ ﴾  
ج ١/ ٥٦، ٢١٠- ج ٢/ ٥
- ٩٥ ﴿ ثُمَّ بَدَلْنَا مَكَانَ السَّيِّئَةِ الْحَسَنَةَ حَتَّىٰ عَمَّوْا وَقَالُوا قَدْ مَسَّ  
آبَاءَنَا الضَّرَّاءُ وَالسَّرَّاءُ فَأَخَذْنَهُمْ بَعَثَ لَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾  
ج ٢/ ٥
- ٩٦ ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ ءَامَنُوا وَأَتَقُوا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنْ  
السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ وَلَكِنْ كَذَّبُوا فَأَخَذْنَهُمْ بِمَا كَانُوا  
يَكْسِبُونَ ﴾
- ٩٧ ﴿ أَفَأَمِنَ أَهْلَ الْقُرَىٰ أَنْ يَأْتِيَهُمْ بَأْسُنَا بَيِّنًا وَهُمْ نَائِمُونَ ﴾  
ج ١/ ٥٦، ج ٢/ ٥
- ٩٩ ﴿ أَفَأَمِنُوا مَكْرَ اللَّهِ فَلَا يُأْمَنُ مَكْرَ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ  
الْخَاسِرُونَ ﴾  
ج ١/ ٣٨٥
- ١٠١ ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا ﴾  
ج ٢/ ٢٢٥
- ١٠٢ ﴿ وَإِنْ وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ ﴾  
ج ١/ ٨٦، ٣٤٨
- ١٠٥ ﴿ حَقِيقٌ عَلَيْنَ أَنْ لَا نَقُولَ ﴾  
ج ١/ ٢٣١- ج ٢/ ٣٨٧
- ١٠٨ ﴿ وَنَزَعَ يَدُوْهُ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّظِيرِينَ ﴾  
ج ١/ ١٥٢
- ١٠٩ ﴿ قَالَ الْمَلَأُ مِنْ قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ﴾  
ج ٢/ ٥٣
- ١١٣ ﴿ إِنْ كُنَّا نَحْنُ الْعَلِيلِينَ ﴾  
ج ٢/ ١٤٦
- ١٢١ ﴿ قَالُوا ءَأَمَّنَّا رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾  
ج ٢/ ٢٢٧
- ١٢٢ ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾  
ج ٢/ ٢٢٧
- ١٢٣ ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ ءَأَمَّنْتُمْ بِهِ ﴾  
ج ١/ ٥١١
- ١٢٩ ﴿ قَالُوا أُوذِينَا مِنْ قَبْلِ أَنْ تَأْتِيَنَا ﴾  
ج ١/ ٧٣

- ١٣١ ﴿فَإِذَا جَاءَهُمْ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِيبِهِمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَىٰ وَمَنْ مَعَهُ أَلَا إِنَّمَا طَّيَّرَهُمْ عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾  
ج١/ ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٦٩
- ١٣٧ ﴿وَأَوْزَنَّا الْقَوْمَ الَّذِينَ كَانُوا يُسْتَضَمُّونَ مَشَرَفِ الْأَرْضِ وَمَعْرِبِهَا الَّتِي بَنَرَكْنَا فِيهَا وَنَمَتَ كَلِمَتُ رَبِّكَ الْحُسْقَىٰ عَلَىٰ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِمَا صَبَرُوا وَدَمَرْنَا مَا كَانَتْ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُ وَمَا كَانُوا يَتْرَشُونَ﴾  
ج١/ ٤٤٥
- ١٣٨ ﴿أَجْعَلْ لَنَا لِيْلَهَا كَمَا لَمْ ءَالِهَةٌ قَالَ إِنَّكُمْ قَوْمٌ يَجْهَلُونَ﴾  
ج١/ ٢٧٨
- ١٤٢ ﴿وَوَاعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾  
ج٢/ ٣٣٥
- ١٥٠ ﴿أَعِظْتَهُ أَمْرَ رَبِّكُمْ﴾  
ج٢/ ١٧٧
- ١٥١ ﴿رَبِّ أَغْفِرْ لِي﴾  
ج٢/ ٢٩٥
- ١٥٤ ﴿وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُوسَىٰ الْغَضَبَ أَخَذَ الْأَلْوَابُ وَفِي نُحْحَتِنَا هُدًى وَرَحْمَةً لِّلَّذِينَ هُمْ لِرَبِّهِمْ يَرْهَبُونَ﴾  
ج١/ ٣٣٠
- ١٥٥ ﴿وَإِخَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلًا﴾  
ج١/ ٤٢٠، ٤٩٩
- ١٥٧ ﴿أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾  
ج٢/ ٣٢٦
- ١٦٤ ﴿لِمَ تَعْطُونَ قَوْمًا اللَّهُ مَهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ﴾  
ج٢/ ٧٠
- ١٧٠ ﴿وَالَّذِينَ يَمَسِّكُونَ بِالْكَتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ﴾  
ج٢/ ١٥٠
- ١٧٢ ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾  
ج١/ ١٨٧، ٤٨٤، ٤٨٦
- ١٧٥ ﴿وَأَتَلَّ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي ءَاتَيْنَاهُ ءَايَاتِنَا فَأَنْسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾  
ج١/ ٣٧٩، ٣٨٤
- ١٧٦ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا﴾  
ج٢/ ١٣٧
- ١٧٧ ﴿سَلَّةً مَثَلًا لِّلْقَوْمِ﴾  
ج١/ ٢١٢
- ١٨٢ ﴿وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِءَايَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُمْ مِن حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ﴾  
ج١/ ٢١٢

- ج ٥٥ / ٢ ١٨٤ ﴿أُولَئِكَ يَنْفَكُوا مَا بَصَّحْتَهُمْ مِنْ جَنَّةٍ﴾
- ج ٥٥ / ١ - ج ٦٣ / ٢ ، ٦٤ ١٨٥ ﴿أُولَئِكَ يَنْظُرُوا قِيَامِي حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾
- ج ٥٠٠ / ١ - ج ١١٢ / ٢ ، ١٢٤ ١٨٦ ﴿مَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾
- ج ٣٨٠ ، ٣٢٥ / ١ ١٨٧ ﴿لا يَجْلِبُهَا لُوقِيهَا إِلا هُوَ﴾
- ج ٩٣ / ١ ١٩٣ ﴿سُورَةٌ عَلَيْهِمْ يُدْعَوْنَ أَن يَأْتُوا صِدْقًا﴾
- ج ٦٧ / ١ ١٩٤ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُدْعَوْنَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عَبَادُوا تَأْتِيكُمْ﴾
- ج ٩٧ / ١ ١٩٥ ﴿أَلَمْ يَأْتُوا بِنُجُوتٍ إِذْ أَمَرَهُمْ بِالْأَيْدِي يَبْطِشُونَ بِهَا﴾
- ج ٤٤٨ / ١ ١٩٩ ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾
- ج ٤٧٧ / ١ ٢٠٠ ﴿وَإِذَا يَنْزَعْنَاكَ مِنَ الْأَرْضِ فَلا يَسْأَلُونَكَ عَنْهُ﴾

## سورة الأنفال (٨)

- ج ٢٠٠ / ٢ ٥ ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾
- ج ٤٤١ / ١ ٦ ﴿كَأَنَّمَا يُسَافِرُونَ إِلَى الْمَمَوْتِ وَهُمْ يَنْظُرُونَ﴾
- ج ٣٢٦ / ٢ - ج ٣٧٨ / ١ ١٧ ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾
- ج ٦٥ / ١ ١٩ ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتِي﴾
- ج ٣٨٤ ، ٣٨١ ، ٣٨٠ / ١ ٢٣ ﴿وَلَوْ أَسْمَعْتَهُمْ لَتَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ﴾
- ج ٣٦٥ ، ٣٧٣ - ج ٧٢ / ٢ ، ٣٦٥ ٢٥ ﴿وَأَتَقُوا فِتْنَةَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾
- ج ١٤٨ / ١ ٢٦ ﴿وَأَذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ﴾
- ج ١٤٨ / ١ ٣٠ ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾
- ج ٣١٩ / ١ ٣٣ ﴿وَمَا كَانَتْ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾
- ج ٦٥ / ١ ٣٨ ﴿إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ﴾
- ج ٤٤٢ / ١ ٤١ ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ﴾
- ج ٣٧٧ / ١ ٤٣ ﴿وَلَوْ أَرَادْتُمْ كَثِيرًا لَفَاسَدْتُمْ وَلَكِنَّكُمْ فِي الْأَمْرِ﴾
- ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ﴾
- ج ٣٤٩ / ٢ ٥٠ ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَلَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةَ﴾
- ج ٣٠٩ / ١ ٥٤ ﴿وَكُلٌّ كَانُوا ظَالِمِينَ﴾

ج ١/٤٤٩، ٤٧٧	﴿وَأِمَّا تَحَارَبْتَ مِنْ قَوْمٍ حِيَانَةً﴾	٥٨
ج ٢/٩٤	﴿فَارْتَحِبْ حَسْبَكَ اللَّهُ﴾	٦٢
ج ٢/٣٠٩	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَادِقِينَ﴾	٦٥
ج ١/٣١٨، ١٥١-ج ٢/١٠٤	﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾	٦٧
ج ١/٤٣٠-ج ٢/٧٢	﴿لَوْلَا كِتَابٌ مِنْ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾	٦٨
ج ١/٦٥، ٣٦٤	﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾	٧٣

## سورة التوبة (٩)

ج ٢/٢١٨	﴿ثُمَّ لَمْ يَفْضُوكُمْ شَيْئًا﴾	٤
ج ٢/١٧٧، ٢٣٧، ٢٣٨	﴿وَأَقِمُّوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَلٍ﴾	٥
ج ١/٧٢-ج ٢/٧، ٢٤٤، ٣٠٦	﴿وَإِنْ أَمَدَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾	٦
ج ١/٤٣٥	﴿فَمَا اسْتَفْتَمُوا لَكُمْ فَاسْتَفْتِمُوهُمْ﴾	٧
ج ١/٣١٦	﴿كَيْفَ وَإِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ﴾	٨
ج ١/٧٣، ١٣٠	﴿أَلَا تُذُنُّونَ قَوْمًا نَكَرُوا أَيْمَانَهُمْ وُهِتُوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدُّكُمْ أَوْلَىٰ مَرَّةً أَخَشَوْهُمْ فَاَللَّهُ أَهَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ﴾	١٣
ج ٢/٢٣	﴿قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا وَمَسَاكِنُ تَرْضَوْنَهَا أَحَبَّ إِلَيْكُمْ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾	٢٤
ج ٢/٣٠٩	﴿حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾	٢٩
ج ٢/١٩٦، ٢٩٤	﴿يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ فَسَلِّمْهُمُ اللَّهُ أَنْ يُؤْفَكُونَ﴾	٣٠
	﴿أَتَحْكُدُوا أَعْيَابَهُمْ وَرُهَيْبَهُمْ أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ وَالْمَسِيحِ ابْنِ مَرْيَمَ وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا إِلَهًا وَاحِدًا لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ سُبْحَانَهُ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾	٣١
ج ٢/٣٦٠	﴿وَيَأْتِي اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ نُورُهُ﴾	٣٢

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٣٣	﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾	ج١/ ٣٨٥
٣٦	﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا وَقَدِيلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾	ج٢/ ١٠٨، ٢٢٢
٣٨	﴿أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ فَمَا مَتَّعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ﴾	ج١/ ٩٩، ٢٦٨، ٤٥٦، ٤٥٧
٣٩	﴿وَلَا تَضُرُّوهُ شَيْئًا﴾	ج١/ ٦٥- ج٢/ ٢١٩
٤٠	﴿إِلَّا تَضُرُّوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَائِبَ اثْنَيْنِ إِذْ هَا فِي الْفَارِ﴾	ج١/ ٦٥، ١٠٤، ١٣٥، ١٤٤، ١٤٨
٤٧	﴿وَلَا وَضَعُوا﴾	ج٢/ ٢٦٣
٥٢	﴿قُلْ هَلْ تَرْضَوْنَ بِنَا إِلَّا إِحْدَى الْحُسَيْنَيْنِ﴾	ج٢/ ٣٤٠
٦١	﴿وَمَنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾	ج١/ ٤٦٦
٦٢	﴿يَخْلِفُونَ بِاللَّهِ لَكُمْ لِيُضَوِّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ الْحَقُّ أَنْ يُرِضُوهُ﴾	ج١/ ٧٣، ٣٢٢- ج٢/ ٢٣، ٢٤٣
٦٩	﴿وَحَضَّمْتُمُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	ج٢/ ٢٠٢
٧١	﴿أَوَلَيْكَ سِرِّمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾	ج١/ ٢٢٣- ج٢/ ٣٤٥
٨٢	﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾	ج٢/ ٢٩٨
٩٢	﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلُوا لِيْتَخِذَهُمْ فُتًى لَّا أُجِدُّ مَا أَحْمِلُكُمْ عَلَيْهِ تَوَلَّوْا﴾	ج١/ ١٦٢- ج٢/ ٣١١
١٠٣	﴿حُذِّرْنَ مِنْ أَمْرِهِمْ صَدَقَةٌ تَطْهَرُهُمْ وَتُرْكِيهِمْ﴾	ج٢/ ٦٥
١٠٦	﴿وَأَخْرَجُوا مُرَجِّحِينَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَبُوءُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾	ج١/ ١١٨
١٠٧	﴿إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَ﴾	ج١/ ٦٦
١٠٨	﴿لَمَسْجِدٍ أُتِيَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوْلَىٰ يَوْمٍ﴾	ج١/ ٤٥٥- ج٢/ ٢٦٢
١٠٩	﴿أَفَمَنْ أَسْسَكَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَىٰ﴾	ج٢/ ٢٦٢

﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ وَالْمُحْسِنُونَ وَالْمُؤْمِنُونَ الْمُؤْتِقُونَ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْحَقِّ وَالْحَقَّ اتَّبَعُوا﴾ ج ١/٥٠٦ - ج ٢/٣٠٣

﴿وَمَا كَانُوا يَسْتَغْفِرُونَ لَهُمْ أَوْ يَكُونُوا كَافِرِينَ﴾ ج ١/٢٣٧

﴿حَتَّىٰ إِذَا صَافَقْتُمْ الْقُرُونِ فَسَوْفَ يَكُونُ خِزْيًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا﴾ ج ١/١٩٣، ٤٣٦  
 ﴿أَنْفُسُهُمْ وَظَنُّوا أَن لَّا مَلْجَأَ مِنَ اللَّهِ إِلَّا إِلَيْهِ ثُمَّ تَابَ عَلَيْهِمْ﴾

﴿وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ ج ١/٣٦٥

﴿عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَؤُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ ج ١/٤٣٦ - ج ٢/٧٨

### سورة يونس (١٠)

١ ﴿الرَّ تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ ج ١/٢٥٧

٢ ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾ ج ٢/٧٩، ٢٥٧

١٠ ﴿وَأَخْرَجُوا دَعْوَانَهُمْ أَنَّ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ ج ١/٧٩

١٢ ﴿وَإِذَا سَأَلَ الْإِنْسَانَ الْعُمْرُ دَعَانَا لِجَنبِهِ أَوْ﴾ ج ١/٣٢٤

١٥ ﴿قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ﴾ ج ١/٤٣٦

٢١ ﴿إِذَا لَهُمْ مُكْرَفٌ مَّا يَأْتِيَانَا﴾ ج ١/١٥٢ - ج ٢/٩٣

٢٢ ﴿هُوَ الَّذِي يُسَوِّرُكُمْ﴾ ج ٢/١٧٥

٢٧ ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا السَّيِّئَاتِ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا وَتَزْهَمُهُمْ ذَلَّةٌ مَّا﴾ ج ٢/٢٥، ٢٠٢

لَمْ يَنْفَعِهِمْ مِنْ اللَّهِ مِنْ عَاصِرٍ كَأَنَّمَا أَغْشِيَتْ وُجُوهُهُمْ قِطْعًا مِنْ آبِلٍ مُظْلِمًا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾

٣١ ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ ج ٢/٢٦٠

٣٧ ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَىٰ﴾ ج ١/٧٣، ٤٠، ٢٤٢، ٣٧٩

٤٢ ﴿وَيَوْمَهُمْ مَن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ ج ٢/٢٠٩

٤٤ ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الشَّاكِرِينَ﴾ ج ١/٤٤٣

٥١ ﴿أَتَمَّرُوا إِذَا مَا وَقَعَ عَامِنُمْ بَدِيعًا﴾ ج ١/١٩٦، ٥٥ - ج ٢/٣٥١

٥٣ ﴿وَيَسْتَعِزُّونَكَ أَهْلَ الْقُرْآنِ هُوَ قَوْلُ إِي وَرَبِّي إِنَّهُمْ لَكَاظِمُونَ وَمَا أَنْشَدُوا بِمِثْرِ خَيْبَرٍ﴾ ج ١/١٣٨

﴿بِمِثْرِ خَيْبَرٍ﴾



- ٥٨ ﴿قُلْ بِفَضْلِ اللَّهِ وَرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا يَجْمَعُونَ﴾ ج١/٣٣٩، ٣٤٢
- ٦١ ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَنْ رَبِّكَ مِنْ شَيْءٍ لَدَّرَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَلَا أَصْغَرَ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرَ﴾ ج١/٣٥٩
- ٦٢ ﴿أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ﴾ ج١/١٢٩
- ٦٥ ﴿وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْوَسْةَ لِلَّهِ جَبِيماً﴾ ج٢/١٦، ٥٤
- ٦٨ ﴿إِنْ عِنْدَكُمْ مِنْ سُلْطَانٍ بِهَذَا﴾ ج١/٦٦
- ٧١ ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ ج١/٥٠١
- ٧٤ ﴿فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا﴾ ج٢/٢٢٥
- ٧٧ ﴿قَالَ مُوسَى أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءَكُمْ أَسِحْرٌ هَذَا﴾ ج٢/٥٤، ٣٠٩
- ٨١ ﴿قَالَ مُوسَى مَا جِئْتُكُمْ بِالسِّحْرِ﴾ ج١/٤٢٩
- ٨٨ ﴿رَبَّنَا إِنَّكَ مَأْتِيَةٌ وَعَوْرَتٌ وَمَلَأْمٌ رَبِّنَا وَأَمْوَالٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا رَبَّنَا لِيُضِلُّوا عَن سَبِيلِكَ رَبَّنَا اطْمِسْ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَاشْدُدْ عَلَى قُلُوبِهِمْ فَلَا يُؤْمِنُوا﴾ ج١/٣٢٧
- ٩٠ ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِهِ بَنُو إِسْرَائِيلَ﴾ ج١/٥٠٨
- ٩٦ ﴿إِنَّ الَّذِينَ حَقَّتْ عَلَيْهِمْ كَلِمَتُ رَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ج١/٣٧٢
- ٩٧ ﴿وَلَوْ جَاءَتْهُمْ كُلُّ آيَةٍ حَتَّى يَرَوْا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾ ج١/٣٧٢
- ٩٨ ﴿فَلَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ آمَنَتْ فَنَفَعَهَا إِيمَانُهَا إِلَّا قَوْمَ يُونُسَ﴾ ج١/٤٠٠، ٤٠١
- ٩٩ ﴿لَأَمِّنَ مِنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً﴾ ج٢/١١٠

## سورة هود (١١)

- ١ ﴿الرَّ كَتَبَ أَحْكَمَتْ مَا يُنْفَخُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ﴾ ج١/٢٥٧
- ٣ ﴿وَإِنْ قَوْلُوا فَإِنَّ أَخَافَ عَلَيْكُمْ﴾ ج٢/٣٥٢
- ٧ ﴿يَسْبُلُكُمْ أَنْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ ج٢/٥٧
- ٨ ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ ج١/١٢٨-١٩٥
- ١٩ ﴿وَيَسْغُوتُهَا عِوَجًا﴾ ج٢/٢٢٠

- ٢٨ ﴿فَعَيَّنْتَ عَلَيْنَا﴾ ج٢/٣٨٧
- ٣١ ﴿وَلَا أَقُولُ لِلَّذِينَ تَزْدِرِي أَعْيُنُكُمْ لَنْ يُؤْتِيَهُمُ اللَّهُ خَيْرًا﴾ ج١/٣٢٦
- ٣٤ ﴿وَلَا يَنْفَعُكُمْ نُصْحِي إِنْ أَرَدْتُ أَنْ أَنْصَحَ لَكُمْ إِنْ كَانَ اللَّهُ يُرِيدُ أَنْ يُغْوِيَكُمْ﴾ ج٢/٢٨٤
- ٣٨ ﴿وَكَلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ مَلَأَ مِنْ قَوْمِهِ سَخِرُوا مِنْهُ﴾ ج١/٣١٢
- ٤١ ﴿وَقَالَ أَزْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ نَجْرِيهَا وَمُرْسَتْهَا إِنْ رَأَى لَعْفُورٌ رَجِيمًا﴾ ج١/٢٦٨
- ٤٢ ﴿وَأَدَّي نُوْحٌ أَبْنَهُ وَكَانَ فِي مَعْرَلٍ يَبْنِي أَزْكَبَ مَعَنَا﴾ ج٢/٥١
- ٤٣ ﴿لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ﴾ ج٢/١٩٥
- ٤٥ ﴿وَأَدَّي نُوْحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ أَبْنِي مِنْ أَهْلِي﴾ ج١/٢٥٥ - ج٢/٥١
- ٤٦ ﴿قَالَ يَنْتُوْحُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ ج٢/٢٦٥
- ٤٧ ﴿وَالَا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمَنِي أَكُنْ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ ج١/٦٥ - ج٢/٣١٦
- ٤٨ ﴿قِيلَ يَنْتُوْحُ أَهْطِ بِسَلْمٍ﴾ ج١/١٧٢، ١٨١
- ٥٣ ﴿وَمَا نَحْنُ بِبَارِكِي الْهَمَلْنَا عَنْ قَوْلِكَ﴾ ج١/٢٣٧
- ٥٧ ﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقَدْ أَبْلَغْتُكُمْ﴾ ج٢/٣٢٨
- ٦٠ ﴿وَأَتَيْمُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ج٢/١٢٠
- ١٦ ﴿وَإِنِّي نَمُوْدُ أَخَاهُمْ صَالِحًا قَالَ يَقَوْمِ أَعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَاسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَإِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُجِيبٌ﴾ ج٢/٧٨
- ٦٦ ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِيذٍ﴾ ج٢/١٦٩
- ٦٩ ﴿وَلَقَدْ جَاءَتْ رُسُلُنَا إِبْرَاهِيمَ بِالْبَشْرَى قَالُوا سَلَمْنَا﴾ ج١/٨٣ - ج٢/١٥، ٢٧١
- ٧١ ﴿وَمِنْ وَرْدِهِ إِسْحَاقُ يَمْقُوبُ﴾ ج٢/١٢٦
- ٧٢ ﴿وَهَذَا بَعْلَى شَيْخًا﴾ ج١/٣٣٣ - ج٢/٧١، ١١٠، ٢٢٢، ٢٣٦، ٣٣٧
- ٧٤ ﴿فَلَمَّا ذَهَبَ عَنْ إِبْرَاهِيمَ الرَّوْعُ وَجَاءَتْهُ الْبَشْرَى مُجْدِلًا﴾ ج١/٤٠٧

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٧٦	﴿وَأَنبِئْهُمْ أَنبِئْهُمْ عَذَابَ عَذَابٍ غَيْرَ مَرْدُودٍ﴾	ج ١٢ / ٢
٧٨	﴿هَتُونَ لَنَا بِنَانِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾	ج ١٤٣ / ٢
٨١	﴿وَلَا يَلْفَيْتُمْ مِنكُم أَحَدٌ إِلَّا أَمْرًا نَّكَ﴾	ج ٢٦٥ ، ٢٦٤ ، ٦٨ / ٢
٨٧	﴿أَسْأَلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾	ج ١٨٢ / ٢
١٠٥	﴿فَمِنْهُمْ شَقِيقٌ وَسَعِيدٌ﴾	ج ٤٠٨ / ١
١٠٧	﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾	ج ٣٣٠ / ١
١١١	﴿وَإِنَّ كَلَامَنَا لَيُوقِنْتُمْ﴾	ج ٢٥٦ / ٢ - ٤٠٨ ، ٨٧١ / ١
١١٦	﴿وَأَنبِئِ الَّذِينَ ظَلَمُوا مَا أَتْرَفُوا فِيهِ﴾	ج ٤٤٠ / ١

### سورة يوسف (١٢)

٢	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾	ج ٥ / ١ - ج ٣٤٩ / ٢
٧	﴿لَقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّالِفِينَ﴾	ج ٣٤٤ / ١
٨	﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا﴾	ج ٢٣ / ٢
١٠	﴿يَلْفَيْتُهُ بَعْضَ السَّيَّارَةِ﴾	ج ١٦٣ / ٢
١٣	﴿قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنَّ تَذْهَبُوا بِهِ﴾	ج ٣٤٣ / ١
١٤	﴿قَالُوا لَئِن أَكَلَهُ الذَّرْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾	ج ١٥٧ / ١ - ج ١٥٥ / ٢
١٧	﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَّنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾	ج ٣٨٥ / ١
١٨	﴿فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾	ج ٣٠٥ ، ٢٨٨ ، ٢١٦ / ٢
٢٠	﴿وَكَاثِبُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾	ج ٣٨٣ ، ١٩٧ / ٢
٢٣	﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ قَالَ مَعَاذَ اللَّهِ﴾	ج ٣٣٦ / ١
٢٥	﴿وَالْفَيَّاسِ سَيِّدَهَا لَدَا الْبَابِ﴾	ج ٢٤٩ / ١
٢٦	﴿إِنْ كَانَتْ فَيِّصُكُمْ قَدْ مِنْ قَبْلِ فَصَدَقَتْ وَهُوَ مِنَ الْكَذِبِينَ﴾	ج ٢٦٠ / ١
٢٧	﴿وَإِنْ كَانَتْ فَيِّصُكُمْ قَدْ مِنْ دُبُرٍ فَكَذَبَتْ وَهُوَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾	ج ٢٦٠ / ١
٢٩	﴿يُوسُفَ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا﴾	ج ٥١٧ ، ٥٩ / ١ - ج ٣١٨ / ٢
٣٠	﴿قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا﴾	ج ٢٩٤ / ٢

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٣١	﴿وَقُلْنَ حَسْبُ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾	ج١/٢٠٠، ٤٣٦ - ج٢/٢٦٢، ٣٨٩، ٣٦٧
٣٢	﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُتُنِي فِيهِ لَسَجَنَّ وَلَيْكُونَا مِنَ الصَّغِيرِينَ﴾	ج١/٢٦٦، ٤١٠، ٤٧٦، ٥١٦ - ج٢/٢٩٤
٣٣	﴿قَالَ رَبِّ السَّجُنُ أَحَبُّ إِلَيَّ وَمَا يَدْعُونَنِي إِلَيْهِ وَإِلَّا تَصْرِفْ عَنِّي كَيْدَهُنَّ أَصْبُ إِلَيْنَّ﴾	ج١/٦٥، ١٣٧
٣٥	﴿ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَجُتُهُ﴾	ج٢/٣٦، ٤٤، ٥٠، ٦٩، ١٤٢، ٢٤٢، ١٥٩
٤٣	﴿إِنْ كَثُرَ لِلرِّيَاءِ تَعْبُرُونَ﴾	ج١/٣٣٠ - ج٢/٨٣
٤٥	﴿أَنَا أَنْبِئُكُمْ بِتَارِيحِهِ فَأَرْسِلُون﴾	ج٢/٣٣٠
٦٤	﴿قَالَ هَلْ ءَامَنُكُمْ عَلَيْهِ إِلَّا كَمَا ءَامَنُتُمْ عَلَىٰ أَحْيَوتِمْ قَبْلُ فَاللَّهُ خَبِيرٌ حَفِظًا وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾	ج١/١٧٤
٦٥	﴿هَدِيُوهُ بِضُغْمُنَا رَدَّتْ إِلَيْنَا﴾	ج١/٢٧٢
٧٧	﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُ مِنْ قَبْلُ﴾	ج١/٢٥٩ - ج٢/٣٠٢
٧٨	﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا﴾	ج١/٣١٩
٨٠	﴿وَمِنْ قَبْلُ مَا فَرَقَ شَرُّهُ فِي بُؤْسَةٍ﴾	ج١/٤٥٣
٨٢	﴿وَسْتَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا وَالْعَيْرَ الَّتِي أَقْبَلْنَا فِيهَا﴾	ج١/٤٥١ - ج٢/٩٢، ٢٩٤
٨٣	﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ عَسَىٰ اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنِي بِهِمْ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ﴾	ج٢/٢٨٨
٨٥	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفَتَوْا تَذَكَّرُ يُوسُفُ﴾	ج١/١٣٥، ٣٤٦ - ج٢/٢٧١، ٣١٣
٨٦	﴿قَالَ إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحُرِّيَّ إِلَى اللَّهِ﴾	ج١/٤٤٤، ٤٩٧
٩٠	﴿أَوَلَيْكَ لَأَنْتَ يُوسُفُ إِنَّهُ مِنْ بَنِي وَيَصِيرَ فَإِنَّ اللَّهَ﴾	ج١/٤٨٩ - ج٢/١٢٥، ٣٨٨
٩١	﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ ءَاتَرَكَ اللَّهُ عَلِيمًا﴾	ج١/٢٧٣، ٣٥١ - ج٢/٣١٢
٩٢	﴿قَالَ لَا تَتْرِبَ عَلَيْكُمْ أَيُّومٌ﴾	ج١/٣٥٥ - ج٢/١٩٥
١٠٠	﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهُ عَلَى الْعَرْشِ وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾	ج١/١٧٦، ١٨٥ - ج٢/٧٨، ٣٧٣

- ١٠٥ ﴿يَمْرُوتَ عَلَيْهَا وَهَمَّ عَنْهَا مَغْرُضُونَ﴾ ج١/١٧٠، ٢٩٠  
 ١٠٩ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَيَنْظُرُوا وَلَدَارِ الْأَخْيَرَةِ خَيْرٌ﴾ ج١/٥٥-ج٢/٢٢٤، ٢٩٨

## سورة الرعد (١٣)

- ٢ ﴿كُلُّ نَفْسٍ لِرَبِّهَا شَاكِرَةٌ﴾ ج١/٣٢٤  
 ٦ ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَقْفَرٍ لِّلنَّاسِ عَلَى ظُهُبِهِمْ﴾ ج١/٢٢٩  
 ١٢ ﴿يُرِيكُمْ آلَافَ حُوفًا وَّطَمَعًا﴾ ج٢/٢١٩  
 ١٦ ﴿هَلْ يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ أَمْ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَةُ وَالنُّورُ أَمْ جَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ ج١/٩٧، ٤٩٠  
 ٢٣ ﴿وَاللَّيْلِيكُمُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِنَّ مِنْ كُلِّ بَابٍ﴾ ج٢/٣٥، ٣٠٧، ٣٠٩  
 ٢٤ ﴿سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ﴾ ج٢/٣٥، ٣٠٧، ٣٠٩  
 ٣٠ ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾ ج٢/٣٢٧  
 ٣١ ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ أَوْ قُطِعَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ كَلِمٌ بِهِ الْأَمْوَالُ لَبِئْسَ الْأَمْرُ جَمِيعًا أَفَلَمْ يَأْتِ الْبَشَرِ الْأَمَانُ أَنْ لَوْ بَشَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا وَلَا يَزَالُ الَّذِينَ كَفَرُوا تُصِيبُهُمْ بِمَا صَنَعُوا قَارِعَةٌ أَوْ تَحُلُّ قَرِيبًا مِنْ دَارِهِمْ حَتَّى يَأْتِيَ وَعْدُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾ ج٢/٣٢٧  
 ٣٣ ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ﴾ ج١/٥١، ٥٦  
 ٣٥ ﴿أَكُلُّهَا دَائِمٌ وَظُلْمًا﴾ ج٢/٣٠٤  
 ٤١ ﴿وَاللَّهُ بِعَمَلِكُمْ لَاقِظٌ لَّا يَغْفِرُ﴾ ج٢/١٥٥  
 ٤٣ ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ﴾ ج١/١٧٦-ج٢/٨٣، ٣٥٨

## سورة إبراهيم (١٤)

- ٩ ﴿فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَنْوَابِهِمْ﴾ ج١/٢٦٧  
 ١٠ ﴿أَفَى اللَّهِ شَاكٌ﴾ ج٢/٨٩، ٢١٣  
 ١٢ ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نَتَوَكَّلَ عَلَى اللَّهِ﴾ ج١/٨٢  
 ١٦ ﴿مَاءٍ مَكِيدٍ﴾ ج٢/٢٣١  
 ٢١ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْنَا أَجْرُنَا أَمْ صَبَرْنَا مَا لَنَا مِنْ مَّحْبِبٍ﴾ ج١/٩٢

- ٢٥ ﴿تُؤْتِي أَكْثَرَهَا كُلِّ حِينٍ﴾ ج٢/١٦٥
- ٣١ ﴿قُلْ لِمَ بَادَى الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ ج١/٣٤٠-ج٢/٣١٨
- ٣٧ ﴿فَاعْمَلْ أَعْدَةَ مِنَ النَّاسِ تَهْوِي إِلَيْهِمْ﴾ ج١/١٣٨
- ٣٩ ﴿إِنَّ رَبِّي لَسَمِيعُ الدَّلِيلِ﴾ ج١/٣٤٣
- ٤٢ ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفْلًا﴾ ج١/٣٦٥، ٧٢/٢-ج٢/٣٦٥
- ٤٤ ﴿وَأَنْذِرِ النَّاسَ يَوْمَ يَأْتِيهِمُ الْعَذَابُ رَبَّنَا أَخِرْنَا إِنَّكَ أَجْلَى قَرِيبٍ يُحِبُّ دَعْوَتَكَ وَتَتَّعِبُ الرَّسُلَ﴾ ج٢/٥٨، ٣٢٥
- ٤٥ ﴿وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ ج٢/٥٠
- ٤٦ ﴿وَإِنْ كَانَتْ مَكْرُمُهُمْ لَنَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ﴾ ج١/٣٢٣
- ٥٢ ﴿هَذَا بَلَّغٌ لِلنَّاسِ﴾ ج٢/٣٠٣

## سورة الحجج (١٥)

- ٢ ﴿رُبَّمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ ج١/٢١٧، ٢٢١، ٤٤٤
- ٤ ﴿وَمَا أَمْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ ج١/٥٠٧-ج٢/٧٤
- ٧ ﴿لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلَكِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ ج١/٤٠١
- ٦ ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ ج١/٣٦٩
- ٣٠ ﴿سَجَدَ الْمَلَكِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ ج١/٣٠٠-ج٢/١٦٠
- ٣٩ ﴿يَا أَغْوِيْنِي﴾ ج١/٤٣١
- ٤٢ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلَّا مَنِ اتَّبَعَكَ﴾ ج٢/٢٦٤
- ٥١ ﴿وَتَبَيَّنَتْ عَنْ حَنِيْفٍ إِبْرَاهِيمَ﴾ ج٢/١٥
- ٥٢ ﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾ ج٢/١٥
- ٦٥ ﴿فَأَشْرَبُوا بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِنَ اللَّيْلِ وَاتَّبَعْتَ أَيْدِيَهُمْ وَلَا تَلْمِزُهُمْ مِنْكُمُ أَحَدٌ وَامْتَصُوا حَيْثُ تَوَمَّرُونَ﴾ ج٢/٢٦٥
- ٩٤ ﴿فَأَصْدَعُ بِمَا تَوَمَّرُوا وَعَرَضَ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ ج١/٤٥١-ج٢/٢٢٥

## سورة النحل (١٦)

- ٥ ﴿وَالَّذِينَ خَلَقْنَا لَكُمْ فِيهَا دِفًا﴾ ج٢/٧، ٣٠١

- ٢١ ﴿أَيَّانَ يَبْعَثُونَ﴾ ج٢/ ١١١
- ٢٤ ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنزِلَ رُكُوعًا قَالُوا اسْطِجِرُوا الْاُولَئِكَ﴾ ج٢/ ٢٧١
- ٢٦ ﴿فَأَنَّى اللَّهُ بُنِيَ نَهُمْ﴾ ج٢/ ٢٩٣
- ٣٠ ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا﴾ ج٢/ ٢٧٦، ٣٣٠
- ٣٢ ﴿ادْخُلُوا الْجَنَّةَ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ج١/ ١٧٣
- ٣٥ ﴿فَهَلْ عَلَى الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ ج١/ ٤٩٠
- ٤٣ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحي إِلَيْهِمْ فَتَتْلُوا مِنْهُ لَذِكْرٍ لِيَنْتَبِهُوا لَأَكْثُرُ لَا تَعْمَلُونَ﴾ ج٢/ ٢٩
- ٤٤ ﴿بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ ج١/ ٣٢١- ج٢/ ٢٩
- ٥٠ ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ ج٢/ ٢٩٤
- ٥٣ ﴿وَمَا بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾ ج١/ ٤٣٥
- ٥٧ ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ ج٢/ ٣١
- ٦٢ ﴿لَا جُرْمَ أَنْ هُمْ النَّارِ وَأَنْتُمْ مُقَرَّبُونَ﴾ ج١/ ٣٥٦
- ٦٨ ﴿وَأَوْحَىٰ رَبُّكَ إِلَى النَّعْلِ أَنْ اتَّخِذْ مِنَ اللَّيَالِ يَوْمًا﴾ ج١/ ٧٩
- ٧٢ ﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ ج١/ ٣٢٠
- ٧٧ ﴿وَمَا أَمْرُ السَّاعَةِ إِلَّا كَلَمْحِ الْبَصَرِ أَوْ هُوَ أَقْرَبُ﴾ ج١/ ١٢٤
- ٨١ ﴿وَجَعَلَ لَكُمْ سَرَابِيلَ تَقِيكُمُ الْحَرَّ﴾ ج١/ ٣٠١، ٣٣٠
- ٨٨ ﴿يُزِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ الْعَذَابِ﴾ ج٢/ ٣٣٩
- ٩١ ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ﴾ ج٢/ ٢٩٤
- ٩٢ ﴿أَنْ تَكُونَ أُمَّةٌ مِنْ أُمَّةٍ﴾ ج٢/ ١٤٣، ١٤٧
- ٩٥ ﴿إِنَّمَا عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ج١/ ٤٤١
- ٩٦ ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ ج١/ ٤٢٧
- ٩٨ ﴿وَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾ ج٢/ ٣٧٦
- ١٠١ ﴿وَإِذَا بَدَأْنَا بِآيَةٍ مَكَانًا آيَةً وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَكِّيهِمْ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفَرِّقٌ﴾ ج٢/ ٢٢

- ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ﴾ ج ٢/٣٠٢  
 ﴿وَلَنْ رَبِّكَ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ج ١/٢٧٣، ٣٤٣-ج ٢/٢٧٨  
 ﴿وَلَنْ عَاقِبَتُهُمْ فَمَا قَبِلُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ ج ٢/٣٧٦

## سورة الإسراء (١٧)

- ١ ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ ج ١/١٣٦، ٤٥٥  
 ٧ ﴿إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ ج ١/٣٢٤  
 ١٣ ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِفَةً﴾ ج ١/٣٠٢  
 ٢١ ﴿أَنْظِرْ كَيْفَ نَفَّسْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ ج ١/٤٧٩-ج ٢/٢٥٠  
 ٢٣ ﴿إِنَّمَا يَلْفَنُّ عِنْدَكَ الْكِبَرُ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ ج ١/٣١٣، ٥١٠  
 ٣٢ ﴿وَلَا تَقْرَأُوا الزِّقِّ إِنَّهُ كَانَ قَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾ ج ٢/٢٨٢  
 ٣٦ ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ ج ١/٣٠٨-ج ٢/١٤٩، ٢٥٥  
 ٣٧ ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ ج ٢/١٠٥  
 ٤٠ ﴿أَفَأَصْفَاكُمْ رَبُّكُم بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنْتًا﴾ ج ١/٥٧، ٤٩٠  
 ٥٢ ﴿يَوْمَ يَدْعُوكُمْ فَتَسْتَجِيبُونَ بِحَمْدِهِ وَتَقُولُونَ إِنْ لَيْتَنَّا إِلَّا قِيلًا﴾ ج ١/٦٦، ١٧٣  
 ٥٣ ﴿وَقُلْ لِيَعْبُدِيَ يَقُولُوا﴾ ج ٢/٣١٨  
 ٥٩ ﴿وَمَا مَنَعَنَا أَنْ نُرْسِلَ بِالْآيَاتِ إِلَّا أَنْ كَذَّبَ بِهَا الْأَوَّلُونَ﴾ ج ١/٣٧٢  
 ٦٢ ﴿قَالَ أَرَأَيْتَكَ هَذَا الَّذِي كَرَّمْتَ عَلَيَّ﴾ ج ١/٢٨٣  
 ٦٥ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكِيلًا﴾ ج ٢/٢٦٤  
 ٦٧ ﴿فَلَمَّا جَنَّكُمُ إِلَى اللَّيْلِ أَعْرَضْتُمْ﴾ ج ١/٤٠٧  
 ٧٣ ﴿وَلَنْ كَاثِرًا يَغْفِرُونَكَ مِنَ الَّذِينَ أَوْعَيْنَا إِلَيْكَ﴾ ج ١/٦٨-ج ٢/٣٤٤  
 ٧٤ ﴿وَوَلَوْلَا أَنْ تَبَنَّكَ﴾ ج ١/٧٤  
 ٧٥ ﴿إِذَا لَدَقْنَاكَ لِيُنْفَخَ الْحَيَوَاتُ وَضِعْفَ الْمَمَاتِ﴾ ج ٢/٢٩٤  
 ٧٦ ﴿وَرِذَا لَا يَلْبَثُونَ خَلْقَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ج ١/٦٥



- ٧٨ ﴿أَفِرَّ الصَّلَاةَ لِذُلُولِكِ السَّنَنِ إِلَى عَسَقِ الْأَيْلِ﴾ ج١/٣٢٥
- ٧٩ ﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾ ج١/١١٤، ٢٤٦ - ج٢/٢١٧
- ٨٢ ﴿وَنَزَّلَ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَرْيَدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾ ج١/١١٤
- ٨٤ ﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِ فَرِيضَتُكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَىٰ سَبِيلًا﴾ ج١/٣٠٨
- ٨٨ ﴿قُلْ لَئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ ج٢/٢٩٢
- ٩٣ ﴿حَتَّىٰ نُنزِّلَ عَلَيْكَ كِتَابًا مِّنْ قُرْآنٍ مَّجِيدٍ﴾ ج٢/١٥٢، ٧٠
- ٩٩ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ قَادِرٌ عَلَىٰ أَنْ يَخْلُقَ مِثْلَهُمْ﴾ ج٢/٣٥٨
- ١٠٠ ﴿قُلْ لَوْ أَنْتُمْ تَعْلَمُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي إِذًا لَأَمْسَكْتُمْ خَشْيَةَ الْإِنْفَاقِ﴾ ج١/٣٨٠، ٣٩٠ - ج٢/٣٠٦
- ١٠٩ ﴿وَيَحْشُرُونَ لِلذَّقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ ج١/٣٢٤
- ١١٠ ﴿أَيُّهَا مَنَّا نَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسْتَقَىٰ﴾ ج١/١٤٠، ٤٤٨، ٤٥٢ - ج٢/١١٢، ١٠٦

## سورة الكهف (١٨)

- ١ ﴿وَلَوْ يَحْمِلُ لَوْمَةً عَوِيًّا﴾ ج٢/١٨٨، ١٨٧
- ٥ ﴿كَثُرَتْ كَلِمَةٌ تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ إِنْ يَقُولُونَ إِلَّا كَذِبًا﴾ ج١/٦٦ - ج٢/١٣٧
- ١٢ ﴿ثُمَّ بَشَّرْنَاهُمْ بِنِعْمَةٍ أُنزِلَتْ مِنْ سَمَوَاتِنَا لِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ ج٢/١٤١ - ج٢/١٦٦، ١٦٦، ٢٦٦
- ١٦ ﴿وَرَادُوا عَنِ الْأَعْتَابِ وَمَا يَسْتَبُدُّونَ إِلَّا اللَّهَ فَأَنزَلْنَا إِلَى الْكَهْفِ﴾ ج١/١٤٦
- ١٨ ﴿وَكَلَّبْنَاهُمْ بَنِيضٍ ذَرَاعِيهِ بِالْوَصِيدِ﴾ ج٢/٣٧٨
- ١٩ ﴿فَلْيَنْظُرْ آيَاتِنَا أَزْكَىٰ طَعَامًا﴾ ج٢/٢٥٠، ٥٥
- ٢٢ ﴿سَيَقُولُونَ فَلَنَنبِّئَهُنَّ بِرَبِّهِنَّ كَلِمَةً وَيَقُولُونَ خَتْمَةً سَادِسْتُهُنَّ كَلِمَتُهُنَّ رَحْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَرَأَيْنَاهُنَّ كَلِمَةً قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِنَّ مَا يَعْلَمُهُنَّ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ ج١/٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٧ - ج٢/٣٣٦، ٣٠٣

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٢٣	﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا ﴾	ج٢/٣١٥
٢٤	﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ ﴾	ج٢/٣١٥
٢٥	﴿ وَلِئْتُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ ﴾	ج٢/١٩١
٢٨	﴿ وَلَا تَعُدُّ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾	ج٢/١٧٣، ٣٧٢
٢٩	﴿ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ ﴾	ج١/٣٣٨
٣١	﴿ يَحْمِلُونَ فِيهَا مِنَ آسَافِرٍ مِنْ ذَهَبٍ وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُضْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ ﴾	ج١/٤٥٥، ٤٦١
٣٣	﴿ كُنَّا الْبُنَيَّينَ ءَأْتَتْ أَكْلُهَا وَلَمْ تَطْلِعْ مِنْهُ شَيْئًا ﴾	ج١/٣١٢، ٣١٣-ج٢/٢١٨
٣٧	﴿ قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ ﴾	ج١/٤٨٦
٣٩	﴿ إِنْ تَرَىٰ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا ﴾	ج١/٦٧، ٢٥٩-ج٢/١١
٤٠	﴿ فَعَسَىٰ رَبِّي أَنْ يُؤْتِيَنِي خَيْرًا مِنْ جَنَّتِكَ ﴾	ج١/٢٥٩-ج٢/١٤٣-١٤٤
٤٧	﴿ وَيَوْمَ نُسَيِّرُ الْجِبَالَ ﴾	ج٢/٦٩
٥٠	﴿ يَتَسَاءَلُونَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا ﴾	ج٢/١٣٧
٦٣	﴿ وَمَا أَسْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرْ ﴾	ج٢/٩٨
٦٥	﴿ فَوَجَدَا عَبْدًا مِنْ عِبَادِنَا ءَأْتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِن لَدُنَّا عِلْمًا ﴾	ج١/٢٤٩
٧٤	﴿ فَقَالَهُ قَالَ أَقْنَلْتِ ﴾	ج٢/٧٠
٧٧	﴿ حَتَّىٰ إِذَا أَنِيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطَعَمَ أَهْلُهَا ﴾	ج٢/٧٠
٧٩	﴿ أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ يَعْمَلُونَ فِي الْبَحْرِ فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾	ج١/٧٣-ج٢/٢٩٩
٨٠	﴿ وَأَمَّا الْفُلَّةُ ﴾	ج١/١١٤
٨٢	﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ وَمَا فَعَلْتُمْ عَنْ آيَتِي ذَٰلِكَ ﴾	ج١/٢٣٧
٨٣	﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرُنَيْنِ قُلْ سَأَتْلُوا عَلَيْكُمْ مِنْهُ ذِكْرًا ﴾	ج٢/١٤
٨٤	﴿ إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي الْأَرْضِ وَءَأْتَيْنَاهُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سَبِيلًا ﴾	ج١/١٤

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٨٦	﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَإِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ فِيهِمْ حَسْبُنَا﴾	ج١/١١٨
٩٦	﴿مَأْتُونَ أَفْرَاحًا عَلَيْهِمْ قَطْرًا﴾	ج٢/١٥٨
٩٩	﴿وَيُنْفِخُ فِي الصُّورِ لِمَجْمَعَتِهِمْ جَمَاعًا﴾	ج١/١٤٥، ٢٢٢، ٤٤٤
١٠٠	﴿وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِلْكَافِرِينَ عَرَضًا﴾	ج٢/٥٩
١٠٣	﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾	ج٢/١٩٩
١٠٥	﴿فَلَا نَقِيمُ لَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَزَنًا﴾	ج١/١٤٥
١٠٩	﴿وَلَوْ جِئْنَا بِبَنِيهِمْ مَدَدًا﴾	ج١/٢٢٦-ج٢/٣٢٧

### سورة مريم (١٩)

٣	﴿إِذْ نَادَى رَبَّهُ نِدَاءً خَفِيًّا﴾	ج١/٥١
٤	﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾	ج١/٤٠٥-ج٢/٥١، ١٨٣
٥	﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَابِنًا﴾	ج٢/٦٥
٦	﴿بِرَبِّي وَبِإِثْمٍ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ وَأَجْعَلْهُ رَبِّ رَضِيًّا﴾	ج٢/٦٥
١٦	﴿وَأَذْكُرْ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ مِنْ أهلكَ مَكَانًا شَرِيفًا﴾	ج١/١٤٤
١٧	﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾	ج٢/١١٠
٢١	﴿قَالَ كَذَلِكَ قَالَ رَبُّكَ هُوَ عَلَى هَيْنٍ وَلَنَجْعَلَنَّهَا آيَةً لِلنَّاسِ وَرَحْمَةً مِنَّا وَكَانَ أَمْرًا مَقْضِيًّا﴾	ج١/٣٣٨
٢٣	﴿يَلَاتِنِي مِنْ قَبْلِ هَذَا وَكُنْتُ نَسِيًّا مَنْسِيًّا﴾	ج١/٤١٨
٢٥	﴿وَهَزَى إِلَيْكَ يَدَيْكَ فَجَلَعَ الْفَخْلَةَ شَقِيقًا عَلَيْكَ رَطْبًا جَنِيًّا﴾	ج١/١٨٥-ج٢/٢٣٤
٢٦	﴿فَإِنَّمَا تَرَوْنَ مِنَ الْبَشَرِ آمِدًا فَلَنْ أَكْلِمَ الْيَوْمَ لِإِنْسِيًّا﴾	ج١/١٢٠، ٤١١، ٤٧٧
٣٠	﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ آتَانِيَ الْكِتَابَ وَجَعَلَنِي نَبِيًّا﴾	ج٢/٥٠
٣١	﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾	ج١/٤٣٧
٣٣	﴿وَأَسْلَمْتُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ﴾	ج٢/٥٨
٣٨	﴿أَتَمَّعَ يَوْمَ وَأَبْصَرَ﴾	ج٢/٣٦٥

- ٤٣ ﴿فَاتَّبِعْ أَهْدِكَ صِرَاطًا سَوِيًّا﴾ جـ ٢/٣٢٥
- ٤٦ ﴿قَالَ أَرَأَيْتَ أَنْتَ عَنْ الْهَيْبَةِ يَا بَرَاهِيمَ لِمَ لَمْ تَتَنَبَّهْ لِأَرْحَمَكَ وَأَهْجُرْنِي مَلِيًّا﴾ جـ ٢/١٣٢، ١٣٣، ١٣٤
- ٥٧ ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ جـ ١/١١٨، ٣٣٨-جـ ٢/٢٤٩
- ٦١ ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ﴾ جـ ٢/١٥٧
- ٦٦ ﴿وَقَوْلِ الْإِنْسَانِ أَوْ ذَا مَا مِثَّ لَسَوْفَ أَخْرُجُ حَيًّا﴾ جـ ١/٣٤٥-جـ ٢/٢٥٦
- ٦٨ ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا﴾ جـ ٢/٤٠
- ٦٩ ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ﴾ جـ ١/١٤٠-جـ ٢/٤٦، ٥٦، ١٥٣، ٢٧١، ٢٦٣، ٢٥٩
- ٧٠ ﴿ثُمَّ لَنَحْنُ أَعْلَمُ بِالَّذِينَ هُمْ أَوْلَىٰ بِهَا صِلِيًّا﴾ جـ ٢/٤٠
- ٧١ ﴿وَإِنْ يَسْكُرُوا إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَقْضِيًّا﴾ جـ ١/٦٦-جـ ٢/٤٠
- ٧٤ ﴿وَوَكِّرْ أَمْلَكُنَا قَبْلَهُمْ مِنْ قَرْنٍ هُمْ أَحْسَنُ أَتْنَا وَرِيًّا﴾ جـ ٢/٢٥٢
- ٧٥ ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ﴾ جـ ١/٣٣٥-جـ ٢/٢٤٩
- ٧٨ ﴿أَطْلَعِ الْغَيْبِ أَمْ أَخَذَ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ جـ ١/٢٩٤
- ٧٩ ﴿كَلَّا سَتَكُنُّبُ مَا يَقُولُ وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ جـ ١/٢٩٤
- ٨٠ ﴿وَنُرِيهِمْ مَا يَقُولُ وَيَأْتِينَا فَرْدًا﴾ جـ ٢/٩٨
- ٨١ ﴿وَأَخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ إِلَهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزًّا﴾ جـ ١/٢٩٤
- ٨٢ ﴿كَلَّا سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ جـ ١/٢٩٤
- ٨٧ ﴿لَا يَمْلِكُونَ الشَّفْعَةَ إِلَّا مَنِ اخْتَدَىٰ عِنْدَ الرَّحْمَنِ عَهْدًا﴾ جـ ١/٥٠٩
- ٩٣ ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا مَا تَىٰ الرَّحْمَنُ عَبْدًا﴾ جـ ١/٣٠٧
- ٩٤ ﴿لَقَدْ أَحْضَمُّ وَعَدَّهُمْ عَدًّا﴾ جـ ١/٣٠٨، ٣٠٧
- ٩٥ ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾ جـ ١/٢٩٩، ٣٠١، ٣٠٧-جـ ٢/١٢

## سورة طه (٢٠)

جـ ٢/٣٢٨

٧ ﴿وَإِنْ يَجْهَرُ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَىٰ﴾

- ﴿وَمَا تَلَكَ بِسَمِيكَ يَمُوسَى﴾ ج ١/٤٢٨ ١٧
- ﴿فَالْقَهْرُ إِذْ أَمْرًا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ ج ١/١٥٢، ١٥٣، ١٥٦، ٢٣٧ ٢٠
- ﴿قَالَ خُذْهَا وَلَا تَحْضُ سَمْعِيهَا سِيرَتَهَا الْأُولَى﴾ ج ٢/٢٣٦ ٢١
- ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا نَبِيًّا فِي ذِكْرِي﴾ ج ١/٢٣٨ ٤٢
- ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِيْنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ ج ١/٤١٦ ٤٤
- ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمَا يَمُوسَى﴾ ج ١/٤٦٤ ٤٩
- ﴿فَاجْعَلْ لِيْنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا لَا نُخْلَفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنْتَ مَكَانًا سُوًى﴾ ج ١/٢٢٦-ج ٢/٦٨، ٢٤١، ٢٦٢ ٥٨
- ﴿قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمَ الزَّيْتَةِ وَأَنْ مَحْشَرُ النَّاسِ سُجًى﴾ ج ٢/١٦٢ ٥٩
- ﴿فَقُولِي فِرْعَوْنَ فَجَعَلَ كِيدَهُمْ أَنِّي﴾ ج ١/٥٠١ ٦٠
- ﴿إِنْ هَذَا نِسْرَانٌ لَسَلْحَرَانٌ﴾ ج ١/٦٨، ٨٨، ١١٨، ٣٤٥-ج ٢/١٤٧، ٢٦٣، ٢٧٧، ٣٦٥ ٦٣
- ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدًا سَدِجْرًا﴾ ج ١/٤٤٢ ٦٩
- ﴿وَلَأَصْلَبَنَّهُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ وَلَنَعْلَمَنَّ إِنَّمَا أَشَدُّ عَذَابًا وَأَبْقَى﴾ ج ١/١٨٢، ٢٦٦-ج ٢/٥٦، ١٦٦ ٧١
- ﴿قَالُوا أَنْ نُؤْتِرَكَ عَلَيْنَا مَا جَاءَنَا مِنْ آلِيبَتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ ج ٢/٢٨٧ ٧٢
- ﴿وَلَا تَخْشَى﴾ ج ٢/٣٠٩ ٧٧
- ﴿أَفَلَا يَرُونَ إِلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ ج ١/٧٧ ٨٩
- ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَدَابِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى﴾ ج ١/٢٠٥، ٢٠٤ ٩١
- ﴿قَالَ يَهْرُونَ مَا مَعَكَ إِذْ رَأَيْنَهُمْ صَلُّوا﴾ ج ١/٣٦٨ ٩٢
- ﴿فَقَبِضَتْ قَبِضَةً مِنْ أُثْرِ الرَّسُولِ﴾ ج ٢/٢٩٦ ٩٦
- ﴿فَقُلْنَا يَتَّادِمُ إِنَّ هَذَا عَدُوٌّ لَكَ وَلِزَوْجِكَ فَلَا يُخْرِجُكَ مِنْ الْجَنَّةِ فَتَشْفَى﴾ ج ١/٣٣٠ ١١٧
- ﴿وَلَا تَمُدَّنَّ عَيْنَيْكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ أَزْوَاجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا لِيَفْتَنَهُمْ﴾ ج ٢/٢١١، ٢١٢ ١٣١

## سورة الأنبياء (٢١)

- ﴿أَقْرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾ ج ١/٣٢٩ ١

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٢	﴿إِلَّا أَسْمَعُوهُ وَمَنْ يُلْعَبُونَ﴾	ج١/٥٠٩ - ج٢/٤٨
٣	﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَأُوا النُّجُومَ الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلَكُمْ﴾	ج١/٥٠٩ - ج٢/٣٥، ٣٦، ٣٦، ٩٩
٥	﴿بَلْ قَالُوا أَضْغَنْتُ أَحْلِمٍ﴾	ج٢/٣٠٣
١٥	﴿فَمَا زَالَتْ تِلْكَ دَعْوَاهُمْ﴾	ج٢/٢٦٥
١٧	﴿إِنْ كُنَّا فَعِيلِينَ﴾	ج١/٦٦
١٨	﴿بَلْ تَقْدِيفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ﴾	ج١/٢٧٥
١٩	﴿وَلَمْ يَنْفَعِ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾	ج١/٨٨
٢٢	﴿لَوْ كَانَ فِيهَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾	ج١/١٣١، ١٣٣، ٣٥١، ٣٨٤ - ج٢/١٩١، ٣٨٧
٢٤	﴿هَذَا ذِكْرٌ مِنْ مَعِيَ﴾	ج١/٤٧٢
٢٦	﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُكْرَمُونَ﴾	ج١/١٨٥
٣٠	﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا﴾	ج١/١٠٥
٣١	﴿فِي جَانِبِ سُبُلَا﴾	ج١/٣٨٨
٣٣	﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾	ج١/٣٠٩
٣٤	﴿أَفَأَنْبِئُكَ بِمَنْ هُمْ الْعَالِدُونَ﴾	ج١/٤٨٩
٣٧	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ﴾	ج١/٤٢٩-٤٤٦-٤٥٨
٤٧	﴿وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾	ج١/٣٢٥
٥٠	﴿وَهَذَا ذِكْرٌ مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ أَفَأَنْتُمْ لَمْ تُكْرَبُونَ﴾	ج٢/١٨٨، ٧٠
٥٧	﴿وَتَاللَّوِ الْأَكْبَدُ أَنْتُمْ كَرِهْتُمْ بَعْدَ أَنْ قُولُوا مُدْرِينٌ﴾	ج١/١٩١، ٣٤٦، ٣٥١، ٤٧٧ - ج٢/٩٠، ٤٠
٦٢	﴿قَالُوا يَا أَبَتِ هَذَا الَّذِي آمَنَّا بِتَارِهِمْ﴾	ج١/٥٨
٦٣	﴿بَلْ نَعَلَكُمْ كَيْدَهُمْ هَذَا﴾	ج١/٥٨
٧٧	﴿وَنَصَرَنَاهُ مِنَ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا﴾	ج١/٤٥٩ - ج٢/٢٨
٧٨	﴿وَكُنَّا لِلْحَكِيمِمْ شَاهِدِينَ﴾	ج١/٣٣١

- ٨٧ ﴿قُلْ أَنْ لَنْ نَقْدِرَ عَلَيْهِ﴾ ج٢/٣٧٧
- ٨٨ ﴿وَكَذَلِكَ نُنشِئُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ج٢/٢١٢، ٣٥١
- ٩٢ ﴿إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُون﴾ ج٢/١٧٨
- ٩٣ ﴿وَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كَيْلَ لِإِنَّا رَاجِعُونَ﴾ ج٢/١٨
- ٩٤ ﴿فَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ وَإِنَّا لَهُ كَابِتُونَ﴾ ج١/٣٧٣
- ٩٥ ﴿وَحَرِّمُوا عَلَى قُرْبَىٰ أَمْلَكْتُمْ أَنَّهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ج١/٣٧٢
- ٩٧ ﴿فَإِذَا مِنْ شَخْصَةٍ أَبْصَرُوا الَّذِينَ كَفَرُوا يُنَوَّلْنَا قَدْ كُنَّا فِي عَقْلَةٍ مِنْ هَذَا﴾ ج١/١٥٣، ٤٥٧ - ج٢/١٣٨، ١٥١
- ١٠٤ ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُمْ وَعِنْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ ج١/٢٧٩ - ج٢/٣٧٧
- ١٠٨ ﴿قُلْ إِنَّمَا يُوحِى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ وَحْدَهُ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ج١/٩٠
- ١١١ ﴿وَإِنْ أَدْرَىٰ لَعَلَّهُمْ فِتْنَةٌ لَكُم﴾

## سورة الحج (٢٢)

- ١ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَقِيحَةٌ عَظِيمَةٌ﴾ ج١/٢٩٧
- ٥ ﴿لَتَسْبِغَنَّ لَكُمْ وَتُغْرِي فِي الْأَرْحَامِ مَا نَشَاءُ﴾ ج١/٥٠٠
- ٦ ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ وَأَنْتُمْ بَيْنَ أَلْمَقَاتِ وَأَنْتُمْ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ج١/٢١٢
- ٩ ﴿ثَانِي عَطْفِهِ﴾ ج٢/١٦١
- ١٠ ﴿ذَلِكَ بِمَا قَدَّمْتَ يَدَاكَ وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ يَضَلُّعًا لِلْعَبِيدِ﴾ ج٢/١٩٩
- ١٢ ﴿ذَلِكَ هُوَ الصَّبَلُ الْبَعِيدُ﴾ ج١/٣٥٠

- ١٣ ﴿يَدْعُوا لَمَنْ سَخَّرَهَا لَهُمْ أَعْيُنُهُمْ لِيَكُونَ لَهُمْ مَحَلُّ مَأْوَىٰ﴾ ج١/٣٥٠-ج٢/٥٢
- ١٥ ﴿فَلْيَمْدُدْ بِسَبَبٍ إِلَى السَّمَاءِ﴾ ج١/١٨٠
- ١٨ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ ج١/٤٦٤
- ٢٢ ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَنْ يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ﴾ ج١/٤٦٢
- ٢٥ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَمَنْ يُرِدْ فِيهِ بِالْعِكَافِ﴾ ج٢/٣٠٥
- ٢٧ ﴿وَعَلَىٰ كُلِّ ضَامِرٍ يَأْتِينَ مِنْ كُلِّ فَجٍّ عَمِيقٍ﴾ ج١/٣٠٧
- ٢٩ ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا تَفَثَهُمْ بِالْبَيْتِ الْعَرَبِيِّ﴾ ج١/٣٣٧
- ٣٠ ﴿وَأَحَلَّتْ لَكُمْ الْأَنْثَمَ فَأَجْتَبَيْتُمُ الْيَتِيمَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ ج١/٤٥٥-ج٢/٢٩٤
- ٣١ ﴿وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَكَأَنَّمَا خَرَّ مِنَ السَّمَاءِ فَتَخَطَفَهُ الْقَلْبُ أَوْ تَهَوَّىٰ بِهِ الرِّيحُ فِي مَكَانٍ سَجِيٍّ﴾ ج٢/٣٧٨
- ٣٢ ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ ج٢/٢٩٦
- ٤٦ ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ﴾ ج٢/١٩٠، ٢٢٤
- ٦٢ ﴿رَأَيْتَ مَا يَسْتَعْتَبُونَ مِنْ دُونِهِ هُوَ الْبَاطِلُ﴾ ج١/٤٤١
- ٦٣ ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾ ج١/٢٥٦-ج٢/١٥٠، ١٩٠، ٦٥

## سورة المؤمنون (٢٣)

- ١٤ ﴿ثُمَّ خَلَقْنَا النَّفْثَةَ عِلْقَةً فَخَلَقْنَا الْعَلَقَةَ مُضْغَةً فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عِظْمًا فَكَسَوْنَا الْعِظْمَ لَحْمًا﴾ ج١/٢٥٦
- ٢٠ ﴿وَرَسَجْرَةً فَخَرَجَ مِنْ طُورٍ سَيْنَاءَ تَنْبُتٌ بِالذَّهْنِ وَصَيْغٌ لِلْأَكْلِينَ﴾ ج١/١٧١
- ٢٢ ﴿وَعَلَيْهَا رُحَى الْعَالَمِ الْمُحْمَلُونَ﴾ ج١/٢٢٩
- ٢٣ ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ لِقَوْمِهِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ ج١/٦٣
- ٢٧ ﴿فَأَوْحَيْنَا إِلَيْهِ أَنْ اصْنَعِ الْفُلَ﴾ ج١/٧٨-ج٢/٣٦



- ﴿يَأْكُلُ وَمَا تَأْكُلُونَ مِنْهُ وَيَشْرَبُ وَمَا تَشْرَبُونَ﴾ ٣٣ ج ٢٢٩/١ - ج ٦١/٢ ، ١٥٣ ، ٢٢٥ ، ١٥٤
- ﴿أَيُّدِكُمْ أَكْثَرُ إِذَا يَشْتُمُ﴾ ٣٥ ج ٣٣٦/١ - ج ٢/٢ ٣١٦
- ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ ٣٦ ج ٣٣٦/١
- ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَدِيمِينَ﴾ ٤٠ ج ١/٢١٦ ، ٢٣٧ ، ٤٤٨
- ﴿وَلَنْ هُدَيَّوهُ أَشْكُرَ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ﴾ ٥٢ ج ١٧٨/٢
- ﴿فَتَقَعُوا أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ ذُرًّا عَلَى كُلِّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ ٥٣ ج ١/١٧٨
- ﴿فَذَرَهُمْ فِي عَمْرِيهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ﴾ ٥٤ ج ١/٣٠٤ ، ٣٠٦
- ﴿أَيَحْسَبُونَ أَنَّمَا نُضْمِرُهُمْ بِهِ مِنْ مَالٍ وَبَيْنٍ﴾ ٥٥ ج ١/٤٤٢
- ﴿سُبْحٰنَ لِمَنْ فِي السَّمٰوٰتِ يَلٰ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ٥٦ ج ١/٤٤٢
- ﴿وَلَدَيْنَا كِتٰبٌ يَبْلُغُ بِالْحَقِّ وَهُوَ لَا يَظُنُّونَ﴾ ٦٢ ج ١/١٨٦
- ﴿يَل قُلُوبِهِمْ فِي عَمْرٍ﴾ ٦٣ ج ١/١٨٦ ، ٢٤٩
- ﴿أَمْ يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ﴾ ٧٠ ج ١/١٨٥
- ﴿مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَلِيٍّ وَمَا كُنَّا مَعَهُم مِّنَ الْوَالِيِّ إِذَا لَدَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ وَلَمَّا بَمَضْتُمْ عَلٰى بَعْضٍ﴾ ٩١ ج ١/٣٦٠
- ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُمُ الْمَوْتُ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ﴾ ٩٩ ج ١/٢٩٤ - ج ٢/٢٩٣
- ﴿لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ﴾ ١٠٠ ج ١/٢٩٤
- ﴿قَالُوا لَيْتَنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ فَتَشَلِّ الْعٰدِيْنَ﴾ ١١٣ ج ١/١٢٠

## سورة التور (٢٤)

- ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ ١ ج ٢/٣٠٣
- ﴿لَا يَنْكُرُهَا إِلَّا رَانَ أَوْ مُشْرِكٌ﴾ ٣ ج ٢/٣٥٣
- ﴿وَلَرَّ يَكُنْ لِمَنْ شَهِدَهُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ٦ ج ٢/٢٠٧
- ﴿وَاللَّحِيصَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّٰلِحِينَ﴾ ٩ ج ١/٧٥ ، ٤٤١ - ج ٢/٢٤٩
- ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَرَابٌ حَكِيمٌ﴾ ١٠ ج ٢/٧٣ ، ٣٢٧
- ﴿لَوْلَا جَاءَهُمْ عَلَيْهِ بِأَرْبَعَةِ شَهِدَاءَ﴾ ١٣ ج ١/٣٥٣ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠
- ﴿لَسْتَ كَرُفِي مَا أَنْفَضْتُمْ فِيهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ١٤ ج ١/٢٦٦

- ١٦ ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا﴾ ج١/٣٣٩
- ٢١ ﴿وَمَنْ يَبِغْ حُطُوتَ الشَّيْطَانِ فَإِنَّهُ يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾ ج٢/٣٢٨
- ٢٢ ﴿أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ ج١/١٣٠
- ٣١ ﴿أَيُّهُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ج١/٤٨٨
- ٣٥ ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ الْأَمْصَاخِ فِي نُجَاةِ الرَّجَاةِ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيُّ يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُبَارَكَةٍ زَيْتُونَةٍ لَا شَرْقِيَّةٍ وَلَا غَرْبِيَّةٍ﴾ ج١/١٠٤، ٣٦٣
- ٣٦ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ﴾ ج٢/١٥، ١٨١، ٢٢٨، ٢٨٩
- ٣٧ ﴿رِجَالٌ لَا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَآفَاقٌ﴾ ج٢/٢٧٨
- ٤٠ ﴿ظَلَمْتُمْ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكْتُمِبْهَا﴾ ج٢/٢٣٨، ٣٤٤
- ٤١ ﴿كُلُّ قَدِّ عِلْمٍ صَلَاتُهُ وَتَسْبِيحُهُ﴾ ج١/٣٠٩
- ٤٣ ﴿وَيُرِزُّ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ﴾ ج١/٤٦٢
- ٤٥ ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى أَرْبَعٍ﴾ ج٢/٢٨٨
- ٥٣ ﴿طَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ﴾ ج٢/٢٨٨
- ٥٤ ﴿فَاتَّ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا عَلَيْهِ مَا حُمِّلْتُمْ وَعَلَيْكُمْ مِمَّا حُمِّلْتُمْ﴾ ج٢/٢٨٨
- ٦٠ ﴿وَأَنْ يَسْتَغْفِرَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ج١/٧٣
- ٦١ ﴿وَلَا عَلَى أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ﴾ ج١/١٢٣
- ٦٣ ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ ج١/٤٢٠-ج٢/١٧٣
- ٦٤ ﴿قَدْ يَعْلَمُ مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ﴾ ج١/٢٧٤

## سورة الفرقان (٢٥)

- ٥ ﴿وَقَالُوا اسْتَطِيرُ الْأُولِيَاءِ﴾ ج٢/٣٠٣
- ١٠ ﴿لَكَ قُصُورًا﴾ ج٢/٣٦٧
- ١٨ ﴿مَا كَانَ يَنْبَغِي لَنَا أَنْ نَتَّخِذَ مِنْ دُونِكَ مِنْ أَوْلِيَاءَ﴾ ج١/٤٦٠
- ٢٠ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّلْعَامَ﴾ ج١/٣٤٩-ج٢/٦٨، ١١٧، ١٥٥

- ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ﴾ ج ١/١٦٥ - ج ٢/١٩٤ ٢٢
- ﴿وَيَوْمَ تَشْقُقُ السَّمَاءُ بِأَعْيُنِنَا وَنَزَّلْنَا الْمَلَائِكَةَ تَنْزِيلًا﴾ ج ١/١٧٤، ١٨٠ - ج ٢/٢١٢ ٢٥
- ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ ج ٢/١٧٦ ٣٢
- ﴿فَقُلْنَا أَهْبَاءً إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا فَذَمَرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾ ج ٢/٣٣٠ ٣٦
- ﴿وَكُلًّا ضَمِيرًا لَهُ الْأَمْثَلُ وَكُلًّا تَبْرَأًا تَنْبِيرًا﴾ ج ١/٣٠٠، ٤٧٩ ٣٩
- ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ ج ١/٤٥٢ - ج ٢/٢٨٢، ٣٠٨ ٤١
- ﴿أَلَمْ تَرَ لِي رَيْبَ كَيْفَ مَدَّ الْأَبْطَلُ﴾ ج ١/٥٨، ٣١٧ ٤٥
- ﴿ثُمَّ قَبَضْتُهُ إِلَيْنَا قَبْضًا يَسِيرًا﴾ ج ١/٥٨ ٤٦
- ﴿الرَّحْمَنُ فَشَلَّ بِهِ خَيْرًا﴾ ج ١/١٧٤ ٥٩
- ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اسْجُدُوا لِلرَّحْمَنِ قَالُوا وَمَا الرَّحْمَنُ﴾ ج ٢/١٠٦ ٦٠
- ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ج ٢/١٠٠ ٦٨
- ﴿يُضَاعَفْ لَهُ الْكَذَابُ﴾ ج ٢/١٠٠ ٦٩

## سورة الشعراء (٢٦)

- ﴿إِن نَشَأْ نُزَلِّ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ﴾ ج ٢/٣٨٠ ٤
- ﴿وَلَهُمْ عَلَىٰ ذُنُوبٍ فَأَخَافُ أَنْ يَقْتُلُونِ﴾ ج ١/٢٢٩ ١٤
- ﴿وَالَّذِي بَعَثْنَا نَبِيًّا عَلَيْهِ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ ج ١/٥٤ - ج ٢/٣٣٠ ٢٢
- ﴿فَإِذَا هِيَ بِبَيْضَاءَ﴾ ج ١/١٥٢ ٣٣
- ﴿أَيُّنَ لَنَا لِأَجْرًا﴾ ج ١/٤٨٤ ٤١
- ﴿قَالَ نَعَمْ وَإِنَّكُمْ إِذًا لَإِنِ الْمُقْرَبِينَ﴾ ج ١/٣٥٥، ٣٥٧ - ج ٢/٣٠٥ ٥٠
- ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ إِنَّا إِلَهُنَا مُنْقَلِبُونَ﴾ ج ١/٢٩٤ ٦١
- ﴿فَلَمَّا تَرَىٰ الْجَمْعَانَ قَالَ أَصْحَابُ مُوسَىٰ إِنَّا لَمُدْرِكُونَ﴾ ج ١/٢٩٤ ٦٢
- ﴿قَالَ كَلَّا إِنَّ مَعِيَ رَبِّي سَيَهْدِينِ﴾ ج ١/١٩٧ ٦٤
- ﴿وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ﴾ ج ٢/٧٤ - ج ٢/٣١٦ ٨٢
- ﴿قُلُوا أَنْ لَنَا كَرَّةٌ فَنُكَلِّمُنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ ج ١/٣٨٨ - ج ٢/٢٢٤ ١٠٢

ج ٢/٤٨، ٣١٢	﴿ ١١١ ﴾ قَالُوا أَنْزِلْ لَكَ وَأَنْجِعَ الْأَرْذَلُونَ ﴿
ج ٢/٦٧، ٩٩	﴿ ١٣٢ ﴾ وَأَتَقُوا اللَّيْلَ أَمْدُكَ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿
ج ١/١٥٦، ١٥٧/٢ - ج ٢/٦٧، ٩٩	﴿ ١٣٣ ﴾ أَمْدُكَ بِأَعْمِرٍ وَبَيْنَ ﴿
ج ٢/٦٧	﴿ ١٣٤ ﴾ وَحَنَّتْ وَعُيُونِ ﴿
ج ١/٥٧	﴿ ١٦٥ ﴾ أَتَاتُونَ الذُّكْرَانَ مِنَ الْمَلْعَمِينَ ﴿
ج ١/٥٧	﴿ ١٦٦ ﴾ وَتَذَرُونَ مَا خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ ﴿
ج ١/٦٨	﴿ ١٨٦ ﴾ وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَإِنْ نَطَّنُكَ لَمِنَ الْكٰذِبِينَ ﴿
ج ٢/٩٧	﴿ ١٩٧ ﴾ أَوْ لَوْ يَكُنْ لَمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ ﴿
ج ١/٢٨٢	﴿ ٢٠١ ﴾ لَا يُؤْمِنُونَ بِهِ حَتَّىٰ يَرَوُا الْعَذَابَ الْأَلِيمَ ﴿
ج ٢/٧٤	﴿ ٢٠٨ ﴾ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبٍ إِلَّا لَمَا مُنذَرُونَ ﴿
ج ٢/٥٦، ١١١، ١٦٥، ٢٥٣	﴿ ٢٢٧ ﴾ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ ﴿

## سورة النمل (٢٧)

ج ٢/٢٤٩	﴿ ٨ ﴾ نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مِنْ فِي النَّارِ ﴿
ج ١/١٣٤ - ج ٢/١٠٨، ١٠٩، ١١٠	﴿ ١٠ ﴾ وَلَوْلَا مُدْرِكًا لَا يَخَافُ لَدَى الْمَرْسُولِ ﴿
ج ١/١٣٤	﴿ ١١ ﴾ وَإِلَّا مَنْ ظَلَمَ ثُمَّ بَدَلْ حَسَنًا بَعْدَ سُوءٍ فَإِنِّي عَفُورٌ رَجِيمٌ ﴿
ج ٢/٧٨	﴿ ١٢ ﴾ فِي تَبَعٍ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ ﴿
ج ١/٣٦٦، ٥٠٧ - ج ٢/٣٦٥	﴿ ١٨ ﴾ يَتَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ لَا يَحْطَمَنَّكُمْ سُلَيْمٰنُ ﴿
	﴿ وَجُنُودُهُ ﴾
ج ٢/١٠٨	﴿ ١٩ ﴾ فَتَلَسَّرَ مَنَاجِكًا ﴿
ج ٢/٢٦٣، ٣٢٤	﴿ ٢١ ﴾ لِأَعْيُنِنَهُ عَذَابٌ شَدِيدًا أَوْ لَا أَذِخْتَهُ ﴿
ج ١/١٣٦	﴿ ٢٤ ﴾ وَرَبِّينَ لَهُمُ الشَّيْطٰنُ أَعْمَلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ السَّبِيلِ ﴿
ج ١/١٣٦، ٥١٧، ٥١٨	﴿ ٢٥ ﴾ أَلَّا يَسْجُدُوا ﴿
ج ٢/٣٨٧	﴿ ٢٨ ﴾ أَذْهَبَ بِكَيْبِي هَذَا ﴿
ج ١/٤٥٥	﴿ ٢٩ ﴾ قَالَتْ يَا أَيُّهَا الْمَلَأُوٓا إِلَىٰ إِلٰهِكَ كَيْتٌ كَرِيمٌ ﴿
ج ١/١٣٦	﴿ ٣٠ ﴾ إِنَّهُمْ مِنْ سُلَيْمٰنَ وَإِنَّهُمْ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ ﴿

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٣١	﴿أَلَا تَسْمَعُوا لِقَوْلِ رَبِّي﴾	ج١/١٣٦
٣٣	﴿وَالأَمْرُ إِلَيْكُمْ﴾	ج١/١٣٧
٣٤	﴿قَالَتْ إِنَّ الْمُلُوكَ إِذَا دَخَلُوا قَرْيَةً أَفْسَدُوهَا وَجَعَلُوا أَعْرَبةَ أَهْلِهَا آذِلَّةً وَكَذَلِكَ يَفْعَلُونَ﴾	ج٢/٣٣٦
٣٥	﴿فَنَاطِرَةٌ يَوْمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾	ج١/٤٣٠ - ج٢/١٩٦
٤٠	﴿قَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِّنَ الْكِتَابِ أَنَا آتِيكَ بِهِ قَبْلَ أَن يَرْتَدَّ إِلَيْكَ طَرْفُكَ فَلَمَّا رآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ﴾	ج١/٢٤٨ - ج٢/١٢، ٨٨
٤٢	﴿أَمْ كَذَّبْنَا عَرشَكَ﴾	ج١/٢٩١
٤٥	﴿فَإِذَا هُم بِرِيفِكَانَ يَخْصِمُونَ﴾	ج٢/٢٦٦
٤٦	﴿لَوْلَا تَسْتَغْفِرُونَ اللَّهَ﴾	ج١/٣٩٨
٤٧	﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُفْتَنُونَ﴾	ج٢/٢٥٠
٥١	﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَتْ عَاقِبَةُ مُكْرِمِهِمْ أَنَا دَمَرْنَا نَهُمُ وَوَعَدَهُمْ أَجْمَعِينَ﴾	ج٢/٢٢٧، ٢١٦
٥٥	﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تُجَاهِلُونَ﴾	ج٢/٣٧٥، ٣٤٩
٥٦	﴿فَمَا كَانَتْ جَوَابَ قَوْمِهِ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	ج٢/٩٦
٦٠	﴿أَمَّنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ أَوَّلَهُ مَعَ اللَّهِ﴾	ج٢/٢٤٣، ١١٥
٦٥	﴿قُلْ لَا يَعْلَمُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ الْغَيْبَ إِلَّا اللَّهُ﴾	ج٢/٢٠٧، ٩٢
٧٢	﴿قُلْ عَسَى أَنْ يَكُونَ رَدْفٌ لَكُمْ بَعْضُ الَّذِي سَمِعْتُمْ لَوْلَا﴾	ج١/٣٢٩
٨٣	﴿وَيَوْمَ نَحْشُرُ مِنْ كُلِّ أُمَّةٍ فَوْجًا مِمَّنْ يَكْذِبُ﴾	ج١/٤٦٣
٨٤	﴿أَمَّا ذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾	ج١/١١٦، ٩٨
٨٧	﴿وَكُلُّ أُنُوفٍ ذَخِيرٍ﴾	ج١/٣٠٩
٨٨	﴿صُنِعَ اللَّهُ الَّذِي آتَقَنَ كُلَّ شَيْءٍ﴾	ج١/٣٠٤
٩٠	﴿وَمِنْ جَمَاتٍ وَالسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ وَجُوهُهُمْ فِي النَّارِ﴾	ج١/٢٦٠

### سورة القصص (٢٨)

٥	﴿وَرِيدٌ أَنْ يَمُنَّ عَلَى الَّذِينَ اسْتُضِعُوا فِي الْأَرْضِ﴾	ج٢/٣٧٨
---	--	--------

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٦	﴿وَأُزَيَّرَ فِرْعَوْنَ وَهَمَلَانَ﴾	ج٢/٣٧٨
٧	﴿إِنَّا رَأَوُوهُ إِلَى الْبَيْتِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	ج١/٤٩٤
٨	﴿فَاللَّفِطَّةُ مَا لَمْ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾	ج١/٣٢٦
١٥	﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ هَذَا مِنْ شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عُدُوِّهِ فَوَكَّرَ مَوْسَى فَقَضَى عَلَيْهِ﴾	ج١/٢٣٠، ٢٥٨ - ج٢/٣٧٨
١٧	﴿قَالَ رَبِّ بِمَا أَنْصَمْتَ عَلَىٰ فَلَن أَكُونَ ظَهِيرًا لِلْمُجْرِمِينَ﴾	ج١/٤١١
٢٣	﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ﴾	ج٢/٢٨١
٢٥	﴿يَجْعَلُكَ أَجْرًا مَا سَفَيْتَ لَنَا﴾	ج١/٤٣٧
٢٧	﴿إِحْدَى ابْنَتَي هَاتَيْنِ﴾	ج١/٨٩
٢٨	﴿أَيُّهَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ﴾	ج١/١٤٠، ٢٢٥، ٤٤٨ - ج٢/٢٥٣، ١٢٢
٣٠	﴿ثَوْدَىٰ مِنْ شَطِئِ الْوَادِ الْأَيْمَنِ فِي الْبُقْعَةِ الْمُبْتَكَةِ مِنَ الشَّجَرَةِ﴾	ج١/٤٦٤
٣٢	﴿وَأَنْشُمِ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّقْمِ فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ﴾	ج١/٢٣٤ - ج٢/١٨٥، ٣٦١
٣٤	﴿فَأَرْسَلَهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِي﴾	ج٢/٦٥
٤٥	﴿وَمَا كُنْتُ نَاوِيًا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ﴾	ج٢/٢٩٤
٦٢	﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	ج٢/٢٦٠
٦٥	﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ﴾	ج٢/٢٢٤
٧٦	﴿مَا إِن مَفَاحِمُهُ لَمُنُونًا بِالْمُنْبَكَةِ﴾	ج٢/٣٨٧
٧٧	﴿وَأَحْسِنَ كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ﴾	ج١/٢٧٧
٧٩	﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾	ج٢/٨٨، ١٠٥
٨٢	﴿وَيَكَاذِبُ اللَّهُ تَوَلَّىٰ أَنْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا لَعَسَ إِنَّمَا أَنْتَ لِأَكْثَرِ النَّاسِ كَاذِبًا﴾	ج١/٧٤، ٢٧٧، ٢٩٧، ٤٤٥
٨٤	﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾	ج٢/٢٥

## سورة العنكبوت (٢٩)

- ٢ ﴿أَحْسِبَ النَّاسَ أَنْ يَمُرُّوا﴾ ج١/٢٤٣
- ٥ ﴿مَنْ كَانَ يَرْجُوا لِقَاءَ اللَّهِ فَإِنْ أَجَلَ اللَّهُ لَكَ﴾ ج٢/٣٢٨
- ٨ ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَسَنًا﴾ ج٢/٧٨
- ٩ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ﴾ ج٢/٤٣
- ١٢ ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلنَحْمِلَ خَطِيئَتَكُمْ﴾ ج١/٣٣٨
- ١٥ ﴿فَأَمَّا جَنَّةُ النَّارِ فَاصْحَابُهَا فِيهَا﴾ ج١/٤٩٤
- ٢٠ ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ ج٢/١٦
- ٣٣ ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيقَهُمْ﴾ ج١/٨٣، ٨١
- ٣٦ ﴿وَالِى مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾ ج٢/٣٠٨، ٣٤٣
- ٤٠ ﴿فَكَلَّا أَخَذْنَا بِذُنُوبِهِ﴾ ج٢/٢٩٦
- ٤٦ ﴿وَقُرْلُوا أَمَانًا بِالَّذِي أَنْزَلْنَا وَأَنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾ ج٢/٣٢٥
- ٥٦ ﴿بِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَاسِعَةٌ فَإِنِّي فَاقِبُدُونَ﴾ ج٢/٤٣
- ٥٧ ﴿كُلْ نَفْسٍ ذَائِقَةً الْمَوْتِ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ ج٢/٤٣
- ٥٨ ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُؤْتِيَنَّهُمْ﴾ ج٢/٣٠٣، ٣٠٦
- ٦٠ ﴿وَكَايُنَ مِنْ دَابَّةٍ﴾ ج١/٤٠٧
- ٦٥ ﴿فَلَمَّا جَنَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ﴾ ج١/٣٣٩، ٣٣٨
- ٦٦ ﴿يَكْفُرُوا بِمَا ءَاتَيْنَاهُمْ وَلَيَسْمَعَنَّوْا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ج٢/٤٣
- ٦٩ ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ ج٢/٤٣

## سورة الروم (٣٠)

- ١ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ج١/٢٦٦
- ٢ ﴿غَلَبَتِ الرُّومُ﴾ ج١/٢٦٦
- ٣ ﴿وَإِنِ آذَى الْأَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ صَافِلُونَ﴾ ج١/٢٦٦
- ٤ ﴿فِي يَضَعُ سِينَتَهُ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ وَيَوْمَئِذٍ يَقْرَعُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ ج١/١٥١، ٢٥١، ٢٦٦ - ج١/٢٩٥

- ١٧ ﴿سُبْحٰنَ اللّٰهِ حِيْنَ تُمْسُوْنَ وَحِيْنَ تُمْسِحُوْنَ﴾ جـ ٢/ ١٥٣
- ٢٣ ﴿وَمِنْ ءَايٰتِهِۦ مَتٰمُكْرٌ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَآيٰتًا لَّكُمْ مِّنْ فَضْلِهِۦ﴾ جـ ٢/ ١٩٧
- ٢٤ ﴿وَمِنْ ءَايٰتِهِۦ يُرِيكُمْ اَلْبَرْقَ﴾ جـ ٢/ ٣١٧
- ٢٥ ﴿ثُمَّ اِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ الْاَرْضِ اِذَا اَنْتُمْ تَخْرُجُوْنَ﴾ جـ ١/ ١٥٢، ١٥٨، ١٦٤ - جـ ٢/ ١٩٨
- ٣٦ ﴿وَإِن تُصِيبْهُمْ سَئَْةٌ يَّمَّا قَدَّمَتْ اَيْدِيهِمْ اِذَا هُمْ يَقْنَطُوْنَ﴾ جـ ١/ ١٦٠ - جـ ٢/ ٦٣
- ٤٢ ﴿كَيْفَ كَانَ عَقِيْبَةُ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلُ﴾ جـ ١/ ٤٥٣
- ٤٦ ﴿وَمِنْ ءَايٰتِهِۦ اَنْ يُرْسِلَ الرِّيْحَ مُبَشِّرٰتٍ وَّلِيْدِيْقِكُمْ﴾ جـ ٢/ ١٢٧
- ٤٨ ﴿فَيَسْطُوْهُ فِى السَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُ كِسْفًا فَنَزَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَافِهِۦ فَاِذَا اَصَابَ يَوْمٌ مِّنْ يَّشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ اِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُوْنَ﴾ جـ ١/ ١٥٨، ٣١٥
- ٥١ ﴿وَلِيْنَ اَرْسَلْنَا رِيْحًا فَرَاوُهُ مُصَفَّرًا لَّظَلُوْا مِنْ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُوْنَ﴾ جـ ٢/ ٣١٢
- ٥٤ ﴿اللّٰهُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِّنْ ضَعْفٍ﴾ جـ ٢/ ٣٣٩

## سورة لقمان (٣١)

- ١ ﴿الْحَمْدُ﴾
- ٢ ﴿تِلْكَ اٰيٰتُ الْكِتٰبِ الْحَكِيْمِ﴾
- ١٤ ﴿وَوَصَّيْنَا الْاِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ اُمُّهُ وَهَنًا عَلٰى وَهْنٍ وَفَضَّلْتُهُ فِى عٰمِلِيْنَ اِنْ اَشْكُرْ لِيْ وَلَوْلَايَكَ اِلٰى الْمَصِيْرِ﴾ جـ ٢/ ٢٨
- ٢٧ ﴿وَلَوْ اَنَّمَا فِى الْاَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ اَقْلَامٌ وَّلْبَحْرِ يَمْدُ مِنْ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ اَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمٰتُ اللّٰهِ﴾ جـ ١/ ٣٧٨، ٣٨٠، ٣٩٣ - جـ ٢/ ١١١
- ٣٢ ﴿فَلَمَّا بَلَغْتَهُمُ اِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ﴾ جـ ١/ ٢١٠، ٢٦٣، ٤٠٧ - جـ ٢/ ٢٤٦

## سورة السجدة (٣٢)

- ١ ﴿الْحَمْدُ﴾ جـ ٢/ ٢٦٠
- ٢ ﴿تَنْزِيْلُ الْكِتٰبِ لَا رَيْبَ فِيْهِ مِنْ رَبِّ الْمَلٰٓئِكِیْنَ﴾ جـ ١/ ٩٧ - جـ ٢/ ٢٦٠
- ٣ ﴿اَمْ يَقُوْلُوْنَ اَفْتَرٰهُ﴾ جـ ١/ ٩٧



- ٧ ﴿الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ وَبَدَأَ خَلْقَ الْإِنْسَانِ مِنْ طِينٍ﴾ ج١/ ١٩٤
- ٨ ﴿ثُمَّ جَعَلْنَا نَسْلَهُ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ مَاءٍ مَهِينٍ﴾ ج١/ ١٩٤
- ٩ ﴿ثُمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِنْ رُوْحِهِ﴾ ج١/ ١٩٤
- ١٢ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُءُوسِهِمْ﴾ ج٢/ ٣٢٧
- ١٣ ﴿وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدًىٰ وَلَكِن حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ ج١/ ٣٧٧
- ١٤ ﴿فَذُوقُوا يَمَّا تَسِيْرُونَ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَٰذَا﴾ ج١/ ٤٣٧
- ٢٤ ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَمَةً يَهْدُونَ وَأْمُرًا لِمَا صَبَرُوا﴾ ج١/ ٣٢١
- ٢٦ ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ ج١/ ٢٨٧ - ج٢/ ٥٠، ٢٥٤

## سورة الأحزاب (٣٣)

- ٦ ﴿وَأَرْسَلْنَا مِنْهُمْ رُءُوسًا﴾ ج١/ ٨٣
- ٧ ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَإِنْ تُوْجِ وَابْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰ ابْنِ مَرْيَمَ﴾ ج١/ ٤٩٤، ٤٩٧
- ١٣ ﴿يَا أَهْلَ بَيْتِ يَرْبِ لَا مَقَامَ لَكَ فَارْجِعُوا﴾ ج١/ ٣٥٥
- ١٥ ﴿وَلَقَدْ كَانُوا عَاهِدُوا اللَّهَ مِنْ قَبْلُ﴾ ج١/ ٣٤٤ - ج٢/ ٤٠
- ١٩ ﴿كَالَّذِي يُشْفَىٰ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ ج٢/ ٢٨٦، ٢٩٦
- ٢٠ ﴿يُودُوا لَوْ أَنَّهُمْ بَادُّوكَ فِي الْأَعْرَابِ يَسْتَلُوكَ عَنْ أَنْبِيَائِكُمْ﴾ ج١/ ١٧٤، ٣٩٤
- ٢١ ﴿لِمَنْ كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ﴾ ج٢/ ٢٩٤
- ٢٣ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ ج١/ ٤٦٦
- ٢٥ ﴿وَكَفَىٰ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْفِتَالَ﴾ ج١/ ١٧٧
- ٣٣ ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ ج٢/ ٢٠٦
- ٣٧ ﴿وَإِذْ نَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ ج١/ ١٤٨، ٢٣٤ - ج٢/ ١٨٥
- ٤٠ ﴿وَلَكِن رَّسُولَ اللَّهِ﴾ ج١/ ٤٢٣، ٤٩٥ - ج٢/ ٢٧٣

- ٥١ ﴿وَلَا يَحْزَنُ وَيَرْضَىٰ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ ج٢/٢٨٣  
 ٥٢ ﴿وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ﴾ ج١/٣٨٥  
 ٥٦ ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾ ج٢/٢٧٤  
 ٦١ ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا تَفْقَهُوا جُحُودًا وَقُلُوا نَفْسًا لَا تَكْفُرْ﴾ ج٢/١٩٧

## سورة سبأ (٣٤)

- ٣ ﴿عَلِيمِ الْغَيْبِ لَا يُعْزِبُ عَنْهُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ ج١/٣٥٩  
 ٦ ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِينَ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ مِنَ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ وَيَهْدِي﴾ ج٢/١٤٤  
 ٧ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا هَلْ نَدُكُّمُ عَلَىٰ رَجُلٍ يَبْتَغِي لَكُمْ إِذَا مَرْفَقَةٌ كُلُّ مَرْفَقٍ إِلَيْكُمْ لِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ ج١/١٦٧  
 ١٠ ﴿وَالنَّاسُ الْخَاسِرُونَ﴾ ج٢/٢٩٨، ٣٣٤  
 ١١ ﴿أَنْ أَعْمَلَ سَفِهَاتٍ﴾ ج٢/٢٩٨  
 ١٤ ﴿تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنَّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ ج١/٣٩٥-ج٢/٢١١  
 ٢٤ ﴿وَلَيْتَ آوِيَاتِكُمْ لَعَلَّ هُدًى آوِي فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ ج١/١٢٠  
 ٢٨ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ ج٢/٢٢٢  
 ٣١ ﴿لَوْ لَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ج١/٣٩٨  
 ٣٧ ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُفَرِّقُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَىٰ﴾ ج١/٤٩٥  
 ٤٤ ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِنْ نَذِيرٍ﴾ ج١/٤٥١  
 ٤٦ ﴿قُلْ إِنَّمَا أَعِظُكُمْ بِوَاحِدَةٍ أَنْ تَقُومُوا لِلَّهِ﴾ ج٢/٩٩، ٢٣٥  
 ٤٨ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْفِؤُا بِالْمُذْمِنِ الْعُلُوبِ﴾ ج٢/٩٨، ٢٥١  
 ٥٠ ﴿قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ فَإِنَّمَا أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِي وَإِنِ اهْتَدَيْتُ فَمَا يُوحَىٰ إِلَيَّ رَبِّي إِنَّهُ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ ج١/٣٥٧  
 ٥١ ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾ ج٢/٣٠٥-ج١  
 ٥٤ ﴿وَجِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ﴾ ج٢/١٦٧

## سورة فاطر (٣٥)

ج ١٢ / ٤٤٥	﴿ فَلَا تُسَبِّحْ لَهُمَآ ﴾	٢
ج ٢ / ٨٣	﴿ هَلْ مِنْ خَلْقِي غَيْرُ اللَّهِ ﴾	٣
ج ٢ / ٣٢٨	﴿ وَإِنْ يَكْذِبُونَكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ ﴾	٤
ج ١ / ٥٢ - ج ٢ / ٢٤٣	﴿ أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا فَإِنَّ اللَّهَ يُضِلُّ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسْرَتًا ﴾	٨
ج ٢ / ١٤٣	﴿ وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَتُبْرِئُ سَحَابًا ﴾	٩
ج ١ / ٣٨٠	﴿ وَرَوَّحُوا سَمْعَهُمَا مِمَّا اسْتَجَابُوا لِكَلِمَةٍ ﴾	١٤
ج ١ / ٤٩٥	﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ﴾	١٩
ج ١ / ٤٩٥	﴿ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ﴾	٢٠
ج ١ / ٤٩٥	﴿ وَلَا الظُّلُّ وَلَا الحرُّورُ ﴾	٢١
ج ١ / ٣٦٤ ، ٤٩٥	﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ ﴾	٢٢
ج ٢ / ١٠٩	﴿ الْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾	٣١
ج ٢ / ٢٦٤	﴿ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ ﴾	٣٢
ج ٢ / ٢٦٤	﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا ﴾	٣٣
ج ٢ / ١٢٨	﴿ لَا يُقَضْنَ عَلَيْهِمْ فِيْمُوتُوا ﴾	٣٦
ج ١ / ٢٥١	﴿ أَخْرَجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلْ ﴾	٣٧
ج ١ / ٤٥٨	﴿ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ﴾	٤٠
ج ١ / ٦٧	﴿ وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَسْكَبْتَهُمَا مِنْ آحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	٤١

## سورة يس (٣٦)

	﴿ يَسْ ﴾	١
ج ١ / ٥٠٢ - ج ٢ / ٤٠	﴿ وَالْقُرْآنِ الْكَبِيرِ ﴾	٢
ج ٢ / ٤٠	﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾	٣
ج ١ / ٤٥١	﴿ لِنُنذِرَ قَوْمًا مِمَّا أَنْذَرْنَا آبَاءَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴾	٦
ج ١ / ٤٥٣	﴿ وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا ﴾	٩

- ١٠ ﴿وَسَاءَ عَلَيْهِمْ أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ ج١/٥١٥ - ج٢/٢٦٢
- ١٩ ﴿إِن دُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّسْرِفُونَ﴾ ج١/٤٨٩ - ج٢/٣٢٧
- ٢٠ ﴿اتَّبِعُوا الْمُرْسَلِينَ﴾ ج٢/٩٩
- ٢١ ﴿اتَّبِعُوا مَنْ لَا يَسْتَلْكُمْ أَجْرًا وَهُمْ يُهْتَدُونَ﴾ ج٢/٩٩
- ٢٦ ﴿قِيلَ ادْخُلِ الْجَنَّةَ قَالَ يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ ج١/٤٣١ - ج٢/٣٢٩
- ٢٧ ﴿يَا غَفْرَىٰ رَبِّي وَجَعَلَنِي مِنَ الْمُكْرِمِينَ﴾ ج١/٤٣١ - ج٢/٣٢٩
- ٢٨ ﴿وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَىٰ قَوْمِهِ مِنْ بَعْدِهِ مِنْ جُنْدٍ مِّنَ السَّمَاءِ وَمَا كُنَّا مُنْزِلِينَ﴾ ج١/٤٦٢
- ٢٩ ﴿إِن كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً فَإِذَا هُمْ خَامِدُونَ﴾ ج١/١٥٣
- ٣١ ﴿أَلَمْ يَرَوْا كَرَاهِلَكُنَّا قَبْلَهُمْ مِّنَ الْقُرُونِ أَنَّهُمْ لِلنِّهَمِ لَا يَرْجِعُونَ﴾ ج١/٢٨٧
- ٣٢ ﴿وَإِن كُلُّ لَمَامٍ مُّجِيعٌ لَدَيْنَا مَحْضَرُونَ﴾ ج١/٦٨ - ج٢/٢٥٢
- ٣٥ ﴿وَمَا عَمِلْتُمْ أَبْدِيهِمْ﴾ ج٢/١٥٣
- ٣٧ ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ أُتِلَّ نَسَلَخُ مِنْهُ النَّهَارَ﴾ ج٢/٧١
- ٣٩ ﴿وَالْقَمَرَ فَذَرْنَهُ مَنَازِلَ﴾ ج١/٣٣٤ - ج٢/٣١٦
- ٤٠ ﴿وَلَا أُتِلَّ سَابِقَ النَّهَارِ﴾ ج١/٣٦١ - ج٢/٣٢٣
- ٤١ ﴿وَأَيُّ لَهْمٍ لَّمَّا حَمَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ فِي الْفُلِكِ الْمَشْحُونِ﴾ ج١/٣٧٢ - ج٢/٣٩٣ - ج٢/٢٥٤
- ٤٥ ﴿وَلِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّقُوا مَا بَيْنَ أَيْدِيكُمْ وَمَا خَلْفَكُمْ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ ج٢/٣٢٧
- ٥٢ ﴿مَنْ بَعَثْنَا مِنْ مَّرْقَدَانًا﴾ ج١/٤٦٤
- ٦٦ ﴿فَاسْتَبِقُوا الْمَصْرَطَ﴾ ج٢/٢٣٦
- ٧٦ ﴿فَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسْرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ ج٢/١٦
- ٧٨ ﴿قَالَ مَنْ يُعْنِي الْعِظَمُ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ ج٢/٢٩٠
- ٧٩ ﴿قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا﴾ ج٢/٢٩٠

## سورة الصافات (٣٧)

ج١/٢٥٨

٢ ﴿فَالرَّجْرَجِ نَجْرًا﴾

جـ ٢٥٨ / ١	﴿ مَا تَلَيْتَ ذِكْرًا ﴾	٣
جـ ١٢٦ / ٢ - جـ ٣٣٨ / ١	﴿ إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِرِيَّةِ الْكَوْكَبِ ﴾	٦
جـ ٧٤ ، ١٥ / ٢ - جـ ٣٣٨ ، ٣٠٧ / ١	﴿ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ﴾	٧
جـ ١٧٣ ، ٧٤ ، ١٥ / ٢ - جـ ٣٠٧ / ١	﴿ لَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْمَلَأِ الْأَعْلَى وَيُقَدِّفُونَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ ﴾	٨
٣٧٢		
جـ ٢٠٤ / ٢	﴿ فَاسْتَفْنِهِمْ أَهْمٌ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ مَنْ خَلَقْنَا ۗ ﴾	١١
جـ ١٢٩ / ٢	﴿ وَفَقُوهُمْ إِنَّهُمْ مَسْئُورُونَ ﴾	٢٤
جـ ٥١ / ٢	﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا إِنَّا لَذَائِقُونَ ﴾	٣١
جـ ٢٣٣ / ٢ - جـ ٢٥٢ / ١	﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ ﴾	٣٥
جـ ٣٢٠ / ٢	﴿ إِنَّكُمْ لَذَائِقُوا الْعَذَابِ الْأَلِيمِ ﴾	٣٨
جـ ١٨٩ / ٢	﴿ يُطَافُ عَلَيْهِمْ بِكَأْسٍ مِنْ مَعِينٍ ﴾	٤٥
جـ ٣٦١ / ١	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنْفَرُونَ ﴾	٤٧
جـ ٢٩٨ / ٢	﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصِيرَاتُ الْعِرْفَانِ عِينٌ ﴾	٤٨
جـ ٢٢٦ / ١	﴿ فَأَطَّلَعَ فَرَأَاهُ فِي سَوَاءِ الْجَحِيمِ ﴾	٥٥
جـ ٥٥ / ١	﴿ أَفَمَا نَحْنُ بِمَعِينِينَ ۗ ﴾	٥٨
جـ ٥٥ / ١	﴿ إِلَّا مَوَازِينَ الْأُولَىٰ وَمَا نَحْنُ بِمُعَدِّيْنَ ﴾	٥٩
جـ ٥٧ / ١	﴿ أَيْفَاكَمَ إِلَهَةٌ دُونَ اللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾	٨٦
جـ ٥٧ / ١	﴿ قَالَ أَتَعْبُدُونَ مَا تَنْجُسُونَ ﴾	٩٥
جـ ٥٧ / ١	﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ ﴾	٩٦
جـ ٧٣ ، ٣٣ / ٢	﴿ وَقَالَ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيِّدِينَ ﴾	٩٩
جـ ١٨٤ / ٢	﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَىٰ ﴾	١٠٢
جـ ١٤٠ / ٢ - جـ ٥٠٣ ، ٣٢٤ / ١	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّمَ لِلنَّبِيِّينَ ﴾	١٠٣
جـ ٤٤١ / ٢	﴿ وَتَدْبِيرِنَهُ أَنْ يُكَافِرَ بَعِيدٌ ﴾	١٠٤
جـ ٤٤١ / ١	﴿ قَدْ صَدَّقَتِ الرُّؤْيَا ۗ ﴾	١٠٥
جـ ١١٥ / ٢	﴿ سَلِّمٌ عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾	١٣٠
جـ ١٧٤ ، ١٧٠ / ١	﴿ وَإِنَّكُمْ لَمُتْرُونَ عَلَيْهِمْ مُصِيبِينَ ۗ ﴾	١٣٧

- ١٤٧ ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ج١/١٢٤
- ١٤٩ ﴿فَأَسْتَفِينُهُمُ الرِّبَاكَ الْبَيْتَاتُ وَلَهُمُ البُسُوتُ﴾ ج٢/٥٧-ج٢/٢٠٤
- ١٥٠ ﴿أَمْ خَلَقْنَا الْمَلَكِيَّةَ إِنْسَانًا وَهُمْ شَاهِدُونَ﴾ ج١/٥٧
- ١٦٥ ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّافُونَ﴾ ج١٤٣، ١٤٦، ١٤٩
- ١٦٦ ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ الْمُنَبِّهُونَ﴾ ج٢/٢٩٣
- ١٦٨ ﴿لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾ ج١/٣٩٤

## سورة ص (٣٨)

- ١ ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾ ج٢/٢٠٣، ٢٠٤، ٣٢٥
- ٢ ﴿بَلِ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي عِزِّهِمْ شِقَاقِي﴾ ج٢/٢٠٣
- ٣ ﴿كُرْ أَهْلِكُنَا﴾ ج١/٣٧٥-ج٢/٢٥، ٣٢٥
- ٤ ﴿وَعَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا سِحْرٌ  
كَذَّابٌ﴾ ج٢/٢٠٥
- ٦ ﴿وَأَنْطَلَقَ اللَّيْلُ مِنْهُمْ أَنْ أَسْهَوْا﴾ ج١/٧٩
- ٨ ﴿بَلِ لَمَّا يَدُفُّوهُ عَذَابٍ﴾ ج١/٤٠٥
- ١٤ ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَّبَ الرُّسُلَ فَحَقَّ عِقَابٍ﴾ ج٢/٢٠٥، ٣٢٥
- ٢٦ ﴿لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ يَمَّا نَسُوا يَوْمَ الْحِسَابِ﴾ ج١/٤٣٧
- ٢٧ ﴿قَوْلِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنَ النَّارِ﴾ ج١/٤٥٧
- ٣٢ ﴿فَقَالَ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَنْ ذِكْرِ رَبِّي حَتَّى تَوَارَتْ  
بِالْحِجَابِ﴾ ج١/٢٣٧
- ٣٣ ﴿رُدُّوهُمَا عَلَىٰ قُلُوبِهِمْ مَسًّا يَا سُورِيُّ وَالْأَعْرَابِيُّ﴾ ج١/١٨٠-ج٢/٣٥٣
- ٤٤ ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نِعْمَ السَّبْدُ﴾ ج٢/٣٢٩
- ٤٧ ﴿وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنَ الْأَخْيَارِ﴾ ج٢/٢٤٨-ج٢/٣٥٣
- ٤٩ ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَنَابٍ﴾ ج٢/١٥٧
- ٥٠ ﴿جَنَّاتٍ مَدِينٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَنْبُوبُ﴾ ج١/٥٠٥-ج٢/١٥٧
- ٥٧ ﴿هَذَا فَلْيُدْفُوهُ جِيدٌ وَعَسَاقٍ﴾ ج١/٢٦٢

- ٦٤ ﴿إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ﴾ جـ ٢/٢٠٣، ٢٣٦، ٣٢٥  
 ٧٥ ﴿قَالَ تِبَالِيسُ مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِإِيْدِي﴾ جـ ١/٣٦٨، ٤٣٠  
 ٨٤ ﴿قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقُّ أَقْوَلُ﴾ جـ ١/٢٣، ١٥٢  
 ٨٥ ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ جـ ٢/٢٣، ١٥٢

## سورة الزمر (٣٩)

- ٣ ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ جـ ١/١٥٧-جـ ٢/٣٠٩  
 ٦ ﴿خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ جـ ١/١٩٤  
 ٩ ﴿أَمْ مَنْ هُوَ قَنِيئٌ عَائِلٌ يَلِيَّ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ جـ ١/٥١-جـ ٢/٢٨١  
 ١٢ ﴿وَأُمرِتُ لِأَن أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ﴾ جـ ١/٧٣  
 ١٩ ﴿أَفَأَنْتَ تُتَّقِدُ مِنَ النَّارِ﴾ جـ ٢/٩١  
 ٢٠ ﴿لَمْ نَعْرِفْ﴾ جـ ٢/٢١٣  
 ٢٢ ﴿فَوَيْلٌ لِلنَّفْسِئَةِ فُلُوْهُمْ مِنْ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ جـ ١/٤٥٧  
 ٢٤ ﴿أَفَمَنْ يَتَّبِعِ بَوَجهِهِ سَوَاءَ الْعَذَابِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ جـ ١/٥٢  
 ٢٧ ﴿وَأَلْقَدَ صَرْبًا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَنْذَكُرُونَ﴾ جـ ٢/٢٥٠  
 ٣٦ ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ جـ ١/٥٧، ٤٨٨  
 ٤٦ ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ جـ ٢/٢٦٨  
 ٥٧ ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ جـ ١/٤٨٤، ٤٨٥  
 ٦٠ ﴿وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوْهُهُمْ مُسْوَدَةٌ﴾ جـ ٢/١٥٥، ٣٥١  
 ٦١ ﴿وَسِجِّ اللَّهُ الَّذِينَ اتَّقَوْا بِمَقَانِنِهِمْ لَا يَمْسُهُمْ الشَّوْهُ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ جـ ٢/٢٤٧  
 ٦٣ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَاقِبَتِ اللَّهِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ جـ ٢/٢٤٧

- جـ ١/٤٩٢ - جـ ٢/٢٩٠، ٣١٧ ﴿قُلْ أَغْتَابِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ﴾ ٦٤  
 جـ ١/٢٦٣ ﴿بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ وَكُن مِنَ الشَّاكِرِينَ﴾ ٦٦  
 جـ ١/٢٢٩ ﴿ثُمَّ نَفَعْ فِيهِ أُخْرَى﴾ ٦٨  
 جـ ١/١٦٠، ١٦١، ٥٠٣ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا فَصَحَّتْ أَبُوئُهَا﴾ ٧١  
 جـ ١/١٤٣، ٥٠٣ - جـ ٢/١١٠ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَفُصِحَّتْ أَبُوئُهَا وَقَالَ لَهَا كَخَزَنَتِهَا سَلِّمٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ ٧٣

## سورة غافر (٤٠)

- جـ ٢/٢٣١ ﴿تَنْزِيلَ الْكِتَابِ مِنَ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ﴾ ٢  
 جـ ١/٣٠٧ ﴿وَهَمَّتْ كُلُّ أُمَّةٍ بِرَسُولِهِمْ لِيَأْخُذُوهُ﴾ ٥  
 جـ ٢/١٩٣ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا يَسْأَلُونَ لِمَقْتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِنْ﴾ ١٠  
 ﴿مَقْتِكُمْ أَنْفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكْفُرُونَ﴾  
 جـ ٢/١٧٥ ﴿قَالُوا رَبَّنَا آمَنَّا آتَيْنَا أَتْنَيْنِ وَأُحْيَيْتَنَا أَتْنَتَيْنِ﴾ ١١  
 جـ ٢/٢٤٥ ﴿لِيُنذِرَ يَوْمَ التَّلَاقِ﴾ ١٥  
 جـ ٢/٢٤٥، ٥٨ ﴿يَوْمَ هُمْ بَدْرُومٌ﴾ ١٦  
 جـ ١/٢٤٩ - جـ ٢/١٩٣ ﴿وَأَنْذَرَهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ﴾ ١٨  
 جـ ١/٤٣٩ ﴿أَنْفُسُتَلُونَ رَبِّلَا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ﴾ ٢٨  
 جـ ١/٢٩٩، ٣٠٣ ﴿كَذَلِكَ يَطْبَعُ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ قَلْبٍ مُكْتَبِرٍ جَبَّارٍ﴾ ٣٥  
 جـ ١/٢٤٧، ٤٦١ - جـ ٢/١٢٧ ﴿وَقَالَ وَعَوْنُ يَهَنَدُنُّ ابْنَ لِي صَرِيحًا لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابِ﴾ ٣٦  
 جـ ١/٢٤٧، ٤٦١ - جـ ٢/١٢٧، ٢٠٦ ﴿أَسْبَابِ السَّمَوَاتِ فَأَطَّلِعُ إِلَىٰ آلِهِ مُوْسَىٰ﴾ ٣٧  
 جـ ١/٣٠٠ - جـ ٢/١٦٠ ﴿إِنَّا كُلُّ فِيهَا﴾ ٤٨  
 جـ ١/١٤٥ ﴿سَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ٧٠  
 جـ ١/١٤٥ ﴿إِذِ الْأَغْلُلُ فِي أَعْنَاقِهِمْ وَالسَّلْسِلُ يُسْحَبُونَ﴾ ٧١  
 جـ ٢/٧، ١١٢، ٢٥٣ ﴿وَرَبِّكُمْ ءَايَتُهُ فَأَيُّ آيَاتِ اللَّهِ تُنكِرُونَ﴾ ٨١

## سورة فصلت (٤١)

- جـ ٢/٢١٩ ﴿أَنبِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالْنَا أُنبِئْنَا طَائِفِينَ﴾ ١١



- ١٧ ﴿وَأَمَّا نُمُودٌ فَمَا هِيَ بِإِيْمَانٍ﴾ ج١/١١٥، ٤٨٥-ج٢/٢٨٢
- ٢٠ ﴿حَتَّىٰ إِذَا مَا جَاءَهَا شَهِدَ عَلَيْهِنَّ سَمْعُهُمْ﴾ ج١/٤٤٩
- ٢٤ ﴿وَإِنْ يَسْتَعْتِبُوا فَمَا لَهُمْ مِنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ ج١/١٦٥
- ٢٩ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا رَبَّنَا أَرْنَا الَّذِينَ ضَلَّوْنَا﴾ ج٢/٤٦
- ٤٠ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَحْفَظُونَ عَلَيْهَا لَقَدْ نَقَىٰ فِي النَّارِ حَيْرٌ أَمْ مَن يَأْتِي بِلُحُودِهِمْ الْفِتْمَةُ أَفَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ﴾ ج١/٥١، ٣٣٨-ج٢/٢٠٤
- ٤١ ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ﴾ ج٢/٢٠٣، ٢٠٤، ٢٠٥
- ٤٢ ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَطِيلُ﴾ ج٢/٢٠٤
- ٤٣ ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَدُوٌّ مَّغْفِرٌ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٌ﴾ ج٢/٦٦، ٩٩، ٢٠٤
- ٤٤ ﴿قُلْ هُوَ لِلَّذِينَ آمَنُوا هُدًى وَشِفَاءٌ وَالَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي آذَانِهِمْ وَقْرٌ وَهُوَ عَلَيْهِمْ عَمًى أُولَٰئِكَ يُنَادَوْنَ مِن مَّكَانٍ بَعِيدٍ﴾ ج٢/٢٠٤-٢٧٠
- ٤٦ ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلْمِيرٍ لِّلْبَاسِ﴾ ج١/١٨٤-ج٢/٢٦٢، ٣٠٣
- ٤٩ ﴿وَإِن مَّسَّهُ الشُّرُوقُ فَبُورٌ﴾ ج٢/٣٠٣
- سورة الشورى (٤٢)**
- ٣ ﴿كَذَٰلِكَ يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكَ﴾ ج١/٤٩٤-ج٢/٢٨٩
- ٩ ﴿أَمِ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَأَلَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ﴾ ج٢/٣٢٥
- ١١ ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَاجًا يَذُرُّكُمْ فِيهَا﴾ ج١/٢٦٧، ٢٨٠-ج٢/٣٧٥
- ١٧ ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ ج٢/١٦٣، ٢١٩
- ٢٣ ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَشِّرُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ ج٢/٢٢٥
- ٢٥ ﴿وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَن عِبَادِهِ وَيَعْفُو عَنِ السَّيِّئَاتِ﴾ ج١/٢٣٨
- ٣٠ ﴿وَمَا أَسْبَغْتُ مِنْ مَّصِيبِكُمْ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ﴾ ج١/٢٦١

- ٣٣ ﴿إِن يَشَأْ يُسْكِنِ الرِّيحَ فَيَظْلَلْنَ رَوَاكِدَ عَنِ ظَهْرِهِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾  
ج ٢٠٢/٢
- ٣٤ ﴿أَوْ يُوقِعَهُنَّ يَمَا كَسَبُوا وَيَعْفُ عَنْ كَثِيرٍ﴾  
ج ٤٩٩/١
- ٣٥ ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾  
ج ٤٩٩/١
- ٣٧ ﴿وَإِذَا مَا غَضِبُوا هُمْ يَغْفِرُونَ﴾  
ج ١٦٨/١
- ٣٩ ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَصَابَهُمُ الْبَغْيُ هُمْ يَنْصُرُونَ﴾  
ج ١٦٨/١
- ٤٠ ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِّثْلُهَا﴾  
ج ٢٥/٢
- ٤٣ ﴿وَلَمَنْ صَدَرَ وَعْفَرِ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾  
ج ٢٦٠، ١٤٨/٢
- ٤٥ ﴿يَنْظُرُونَ مِنْ طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾  
ج ٤٥٨/١
- ٥١ ﴿وَمَا كَانَ لِنَشْرِ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَآئِ حِجَابٍ أَوْ بِرُسُلٍ رَسُولًا﴾  
ج ٣٨٨/١-٢١٦/٢
- ٥٢ ﴿إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾  
ج ٩٩/٢
- ٥٣ ﴿صِرَاطِ اللَّهِ﴾  
ج ٩٩/٢

## سورة الزُّخْرَفِ (٤٣)

- ٥ ﴿أَفَضْرِبَ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا أَنْ كُنْتُمْ قَوْمًا مُشْرِكِينَ﴾  
ج ٨٤، ٥٥/١
- ٩ ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾  
ج ٢٩٠، ٢٦٢/٢
- ١٣ ﴿لِيَسْتَوُوا عَلَى ظُهُورِهِ﴾  
ج ٢٠٧/٢
- ١٨ ﴿وَهُوَ فِي الْفِصَامِ عِزٌّ مُبِينٌ﴾  
ج ٣٥٩/٢
- ١٩ ﴿أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ﴾  
ج ٥٧/١
- ٣٥ ﴿وَإِنْ كُلُّ ذَلِكَ لَمَّا مَتَّعُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾  
ج ٣٤٨، ٦٧/١
- ٣٨ ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَنَا قَالَ يَا لَيْتَ بَنِيَّ وَبَيْنَكَ بَعْدَ الْمَشْرِقَيْنِ فَيَنْسُ الْفَرِيقَ﴾  
ج ١٤٧/١
- ٣٩ ﴿وَلَنْ يَنْفَعَكُمْ الْيَوْمَ إِذْ ظَلَمْتُمْ﴾  
ج ٨١/٢-١٤٦، ١٤٥/١

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٤٨	﴿وَمَا نُرِيهِمْ مِنْ آيَاتِنَا إِلَّا هِيَ أَكْثَرُ مِنْ أُخْتِهِنَّ﴾	ج ٢/ ٣٠٠
٤٩	﴿يَتَأْتُهُ السَّاحِرُ﴾	ج ١/ ٤٨٨
٥١	﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾	ج ١/ ٩٦، ١٠٢، ١٨٨
٥٢	﴿أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا﴾	ج ١/ ٩٦، ١٠٢، ١٨٨
٦٠	﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ مَلَائِكَةً فِي الْأَرْضِ يَخْلُقُونَ﴾	ج ١/ ٤٥٦
٦٦	﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ﴾	ج ١/ ٤٩٠
٧١	﴿وَفِيهَا مَا تَشْتَهِيهِ الْأَنْفُسُ﴾	ج ٢/ ١٥٣
٧٦	﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمِينَ﴾	ج ١/ ٤٢٢
٧٧	﴿وَنَادَوْا بِمَلَائِكَةِ رَبِّكَ عَلَيْنَا رُبَّمَا قَالَ إِنَّكُمْ تُكْفِرُونَ﴾	ج ١/ ٣٣٨، ٥٨١
٨٠	﴿أَمْ يَحْسِبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾	ج ١/ ١٨٧ - ج ٢/ ٢٠٤
٨١	﴿قُلْ إِنْ كَانَ لِلرَّحْمَنِ وَلَدٌ فَأَنَا أَوَّلُ الْعَابِدِينَ﴾	ج ١/ ٦٦
٨٤	﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌ﴾	ج ٢/ ٧٦، ٣٣٩
٨٦	﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾	ج ٢/ ٢٠٤
٨٧	﴿مَنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولَنَّ اللَّهُ فَاَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾	ج ٢/ ٢٦٢، ٢٩٠
٨٨	﴿وَقِيلِهِ يَكْرِبُ﴾	ج ٢/ ٢٠٣، ٢٠٤

### سورة الدُّخَانِ (٤٤)

١٨ ﴿أَن أَدْرَأَ إِلَىٰ عِبَادِ اللَّهِ إِي لَكُم رُسُولٌ أَلِيمٌ﴾ ج ٢/ ٣١٨

### سورة الجاثية (٤٥)

٣	﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّمُؤْمِنِينَ﴾	ج ٢/ ١٣٥
٤	﴿وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّهِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾	ج ٢/ ١٣٥
٥	﴿وَأَخْلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَخْبَا بِهِنَّ الْأَرْضَ بِعَدَمِ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ آيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾	ج ٢/ ١٣٥
٢٢	﴿وَخَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ بِالْحَقِّ وَلِيُجْزِيَ كُلَّ نَفْسٍ﴾	ج ١/ ٣٣٨
٢٥	﴿وَإِذَا نُنزِلُ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا يَنْسَوْنَ مَا كَانُوا يَحْجَتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾	ج ١/ ١٦٥ - ج ٢/ ٩٦

- جـ ١٠٠/٢ ٢٨ ﴿وَتَرَىٰ كُلَّ أُمَّةٍ جَانِبَهُ كُلُّ فِتْنَةٍ تَدْعَىٰ إِلَىٰ كِتَابِهَا﴾  
 جـ ٤٢٦، ١١٤/١ ٣١ ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ كَانُوا يَتَّبِعُونَ آيَاتِنَا﴾  
 جـ ٣٠٠، ٦٦، ٣٨/٢ ٣٢ ﴿وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ إِنْ تَنْظُرُونَ إِلَّا ظَنًّا﴾

## سورة الأحقاف (٤٦)

- جـ ٣٧٠/١ ٨ ﴿كَفَىٰ بِهِ شَيْدًا﴾  
 جـ ٣٢٧/٢ ١٠ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنَ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ﴾  
 جـ ٣٢٦، ١٤٦/١ ١١ ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا لَوْ كَانَ خَيْرًا مَا سَبَقُونَا إِلَيْهِ﴾  
 جـ ٣٧٣، ١٧٣/٢ ١٥ ﴿وَإِذ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ فَسَيَقُولُونَ هَذَا إِنْكَارٌ قَدِيرٌ﴾  
 جـ ٢٣٨/١ ١٦ ﴿حَمَلْتُهُ أَثْمًا كَرِهًا وَأَصْلَحَ لِي فِي دُرَيْقٍ﴾  
 جـ ٣٨٦، ١٧٤/٢ ٢٠ ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلَّذِينَ هُمْ يُنَبِّئُونَ﴾  
 جـ ٢٩٩/٢ ٢٥ ﴿تَدِيرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾  
 جـ ٤٥١، ٦٦/١ ٢٦ ﴿وَلَقَدْ مَكَنْتَهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَنْتُمْ فِيهِ فَمَا أَخْفَىٰ عَنْهُمْ سَمْعُهُمْ﴾  
 جـ ١٩٠/٢-٣٩٩/١ ٢٨ ﴿فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ آمَنُوا مِن دُونِ اللَّهِ قَرِيبًا لِّلْمَةِ﴾  
 جـ ٤٦١/١ ٣١ ﴿يَغْفِرُ لَكُمْ مِن ذُنُوبِكُمْ﴾  
 جـ ٣٥٨/٢ ٣٣ ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَئِمْ بِخَلْقِهِنَّ يَقْدِرُ﴾  
 جـ ٤٩٥، ٥٥، ٤٨٩ - جـ ٢/٢ ٣٥ ﴿لَوْ يَلْبَسُونَ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍ بَلِّغْ فَهَلْ يُهْلِكُ إِلَّا الْقَوْمَ﴾  
 جـ ٣٠٣، ١٣٢ أَلْفَيْسِقُونَ﴾

## سورة محمد (٤٧)

- جـ ١٩٨، ١٥٥/٢-٣٣٥/١ ٨ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَسَاءَلْتَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾  
 جـ ٥٢/١ ١٤ ﴿أَفَن كَانَ عَلَىٰ بَيْنِي مِن رَّبِّي كُنَّ تُرَابًا لَّهُم سَوْءٌ عَلَيْهِمْ﴾  
 جـ ٥٢/١ ١٥ ﴿كُنَّ هُوَ خَلِيلٌ فِي النَّارِ وَسُقُوا مَاءً حَمِيمًا﴾  
 جـ ٣٠٦، ١١٣/٢ ٢١ ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾

- ٢٢ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ جـ ٣٣/٢
- ٣١ ﴿وَتَلَّوْا أَخْبَارَكُمْ﴾ جـ ٣٧٧/٢
- ٣٥ ﴿وَاللَّهُ مَعَكُمْ﴾ جـ ٤٧٢/١
- ٣٦ ﴿وَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ وَتَنَفَّوْا بِزُكْرِكُمْ أَجْرَكُمْ﴾ جـ ٢٢٤/٢
- ٣٨ ﴿وَمَنْ يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلْ عَن نَفْسِهِ﴾ جـ ٢٣٦/١
- سورة الفتح (٤٨)**
- ١٠ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ جـ ٢٣/٢
- ١٦ ﴿فَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَوْ يُسَلِّمُوا﴾ جـ ١٢٨/٢
- ١٨ ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ جـ ١٠٤/١
- ٢٥ ﴿وَلَوْلَا رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ لَو تَزَلَّوْا لَمَذُنَا الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ جـ ٣٥١/١ - جـ ٢٩٣/٢
- ٢٧ ﴿لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ﴾ جـ ٧١، ٧٠/١ - جـ ١١٠/٢
- ٢٩ ﴿وَعَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنْهُمْ مَغْفِرَةً﴾ جـ ٤٥٦/١
- سورة الحجرات (٤٩)**
- ٥ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾ جـ ٣٩٢، ٤٧/١
- ٩ ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَدَت إِحْدَاهُمَا عَلَى الْآخَرَىٰ فَقَاتِلُوا أَلَّتِي تَبَغَىٰ حَقَّ نَفْسِهِ إِنَّ أَمْرَ اللَّهِ﴾ جـ ٣٠٤، ٢٠٥/١
- ١٢ ﴿أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا فَكَرِهْتُمُوهُ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ رَّحِيمٌ﴾ جـ ٦٤، ٥٧/١
- ١٤ ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ الْإِسْلَامُ فِي قُلُوبِكُمْ وَإِن تُطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ لَا يَلِفْكُمْ مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئًا﴾ جـ ٤٠٦، ٣٧٤/١
- ١٧ ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُوا قُل لَّا تَمُنُّوا عَلَيَّ إِسْلَامَكُم بَلِ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُمْ أَنْ هَدَيْتُكُمْ﴾ جـ ٣١٦/٢
- سورة (ق) (٥٠)**
- ١ ﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾ جـ ٣٢٥/٢

ج ١/٨٥ - ج ٢/٣٢٥	﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنذِرٌ مِنْهُمْ﴾	٢
ج ١/٢٤٩ - ج ٢/١١٥، ٣٢٥	﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِندَنَا كَنْزٌ حَافِظٌ﴾	٤
ج ١/٣٢٥	﴿بَلْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيعٍ﴾	٥
ج ٢/٢٩٨	﴿وَحَبَّ الْعَصِيدِ﴾	٩
ج ١/٥٧	﴿أَفَعَبِينَا بِالْخَلْقِ الْأَوَّلِ بَلْ هُمْ فِي لَبْسٍ مِنْ خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾	١٥
ج ٢/٣٢٥	﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عِنْدٌ﴾	١٨
ج ١/٢٥٨	﴿لَقَدْ كُتِبَ فِي عَقَلِكُمْ مِنْ هَذَا فَاكْتَسَفْنَا مِنْكَ غِطَاءً لَكَ﴾	٢٢
ج ١/٤٢٨	﴿وَقَالَ قَرِينُهُ هَذَا مَا لَدَىٰ عَيْنِي﴾	٢٣
ج ٢/٢١٩	﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾	٣١
ج ٢/١١٥	﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾	٣٥
ج ٢/٣٢٥	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾	٣٦
ج ٢/٢١٦، ٣٢٥	﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرًا لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾	٣٧
ج ٢/٣٧٢، ٥٥	﴿يَوْمَ يَسْمَعُونَ الصَّيْحَةَ بِالْحَقِّ ذَلِكَ يَوْمُ الْخُرُوجِ﴾	٤٢

## سورة الذاريات (٥١)

ج ٢/٥٥	﴿يَسْتَأْذِنُ أَيَّانَ يَوْمَ الَّتِي﴾	١٢
ج ٢/٢٠٤	﴿وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ لِلْمُتَّقِينَ﴾	٢٠
ج ٢/١٦٨	﴿فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ نَتْلُوهُ﴾	٢٣
ج ١/١٦١ - ج ٢/١٤	﴿هَلْ أُنذِرَكَ حَدِيثٌ ضَلَّ فِيهِمُ الْمُكْرِمِينَ﴾	٢٤
ج ١/١٦١ - ج ٢/١٤، ٢٧١	﴿إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَّمْنَا قَالَ سَلَّمَ قَوْمٌ مُشْكِرُونَ﴾	٢٥
ج ١/٢٥٨	﴿فَرَأَىٰ إِلَيْكَ أَهْلِيهِمْ فَجَاءَهُ بِعَجَلٍ سَمِينٍ﴾	٢٦
ج ١/٢٥٨	﴿فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ أَلَا تَأْكُلُونَ﴾	٢٧
ج ١/٢٥٨	﴿فَأَقْبَلَتِ أُمَّرَأَتُهُ فِي صَرَفٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا﴾	٢٩
ج ٢/٣٧٦	﴿فَأَخْرَجْنَا مَنْ كَانَ فِيهَا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	٣٥
ج ٢/٣٧٦	﴿فَمَا وَجَدْنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ﴾	٣٦
ج ٢/٢٠٥	﴿وَوَرَّكُمَا فِيهَا آيَةً لِلَّذِينَ يَخَافُونَ الْعَذَابَ الْأَلِيمَ﴾	٣٧

- ﴿وَفِي مَوْصِعٍ إِذَا أَرْسَلْنَاهُ إِلَيْكَ فِرْعَوْنَ يَسْأَلُنِي مُبِينًا﴾ جـ ٢/٢٠٤، ٢٠٥  
 ﴿مَا نَذَّرُ مِنْ شَيْءٍ أَنْتَ عَلَيْهِ إِلَّا جَعَلْنَاهُ كَالرَّمِيمِ﴾ جـ ٢/٢٩٩  
 ﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾ جـ ١/١٢٦ - جـ ٢/٣٠٣

## سورة الطور (٥٢)

- ﴿وَالطُّورِ﴾ جـ ١/١٦٢، ١٦٨  
 ﴿فِي رَقٍ مَّنشُورٍ﴾ جـ ١/٢٣٨  
 ﴿مَا لَمْ مِنْ دَافِعٍ﴾ جـ ١/١٢١ - جـ ٢/٣٨٦، ٣٧٧  
 ﴿يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا﴾ جـ ١/١٢١ - جـ ٢/٣٨٦، ٢٩٦  
 ﴿أَمْ عِنْدَهُمُ الْعَيْتُ فَمَا يَكْتُمُونَ﴾ جـ ١/٢٤٨  
 ﴿أَفَسِحْرٌ هَذَا أَمْ أَنْتَ لَا تَبْصُرُونَ﴾ جـ ١/٢٤٨  
 ﴿يَشْرَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَا لَعْنٌ فِيهَا وَلَا تَأْنِيَةٌ﴾ جـ ١/٣٦١  
 ﴿أَمْ لَمْ يَلِدْهُ غَيْرَ اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ جـ ٢/١٤٤  
 ﴿وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا يَقُولُوا سَحَابٌ مَرْكُومٌ﴾ جـ ٢/١٤٤  
 ﴿وَأَذْكُرْ عِبَادَنَا إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ وَيَعْقُوبَ أُولَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾ جـ ٢/١٤٤  
 ﴿مُتَكِبِينَ فِيهَا يَدْعُونَ فِيهَا بِفِكَهْمٍ كَثِيرٍ وَشَرَابٍ﴾ جـ ٢/١٩٣

## سورة النجم (٥٣)

- ﴿وَالنَّجْمِ إِذَا هَوَىٰ﴾ جـ ١/١٦٢  
 ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾ جـ ١/٢٣٨  
 ﴿ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى﴾ جـ ٢/٣٨٦  
 ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾ جـ ٢/٣٨٦، ٢٩٦  
 ﴿عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ﴾ جـ ١/٢٤٨  
 ﴿عِنْدَهَا جَنَّةُ الْأَوْفَىٰ﴾ جـ ١/٢٤٨  
 ﴿وَأَنْتُمْ هُمْ أَصْحَابُ الْأَيْكَنِ﴾ جـ ٢/١٤٤  
 ﴿وَأَنْتُمْ هُمْ أَمَاتٌ وَأَعْيَا﴾ جـ ٢/١٤٤  
 ﴿وَأَنْتُمْ خَلْقَ الرَّبِّينِ الذِّكْرِ وَالْأُنثَىٰ﴾ جـ ٢/١٤٤

## سورة القمر (٥٤)

ج ٢/٢٠٣، ٢٠٥	﴿ وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسَمَّرٌ ﴾	٣
ج ٢/٢٠٥	﴿ حِكْمَةٌ بَالِغَةٌ فَمَا تُغْنِ التُّدْرُ ﴾	٥
ج ٢/١٠٦، ٧	﴿ حُشْعًا أَبْصَرُهُمْ يَخْرُجُونَ ﴾	٧
ج ٢/٥١	﴿ فَدَعَا رَبَّهُ أَنِّي مَغْلُوبٌ فَأَنْصِرْ ﴾	١٠
ج ١/٤٨٩	﴿ أَبَشِرَا بِنَا وَجِدَا نَجْعَهُ ﴾	٢٤
ج ٢/٣٢٠	﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةَ فَبِنَّةً لَّهُمْ فَارْتَبِعْهُمْ وَأَطِعْ ﴾	٢٧
ج ١/١٧٣	﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا عَلَيْهِمْ حَاصِبًا إِلَّا عَالِ لُوطٍ نَّجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ ﴾	٣٤
ج ١/٦٠	﴿ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كُلِّهَا فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٌ مُّقْتَدِرٌ ﴾	٤٢
ج ٢/٣٩، ٢٦٤	﴿ إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْتُهُ بِقَدَرٍ ﴾	٤٩
ج ٢/٧٢	﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ مَّعْدُودَةٌ فِي أَلْبُرِّ ﴾	٥٢

## سورة الرحمن (٥٥)

ج ٢/١٧، ١٠٦	﴿ الرَّحْمَنُ ﴾	١
ج ٢/١٧، ١٠٦	﴿ عَلَّمَ الْقُرْآنَ ﴾	٢
ج ٢/١٧	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ ﴾	٣
ج ٢/١٧	﴿ عَلَّمَهُ الْبَيَانَ ﴾	٤
ج ٢/٩٢	﴿ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِمُسْبَاهٍ ﴾	٥
ج ١/١٢٥	﴿ يَخْرُجُ مِنْهَا الْوُجُودُ وَالْمَرَجَاتُ ﴾	٢٢
ج ١/٣٨٨ - ج ٢/٣١٨	﴿ سَنَعُرُ لَكُمْ آيَةَ الْفَلَاقِ ﴾	٣١
ج ٢/٣٤	﴿ فَإِذَا انشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾	٣٧
ج ٢/١٢٩	﴿ فَيَوْمَئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذُنُوبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ ﴾	٣٩
ج ١/٤٩٠ - ج ٢/٣٣٩	﴿ هَلْ جَزَاءُ الْإِحْسَانِ إِلَّا الْإِحْسَانُ ﴾	٦٠
ج ٢/٣٤	﴿ وَرَيْنَ دُونِهَا جَنَّتَانِ ﴾	٦٢
ج ٢/١٨٨	﴿ مُدَّاهَتَانِ ﴾	٦٤
ج ٢/٣٤	﴿ فِيهِنَّ خَيْرٌ مِّنْ حَسَنِ ﴾	٧٠
ج ٢/٣٤	﴿ حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْبِيَارِ ﴾	٧٢



## سورة الواقعة (٥٦)

١	﴿ إِذَا وَقَعَتِ الْوَاقِعَةُ ﴾	ج١/١٦٠، ١٦١
٢	﴿ لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ ﴾	ج١/١٦٠
٣	﴿ خَافِضَةٌ رَافِعَةٌ ﴾	ج١/١٦٠
١٧	﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُخَلَّدُونَ ﴾	ج٢/٣٦٩
١٨	﴿ يَا كُوفُورُ وَأَبَارِيقُ وَكَأْسٌ مِّن مَّعِينٍ ﴾	ج٢/٣٦٩
٢٢	﴿ وَحُورٌ عِينٌ ﴾	ج٢/١٨٨، ٣٦٩
٢٧	﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾	ج٢/١٤٩، ٣٠٣
٢٨	﴿ فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ ﴾	ج٢/٣٠٣
٣٢	﴿ وَفَنَكِهَةٍ كَثِيرَةٍ ﴾	ج١/٣٦٣
٣٣	﴿ لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ ﴾	ج١/٣٦٣
٤٣	﴿ وَظِلٍّ مِّن يَمُومٍ ﴾	ج١/٣٦٣
٤٤	﴿ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ ﴾	ج١/٣٦٣
٤٧	﴿ أَوَّاهًا مُّنبَعَثُونَ ﴾	ج١/٥٦
٤٨	﴿ أَوْ هَامِثَاتٍ فَاثُونَ ﴾	ج١/٥٦
٥١	﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ أَيْهَا النَّسَاءُ الْمُنكَذِبُونَ ﴾	ج١/٢٥٨
٥٢	﴿ لَا تَكُونَنَّ مِنَ الشَّجَرِ مِن زُؤَمِرٍ ﴾	ج١/٢٥٨، ٤٦٣
٥٣	﴿ فَالِقَاتٍ مِّنَ الْبَطْنِ ﴾	ج١/٢٥٨
٥٤	﴿ فَشَرِبُونَّ عَلَيْهِ مِنَ الْغَيْمِ ﴾	ج١/٢٥٨
٥٥	﴿ فَشَرِبُونَّ شَرِبَ الْبَيْرِ ﴾	ج١/٢٥٨
٥٩	﴿ مَا أَنتُمْ بِمُعْجِزِينَ ۚ مَن نَّحْنُ الْمُنَلِّقُونَ ﴾	ج١/٩٤ - ج٢/٩
٦٢	﴿ وَوَلَقَدْ عَلَّمْتُمُ النَّسَاءَ الْأَرْوَاحَ فَلَوْلَا تَذَكَّرُونَ ﴾	ج١/٤٩٢
٦٥	﴿ لَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَاهُ حُطَاةً فَلَوْلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾	ج١/٣٩٥
٧٠	﴿ لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجْحَابًا فَلَوْلَا تَشْكُرُونَ ﴾	ج١/٣٩٥ - ج٢/٣٢٤
٧٥	﴿ قُلْ أَقْسَمُ بِمَوْجِعِ الشُّجُورِ ﴾	ج١/٣٦٩، ٣٧٠

ج۱/۳۶۹-ج۲/۸-ج۲/	﴿وَأِنَّهُمْ لَمَسُوا لَوْ تَمَلَّؤْنَ عَظِيمًا﴾	۷۶
ج۱/۳۹۹	﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾	۸۳
ج۱/۳۹۹	﴿وَأَنْتُمْ حِينِيذٍ تَنْظُرُونَ﴾	۸۴
ج۱/۳۹۹-ج۲/۳۰۸	﴿وَمَنْ أَوْقَبُ إِلَيْهِ مِنْكُمْ وَلَكِنْ لَا تُبْصِرُونَ﴾	۸۵
ج۱/۳۹۹-ج۲/۳۳	﴿فَلَوْلَا إِنْ كُنْتُمْ غَيْرَ مَدِينٍ﴾	۸۶
ج۱/۳۹۹-ج۲/۳۳	﴿تَرْجُمُونَهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾	۸۷
ج۱/۱۱۵-ج۲/۲۹۳، ۹۳	﴿فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُفْرَبِينَ﴾	۸۸
ج۱/۱۱۵-ج۲/۲۹۳	﴿فَرُوحٍ وَرِيحَانٍ وَجَنَّتْ نَبِيرٍ﴾	۸۹

## سورة الحديد (۵۷)

ج۲/۱۴۷، ۲۸۰، ۲۸۲	﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَتْلِ أُوَلِيِّكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِنَ الَّذِينَ أَنْفَقُوا مِنْ بَعْدِ وَقَتْلُوا وَكَلَّا وَعَدَّ اللَّهُ الْمُسْتَقِينَ﴾	۱۰
ج۱/۱۷۴	﴿يَسَعَى ثَوْرُهُمْ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَيَأْتِيهِمْ﴾	۱۲
ج۱/۵۸، ۷۳	﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾	۱۶
ج۱/۲۸۵، ۳۱۰	﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾	۲۳
ج۱/۴۹۴	﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ﴾	۲۶
ج۲/۲۳۸	﴿وَرَهَابِيَةَ أَتَدْعُونَهَا﴾	۲۷
ج۱/۳۶۸، ۳۷۰	﴿لِيَأْتِيَ بَعْلَهُمْ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾	۲۹

## سورة المجادلة (۵۸)

ج۱/۲۷۱	﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾	۱
ج۱/۴۳۶، ۵-ج۲/۲۶۲	﴿فَمَا هِيَ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ أَهْنَيْتَهُمْ إِلَّا الَّتِي وَلَدْنَاهُمْ﴾	۲
ج۲/۲۰۲، ۳۰۵، ۳۰۸، ۳۸۰	﴿ثُمَّ يَوْمُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾	۳
ج۲/۳۰۸	﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامَ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَّ فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَلِطَعَامٍ سِتِّينَ مِسْكِينًا ذَلِكَ لِتُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾	۴

﴿إِنَّا تَنَجَيْتُمْ فَلَا تَنَجُوا بِالْإِيمْرِ وَالْمُدُونِ﴾ ج ٢/٣٧٦ ٩

﴿إِذَا تَنَجَيْتُمُ الرَّسُولَ فَقَدِمُوا﴾ ج ٢/٣٧٦ ١٢

### سورة الحشر (٥٩)

﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ﴾ ج ١/٢٨٥ ٧

﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ﴾ ج ٢/٣٠٧ ٩

﴿لَئِن أُفْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ وَلَئِن قُوتِلُوا لَا يَنْصُرُوهُمْ وَلَئِن نَّصَرُوهُمْ لَيُولِيَنَّ الْأُذُنُ شَرَّ لِمَا نَصَرُوا لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ج ١/٢٦١، ٣٥٢ - ج ٢/٢٢٤ ١٢

﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَابَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾

### سورة الممتحنة (٦٠)

﴿لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا﴾ ج ١/٨٥، ٣٦٥ ١

﴿فَيَأْتِيَهُنَّ﴾ ج ٢/٣٥١ ١٢

### سورة الصَّف (٦١)

﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَعْمَلُونَ﴾ ج ١/٤٣٠ ٢

﴿يُظَاهِرُهُ عَلَى الَّذِينَ كَفَرَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ ج ١/٣٨٥ ٩

﴿يَتْلُوهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا هَلْ أَذْكَرٌ عَلَىٰ تَجَرُّبِكُمْ مِنْ عَذَابِ آلِيبِ﴾ ج ٢/٣٥ ١٠

﴿وَيُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ ذَلِكَ خَيْرٌ لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ج ٢/٣٥ ١١

﴿وَأُخْرَىٰ يُحِبُّونَهَا وَيَتَرَبَّصُّونَ﴾ ج ٢/١٣٠، ٢٣٨ ١٣

### سورة الجمعة (٦٢)

﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا يَتَسَاءَلُ الَّذِينَ آمَنُوا الْكُفْرَ وَالَّذِينَ كَفَرُوا الْإِيمَانَ كَذَبًا﴾ ج ٢/٧١، ٢٧٦ ٥

﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِن يَوْمِ الْجُمُعَةِ﴾ ج ١/٤٥٨ ٩

﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُوا إِلَيْهَا﴾ ج ١/١٦٢ ١١

## سورة المنافقون (٦٣)

- ١ ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ ج١/٣٤٧
- ٥ ﴿تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ﴾ ج٢/١٥٨
- ٦ ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ ج١/٥٦، ٩٢
- ٧ ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَيَّ مِنْ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا﴾ ج١/٢٠٤
- ٨ ﴿لِيُخْرِجَنَّ الْأَعَزُّ مِنْهَا الْأَذَلَّ﴾ ج١/١٠٨
- ١٠ ﴿مَنْ قِيلَ أَنْ يَأْتِكُمْ الْمَوْتُ فَيَقُولَ رَبِّ لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَيَّ أَجَلٌ قَرِيبٌ فَأَصَدِّقْ وَأَكُنْ مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ ج١/٧٣، ٣٩٨، ٣٩٩-ج٢/٦٣، ١٢٤

## سورة التغابن (٦٤)

- ٦ ﴿أَبَشِرْ يَهُودِيَّتَا﴾ ج٢/٩
- ٧ ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِمَا كَانُوا يَكْفُرُونَ﴾ ج١/١٨٧، ٤٨٤
- ١٦ ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ ج١/٤٣٧

## سورة الطلاق (٦٥)

- ١ ﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهُ يَحْدِثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ ج١/٤١٦، -ج٢/٧٨، ٩٢، ٣٧٦
- ٤ ﴿وَالَّتِي يَبِيسَنَّ مِنَ الْمَجْضِ وَالَّتِي لَمْ يَحِضْ﴾ ج٢/٢٨٥، ٢٨٨
- ٦ ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنْتُمْ مِنْ وُجُوهِكُمْ﴾ ج٢/٢٣٥
- ٧ ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّنْ سَعَتِهِ﴾ ج١/٣٣٨

## سورة التحريم (٦٦)

- ٣ ﴿مَنْ أَبْأَكَ هَذَا قَالَ نَبَأُ الْعَلِيَّةِ الْخَبِيرِ﴾ ج٢/٢٩٠
- ٥ ﴿خَيْرًا تَسْكُنُ نَيْبَتٌ وَأَبْكَارًا﴾ ج١/٥٠٦
- ٧ ﴿لَا تَعْتَدُوا الْيَوْمَ﴾ ج٢/١٢٩
- ١٢ ﴿وَكَانَتْ مِنَ الْقَتِيلِينَ﴾ ج٢/٣٧٥

## سورة الملك (٦٧)

- ٣ ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ جـ ١/٤٥٩
- ٥ ﴿وَلَقَدْ رزقنا السَّمَةَ الدِّينَا بِمَصْبِيحٍ وَجَعَلنَها رِجُوما﴾ جـ ٢/١٢٦
- ٨ ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ جـ ١/١٨٧، ٤٨٤
- ٩ ﴿قالوا بَلْ قَدِ جاءَنا نَذِيرٌ﴾ جـ ١/١٨٧
- ١٥ ﴿وَأَيُّ الشُّورِ﴾ جـ ١/٥١١
- ١٦ ﴿أَءَأْمِنُكُمْ﴾ جـ ١/٥١١
- ٢٠ ﴿أَمَنَ هَذا الَّذي هُوَ جُنْدٌ لَكَو يَصْرُكُوكَ مِن دُونِ الرَّحْمَنِ إِنَّ الْكافِرِينَ  
إِلا فِي غُرُوبٍ﴾ جـ ١/٦٥، ٩٨، ٣٩٥
- ٣٠ ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ ما أَكُورًا عَورًا مَن يَأْتِيكُم بِمَلَأٍ مَّعِينٍ﴾ جـ ١/٢٥٩-جـ ٢/٤٢

## سورة القلم (٦٨)

- ٢ ﴿ما أَنتَ بِمَعجُونٍ﴾ جـ ١/٣٦٩-جـ ٢/٨١
- ٤ ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خَلْقٍ عَظِيمٍ﴾ جـ ١/٣٤٣
- ٦ ﴿بِأَيِّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ جـ ١/١٨٢
- ٩ ﴿وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ يَدَيَهُنَّ مَصِصًا﴾ جـ ١/٣٨٧-جـ ٢/١٢٧
- ٣٧ ﴿أَمْ لَكَ كِتابٌ فِيهِ تَدْرُسُونَ﴾ جـ ٢/٥٢
- ٣٨ ﴿إِنَّ لَكَ فِيهِ لَمَ عَجُوبًا﴾ جـ ٢/٥٢
- ٣٩ ﴿أَمْ لَكَ آيَاتُنْ عَلَيْنَا بِلِغَةِ إِلى يَوْمِ الْقِيامَةِ إِنَّ لَكَ لَمَّا تَحْكُمُونَ﴾ جـ ٢/٤٠
- ١٥ ﴿وَإِنْ يَكذَّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا أَلَيْسَ لَكَ لَأِيفُونَكَ﴾ جـ ١/٦٨

## سورة الحاقة (٦٩)

- ١ ﴿الْحاقَّةُ﴾ جـ ٢/١٤٩
- ٢ ﴿ما الْحاقَّةُ﴾ جـ ٢/١٤٩
- ٧ ﴿سَجَّ لَبالٍ وَنَسِيبةً آياتٍ حُسُوما﴾ جـ ١/٥٠٦
- ١٣ ﴿فَإِذا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفخةً وَاحِدةً﴾ جـ ١/١٣٢
- ١٦ ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَكَةُ فِيهِ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةً﴾ جـ ١/٤٧٩

- ١٩ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَرَفَ كَنُوبَهُ سِرِّبِهِ فَبَقُولُ هَؤُتُمْ أَقْرَبُوا كِتَابِيَّةً﴾ جـ ٤٨٧/١
- ٢٨ ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَّةٌ﴾ جـ ٤٥١/١
- ٣٢ ﴿تُرْفِي سَلْسَلَةً دَرَعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ﴾ جـ ٣٨٦/٢
- ٤٤ ﴿وَلَوْ نَقُولُ عَلَيْنَا بَعْضُ الْأَقَابِيلِ﴾ جـ ٢٣١/١

## سورة المعارج (٧٠)

- ١١ ﴿مِنَ عَذَابٍ يَوْمِيَّةٍ﴾ جـ ١٦٩/٢
- ١٦ ﴿نَزَاعَةَ اللَّسَوَىٰ﴾ جـ ٣٣٠/١
- ٤٠ ﴿فَلَا أَقِيمُ رَبِّ السَّنِيْقِ وَالْمَرْبِ إِنَّا لَقَائِدُونَ﴾ جـ ٣٧٠/١

## سورة نوح (٧١)

- ٧ ﴿وَإِنِّي كُنَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا﴾ جـ ٣١٢/١
- ١٧ ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ جـ ١٧٥/٢
- ١٨ ﴿ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا﴾ جـ ١٧٥/٢
- ٢٤ ﴿وَقَدْ أَضَلُّوا كَثِيرًا وَلَا نُزِذِ الظَّالِمِينَ إِلَّا ضَلَالًا﴾ جـ ٣٢٧/١
- ٢٥ ﴿مِمَّا حَطَبْتِ لَهُمْ﴾ جـ ٤٤٨/١
- ٢٨ ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِوَالِدَيَّ وَلِمَنْ دَخَلَ بَيْتِيَ مُؤْمِنًا وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ جـ ٤٩٧/١

## سورة الجن (٧٢)

- ٤ ﴿وَأَنْتُمْ كَانُوا يَقُولُ سِفْهَتَا عَلَى اللَّهِ شَطَطًا﴾ جـ ١٥٨/٢
- ٧ ﴿وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا﴾ جـ ١٦٧/٢
- ١١ ﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾ جـ ٣١٦، ١٧٨/٢
- ١٨ ﴿وَأَنَّ الْمَسْتَفِذَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ جـ ٤٥٦، ٦٦/١
- ٢٥ ﴿قُلْ إِنْ أَدْرَيْتُ أَقْرَبَ مَا تَقْدِرُونَ أَلَّا يَجْعَلَ لَهُ رَبِّي أَمْدًا﴾ جـ ٢٦٥/٢
- ٢٨ ﴿وَأَحْصَىٰ كُلَّ شَيْءٍ عَدْدًا﴾ جـ ٢٦٥/٢

## سورة المزمل (٧٣)

- ١٥ ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ قُرُونٍ مِّنْ قَبْلِكَ﴾ جـ ١٠٩، ١٠٤/١

- ﴿فَمَعَىٰ فِرْعَوْنَ الرَّشْوَلِ فَأَخَذَتْهُ أَخْذًا وَيْلًا﴾ جـ ١/١٠٤، ١٠٩
- ﴿الْأَسْمَاءُ مِنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولًا﴾ جـ ١/١٧٤
- ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْحَمِي نَجْدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ جـ ١/٧٧ - جـ ٢/١٤٣، ١٤٦

## سورة المَدَّثَر (٧٤)

- ﴿وَلَا تَمَنَّ تَسْتَكْبِرُ﴾ جـ ٢/٧٠
- ﴿فَإِذَا يُعْرِ فِي النَّاقِرِ﴾ جـ ١/١٦٤
- ﴿فَذَلِكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمٌ عَسِيرٌ﴾ جـ ١/١٦٤ - جـ ٢/٣٥٩
- ﴿عَلَى الْكٰفِرِينَ عَذَابٌ عَسِيرٌ﴾ جـ ٢/٣٥٩
- ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾ جـ ١/٢٩٤ - جـ ٢/٣٠٩
- ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا كَذٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لِنَاسِهِ أَلَا هُوَ وَمَا هِيَ إِلَّا ذِكْرٌ لِلنَّاسِ﴾ جـ ١/٢٩٤، ٣٦١ - جـ ٢/٢٦٠
- ﴿كَلَّا وَاللَّعْنِ﴾ جـ ١/٢٩٤، ٢٩٣
- ﴿نَذِيرًا لِلنَّاسِ﴾ جـ ١/٣٣١
- ﴿كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ﴾ جـ ١/٣٠٣، ٣٠٠
- ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ التَّذٰكِرَةِ مُرْسِيْنَ﴾ جـ ١/٢٩٨

## سورة القيامة (٧٥)

- ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ جـ ١/٣٤٤، ٣٤٥، ٣٦٩ - جـ ٢/٢٧٣
- ﴿أَيَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنْ يُتَّخَذَ عِظَامُهُ﴾ جـ ١/١٨٧ - جـ ٢/٢٧٥
- ﴿بَلَىٰ قَدِيرِينَ عَلَيَّ أَنْ سُئِيَ بِآنَتِهِ﴾ جـ ١/١٨٧ - جـ ٢/٢٧٥
- ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيِّنَاتِهِ﴾ جـ ١/٢٩٣
- ﴿وَجِوهٌ يَوْمَئِذٍ نٰصِرَةٌ﴾ جـ ١/٢٨٦
- ﴿فَلَا صَدَقَ وَلَا صَلَّى﴾ جـ ١/٣٦١
- ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ عَلَيَّ أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾ جـ ١/١٢٩

## سورة الإنسان (٧٦)

- ﴿لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا﴾ جـ ١/٤٩٢، ٤٩١، ٤٠٥

- جـ ١/٤٩٢ ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ ٢
- جـ ١/١١٨، ٤٩٤ ﴿ إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِنَّمَا شَاكَرًا وَإِنَّمَا كَفُورًا ﴾ ٣
- جـ ١/٢٩٤ - جـ ٢/٣٧١ ﴿ إِنَّا أَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلَاسِلًا وَأَغْلَقْنَا وَسْمِيرًا ﴾ ٤
- جـ ١/١٧٥، ١٧٦ ﴿ عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ يُفَجِّرُونَهَا تَفْجِيرًا ﴾ ٦
- جـ ١/٢٩٥ - جـ ٢/٢١١ ﴿ وَطُفَاتٍ عَلَيْهِمْ بِأَيِّهِ مِنْ فَضْلِهِ وَأَكْوَابٍ كَانَتْ قَوَارِيرًا ﴾ ١٥
- جـ ١/٢٩٥ ﴿ قَوَارِيرًا مِنْ فِضَّةٍ قَدَرُوهَا نَقِيرًا ﴾ ١٦
- جـ ٢/٢١١ ﴿ عَيْنًا فِيهَا تُسَمَّى سَلْسِيلًا ﴾ ١٨
- جـ ١/١٩٧ - جـ ٢/٢٨١ ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ رَأَيْتَ نِعْمًا وَمَلَكًا كَبِيرًا ﴾ ٢٠
- جـ ١/١٢٤، ١٢١ ﴿ فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آيْمًا أَوْ كُفُورًا ﴾ ٢٤
- جـ ٢/٨٩ ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ ٣١

## سورة المرسلات (٧٧)

- جـ ٢/٢٢٨ ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾ ١
- جـ ١/٢٢٨ ﴿ فَالْمُصَنِّتِ عَضْفًا ﴾ ٢
- جـ ٢/٣٤٠ ﴿ وَبِلِ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ ١٥
- جـ ٢/٥٨ ﴿ هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ ﴾ ٣٥
- جـ ٢/١٢٩ ﴿ وَلَا يُؤَدِّنُكُمْ فَيَمْشِرُونَ ﴾ ٣٦
- جـ ١/١٤٠ ﴿ فَيَأْتِي حَدِيثٌ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٥٠

## سورة النبأ (٧٨)

- جـ ١ - جـ ٢/١١١ ﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ ١
- جـ ١/٤٣٩ ﴿ وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا ﴾ ٢٨
- جـ ١/٤١٨ ﴿ الْكَافِرُ بَلَغْتَنِي كُتُّنًا ﴾ ٤٠

## سورة النازعات (٧٩)

- جـ ٢/٢٢٨، ٣٤٤ ﴿ وَالنَّازِعَاتِ غَرْاقًا ﴾ ١
- جـ ٢/٢٢٨ ﴿ وَالنَّشِيطَاتِ تَسَلُّطًا ﴾ ٢
- جـ ٢/٣٢٥ ﴿ يَوْمَ تَرْجُفُ الرَّاحِفَةُ ﴾ ٦



رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
١٢	﴿ قَالُوا يَا نَبِيَّ كَلِمَةٌ إِذَا كُرِّهَتْ خَاسِرَةٌ ﴾	ج١/١٩٩
١٤	﴿ وَإِذَا هُمْ بِالسَّاهِرَةِ ﴾	ج١/١٥٣
٢٦	﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى ﴾	ج٢/٣٢٥
٢٧	﴿ مَا نَتْمُ أَسَدُ خَلْقًا أَرِ السَّمَاءُ بَنِيهَا ﴾	ج١/٩٣
٤٠	﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْفَوَاحِشِ ﴾	ج٢/١٥١
٤١	﴿ وَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴾	ج١/١٥١ - ج٢/١٥١
٤٣	﴿ وَفِيمَ أَنْتَ مِن ذِكْرِنَهَا ﴾	ج١/٤٣٠

### سورة عبس (٨٠)

٣	﴿ وَمَا يَدْرِيكَ لَعَلَّ يَسَّرْنَا ﴾	ج١/٤١٦، ٣٧٢
---	--	-------------

### سورة التكوير (٨١)

١٥	﴿ فَلَا أُنْقِضُ الْمُحْسِنِ ﴾	ج٢/١٣٧
١٦	﴿ الْجَوَارِ الْكُنَّيْ ﴾	ج٢/١٣٧
١٨	﴿ وَالصَّيْحُ إِذَا تَنَفَّسَ ﴾	ج٢/١٣٧
٢٦	﴿ فَأَيُّ تَذٰهُبُونَ ﴾	ج٢/١١١

### سورة الانفطار (٨٢)

٨	﴿ فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ ﴾	ج١/٢٩٣
١٩	﴿ يَوْمَ لَا تَمَلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيْئًا ﴾	ج٢/١٧٠

### سورة المطففين (٨٣)

١	﴿ وَتِلْكَ لِّلْمُطَفِّفِينَ ﴾	ج١/٣١٩ - ج٢/١١٥
٢	﴿ الَّذِينَ إِذَا أَكْمَلُوا عَلَى النَّاسِ يَسْتَوْفُونَ ﴾	ج١/٢٣١ - ج٢/٢٦٣
٣	﴿ وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَوَّهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾	ج١/٣٣٤
٥	﴿ يَوْمَ عَظِيمٍ ﴾	
٦	﴿ يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	ج١/٢٩٣
٧	﴿ كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْفُجَارِ لَفِي سِجِّينَ ﴾	ج١/٢٩٣
١٥	﴿ كَلَّا إِنَّهُمْ عَنْ رَبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَمَحْجُورُونَ ﴾	ج١/٢٩٤

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
١٧	﴿ثُمَّ مَهَلْ هَذَا الَّذِي كُنتُمْ بِكُمْ تُكذِّبُونَ﴾	ج٢/٤٩
١٨	﴿كَلَّا إِنْ كُنْتُمْ إِلَّا نَرَارَ لِيِ عٰلِيَيْنَ﴾	ج١/٢٩٣
٣٠	﴿وَإِذَا سُرُوا مِنْهُمْ يَتَخَفَتُونَ﴾	ج١/١٧٤

### سورة الانشقاق (٨٤)

١	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	ج١/١٥٨ - ج٢/٢٤٤، ٢٨٦
١٩	﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ﴾	ج١/٢٣٧

### سورة البروج (٨٥)

٤	﴿قِيلَ اصْحَبِ الْأَعْدُدِ﴾	ج٢/١٥٦، ٣١٢
٥	﴿الْأَنْزَارِ ذَاتِ الْوُجُوهِ﴾	ج٢/١٥٦
١٣	﴿إِنَّهُمْ هُمُ الْمُتَعِدِّ وَبُعِيدِ﴾	ج٢/٤٣
١٦	﴿فَسَأَلْ لِمَا يُرِيدِ﴾	ج١/٨٣

### سورة الطارق (٨٦)

٤	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	ج١/٨٦، ٣٦٦، ٤٠٧، ٣٤٧
٨	﴿إِنَّهُمْ عَلَىٰ رَجِيمٍ لَقَائِدٍ﴾	ج٢/١٩٤
٩	﴿يَوْمَ تَبِلُ السَّمَائِرُ﴾	ج٢/١٩٤

### سورة الأعلى (٨٧)

١	﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾	ج٢/٢٢٧
٥	﴿فَجَمَلُهُ غُثَاةٌ أَحْوَى﴾	ج٢/١٨٨
٩	﴿فَذَكِّرْ إِنْ نَفَعَتِ الذِّكْرَى﴾	ج١/٦٦، ٧٠
١٤	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾	ج١/١٨٦
١٥	﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾	ج١/١٨٦
١٦	﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا﴾	ج١/١٨٦

### سورة الغاشية (٨٨)

٢	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خٰشِعَةٌ﴾	ج٢/٣١٠
٨	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾	ج٢/٣١٠

- ١٧ ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبْرِيمَ كَيْفَ خَلَقْتَهُ﴾ ج١/٣١٧  
 ٢٢ ﴿أَلَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ ج٢/٦٨، ٢٦٥  
 ٢٣ ﴿إِلَّا مَنْ تَوَلَّى وَكُفِرَ﴾ ج٢/٦٨، ٢٦٥  
 ٢٤ ﴿فِيمَذِبُهُ اللَّهُ الْعَذَابَ الْأَكْبَرَ﴾ ج٢/٦٨، ٢٦٥

## سورة الفجر (٨٩)

- ١ ﴿وَالْفَجْرِ﴾ ج٢/٣٥٣  
 ٢ ﴿وَلَيْلٍ عُشْرِ﴾ ج٢/٣٥٣  
 ٤ ﴿وَأَيْلٍ إِذَا يَسِرَ﴾ ج١/٢٩٥ - ج٢/٣٧٣  
 ٥ ﴿هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِيذِي حِجْرِ﴾ ج١/٤٩٣  
 ٢٢ ﴿وَسَمَاءَ رَبِّكَ وَالْمَلَكَ صَفًّا صَفًّا﴾ ج٢/٢٧١، ٢٩٣  
 ٢٤ ﴿يَقُولُ يَا لَيْتَنِي قَدَّمْتُ لِحَيَاتِي﴾ ج١/٤١٨، ٣٢٥

## سورة البلد (٩٠)

- ١ ﴿لَا أُقْسِمُ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ ج١/٣٦٩  
 ٤ ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي كَبَدٍ﴾ ج١/٣٦٩  
 ١١ ﴿فَلَا أَفْنَحُمُ الْمَقْبَةَ﴾ ج١/٣٦٣  
 ١٧ ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ وَتَوَاصَوْا بِالْمَرْحَمَةِ﴾ ج١/٣٦٣

## سورة الشمس (٩١)

- ١ ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾ ج٢/١٣٦  
 ٢ ﴿وَالْقَمَرِ إِذَا لِلنَّهَارِ﴾ ج٢/١٣٦  
 ٥ ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا﴾ ج٢/٢٠٠  
 ٨ ﴿فَالسَّمَاءَ جُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾ ج١/٤٨٧  
 ٩ ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ رَزَقَهَا﴾ ج١/٢٧٤ - ج٢/١٧٥، ٣٢٤  
 ٣٢٥

## سورة الليل (٩٢)

- ١ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ج١/١٦٢، ١٦٨ - ج٢/٧، ٨٩

جـ ١٣٧ / ٢	﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى ﴾	٢
جـ ٣٠٩ / ٢	﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴾	٥
جـ ٤٥١ / ١	﴿ وَمَا يُغْنِي عَنْهُ مَالُهُ إِذَا تَرَدَّى ﴾	١١
جـ ٣٥٢ ، ٢٩٠ ، ٢٢٩ / ٢	﴿ فَأَنْذَرْتَهُمْ نَارًا تَلَطَّى ﴾	١٤
جـ ٢٠٧ / ٢	﴿ وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُمْ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْرَى ﴾	١٩
جـ ٢٠٧ / ٢	﴿ إِلَّا أُنِيعَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الْأَعْلَى ﴾	٢٠

## سورة الضحى (٩٣)

جـ ٢٢٨ / ٢	﴿ وَالضُّحَى ﴾	١
جـ ٢٢٨ / ٢	﴿ وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَى ﴾	٢
جـ ٣٠٩ ، ٢٨٢ / ٢ - جـ ٢٨٣ / ١	﴿ مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى ﴾	٣
جـ ٣٠٩ / ٢ - جـ ٣٤٤ ، ٢٢٤ / ١	﴿ وَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى ﴾	٥
جـ ٥٧ / ١	﴿ أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى ﴾	٦
جـ ٥٧ / ١	﴿ وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى ﴾	٧
جـ ١١٥ / ١	﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾	٩

## سورة الشرح (٩٤)

جـ ٤٨٨ ، ٤٠٢ ، ٥٧ ، ٥٤ / ١ - جـ ٣٨٩ ، ٣٢٠ ، ١٩٠ / ٢	﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١
جـ ٥٧ / ١	﴿ وَوَضَعْنَا عَنكَ وِزْرَكَ ﴾	٢

## سورة التين (٩٥)

جـ ٥٠٢ / ١	﴿ وَالتِّينِ وَالزَّيْتُونِ ﴾	١
جـ ٨٣ / ٢	﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَعْلَمَ الْخَائِضِينَ ﴾	٨

## سورة العلق (٩٦)

جـ ٢٨٣ / ٢	﴿ أَلَمْ نَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴾	١
جـ ٢٨٣ / ٢	﴿ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ﴾	٢
جـ ٢٩٣ / ١	﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَلْبٌ ﴾	٦

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٧	﴿أَنْ رَأَاهُ اسْتَفْتَى﴾	ج-٢/٣١، ١٨٥
١٥	﴿كَلَّا لَئِنْ لَمْ يَنْتَهِ لَنَسْفَعْنَا بِالنَّاصِيَةِ﴾	ج-١/٤١٠، ٤٧٨، ٥١٦-ج-٢/٩٩
١٦	﴿نَّاصِيَةٍ كَذِبَةٍ خَالِطَةٍ﴾	ج-٢/٩٩
<b>سورة القدر (٩٧)</b>		
١	﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾	ج-٢/١٧٦
٥	﴿سَأَلْتَهُمْ حَتَّى مَطَلَعِ الْفَجْرِ﴾	ج-١/٢٠٣
<b>سورة البينة (٩٨)</b>		
٥	﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾	ج-٢/٢٩٨
<b>سورة الزلزلة (٩٩)</b>		
٤	﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾	ج-١/١٤٥
٥	﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾	ج-١/٣٢٤
<b>سورة العاديات (١٠٠)</b>		
٨	﴿وَإِنَّهُ لِحُبِّ الْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾	ج-١/٢٠
١١	﴿إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَخَبِيرٌ﴾	ج-١/٣٤٧-ج-٢/٣٥٠
<b>سورة القارعة (١٠١)</b>		
١	﴿الْقَارِعَةُ﴾	ج-٢/٣٥٠
١٠	﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ﴾	ج-١/٤٨٦-ج-٢/٣٠٣
١١	﴿نَارًا حَامِيَةً﴾	ج-٢/٣٠٣-٣٥٠
<b>سورة التكاثر (١٠٢)</b>		
١	﴿الْهَنَكُمُ الْكَاثِرُ﴾	ج-٢/٣٥٠
٥	﴿كَلَّا لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾	ج-٢/٣٢٧
<b>سورة العصر (١٠٣)</b>		
١	﴿وَالْعَصْرِ﴾	ج-١/١٠٥
٢	﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ﴾	ج-١/١٠٥

- ٣ ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا  
بِالصَّبْرِ﴾ جـ ١٠٥ / ١

## سورة الهمزة (١٠٤)

- ١ ﴿وَبِلِّ لِكُلِّ هُمْزَةٍ لُّمَزَةٍ﴾ جـ ٢٣٤ / ٢  
٢ ﴿الَّذِي جَمَعَ مَالًا وَعَدَّدَهُ﴾ جـ ١ / ٥٠١ - ٢٣٤ / ٢  
٤ ﴿كَلَّا لَيُنْبَذَنَّ فِي الْمَطَّطَةِ﴾ جـ ٢ / ٤٠، ٤٩٩  
٥ ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْمَطَّطَةُ﴾ جـ ٢ / ٣٠٣  
٦ ﴿نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾ جـ ٢ / ٣٠٣

## سورة الفيل (١٠٥)

- ١ ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ جـ ١ / ٣١٦  
٢ ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ كَيْدَهُمْ فِي تَضْلِيلٍ﴾ جـ ١ / ٥٧  
٣ ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَابِيلَ﴾ جـ ١ / ٥٧  
٥ ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ﴾ جـ ١ / ٣٢٠

## سورة قريش (١٠٦)

- ١ ﴿لِيَلْفِ قُرَيْشِينَ﴾ جـ ١ / ٣٢٠

## سورة الماعون (١٠٧)

- ٢ ﴿فَذَلِكِ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ﴾ جـ ٢ / ٣٢٦

## سورة الكوثر (١٠٨)

- ١ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَكَ الْكَوْثَرَ﴾ جـ ١ / ٢٦٤ - ٢ / ١٣٣  
٢ ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَأَنْحَرْ﴾ جـ ١ / ٢٦٤ - ٢ / ١٣٣  
٣ ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ الْأَبْتَرُ﴾ جـ ٢ / ١٤٦، ٢٤١

## سورة النصر (١١٠)

- ٣ ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَأَسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا﴾ جـ ١ / ١٧٢

## سورة المسد (١١١)

- ١ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ جـ ٢ / ٣٢٠

رقم الآية	الآية	الجزء والصفحة
٢	﴿ مَا آغَىٰ عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ ﴾	ج١/٤٥١
٤	﴿ وَأَمْرًا تُحْثَا لَةَ الْحَطَبِ ﴾	ج٢/٣٠٧
سورة الإخلاص (١١٢)		
١	﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾	ج٢/١٣٨، ١٥١، ٣٠٠، ٣٢٣
٢	﴿ اللَّهُ الصَّمَدُ ﴾	ج٢/٣٢٣
٣	﴿ لَمْ يَكُنْ لِيَكْتُمِ يُولَدٌ ﴾	ج١/٤٠٢
سورة الفلق (١١٣)		
٢	﴿ مِنْ شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾	ج٢/١٩٣
سورة النَّاسِ (١١٤)		
٢	﴿ مَلِكِ النَّاسِ ﴾	ج٢/٢٢٩
٣	﴿ إِلَهِ النَّاسِ ﴾	ج٢/٢٢٩

## المسرد الثاني

### مسرد الأحاديث الشريفة

- ج ٢٩١ / ١ أتذكر يوم كذا وكذا، فعلت فيه كذا وكذا؟
- ج ١٨٨ / ١ أترضون أن تكونوا ربيع أهل الجنة؟ قالوا: بلى.
- ج ٤٥١ / ١ أحق ما أكل الرجل من كسبه وإن ولده من كسبه.
- ج ٣٧٦ / ٢ إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل.
- ج ٣٧١ / ٢ أرجعن مأزورات غير مأجورات.
- ج ١٩٩ / ١ أسامة أحب الناس إليّ. ما حاشى فاطمة.
- ج ٣٢٤ / ١ اشترطي لهم الولاء.
- ج ١٩١ / ٢ أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا...
- ج ٣٥٨ / ٢ أعطوا السائل ولو جاء على فرس.
- ج ١٠٤ / ٢ أعور عينه اليمنى.
- ج ٤٩ / ٢ أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.
- ج ٣٩٠ / ١ التمس ولو خاتماً من حديد.
- ج ٤٨٥ / ١ أستم ترون لهم ذلك؟
- ج ٣١٢ / ٢ أليس قد صليت معنا؟
- ج ١١٣ / ٢ أمر بمعروف صدقة.
- ج ١٨٩ / ١ أنا أفصح من نطق بالضاد بيد أنني...
- ج ٢٠٤ / ١ أنا بك وإليك.
- ج ١٨٨ / ١ أنت الذي لقيتني بمكة؟
- ج ٢٦٦ / ١ أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها.
- ج ١٠٣ / ٢ إن امرأة كانت تهراق الدماء.
- ج ٢١٣ / ١ إن في يوم الجمعة ساعة الإجابة.
- ج ٨٦ / ١ إن قعر جهنم سبعين خريفاً.
- ج ٤٦١ - ٤١٦ - ٨٧ / ١ إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون.
- ج ٣٨١ / ١ إنها لو لم تكن ربيتي في حجري ما حلت...



- ج ١٦١ / ١ إنِّي لأعلم إذا كنتِ عَتِي راضية وإذا كنتِ عليّ غضبي .  
 ج ١٣٩ / ١ أي ربّ .  
 ج ١٨٨ / ١ أيسرّك أن يكونوا لك في البرّ سواء؟ قال . . .  
 ج ١٠ / ٢ باسمك ربّي وضعتُ جنبي .  
 ج ٣٨٩ / ١ تصدّقوا ولو بظلف محرق .  
 ج ١١٣ / ٢ خمس صلوات كتبهنّ الله .  
 ج ٣٥٥ / ٢ دخل - عليه الصّلاة والسّلام - وبرمة على النّار .  
 ج ٣٧٢ - ١٧٣ / ٢ سمع الله لمن حمّده .  
 ج ٢٤٩ / ١ الصّبر عند الصّدمة الأولى .  
 ج ٣٢٥ / ١ صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته .  
 ج ٢٣٦ / ١ صومي عن أمك .  
 ج ٤٨٣ / ١ غير الدّجال أخوفني عليكم .  
 ج ٣٨٨ / ٢ فإلاً تراه فإنّه يراك .  
 ج ٢٦١ / ١ فإنّ جاء صاحبها، وإلاً استمتع بها .  
 ج ٣٦١ / ١ فإنّ المُنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى .  
 ج ٣٩٠ - ١٢٧ / ٢ فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجّته من بعض .  
 ج ٤٥٥ / ١ فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة .  
 ج ١٦٥ / ١ فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله .  
 ج ٢٨٦ / ١ فيذهب كيما فيعود ظهره طبقاً واحداً .  
 ج ٣٦٧ / ٢ تأكد قصرنا الصّلاة مع رسول الله أكثر ما كنّا قط وآمنه .  
 ج ٣٣٩ / ١ قوموا فلاصلّ لكم .  
 ج ١٨١ / ١ كفى بالمرء إثماً أن يحدث بكلّ ما سمع .  
 ج ٣١٠ / ١ كلُّ ذلك لم يكن .  
 ج ١٨٣ - ١٤٧ / ٢ كلُّ مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما . . . ج ٢٠٥ / ١  
 ج ٣٠٨ / ١ كلُّ الناس يغدو فبائع نفسه فمعتقها أو موبقها .  
 ج ٣٠٨ / ١ كلُّكم راع وكلُّكم مسؤول عن رعيّته .  
 ج ٣٠٨ / ١ كلُّنا لك عبد .  
 ج ٣٨٨ / ٢ كما تكونوا يُولَى عليكم .  
 ج ٢٧٢ / ٢ لا أحد أغير من الله .  
 ج ٦٩ - ٣٨ / ٢ لا حول ولا قوة إلاّ بالله كتر من كنوز الجنّة .  
 ج ١٩٦ - ٢٩ / ٢ لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت .

- ج ١٩٦/١ . . . لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم . . .
- ج ٢٥٧/٢ - ج ١٧٩/١ . . . لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن، ولا يشرب . . .
- ج ٤٥٦/١ لا ينفع ذا الجد منك الجد .
- ج ٣٣٩/١ - ج ٣٤٢ . لتأخذوا مصافكم .
- ج ١٧٣/١ لن يدخل أحدكم الجنة بعمله .
- ج ٣٣٨/٢ لن يغلب عسر يسرين .
- ج ٣٩٧/١ لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة .
- ج ٢٧٢/٢ - ج ٣٩٧/١ لولا قومك حديثو عهد بالإسلام . . .
- ج ٤٢٤/١ ليس من أصحابي أحد إلا ولو شئت لأخذت . . .
- ج ١٠٣/١ ليس من امبر امصيام في امسفر .
- ج ٤٩٧/١ ليلني منكم ذوو الأحلام والنهي .
- ج ١٩٩/٢ ما أنا بقارىء .
- ج ١٨٩/١ نحن الآخرون السابقون بيد أنهم أوتوا الكتاب من قبلنا .
- ج ٣٦٥/٢ - ج ٢٠٦ - ج ٢٠ نحن - معاشر الأنبياء لا نورث .
- ج ٥٤/١ وإن زنى وإن سرق .
- ج ٧٠/١ وإنا إن شاء الله بكم لاحقون .
- ج ٣٨٩/٢ وأنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس .
- ج ١٨٩/٢ وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .
- ج ٤١٧/١ وما يدريك لعل الله أطلع على أهل بدر فقال . . .
- ج ٤٨٩/١ وهل ترك لنا عقيل من رباع؟
- ج ٥١٨/١ - ج ٢١٧/١ يا رب كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة .
- ج ٣٠٧/١ يا عبادي! كلكم جائع إلا من أطعمته . . .
- ج ٥٠٨/١ يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار .

## المسرد الثالث

### مسرد الأمثال والأقوال المأثورة

- ج ٦٠ / ٢ اذهب بذى تسلّم .  
ج ٥٠٩ / ١ أعق من ضب .  
ج ٣٦٥ / ٢ / ٢ اللّهم اغفر لنا أيتها العصابة .  
ج ٦٧ / ١ إن أحد خيراً من أحد إلا بالعافية .  
ج ٢١٨ / ٢ إن مضى غير فعير في الرباط .  
ج ٦٨ / ١ إن يزينك لنفسك وإن يشينك لهيه .  
ج ١٧٢ / ٢ إن البغاث بأرضنا يستنسر .  
ج ٨٨ / ١ إنّه وراكبها .  
ج ٨٩ / ٢ بالرّفاء والبنين .  
ج ٣١٧ - ٦٩ / ٢ - ج ٤٠١ / ١ تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه .  
ج ١٥٨ / ١ تفرّقوا أيادي سبا .  
ج ١١٥ / ٢ تمرة خير من جرادة .  
ج ٢٥٠ / ٢ جاؤوا الجمّاء الغفير .  
ج ٣١٧ / ٢ خذ اللّص قبل يأخذك .  
ج ١٣٧ / ١ الدّود إلى الدّود إبل .  
ج ٣٣١ / ٢ ركب النّاقة طليحان .  
ج ٦٩ - ٣٨ / ٢ زعموا مطيّة الكذب .  
ج ١٤٨ / ٢ زوجي : المسّ مسّ أرنب ، والريّح ريح زرنب .  
ج ١١٣ / ٢ شرّ أهرّ ذا ناب .  
ج ١١٨ / ٢ شهر ثرى وشهر ترى وشهر مرعى .  
ج ١١٢ / ٢ ضعيف عاذ بقرملة .  
ج ٢٤٤ / ١ عسى العوّير أبوساً .  
ج ٤٤٩ / ١ على التّمرة مثلها زبدأ .

- ج ٨٧ / ٢ في أكفانه درج الميت .
- ج ٣٧١ / ٢ قد يؤخذ الجار بجرم الجار .
- ج ١٥٧ / ١ قضية ولا أبا حسن لها .
- ج ٩٣ / ٢ القلم أحد اللسانين .
- ج ٢٩٧ / ١ كأنك بالدنيا لم تكن وبالأخرة لم تزل :
- ج ٢٤١ / ١ لا أفعله عوض العائضين .
- ج ٢٢٧ / ١ لا أفعله ما أن حراء مكانه .
- ج ٣٠٧ / ٢ لا أكلمه ما أن حراء مكانه .
- ج ٣٠٧ / ٢ لا أكلمه ما أن في السماء نجماً .
- ج ٣٠٦ / ٢ - ج ٣٩٠ / ١ لو ذات سوار لطمتني .
- ج ٣٨١ / ١ لو طلعت ما وجدتنا غافلين .
- ج ٣٩٠ / ١ لو غيرك قالها يا أبا عبيدة .
- ج ٣٨٩ / ٢ ليس الطيب إلا المسك .
- ج ٣٣٠ / ١ مكره أخاك لا بطل .
- ج ٣٠٤ / ٢ من تأتى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد .
- ج ١٥٠ / ١ من عز بز .
- ج ٢٨١ / ٢ من يسمع يخل .
- ج ٣٠٤ / ٢ الناس مجزيون بأعمالهم إن خير فخير .
- ج ٣٧٦ / ١ نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه .
- ج ٤٢٥ / ١ نمت وأدلج الناس .
- ج ٢٥٧ / ٢ والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة .
- ج ٢٤٨ / ٢ وجدت الناس : اخبر ثقله .
- ج ٢١٧ / ١ يا رب صائمه لن يصومه ويا رب قائمه لن يقومه .

## المسرد الرَّابِع

### مسرد القوافي والأشعار

ملحوظة: قُسمت القوافي إلى أربعة أقسام، وهي بالترتيب: الرُّويُّ السَّاكن، فالمتفوح، فالمضموم، فالمكسور، مع تأخير القوافي المتصلة بالهاء في كلِّ قسم، ثمَّ تمَّ ترتيب القوافي في كلِّ قسم وفق التَّرتيب المعجمي لأصول الكلمات.

#### قافية الهمزة

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
طبَاء	خفيف	ج ٢ / ٢٥٣	تنكؤها	منسرح	ج ٢ / ٢٧
الهيجاء	كامل	ج ١ / ٤٠٩ - ج ٢ / ١٨٢	بقاء	خفيف	ج ١ / ٣٧٥ - ج ٢ / ٣٦٧
وفاء	خفيف	ج ١ / ٥٩ - ٩٠	برجائي	كامل	ج ٢ / ٣٣٨
الإخاء	وافر	ج ٢ / ٣٥١	الرَّجاء	خفيف	ج ٢ / ١٠٥
بداء	طويل	ج ٢ / ٢١	نجلاء	خفيف	ج ١ / ٢٢١ - ٤٤٨
الدَّواء	بسيط	ج ١ / ٢٤٠	بإيماء	بسيط	ج ٢ / ١٠٩
دواء	وافر	ج ١ / ٢٨٣ - ٢٨٦ - ٤٩٣	إتلائها	رجز	ج ٢ / ٦٢
رجاء	كامل	ج ١ / ٤٠١	<b>قافية الباء</b>		
سواء	وافر	ج ٢ / ٢٩٦	اضطرب	مقارب	ج ١ / ١٩٥
المراء	وافر	ج ١ / ٤٠٤	مجيبا	خفيف	ج ١ / ٤٤٠
ضياء	كامل	ج ١ / ١٥١	تحلبا	طويل	ج ٢ / ١٠٧
ماء	وافر	ج ٢ / ٩٦ - ٣٨٤	ديببا	خفيف	ج ٢ / ٢٦١
نساء	وافر	ج ١ / ٩٢ - ٢٢٤ - ج ٢ / ٣٣ - ٢٧	ربنا	كامل	ج ١ / ٦١
أرجاؤه	رجز	ج ٢ / ٣٨٤	رحبا	رجز	ج ٢ / ١٨١
سماؤه	رجز	ج ٢ / ٣٨٤	كلبا	رجز	ج ٢ / ١٨١
يرزوها	منسرح	ج ٢ / ٢٢ - ٣١	تصوبا	طويل	ج ١ / ٤٩٣
			أصبا	وافر	ج ١ / ٤٨٠
			المصبا	وافر	ج ٢ / ١٤٤

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
طيبا	خفيف	جـ ٢ / ٢٧٥	فتصوّبوا	طويل	جـ ١ / ٥٠٧
معذبا	طويل	جـ ١ / ١٣٥	مطلّب	منسرح	جـ ١ / ٣٦٢
اغتربا	بسيط	جـ ٢ / ٣١٠	عسيب	طويل	جـ ١ / ٤٣٧
بِعَضُوبَا	طويل	جـ ١ / ٧٠	أعضب	طويل	جـ ٢ / ٣٠٥
غلابا	بسيط	جـ ٢ / ١٢٣	لغريب	طويل	جـ ٢ / ١٢١ - ٢٩٣
التهابا	وافر	جـ ١ / ٢٦٠	الغالب	رجز	جـ ١ / ٤٢٧
ثعلبة	رجز	جـ ٢ / ٣٢٢	قريب	طويل	جـ ١ / ٤١٤ - جـ ٢ / ٨٤
شهرية	رجز	جـ ١ / ٣٤٩ - ٣٤٦	قريب	وافر	جـ ١ / ٢٤٣ - جـ ٢ / ٢٤٠
الرقية	رجز	جـ ١ / ٣٤٩ - ٣٤٦	قريب	وافر	جـ ١ / ٣٥٢
ولا أب	كامل	جـ ٢ / ٢٥٩	يلعب	طويل	جـ ١ / ٥٣
الثعلب	كامل	جـ ١ / ٤٨ - جـ ٢ / ١٧٧ - ٢٣٦	نصيب	طويل	جـ ١ / ٣٣٩
الثعالب	طويل	جـ ١ / ١٧٤	جوانبة	طويل	جـ ١ / ٣٩٨
أجرب	طويل	جـ ١ / ١٣٧	مضاربة	طويل	جـ ١ / ٢٧٩ - ٤٤٥
جالب	طويل	جـ ٢ / ٣٧٣	طالبة	طويل	جـ ٢ / ١٧٩
فأجابوا	خفيف	جـ ٢ / ١٠٤	معاينة	طويل	جـ ١ / ٤٦
حاجب	طويل	جـ ٢ / ٢٣٨	طلابها	طويل	جـ ١ / ٥١ - ٩٦ - جـ ٢ / ٣٠١
الخطوب	وافر	جـ ١ / ٦٩ - جـ ٢ / ٣٦٤	عابها	طويل	جـ ١ / ٤٣٦
خطيب	خفيف	جـ ١ / ٤٤٥	غرائبها	طويل	جـ ٢ / ١٢٦ - ٢١٠
تخيب	وافر	جـ ١ / ٢٠٢	كواكبها	منسرح	جـ ١ / ٢٣٠ - جـ ٢ / ٢٢١ - ٣٦٢
يتذبذب	كامل	جـ ١ / ٢٦٣	فالآيب	سريع	جـ ١ / ٢٥٨
الأسباب	كامل	جـ ٢ / ٢٠١	ولا أب	طويل	جـ ٢ / ٣٦١
سبب	طويل	جـ ١ / ٣٨٦ - ٣٨٢	التراب	خفيف	جـ ١ / ٤٦
يطرب	طويل	جـ ١ / ٣٨٦ - ٣٨٢	جرب	كامل	جـ ٢ / ٣٦٤
سرحوب	بسيط	جـ ١ / ٢٧٤	التجارب	طويل	جـ ١ / ٤٥٥
الأشنب	رجز	جـ ١ / ٥١١	الأحزاب	كامل	جـ ١ / ٢٢٧
الزرنب	رجز	جـ ١ / ٥١١	نحطب	طويل	جـ ١ / ٧٦
أطيب	رجز	جـ ١ / ٥١١	الخطب	طويل	جـ ١ / ٣٠٥
الشيّب	بسيط	جـ ١ / ٤٣٧	الخطوب	خفيف	جـ ٢ / ٢٧٣
المشيّب	وافر	جـ ١ / ٤١٣			

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
تدرّب	طويل	ج ١٦٧ / ٢	تخلّت	طويل	ج ٢٢ / ٢
الدّوائِب	طويل	ج ٢٥٠ / ١	اضمحلّت	طويل	ج ٢٢ / ٢
الدّنب	بسيط	ج ٣٦٩ / ٢	سلّت	طويل	ج ٥٠١ / ١ - ج ٤٩ / ٢
الذّهَب	بسيط	ج ١١ / ٢	فشلت	طويل	ج ١١٨ / ٢
راب	بسيط	ج ٣١٤ / ١	الغفلات	طويل	ج ١٠ / ١ - ج ١٣ / ٢
المشيب	وافر	ج ٣٨٢ / ٢	استقلّت	طويل	ج ٣٨٠ / ٢
العقراب	رجز	ج ٥١٦ / ١	كزّت	طويل	ج ٢٣٠ / ١
القباب	خفيف	ج ٣٢١ / ٢	الملمّات	بسيط	ج ٣١٣ / ١
القرب	بسيط	ج ٢٢٥ / ١	التي	رجز	ج ٢٩٧ / ٢
قارب	طويل	ج ٢٤٥ - ٥٨ / ٢	تردّت	رجز	ج ٢٩٧ / ٢
متقارب	طويل	ج ٣١٤ / ٢	تولّت	طويل	ج ٥٧ / ٢
بالمقارب	طويل	ج ٢١٦ / ١	دولاتها	رجز	ج ٢٤٧ / ١
تقضّت	طويل	ج ٤٧٢ / ١	لماتها	رجز	ج ٢٤٧ / ١
قلبي	طويل	ج ٣٩٦ / ١	زفراها	رجز	ج ٢٤٧ / ١
كاتب	طويل	ج ٣٩١ / ١			
الكتائب	طويل	ج ١٩٠ / ١			
بليّب	طويل	ج ٣٠٦ / ١			
ذا نسب	بسيط	ج ٤٥١ / ١ - ج ٢٢٤ / ٢			
المواكب	طويل	ج ١١٣ / ١			
واهب	طويل	ج ٤٠٤ / ١			
<b>قافية التاء</b>					
حملت	مقارب	ج ١٣٨ / ٢			
بيّت	وافر	ج ١٣٠ / ١ - ج ٣٧٥ - ج ٢٦٨ / ٢			
شمالات	مديد	ج ٤٤٤ - ٢٢١ - ٢١٧ / ١			
ليّت	رجز	ج ٢٦ / ٢			
فاشتريت	رجز	ج ٢٦ / ٢			
نجاته	طويل	ج ٨٧ / ٢			
بالثرهات	وافر	ج ٥٠٣ / ١			
أجنت	كامل	ج ٢٥٧ / ٢			
<b>قافية الجيم</b>					
	رجز	ج ١٨٠ / ١	بالفرج	رجز	ج ١٨٠ / ١
	بسيط	ج ٤٧٣ / ١	حلجا	بسيط	ج ٤٧٣ / ١
	رجز	ج ٢٦٨ / ١	دجا	رجز	ج ٢٦٨ / ١
	رجز	ج ٢٦٨ / ١	يرندجا	رجز	ج ٢٦٨ / ١
	رجز	ج ٥١٦ / ١	أنهجا	رجز	ج ٥١٦ / ١
	طويل	ج ١٧٥ / ١ - ١٨٥ - ٤٧٤	نثيخ	طويل	ج ١٧٥ / ١ - ١٨٥ - ٤٧٤
	كامل	ج ١٧٥ / ١	الحشرج	كامل	ج ١٧٥ / ١
	سريع	ج ٣٠٠ / ١	منهج	سريع	ج ٣٠٠ / ١
<b>قافية الحاء</b>					
	كامل	ج ٤٧٧ / ١	جانحا	كامل	ج ٤٧٧ / ١
	وافر	ج ٢٧٥ / ١	فأستريحا	وافر	ج ٢٧٥ / ١
	وافر	ج ٣٤٠ / ١	السريحا	وافر	ج ٣٤٠ / ١
	رجز	ج ٤٧ / ٢	ملحاحا	رجز	ج ٤٧ / ٢
	م الكامل	ج ٣٥٧ / ١ - ج ٣٠٥ / ٢	براخ	م الكامل	ج ٣٥٧ / ١ - ج ٣٠٥ / ٢

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
جنوخ	طويل	ج ٢ / ٦١	جلدا	طويل	ج ١ / ٢٢٤
أروخ	طويل	ج ١ / ٣٥٣	الحديدا	وافر	ج ٢ / ١٢٥
تريخ	كامل	ج ١ / ٥١٤	موحدا	طويل	ج ٢ / ٣٥٥
فاستراحوام الكامل	ج ١ / ٣٢٩	يحصدا	كامل	ج ٢ / ١٩٥	
السوخ	بسيط	ج ١ / ١٢٢	ترددا	طويل	ج ١ / ٣٢٨
صحيح	وافر	ج ١ / ١٥١	زادا	وافر	ج ٢ / ١٠٩
صفائح	طويل	ج ١ / ٣٨٦-٣٨٢	المسهدا	طويل	ج ٢ / ٢٩٥
صائح	طويل	ج ١ / ٣٨٦	سوددا	طويل	ج ٢ / ١٢٢
يصيخ	وافر	ج ١ / ٢٧٠	الشدادا	وافر	ج ١ / ٦٠
الطوائخ	طويل	ج ٢ / ٢٨٩	الجوادا	وافر	ج ١ / ٦٠
قبيخ	وافر	ج ٢ / ٣٥٥	الشهودا	رجز	ج ١ / ٤٧٦
قادخ	طويل	ج ٢ / ٢٧	فاعبدا	طويل	ج ١ / ٥١٦
تقرخ	طويل	ج ٢ / ٢٠٢	من عددا	بسيط	ج ١ / ٤٦٧
ناصخ	طويل	ج ٢ / ١٨٤	العندا	رجز	ج ٢ / ٣٦٨
نوائخ	طويل	ج ٢ / ٢٠	عهودا	طويل	ج ٢ / ٦٢
بمستباح	وافر	ج ٢ / ٣٠٨-٢٨٢-١٥٢	عودا	طويل	ج ٢ / ٢٧٩
الجوانح	طويل	ج ١ / ٢٤٤	غدا	طويل	ج ١ / ٣٤٣
الرماح	رجز	ج ١ / ٣٩٤	غدا	بسيط	ج ١ / ٣٥٤
راح	وافر	ج ١ / ٥٧	المقيدا	طويل	ج ١ / ٤١٨-٤١٥
رواح	وافر	ج ٢ / ٢٤٥	أمردا	طويل	ج ١ / ٤٧٥
برائح	طويل	ج ١ / ١٦٠	وئيدا	رجز	ج ٢ / ٢٤٤
تستريحي	وافر	ج ١ / ٣١٢	موجودا	بسيط	ج ١ / ٥١٣
شراحي	وافر	ج ١ / ٤٨٣-٣٢٢ / ٢	الوالدة	مقارب	ج ١ / ٣٢٧
<b>قافية الدال</b>					
أكيد	مقارب	ج ١ / ١٦٦	قد بعدوا	مديد	ج ١ / ٣٠٦
نقد	رمل	ج ٢ / ١٣٣	وردوا	مديد	ج ١ / ٣٠٦
أحدا	بسيط	ج ١ / ٧٧-٣٨٧ / ٢	بادوا	مديد	ج ١ / ٢٨٨
أسدا	طويل	ج ١ / ٨٦	الجهد	طويل	ج ١ / ٢٩٢
بدا	طويل	ج ١ / ٧٢	رشد	بسيط	ج ٢ / ٣٤١-٢٢٢
مجدودا	بسيط	ج ١ / ٢٠٣	يزيد	طويل	ج ١ / ٧٠-٨٨-٤٣٨
					ج ٢ / ٣٦٤



القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
لعميد	طويل	ج ١/٣٤٩-٤٢٢	أرشد	طويل	ج ٢/٣٣٠
فديد	رجز	ج ٢/٢٩٩	إلى رشد	بسيط	ج ١/٣٠٩
يقصد	طويل	ج ١/٥٠٠	ذي رشد	بسيط	ج ١/٢١١-ج ٢/٢٨٠
الأكبذ	كامل	ج ٢/١٩٧	أرفد	طويل	ج ٢/٢٧٤
مهتد	طويل	ج ٢/٢٢٠	مراد	طويل	ج ١/٣٥٠
الوتد	بسيط	ج ١/٤٠١-٤٠٠	فزرود	كامل	ج ١/١٤٣
الوقود	وافر	ج ٢/٣٧١	زياد	وافر	ج ١/١٧٩-ج ٢/٢٠
جدّه	خفيف	ج ١/١٩٤	سوادى	كامل	ج ١/٣١٤
أزودها	منسرح	ج ١/٣٥٥-ج ٢/٣٤	الأسود	متقارب	ج ١/٤٥٦
أفقدّها	منسرح	ج ٢/٣٤	الأسود	متقارب	ج ٢/٣١٣
فأعودها	طويل	ج ١/٢٤٥	السرد	متقارب	ج ٢/٣١٣
يدها	منسرح	ج ٢/٨٧	بصدود	خفيف	ج ١/١٤٢-ج ٢/١٦٥
من أحد	بسيط	ج ١/٢٠٠	بعداد	بسيط	ج ١/١٢٤-٣٩٦
الأسد	منسرح	ج ٢/١٢-٢٩١	أولادى	بسيط	ج ١/١٢٤-٣٩٦
برود	خفيف	ج ٢/٣٤٤	المتعمد	كامل	ج ١/٦٨
البعد	طويل	ج ١/٢٣٣	عند	م الكامل	ج ١/٢٤٨
ود	طويل	ج ١/٢٣٣	معانيد	طويل	ج ١/٣٤٨
الأباعد	طويل	ج ١/٣١٨	معاهد	كامل	ج ١/٣٢٨
الأباعد	طويل	ج ٢/٩٥	عوادى	كامل	ج ٢/٦٢
البلد	بسيط	ج ١/٣٢٢	أعود	طويل	ج ٢/٣٠٦
ثمود	طويل	ج ٢/٣٤٣	العوائد	طويل	ج ٢/٢٩٧
جحود	طويل	ج ٢/٣٤٣	لفرد	وافر	ج ١/٣٢٤
ياثمد	طويل	ج ٢/١٣١-١٣٣	بفرصاد	بسيط	ج ١/٣٧٤
الإثمد	كامل	ج ١/١٧٥	فقد	بسيط	ج ١/١٢٢-٤١٤-٤٤٢
بحقلد	طويل	ج ٢/١٨١	لم تزد	بسيط	ج ١/١٢٢-٤١٤-٤٤٢
محمّد	كامل	ج ١/٤٩٦	كأن قيد	كامل	ج ١/٢٧١
خالد	طويل	ج ١/٢٩٩-ج ٢/٢٠٨	قدي	رجز	ج ١/٢٦٩
بمخلد	طويل	ج ١/٣٧٧	المجد	طويل	ج ٢/١٤١
مخلدى	طويل	ج ٢/١٥-٣١٧	معد	وافر	ج ١/١٠٤
الردي	طويل	ج ٢/١٧٠	بالتنادى	وافر	ج ١/١٠٠-ج ٢/٣٣٦

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
فتى ندي	طويل	ج ٣٧٩ / ٢	سطرا	رجز	ج ١٠١-٣١-٢٢ / ٢
وحدي	طويل	ج ٣٣٠ / ١	نصرا	رجز	ج ١٠١-٣١-٢٢ / ٢
للوذ	طويل	ج ٣٧١ / ١	شطيرا	رجز	ج ٦٤ / ١
وساذي	كامل	ج ٤٤٨ / ١	أطيرا	رجز	ج ٦٤ / ١
فؤادي	كامل	ج ٤٤٨ / ١	صبرا	طويل	ج ١٥٠ / ١
الموقد	كامل	ج ٢٥٢ / ٢	تصدرا	طويل	ج ١٦٦ / ٢
باليد	طويل	ج ٢٦٠ / ٢	تحقرا	طويل	ج ١٦٦ / ٢
إلي يدي	بسيط	ج ٦٩ / ١	محذرا	طويل	ج ١٦٦ / ٢
بيدي	بسيط	ج ١١٦ / ٢	الأصاغرا	طويل	ج ٢٠٧ / ١
<b>قافية الرّاء</b>					
البشر	رجز	ج ٢٥٤ / ١	يضحرا	سريع	ج ٢٥٠-٣٢ / ٢
أجر	مقارب	ج ٣٠٨-١١٧ / ٢	ضرا	طويل	ج ٤٢٥ / ١
ذكز	رمل	ج ٤٣٠ / ١	ضاررا	وافر	ج ٢٠٨ / ٢
الشّجز	طويل	ج ٣٠٧ / ٢	تعذرا	كامل	ج ٣٩٦ / ١
لم يضز	مقارب	ج ٤٦١ / ١	أوسرا	كامل	ج ٣٩٦ / ١
أفر	مقارب	ج ٣٦٩ / ١	يا عمرا	بسيط	ج ٥١٥ / ١
يوم قذز	رجز	ج ٤٠٣-٤٠٢ / ١	المعورا	طويل	ج ١٦٤ / ١
أو مضز	طويل	ج ٢٢٩ / ١-ج ٣٥٢ / ٢	اغتررا	مقارب	ج ٤٢٦ / ١
منتشز	مقارب	ج ١٧٩ / ٢	الفقيرا	خفيف	ج ١٤٩ / ٢
زُمز	رجز	ج ٧٧ / ٢	افتقارا	وافر	ج ٥٣٥ / ١
الثّمز	مقارب	ج ٣٠٤ / ١	ما قدرا	سريع	ج ٣٣ / ٢
الوبز	رجز	ج ٣٠٦ / ١	قفرا	طويل	ج ١٣٤ / ١
البيقورا	خفيف	ج ٤٥٠ / ١	كسيرا	كامل	ج ٤٥٤ / ١
تجارا	طويل	ج ٣٤٢ / ٢	تنويرا	بسيط	ج ١٦٢ / ٢
جهارا	مقارب	ج ١٠٨ / ٢	نارا	مقارب	ج ٤١٩ / ١
أحمرا	طويل	ج ١٣٨ / ١	هريرا	مقارب	ج ٢٥٨ / ٢
حمّيرا	طويل	ج ٣١٢ / ٢	وطرا	منسرح	ج ٣٧٧ / ٢
حمارا	خفيف	ج ٣٣٤ / ١	غيره	رمل	ج ٢٥٢ / ١
دارا	مديد	ج ١٠٢ / ٢	خيره	رمل	ج ٢٥٢ / ١
الديارا	وافر	ج ١٦٣ / ٢	الأمر	طويل	ج ١٢٩-١١٠ / ١
			بشز	بسيط	ج ١٤٦-٥٠٥ - ج
					ج ٢٦٧-١٦٨ / ٢

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أجدز	طويل	ج ٢ / ٣٢١-٣٩٠	دعائره	طويل	ج ١ / ١٩٧
جازر	طويل	ج ١ / ٣٩٢	تصاهره	طويل	ج ١ / ١٩٢
مجبر	كامل	ج ٢ / ٣٠٤	كاسره	طويل	ج ١ / ٣٢٨
حماز	وافر	ج ٢ / ٢٥٥	مواطره	طويل	ج ١ / ١٤٠
فيخصر	طويل	ج ١ / ١١٢	مأمورها	مقارب	ج ٢ / ١٣٦
خمر	طويل	ج ١ / ١١١	دارها	رجز	ج ١ / ٣٤٠
مختار	بسيط	ج ٢ / ٣٧٩	جارها	رجز	ج ١ / ٣٤٠
ديار	بسيط	ج ٢ / ٨٤	أزورها	طويل	ج ٢ / ٢٤٨-٢٤-٢١
الذكر	بسيط	ج ١ / ١٣٣	يسيرها	طويل	ج ٢ / ١٧٥
سقر	بسيط	ج ١ / ٣٦٢	شكيرها	طويل	ج ١ / ٤٧٧
متسائر	طويل	ج ٢ / ١٣٩	صفيها	طويل	ج ١ / ٤٣٨
السمر	طويل	ج ٢ / ٧٩	فجورها	طويل	ج ١ / ١٢١
تصبر	طويل	ج ٢ / ٩٩	مقاديرها	مقارب	ج ١ / ٣٣٤-ج ٢ / ١٣٦
تصبر	خفيف	ج ١ / ٢٦٢			١٨٥-
عمر	بسيط	ج ٢ / ١٠١	بأمير	كامل	ج ١ / ٣٢٣
عار	كامل	ج ١ / ٧٢-٢١٦-ج ٢ / ١٥٢	التنانير	بسيط	ج ١ / ١٢٩-٤٨٨
غامر	طويل	ج ١ / ٨٢	يثار	كامل	ج ٢ / ٣٢٤
الفجر	طويل	ج ٢ / ١٧٠	الجهير	طويل	ج ١ / ٢٤٧
القطر	طويل	ج ١ / ٤٦١	جار	بسيط	ج ١ / ٥١٨
المهائر	خفيف	ج ١ / ٢٢١-٤٤٤	بالجار	بسيط	ج ١ / ٤٧٧-٤٠٢
تنظر	طويل	ج ١ / ٢٧٧-٢٧٨	الجار	رجز	ج ١ / ٣٧١
منظر	طويل	ج ١ / ٤١٢	ندري	طويل	ج ١ / ١٦٩
فأنظور	بسيط	ج ١ / ٥١٠	يدر	كامل	ج ٢ / ٣١١-١٥٥
تنتظر	بسيط	ج ١ / ٤٢٢	دهر	كامل	ج ١ / ٤٧٤
نار	بسيط	ج ٢ / ٢١٣	أكوار	بسيط	ج ١ / ٣٦٥
هجر	بسيط	ج ٢ / ٣٩٠	بدار	كامل	ج ٢ / ١١٣
هدير	طويل	ج ١ / ١٣٩	زير	وافر	ج ١ / ٣٨٩
ماتذر	بسيط	ج ١ / ٨٥	القبور	وافر	ج ١ / ٣٨٩
مياسير	بسيط	ج ١ / ١٤٧	بالسحر	بسيط	ج ٢ / ٣٨٥

منقر	طويل	جـ ٩٣ / ١
نار	بسيط	جـ ١١٧ / ١
بالنَّار	رجز	جـ ١٧٢ / ١
هدري	طويل	جـ ٢٣٩ / ٢
الأوبر	كامل	جـ ١٠٧ / ١ - ٣٣٤
أسيرها	رجز	جـ ١٠٦ / ١
قصورها	رجز	جـ ١٠٦ / ١

### قافية الرّاي

بِرا	مقارب	جـ ١٥٠ / ١
مستفزا	مقارب	جـ ٤٧٣ / ١
ضامز	طويل	جـ ١٩٤ / ٢
فائر	مقتار	جـ ٢٢٧ / ٢

### قافية السّين

البائسا	رجز	جـ ٩٨ - ١٤١ / ٢
أبؤسا	طويل	جـ ٤١٧ / ١
القوانسا	طويل	جـ ٢٨٧ / ٢
نسيسا	كامل	جـ ٣١٩ / ٢
يؤوسا	خفيف	جـ ٢٠٣ / ١
الأس	بسيط	جـ ٣٢٧ / ١
أنس	م الوافر	جـ ٢٩١ / ١
خامس	طويل	جـ ٤٩٦ / ١
السوس	بسيط	جـ ١٦٦ - ٣٦٤ - جـ ٢٦٨ - ٢٥٥ / ٢
المخلص	كامل	جـ ٤٤٦ / ١
الفرس	منسرح	جـ ٣٢٠ / ٢
القناعيس	بسيط	جـ ١٠٨ / ١
ليسي	رجز	جـ ٢٧٠ - ٤٨٢ / ١
كالياس	بسيط	جـ ٢٥٢ / ٢

السّعير	وافر	جـ ٢٤١ / ١
السّمير	بسيط	جـ ٣٦٨ / ٢
بالسّور	بسيط	جـ ٧٥ - ١٨٠ - ٣٥٨ / ١
مسور	مقارب	جـ ٢٠٤ / ٢
الأشبار	كامل	جـ ٤٧٥ / ١
شعري	رجز	جـ ٤٦٦ / ١ - جـ ٧٩ / ٢ - ٣٣٩
صدري	رجز	جـ ٤٦٦ / ١ - جـ ٧٩ / ٢ - ٣٣٩
المشافر	طويل	جـ ٤٢١ / ١
لصابر	طويل	جـ ١٢٧ / ١
للصّبر	طويل	جـ ٤٣٥ / ١
الصّخر	طويل	جـ ٣٧٦ / ٢
ضّر	خفيف	جـ ٥٢١ / ١
بأطهار	بسيط	جـ ٣٨٦ - ٣٨٥ / ١
العجبر	رجز	جـ ١٩٧ / ١
جبر	رجز	جـ ١٩٧ / ١
عسر	خفيف	جـ ٢٩٠ / ١
عشاري	كامل	جـ ٢٨٨ - ٢٨٩ / ١
اعتصاري	رمل	جـ ٣٩١ / ١
الغدر	طويل	جـ ٤٤٠ / ١
على قدر	بسيط	جـ ١٢٢ / ١
بالقمر	بسيط	جـ ٣٠٠ / ١
للکائر	سريع	جـ ٢٣٢ / ٢
كسري	طويل	جـ ٥٠٤ / ١
مكفور	بسيط	جـ ٣٥٩ / ٢
بکبر	طويل	جـ ٦٩ / ٢
المطر	بسيط	جـ ٤٥٠ / ١
مطور	بسيط	جـ ٤٦٥ / ١
المکر	طويل	جـ ٢٦١ / ٢

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
إصبعاً	طويل	جـ ٢/٢٩٦	قافية الصَّاد		
طالعا	رجز	جـ ١/٢١٥	النَّقْصِ	طويل	جـ ٢/٢٠٢
مفزعا	طويل	جـ ٢/٣٩	مناصِ	كامل	جـ ٢/٤٣
المقنعا	طويل	جـ ١/٣٩٩	قافية الضَّاد		
معا	طويل	جـ ١/٣٢٥	الأرضِ	طويل	جـ ١/٢٣٢
لها معا	طويل	جـ ١/٤٧٣	يمضي	طويل	جـ ١/٢٣٢
معا	سريع	جـ ١/٤٧٢	الماضي	رجز	جـ ٢/٣٧٨
وقت معا	كامل	جـ ٢/٣٧٤	بالإيماضِ	رجز	جـ ٢/٣٧٨
الوداعا	وافر	جـ ١/٩٦	نقص	رجز	جـ ٢/١٦٣
قَدْ رفَعَهُ	منسرح	جـ ١/٤٤٧-جـ ٢/٣٢٠	بعض	رجز	جـ ٢/١٦٣
المعَةَ	رجز	جـ ١/١٠٣	نهوض	طويل	جـ ١/٢٢٠
ذات سَعَة	رجز	جـ ١/١٠٣	قافية الطَّاء		
مستبَعُ	كامل	جـ ١/٣٤٧	اختلطُ	رجز	جـ ١/٣٦٦-جـ ٢/٢٤٨
اليجذَعُ	طويل	جـ ١/١٠٤	قطُ	رجز	جـ ١/٣٦٦-جـ ٢/٢٤٨
فتجزَعُ	كامل	جـ ٢/١٢٩	تنغطُ	هزج	جـ ١/٢٩٧
مجاشَعُ	طويل	جـ ١/٢٠٩	قافية العين		
أجمعُ	طويل	جـ ٢/٨٦	لم يطغ	رمل	جـ ١/٤٦٥
تدفعُ	طويل	جـ ١/٢٣٨	أجدعا	طويل	جـ ١/٤١٧
المذرعُ	طويل	جـ ١/١٥٩	بأجدعا	طويل	جـ ١/٢٦٦
مربعُ	كامل	جـ ١/٧٨	أجمعا	طويل	جـ ١/٤٦٩
مرقعُ	طويل	جـ ١/٣٥٥	أجمعا	طويل	جـ ١/٣٢٢-جـ ٢/٤٥
سلفعُ	كامل	جـ ١/٥١٥-جـ ٢/١٧٤	أجمعا	رجز	جـ ٢/٢٨٣
المسامعُ	طويل	جـ ٢/١٧٤	جمعا	رجز	جـ ١/٢٨٢
رائعُ	طويل	جـ ٢/١٧٤	معا	رجز	جـ ١/٢٨٢
شفيعُ	طويل	جـ ٢/٧٣	تخدعا	طويل	جـ ١/٢٨٥
الأصابعُ	طويل	جـ ١/٤٥-جـ ٢/٣٢١	رواجعا	رجز	جـ ١/٤١٣
تصرعُ	رجز	جـ ٢/٢٠٩	سمعا	بسيط	جـ ٢/١١٤
الضَّبْعُ	بسيط	جـ ١/٨٤-١١٦-جـ ٢/٣٨٣-٨٠	السياعا	وافر	جـ ٢/٣٨٥
الطَّوالعُ	طويل	جـ ٢/٣٧٤			

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أطمع	طويل	ج ٣٢١ / ١ - ج ١٥٤ / ٢	قافية الفاء		
يستطاع	وافر	ج ١٨٣ / ١	كالخرف	رجز	ج ٥١٣ / ١
الأقارغ	طويل	ج ٢٣ / ٢	مختلف	رجز	ج ٥١٣ / ١
أقاطع	طويل	ج ٢١٤ / ٢	لام الف	رجز	ج ٥١٣ / ١
قطيع	طويل	ج ٢٣٩ / ١	تشوفا	رجز	ج ٢٩٨ / ١
تقنع	كامل	ج ١٥٨ / ١	محرّفا	رجز	ج ٢٩٨ / ١
تنفع	كامل	ج ٢١ / ٢	جنف	بسيط	ج ٣٥٢ / ٢
مجمع	كامل	ج ٢١ / ٢	الخرف	بسيط	ج ٦٩ / ١
ينفع	طويل	ج ٤٨٤ / ١	مختلف	منسرح	ج ٢٩٢ / ٢
ناقع	طويل	ج ٢٣١ / ٢	عارف	طويل	ج ٣٨٢ / ٢
وازع	طويل	ج ١٦٩ / ٢	يعتف	طويل	ج ٢٧ / ٢ - ج ٢٧٠ / ١
واقع	طويل	ج ٩٣ / ١	ننصف	طويل	ج ٥١٤ - ٤٤٦ / ١
شعاعه	م الكامل	ج ٢٨٠ / ٢	الحرف	رجز	ج ٣١٤ / ٢
شفيغها	طويل	ج ٤٤١ - ٣٩١ - ١٣٥ / ١	الحذف	رجز	ج ٣١٤ / ٢
أطيعها	طويل	ج ٢٤٦ / ٢ -	بخروف	كامل	ج ٣٥٣ / ١
بلقع	طويل	ج ٢٥٠ / ٢	بخلاف	طويل	ج ٤١ / ٢
فاجزعي	كامل	ج ٣٩ / ٢ - ج ٢٦٢ / ١	السّد	منسرح	ج ٨٥ / ٢
تدعي	رجز	ج ١٤٧ / ٢ - ج ٣١٠ / ١	الشّفوف	وافر	ج ٥٠٢ - ٤١٠ - ٣٨٨ / ١
أصنع	رجز	ج ٣٠٨ - ٢٨٠ -			ج ٢٠٦ - ١٢٧ / ٢ -
راع	وافر	ج ٨ / ٢	الصّافي	رجز	ج ٣٦٦ / ٢
الرائع	سريع	ج ٢٦٧ / ٢ - ج ٣٤١ / ١	كفّاف	رجز	ج ٣٦٦ / ٢
سافع	كامل	ج ١٢٣ / ١	طريف	طويل	ج ١٠٠ / ١
صناع	وافر	ج ٢٤٨ / ٢	عجاف	وافر	ج ١٧٩ / ٢
المسلوع	كامل	ج ٣٥٠ / ٢	معترف	بسيط	ج ١٤٠ / ١
أمنع	مقارب	ج ٣٠٠ / ٢	مختلف	بسيط	ج ١٤٠ / ١
توديع	بسيط	ج ٣٤٨ / ١	قافية القاف		
			بلق	رجز	ج ٣٦٢ / ٢
			البهق	رجز	ج ٣٦٢ / ٢
			المخترق	رجز	ج ٥٠٣ / ١

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
طارق	رجز	ج ٢٠ / ١	أَمْزِقِ	طويل	ج ٤٠٥ / ١
النَّمارِقُ	رجز	ج ٢٠ / ٢	<b>قافية الكاف</b>		
سحقا	خفيف	ج ١٢٠ / ١	الملك	رجز	ج ٥٩ / ١
الْفستَقا	رجز	ج ٤٥٧ / ١	دونكا	رجز	ج ٢٨٧ - ٢٧٨ / ٢
الحلقة	منسرح	ج ٤١٢ / ١ - ج ٣٨٩ / ٢	عساكا	رجز	ج ٢٤٢ - ٢٤٥ - ج ٣٨٩ / ٢
الفليقة	رجز	ج ٥١٥ / ١	عصিকা	رجز	ج ٢٤٥ / ١
الزريقة	رجز	ج ٥١٥ / ١	ملوكا	متقارب	ج ٨٢ / ٢
حذيق	وافر	ج ٤٤٧ - ٤٣٤ / ١	هالكا	متقارب	ج ٢٦١ / ٢
المحلَّق	طويل	ج ١٧٠ - ٢٢٩ / ١	وحدكا	رجز	ج ٤٠٥ / ١
المحنق	كامل	ج ٣٨٧ / ١	قبلكا	رجز	ج ٤٠٥ / ١
تروق	طويل	ج ٢٣٢ / ١	ضنك	رجز	ج ٥٣ / ٢
سملق	طويل	ج ٢٦٥ / ١	عنك	رجز	ج ٥٣ / ٢
صديق	طويل	ج ٧٨ / ١	طوباك	بسيط	ج ٤١٣ / ١
طليق	طويل	ج ١٠٦ / ٢	<b>قافية اللام</b>		
أطيق	وافر	ج ٣٨٥ / ٢	مأكول	رجز	ج ٢٨١ / ١
يعشق	كامل	ج ٣٨٦ / ٢	ألا بَجَلْ	طويل	ج ١٨٥ / ١
فيغرق	طويل	ج ١٥٠ / ٢	جَلَلْ	متقارب	ج ١٩٨ / ١
تَغْرُقْ	طويل	ج ٢٤١ - ٣٢٠ - ج ٢٥٦ / ٢	ذو خصل رمل	ج ٣٩٤ / ١ - ج ٣٨٨ / ٢	
فريق	وافر	ج ١١١ / ١	يعتمل	رجز	ج ٢٣١ / ١
بمن تنق	بسيط	ج ٢٦٨ - ٢٣١ / ١	يتكل	رجز	ج ٢٣١ / ١
خانقة	طويل	ج ١١٧ / ٢	وجه وقبل رمل	ج ٣١٣ / ١	
أذوقها	طويل	ج ٧٧ / ١	نكس وكل رمل	ج ٢٣٩ / ٢	
الأباريق	طويل	ج ١٨٩ / ٢	أقلا	كامل	ج ٤٥٧ / ١
أخلاقي	بسيط	ج ٥٩ / ١	أملا	طويل	ج ٤٨٣ / ١ - ج ٣٢٢ / ٢
تخلق	كامل	ج ١٩٠ / ١	الثامبلا	خفيف	ج ١٢٨ / ٢
شارق	طويل	ج ١١٦ / ٢	مبسلا	طويل	ج ٤٧٠ / ١
مشرق	طويل	ج ٥٠٣ / ١	باطلا	رجز	ج ٢٠٥ / ١
العتيق	وافر	ج ٨١ / ١	كاهلا	رجز	ج ٢٠٥ / ١
يعشتي	طويل	ج ٤٢٢ / ١ - ج ٢٧٣ / ٢			

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
تبالا	وافر	ج ٣٣٩ / ١ - ج ٣١٨ / ٢	إيقالها	مقارب	ج ٣٣٧ - ٣٥٢ / ٢
فتثقلا	طويل	ج ٤٧١ / ١	أقول	خفيف	ج ١٨٧ / ١
الثمّالا	مقارب	ج ٧٨ / ١	أهل	طويل	ج ١٧٨ / ١
جميلا	كامل	ج ٤٥٢ / ١	مبذول	بسيط	ج ٤٢٦ / ١
حصلا	طويل	ج ٤٩٩ / ١	باطل	طويل	ج ٤٣٢ / ١
خليلا	طويل	ج ٣٥٩ / ٢	البقل	طويل	ج ١٧١ / ١
خيالا	كامل	ج ٩٨ / ١	الجبيل	بسيط	ج ٣٩٠ / ١
سبلا	بسيط	ج ٣٣٧ / ١	جميل	طويل	ج ٣٠٣ / ١
لسالا	وافر	ج ٣٩٧ / ١ - ج ١٩٦ / ٢	الجنبد	طويل	ج ٤٥ / ٢
اشتعالا	بسيط	ج ١٠٧ / ٢	محمول	بسيط	ج ٣٠٢ / ١
ما عدلا	بسيط	ج ٥٣ / ١	محول	بسيط	ج ٣٠٢ / ١
عزلا	طويل	ج ٦٠ / ٢	ولا حيل	بسيط	ج ٤٩٥ / ١
تعملا	طويل	ج ٢١٨ / ١	م الوافر	ج ١٥٠ / ١ - ج ٧٩ / ٢	
غليلا	كامل	ج ٣٩٦ / ١	خلل	٣٤١	
فعالا	وافر	ج ١٩٩ / ١	زائل	طويل	ج ٢١٦ - ٣٠٣ / ١
قليلا	مقارب	ج ٣٢٢ - ٢١١ / ٢	سلاسل	طويل	ج ١٢٥ / ١
قيلا	بسيط	ج ١١٩ / ١	أشكل	طويل	ج ٢٠٩ / ١ - ج ١٩ / ٢
كميلا	مقارب	ج ٢٣٢ / ٢	مشمول	بسيط	ج ٤٩ / ٢
يالا	وافر	ج ٣٣٣ / ١ - ج ٨٨ / ٢	الطلل	بسيط	ج ٢٦٩ / ٢
بلا	رجز	ج ٣١٤ / ٢	خضل	بسيط	ج ٢٦٩ / ٢
ما فعلا	رجز	ج ٣١٤ / ٢	المطول	طويل	ج ٤٣٠ / ١
مهلا	منسرح	ج ١٤٦ - ٣٥٦ - ج ٣٠٥ - ٢٧٧ / ٢	أعجل	طويل	ج ٢١٨ / ٢
مونلا	طويل	ج ١١٠ / ١ - ج ١٠٦ / ٢	لو عجلوا	بسيط	ج ٣٨٧ / ١
جبله	رجز	ج ٣٦٢ / ١	العواذل	طويل	ج ١٢٠ / ٢
ثم قتله	رجز	ج ٣٦٢ / ١	أعزل	طويل	ج ٤٢٢ / ١
عهده له	رجز	ج ٣٦٢ / ١	العساقيل	بسيط	ج ٣٨٥ / ٢
لا فعلة	رجز	ج ٣٦٢ / ١	أفضل	مقارب	ج ١٤١ / ١ - ج ٢٠٨ / ٢
أفعلة	طويل	ج ٣١٧ / ٢	أفضل	طويل	ج ٣٢٥ / ١ - ج ٤٦ / ٢
قائله	طويل	ج ٣٦٨ / ١	القبيل	بسيط	ج ٣٨٥ / ١
			قليل	وافر	ج ١٧٧ / ١ - ج ٣٥٨ / ٢



القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
قليل	كامل	ج ٢٠٥ / ١	تؤهل	طويل	ج ٤٠٤ / ١
قليل	كامل	ج ٣١٩ / ٢	البخل	طويل	ج ٤٤٦ / ١
قليل	طويل	ج ١٧٠ / ٢	تبدل	رجز	ج ٢٠ / ٢
بخيل	طويل	ج ١٧٠ / ٢	الشَّمَال	رجز	ج ٢٠ / ٢
القيُّل	بسيط	ج ٤٣١ / ١	الباطل	كامل	ج ٢٤ / ٢
مكحور	بسيط	ج ٨١ / ٢	بالباطل	سريع	ج ٢٧٩ / ٢
مثوُّ	وافر	ج ٢٦ / ٢	ليبتلي	طويل	ج ٥٠٢ / ١
المنخل	طويل	ج ٣١٤ / ٢	البالي	طويل	ج ٣٣٢ / ١ - ج ٢٦ / ٢ -
نُزُل	بسيط	ج ٣٨١ / ٢			٨٢
نتنعل	بسيط	ج ٤٥٠ / ١	بال	وافر	ج ٤٩٥ / ١
الأنامل	طويل	ج ٣٠٤ - ٢١٩ - ١٠٢ / ١	بال	طويل	ج ٤١٩ / ١
			الثَّمَل	بسيط	ج ٢٤١ / ٢
ناهل	طويل	ج ٢٩٨ / ٢ -	العجبال	خفيف	ج ٤١٢ - ٤١١ / ١
الهديل	وافر	ج ٣٠١ / ١	جلجل	طويل	ج ٢٥ / ١ - ٤٤٩ - ج ٢ /
مهمل	طويل	ج ٣١٣ / ٢			٦١
تصل	بسيط	ج ١٣٧ / ٢	تنجلي	كامل	ج ١٥ / ٢
بلائنة	طويل	ج ٢٥٧ / ١	فأجملي	طويل	ج ٥٠ / ١
جعائنة	طويل	ج ٣٨١ / ٢	مجهل	طويل	ج ٢٣٣ / ١ - ج ١٨٥ / ٢
داخنة	طويل	ج ٧٤ / ٢	بالجهل	طويل	ج ٥٤ / ٢
أظلنة	رجز	ج ٢٨٦ / ١	يحلل	كامل	ج ٣٧٣ / ٢
من علة	رجز	ج ٢٤٦ / ١	مهتل	كامل	ج ٣٧٣ / ٢
من عل	رجز	ج ٢٤٦ / ١	فتجمل	كامل	ج ١٥٩ - ١٦٣ - ج
عواذنة	طويل	ج ٣٣٣ / ٢			٣٨٨ / ٢
كاهنة	طويل	ج ١٠٦ / ١	المتحمل	طويل	ج ٣٢٠ / ١
نوافنة	طويل	ج ١٥٣ / ٢	بحمول	طويل	ج ٣٨٦ / ٢
يواصنة	طويل	ج ٢١٤ / ١	فحومل	طويل	ج ٢٥٦ - ٤٩٦
إبقالها	مقارب	ج ٣٥٢ - ٣٣٧ / ٢	محول	طويل	ج ٢١٩ - ٢٥٥
يخالها	طويل	ج ١٢٠ / ١	الخالي	طويل	ج ٢٦٧ / ١
أقيلها	طويل	ج ٦٢ / ١	أحوال	طويل	ج ٢٦٨ / ١
إلى أجل	بسيط	ج ١٨٧ / ١	الخوالي	خفيف	ج ٣٢٩ / ٢

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
الذبل	رجز	ج ٢ / ١٠١ - ٢٩١ - ٢٩٢	الثَّقالي	وافر	ج ٢ / ٢٩
فانزول	رجز	ج ٢ / ١٠١ - ٢٩١ - ٢٩٢	تَبالي	وافر	ج ٢ / ٢٩
بيذبِل	طويل	ج ١ / ٣٢٧	أَقْيالٍ	خفيف	ج ٢ / ٢٥١
مرجلي	طويل	ج ١ / ٤٨١	اللَّيالي	وافر	ج ١ / ٣٩٥
مرجل	طويل	ج ٢ / ٢٢٣	أمثالي	بسيط	ج ١ / ٥٤ - ١٣٠
الرَّواحِلِ	طويل	ج ١ / ٢٤٠ - ج ٢ / ١٨٥	مثلي	طويل	ج ١ / ٤٤٣
للأرامِلِ	طويل	ج ١ / ٢١٨ - ٢١٩	تمثالٍ	طويل	ج ١ / ٢١٧ - ج ٢ / ٢٥١
مزمِلِ	طويل	ج ٢ / ١٦٦ - ٣٦٩	المالِ	طويل	ج ١ / ٣٧٧ - ٣٩٢ - ج ٢ / ١٥٨
سبيلِ	طويل	ج ١ / ٣٢٩	أمثالي	طويل	ج ١ / ٣٧٧ - ٣٩٢ - ج ٢ / ١٥٨
سربالي	طويل	ج ٢ / ١١٨	مالي	وافر	ج ٢ / ٣٦٥
السَّلسِلِ	كامل	ج ١ / ١٣٨	بنَبالٍ	طويل	ج ١ / ١٨٤
شغلي	طويل	ج ١ / ٤٠١	نصلي	طويل	ج ٢ / ١٧٣
شمالِ	طويل	ج ١ / ٤٦٨	منمِلِ	مقارب	ج ٢ / ١٢٤
صالِ	طويل	ج ١ / ٢٧٣ - ج ٢ / ٣١٢	منهلي	رجز	ج ١ / ٢٣٧
عذلِ	طويل	ج ٢ / ١٩	منيلِ	طويل	ج ٢ / ٢٩
العقالِ	خفيف	ج ١ / ٤٢٨	الهوجلِ	كامل	ج ٢ / ١٦١
المتعالي	خفيف	ج ٢ / ٩٠	هيكَلِ	طويل	ج ٢ / ١١١
من عِلِ	طويل	ج ١ / ٢٤٧	الوييلِ	وافر	ج ١ / ٥٠٨
عويلِ	طويل	ج ١ / ٤١٧	أوجالِ	طويل	ج ١ / ٥١٧
معوِلِ	طويل	ج ١ / ٤٩٠ - ج ٢ / ١٣١	أوصالي	طويل	ج ٢ / ٣١٣
		١٣٢ -	أوقالِ	بسيط	ج ١ / ٢٥٢ - ج ٢ / ١٦٨
غافلِ	طويل	ج ١ / ٣٦٨	ولا وَكَلِ	بسيط	ج ١ / ١٨٣
لغليلي	طويل	ج ١ / ٤٩٩	أهلِهِ	رجز	ج ١ / ٣٠٢
فضلِ	طويل	ج ١ / ٤٢١	نعلِهِ	رجز	ج ١ / ٣٠٢
المقبِلِ	كامل	ج ١ / ٢١٠ - ج ٢ / ٣٧٩	من جليلِة	خفيف	ج ١ / ١٩٩ - ٢٢٠
مقتلي	طويل	ج ١ / ٣٨٧ - ج ٢ / ١٧٤	على جمليّة	خفيف	ج ١ / ٤٤٦
القرنفِلِ	طويل	ج ٢ / ٢٨٦			
القواعِلِ	طويل	ج ١ / ٣٦٠			
أقلي	طويل	ج ١ / ١٣٩ - ج ٢ / ٣٦			

### قافية الميم

مشطور السريع ج ١ / ٢٢٠

آكام

٥٠

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
السلم	طويل	ج ٨٢ / ١	بوم	خفيف	ج ٣٩٠ / ٢
نعم	سريع	ج ١٨٠ / ٢	الجراضم	طويل	ج ٣٦٧ / ١
جما	رجز	ج ٣٦٢ / ١	جارم	طويل	ج ٤٤٨ - ٢٧٨ - ١٢٥ / ١
الما	رجز	ج ٣٦٢ / ١			٤٩٨ -
محتوما	بسيط	ج ٣٨١ / ٢	ولا حرم	بسيط	ج ٦٣ / ٢
تحلما	طويل	ج ٣٥٣ / ٢	حرام	وافر	ج ١٢٠ / ٢ - ١٧١ / ١
دهما	بسيط	ج ١٥٥ / ١	حرام	وافر	ج ٣٥٤ / ٢
دائما	رجز	ج ٢٤٤ / ١	الحسام	وافر	ج ٣٢٦ / ٢
صائما	رجز	ج ٢٤٤ / ١	الحليم	وافر	ج ٢٧٩ / ١
مداما	وافر	ج ٣١٥ - ٥٩ / ٢	حلّم	بسيط	ج ٩ / ٢ - ٩٣ / ١
مُذمّما	طويل	ج ١٠٧ / ٢	حمام	خفيف	ج ٤٨٩ / ١
رزاما	رجز	ج ١٢٢ / ١	حميم	طويل	ج ٥١٤ - ٥١٠ / ١
الهاما	رجز	ج ١٢٢ / ١	الخيّام	وافر	ج ٥١١ / ١
أزنا	طويل	ج ٣٩٤ / ١	لدميم	كامل	ج ٣٢٦ / ١
مسلم	طويل	ج ١٠٠ - ٦٧ / ٢	يدوم	طويل	ج ٢٤٤ / ٢ - ٤٤٠ / ١
سواهما	طويل	ج ٢٥٧ / ١			٢٥٤ -
كلاهما	طويل	ج ٢٥٧ / ١	ريمم	طويل	ج ١٢٩ / ١
تضاما	وافر	ج ٣٦٧ / ١	روم	وافر	ج ٣١٩ / ٢
الطعاما	وافر	ج ٣١٥ - ٦٠ / ٢	سائم	طويل	ج ١٥٦ / ٢
مطعما	طويل	ج ١٤١ / ٢	مسجوم	بسيط	ج ٢٣٩ / ١
عديما	كامل	ج ٣٨٢ / ١	السلام	وافر	ج ٤٨١ / ١
يعدما	متقارب	ج ١١٩ - ١١٧ / ١	السلام	وافر	ج ٣٤٢ / ٢ - ٤٩٨ / ١
تقدّما	متقارب	ج ٣٨٥ / ٢	أشأم	طويل	ج ١٠٨ / ١
القدما	رجز	ج ٣٩٠ / ٢	أظلم	طويل	ج ١٠٨ / ١
تستقيما	وافر	ج ١٢٦ / ١	مقدّم	طويل	ج ١٠٩ / ١
ناما	بسيط	ج ٢٤٩ / ٢	تضطرّم	بسيط	ج ٣١٥ - ٢٨٤ / ١
هضما	طويل	ج ٢٢٤ / ٢	الطعميم	رجز	ج ٣٦٧ / ٢
وامسلمة	منسرح	ج ١٠٢ / ١	ظلم	كامل	ج ٣٥٦ - ١٩٢ / ٢
ولا جرمة منسرح	ج ١٠٢ / ١		مظلم	طويل	ج ٨١ / ١
يبتسم	بسيط	ج ٤٥٦ / ١			

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
العديم	وافر	جـ ٢/٢٤١	الأكم	بسيط	جـ ١/٤٩١
مقيم	وافر	جـ ٢/٢٤١	أمامي	كامل	جـ ١/٢٣٩ - جـ ٢/١٨٥
عظيم	كامل	جـ ١/٥٠٢	أمي	رجز	جـ ١/٩٩ - جـ ٢/٣٦٨
علقم	طويل	جـ ٢/٧٦	بسام	كامل	جـ ١/١٨١
غرام	طويل	جـ ٢/٣١٨	حذام	وافر	جـ ١/٣٣٤
تستقيم	وافر	جـ ١/١٢٦	حرام	كامل	جـ ٢/٣٦٦
كرم	بسيط	جـ ٢/٣٨٤	تحريم	كامل	جـ ١/٤٦٧
كريم	طويل	جـ ١/٣٤٦	حليم	طويل	جـ ٢/١٦٩
الكلام	رجز	جـ ٢/٣٢٧	خازم	طويل	جـ ١/٧١ - ٨٤ - ٨٥
الأثم	طويل	جـ ٢/١٢	كالدرهم	كامل	جـ ١/٣٠٥
ملموم	بسيط	جـ ١/٣٤٣	بدم	منسرح	جـ ١/٤٤٧
يلوم	طويل	جـ ١/١٥٤	الدم	طويل	جـ ٢/١٦٤
تلوم	طويل	جـ ١/٤١٦	الأدهم	كامل	جـ ٢/٥٢
ألوم	مقارب	جـ ١/٥٠٨	بدائم	طويل	جـ ١/٤٩٠
التجوم	وافر	جـ ١/١٦٢	للرحم	طويل	جـ ١/٢٤٨
منعم	طويل	جـ ١/٢٩٠	سلم	خفيف	جـ ٢/٣٦٠
هرم	بسيط	جـ ١/١٢٩	سهمي	كامل	جـ ١/١٩٨
هشام	وافر	جـ ١/٢٩٦	عظمي	كامل	جـ ١/١٩٨
إلي هم	بسيط	جـ ١/٢٣٤	الشم	كامل	جـ ١/٢٠١
ساجم	طويل	جـ ٢/١٩٥	وهاشم	طويل	جـ ١/٤٠٧
سلمة	رجز	جـ ١/٢٦٥	الظلم	بسيط	جـ ٢/١٩٧
يعلمة	رجز	جـ ١/٢٦٥	أعجم	طويل	جـ ٢/١٦٤
قدمة	رجز	جـ ١/٢٦٥	الدم	طويل	جـ ٢/١٦٤
فيعجم	رجز	جـ ١/٢٦٥	تعلم	طويل	جـ ١/٤٥٩ - ٤٦٨
نعدمة	رجز	جـ ٢/٢٤٨	العمائم	طويل	جـ ١/٢١٤
قتمة	رجز	جـ ١/١٨٦	العوام	كامل	جـ ١/٣٩٠
بغامها	طويل	جـ ١/١٣٣ - ٤٥٢	غرام	بسيط	جـ ٢/٢٤٧
سهاها	كامل	جـ ٢/٣٧ - ٤٤	القم	طويل	جـ ١/٤٤٥ - ٣٥٨
غريمها	طويل	جـ ٢/١٦٥ - ٥٦	للقم	طوي	جـ ١/٣٢٤
نسيمها	طويل	جـ ١/٦١	أقدم	كامل	جـ ١/٥١٢



القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
إنه	وافر	ج ١٩٨ / ١	باللبن	بسيط	ج ٩٨ / ١
يجبته	وافر	ج ٤٠٦ / ١	فتخزوني	بسيط	ج ٢٣٦ / ١
إخوان	هزج	ج ٣٣٨ / ٢	يدعوني	رجز	ج ٢٣٩ / ٢
كانوا	هزج	ج ٣٣٨ / ٢	داعيان	وافر	ج ٣٢ / ٢
أمان	خفيف	ج ٢١٣ / ١	دمان	وافر	ج ٤٣١ / ١
دفنوا	بسيط	ج ٣٨٠ / ٢	دنفان	طويل	ج ٢٩٢ - ١٢١ / ٢
زمان	طويل	ج ٣٣٩ / ٢	تداني	وافر	ج ٤٨٥ / ١
السفن	بسيط	ج ٣٠٩ / ١	علاني	وافر	ج ٤٨٥ / ١
المساكن	طويل	ج ٣٢٦ / ١	لم ترني	بسيط	ج ١٨٢ / ١ - ج ٣٤٩ / ٢
شيان	بسيط	ج ١٩٥ / ١	بأرسان	طويل	ج ١١٠ - ٢٠٨ / ١
عدنان	بسيط	ج ١٩٥ / ١	يرميني	بسيط	ج ٣٩١ / ١
كائن	طويل	ج ٨٨ / ١	الأزمان	خفيف	ج ٢١٥ / ١
كائن	طويل	ج ٢٥٧ / ٢	أزمان	طويل	ج ٤٧٤ / ١
نيران	بسيط	ج ٤٣٢ / ١	سفوان	طويل	ج ١٠٠ / ٢
أبوان	طويل	ج ٢١٨ / ١	المتداني	طويل	ج ١٠٠ / ٢
لأوان	طويل	ج ٢١٨ / ١	الحدثان	طويل	ج ١٠٠ / ٢
ثمان	طويل	ج ٢١٨ / ١	سميني	وافر	ج ١١٩ / ١
أخوان	طويل	ج ٣٠٣ / ١	تتقيني	وافر	ج ١١٩ / ١
أني	رجز	ج ١٩٠ / ١	سودان	بسيط	ج ٣٤٩ - ٣٤٨ / ١
ترني	رجز	ج ١٩٠ / ١	يستويان	خفيف	ج ٢٩٧ / ٢
يريني	بسيط	ج ٣٩٣ / ١	يصطحبان	طويل	ج ٤١ / ٢
يبغيني	كامل	ج ٥٠٤ / ١	عدنان	خفيف	ج ١١٢ / ١
البنان	وافر	ج ٢٢٢ / ١	تعرفوني	وافر	ج ٢٥٣ - ٤٧٣ - ج
بينان	طويل	ج ٥٢ / ١			ج ٢٩٨ / ٢
بثمان	طويل	ج ٥٢ / ١	إعلان	بسيط	ج ٤٦٦ - ٧٧ - ج
مجني	رجز	ج ٣٧٣ / ٢			ج ٧٩
عني	رجز	ج ٣٧٣ / ٢	عني	وافر	ج ٤٧ / ٢
حجتان	وافر	ج ٢٥٨ / ٢	يعنيني	كامل	ج ١٧٠ / ١ - ج ٧١ / ٢
الحزن	مديد	ج ٢٥٣ / ١ - ج ٣٦٠ / ٢			ج ٢٢٣
الحسن	بسيط	ج ٩٨ / ١	يغرنديني	رجز	ج ١٧٢ / ٢

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
يسرنديني	رجز	ج ١٧٢ / ٢	يديه		المتقارب ج ١٨٢ / ١
الفرقدان	وافر	ج ١٣٤ / ١ - ج ٢٢٧ / ٢			<b>قافية الواو</b>
فليني	وافر	ج ٢٩٠ / ٢	مرتوي		الطويل ج ٤١٨ / ١
لقضاني	طويل	ج ٢٢٨ / ١ - ج ٢٣٧ / ٢			<b>قافية الألف</b>
يلتقيان	طويل	ج ٢١٧ / ١ - ج ٦٦ / ٢			إيانا كامل ج ١٨١ / ١ - ٤٦٧ - ٤٦٥
مثلان	بسيط	ج ١١٣ / ١ - ١٦٥ - ٢٢٤ - ج ٢٦٠ - ٢٦١ - ٣٥٣ - ج ٦٣ / ٢ - ٦٤ - ١٦٨ - ٣٢٧ - ٣١١	إيانا		السريع ج ٤٤٣ / ١
			إلا أنا		م الكامل ١٥١ - ج ٢٩٧ / ٢
			إلينا		رجز ج ٤٧٦ / ١
مروان	بسيط	ج ٨٠ / ٢	علينا		طويل ج ٣٤٠ / ١
متي	رجز	ج ٩٩ / ١ - ج ٣٦٨ / ٢	من بكى		الرجز ج ١٨٧ / ٢
سني	رجز	ج ٩٩ / ١ - ج ٣٦٨ / ٢	البنى		خفيف ج ٤٨٩ / ١
نبتيني	وافر	ج ٤٣٣ - ٤٣٤	الردي		طويل ج ٣٣٣ - ٣١٩ / ١
التزوان	طويل	ج ١٦٧ / ٢	أصبى		رجز ج ٣٣٣ - ٧٥ / ٢
هوان	خفيف	ج ٥١٥ / ١	الغضى		طويل ج ٣١٩ / ١
الوسن	بسيط	ج ٢٢٠ / ٢	أقسى		طويل ج ٢٦٧ / ١
يمان	الطويل	ج ١٠٧ / ١	الكلى		رجز ج ٢٨٤ / ٢
			لالعا		رجز ج ١٨٧ / ٢
			المدى		رجز ج ٥٩ / ٢
			منى		م البسيط ج ٥٥ / ٢
ليلا	الرجز	ج ١٠١ / ١	ها هنا		التقى ج ٣٠١ / ١
رضاه	الوافر	ج ٢٢٩ / ١ - ج ٣٦١ / ٢	ندى		طويل ج ٤٤٨ / ١
عينها	الرجز	ج ٣٠٧ / ١			<b>قافية الياء</b>
غايها	الرجز	ج ٢٠١ - ٢٠١ - ٨٩ / ١ - ٣٣٠	مؤاتيا		طويل ج ٣٨٢ / ٢
فاها	الوافر	ج ٢٤٧ / ٢	باديا		طويل ج ٣٥٣ / ١
ألقاها	الكامل	ج ٢٠٣ - ٢٠٧ - ٢١٢	باقيا		طويل ج ٣٥٨ / ١
مناها	طويل	ج ٣٣٢ / ١	جائيا		طويل ج ٤١٧ - ١٦٣ - ج ٢٠٦ - ١٢٣ - ١٠٤ / ٢
متهاها	الوافر	ج ١٨٣ / ١			٣٦٣
هواها	الوافر	ج ٢٢٣ / ١			
واها	الرجز	ج ٥١٢ / ١			
فتعرفه	الكامل	ج ٢٧٥ / ١			

القافية	البحر	الجزء والصفحة	القافية	البحر	الجزء والصفحة
أحريا	طويل	جـ ٤٧٧/١	ناهيا	طويل	جـ ١٧٧/١
حافيا	طويل	جـ ١٠٥/٢	نويتا	وافر	جـ ١٢٤-٦٤/٢
خاليا	طويل	جـ ٢٨٥/٢	هاديا	طويل	جـ ٢٥٤/١
متراخيا	طويل	جـ ٣٥٨/١	كما هيا	طويل	جـ ٧٦/١
ساعيا	طويل	جـ ٤٢٨/١	كما هيا	طويل	جـ ٢٦٢/١-جـ ١٣١/٢
صاديا	طويل	جـ ٤٢٠/١	واقيا	طويل	جـ ٣٥٩-٣٥٧/١
غاديا	طويل	جـ ١٩٣/١	وانيا	طويل	جـ ٢٣٧/١
غاديا	طويل	جـ ٩٤/١	يمانيا	طويل	جـ ٤٠٣/١
ثاويا	طويل	جـ ٩٤/١	سربالية	سريع	جـ ١٧٩-٤٧٠/١
ماليا	طويل	جـ ٩٤/١	معاوية	م الكامل	٢٢٢
قاضييا	طويل	جـ ٩٤/١	أنجية	رجز	جـ ٢٤٩/٢
تغانيا	طويل	جـ ٣١٤/١	الأرشية	رجز	جـ ٢٤٩/٢
كفانيا	طويل	جـ ٤٧/٢	بينة	رجز	جـ ٢٤٩/٢
ليا	طويل	جـ ٤١٩/١	واقية	سريع	جـ ٥١٤/١
ماليا	طويل	جـ ٥٢/٢	قنسرئ	رجز	جـ ٥٨/١-جـ ٣٦٦/٢
مكانيا	طويل	جـ ٣٦٧/١	دواري	رجز	جـ ٥٨/١-جـ ٣٦٦/٢



## المسرد الخامس

### مسرد الأعلام

٧٠-٧٤-٨٤-٨٥-٨٧-١٠٦-١٣٥-  
١٣٩-١٤١-١٥٠-١٥١-١٥٣-١٦٧-  
١٩١-٢٠٢-٢٠٥-٢٣٣-٢٤٤-٢٥١-  
٢٥٤-٢٦٣-٢٦٩-٢٧٧-٢٨٤-٢٨٦-  
٢٩١-٢٩٦-٣٠٢-٣١٠-٣١١-٣١٣-  
٣٢٣-٣٢٥-٣٢٩-٣٤١-٣٥٢-٣٧٩

الأخفش الصغير: ج ١/٤١٠

أبو إسحاق (الزجاج): راجع الزجاج.

ابن أسد: ج ٢/٣٨٤

الأسود الغندجاني (أبو محمد الأعرابي)

ذو الإصبع العدواني: ج ١/٢٣٦

الأصفهاني (حمزة بن الحسين): ج ٢/٣٣٥

الأصمعي: ج ١/٩٨-٩٩-١١٧-١٣٤-

١٧٥-٢٥٧-٢٩٨-٤٩٦

الأعرابي (أبو محمد الأسود الغندجاني): ج

١/٢٨٧

ابن الأعرابي: ج ٢/٣٨٦

الأعشى: ج ١/١٤٦-٢٤١-٣٢٠-٣٨٧-

٤٢٣-٤٤٨-٤٥٠-ج ٢/٢٣٢-

٢٥١-٢٩٥-٣٠٤

الأعلم الشتمري: ج ١/١٥٧-٢٦٢-

٤٥٨

الأعشى: ج ١/١٥٣

إمام الحرمين (الجويني): ج ١/٤٩٤

### حرف الهمزة

آدم (عليه السلام): ج ١/١٩٤-٢١٨-

٤٩٢-ج ٢/٣٥

الأبدي: ج ١/٣١٢

إبراهيم الخليل: ج ١/٨٣-ج ٢/٤٢-

٣٧٤

ابن الأبرش: ج ٢/١٧٠-١٧١

أبي بن كعب: ج ١/٢٣١-٢٨٩-٣٢٠-

٣٧٢-٤٠٠-ج ٢/١٢٨

الأحنف بن قيس: ج ٢/٣٥٢

ابن الأخضر: ج ٢/١٧٠

الأخطل: ج ١/٩٧-١٤٩-

الأخفش الأوسط أبو الحسن: ج ١/٥٤-

٦١-٦٨-٨٢-٨٧-١٠٤-١٢١-١٣٤-

١٤١-١٤٢-١٥١-١٥٢-١٥٣-١٥٩-

١٦٠-١٦٤-١٧٠-١٨٢-١٩١-٢٠١-

٢٠٦-٢١٠-٢١٢-٢٢٩-٢٣٤-٢٤٠-

٢٤٤-٢٥١-٢٦١-٢٧٢-٢٧٨-٢٨٢-

٢٨٥-٢٨٧-٢٩٢-٢٩٥-٢٩٩-٣١١-

٣١٦-٣٢٢-٣٤٢-٢٤٣-٢٥٦-٣٦٧-

٣٧٥-٣٩٨-٤٠٠-٤٢٢-٤٢٩-٤٣٩-

٤٥٥-٤٦١-٤٦٢-٤٧٥-٤٧٩-٤٨٠-

٤٨١-٤٩٣-٥٠٣-٥٠٧-٥١٢-٥١٧-

ج ٢/٦-٨-٩-١٠-٢٥-٤٥-٦١-٦٦-

امرؤ القيس: ج ١/١٩٨ - ٢٠٨ - ٢٤٠  
٣٦٠ - ٣٨٧ - ج ٢/١٥٨ - ١٦٦  
أمية بن أبي الصلت: ج ١/٤٥٠  
الأمين المحلي: ج ٢/٢٥٠  
ابن الأنباري (أبو بكر): ج ١/٢٣٥ - ٢٩٦  
- ٣١٣ - ٤٥٥ - ج ٢/٣٦٨  
الأنصاري (أبو زيد): راجع «أبو زيد».

### حرف الباء

ابن بابشاذ: ج ١/٦١  
ابن الباذش: ج ١/٢٥٢ - ٣٣٤ - ج ٢/٢٧٠  
البخاري: ج ١/١٨٨ - ١٩١ - ٢٨٦ - ج ٢/٢٠٥  
بدر الدين (ابن مالك): راجع ابن مالك  
ابن برهان: ج ١/١٢٤ - ٧٩  
ابن برّي: ج ١/٤٣٥  
البيّزي: ج ١/٣٣٧  
بشر بن مروان: ج ٢/٨٠  
البطلوسي (ابن السيد): راجع ابن السيد.  
بعض العصريين (ابن الأكتفاني): ج ٢/٢٦٧.  
والسّمين الحلبي: ج ٢/٢٨٣  
بعض من عاصرناه (ابن عقيل): ج ٢/١٦٠  
بعضهم (القرافي): ج ١/٤٤٣  
أبو البقاء العكبري: ج ١/١٦٣ - ١٦٥ -  
٢٠٥ - ٣٧٢ - ٣٨٧ - ٤٣٥ - ٤٣٩ - ٤٦٠  
- ٥٠٦ - ج ٢/٢٥ - ٣٤ - ٤٤ - ٤٧ - ٦٥  
- ٦٦ - ٨٨ - ١٤٣ - ١٤٦ - ١٤٨ - ١٤٩ -  
١٨٦ - ١٩٧ - ٢٢٦ - ٢٣١ - ٢٣٤ - ٢٣٨ -  
- ٢٤١ - ٢٤٦ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ -  
٢٦٢ - ٢٦٣ - ٣٠٦ - ٣٢٦  
أبو بكر (ابن السّراج): راجع ابن السّراج

أبو بكر (شعبة القاريء): ج ١/٦٧ - ٨٧ -  
٤٠٩  
أبو بكر الصّدّيق: ج ١/٣٠٢ - ٣٨١ - ج ٢/  
٣٧٤

### حرف التّاء

التاريخي (أبو بكر): ج ٢/٣٥١  
التبريزي: ج ١/٣٨٧ - ج ٢/٢٠٨ - ٣٧٤  
أبو تمام: ج ١/٢٣٥  
توبة: ج ١/١٢١ - ٣٨٢

### حرف الثّاء

ثعلب: ج ١/٩٩ - ١٤١ - ١٤٢ - ٢٤٢ -  
٢٤٥ - ٣٢١ - ٤٦٤ - ٤٧٢ - ٤٩٤ - ج  
٢/٣٧ - ٤٢ - ٤٣ - ٦٩ - ١٧٣ - ٣٢٥ -  
٣٨٦

الثّعلي: ج ١/٥٠٤ - ٥٠٦

### حرف الجيم

الجاحظ: ج ٢/٢٣٢  
جحدر بن مالك: ج ١/٤٨٥ - ٤٨٦  
الجعدي: ج ١/٣٢٥  
أبو الجراح: ج ٢/٣٧٠  
الجرجاني (عبد القاهر): ج ١/١٤٥ - ٥٠١ -  
- ج ٢/٧٩ - ١٤٣ - ٣٣٤ - ٣٤٢ - ٣٤٣ -  
الجّرمي: ج ١/١٢٨ - ١٤١ - ٢٠١ - ٢١٦ -  
٢٥٥ -  
جرير: ج ١/٥٧ - ١٢٢ - ٣٢٥ - ٣٩٦ - ج  
٢/١٦١ - ١٤٤  
الجزولي: ج ٢/١٨١  
الجعدي (التّابغة): راجع التّابغة.  
جعفر البرمكي: ج ١/١٥٤  
الجلولي: ج ١/١٩٢  
ابن جماز: ج ١/٣١٨

جميل: ج ١/١٩٩  
 ابن جني (أبو الفتح): ج ١/١٢٤ - ١٣٤ - ١٤٦ - ١٦٠ - ٢٠٠ - ٢١٦ - ٢٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٨ - ٢٦٤ - ٢٦٨ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٣٠١ - ٣١٩ - ٣٢٥ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٨ - ٣٧٣ - ٤٠٢ - ٤٠٦ - ٤٣٨ - ٤٦١ - ٤٧٧ - ٥١٣ - ج ٢/٢٢ - ٤٨ - ٦٠ - ٦٦ - ٧٩ - ٨٠ - ٨٥ - ١٢٠ - ١٣٣ - ١٤١ - ١٥٥ - ١٦٤ - ١٩٥ - ٢٣٠ - ٢٣٦ - ٢٧٢ - ٢٧٧ - ٢٩٠ - ٣١٥ - ٣٤١ - ٣٦٤ - ٣٧٠ - ٣٧٣ - ٣٧٩  
 الجوهري: ج ١/٢٤٦ - ٤٠٨ - ج ٢/٣٨٦ - ٣٦٨  
 الجويني (إمام الحرمين): ج ١/٤٩٤  
**حرف الحاء**  
 حاتم: ج ١/٢٨٦ - ٤٦٩  
 أبو حاتم السجستاني: ج ١/٢٩٣ - ج ٢/١٦ - ١٩٧ - ٢٤٣  
 ابن الحاج: ج ١/٣٨٣ - ج ٢/١٤٩ - ٢٦٥  
 ابن الحاجب: ج ١/٧٠ - ٨٥ - ٨٩ - ١٢٧ - ١٣١ - ١٣٤ - ١٥٨ - ١٦٥ - ١٧٩ - ٢٣٣ - ٢٥٣ - ٢٥٣ - ٣٢٦ - ٣٣٥ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٩٣ - ٤٠٨ - ٤٥٣ - ج ٢/٥٠ - ٨١ - ١١٥ - ١٣٦ - ١٤٥ - ٢١٤ - ٢١٩ - ٢٤٦ - ٢٦٧ - ٢٩٢ - ٣٠١ - ٣٤٣  
 ابن حبيب (يونس): راجع يونس.  
 أبو الحجاج (ابن معزوز): ج ١/٤٨١  
 الحرمان (ابن كثير ونافع): ج ١/٥٠ - ٦٧ - ٨٧ - ٤٠٩  
 الحريري: ج ١/٢٣٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٩٧

٤١٧ - ٥٠٤ - ج ٢/١٧٦ - ٢٦١

ابن حزم: ج ٢/١٦٤

حسان بن ثابت: ج ١/٢٠٩ - ٢٥٤ - ٤٣١

٤٦٥ - ج ٢/١٤١ - ٢٩٦

أبو الحسن (الأخفش الأوسط): راجع الأخفش

الحسن رضي الله عنه: ج ١/٩٥ - ٩٦

الحسن البصري: ج ١/١٥٧ - ١٩٥ - ٤٩٨

- ج ٢/٧٢

الحسين رضي الله عنه: ج ١/٩٥ - ٩٦

١٥٦

الحطيئة: ج ٢/٢٥٢ - ٣١٠ - ٣٥١

حفص القاريء: ج ١/٦٨ - ٢٤٧ - ٤٠٨

ج ٢/٢٠٦

الحكم بن قنبر: ج ٢/١٤٣

الحكمي (أبو نواس): راجع «أبو نواس».

حماد بن سلمة: ج ١/٤٢٤

الحماسي: أبو الطمحان: ج ١/١٦٠

الحماسي: الفند الزماني: ج ٢/٣٣٨

الحماسي: قريط بن أنيف: ج ١/٦٣ - ١٧٣ - ٣٧٧

الحماسي: وذاك بن ثميل: ج ٢/١٠٠

الحماسي: [مختلف فيه]: ج ١/١٨٣ - ج ٢/٢٣٩

الحماسي: أبو المنهال: ج ٢/٢١

الحماسي: سعد: ج ٢/٣٠٥

حمزة القاريء: ج ١/٧٤ - ٢٤٣ - ٢٨٤

٣٢١ - ٤٠٨ - ج ٢/١٢ - ١٢٤ - ١٣٥

وهو أحد الأخوين الكوفيين

حميد بن ثور: ج ١/٢٣٢

ابن الحنفية رضي الله عنه: ج ١/٩٥ - ٩٦

أبو حنيفة: ج ٢/٩٥

- ٣٢٩ - ٢٩٢ - ٢٧١ - ١٥٨ - ١٤١ -

٥١٢ - ٤٧٦ - ٤٢٤ - ٤١٠ - ٣٧١ - ٣٤١

- ج ٢ / ١٢٤ - ١٧٤ - ١٧٨ - ٢٣٣ -

٢٦٧ - ٣٠٢ - ٣٢٣ - ٣٤٧

الخنساء: ج ١ / ١٥٠ - ٤٧٣ ج ٢ / ٢١٣

ابن الخياط: ج ١ / ١٥٦

### حرف الدال

أبو دؤاد الإيادي: ج ١ / ٤٤٤

أبو الدرداء: ج ١ / ٣٢٤ - ٤٢٤ - ج ٢ /

٢٤٨

ابن درستويه: ج ١ / ١١٥ - ١٦٩ - ٢١٢ -

٢١٧ - ٤٤١ - ٤٥٥ - ج ٢ / ١٩ - ١٧٤

ابن دريد: ج ٢ / ٧٥ - ١٨٧ - ٢٨٤ - ٣٣٣

ابن الذّهان: ج ١ / ٢٢٦ - ج ٢ / ٦٢

### حرف الذال

أبو ذؤيب الهذلي: ج ١ / ٥١ - ١٥٨ - ٤٧٤

- ج ٢ / ٥٤ - ١٧٤ -

الذبياني (التابغة): راجع التابغة

أبو ذر (الخشني): راجع الخشني.

ابن ذكوان (عبد الله): ج ١ / ٢٩٩ - ٣٩٥

### حرف الراء

رؤبة: ج ١ / ٣١٦ - ٤٤٢ - ٤٥٠ - ٥٠٣ -

ج ٢ / ٢٢ - ١٠١ - ١١٩ - ٣٦٢ - ٣٧٤ -

٣٨٤

الرازي (فخر الدين أبو عبد الله): ج ٢ / ١٧

- ١٣٤ - ٢٤٦ -

الرازي (أبو الفضل): ج ٢ / ٢٤٣

الرّباعي: ج ١ / ١٧٩ - ٢١٦ - ٤٩٤ - ج ٢ /

١٠٦

الرّبيع بن خيثم: ج ١ / ٤٤٢

حواء: ج ١ / ١٩٤

الحوفي: ج ١ / ٤٩ - ج ٢ / ٢٥ - ٣٢ - ٥٣

- ١٤٨ - ١٩٦ - ٢٣٨ -

أبو حيان الأندلسي: ج ١ / ٧٥ - ٨٣ - ٩٠ -

١٦٥ - ١٨٣ - ٢٠٨ - ٢٩٥ - ٣٠٠ - ٣٠٥ -

- ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣١٢ - ٣١٤ - ٣٣٢ -

٣٤٣ - ٣٤٤ - ٤٤٤ - ٥٠٩ - ج ٢ / ١٧ -

٣٥ - ٤٠ - ٩٢ - ١٢٣ - ١٣٢ - ١٥٣ -

١٥٥ - ١٨٠ - ١٩٦ - ٢٢٦ - ٢٣٧ - ٣٤٨ -

٣٨٦ -

أبو حية القاريء: ج ٢ / ٣٧١

أبو حية الثميري: ج ١ / ٤٤٥

### حرف الخاء

الخارزنجي: ج ١ / ٤٩٩

ابن خالويه: ج ١ / ٣٥٤ - ٥٠٤

ابن الخبار: ج ١ / ٥٠ - ٢٠٨ - ٢٨٠ - ٢٩٥ -

- ٢٩٦ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٤٨٢ - ج ٢ /

١٣٧ - ١٤٣ - ٣١٤ - ٣٢٧ -

أبو خراش الهذلي: ج ١ / ٣٦٢

ابن خروف: ج ١ / ٦٢ - ١١١ - ١٩١ -

٢١٦ - ٢٥١ - ٢٩٢ - ٣٣٢ - ٤٠٦ - ٤٢٨ -

- ٤٢٩ - ٤٣٣ - ٤٣٩ - ٤٥٨ - ج ٢ / ٦٨ -

- ٧٥ - ٨٨ - ١٢٩ - ٢٠٢ - ٢١٩ - ٢٧٠ -

٣٤١ - ٣٨٠ -

ابن الخشاب: ج ١ / ٢٥٤ - ج ٢ / ١٠٢

الخشني (أبو ذر): ج ١ / ٣٧٤

الخضراوي (ابن هشام): راجع ابن هشام

خطاب (صاحب الترشيع): ج ١ / ٣٤٤

الخطابي: ج ١ / ١٧٣

خلف الأحمر: ج ١ / ١٥٣ - ١٥٤ - ٤٢٥ -

الخليل بن أحمد: ج ١ / ٧٢ - ١٢٢ - ١٣٠ -

١٥٢ - ١٤٥ - ١٤١ - ١٢٩ - ١٢٣ - ١١٥  
 - ٢٢٣ - ٢٢٢ - ٢٠٣ - ١٩٦ - ١٧٤ -  
 ٢٧٧ - ٢٧٤ - ٢٧٣ - ٢٦٧ - ٢٥٨ - ٢٣٧  
 - ٣٢٧ - ٣٠٠ - ٢٩٥ - ٢٩٤ - ٢٨٢ -  
 ٣٧٥ - ٣٧٣ - ٣٦٩ - ٣٦٦ - ٣٦٣ - ٣٤٥  
 - ٤٠٠ - ٣٩٤ - ٣٩٣ - ٣٨٩ - ٣٧٦ -  
 ٤٦٠ - ٤٥٠ - ٤٣٩ - ٤٢٩ - ٤١٦ - ٤١١  
 - ٤٧٨ - ٤٦٩ - ٤٦٧ - ٤٦٥ - ٤٦٢ -  
 - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٨ - ٤٩٦ - ٤٩١ - ج  
 ٢٨ - ٢٤ - ١٧ - ١٦ - ١٠ - ٧ - ٦ - ٥ / ٢  
 - ٩١ - ٧٤ - ٦٦ - ٥٧ - ٥١ - ٣٤ - ٣٢ -  
 - ١٢٦ - ١٢٢ - ١١١ - ١٠٦ - ٩٨ - ٩٢  
 ١٣٩ - ١٣٨ - ١٣٧ - ١٣٦ - ١٣٢ - ١٣١  
 - ١٥٥ - ١٥٤ - ١٤٥ - ١٤٢ - ١٤٠ -  
 ١٩٤ - ١٩٠ - ١٧٦ - ١٦٢ - ١٥٨ - ١٥٦  
 - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٩ -  
 ٢٢٢ - ٢١٧ - ٢١٥ - ٢١٤ - ٢١٢ - ٢١٠  
 - ٢٣٦ - ٢٣٥ - ٢٣٣ - ٢٣١ - ٢٢٩ -  
 ٢٦٤ - ٢٥٩ - ٢٥٤ - ٢٤٦ - ٢٤٣ - ٢٤١  
 - ٢٩٤ - ٢٨٣ - ٢٧٦ - ٢٦٧ - ٢٦٥ -  
 ٣١٦ - ٣١١ - ٣٠٦ - ٣٠٢ - ٣٠١ - ٢٩٦  
 - ٣٤٥ - ٣٣٧ - ٣٣٦ - ٣٢٧ - ٣٢٦ -  
 ٣٧٥ - ٣٧٢ - ٣٧٠ - ٣٦٤ - ٣٥٥ - ٣٥١  
 ٣٨٦ -  
 زهير: ج ١ / ٩٢ - ٩٤ - ١٦٣ - ١٧١ - ١٩٣  
 ٢٩ / ٢ - ج ٤٨٩ - ٤٦٨ - ٤٢٢ - ٤١٧ -  
 ١٨٠ - ١٢٣ - ٦٣ - ٢٩ -  
 ابن زبابة: ج ١ / ٢٥٩  
 زياد بن أبيه: ج ١ / ١٥٦  
 الزياتي: ج ٢ / ٢٣٦  
 أبو زيد الأنصاري: ج ١ / ٩٠ - ١٠٢ - ٢٠١  
 - ٤٨٢ - ج ٢ / ١٧٤ -

ابن أبي الربيع: ج ١ / ٣٣٢ - ٤١٤ - ٤٢٣ -  
 ج ٢ / ٢٤٦  
 ابن أبي ربيعة (عمر): راجع عمر.  
 أبو رجاء العطاردي: ج ١ / ٣٤٨ - ٤٤٢  
 الرشيد: ج ١ / ٩٨ - ١٠٨ - ١٥٤ - ٢٩٨  
 الرّماني (علي بن عيسى): ج ١ / ١٦٩ -  
 ١٧٧ - ٢٣٧ - ٢٩٧ - ٣٩٧ - ٤٠٠ - ٤٤٤ - ج  
 ٨٥ / ٢  
 ذو الرّمّة: ج ١ / ٩٤ - ١٣٥  
 ابن الرّومي: ج ١ / ١٩٥  
 الرّياشي: ج ١ / ٩٩  
**حرف الرّاي**  
 الرّاهد (أبو عمر) غلام ثعلب  
 الرّباء: ج ٢ / ٢٤٤  
 ابن الرّبير (عبد الله)  
 الرّبير بن العوام: ج ٢ / ٧٣  
 الرّجاج (أبو إسحاق): ج ١ / ٧٣ - ١٤٠ -  
 ١٥٢ - ١٥٣ - ١٦٩ - ١٧٦ - ١٩٦ - ١٩٨  
 - ٢٠١ - ٢١٢ - ٢٢٠ - ٢٦٢ - ٢٦٤ -  
 ٢٨٨ - ٢٩٢ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٣٥٦ - ٣٥٧ -  
 - ٣٦٣ - ٣٦٨ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٩٣ -  
 - ٤٣٢ - ٤٤٩ - ٤٧٥ - ٤٨١ - ٤٩٢ - ج  
 - ٨ / ١٩ - ٤٠ - ٩٧ - ١٠٤ - ١٣٥ -  
 ١٧٧ - ٢٠٣ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٦ - ٢٣٧ -  
 - ٢٣٨ - ٢٥٤ - ٢٦٥ - ٢٧٧ - ٣٢٥ -  
 ٣٣٨  
 الرّجاجي: ج ١ / ٢٢٧ - ٢٩٦ - ٣٦٠ -  
 ٤٧٥  
 الرّعفراني: ج ١ / ٩٥  
 الرّمخسري: ج ١ / ٥٥ - ٥٦ - ٥٨ - ٨٠ -  
 - ٨٣ - ٩٠ - ٩٧ - ١٠٠ - ١٠٨ - ١٠٩ -

زيد بن علي: ج ١/٣٨٨ - ج ٢/٢٢٥

## حرف السّين

ساعدة بن جُوَيْهَة الهُدَلِيّ: ج ١/١٠٢ - ٤٧٣

السجستاني (أبو حاتم): راجع «أبو حاتم»

سحيم بن وثيل: ج ١/١٧٧ - ج ٢/٢٩٨

السّخاوي: ج ١/١٠٧ - ج ٢/١٦ - ٨٣

ابن السّراج (أبو بكر): ج ١/١٥٢ - ١٧٧

٢٤٢ - ٢٥١ - ٢٨٨ - ٤٠٦ - ٤٢٤ - ٤٣٩

٤٧٥ - ج ٢/٨ - ٤٨ - ١٣٥ - ٢٥٢

سراقة البارقي: ج ١/٤٠٣

ابن سعدان: ج ١/٣٦٠

أبو سعيد (السّيرافي): راجع السّيرافي.

سعيد بن جبير: ج ١/٦٧ - ٣٤٩

السّعير (اسم صنم): ج ١/٢٤٢

السّفاقي: ج ٢/١٨

السّكاكي (صاحب المفتاح): ج ٢/١٣٢ -

٢٨٣ - ٣٨٦

ابن السّكّيت (يعقوب): ج ١/١٨٩ - ٤٣٧

ج ٢/٣٨٦ -

بنت أبي سلمة: ج ١/٣٨١

ابن سلول (عبد الله بن أبي) راجع عبد الله.

أبو السّمّال: ج ١/١٢٤

السّمّوأل: ج ١/١٠٦ - ٣٠٣

السّمين الحلبي: ج ٢/١٨

السّهيلي: ج ١/٩١ - ١٧١ - ١٨٠ - ١٨٨

٣٦٧ - ٤٣٧ - ٤٦٨ - ٤٧٥ - ٥١٠ - ج

٢/٢٣٠ - ٢٨٦ - ٣٠٩ - ٣١٥ - ٣٥٩

سيويه: ج ١/٥٥ - ٦٠ - ٦٢ - ٦٧ - ٧٠

٧٤ - ٧٥ - ٨١ - ٨٧ - ٩١ - ٩٦ - ١٠٦

١١٠ - ١١١ - ١١٥ - ١١٧ - ١٢٤ - ١٣٠

١٣٢ - ١٣٣ - ١٤٠ - ١٤٧ - ١٥٣

١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٨ - ١٦٤ - ١٦٦ - ١٧٠

١٨٢ - ١٨٨ - ٢٠١ - ٢٠٥ - ٢٢٧ -

٢٢٨ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٦١ - ٢٧٤

٢٧٧ - ٢٨١ - ٢٨٣ - ٢٩٠ - ٢٩٢ -

٣١٦ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣٢ - ٣٤١ - ٣٤٧

٣٤٩ - ٣٥٦ - ٣٦٠ - ٣٦٤ - ٣٧٥ -

٣٨٠ - ٣٩٣ - ٣٩٨ - ٤١٥ - ٤١٨ - ٤٢٤

٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٩ -

٤٥٣ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٧٢ - ٤٧٩ - ٤٨٠

٤٨١ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٩١ - ٤٩٣ -

٥٠٠ - ٥٠٨ - ج ٢/٦ - ٩ - ١٠ - ١٢ -

١٨ - ٢٥ - ٥٨ - ٦٠ - ٦٢ - ٦٩ - ٧٧ -

٨٤ - ٩٤ - ١٠٠ - ١١٤ - ١٢٤ - ١٢٥ -

١٣٠ - ١٣١ - ١٣٣ - ١٣٦ - ١٤٠ - ١٤١

١٥٣ - ١٦٤ - ١٧٦ - ١٧٨ - ١٩١ -

١٩٢ - ١٩٩ - ٢١٧ - ٢١٩ - ٢٣٠ - ٢٣٣

٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٤٥ - ٢٥٣ - ٢٥٥ -

٢٥٦ - ٢٦٤ - ٢٦٧ - ٢٦٩ - ٢٧٤ - ٢٧٥

٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٦ - ٢٩٠ -

٢٩١ - ٣٠٢ - ٣٠٤ - ٣١٥ - ٣١٧ - ٣٣٣

٣٤١ - ٣٤٧ - ٣٥٤ - ٣٨١ -

ابن السّيد البطليوسي: ج ١/٨٠ - ٢٠٨

٢٩٢ - ٢٩٦ - ٤٤٠ - ج ٢/١٧٤ - ١٧٨

١٨٩ - ٢٣٠ - ٢٣٦ - ٣٦١ -

ابن سيده: ج ١/٢٧٥ - ٤٧٤ - ٤٨٩

السّيرافي: ج ١/١٢١ - ٢١٦ - ٢٤٢ - ٢٨٠

٢٨٧ - ٢٩٢ - ٣١٦ - ٣٤١ - ٣٥٦ -

٤٢٩ - ٤٣٣ - ٤٥٨ - ٤٨١ - ٤٩٢ - ٤٩٣

ج ٢/١٨ - ١٩ - ٢٩٠ - ٣١٥ - ٣٥٦ -

٣٧٠ - ٣٨٠ -

ابن السّيرافي (يوسف): ج ٢/١٣٩

ابن سيرين: ج ١/١١٨ - ١٢٣ - ٤٩٨

## حرف الشَّين

- الشَّاطِبي: ج ١/٤٧٠ - ٤٩٩ - ج ٢/١٣٦  
الشَّافِعِي: ج ١/٤٩٤ - ج ٢/١٣٤  
أبو شامة: ج ١/٤٣٥ - ج ٢/٢٦٥  
ابن الشَّجَرِي: ج ١/٩٨ - ٩٩ - ١١٩ -  
١٢٤ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٤٨ - ١٧٣  
- ٢٢٧ - ٢٥٠ - ٢٥٣ - ٢٦٤ - ٢٨٠ -  
٣٥٨ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٩٤ - ٣٩٧ - ٤٣١  
- ٤٣٧ - ٤٣٩ - ٤٤٦ - ٤٥١ - ٥٠٨ - ج  
٢/١٥٣ - ١٩٤ - ٢٠٠ - ٢٣٨ - ٢٩٨ -  
٣٨٨

- الشَّريف المرتضى: ج ٢/٣٥٠  
شعبة القارِيء (أبو بكر): راجع «أبو بكر».  
شعيب عليه السلام: ج ٢/٢٧٦  
ابن شقير: ج ١/٤٢٤  
الشُّلُوبِين: ج ١/٦٢ - ٨٤ - ١٣٠ - ١٣٢ -  
١٤٧ - ١٥٧ - ٣١٠ - ٣٧٦ - ٣٩٧ - ٤٨٥ -  
٤٨٦ - ج ٢/٣٨ - ٧٩ - ١٨١ - ٣٨٠ -  
الشُّبَّانِي (أبو عمرو): ج ١/٢٠١

## حرف الصَّاد

- صاحب البسيط (ضياء الدين): ج ١/٤٢٠  
صاحب التَّرْشِيح (خطاب): ج ٢/٢٣٤  
صاحب المستوفى (علي بن مسعود):  
صاحب المفتاح (السَّكَّاکِي): راجع السَّكَّاکِي.  
صاحب المقرَّب (ابن عصفور): راجع ابن  
عصفور.  
صدر الأفاضل (القاسم الخوارزمي): ج ٢/  
١١١  
صاحب اللّوامح: أبو الفضل الرازي: ج  
٢/٢٤٣  
الصَّدِيق (أبو بكر) رضي الله عنه: ج ١/

٣٠٢ - ٣٨١ - ج ٢/٣٧٤

- الصَّفَّار: ج ١/١١٥ - ج ٢/١٣٠ - ١٣١ -  
١٣٣ - ١٩٩  
صهيب الرُّومِي: ج ١/٣٧٨ - ٣٨٠ - ٣٨١

## حرف الضَّاد

- ابن الضَّائِع: ج ١/١٣٢ - ١٧٩ - ٣٣٢ -  
٣٨٩ - ج ٢/١٣٠  
ضياء الدين (صاحب البسيط): راجع  
صاحب البسيط.

## حرف الطَّاء

- أبو طالب: ج ١/٢١٨ - ٤١٢ - ج ٢/  
٢٨٧  
ابن طاهر: ج ١/٧٤ - ٤٥٨ - ج ٢/٧٥ -  
٨٥ - ٢٤٥  
طاهر القزويني: ج ١/٤١٤  
الطَّبْرِي: ج ١/١٩٦ - ٢٩٤ - ج ٢/٣٥١  
الطَّبْرَانِي: ج ١/٢٠٠  
ابن الطَّرَاوَة: ج ١/١٤١ - ٣٧٤ - ٣٩٨ -  
٥١٧ - ج ٢/١٠٠ - ١٥٢ - ١٧٧ - ٢٣٦ -  
٢٥٩ - ٢٦٣

- طريقة: ج ٢/٣٠٦ - ٣١٧  
أبو الطَّمْحَان القيني (حماسي): راجع  
الحماسي.  
الطَّوَال (أبو عبد الله): ج ٢/١٤١  
أبو الطَّيْب (المتنبي): راجع المتنبي.

## حرف العين

- عائشة رضي الله عنها: ج ١/١٦٠ - ٣٢٤ -  
ج ٢/٣٨٩  
عاصم بن أبي النُّجُود القارِيء: ج ١/٤٣٦ -  
ج ٢/٢١٢

العسكري (أبو هلال): ج ٢٥٠/١  
عصري وهو ابن عقيل: ج ١٠٦/٢  
ابن عصفور: ج ١/٦٤ - ٨٠ - ٨١ - ١٠٤ -  
١٠٥ - ١١٨ - ١٢٤ - ١٣٧ - ١٦٤ - ١٩٥ -  
٢٠٩ - ٢٣٥ - ٢٥٢ - ٢٧٣ - ٢٧٦ -  
٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩٢ - ٢٩٧ - ٣٠٦ - ٣١٢ -  
٣١٩ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٣٣ - ٣٩٣ -  
٤٠٧ - ٤١١ - ٤٢١ - ٤٢٣ - ٤٣٣ - ٤٨٥ -  
- ج ٢/٢٣ - ٢٥ - ٣٧ - ٤٢ - ٥٥ - ٥٨ -  
٧١ - ٨٥ - ١١٧ - ١٣٠ - ١٤٠ - ١٦٩ -  
١٧٤ - ١٨٥ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢٣٠ -  
٢٤٥ - ٢٥٤ - ٢٥٧ - ٢٦٧ - ٢٧٠ -  
٢٨٩ - ٣٠٢ - ٣٠٦  
ابن عطية: ج ١/٢٠٠ - ٢٧٧ - ج ٢/٤٠ -  
٨٨ - ١٥٢ - ٢١٠ - ٣٠١  
العقيلي (الأعلم): ج ٤٧/٢  
العكبري: راجع «أبو البقاء».  
عكرمة (مولى ابن عباس): ج ١/٤٣٠  
ابن العلاء: راجع «أبو عمرو».  
أبو العلاء: راجع المعري.  
ابن العليج: راجع ضياء الدين صاحب  
البيسط.  
علي بن الحسين (زين العابدين): ج ١/  
٤٥٦  
علي بن أبي طالب كرم الله وجهه: ج ١/  
١٥٥ - ١٥٧ - ٣٠١  
علي بن عيسى: راجع الرّماني.  
أبو علي الفارسي: ج ١/٦٢ - ١١٧ - ١٢٤ -  
١٤٣ - ١٤٦ - ١٥٢ - ١٧٥ - ١٧٧ -  
١٩١ - ٢١٣ - ٢١٦ - ٢٢٥ - ٢٥٢ - ٢٦٣ -  
٢٦٤ - ٢٦٨ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٢ -  
٢٨٤ - ٢٩٧ - ٣٣٦ - ٣٤١ - ٣٤٨ - ٣٤٩

ابن أبي العافية: ج ٣١٠/١  
أبو العالية: ج ١٦٤/٢  
عازم بن الطفيل: ج ٣٢٤/٢  
ابن عامر (عبد الله): ج ١/٤٠٨ - ٤٨٨ -  
ج ٢/٩٧ - ١٤٧ - ٢١٢ - ٢٨٠ - ٣٥٢  
ابن عباس (عبد الله) رضي الله عنه: ج ١/  
١٨٧ - ١٨٨ - ٢٨١ - ٢٨٤ - ٤٨٦ - ٤٩١ -  
٥٠٤ - ٥٠٥ -  
عبد القاهر (الجرجاني): راجع الجرجاني.  
عبد الله (ابن مسعود): راجع ابن مسعود.  
عبد الله بن أبي (ابن سلول): ج ٢/٢٢٦  
عبد الله بن الزبير: ج ١/٨٨  
عبد الله بن سلام: ج ٢/٣٠  
عبد الله بن عامر: راجع ابن عامر  
عبد الله بن عباس: راجع ابن عباس  
عبد الله بن المعتز: ج ١/٤١٣  
عبد الوارث: ج ١/١٨٦  
العبيدي: ج ٢/٢٨٨  
عبد يغوث الشاعر: ج ١/٤٠٣  
ابن أبي عبلّة: ج ٢/٢٣٢ - ٢٣٥  
أبو عبيدة بن الجراح: ج ١/٣٩٠  
أبو عبيدة (معمّر): ج ١/٧٦ - ٨٨ - ١١٧ -  
١٣٤ - ١٤٨ - ١٩٠ - ٢٣٧ - ٣٧٤ - ج  
١٠١/٢ - ٢٠٠ - ٣٦٢  
عثمان رضي الله عنه: ج ١/٣٧٤ - ٣٧٤  
عدي بن زيد العاملي (ابن الرقاع): ج ١/  
٢٧٢  
العرجي: ج ١/١٩٢  
عروة بن الورد: ج ٢/٣٨٥  
ابن العريف: ج ٢/١١  
عزير: ج ١/٣٧٣  
العسكري (أبو أحمد): ج ٢/٣٥١



عيسى بن عمر الثقفي: ج ١/٤٢٥ - ٤٣١ - ٤٥٠

عيسى بن موهب: ج ١/٣١٨

### حرف الغين

الغندجاني (أبو محمد الأسود الأعرابي): ج ١/٢٧٨

### حرف الفاء

الفارسي: راجع «أبو علي»

فاطمة الخزاعية: ج ١/٣٠٦

أبو الفتح: راجع ابن جنبي.

فخر الدين الرازي (أبو عبد الله): راجع الرازي

الفراء: ج ١/٥١ - ٦٣ - ٦٧ - ١١٦ - ١٢٤

- ١٣٤ - ١٣٨ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥

- ١٥٦ - ٢٠١ - ٢٣٥ - ٢٣٨ - ٢٦١ - ٢٨٣

- ٢٨٨ - ٢٩٣ - ٣٠٠ - ٣٥٤ - ٣٥٦

- ٣٧٥ - ٣٨٧ - ٣٩٤ - ٤٠٠ - ٤١٣ - ٤١٤

- ٤٢١ - ٤٣٤ - ٤٩١ - ٤٩٤ - ج ٢/٣٢

- ٤١ - ٦٦ - ١٠٤ - ١٣٥ - ١٣٧ - ١٣٨

- ١٤٦ - ١٥١ - ١٦٣ - ٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢١١

- ٢١٥ - ٢٥٦ - ٢٧٥ - ٢٩٩ - ٣٢٥

٣٧٠

الفرزدق: ج ١/١٦٤ - ٢٠٩ - ٢٨٨ - ٣٦٧

- ٤٤٣ - ٤٥٦ - ٤٦٥ - ٤٩٦ - ٥٠٥ - ج

١/٤١ - ٤٩ - ١٦٨ - ٢٦٧ - ٣٧٣

أبو الفضل الرازي: ج ٢/٢٤٣

الفند الزماني (حماسي): ج ٢/٣٣٨

### حرف القاف

القاضي الفاضل: ج ١/٥٠٦

قالون القاري: ج ١/٣٣٧

- ٣٦٨ - ٣٧١ - ٣٧٥ - ٣٨٧ - ٣٩١

- ٤٠٣ - ٤٠٦ - ٤١٤ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٣٣

- ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٩

- ٤٥٩ - ٤٦٢ - ٤٦٦ - ٤٦٨ - ٤٧٥ - ٤٨٣

- ٥٠٥ - ج ٢/٨ - ٢٢ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٩

- ٤٨ - ٥٣ - ٦٤ - ٧١ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠

- ٨٥ - ٨٨ - ١٠٦ - ١٢٠ - ١٣٤ - ١٣٥

- ١٥٩ - ١٧٥ - ١٧٧ - ١٨٨ - ١٩٠ - ١٩٦

- ٢٠٢ - ٢١٧ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩

- ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٦٦ - ٢٧٠ - ٢٧٤ - ٢٧٦

- ٢٧٧ - ٢٨٥ - ٢٨٨ - ٢٩٠ - ٣٠٦

- ٣٥٦ - ٣٦٦ - ٣٧١ - ٣٨٠ - ٣٨٤

علي بن مسعود: راجع صاحب المُستوفى

عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه: ج

١/٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨١ - ٣٩٠ - ج ٢/

٣٧٤

عمر بن أبي ربيعة: ج ١/٥٢ - ٥٣ - ١١٢

٤٦١

أبو عمر الزاهد (غلام ثعلب): ج ١/٤٩٤

عمر بن عبد العزيز: ج ١/٦٠

عمرو بن العاص: ج ١/١٥٥

أبو عمرو بن العلاء: ج ١/٢٩٨ - ٢٩٩

- ٣٩٥ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٣٣ - ج ٢/٦٣

- ١٠٨ - ١٤٣ - ١٧٠ - ٢٠٣ - ٣٦٢

عمرو بن فائد (أبو علي الأسواري): ج ٢/

١٩٣

عمرو بن معديكرب: ج ١/٤٥١

ابن عمرو: ج ١/٢٢٨ - ٨٢

عترة: ج ١/٣٠٥ - ج ٢/٥٢

عَوْض (اسم صنم): ج ١/٢٤١

عيسى (عليه السلام): ج ١/٢١٨ - ٣٧٣

ج ٢/٣٥ - ٣٠٩

القالي (أبو علي): ج ١/٤٩٩

قتادة: ج ٢/٣٧٤

ابن قتيبة: ١٤، ١٧٢-٢٨٩-٢٩٠

القرافي: ج ١/٢٠٤-٤٤٣

القرطاجني (حازم بن محمد): ج ١/١٥٤

قريب بن أنيف (حماسي): ج ١/٦٣-١٧٣

٣٧٧-

القطامي: ج ٢/٣٨٥

قطرب: ج ١/٧٠-١١٠-١٩١-٣١٥

٣٥٦-٤٩٤

القفال: ج ٢/١٧٦

قنبل: ج ١/٥١١-٣٨٨

## حرف الكاف

أبو كبير الهذلي: ج ٢/١٦١-٣٧٢

ابن كثير القاريء: ج ١/٦٨-٣١/٢

١٧٠-٢٨٩ وهو أحد الحرمين.

كثير عزة: ج ٢/٢٢-٥٧

الكرماني: ج ٢/٢٠٧

الكسائي: ج ١/٦٤-٦٧-٨٧-٩٨-٩٩

١٠٨-١٤١-١٥٣-١٥٤-١٥٥-١٥٦

٢١٤-٢١٦-٢١٧-٢٣٠-٢٨٣

٢٩٣-٢٩٤-٣٢١-٣٢٣-٣٤٠-٤٠٠

٤٠١-٤١٣-٤١٤-٤٦١-٤٦٥

٤٦٧-٤٩١-٥١٢-ج ٢/٨-٤١

١٢٤-١٣٥-١٣٧-١٣٨-١٤٦-١٥٣

١٨٩-٣٤٣-٢٥١-٢٧٢-٢٧٦

٢٨٦-٣٠٧-٣٧٧-٣٧٨

كعب بن زهير: ج ١/٣٠٢-٣٨٥-ج ٢/

٤٩-٨١-٨٢-٣٨٥

ابن الكلبي: ج ١/٢٤١

الكميت بن زيد: ج ١/٥٣

ابن كيسان: ج ١/١١٧-٢٩٢-٤٢٣-

٤٣١-ج ٢/٢٥-٣٢٥-٣٣٧-٣٦٨

## حرف اللام

ليبد: ج ١/٢١٦-٣٠٢-٣٠٤-٤٣٢

الليحاني: ج ١/٧٦-٤٠٢

ليلي الأخيلية: ج ١/٣٣١

## حرف الميم

المازني: ج ١/٦٣-١١٥-١٥٦-٢٠١-

٢٦٣-٥٠٧-٥١٤-٥١٧-ج ٢/١٢-

١٩٢-٢٣٣-٣٨٣

المالقي: ج ١/٦١-١١١-٣٤٤-٤٠١-

٤٧٦

ابن مالك: ج ١/٦٢-٧٤-٨٠-١٠٠-

١٠٤-١٠٩-١٢١-١٢٣-١٢٥-١٣٤-

١٣٥-١٣٧-١٥٢-١٥٧-١٥٨-

١٦٠-١٦٩-١٧٥-١٨٣-١٨٥-١٩٠-

١٩٥-١٩٦-١٩٩-٢٠٥-٢٠٨-

٢١٠-٢١٣-٢١٤-٢٢٧-٢٣٢-٢٣٤-

٢٣٨-٢٤٣-٢٤٦-٢٤٨-٢٥٢-

٢٥٣-٢٦١-٢٦٣-٢٦٨-٢٧٢-٢٧٣-

٢٧٧-٢٨٩-٢٩٢-٣٠٠-٣٠٥-

٣١٠-٣٢٦-٣٣٥-٣٣٨-٣٤٠-

٣٤١-٣٤٣-٣٤٤-٣٦٣-٣٨٠-

٣٨١-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٧-٤٠٥-

٤٠٦-٤٠٧-٤٢٣-٤٢٧-٤٢٩-

٤٣٥-٤٤٥-٤٥٣-٤٥٧-٤٥٨-٤٦٢-

٤٦٤-٤٦٩-٤٧٠-٤٧٢-٤٧٥-

٤٧٨-٤٧٩-٤٨١-٤٨٢-٤٩٢-٤٩٣-

٤٩٧-٤٩٨-٥١٨-ج ٢/٦-١١-

٢٣-٢٨-٢٩-٣٠-٣١-٤٣-٥٨-

٦١-٦٨-٧٩-٨٦-٨٧-٩٢-٩٩-

ابن محيـصن القاريء: ج ١/٥٤-٧٦-٩٥  
المـرّار الفـقـعسي: ج ١/٤٤٠  
ابن مرجانة (عبيد الله بن زياد ابن أبيه): ج  
١٥٦/١

ابن مسعود (عبد الله): ج ١/٢٠٠-٢٨٩-  
٤٠٠-٤٣٠-٤٤٢-٤٥٠-٤٨٣-ج  
٢/١٣٥-٢٣٦-٢٥٧-٢٦٥-٣٠٣-  
٣٣٨

المطرزي: ج ١/٢٩٨

ابن المعتز: ج ١/٤١٣

المعري: ج ١/١٧٨-٢٥٠-٣٩٧

ابن معط: ج ٢/٣١٤

معمر بن المثنى: راجع «أبو عبيدة»

ابن مقبل: ج ٢/٣٨٥

مكي بن أبي طالب: ج ١/٤٨-١١٨-

٢٨٠-٢٩٤-٥٠١-ج ٢/٤٤-١٩٣-

٢٠٠-٢١١-٢٣٢-٢٦٠-٢٦٤-٢٦٦-

ملك النخاعة (أبو نزار): ج ١/٤٢٦

ابن ملكون: ج ١/٤٧٦

المنتجع التميمي: ج ١/٤٢٥

المهدوي المفسر: ج ٢/٥٩

المهدوي التحوي: ج ٢/٥٩

أبو مهدي: ج ١/٤٢

ابن مروان: ج ٢/٢٠١

مهلهل: ج ١/٤٤٧

ميسون بنت بحدل: ج ٢/٣٨٨-٤١٠

### حرف التون

الثابغة الذبياني: ج ١/١٢٢-٢٧١-٣٥٨-

٤١٤-٤٤٢-٤٥٥-ج ٢/١٧٠-٢٣١-

نافع القاريء: ج ١/٢٠٦-٢٠٩-٤٤١-

أبو النجم: ج ١/٣١٠-٥١٣-ج ٢/١٤٧-

١١٥-١١٤-١١٠-١٠٦-١٠٣-١٠٠

- ١١٧ - ١٣٠ - ١٣٥ - ١٣٨ - ١٥١ -

١٦٨ - ١٦٩ - ١٧١ - ١٧٨ - ٢٠٢ - ٢١٩ -

- ٢٣٠ - ٢٣٢ - ٢٣٦ - ٢٤٣ - ٢٤٦ -

٢٥٢ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٨٠ - ٢٩٠ - ٢٩٦ -

- ٣١٤ - ٣١٩ - ٣٢٣ - ٣٢٦ - ٣٤٢ -

٣٤٨ - ٣٥٢ - ٣٦٨ - ٣٨٠ - ٣٨٨

ابن مالك (بدر الدين) ابن النّاطم: ج ١/

٣٢٨-٤٠٥-ج ٢/١٠٠

الميرد أبو العباس: ج ١/٦٣-٧٤-٨٨-

١٠٨-١١٥-١١٦-١١٧-١٣٢-١٥٢-

- ١٧١ - ١٨٦ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ -

٢٤٣-٢٥١-٢٥٥-٢٦١-٢٩٢-٣٣٢-

- ٣٤٠ - ٣٤٢ - ٣٤٩ - ٣٩٣ - ٣٩٨ -

٤١٠-٤٤١-٤٥٥-٤٧٥-٤٩١-٥٠٣-

- ٥٠٥ - ج ٢/١١-١٢-١٨-٤٨-٦٣-

- ٧٢ - ٧٨ - ١٠٨ - ١٣٥ - ١٩٢ - ٢٣٦ -

٢٥٣-٢٩٠-٢٩١-٢٩٨-٣١٧-٣٨٣-

ميرمان: ج ١/٢٥٠-٢٦٤

المتنبي (أبو الطيّب): ج ١/٥٣-١٠٠-١٤٢-

- ١٥١-١٧٨-١٨١-٣٣٧-٣٥٥-٣٥٨-

- ٣٩١-٤٢١-٥١٤-ج ٢/١٦٥-١٩٥-

١٩٧-٢٢٠-٢٧٣-٣١٩-٣٧٤

المثقب العبدي: ج ١/١١٩

محمد ﷺ: ج ١/٧٠-٧١-٩١-١٦٠-

١٩٩-٢٣٩-٢٨١-ج ٢/٣٠١-٣٧٤-

٣٧٧-٣٩١-

أبو محمد الأعرابي (الأسود الغندجاني): ج

٢٨٧/١

محمد بن حبيب: ج ٢/١١٩-٢١٠

محمد بن مسعود الغزلي الزكي: ج ١/٣٤٤-

- ج ٢/٢٠١

ابن النَّحَّاس (بهاء الدين): ج ٥٨/٢ -  
النَّحَّاس (أبو جعفر): ج ٣٢٣ - ٣٢٥ -  
٤٧٢ - ٤٠٠ - ٣٧١  
التَّحْوِيَان (أبو عمرو بن العلاء والكسائي):  
ج ٤٠٩/١  
أبو نخيلة: ج ٤٥٧ - ٢٩٨/١  
أبو نزار (ملك النخاعة): ج ٤٢٦/١  
نصر بن سيار: ج ١٠١/٢  
التَّضْرِب بن شميل: ج ٢٩٣/١  
الثَّوْر بن تولب: ج ١٠٣/١  
التميري الشاعر (أبو حية) راجع (أبو حية)  
أبو نواس (الحكمي): ج ٢٤٠/١ - ٢٥٣ -  
٤٩٦ - ج ٣٦٠/٢  
التووي: ج ١٩٩/١  
هدبة بن خشرم: ج ٢٣٩/٢  
الهذلي: ج ٩٥/١  
ابن هرمة: ج ٢٢/٢  
الهروي: ج ٣٩٩ - ٤٠٠ - ج ١٦٠/٢  
هشام (التحوي الضرير): ج ٦٤/١ - ٤٨٣ -  
٤٩٤ - ج ٣٧/٢ - ٦٩ - ١٣٥ - ١٥١ -  
٢٧٦ - ٢٧٩ - ٢٩١ - ٣٢٢ - ٣٧٨  
ابن هشام الخضراوي: ج ٢٠٥ - ٢٩٥ -  
٥٠٩ - ٣٧٦  
هشام بن عمار القاريء: ج ٣٣٦/١

ابن هشام اللَّخْمِي: ج ٣٨٩/١

## حرف الواو

الواثق بالله: ج ١٩٢ - ٣٥٦

الواحدي: ج ١٧/٢

الواسطي: ج ٢٨٨/٢

وداك بن ثميل (حماسي): راجع الحماسي

## حرف الياء

يحيى بن خالد البرمكي: ج ١٥٣/١ - ١٥٤

يحيى بن يعمر (قاريء تابعي): ج ٢٠٨/٢

يزيد بن الحكم الشاعر: ج ٤١٨/١

اليزيدي: ج ٤٢٥/١ - ج ١٩٢/٢

ابن يسعون: ج ٤٦٨/١

يعقوب: راجع ابن السكيت.

يعقوب الحضرمي القاريء: ج ١٠٠/٢

ابن يعيش: ج ٤٨٠ - ٤٨١ - ج ٨٩/٢

٩٠ -

يوسف (عليه السلام): ج ٢٠٠/١ - ج ٢/٢

٣٣٠

أبو يوسف القاضي (صاحب أبي حنيفة): ج

١٠٨/١ - ج ٩٥/٢

يونس بن حبيب: ج ١١٧/١ - ١٤١ - ٢٩٠

٤١٤ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٥٨ - ج ٥٦/٢

١١٩ - ٢٠٢ - ٢٢٥ - ٣٨١ -

## المسرد السّادس

### مسرد القبائل والجماعات

غنم: ج ٤٧٢/١  
الكوفيّون: ج ٤٨/١ - ٧٨ - ٧٧ - ٧٦ - ٧٠ - ٨٤ - ٨٧ - ١٠٩ - ١١٨ - ١٢١ -  
- ١٢٤ - ١٢٨ - ١٣١ - ١٣٧ - ١٣٩ - ١٤٠ -  
- ١٦٩ - ١٧٥ - ١٧٧ - ١٩٥ - ٢٠٠ -  
- ٢٠٢ - ٢٠٤ - ٢١٦ - ٢٢٢ - ٢٢٧ - ٢٣٠ -  
- ٢٤٧ - ٢٥٤ - ٢٧٢ - ٢٧٨ - ٢٨٦ -  
- ٢٩٢ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٩ - ٣١٣ - ٣١٥ -  
- ٣٢١ - ٣٢٣ - ٣٣٣ - ٣٣٧ - ٣٤٢ -  
- ٣٤٩ - ٣٦٤ - ٣٧٠ - ٣٩٣ - ٤٢١ - ٤٢٣ -  
- ٤٢٧ - ٤٤١ - ٤٥٠ - ٤٥٥ - ٤٦٧ - ٤٧٥ -  
- ٤٧٦ - ٤٨٧ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ج ١٠ - ٦/٢ -  
- ٣٧ - ٤٢ - ٥١ - ٧١ - ٧٥ - ٨٧ - ٩٩ - ١٢١ -  
- ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٥١ -  
- ١٥٩ - ١٧٩ - ٢٠٣ - ٢١٤ - ٢٤٤ - ٢٩٦ -  
٣١٢ - ٣٢٥ - ٣٣٤ - ٣٤١  
الكيسانية: ج ٩٦/١  
المعتزلة: ج ١٧٣ - ١٧٢/١  
المغاربة: ج ١٠٤ - ٢١٢/١ - ٢٥٢ - ج ٥٦/٢  
١٠٤  
التّجديّون: ج ٤٣٦/١  
هذيل: ج ٤٧٣/١

أزدشناة: ج ٥٠٨/١  
البرامكة: ج ١٥٣/١  
البصريّون: ج ٩٨ - ٨٧ - ٧٧ - ٤٨/١ -  
١١٨ - ١٢٤ - ١٣١ - ١٣٧ - ١٤٠ - ١٥٠ -  
- ١٧٤ - ١٧٧ - ٢٠١ - ٢١١ - ٢٢٢ -  
- ٢٣٥ - ٢٧٢ - ٢٩٢ - ٣١٥ - ٣٢٣ - ٣٢٧ -  
- ٣٥١ - ٣٥٦ - ٤٢١ - ٤٢٩ - ٤٤١ -  
- ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٧٦ - ٤٨٧ - ٥١٦ - ج  
- ١٠/٢ - ٢٩ - ٣٧ - ٥١ - ٨٧ - ١٢١ -  
١٢٨ - ١٣٠ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٦ - ١٥١ -  
- ١٥٧ - ١٦٩ - ٢١٤ - ٢٧٨ - ٢٧٩ -  
- ٢٨٥ - ٣٠٦ - ٣١٢ - ٣٣٤ - ٣٢٥ - ٣٧٠ -  
البغداديّون: ج ٢٩/٢ - ٤٢٧ - ٢٥٧/١ -  
١٠٤ - ١٢٠  
بكر بن وائل: ج ٢٤١/١  
تميم: ج ٣٨٩/٢ - ٤٢٦ - ٢٨٨/١  
التّهاميّون: ج ٤٣٦/١  
بلحارث بن كعب: ج ٥٠٨ - ٨٩/١  
الحجازيون: ج ٤٣٦/١  
ربيعة: ج ٤٧٢/١  
طبيّء: ج ٥٠٨ - ٢١٢/١  
عقيل: ج ٨٤/٢

## المسرد السّابع

### مسرد الأمكنة والبلدان

الكعبة المشرفة: ج ١٦٩/١ - ١٩١ - ج ٤٢/٢	البصرة: ج ١٤١/١ - ٢٠٤ - ٢٥٦ - ٤١٦ - ج ١٩٢/٢
الكوفة: ج ٢٠٤/١	بغداد: ج ٢٥٦/١
مكة المُكرّمة: ج ١٤١ - ٤٥/١ - ١٨٨	الحجاز: ج ٣٦٦/٢
مصر: ج ٤٥/١	العراق: ج ٣٦٤/١
	فارس: ج ١٥٤/١

## المسرد الثامن

### مسرد الكتب المذكورة في المغني

- أخبار التَّحَوِين للتَّارِيخِي ..... ج ٣٥١/٢
- الأصول لابن السَّرَاج ..... ج ١٩٩/٢
- الإعراب عن قواعد الإعراب لابن هشام ..... ج ٤٥/١
- الأغفال للفارسي ..... ج ٢٧٧-٢٣٧/٢
- أمالِي ثعلب ..... ج ٤٦٤/١
- أمالِي ابن الحاجب ..... ج ٣٨٣-٣٤٤-١٥٨/١
- أمالِي ابن الشَّجَرِي ..... ج ٢٥٠/١
- الأنموذج للزَّمْشَخَرِي ..... ج ٤١١/١
- الإيضاح البياني ..... ج ١٢٣/١
- البرهان للجويني ..... ج ٤٩٤/١
- البسيط لابن العليج ..... ج ٤٢٠/١
- البغداديات للفارسي ..... ج ٣٩/٢
- الثَّحْفَة لابن مالك ..... ج ٤٩٨-٤٨١/١
- الثَّحْفَة (شرح كافيَة ابن الحاجب) للتَّيْلِي ..... ج ١٦١/٢
- التَّذْكَرَة للفارسي ..... ج ١٤٣/١
- التَّذْكَرَة لابن جُنِّي ..... ج ٣٠١/١
- التَّرْشِيح لخطاب ..... ج ٢٣٤/٢
- التَّسْهِيل لابن مالك ..... ج ١٣٠-٦٢/٢-٤٩٢-٣٣٦-٣٢٨-٢٧٥-١٢٥/١
- التَّصْحِيف للعسكري ..... ج ٣٥١/٢
- تفسير الرَّاظِي ..... ج ١٣٤/٢
- التَّمَام لابن جُنِّي ..... ج ٣٧٣/٢
- التَّوْسِعة لابن السَّكَيْت ..... ج ٣٨٦/٢
- جمال القراء للسُّخَاوِي ..... ج ١٦/٢
- الجمل لابن خالويه ..... ج ٣٥٤/٢

- ..... الجمل للزجاجي = شرح الجمل
- ج ٣٦٨/١ ..... الحجة للفارسي
- ج ٤٢٤/١ ..... الحليّات للفارسي
- ج ٢٣٥/١ ..... حماسة أبي تمام
- ج ٢٥٠/١ ..... حواشي ميرمان
- ج ٢٧٧/٢ ..... الخصائص لابن جني
- ج ٣٢٨/١ ..... الخلاصة لابن مالك
- ج ٣٨٤/١ ..... الدرّة لابن معط
- ج ٢٦١/٢ ..... درة الغواص للحريري
- ج ٨٣/٢ ..... سفر السعادة للسّخاوي
- ج ١٩٨/١ ..... الشجرة للزجاج
- ج ١٤٣/٢ - ج ٢٩٦/١ ..... شرح إيضاح الفارسي لابن الخبّاز
- ج ١٣٠/٢ ..... شرح إيضاح الفارسي لابن عصفور
- ج ٦٢/٢ - ج ٣٢٨ - ١٣٥ - ١٢٥/١ ..... شرح التسهيل لابن مالك
- ج ٤٨٢/٢ ..... شرح الجزولية لابن الخبّاز
- ج ٤٨٩/١ ..... شرح جمل الزجاجي لابن سيده
- ج ٨٠/١ ..... شرح جمل الزجاجي لابن عصفور
- ج ٢٤٨/١ ..... شرح العمدة لابن مالك
- ج ٦٢/٢ - ج ٣٤٠ ..... شرح الكافية لابن مالك (الوافية)
- ج ٣٣٥/١ ..... شرح مفصل الزمخشري لابن الحاجب
- ج ٨٩/٢ ..... شرح مفصل الزمخشري لابن يعيش
- ج ٤٢١/١ ..... شرح المعرب لابن عصفور
- ج ١١٥/٢ ..... شرح منظومة ابن الحاجب (الوافية)
- ج ٤٤٣/١ ..... الشيرازيات للفارسي
- ج ١٨٩ - ٩٥ - ٩٠ - ٦١/١ ..... صحاح الجوهري
- ج ٢٥/٢ - ج ٢٨٦ - ١٩١ - ١٨٨/١ ..... صحيح البخاري
- ج ١٨٨/١ ..... صحيح مسلم
- ج ٣١٨/١ ..... العلل لعيسى بن موهب
- ج ٦٢/٢ ..... العزة لابن الدهان (شرح لمع ابن جني)
- ج ١٧٣/٢ ..... الفصيح لثعلب
- ج ١١٥/٢ ..... الكافية لابن الحاجب
- ج ٦٢/٢ - ج ٣٢٨ - ١٨٥/١ ..... الكافية لابن مالك



- الكتاب لسيويه ..... ج ١٧٥/١ - ٤٢٢ - ج ٢/٢٤٤ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٧٥
- الكشاف للزمخشري ..... ج ١/٤١١ - ج ٢/١٧٦ - ٢٣٣ - ٣٤٠
- اللزّامح للرازي ..... ج ٢/٢٤٣
- المحكم لابن سيده ..... ج ١/١٨٩
- المسائل والأجوبة لابن السّيد ..... ج ٢/٢٣٦
- المستوفي لابن الفرخان ..... ج ١/١٣٩
- مسند الشّافعي ..... ج ١/١٨٩
- مشكل الإعراب لمكي ..... ج ١/٤٨
- المصاحف لابن الأنباري ..... ج ١/٤٥٥
- معجم الطّبراني ..... ج ١/٢٠٠
- مفاتيح الغيب = تفسير الرازي ..... ج ٢/١٣٤
- مفاتيح العلوم للسّكاكي ..... ج ١/١٣٩
- المفصل للزمخشري ..... ج ١/١٥٧ - ج ٢/١٨٠ - ٢٠٩ - ٣٤٣
- المقتضب للمبرد ..... ج ١/٤٩١
- المقرّب لابن عصفور ..... ج ١/٨١ - ٣٨٣ - ٤٢١
- مناقب الشّافعي للرازي ..... ج ٢/١٣٤
- منظومة ابن مالك الصّغرى ..... ج ١/١٢٥
- نزهة الأديب للفندجاني ..... ج ١/٢٧٨
- النّهاية لابن الخباز ..... ج ١/٢٨٠
- الهيئات للفارسيّ ..... ج ١/٤٤٩
- الوافية : انظر شرح كافية ابن مالك، وشرح منظومة ابن الحاجب ..... ج ٢/١١٥

# المسرد التاسع

## مسرد المصادر والمراجع

### حرف الهمزة

- الأمدي، المؤلف والمختلف؛ تحق عبد الستار فرج. مصر: لا. مط، ١٩٦١م.
- ابن الأثير، علي بن محمّد. الكامل في التاريخ. مصر: لا. مط، ١٣٠٣هـ.
- ابن الأثير، اللّباب في تهذيب الأنساب. بغداد: مك المثنى، لا. ت.
- الأزهري، خالد. التصريح على التوضيح. القاهرة. مط الأزهرية، ١٣٤٤هـ.
- الأزهري، التصريح على التوضيح؛ تحق أحمد صقر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨م.
- الأشموني، علي بن محمّد. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك؛ تحق محمّد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٥٥م.
- الأصفهاني، علي بن الحسين. الأغاني؛ تحق إبراهيم الأبياري. مصر: دار الشعب، ١٩٦٩م.
- الأصمعي، عبد الملك بن قريب. الأصمعيّات؛ تحق عبد السلام هارون. مصر: لا. مط، ١٩٥٥م.
- الأعشى، ميمون بن قيس. ديوان الأعشى؛ تحق محمّد محمّد حسين. مصر: مك الآداب، لا. ت.
- الألباني، محمّد الجامع الصّغير وزياداته؛ ج ١/٢. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٩٩هـ..
- الأنباري، محمّد بن عبد الكريم. الإنصاف في مسائل الخلاف. ط ٤؛ تحق محمّد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مك التجارية الكبرى، ١٩٦١م.
- الزاهر في اللغة؛ تحق حاتم صالح الضّامن. العراق: دار الرشيد، ١٩٧٩م.
- نزهة الألباء؛ تحق محمد أبو الفضل إبراهيم. مصر: مط نهضة مصر، لا. ت.
- الأهدل، محمّد ابن أحمد. الكواكب الدّرّية؛ ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٩٠م.
- ابن أبيك (الصّفدي) خليل. الوافي بالوفيات. بيروت: لا. مط، ١٩٦٢م.

### حرف الباء

- البغدادي. عبد القادر بن عمر. خزنة الأدب. مصر: طبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- البغدادي. خزنة الأدب. ط ١؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: مك الخانجي، ١٩٨٦م.

البغدادي. شرح شواهد الشافية بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٦هـ.

البغدادي، هدية العارفين في أسماء المصنفين. استانبول: لا. مط، ١٩٦٠م.  
البكري، عبد الله بن عبد العزيز: سمط اللآلي في شرح أمالي القالي. مصر: لا. مط، ١٩٣٦م.

### حرف التاء

التبريزي، محمد بن عبد الله. مشكاة المصابيح. ط١؛ تحقق. ناصر الدين الألباني. بيروت: المكتب الإسلامي، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.

### حرف الثاء

ابن ثابت، حسان. ديوان حسان بن ثابت. بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.  
ثعلب، أحمد بن يحيى. مجالس ثعلب؛ تحقق عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٦٩هـ.

### حرف الجيم

الجاحظ، عمرو بن بحر. البيان والتبيين. ط١؛ تحقق. عبد السلام هارون. القاهرة: مط. لجنة التأليف والنشر، ١٩٤٨م.  
الجرجاني، عبد القاهر. أسرار البلاغة؛ تعليق أحمد المراغي. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٥٠م.

ابن الجزري، محمد بن محمد. غاية النهاية. ط١؛ غني بنشره برجستراسر. القاهرة: مك الخانجي، ١٩٣٢م.

ابن الجزري، محمد بن محمد. النشر في القراءات العشر. بيروت: دار الفكر، لا. ت.

ابن جني، الخصائص؛ تحقق. محمد علي النجار. القاهرة: دار الكتب، ١٣٧٦هـ.

ابن جني، سر صناعة الإعراب؛ تحقق. مصطفى السقا وآخرين. القاهرة: مط عيسى الحلبي، ١٩٥٤م.

ابن جني، المحتسب؛ تحقق. علي التيجدي ورفيقه. القاهرة: لا. مط، ١٣٨٦هـ.

ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي. صفوة الصفوة. حيدرآباد: لا. مط، ١٣٥٥هـ.

ابن جني، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك. الهند، لا. مط، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.

### حرف الحاء

حاجي خليفة، مصطفى. كشف الظنون. استانبول: لا. مط، ١٩٤١م.

ابن حجر (العسقلاني) أحمد بن علي. الإصابة في تمييز الصحابة. القاهرة: ط. مولاي عبد الحفيظ، ١٣٢٨هـ.

- ابن حجر (العسقلاني) أحمد بن علي . تهذيب التهذيب . حيدر آباد : لا . مط ، ١٣٢٥ هـ .
- الحريري ، القاسم بن علي . شرح درة الغواص ؛ ط١ . القسطنطينية : مط الجوائب ، ١٢٩٩ هـ .
- الحريري ، كتاب المقامات الأدبية ؛ ط١ . مط الحسينية ، ١٣٢٦ هـ .
- حسن ، حسن إبراهيم . تاريخ الإسلام السياسي والذيني والثقافي والاجتماعي ؛ ط١ . مصر :  
مك النهضة المصرية ، ١٩٦٧ م .
- حسن ، عباس . النحو الوافي ؛ ط٥ . القاهرة : دار المعارف ، لا . ت .
- حسين ، عبد التميم . سلاجقة إيران والعراق . القاهرة . لا . مط ، ١٩٨٥ م .
- الحصري ، إبراهيم بن علي . زهر الآداب ؛ تحق . علي البجاوي . القاهرة . مط عيسى الحلبي ،  
١٩٥٣ م .
- الحطيئة ، جرول بن أوس . ديوان الحطيئة ؛ تحق . نعمان طه . القاهرة : مط عيسى الحلبي ،  
١٩٥٨ م .
- الحموي ، ياقوت . معجم الأدباء . بيروت : دار إحياء التراث العربي ، ١٩٧٩ م .
- الحموي ، ياقوت . معجم البلدان . القاهرة : لا . مط ، ١٣٢٣ هـ .
- الحموي ، ياقوت . معجم البلدان . بيروت : دار صادر ، لا . ت .
- أبو حيان ، علي بن أحمد . البحر المحيط . القاهرة : مط السعادة ، لا . ت .

### حرف الخاء

- ابن خالويه ، الحسين بن أحمد . مختصر شواذ القرآن . القاهرة : مك المتنبى ، لا . ت .
- ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد . مقدمة ابن خلدون . بيروت : لا . مط ، ١٩٦١ م .
- ابن خلّكان ، أحمد بن محمد . وفيات الأعيان ؛ تحق إحسان عباس : بيروت : دار الثقافة ، لا . ت .

### حرف الدال

- الدجيلي ، عبد الصاحب . أعلام العرب في العلوم والفنون ؛ ط٢ . العراق : مط النعمان ،  
١٩٦٦ م .
- ابن دُرَيْد ، محمد بن الحسن . الاشتقاق ؛ تحق . عبد السلام هارون . القاهرة : لا . مط ،  
١٩٥٨ م .
- ابن دُرَيْد ، محمد بن الحسن . أمالي ابن دريد . ط١ ؛ تحق . السيد مصطفى السنوسي . القاهرة :  
لا . مط ، ١٤٠٤ هـ .
- ابن دُرَيْد ، محمد بن الحسن . جمهرة اللغة . حيدر آباد : لا . مط ، ١٣٥١ هـ .
- الذماميني ، محمد بن أبي بكر . تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد . ط١ ؛ تحق . محمد المفدى .  
بيروت : لا . مط ، ١٩٨٣ م .
- الذمهوري ، أحمد بن عبد المنعم . حاشية الذمهوري على متن الكافي . القاهرة : مط مصطفى  
الحلبي ، ١٣٤٤ هـ .

## حرف الذال

ابن ذريح، قيس. ديوان ابن ذريح؛ تحقق حسين نصار. القاهرة: مك مصر، لا. ت.  
الذهبي، محمد ابن أحمد. تذكرة الحفاظ؛ تحقق. عبد الرحمن المعلمي اليماني. حيد آباد:  
لا. مط، ١٣٧٧م.

## حرف الراء

الرازي، عبد الرحمن بن محمد. الجرح والتعديل؛ تحقق. عبد الرحمن اليماني. حيدر آباد:  
لا. مط، ١٣٧٣هـ.  
ذو الرمة، غيلان بن عقبة. ديوان ذي الرمة. كمبردج: لا. مط، ١٩١٩م.

## حرف الزاي

الزبيدي، محمد بن محمد. تاج العروس؛ ط١. مصر: مط الخيرية، ١٣٠٦هـ.  
الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. أمالي الزجاجي؛ تحقق عبد السلام هارون مصر: مط  
الخيرية، ١٣٠٦هـ.

الزجاج، عبد الرحمن بن إسحاق. الجمل في النحو. ط١؛ تحقق علي توفيق الحمد. بيروت:  
مؤسسة الرسالة، ١٣٧٦هـ.

الزجاج، مجالس العلماء؛ تحقق. عبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٣٨٢هـ.  
أبو زرعة، طاهر بن محمد. حجة القراءات؛ تحقق. سعيد الأفغاني. بيروت: مؤسسة الرسالة،  
لا. ت.

الزركلي، خير الدين. الأعلام. ط٣. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٦٩م.  
الزَمَخْشَرِي، محمود بن عمر. المفصل في علم العربية. ط٢. بيروت: دار الجيل، لا. ت.  
أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس. نوادر أبي زيد الأنصاري؛ تحقق. سعيد الخوري. بيروت:  
لا. مط، ١٨٩٤م.

أبو زيد القرشي. جمهرة أشعار العرب (ط. بولاق)، ١٣٠٨هـ.  
زيدان، جرجي. تاريخ آداب اللغة العربية؛ ط٣. بيروت: دار الهلال، ١٩٣١م.

## حرف السين

السجستاني، سليمان بن الأشعث. كتاب المعمرين. مصر: لامط، ١٣٨٧هـ.  
ابن السراج، محمد بن سري. الموجز في النحو؛ تحقق مصطفى الشويمي. بيروت: مؤسسة  
بدران، لا. ت.

ابن السراج، محمد بن سري. الأصول في النحو؛ تحقق عبد الحسين الفتلي. بغداد: لا. مط،  
لا. ت.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. مفتاح العلوم. بيروت: مك العلمية الحديثة، لا. ت.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. إصلاح المنطق؛ تحق أحمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٥م.

ابن سعد، محمد. الطبقات الكبرى. بيروت: دار صادر، لا.ت.

ابن سلام، محمد. طبقات فحول الشعراء؛ تحق محمود شاكر. القاهرة: مط المدني، لا.ت.

السمعاني، عبد الكريم بن محمد. الأنساب، ط٢. بيروت: نشر محمد أمين دمج، ١٩٨٠م.

السهيلى، عبد الرحمن بن عبد الله. الرّوض الأنف. القاهرة: الجمالية، ١٣٣٢هـ.

سيويه، عمر بن عثمان. كتاب سيويه؛ تحق عبد السلام هارون. القاهرة: لا. مط، ١٩٦٦م

ابن سيدة، علي بن إسماعيل. المخصّص. مصر: لا. مط، ١٣١٦هـ.

السيرافي، الحسن بن عبد الله. أخبار التّحويين البصريين. الجزائر: لا. مط، ١٩٣٦م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة. مصر: لا. مط،

١٣٢٦هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. بغية الوعاة في طبقات اللّغويين والنّحاة. ط٢؛ تحق

محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. شرح شواهد المغني. القاهرة: مط البهية، ١٣٢٢هـ.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. همع الهوامع شرح جمع الجوامع؛ عني بتصحيحه محمد

التّعساني. القاهرة: مط السّعادة، ١٣٢٧هـ.

## حرف الشين

ابن شاكر (الكبتي) محمد. فوات الوفيات؛ تحق إحسان عباس. بيروت: دار الثقافة، ١٩٧٣.

ابن الشجري، هبة الله بن علي. أمالي ابن الشجري. الهند: لا. مط، ١٣٤٩هـ.

شليبي، أحمد. موسوعة التاريخ الإسلامي والحضارة الإسلامية؛ ط٣. القاهرة: مط نهضة

مصر، ١٩٨٥م.

الشّنقيطي، أحمد ابن أمين. الدرر اللّوامع. القاهرة: لا. مط، ١٣٢٨هـ.

## حرف الصاد

الصّبّان، محمد بن علي. حاشية الصّبّان على شرح الأشموني. بيروت: دار الفكر، لا.ت.

ابن أبي الصّلت، أمية. ديوان أمية بن أبي الصّلت؛ تحق بشير يموت. بيروت: ملك الأهلية،

١٩٣٤م.

## حرف الطاء

الطّرمّاح، ديوان الطّرمّاح؛ تحق عزة حسن. دمشق: ط. وزارة الثقافة، ١٩٦٨م.

## حرف العين

العباسي، عبد الرحيم بن عبد الرحمن. معاهد التّنصيص، ط. البهية، ١٣١٦هـ.

ابن العبد، طرفة. ديوان طرفة بن العبد. بيروت: دار صادر، ١٩٦١م.

ابن عبد البرّ، يوسف بن عبد الله . الاستيعاب في معرفة الأصحاب . مصر : لا . مط ، ١٩٣٩ م .  
ابن عبد ربّه ، أحمد بن محمّد . العقد الفريد . القاهرة : ط . لجنة التّأليف والترجمة والنشر ،  
١٩٥٣ م .

ابن عبد المجيد عبد الباقي . إثارة التّعيين . ط ١ ؛ تحق عبد المجيد دياب . السّعودية : شركة  
الطباعة العربية السعودية ، ١٤٠٦ هـ .

العسكري ، الحسن بن عبد الله . التّصحيح والتّحريف ؛ تحق . عبد العزيز أحمد . القاهرة : مط  
عيسى الحلبي ، ١٣٨٣ هـ .

العسكري ، الحسن بن عبد الله . جمهرة الأمثال ؛ تحق . محمد أبي الفضل إبراهيم . المؤسّسة  
العصرية الحديثة ، ١٣٨٤ هـ .

العسكري ، الحسن بن عبد الله . المصون في الأدب ؛ تحق . عبد السّلام هارون . الكويت : لا .  
مط ، ١٩٦٠ م .

عزّة ، كُثيّر . ديوان كُثيّر عزّة ؛ تحق . إحسان عبّاس . بيروت : لا . مط ، ١٩٧١ م .

ابن عطية ، جرير . ديوان جرير (بشرح الصّاوي) . القاهرة : مك التّجارية . لا . ت .  
ابن عقيل ، عبد الله . شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك ؛ تحق . يوسف البقاعي . بيروت : دار  
الفكر ، ١٩٩١ م .

العكبري ، عبد الله بن الحسين . إملاء ما منّ به الرّحمن ؛ ط ١ . بيروت : دار الكتب العلميّة ،  
١٩٧٩ م .

العكبري ، عبد الله بن الحسين . مسائل خلافة في النّحو ؛ تحق . محمد خير حلواني . دمشق :  
دار المأمون ، لا . ت .

العكبري ، عبد الواحد بن علي . شرح اللّمع ؛ تحق أحمد فائز . الكويت : لا . مط ، ١٤٠٤ هـ .  
ابن العماد ، عبد الحيّ . شذرات الذهب في أخبار من ذهب . القاهرة : لا . مط ، ١٣٥٠ هـ .

## حرف الفاء

الفارسي ، الحسن بن أحمد . المسائل المثورة ؛ تحق . مصطفى الحدري . دمشق : ط . مجمع  
اللّغة العربية ، لا . ت .

الفراء ، يحيى بن زياد . معاني القرآن ؛ ط ٢ . بيروت : عالم الكتب ، ١٩٨٠ م .

فروخ ، عمر . تاريخ الأدب العربي ؛ ط ٤ . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٨٤ م .

فروخ ، عمر . الرّسائل والمقامات . بيروت : لا . مط ، ١٩٤٢ م .

الفيروزآبادي ، محمد بن يعقوب . البلغة في تاريخ أئمّة اللّغة ؛ تحق . محمّد المصري . دمشق :  
ط . وزارة الثقافة ، ١٩٧٤ م .

## حرف القاف

القالي ، إسماعيل (أبو علي) أمالي القالي . القاهرة : دار الكتب ، ١٣٤٤ هـ .

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. تفسير غريب القرآن؛ تحقق. أحمد صقر. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٧٨ م.
- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم. الشعر والشعراء؛ تحقق. أحمد محمد شاكر. القاهرة: دار المعارف، ١٩٦٦ م.
- القفطي، علي بن يوسف. إنباه الرّواة على أبناء النّحاة؛ تحقق. محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الكتب المصرية، ١٩٥٥ م.
- ابن قيس الرقيّات، عبيد الله. ديوان عبيد الله بن قيس الرقيّات؛ تحقق. يوسف نجم. بيروت: دار صادر، ١٩٥٨ م.
- القيسي، مكّي بن حمّوش. العمدة في غريب القرآن. ط ٢؛ تحقق. يوسف المرعشلي. بيروت: مؤسسة الرّسالة، ١٩٨٤ م.
- القيسي، مكّي بن حمّوش. مشكل إعراب القرآن. ط ٢؛ تحقق. ياسين السّوّاس. دمشق: دار المأمون، لا. ت.

## حرف الكاف

- كبرى زاده، طاش. مفتاح السّعادة ومصباح السّيادة؛ ط ١. بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٥ م.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنّهاية. القاهرة: لا. مط، ١٣٥٨ هـ.
- ابن كثير، إسماعيل بن كثير. البداية والنّهاية. بيروت: دار الفكر، لا. ت.
- كخّالة، عمر رضا. معجم المؤلّفين. بيروت: دار إحياء التراث العربي، لا. ت.
- كرد علي، محمّد. كنوز الأجداد؛ ط ٢. دمشق: دار الفكر، ١٩٨٤ م.

## حرف الميم

- المالقي، أحمد بن عبد النّور. رصف المباني في شرح حروف المعاني؛ تحقق. أحمد الخراط. دمشق: ط. مجمع اللّغة العربية، ١٩٧٥ م.
- المبرّد، محمّد بن يزيد. الكامل في اللّغة والأدب، تحقق. وليم رايت. ط. ليسك، ١٨٦٤ م.
- المبرّد، محمّد بن يزيد. المقتضب؛ تحقق. محمّد عبد الخالق عزيمة. بيروت: عالم الكتب، لا. ت.
- المتلمّس، جرير بن عبد العزّي. ديوان المتلمّس؛ تحقق. حسن كامل الصّيرفي. بيروت: لا. مط. لا. ت.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى. السّبعة في القراءات؛ تحقق. شوقي ضيف. القاهرة: دار المعارف، لا. ت.
- المرادي، الحسن بن قاسم. الجنى الدّاني؛ تحقق. فخر الدّين قباوة ومحمّد نديم فاضل. حلب: المكتبة العربية، لا. ت.



المرتضى، أمالي المرتضى؛ تحقق. محمد أبي الفضل إبراهيم. القاهرة: ط. لجنة التأليف والنشر، ١٣٧٢هـ.

ابن مغمّر، جميل. ديوان جميل بن مغمّر العذري؛ تحقق. نصّار. القاهرة: مك مصر، لا. ت.  
ابن الملوّح، قيس. ديوان مجنون ليلي؛ تحقق. فزّاج. القاهرة: مك مصر، لا. ت.  
ابن منظور، محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر، ١٩٥٥م.  
الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال؛ تحقق. محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار القلم، لا. ت.

### حرف الثون

التجار، محمد بن عبد العزيز. ضياء السالك إلى أوضح المسالك؛ ط ١. القاهرة: مط الفجالة، ١٩٦٨م.

### حرف الهاء

الهروي. الأزهية في علم الحروف؛ تحقق. عبد المعين الملوحي. دمشق: لا. مط، ١٩٨٢م.  
ابن هشام، عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك؛ تحقق. محمد محيي الدين عبد الحميد. بيروت: دار الفكر، لا. ت.

ابن هشام عبد الله بن يوسف. أوضح المسالك؛ تحقق. بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٣م.

ابن هشام، شرح شذور الذهب؛ تحقق. محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة: مط الاستقامة، ١٩٤٦م.

ابن هشام، شرح شذور الذهب؛ تحقق. بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٤م.

ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى. ط ١١. القاهرة: مط السعادة، ١٩٦٣م.

ابن هشام، شرح قطر الندى وبل الصدى؛ تحقق. بركات هبود. بيروت: دار الفكر، ١٩٩٢م.

ابن هشام، مغني اللبيب. ط ٣؛ تحقق. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله. بيروت: دار الفكر، ١٩٧٢م.

### حرف الواو

ابن واصل، محمد بن سالم. تجريد الأغاني؛ تحقق. طه حسين والأبياري. القاهرة: مط مصر، ١٩٥٥م.

### حرف الياء

ابن يعيش، يعيش بن علي. شرح المفصل؛ تحقق. محمد منير. القاهرة: لا. مط، ١٩٢٨م.

# المسرد العاشر

## مسرد موضوعات الكتاب

### الباب الثاني

- ٥ ..... في تفسير الجملة، وذكر أقسامها وأحكامها
- ٥ ..... شرح الجملة وبيان أنَّ الكلام أخصَّ منها لا مرادف لها
- ٥ ..... تعريف الكلام
- ٥ ..... ممَّ تتألف الجملة؟
- ٦ ..... انقسام الجملة إلى اسمية وفعليّة وظرفيّة
- ٧ ..... ما يجب على المسؤول في المسؤول عنه أن يفصل فيه
- ١١ ..... انقسام الجملة إلى صغرى وكبرى
- ١٣ ..... انقسام الكبرى إلى ذات وجه، وذات وجهين
- ١٤ ..... الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب
- ..... قد يعترض بأكثر من جملتين وزعم الفارسيُّ أنّه لا يُعترض
- ٢٩ ..... بأكثر من جملة
- ٣٠ ..... التّمييز بين الجملة المعترضة والحاليّة
- ٣٤ ..... تعارض اصطلاحات التّخويين والبيانين
- ٣٦ ..... أقسام الجملة المفسّرة
- ٣٦ ..... لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسّرة ويقع ذلك في موضعين
- ..... مخالفة الشّلوّيين في أنّ الجملة المفسّرة لا محلّ لها،
- ٣٨ ..... وأنّها بحسب ما تفسّره
- ٤٠ ..... من أمثلة جواب القسم ما يخفى
- ٤٤ ..... وهم مكّيّ وأبي البقاء في إعراب جملة الجواب
- ٤٨ ..... الجمل التي لها محلّ من الإعراب
- ٥٠ ..... وقوع الجملة مفعولاً في ثلاثة أبواب
- ٦٩ ..... اختلافهم في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة؟
- ٧٠ ..... حكم الجمل بعد المعارف وبعد التكررات

## البَابُ الثَّالِثُ

- في ذكر أحكام ما يشبه الجملة، وهو الظرف والجازر والمجرور ..... ٧٥
- ذكر حكمهما في التعلُّق ..... ٧٥
- هل يتعلَّقان بالفعل التَّاقِص؟ ..... ٧٨
- هل يتعلَّقان بالفعل الجامد؟ ..... ٧٩
- هل يتعلَّقان بأحرف المعاني؟ ..... ٨٠
- ذكر ما لا يتعلَّق من حروف الجرّ ..... ٨٣
- حكمهما بعد المعارف والتَّكْرَات ..... ٨٦
- حكم المرفوع بعدهما ..... ٨٦
- ما يجب فيه تعلُّقهما بمحذوف ..... ٨٨
- هل المتعلِّق الواجب الحذف فعل أو وصف؟ ..... ٩٠
- كيفية تقديره باعتبار المعنى ..... ٩١
- تعيين موضع التَّقْدِير ..... ٩٣

## البَابُ الرَّابِعُ

في ذكر أحكام يكثر دَوْرُهَا ويقبح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها

- على وجهها ..... ٩٤
- ما يعرف به الاسم من الخبر ..... ٩٥
- ما يُعرف به الفاعل من المفعول ..... ٩٧
- ما افترق فيه عطف البيان والبدل ..... ٩٨
- ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة ..... ١٠٢
- ما افترق فيه الحال والتَّمْيِيز، وما اجتمعا فيه ..... ١٠٥
- أقسام الحال ..... ١٠٩
- إعراب أسماء الشُّرْط والاستفهام ونحوها ..... ١١١
- مسوغات الابتداء بالنكرة ..... ١١٢
- أقسام العطف ..... ١١٩
- العطف على اللفظ ..... ١١٩
- العطف على المحلّ ..... ١١٩
- شروط العطف على المحلّ ..... ١١٩
- امتناع العطف على المحلّ وذكر مسائل على ذلك ..... ١٢١
- العطف على التَّوَهُّم ..... ١٢٣
- عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس ..... ١٣٠

١٣٣	..... عطف الاسمية على الفعلية، وبالعكس
١٣٤	..... العطف على معمولي عاملين
١٣٧	..... المواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبةً
١٣٨	..... مخالفة ضمير الشأن للقياس في خمسة أوجه
١٤٣	..... شرح حال الضمير المسمى فصلاً وعماداً
١٤٥	..... فائدة ضمير الفصل
١٤٦	..... هل لضمير الفصل محلٌّ؟
١٤٦	..... أوجه ضمير الفصل
١٤٧	..... روابط الجملة بما هي خبر عنه
١٥٢	..... الأشياء التي تحتاج إلى الرباط
١٦٠	..... الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة
١٧١	..... الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصراً
١٧٤	..... الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر

### الباب الخامس

١٨٠	..... في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها
١٨٢	..... الرّد على بعض المعربين
١٩٣	..... مراعاة المعرب صحة المعنى من دون الصناعة
٢٠٠	..... التّخريج على ما لم يثبت في العربية
٢١٣	..... باب المبتدأ
٢١٦	..... باب كان وما جرى مجراها
٢١٨	..... باب المنصوبات المتشابهة
٢٢١	..... باب الاستثناء
٢٢١	..... ما يحتمل الحالية والتمييز
٢٢٣	..... باب إعراب الفعل
٢٢٤	..... باب الموصول
٢٢٧	..... باب التّوابع
٢٢٨	..... باب حروف الجرّ
٢٢٨	..... باب في مسائل مفردة
٢٢٩	..... عدم مراعاة الشّروط المختلفة بحسب الأبواب
٢٤٢	..... اشتراط المفرد في بعض المعمولات
٢٤٢	..... اشتراط الجملة في بعض المعمولات
٢٤٣	..... اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع

٢٤٤	..... اشتراط الجملة الاسميّة في بعض المواضع
٢٤٧	..... اشتراطهم في بعض الجمل الخبريّة
٢٤٧	..... اشتراطهم في بعض الجمل الإنشائيّة
٢٥٠	..... اشتراطهم وصف بعض الأسماء
٢٨١	..... بيان أنّه قد يُظنُّ أنّ الشّيء من باب الحذف، وليس منه
٢٨٢	..... بيان مكان المقدّر
٢٨٤	..... بيان مقدار المقدّر
٢٨٦	..... بيان كيفية التّقدير
٢٨٦	..... ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن
٢٨٨	..... إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأً، وكونه خبراً، فأيهما أولى؟
	..... إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلاً والباقي فاعلاً وكونه مبتدأً
٢٨٩	..... والباقي خبراً، فالثاني أولى
٢٩٠	..... إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولاً، أو ثانياً؛ فكونه ثانياً أولى
٢٩٣	..... ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب
٢٩٣	..... حذف الاسم المضاف
٢٩٥	..... حذف المضاف إليه
٢٩٦	..... حذف اسمين مضافين
٢٩٦	..... حذف ثلاثة متضافات
٢٩٦	..... حذف الموصول الاسميّ
٢٩٧	..... حذف الصلّة
٢٩٨	..... حذف الموصوف
٢٩٩	..... حذف الصّفة
٣٠٠	..... حذف المعطوف
٣٠١	..... حذف المعطوف عليه
٣٠٢	..... حذف المبدل منه
٣٠٢	..... حذف المؤكّد وبقاء توكيده
٣٠٣	..... حذف المبتدأ
٣٠٤	..... حذف الخبر
٣٠٥	..... ما يحتمل التّوعين
٣٠٦	..... حذف الفعل وحده أو مع مُضمّرٍ مرفوعٍ أو منصوبٍ أو معهما
٣٠٧	..... حذف المفعول
٣٠٩	..... حذف الحال

٣٠٩	حذف التَّمييز
٣١٠	حذف الاستثناء
٣١٠	حذف حرف العطف
٣١١	حذف فاء الجواب
٣١١	حذف واو الحال
٣١٢	حذف قد
٣١٣	حذف لا التَّبرئة
٣١٣	حذف لا النَّافية وغيرها
٣١٤	حذف ما النَّافية
٣١٥	حذف ما المصدريَّة
٣١٥	حذف كي المصدريَّة
٣١٥	حذف أداة الاستثناء
٣١٦	حذف لام التَّوطئة
٣١٦	حذف الجارّ
٣١٧	حذف أن النَّاصبة
٣١٨	حذف لام الطَّلَب
٣١٨	حذف حرف التَّداء
٣١٩	حذف همزة الاستفهام
٣١٩	حذف نون التَّوكيد
٣٢٠	حذف نوني التَّثنية والجمع
٣٢١	حذف التَّنوين
٣٢٣	حذف أل
٣٢٤	حذف لام الجواب
٣٢٤	حذف جملة القسم
٣٢٤	حذف جواب القسم
٣٢٥	حذف جملة الشَّرط
٣٢٦	حذف جملة جواب الشَّرط
٣٢٨	حذف الكلام بجملته
٣٢٩	حذف أكثر من جملة

### البَابُ السَّادِسُ

٣٣٢	في التَّحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصَّوابُ خلفها
-----	--

## البَابُ السَّامِعُ

- ٣٤٧ ..... في كيفية الإعراب والمخاطب بمعظم هذا الباب المبتدئون  
٣٥٠ ..... الأمور التي يحترز منها المعرب المبتدئ

## البَابُ الثَّامِنُ

- ٣٥٨ ..... في ذكر أمور كَلِيَّةٍ يتخرَّج عليها ما لا ينحصر من الصُّور الجزئية  
٣٦٩ ..... أَنَّ الشَّيْءَ يُعْطَى حُكْمَ الشَّيْءِ إِذَا جَاوَرَهُ .....  
٣٧٢ ..... قَدْ يُشْرِبُونَ لَفْظاً مَعْنَى لَفْظٍ فَيُعْطَوْنَهُ حُكْمَهُ، وَيُسَمَّى ذَلِكَ تَضْمِيناً .....  
٣٧٣ ..... أَنَّهُمْ يُغْلِبُونَ عَلَى الشَّيْءِ مَا لغيره؛ لِتَنَاسُبِ بَيْنَهُمَا، أَوْ اخْتِلَافِ .....  
٣٧٥ ..... أَنَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُورٍ .....  
٣٧٨ ..... أَنَّهُمْ يُعْبِرُونَ عَنِ الْمَاضِي وَالْآتِي كَمَا يَعْبِرُونَ عَنِ الشَّيْءِ الْحَاضِرِ .....  
٣٧٩ ..... إِنَّ اللَّفْظَ قَدْ يَكُونُ عَلَى تَقْدِيرٍ، وَذَلِكَ الْمُقَدَّرُ عَلَى تَقْدِيرٍ آخَرَ .....  
٣٨٠ ..... كَثِيراً مَا يُعْتَفَرُ فِي الثَّوَانِي مَا لَا يُعْتَفَرُ فِي الْأَوَائِلِ .....  
٣٨١ ..... إِنَّهُمْ يَتَّسِعُونَ فِي الظَّرْفِ وَالْمَجْرُورِ مَا لَا يَتَّسِعُونَ فِي غَيْرِهِمَا .....  
٣٨٤ ..... مِنْ فَنُونِ كَلَامِهِمُ الْقَلْبِ .....  
٣٨٧ ..... مِنْ مُلْحِ كَلَامِهِمْ تَقَارُضُ اللَّفْظَيْنِ فِي الْأَحْكَامِ .....

# المسرد الحادي عشر

## مسرد المسارد

	القسم الثالث: قسم المسارد الفنية ويتضمن المسارد التالية:
٣٩٥	المسرد الأول: مسرد الآيات القرآنية .....
٤٨٠	المسرد الثاني: مسرد الأحاديث الشريفة .....
٤٨٣	المسرد الثالث: مسرد الأمثال والأقوال المشهورة .....
٤٨٥	المسرد الرابع: مسرد القوافي والأشعار .....
٥٠٥	المسرد الخامس: مسرد الأعلام .....
٥١٧	المسرد السادس: مسرد القبائل والجماعات .....
٥١٨	المسرد السابع: مسرد الأماكن والبلدان .....
٥١٩	المسرد الثامن: مسرد الكتب المذكورة في متن المغني .....
٥٢٢	المسرد التاسع: مسرد المصادر والمراجع .....
٥٣١	المسرد العاشر: مسرد موضوعات الكتاب .....
٥٣٠	المسرد الحادي عشر: مسرد المسارد .....